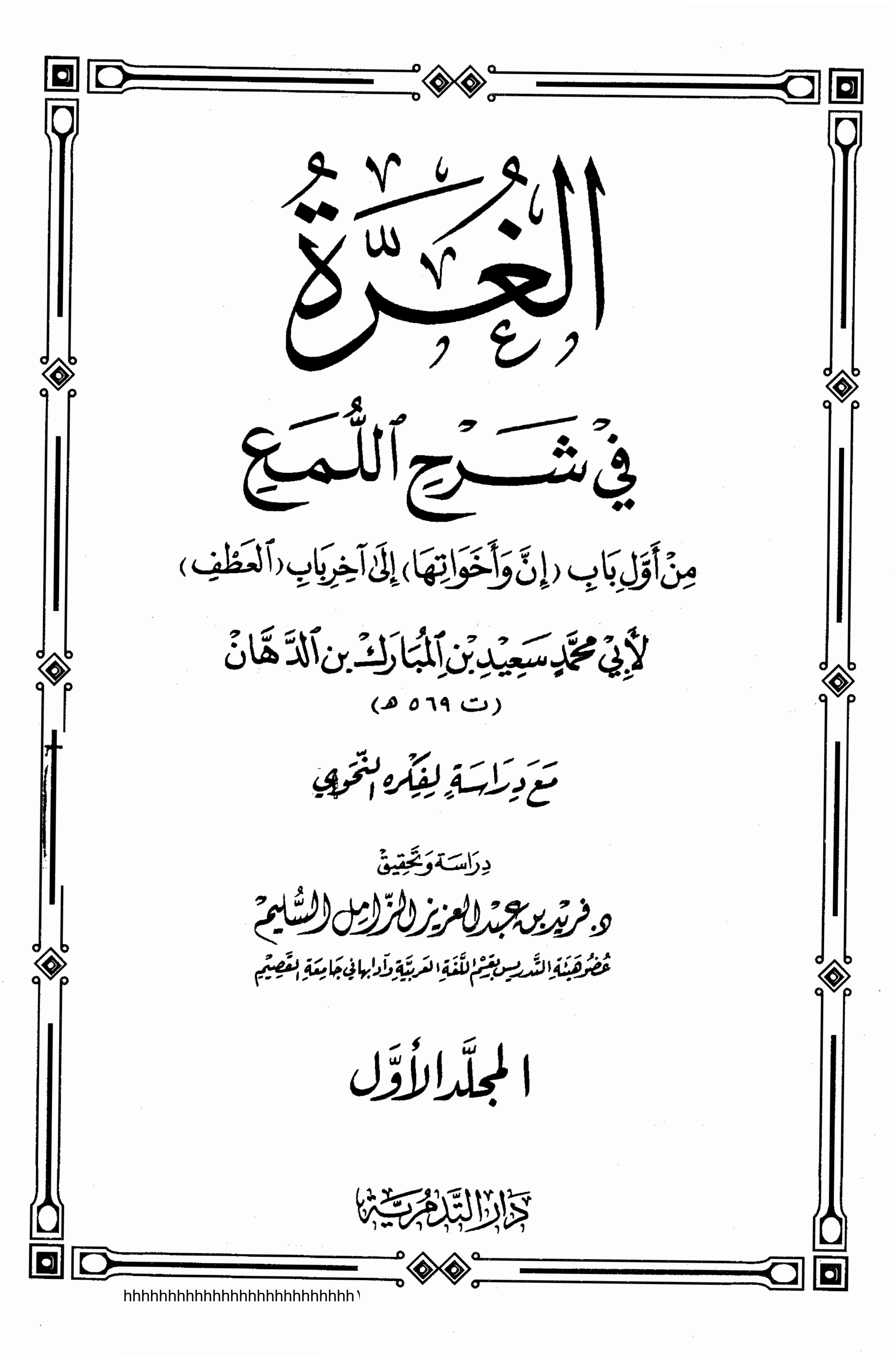


الغرة

في شرح اللمع

من أول باب (إنّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)

لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهّان

(ت ٥٦٩ هـ)

مع دراسة لفكره النحوي

دراسة وتحقيق

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم

عضو هيئة التدريس بقسم اللغة العربية وآدابها في جامعة القصيم

المجلد الأول

دار التدمرية



أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها الباحث إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

وقد نوقشت ليلة الاثنين ٢٠ ربيع الثاني ١٤٣١هـ.

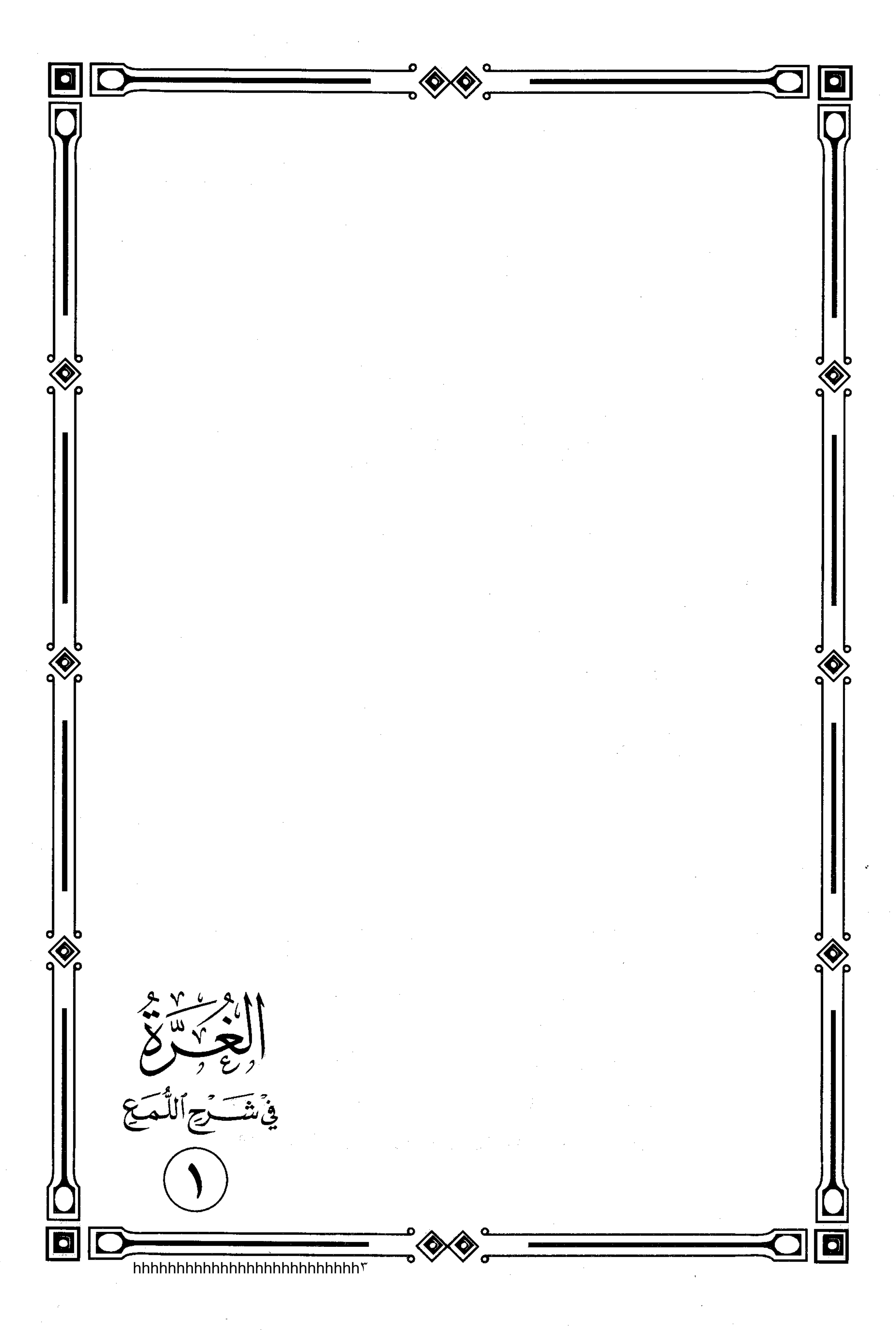
وناقشها الأساتذة:

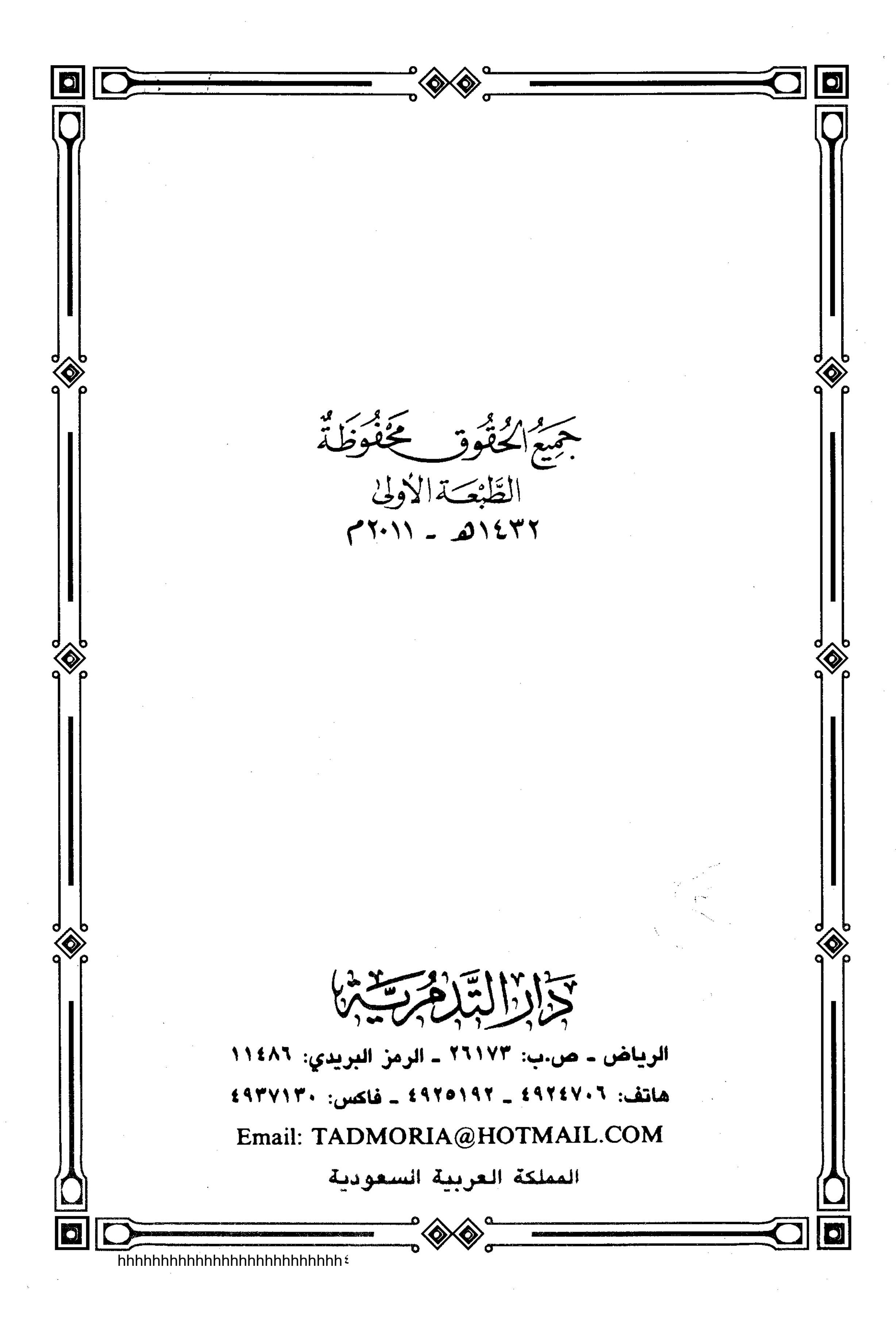
١ - أ.د. تركي بن سهو العتيبي. مشرفًا مقررًا.

٢ - أ.د. صالح بن حسين العايد. عضوًا.

٣- أ.د. أحمد بن عبد الله السالم. عضوًا.

وأوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الدكتوراه في النحو والصرف بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.


الغرة
في شرح اللمع
١



الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

دار التدمرية
الرياض - ص.ب: ٢٦١٧٣ - الرمز البريدي: ١١٤٨٦
هاتف: ٤٩٢٤٧٠٦ - ٤٩٢٥١٩٢ - فاكس: ٤٩٣٧١٣٠
Email: TADMORIA@HOTMAIL.COM
المملكة العربية السعودية

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٤

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فلم يزل الباحثون يؤدون شيئًا من حقِّ تراثهم العلمي الذي خلَّفه أسلافهم العلماء، يحققون، ويدرسون، وينشرون، كي يظهروا ما وصلوا إليه من نضج فكري، وثراء معرفي، في ميادين العلم كافة، وخاصةً ما كان متعلقًا بكتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ.

ولقد كانت علوم العربية، وخاصة النحو والصرف، مرآةً كشفت عن علم دقيق، وفكر رصين، ونمط أصيل من البحث، حتى ظنَّ بعض الناس أنَّ شعاعه مقتبس من أمم أخرى، فشكُّوا في أصالة هذا الفكر، وراحوا يتصيَّدون الأدلة، ويتكلَّفونها، انبهارًا بهذا المقدار العالي الذي وصله، في وقت مبكر من عمره.

وإنَّ من القيام على التراث وخدمته، العناية برموزه وأربابه، الذين حملوا لواء العلم، وأدَّوه إلى من بعدهم، فاجتهدوا في أدائه، بالتأليف والتدريس، واجتهدوا في تطويره، من خلال ما أضافوه من دقائق العلم، ونتائج الفكر.

وقد كانت هذه المعاني حاضرة في ذهني لَّما أردت أن أسجل موضوعًا لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، فبقيت زمنًا أبحث وأستشير، وكان د. عبد الرحمن العثيمين –حفظه الله– قد حدَّثني في زمن سابق عن شروعه في تحقيق كتاب الغرة لابن الدهان، إلاَّ أنه وقف عن إكماله من زمن، لانشغاله في شؤون علمية أخرى، فلما راجعته مستشيرًا في اختيار موضوع للدكتوراه، أشار علي بأن

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٥

أسجل جزءًا من الغرة، بعد الجزء الذي وقف عنده، ثم إني استشرت د. تركي العتيبي –حفظه الله– في هذا، فأيّد هذا الرأي، ثم استقرَّ الأمر بعد زمن، على أن تكون الدراسة عن فكر ابن الدهان النحوي مع تحقيق جزء من كتابه الغرة.

ولهذا الكتاب أهمية ظاهرة، فمؤلفه من أعلام نحويي عصره، وعصره عصر مزدهر بالعلم، فإنه وإن كان النحو قد استقرت أصوله في القرن الرابع، إلاّ أنَّ ما بعده من القرون، كان الاجتهاد فيها هو سبيل التميز عند النحويين، وميدان المسابقة، بقيت الحالة هذه، حتى جاءت عصور النقل والتلخيص والتحشية، التي قلَّ فيها التميُّز.

ثم إن الكتاب غزير المادة، معنيٌّ بذكر آراء النحويين ومذاهبهم، وهو مصدر لكثير من الكتب التي جاءت بعده، مما له أهمية بالغة، كمصنفات أبي حيان وغيره.

ولقد سُبِقتُ بدراسات متعددة لهذا الكتاب ومؤلفه، وهي كما يلي:

١- رسالة د. إبراهيم الأدكاوي، التي هي بعنوان (آراء ابن الدهان النحوي، مع تحقيق الأبواب الستة الأخيرة التي أضافها إلى شرح اللمع).

٢- رسالة د. علاء محمد رأفت، التي هي بعنوان (جهود ابن الدهان وأثره في الدراسات النحوية والصرفية).

٣- ما شرع فيه د. عبد الرحمن العثيمين من تحقيق الجزء الأول.

٤- رسائل ماجستير لطلاب د. الأدكاوي، في جامعة المنوفية في مصر، لعدد من الأبواب، تبدأ من باب النكرة والمعرفة إلى آخر الكتاب.

فأمَّا الرسالتان الأوليان، فإنهما لم تُفردا للفكر، ولم يكن الجزءُ الأول من الغرة داخلاً في بحثهما، كما صرح بذلك د. الأدكاوي، في رسالته، وكذلك د. علاء، فقد أخبرني من خلال اتصال به أنه لم يعثر على الجزء الأول عند بحثه.

وأمَّا الجزء الذي حُقِّقَ، فقد راعيته، فاخترت هذا الجزء المحدد: من أول باب (إنَّ) وأخواتها إلى آخر باب (العطف)، وذلك أن د. عبد الرحمن العثيمين قد شرع في تحقيق الجزء الأول منه، فكان المقترح أن تكون بدايتي من حيث انتهاؤه، أما النهاية، فقد علمتُ أن الدكتور الأدكاوي -رحمه الله- قد قسم الأبواب الأخيرة على بعض طلاب الماجستير، وأن ذلك التقسيم يبدأ من باب النكرة والمعرفة[1]، فوقفت قُبيله.

وقد قسمت العمل قسمين:

الأول: الفكر النحوي عند ابن الدهان، وفيه تمهيد وتسعة فصول:

فأمَّا التمهيد، فترجمتُ فيه لابن الدهان.

وأما الفصول التسعة، فقد حاولت أن أبرز فيها الجوانب المعرفية، التي كان نحوُ ابن الدهان أثرًا لها، وما هو سبيل إلى ذلك، من تتبع لمصادره، ووصفٍ لمنهجه، ودراسةٍ لتعامله مع الخلاف النحوي، ومواقفه من آراء النحويين، وكيف يتشكل

---

(١) علمت بعد نهاية العمل أن مقدار المحقق من الكتاب أوسع من ذلك، فلقد اطلعت على سيرة ذاتية لأحد الأساتذة المقدمين للتعاقد مع إحدى الجامعات، فوجدت رسالته (أبواب التوابع من الغرة دراسة وتحقيقًا).

اختياره وترجيحه، من خلال عنايته بالمعنى، والشاهد، وطريقة مناقشته للقضية وللنحوي، وموقفه من أبرز القضايا النظرية في النحو؛ العلة والعامل، وختمت الفصول بقيمة كتابه الكبير (الغرة)، ثم ذيلت الدراسة بأهم النتائج.

أما القسم الثاني: فهو تحقيق الغرة من أول باب (إنَّ) وأخواتها إلى آخر باب العطف، وقد قدمت التحقيق بإثبات نسبة الكتاب، وبوصف النسخ الخطية.

وذيَّلت العمل بالفهارس الفنية.

ولقد جرت عادة الباحثين أن يذكروا في مقدمات بحوثهم ما واجههم من صعوبات، ويشكروا من ساعدهم في إنجاز عملهم.

فأما الصعوبات، فإني أحمد الله تعالى على جزيل ما أنعم، ولم أجد من فضله إلا ما يوجب الشكر، وإن كان ثمَّ شيءٌ فأسأل الله أن يجعل عاقبته حميدة، وأن يعوِّض عن وطأته بخيري الدنيا والآخرة.

وأمَّا الشكر، فالشكر لله تعالى أولاً وآخرًا، ثم إني أشكر المشرف على هذه الرسالة، د. تركي بن سهو العتيبي، فقد زاد فضله على ما يجود به أكرم المشرفين على تلاميذهم، قرأ الرسالة حرفًا حرفًا، ولم يترك نقصًا إلاَّ أشار بإكماله، ولا خللاً إلاَّ بين السبيل إلى تسديده، أعطاني من وقته وجهده، حتى وقت إجازته وراحته، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أودُّ أن أشكر الأستاذين الفاضلين، الذين تفضلا بمناقشة الرسالة، أ.د. صالح بن حسين العايد، وأ.د. أحمد بن عبد الله السالم، فقد استفدت من ملحوظاتهما، وصوَّبت ما أوقفاني عليه من خطأ أو وهم. فجزاهما الله خير الجزاء.

أما الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، فقد سبق فضله العمل بزمن طويل، فلقد استفدت من مجالستي له، استفادة لا تقدر بقدر، ولا يكافِئُها شكر، أما هذا العمل، فله الفضل الكبير فيه، فهو الذي أشار بالكتاب، وكان قد شرع في تحقيقه، فتنازل لي عن القدر الذي يُسمَحُ أن يُسَجَّلَ بِهِ رسالةٌ، وتكرم بإعطائي مخطوطة لم أجدها إلاَّ عنده، ولم يقف عند ذلك، بل تابعني بالسؤال في بداية عملي، فله جزيل الشكر، وخالص الدعاء، فجزاه الله خير الجزاء، وأسأل الله أن يشفيه عاجلاً غير آجل.

وكان من تمام فضله، وزيادة تكرمه أن وعد بأن نخرج الكتاب سويًّا، فدفعه إلى الطابع لصفه، ثم شرع في تصويبه، وتعديل تطبيعاته، إلاَّ أنَّ حالته الصحية لم تسمح بمواصلة ذلك، فلما انتهيت من العمل أذن لي أن أخرج عملي، أملاً بأن يُخرِج الباقي قريبًا إن شاء الله تعالى.

وأسأل الله سبحانه وتعالى، أن يرزقنا جميعًا الإخلاص في القول والعمل، وأن يتقبل منا الصالحات، ويعفو عن الزلات، إنه سميع مجيب.

كتبه

فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم

عنيزة ٣ شعبان ١٤٣١هـ

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٩

التمهيد

تعريف بابن الدهان



hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh١١

اسمه ونسبه:

هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم بن عباد ابن عاصم، وقيل: عصام[1]، بن الفضل بن ظفر بن غلاب بن حمد بن شاكر بن عياض بن حصن بن رجاء بن أبي بن شبل بن أبي اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، ناصح الدين أبو محمد، المعروف بابن الدهان البغدادي[2].

وقد نص جماعةٌ من المترجمين أن نسبه يرجع إلى الصحابي الجليل أبي اليسر كعب بن عمرو الأنصاري رضي الله عنه[3]، ثم وهم بعض المعاصرين، فنسبوه إلى كعب بن مالك الأنصاري رضي الله عنه[4].

مولده ورحلاته:

وكانت ولادته ليلة الجمعة الخامس والعشرين من رجب سنة ٤٩٤هـ[5]. وقيل الحادي عشر من رجب، وقيل سنة ٤٩٣هـ[6]. ولد بنهر طابق[7]، وكان

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ونكت الهميان ١٥٨.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢، ونكت الهميان ١٥٨.

(٣) انظر: المراجع في الحاشية السابقة، وإشارة التعيين ١٢٩، والبلغة ١٠٤.

(٤) انظر: الفريدة في شرح القصيدة ٣١، وشرح أبنية سيبويه ٧.

(٥) انظر: مسالك الأبصار ٧/ ٧٦.

(٦) انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٨٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١٨٤.

(٧) محلة ببغداد من الجانب الغربي، قرب نهر القلاَّئين. انظر: معجم البلدان ٥/ ٣٢١.

أصله من بغداد، من محلة المقتدية[1].

ولم أقف على ذكر نشأته الأولى، ولا ذكر من أخذ عنهم في صغره، وإنما يذكر المترجمون أنه انتقل من بغداد إلى أصفهان، وسمع بها واستفاد من خزائنها، ثم عاد إلى بغداد، واستوطنها زمنًا، ثم خرج منها قاصدًا دمشق بطلب من صاحبها ابن الصوفي[2]، فاجتاز الموصل وذلك سنة ٥٤٤هـ[3]، فطلبه وزيرها الجواد الأصفهاني[4]، وأكرمه وصدَّره للإقراء والتأليف، وبقي بها إلى أن مات[5].

شيوخه:

يبدو أن ابن الدهان كان أكثر أخذه عن الكتب، ففي الجزء الذي حققته من الغرة لم أجد إشارة إلى شيخ له، أو تصريحًا بسماع، أو رواية. ثم لم أجد من ذكر له شيخًا أخذ عنه علوم العربية، إلا ما ذكر ياقوت أنه أخذ اللغة العربية عن

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، وإنباه الرواة ٢/ ٤٧-٤٨.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٠. وابن الصوفي هو حيدرة بن مفرِّج بن حسن، (ت ٥٤٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٤٢.

(٣) انظر: خريدة القصر (شعراء العراق) ٣/ ٢١.

(٤) هو جمال الدين أبو جعفر محمد بن علي بن أبي المنصور (ت ٥٥٩ هـ). انظر: وفيات الأعيان ٥/ ١٤٣، وشذرات الذهب ٤/ ١٨٥.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٧-٤٨، ونكت الهميان ١٥٩.

الرمانيّ[1]، ولا أدري من عنى به، فهو قطعًا ليس أبا الحسن النحوي الشهير، فإنه توفي سنة ٣٨٤هـ، أي قبل ولادة ابن الدهان بنحو تسعين سنةً، فيحتمل أن يكون وهمًا، أو أن نحويًّا آخر عُرِفَ بالرّماني معاصر لابن الدهان.

وأما شيوخه في الحديث، فقد ذكروا أنه أخذ عن اثنين، وقد صرح الذهبي أنه سمع منهما وهو كبير[2]، وهما:

١. أبو القاسم هبة الله بن الحصين (ت ٥٢٥ هـ)[3].

٢. أبو غالب أحمد بن الحسن بن البنَّاء (ت ٥٢٧هـ)[4].

قالوا: وأخذ عن غيرهما[5].

تلاميذه:

وقد أخذ عنه جماعة من أهل العلم، وذكر القفطي: أن جماعته يتعصبون له، ويفضِّلونه على غيره، ويقصدون نحوَهُ لنحوِهِ[6].

وممن أخذوا عنه:

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٨١.

(٣) ترجمته في: شذرات الذهب ٤/ ٧٧.

(٤) ترجمته في: شذرات الذهب ٤/ ٧٩.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢، وإشارة التعيين ١٢٩، ونكت الهميان ١٥٩، والوافي بالوفيات ١٥/ ١٥٦، والبلغة ١٠٤، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٧.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥١.

١ -أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢ هـ)[١].

قال عبد الباقي اليماني: «روى عنه أبو سعد بن السمعاني»[٢]، وقال الفيروزآبادي: «روى عنه أبو سعيد السمعاني»[٣]، ولم أقف على ذكره في شيوخ السمعاني[٤].

٢- أبو الفتح عثمان بن عيسى بن منصور البُلَطِيُّ (ت ٥٩٩هـ)[٥].

٣- أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق (ت ٥٧١)[٦].

ذكر القفطي أنه روى عن ابن الدهان خبرًا[٧].

٤- أبو الحرم مكي بن ريان بن شبة بن صالح الماكسيني الضرير (ت ٦٠٣هـ)[٨].

ذكر قراءته على ابن الدهان ابن خلكان[٩] والذهبي[١٠].

---

(١) ترجمته في: البداية والنهاية ١٢/ ٢٥٤، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ١١.

(٢) إشارة التعيين ١٢٩-١٣٠.

(٣) البلغة ١٠٤.

(٤) انظر: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني. (ثبت الشيوخ) ٤/ ١٣-١٢٥.

(٥) ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ١٣٦، وفيه ذكر أخذه عن ابن الدهان.

(٦) ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٣١١.

(٧) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٩.

(٨) ترجمته في: وفيات الأعيان ٥/ ٢٧٨، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٢٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٩٩.

(٩) انظر: وفيات الأعيان ٥/ ٢٧٨.

(١٠) انظر: تاريخ الإسلام ٤٣/ ١٣٣.

٥- أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير (ت ٦٠٦هـ)[١].

من أشهر من تتلمذ عليه، ونقل عنه في كتاب البديع[٢].

٦- أبو الثناء، وأبو المجد محمود بن الحسن بن علي، المعروف بابن الأرملة (ت ٦٠٦هـ)[٣].

٦- أبو الرضا أحمد بن علي بن زنبور النيلي (ت ٦١٣هـ)[٤].

قال الذهبي: «تأدب على سعيد بن الدهان»[٥].

٧- أبو الدر[٦] ياقوت بن عبد الله الرومي. (ت ٦١٨هـ)[٧].

قرأ عليه ديوان المتنبي[٨].

---

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/ ١٤١، والبداية والنهاية ١٣/ ٥٤، وطبقات المفسرين للداوودي ١/ ١١٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٤. وقد أجمعوا على تتلمذه على ابن الدهان.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١/ ١٠٦، والفصل التاسع من هذا البحث.

(٣) ترجمته في: بغية الوعاة ٢/ ٢٧٦، وفيه أخذه عن ابن الدهان.

(٤) ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٤/ ١٣٥، وبغية الوعاة ١/ ٣٤١.

(٥) انظر: تاريخ الإسلام ٤٤/ ١٣٥.

(٦) هذه الكنية في معجم الأدباء (٦/ ٢٨٠٤) لمهذب الدين ياقوت بن عبد الله الرمي، (ت ٦٢٢هـ)، وأما تلميذ ابن الدهان فلم يَكْنِهِ ياقوت بأبي الدر، في حين كناه بها غيره، وإنما كناه ياقوت بأبي محمد، ولقبه أمين الدين، كما لقبه غيره بهذا اللقب، جاء في معجم الأدباء (٣/ ١٣٧٠): «... فمما أُنشدتُ من شعره ما ألقاه عليَّ أمين الدين أبو محمد ياقوت الموصلي الكاتب، وكان من أعيان تلاميذه، وسمع أكثر تصانيفه...».

(٧) ترجمته في: معجم الأدباء ٦/ ٢٨٠٥، ووفيات الأعيان ٦/ ١١٩، وتاريخ الإسلام ٤٤/ ٤٣٤. وفيها ذكر تلمذته على ابن الدهان.

(٨) توضيح المشتبه ٥/ ٣١٨.

وقال ياقوت: وأخذ عنه الخطيب التبريزي وجماعة[1]. وهذا وهم، فإن الخطيب التبريزي أبا زكريا يحيى بن علي توفي سنة ٥٠٢هـ[2]، وفي تلك السنة عمر ابن الدهان ثمان سنين، فكيف يكون شيخًا له[3]!

والذي يظهر أنَّ ثمَّ وهمًا سببه تشابهٌ في الأسماء، فإنَّ شيخ الخطيب هو الحسن بن رجاء ابن الدهان اللغوي[4].

مُؤلَّفاتُهُ:

ذكر المترجمون له أكثر من عشرين مؤلفًا، منها الموجود، ومنها المفقود، وهي:

١- شرح الإيضاح والتكملة.

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩.

(٢) انظر: تاريخ دمشق ٦٤/ ٣٤٩.

(٣) في كتاب «التنبيه على الألفاظ التي وقع في نقلها وضبطها تصحيف ... في كتاب الغريبين» (ص:١٦٢-١٦٣): «كذا قرأته على شيخنا الشيخ الأديب أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي الشيباني اللغوي، وكان ضابطًا، حافظًا للغةِ، متقنًا، أخذها عن علماء العراق والشام، مثل أبي محمد الدهان، وأبي القاسم الرقي...» ثم ترجم المحقق خطًا لأبي محمد سعيد بن المبارك. (هامش رقم (١) ص: ١٦٣).

ومثل هذا الوهم وهم د. إبراهيم السامرائي في تحقيقه نزهة الألباء، فقد ترجم الأنباري لأبي محمد الدهان، فقال: «وأما أبو محمد الدهان اللغوي، فإنه كان من أفاضل أهل اللغة... وأخذ عنه أبو زكريا الخطيب التبريزي» فأقحم المحقق بين معقوفتين بعد أبي محمد (سعيد بن المبارك بن علي بن) وترجم لصاحب الغرة. انظر: نزهة الألباء ٢٦٣ هامش رقم (٥).

(٤) انظر: نزهة الألباء ٢٧٠، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٨٢٣.

ذكره القفطي وياقوت وغيرهما. وذكروا أنه في ثلاثة وأربعين مجلدًا[1].

و نقل عنه السبكي في فتاويه[2]، وابن النحاس الحلبي في تعليقته على المقرب، وسماه: الشامل في شرح الإيضاح[3].

٢- شرح اللمع.

واسمه: الغرة في شرح اللمع. وهو في ثلاث مجلدات[4]. وهو الكتاب الذي ندرسه.

٣-كتاب تفسير القرآن.

ذكره ياقوت، وذكر أنه في أربع مجلدات[5].

٤-كتاب النهاية في العروض.

ذكره ياقوت[5].

٥-كتاب الدروس.

ذكره القفطي[6]، وياقوت، ووصفه بأنه مقدمة في النحو[5].

٦-كتاب الفصول.

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٢) انظر: فتاوي السبكي ٢/ ٣٢٣.

(٣) انظر: التعليقة على المقرب ١/ ١٦٢، ٣٤٧، ٢/ ٨٠٥، ٨٢٥.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠.

ذكر القفطي وياقوت من مصنفاته الفصول في النحو[1]، وذكر ابن خلكان: الفصول الكبرى والفصول الصغرى[2]، وحقق د. فائز فارس لابن الدهان كتابًا بعنوان: الفصول في العربية[3].

٧-كتاب الدروس في القوافي والعروض.

ذكره ياقوت[4]، ومنه نسخة خطية في دار الكتب المصرية رقم ١٨٦ عروض[5]. ونسخة في جوتا في ألمانيا برقم ٣٥٨، رقم ١[6].

٨-كتاب العقود في المقصور والممدود.

ذكره ياقوت[5]، وذكره ابن خلكان باسم: المعقود في المقصور والممدود[7]، ويحتمل أن يكون خطًا طباعيًا.

٩-كتاب الرسالة السعيدية في المآخذ الكندية.

ذكره القفطي وابن خلكان بهذا الاسم[8]، وذكره ياقوت باسم: المآخذ

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٣) نشرته مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: مقدمة تحقيق د. علاء رأفت لشرح أبنية سيبويه ١٤.

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ١٧٠، ومقدمة تحقيق د. صالح العايد للفصول في القوافي ١٤.

(٧) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٨) انظر: : إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

الكندية من المعاني الطائية[1]، وهو ما أخذه المتنبي من أبي تمام[2]، ومنه نسخة في مكتبة كوبريللي رقم ١٢٠٤[3].

١٠-كتاب فيه شرح بيت واحد من شعر الملك الصالح بن رزّيك، وزير صاحب مصر.

ذكره القفطي وياقوت[4].

١١-كتاب إزالة المراء في الغين والراء.

ذكره القفطي وياقوت وابن خلكان[5].

١٢-كتاب الغنية في الضاد والظاء.

ذكره ياقوت وابن خلكان[6].

١٣-كتاب الأضداد في اللغة.

طبع بتحقيق: محمد حسين آل ياسين[7].

١٤-كتاب النكت والإشارات على ألسُن الحيوانات.

---

(١) معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ١٧٠.

(٤) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٧) ط:٢ بمكتبة النهضة ببغداد. ١٣٨٢هـ.

ذكره ياقوت[1].

١٥-كتاب تفسير (قل هو الله أحد).

ذكره ياقوت[1].

١٦- كتاب شرح الفاتحة.

ذكره ياقوت[1].

١٧-كتاب رسائله.

ذكره ياقوت[1].

١٨-ديوان شعره.

ذكره ياقوت[1].

١٩- زهر الرياض.

وهي تذكرته، قال القفطي: رأيتها وملكتها بخطه[2]، وتقع في سبعة مجلدات[3].

٢٠- الرياضة في النكت النحوية.

ذكره ياقوت[1].

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

٢١- المختصر في القوافي[١].

٢٢- الفصول في القوافي.

حققه د. محمد الطويل[٢]، ثم حققه د. صالح بن حسين العايد[٣].

٢٣- شرح الدروس في النحو.

حققه د. إبراهيم الأدكاوي[٤].

٢٤- شرح أبنية سيبويه.

حققه د. حسن شاذلي فرهود[٥]، ثم حققه د. علاء محمد رأفت[٦].

٢٥- قصيدة في الألغاز النحوية.

شرحها ابن الخباز، وسماه: الفريدة في شرح القصيدة، وقد حققه د. عبد الرحمن العثيمين[٧].

٢٦- بلوغ الأماني في حروف المعاني.

نصَّ عليه في هذا الكتاب (الغرة)، ولم أجد من ذكره، قال: «... وقد حصرناها

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الفصول د. صالح العايد ١٦.

(٢) نشر دار الثقافة ١٤١١هـ.

(٣) نشر دار أشبيليا، الرياض، ١٤١٨هـ.

(٤) نشر بمطبعة الأمانة، في القاهرة، ١٤١١هـ.

(٥) نشر في دار العلوم في الرياض ط: ١، ١٤٠٨هـ.

(٦) نشر في دار الطلائع في القاهرة، بلا تاريخ.

(٧) نشر بمكتبة الخانجي عام ١٤١٠هـ.

وتكلمنا عليها حرفًا حرفًا، في كتاب مفرد ترجمناه ببلوغ الأماني في حروف المعاني»[1].

وقد عدَّ د. صالح العايد من مؤلفاته كتابًا في الكُنى، ذكر أنه ذكره في الغرة[2]، وعند الرجوع إلى الموضع الذي أحال إليه، لا تجد نصًّا يقطع بذلك، بل إنه يوحي بخلافه، ففي معرض حديثه عن الكنى قال: «وقد ذكرنا منه شيئًا كثيرًا في كتابنا الكبير»، فلو كان كتابًا مستقلاً للكنى لعبر بما يدل على التخصيص، فلا دلالة أنَّ كتابه الكبير كان في الكنى، بل يتبادر إلى الذهن شرح الإيضاح، فإنه كبير جدًّا، أكبر من الغرة.

صفاته وشيءٌ من أخباره:

كان واسع العلم في العربية، نعت بسيبويه عصره[3]، وكان يقال: النحويون ببغداد أربعة: ابن الجواليقي وابن الشجري وابن الخشاب وابن الدهان[4]. كما كان له قدمٌ في الشعر[5].

ومع هذه الميزات، قد كان كثير الغلطِ، سقيمَ الخطِّ، سيِّءَ الحفظ[6]، ويُذكَر له في ذلك نادرة طريفة، فقد أملى حكايةً على ابن عساكر، ثم عرضها عليه ابنُ

---

(١) الغرة ٢ ب (كوبريللي).

(٢) مقدمة الفصول في القوافي ١٦. وقد أحال إلى الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥١، ومرآة الجنان ٣/ ٣٩٠، وشذرات الذهب ٤/ ٢٣٣.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ٥١.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٠.

(٦) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ونكت الهميان ١٥٩.

السَّمعاني، فقال: ما أعرفها، ثم استملاها ابن الدهان من ابن السمعاني، قال: أخبرني ابن السمعاني، عن ابن عساكر عني، روى عن شخصين عن نفسه[1]!

وقد كُفَّ بصرُهُ آخِرَ عُمُرِه، وكان من سبب ذلك أنَّ بغداد لما غرقت سنة ٥٦٨هـ، انهدمت داره في الغرق على كتبه، وكان جوار داره مدبغة، فسرى إلى ما بقي من كتبه رائحة الجلود، فصارت في غاية النتن وسوء الحال، فأمر بحمل كتبه إليه، ثم بخَّرها بأربعين رطلاً من اللاذن، لتزول منها رائحة العفونة، فلم تزُل، وتضررت عيناه من كثرة التبخير حتى ذهب بصره[2].

وكان يكتب الشعر، وقد سبق أن أشرتُ في سرد مؤلفاته إلى ديوان شعره، كما بقي من آثاره قصيدته الملغزة، التي شرحها ابن الخباز، قال القفطي: «له معرفة كاملة بالنحو، ويد باسطةٌ في الشعر»[3]، إلاَّ أنَّ ما بقي من شعره لا يعدو أن يكون نظمًا، كما هي أشعار العلماء.

ومن شعره قوله، وقد بُشِّر بولد على كبر:

قِيلَ لي جاءكَ نجلٌ ... ولدٌ شَهْمٌ وسيمْ

قُلتُ عِزُّوهُ بِفَقْدِي ... ولدُ الشَّيْخِ يتيمْ[4]

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٩، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي ٢/ ٤٣٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٤، ونكت الهميان ١٥٩، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٤٣.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، وإنباه الرواة ٢/ ٤٨، ونكت الهميان ١٥٩.

(٣) إنباه الرواة ٢/ ٤٧.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

وقال:

وأخٍ رَخُصْتُ عليه حتَّى مَلَّنِي   والشيءُ مملولٌ إذا ما يرخُصُ
ما في زمانِكَ ما يعزُّ وجُودُهُ   إن رمتَهُ إلاَّ صدِيقٌ مُخلِصُ[1]

ونسب إليه الفيروزآبادي أبياتًا في مدح تاج الدين زيد بن الحسن الكندي، وهي:

يا زيدُ زادَكَ رَبِّي مِن مَواهِبِهِ   نُعمى يُقصِّرُ عَن إدراكِها الأَمَلُ
لا بَدَّلَ اللهُ حالاً قَد حباكَ بها   ما دارَ بَينَ النُّحاةِ الحالُ وَالبَدَلُ
النَّحوُ أنتَ أَحَقُّ العالمينَ بِهِ   أَلَيسَ باسمِكَ فِيهِ يُضرَبُ المَثَلُ[2]

والظاهر أنَّ هذه النسبة غير صحيحة، فلم أجد من نسبها إليه، وإنما أجمع المترجمون -فيما اطلعت عليه- على نسبتها لأبي شجاع محمد بن علي بن الدهان الفرضي (ت ٥٩٠هـ)[3].

وفاته:

كانت وفاته -عليه رحمةُ الله- في الموصل، ليلة عيد الفطر سنة ٥٦٩هـ[4].

---

(١) انظر: الوافي بالوَفَيات ١٥/ ١٥٧.

(٢) انظر: البلغة ١٠٤.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٢/ ٣٤١، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٩، وتاريخ الإسلام ٤٤/ ١٤٦، والبداية والنهاية ١٣/ ١٣، وبغية الوعاة ١/ ١٨٠-١٨١. وفي الأخير ترجمة ابن الدهان الفرضي.

(٤) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٩، وإنباه الرواة ٢/ ٥١، ومسالك الأبصار ٧/ ٧٦، والوافي بالوفيات ١٥/ ١٥٧، وإشارة التعيين ١٣٠، ونكت الهميان ١٥٨، وبغية الوعاة ١/ ٥٧٨.

الفصل الأول

منهج ابن الدهان

المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع.

المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد اللمع.

المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثلة اللمع.

المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك على اللمع.

المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع.

المنهج مشتق من (نهج)، وهذه المادة تعود مدلولاتها إلى الوضوح، وسمي الطريق الواضح نهْجًا ومنهجًا ومنهاجًا[1].

أمَّا المنهج في اصطلاح الباحثين فقد عُرِّفَ بعدد من التعريفات، من ذلك:

١ - «أنَّه وسيلة محدَّدة توصل إلى غايةٍ محدَّدة»[2].

٢ - «هو الطريق المؤدِّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، من خلال طائفة من القواعد العامة، التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[3].

٣ - «هو السبيل الفكري، والخطوات العملية، التي يتبعها الباحث في مساره، بقصد تحصيل العلم»[4].

٤ - «فنُّ التنظيم الصحيح لسلسلةٍ من الأفكار العديدة، إمَّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإمَّا من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[5].

وهذه التعريفات تجمع ركنين أساسيين، وهما:

أ- خطوات عملية تنظيمية، تتعلق بالشكل، فيدخل في ذلك طرق

---

(١) انظر: العين ٣/ ٣٩٣ (نهج)، ومقاييس اللغة ٥/ ٣٦١ (نهج)، وتاج العروس ٦/ ٢٥٢ (نهج).

(٢) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ٣٩٣.

(٣) مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي ٥.

(٤) منهج كتابة التاريخ الإسلامي ٨٣.

(٥) منهج البحث الأصولي ١٢.

التصنيف، وتنظيم المسائل والفصول...

ب- قواعد عملية فكرية، تعالج طرق استنباط الأفكار، وطرق توظيفها بما يخدم القضية المدروسة.

ومباحث هذا الفصل أرادت أن توضح الطرق التنظيمية، التي سار عليها ابن الدهان في شرحه للمع، محاولةً أن تبيِّن تأثير مراجعها الفكرية فيها.

المبحث الأول: طريقته في شرح اللمع.

المخطوطة الفريدة التي بين أيدينا لأول الكتاب فقد منها مقدار لوحة أو لوحتين، فأول الكتاب، الذي قد يذكر فيه المؤلف منهجه، مفقودٌ، ولكن من خلال النظر يمكن أن يلخص منهجه في شرح نص اللمع بما يأتي:

أولاً: أنه يذكر نص اللمع المراد شرحه كاملاً، على شكل فقرات، تحتوي الفقرة على أكثر من جملة في الغالب. ولا يكتفي بأول الفصل، أو بجزء منه.

وقد سبقه إلى هذا الثمانيني والشريف الكوفي في شرحيهما للمع.

ثانيًا: أنه يشرح النص المحدد شرحًا إجماليًّا، ولا يعيد شيئًا من النص، إلا إذا دعت الحاجة، وذلك إذا أراد التعليق على عبارة ابن جني، كما في قوله: «وقولُهُ: «ودَخلتِ اللامُ زائدةً للتوكيد» هذِهِ عبارةُ النحويينَ في كلِّ حرفٍ لا يخِلُّ بخُروجِهِ الكلامُ، وإذا حُقِّق لم يحسُنْ أن يكونَ للتأكيدِ وهي زائدةٌ»[1].

وقوله: «وأمَّا قولُهُ: إنَّ (لا) تنصِبُ النكرة بغير تنوينٍ، ما دامت تليها،

---

(١) ص: ٦١.

وتُبنى معها على الفتح كخمسة عشرَ. فقوله: «تنصِب» يدلُّ على أنّهُ مُعربٌ، وقوله: «تُبنى معها» يدُلُّ على أنّه مبنيٌّ، وقولهُ: «النكرة بِغيرِ تَنوينٍ» ينبغي أن يُخصِّصَ، فيقول: المفردة السابقُ ذكرُها، وقولهُ: «تُبنى مَعَها على الفتحِ» ينبغي أَن يقولَ: إذا قَصَدْتَ العمومَ، ثم قولُهُ: «في الدارِ» يحتمل أن يَكونَ خَبرًا وَأن يَكونَ صِفةً...»[1].

ثالثًا: أنه قد يشرح بعض الكلمات، التي تحتاج إلى ذلك، كقوله: «والكروان: طائرٌ، وقيل: اسمُ ذكرِهِ: كرا، وعليه عند بعضهم:

أَطْرِقْ كرا إنَّ النَّعامَ في القُرَى

والصَّمَيان: التقلُّبُ والوَثْبُ، وقيل: رجلٌ صَمَيان، أي: شُجاعٌ»[2].

رابعًا: أنه كان يشير إلى اختلاف نسخ اللمع، ويعلق على كلٍّ، قال: «قال أبو الفتح: وَحرفُ كُلِّ مُعربٍ آخرُهُ، نحوُ: الدالِ مِن (زيد)، والميم من (يقوم») وفي نسخة: «وحرف الإعرابِ مِن كلِّ مُعربٍ آخرُهُ» ... وفي كلامِهِ في الرواية الأُولى حَذفُ مضاف، تقديره: وحرف إعراب كل معربٍ»[3].

وخُتِمَ باب الخبر في اللمع بقول الشاعر:

---

(١) ص: ١١٣.

(٢) الغرة ٥٠ أ (قليج علي).

(٣) الغرة ٦ ب (كوبريللي).

hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٢٩

فقالَتْ علَى اسمِ اللهِ أمرُكَ طاعةٌ وإن كُنتُ قد كُلِّفتُ مالم أُعَوَّدِ[1]

قال ابن الدهان: هذا البيتُ آخرُ الباب في أكثرِ النُّسخِ، ووجدتُ زيادةً في بعضِ النسخِ أنا أُبيِّنُها إن شاء الله...[2] ثم ذكر هذه الزيادة، قال: «قال أبو الفتح: وكذلك قولهم: لولا زيدٌ لجئتُك، فزيدٌ رفعٌ بالابتداءِ، وخبرُهُ محذوفٌ، تقديرُهُ: لولا زيدٌ بالحضرةِ، أو هُناك، وقوله: لجئتُك، جواب لولا، وصارَ الجوابُ مَعَ العِلمِ عِوضًا عنِ الخبر.

قال سعيد: قوله: «وكذلك» إن أراد به أنه مثله في حذف الخبر فسهلٌ، وإن أراد أنه مثله في كلِّ وجهٍ ففاسدٌ...»[3].

وفي باب ظرف المكان، ذكر ابن جني أربعة أمثلة، ثم استدرك ابن الدهان من نسخة أخرى عددًا من الأمثلة[4].

وقد يثبت نص النسخة الأخرى دون أن يعلق، قال في تعريف المبتدأ: «هُوَ كُلُّ اسمٍ ابتدَأتَهُ، وَعرَّيتَهُ مِنَ العوامِلِ اللفظيةِ، وَعَرَّضْتَهُ لها، وَجَعلتَ ما بَعدَهُ حَدِيثًا عنه، وَمُسندًا إليه، وفي نسخةٍ: وَجَعَلتَهُ أَوَّلاً لِثانٍ يَكونُ الثاني خَبرًا عَنِ الأَوَّلِ وَمُسندًا إليهِ»[5].

---

(١) اللمع ٣٠.

(٢) الغرة ٣٦أ (كوبريللي).

(٣) الغرة ٣٦ ب (كوبريللي).

(٤) انظر: ٣١٩.

(٥) انظر: الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

خامسًا: أنه قد يبدأ الباب بمقدمة يذكر فيها مسائل متعلقة بالباب، مثاله: ما صدر به باب (حتى)، إذ علَّلَ إفراد ابن جني لها بابًا خاصًّا مع أنها من حروف الجر[1]، وكذلك ما صدر به باب البدل من التعرض للخلاف في العامل فيه[2].

سادِسًا: أنه قد يذيِّل الباب بإجمال مسائله، قال في آخر باب (لا) التي للنفي: «والذي جمعَ أمرَ (لا) هذه القسمةُ، وهِيَ أن (لا) تنقسم إلى قسمين:

أحدُهما: غيرُ عاملٍ، والآخرُ عاملٌ.

فغير العامل ينقسِمُ إلى سبعةِ أقسامٍ...»[3].

وفي ختام باب (لا) كان قد أتمَّ ذكر أبواب المرفوعات، فرأى أن يجمل المرفوعات عند أهل الكوفة، فسرد ثمانية عشر مرفوعًا[4].

سابعًا: أنه قد يبسط القول في المسألة، ثم يختصر في آخرها، ففي باب المبتدأ، فصَّل في أقوال رافع المبتدأ، ثم أجمل فقال: «فجُملةُ القولِ في العامِلِ في المُبتدأِ خمسةُ أقوالٍ...»[5]، وإن كان مقدار كلامه بعد الإجمال قريبًا من مقداره وقت التفصيل، وهذا من المآخذ القليلة، التي سأتناولها -إن شاء الله تعالى- في فصل قادمٍ.

---

(١) انظر: ٦٤٧.

(٢) انظر: ٨١٧.

(٣) ص: ١٥٣.

(٤) انظر: ١٥٤.

(٥) الغرة ٢٤أ (كوبريللي).

ثامِنًا: أنه يُعنى بالمصطلحات والحدود، كما يلحظ في تعريفه للمبتدأ، والفاعل، والاستثناء، والتمييز، والحال، وغيرها... يربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، وقد يقارن بين المعنى في اصطلاح النحويين وغيرهم، من أمثلة ذلك: لما عرَّفَ ابن جني الفاعل بقوله: «اعلم أنَّ الفاعلَ عند أهل العربية كلُّ اسم ذكرتَهُ بعد فعلٍ، وأسندتَ ونسبْتَ إليه ذلك الفعل»[1]، قال ابن الدهان: «الفاعلُ عِندَ المُتكلِّمينَ: مَن أوجَدَ مَقدُورَهُ...، وَعِندَ الفلاسفةِ: كُلُّ مُؤثِّرٍ، وَعندَ أَهلِ اللغةِ: المُوجِدُ، وَعندَ النَّحوِيينَ: اسمٌ صِناعيٌّ نَقَلَهُ النحويونَ عَن مَعناهُ في اللغةِ إلى مَعنىً آخَرَ وُضِعَ لَهُ، وَحَقِيقَتُهُ في الوَضعِ النَّحوِيِّ أَنَّهُ لا يَكونَ إلاَّ بَعدَ الفعلِ وَلا يَصِحُّ تَقَدُّمُهُ عَلَيهِ...»[2].

يلحظ جمعه لحده في أكثر من علم، ثم إشارته إلى الفرق بين معناه في اللغة ومعناه في اصطلاح النحويين.

وقال في تفسير مصطلح (المبتدأ): «إنما سُمِّي هذا الاسمُ الذي يكونُ على الشرائطِ التي ذَكَرَها مُبتَدًا؛ لأنَّ الاسمَ أينَ وَقَعَ كانَ مَعمُولاً، ولا يَكونُ عامِلُهُ في الرُّتبةِ إلاَّ قَبلَهُ،وَهذا المُبتدأُ لا عامِلَ قبلَهُ ملفُوظًا بهِ؛ لأنه لم يسبِقْهُ عاملٌ في اللفْظِ، والنحاةُ يختصِرون في أوضاعهم...»[3].

---

(١) اللمع ٣١.

(٢) الغرة ٣٧ب- ٣٨أ (كوبريللي).

(٣) الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

وفي مطلع باب التمييز ربط المعنى الاصطلاحي الذي ذكره ابن جني بالمعنى اللغوي، لَمَّا فسَّره لغويًا، فقال: «إنما سُمِّي التمييزُ تمييزًا لأنَّهُ يُزيلُ مِنَ الكلامِ إبهامًا ما، كانَ لولا هُو مُحْتَمِلَهُ، ويُسمَّى التَّبيِينَ، والتَّفْسِيرَ»[1].

ومثل ذلك لَمَّا عرَّف المضارع، قال: «قَولُهُ: «مُضارِعٌ» مَعناهُ مُشابِهٌ، وَالمُضارَعةُ المُشابهةُ، وَمِنهُ سُمِّيَ الضَّرْعُ ضَرعًا لمُشابهتِهِ أَخاهُ»[2].

وفي باب الاستثناء وقف عند التعريف وقفة طويلة نسبيًا، وذكر عددًا من الأقوال، ووازن بينها، عاضدًا كل رأي بمن قال به من الفقهاء[3].

المبحث الثاني: طريقته في شرح شواهد اللمع.

عُنِيَ ابن جني في اللمع بالشواهد، كما أشرت إلى ذلك في الحديث عن اللمع، سواء الشواهد القرآنية، أو شواهد الشعر.

فأمَّا شواهد القرآن الكريم فلا يعدو أن يكون ابن الدهان مبينًا لوجه الاستشهاد، أو شارحًا له، وأمثلة هذا كثيرة، منها هذا الموضع من باب البدل:

«قالَ أبو الفتحِ: وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[4]، فَهَذا بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ[5]، وَقالَ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ

(١) ص: ٤٢٤.
(٢) الغرة ٤ ب (كوبريللي).
(٣) انظر: ٤٥٢ وما بعدها.
(٤) الفاتحة: ٦، ٧.
(٥) تقدمت في اللمع على الآية السابقة. وفيه: فهذا بدل الكل.

﴿ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[1] فهذا بَدَلُ الاشتِمالِ[2]. قالَ سَعيدٌ: أمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ فَهُوَ بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ وَهُوَ هُوَ، ألا تَرَى أنَّ الصِّراطَ المُستَقِيمَ هُوَ الصِّراطُ الذي أنعَمَ بِهِ عَلَى القَومِ المُهتَدِينَ، فَأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ فَهَذا بَدَلُ اشتِمالٍ؛ لأنَّ الشَّهرَ الحرامَ لَيسَ بِالقِتالِ، وَلا القِتالُ بِبَعضِهِ، وَالقِتالُ مَصدَرٌ، وَالشَّهرُ لَيسَ كَذلِكَ...»[3].

أما شواهد الشعر، فكان يبحث فيها أكثر من ذلك، فهو يبين وجه الاستشهاد بها من خلال شرحه، وفي آخر الفصل يذكر قائل البيت، ويصحح نسبته إن كان ثمتَ خطأ، وقد يورد المناسبة، وأبياتًا من القصيدة، ويمكن أن تُجمل وقفاته مع الشاهد في نقاط:

أ-بيان وجه الاستشهاد.

يكاد هذا لا يتخلف، ومن أمثلة ذلك قوله: «... فأمَّا البَيتُ الأَوَّلُ الذي أَنشَدَهُ وَهُوَ:

أَلقَى الصَّحيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... والزَّادَ حَتى نَعْلَهُ أَلقاها

فالثَّلاثَةُ الأَوجُهِ جائزَةٌ فِيهِ: الرَّفعُ وَالنَّصبُ وَالجرُّ، أمَّا الرَّفعُ فَمِن وَجهَينِ:

---

(١) البقرة: ٢١٧.

(٢) اللمع ٨٩.

(٣) ص: ٨٤٣-٨٤٤.

أَحَدُهما: أَن يَرفَعَهُ بِالابتِداءِ، وَ(أَلقاها) خَبرُهُ، كما ذَكَرَ، وَيَكُونَ حَرفًا مِن حُرُوفِ الابتِداءِ.

والآخَرُ أَن يَكُونَ حَرفًا عاطِفًا، وَيَكُونَ قَد عَطَفَ جملةً اسمِيةً عَلَى جملةٍ فِعليَّةٍ ...

وَأَمَّا النَّصبُ فَمِن وَجهَينِ:

أَحَدُهما: أَن تَكونَ (النَّعلُ) مَعطُوفةً عَلَى (الزادِ)، وَيَكُونَ (أَلقاها) تَوكِيدًا ... وتكون فِيهِ (حَتى) حَرفَ عَطفٍ.

وَالوجهُ الثاني: أَن يُنصَبَ (النَّعلُ) بِفعلٍ مُضمَرٍ بَعدَ (حَتى)، وَيَكُونَ (أَلقاها) تَفسِيرًا لَهُ ... وَيَكُونُ حَرفًا مِن حُرُوفِ الابْتِداءِ ...

وأَمَّا الجَرُّ فَبِحَتى وَيَكُونُ (أَلقاها) تَوكِيدًا...»[1].

ب- نسبة البيت إلى قائله.

وأمثلة هذا كثيرة جدًّا[2]، ويذكر الروايات في القائل، قال في نسبة قول الشاعر:

فلا أَبَ وابْنًا مثلَ مروانَ وابْنِهِ إذا ما ارتدى بالمجدِ ثُمَّ تأَزَّرا

«... وأما البيت فللفرزدق، وقد قيل: هو للنابغة الجعدي فيما حكاه

---

(١) ص: ٦٦١-٦٦٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: ١٢٤، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ٢٥٧، ٥٠٨، ٦٦٣.

يونُس»[1].

وقد يغفل النسبة، ومن ذلك إغفاله الحديث عن قول الراجز:

يعجبُـــهُ الـــسُّخونُ والـــبرودُ والتَّمــرُ حُبًّــا مــا لــهُ مَزيــدُ[2]

كما لم ينسب قول الشاعر:

فكُونُـــوا أَنْـــتُمُ وبَنِـــي أَبِـــيكُمْ مَكَــانَ الكُلْيَتَــيْنِ مِــنَ الطِّحــالِ[3]

كما أغفل الحديث عن بيتي عبد الله بن قيس الرقيات:

بَكَـــرَ العـــواذلُ في الـــصَّبو حِ يَلُمْنَنِـــي وأَلُومُهُنَّـــــهْ

ويَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قـــد عـــلا كَ وقـــدْ كـــبُرْتَ فقُلْـــتُ إنَّـــهْ[4]

ولم يتبيَّن لي ضابط في ترك النسبة، فالبيتان الأولان غير معروفي القائل على وجه التحديد، فإغفاله للنسبة له العذر فيه، إلا أنَّ البيتين الآخرين معروف قائلهما، نص عليه سيبويه وغيره.

ج- تصحيح نسبة البيت.

ومن أمثلة ذلك قوله: «والبيتُ الذي أوردَهُ وذكر أنَّهُ لأُميَّةَ، وهو للفرزدق، وقبله:

---

(١) ص: ١٣٥.

(٢) انظر: ١٨١ وما بعدها.

(٣) انظر: ٣٤٥ وما بعدها.

(٤) انظر: ٧٤ وما بعدها.

إنِّي حَلفْـتُ وَلم أَحلِـفْ عَـلَى فَنَـدٍ   فِنـاءَ بَيـتٍ مِـنَ الـسَّاعِينَ مَعمُـورِ[1]

وتصحيحه موافق للصواب، فهو في ديوان الفرزدق[2]، ولم أقف على من ذكر أنه لأمية.

د- ذكر روايات البيت.

ومن ذلك قوله: «والبيتُ الذي أنشدهُ يُنشدُ وحرفُ رويِّـهِ القافُ، ويُنشدُ وحرفُ روِيِّه العينُ، فإذا أُنشد بالقاف فالبيت لأنس بن العباس...»[3]. وقوله: «والبَيتُ الذي أَنشَدَهُ مُغَيَّرٌ عَمَّا في دِيوانِ شاعِرِهِ، وَهُوَ الجُمَيحُ الأَسَدِيُّ...»[4].

هـ- ذكر أبيات من القصيدة.

يعمد إلى ذلك أحيانًا، فيذكر بيتًا أو أكثر قبل الشاهد أو بعده[5].

المبحث الثالث: طريقته في شرح أمثلة اللمع.

اعتمد ابن جني على الأمثلة اعتمادًا كبيرًا في هذا الكتاب، وذلك لأن في الأمثلة توضيحًا وتيسيرًا للقاعدة، وهو من مقاصد التأليف في هذه المختصرات،

---

(١) الغرة ١٩ أ (قليج علي).

(٢) انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٢٦٤.

(٣) ص: ١٢٤.

(٤) ص: ٥٣٦.

(٥) انظر على سبيل المثال: ١٢٤-١٢٥، ١٣١، ٥٣٧.

وكان ابن جني يستعمل المثال في شرح بعض القواعد[1]، فهو على سبيل المثال لم يشرح الضمير إلا بالمثال[2]، وتعريفه للمفعول معه لا يمكن أن يكتفى به لولا المثال[3].

ولهذا أخذت الأمثلة حيِّزًا كبيرًا من الكتاب، وهي في غالبها واضحة ظاهرة، ولذا كان حديثه عن أمثلته داخلاً في شرحه، لا يقف عندها ولا يبحث فيها، إلا إن اعترض على شيء منها، كما قال في باب البدل: «ليس في جميع ما مثَّل به حجةٌ...»[4]، بل إنه قد يصرح باكتفائه في الكلام عن الأمثلة في موضع سابق، كقوله: «أَمَّا المِثَالُ عَلَى بَدَلِ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ فَقَد تَقَدَّمَ بما يُغني عَن إعادَتِهِ»[5].

ومما يذكر في تعرضه للأمثلة، ما وقع في باب ظرف المكان، فقد مثل ابن جني بأربعة ظروف، فاستدرك ابن الدهان من نسخة أخرى من اللمع غير تلك الظروف، كما سبق الإشارة إلى ذلك في المبحث السابق.

وكان حريصًا على تتبع نص ابن جني كاملاً، لا يريد أن يترك شيئًا دون أن يشرحه أو يعلق عليه، ومن ذلك الأمثلة، إلاَّ أن يواجه عارضًا في الترتيب،

---

(١) انظر: خصائص التأليف النحوي ١٣٣.

(٢) انظر: اللمع ٩٩.

(٣) قال: «وهو كل ما فعلت معه فعلاً، وذلك قولك: قمت وزيدًا...» (اللمع ٦٠).

(٤) ص: ٨٤٦.

(٥) ص: ٨٣٥.

يضطره إلى تكرار أو إغفال، كما حصل له في باب التوكيد، إلاَّ أنه تخلص من التكرار، وذكر شيئًا مفيدًا.

ففي مطلع الباب قدَّم الكلام على أمثلة التوكيد لَّما سردها ابن جني في أول الباب[١]، ثم لما مثَّل ابن جني لكل لفظ، أحال إلى ما قدَّمه أوَّلَ الباب، ولم يحبَّ أن يترك الفصل دون تعليق، فتكلم عن أحكام عطف بعض هذه الألفاظ على بعض، قال: «قَد قَدَّمْنا الكلامَ عَلَى هذِهِ الأَمثِلَةَ، وَلا بُدَّ أَن يُقالَ في هذا الفَصلِ شَيءٌ، فاعْلَمْ أنَّ الصِّفاتِ يجوزُ أَن يُعطَفَ بَعضُها عَلَى بَعضٍ بِالواوِ... »[٢].

المبحث الرابع: طريقته في الاستدراك على اللمع.

اللمع -كما هو معلوم- كتاب مختصر، لكنَّ ابنَ الدهان جعل من شرحه كتابًا موسَّعًا، من منهجه فيه الاستقصاءُ والشمول-كما سيتبين إن شاء الله- لذا كان مُستدرِكًا على ابن جني في أحايين كثيرة، ويمكن أن أجمل استدراكاته بأربع صور:

الأولى: أن يستدركَ بابًا بأكمله، ويدخله في الشرح، كما فعل في باب الضرورة، حين جر الحديث إليها في باب (كان)[٣]، وَقد نص على طريقته هذه في مقدمة حديثه عن الأبواب التي ألحقها على الشرح، فقال: «... فهذه جملة

---

(١) ص: ٧٨٦-٧٨٧.

(٢) ص: ٧٩٧.

(٣) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي).

الكلام على أبوابِ الكتاب المنبوز باللمع، وقد ضمنَّاها نُكتًا من أبوابٍ... ولم نُفرِد لها أبوابًا، لكن نظمناها في سلك التماثيل، التي أشار إليها، ألا ترى أنه قال في باب (كان): «وقد يَجعَلُ الشاعرُ اسمَ كانَ نكرةً وخبرَها معرفةً للضرورة»، وأنشد البيتَ، فذكرتُ ضرورة الشعر في هذا الفصل، وكذلك ما أشبههُ حسب الطاقة»[1].

الصورة الثانية: أنه يستدرك أبوابًا على الكتاب، لم يجر لذكرها مناسبة، فلم يتكلف تطلب مناسبة لذكرها، فألحقها في آخر الكتاب، قال بعد النص السابق مباشرة: «وبقِيتْ أبوابٌ لا مَساغَ لدخولِها في ضمنِ أبوابِهِ إلاَّ على طريقِ التكلُّفِ الذي نبا عنِ المقصُودِ، فأفردنا لها أبوابًا، وهي ستة أبواب: بابُ الإخبار بالذي والألف واللام، باب الهجاء، باب المقصور والممدود، باب التقاء الساكنين، باب الهمز، باب أسماء المصادر»[2].

الصورة الثالثة: أنه يضمن شرحه مسائل لم يتعرض لها في المتن، وهذا كثير جدًّا، ومن أمثلة ذلك: أنه عند شرحه لقول ابن جني: «والمعرفة توصف بالمعرفة...» الفصل[3] تكلم عن جريان الصفة على الموصوف من حيث التذكير والتأنيث، قال: «واعلم أنَّ الصفة تجري في التَّأنيثِ والتذكير على ثمانية

(١) الغرة ١٣١٥أ (قليج علي).

(٢) الغرة ١٣١٥أ (قليج علي).

(٣) اللمع ٨٢.

أضربِ...»[1].

ومن ذلك استدراكه لأحكام (لا سيَّما) في باب الاستثناء، حيث لم يذكرها ابن جني في أدواته، فتحدَّث عنها[2].

ومن ذلك أيضًا حديثه عن إعراب الضمير المتصل بعد (لولا)، والأقوال فيه[3].

وتحدَّث عن تعدد الخبر، قال: «واعلم أنَّك إذا قلت: هذا حُلوٌ حامضٌ فهما خبران، وهذا مشكلٌ...»[4].

الصورة الرابعة: أنه يستدرك على عبارته ما يراه من نقص فيها، كقوله في باب المصدر: «وقوله: «وهو وفعلُه مِن لَفظٍ واحدٍ» إنْ كانَ له فعلٌ، ألا ترى أنَّ في المصادرِ ما لا أفعالَ لها، نحو: وَيْلٍ ووَيْحٍ، ووَيْسٍ...»[5].

المبحث الخامس: الاستقصاء والتفريع.

الاستقصاء: أن يذكر كل ما يتعلق بالقضية من أحكام، أو أنواع، أو نظائر... وقد يرجع المسألة إلى أصل واحد، ثم يذكر فروعه، وما يندرج تحت كل فرع، حتى يصل إلى المسألة المرادة.

---

(١) ص: ٧٣٤.

(٢) انظر: ٤٥٨.

(٣) انظر: الغرة ١٣٧أ (كوبريللي).

(٤) الغرة ١٣٧أ (كوبريللي).

(٥) ص: ١٦٣.

ويمكن أن أجمل مظاهر استقصائه في نقاط:

أ- استقصاء النظائر.

والنظائر قسمان، نظائر لفظية، ونظائر معنوية.

فمن استقصائه النظائر اللفظية، ذكره في باب (إنَّ) كل ما كان على هذه اللفظة، من فعل أو اسمٍ أو حرف، فذكر أنَّ (إنَّ) تأتي على عشرة أنحاء، وذكر منها: أنها تأتي بمعنى (نعم)، وتأتي فِعلَ أمر للنساء، وفعلاً ماضيًا، وفعل أمرٍ من الأنين، وفعل أمر للأنثى من (وأي) إذا وعد، ثم تلحق به نون التوكيد الثقيلة ...[1].

ومن ذلك تقسيمه لـ(إنْ) و(أنِ) المخففتين، وأن كل واحدةٍ منهما تأتي على أربعة أضرب، وذَكَر (إنِ) الشرطية، والنافية...[2].

أمَّا النظائر المعنوية، فهو يُعنى بذكرها متى ما أدَّاه المقام إلى ذلك، ففي باب (لا) النافية للجنس أعاد أدوات النفي، ورتبها حسب مراتبها في إفادة النفي[3].

كما استقصى ما يفيد معنى الاستثناء، من حروف، أو أسماء، أو تراكيب، مما لم يذكره ابن جني، فذكر (بلهَ) و(بيدَ) و(لا سيَّما)[4].

ب- استقصاء الأقسام.

---

(١) ص: ٤.

(٢) ص: ٩٦.

(٣) انظر: ١١٤.

(٤) انظر: ٤٥٧.

وذلك أن يذكر جميع الأقسام التي تتفرع من المسألة المدروسة، أو الأنواع التي تفرعت منها تلك المسألة، فمثال الأول: ذكره لأقسام الإضافة، لما شرح الضرب الأول من تقسيم ابن جني للإضافة، وهو الإضافة بمعنى اللام، فقال: «الإضافةُ التي بمعنى اللامِ عَلَى ضَربَينِ: إضافةٌ محضَةٌ وَإضافةٌ غَيرُ محضَةٍ، وَلم يَذكُرْ مِنها إلاّ قِسمًا واحِدًا، وَالإضافةُ المحضةُ عَلَى ضَربَينِ: إضافةُ مِلكٍ، وَإضافةُ تخصِيصٍ، فإضافةُ المِلكِ: دارُ زَيدٍ، وَثَوبُ عَمرٍو، وَإضافةُ التَّخصِيصِ: سَرْجُ الدَّابَّةِ... والإضافةُ غَيرُ المحضَةِ أَربَعةُ أشياءَ: اسمُ الفاعِلِ...»[1].

ومثال الثاني، أنه في باب العطف لَمَّا أراد الحديث عن الواو العاطفة، قسم الواو إلى قسمين، وفي كل قسم أقسام، الواو العاطفة واحدة من أحد هذه الأقسام، قال: «الواوُ لا تخلُو أَن تَكُونَ مُتَّصِلةً بِالكَلمةِ اتِّصالَ واوِ (جَوهَرٍ) أَو مُنفَصِلةً، فإذا كانَتْ مُتَّصِلةً فَلا يخلُو أَن تَكُونَ أَصلاً أَو زائدةً، فالأصلُ نحوُ: وَعْدٍ، وَثَوبٍ، وَعَدوٍ، وَالزائدةُ تَكُونُ للإلحاقِ وَغَيرِ الإلحاقِ، وَلا تَكُونُ أَوّلاً زَائدةً البتَّةَ، فالتي للإلحاقِ نحوُ: حَوْقَل وَجَوْهَر وجَهْوَر وسِنَّوْر، أَو لِلمَدِّ نحوُ: عَجُوز، أَو لِلتَّكثِيرِ نحوُ: قَمَحْدُوَة.

وَأَمَّا المُنفَصِلةُ فَسَبعُ واواتٍ: الأُولى: جامِعةٌ عاطِفةٌ. وَالثانيةُ: جامِعةٌ غَيرُ عاطِفةٍ. وَالثالثةُ: وَاوُ قَسَمٍ. الرابعةُ: وَاوُ الحالِ. الخامسةُ: وَاوُ رُبَّ...»[2].

---

(١) ص: ٦٧٦-٦٧٧.

(٢) ص: ٨٧٢-٨٧٣.

ومثل هذا تمامًا عند حديثه عن الفاء قال: «الفاءُ تَكُونُ أَصلاً وَبَدَلاً وَمُتبِعةً وَزائدةً، فَالأَصلُ تكُونُ فاءً وَعَينًا وَلامًا... وَمُتبِعة عَلَى ضَربَينِ: مُتبِعةٌ عاطِفةٌ، وَمُتبِعةٌ غَيرُ عاطِفةٍ، فَالمُتبِعةُ العاطِفةُ...»[1].

ج- جمع مسائل متفرقة في موضع واحد.

قد يعمد إلى جمع مسائل متفرقة قد تحدث عنها، في موضع واحد إذا دعا إلى ذلك داعٍ، ففي باب (لا) النافية لما جرَّه الحديث إلى أقسام النفي قال: «... وَذلك أنَّ مَراتبَ النفيِ تَنقسِمُ إلى أَقسامٍ قَد سَبَقَ ذِكرُها، لَكنَّا نُعيدُهُ لأنَّ الموضِعَ يقتضِيهِ...»[2].

ولمَّا بحث أحكام الاستثناء بـ(إلاَّ)، جمع الحالات التي ينتصب فيها ما بعد إلاَّ، وحصرها في ست[3].

د- استقصاء التقسيمات.

من عنايته بالاستقصاء، أن يعدد التقسيمات، ففي باب المفعول به، لما كان الحديثُ عن التعدي، قسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أضرب: «ضربٌ يتعدَّى بنفسِهِ، وضربٌ يتعدَّى بقرينةٍ، وضربٌ يتعدّى تارةً بنفسِهِ وتارةً بقرينةٍ...»[4].

---

(١) ص: ٨٩٠.

(٢) ص: ١١٤.

(٣) انظر: ٤٧٠.

(٤) ص: ١٩٢.

ثم ذكر القرائن، وأخذ يفصلها ويمثل لها.

ثم عاد إلى التقسيم الأول، فتحدث عن الضرب الثالث الذي يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بقرينة[1].

ثم ذكر بعد ذلك قسمة ثانية، تتصل بأثر الفعل في الخارج، قال: «وله قسمةٌ ثانيةٌ، وهُوَ أنَّ الأفعالَ على ضربينِ: ضربٌ حقيقيٌّ، وضربٌ غيرُ حقيقيٍّ، فالحقيقيُّ على ضربينِ: قاصِرٌ وغيرُ قاصرٍ، فالقاصرُ قد ذكرنا حُكمَهُ، وغيرُ القاصرِ على ضربينِ: مؤثِّرٌ وغيرُ مؤثِّرٍ، فالمؤثرُ نحو: ضربْتُ، وغيرُ المؤثرِ نحوُ: مَدَحْتُ وهَجَوتُ، ألا تَرَى إلى تعدِّيهما على الغائبِ؟ وأفعالُ النفسِ من هذا القبيلِ في عدمِ التأثيرِ، لا في عدمِ التَّعديةِ.

وغيرُ الحقيقيَّةِ على ثلاثةِ أضرُبٍ: فعلٌ مستعارٌ، نحوُ قولِكَ: ماتَ زيدٌ، ووَقَعَ الحائطُ، وفعلٌ يدلُّ على زمانٍ وليسَ يُرادُ أنَّ الأسماءَ المسندةَ إليها فاعلةٌ في الحقيقةِ لِذلِكَ الفعلِ، وذلِكَ نحوُ قولِكَ: كانَ زيدٌ قائمًا، وفعلٌ منقولٌ عن جهَتِهِ، وهو قولُكَ: لأرَيَنَّكَ هُنا، وقد تقدَّمَ ذكرُهُ»[2].

هـ- العناية بالفروق والمناسبات.

من مظاهر استقصائه، عنايته بالفروق والمناسبات بين الأبواب النحوية،

---

(١) انظر: ١٩٥.

(٢) ص: ١٩٩-٢٠٠.

فقد سرد الفروق والمناسباتِ بين الحال والتمييز[1]، وبين البدل من جهة، والتوكيد والوصف من جهة أخرى، قال: «وَالْمُناسبةُ بَينَ التَّوكِيدِ وَالبَدَلِ أَنهما تَكثيرانِ يَلحَقانِ الأَوَّلَ في أَحَدِ أقسامِ البَدَلِ، وَأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنهُما لا يَتَقَدَّمُ عَلى صاحِبِهِ، وَأَنَّ إعرابَهُما كإعرابِ ما يجرِيانِ عَلَيهِ، وَأَنَّكَ في التوكِيدِ مُشَدِّدٌ مَعنى المُؤَكَّدِ، وَكَذلِكَ في البَدَلِ تُعنى بِالأَوَّلِ فَتُبدِلُ مِنهُ... وَمِنَ المُقاربةِ التي بَينَ الوَصفِ وَالبَدَلِ أَنَّ الصِّفةَ مُوضِّحةٌ كما أَنَّ البَدَلَ مُوضِّحٌ...

وَالمُبايَنةُ بَينَهُما أَنَّ الصِّفةَ لا تَكُونُ إلاَّ بما يُشتَقُّ أَو بِتَقدِيرِ ذلكَ، وَالبَدَلُ لا يَلزَمُ ذَلِكَ فِيه...»[2].

ومثل ذلك أيضًا ما ذكره من أوجه الشبه بين المستثنى والمستثنى منه والمضاف والمضاف إليه، قال: «وللمُستثنى والمُستثنى مِنهُ شَبَهٌ بالمُضافِ والمُضافِ إليه، وذلِكَ أَنَّكَ إذا قُلتَ: جاءني قومُكَ إلاَّ ناسًا منهُم، فتقديرُه: جاءني أكثرُ قومِكَ، أو أَقلُّ قومِكَ، أو بعضُ قومِكَ، ولهذا المعنى جازَ: ما قامَ إلاَّ زيدٌ، فحذفتَ المُستثنى مِنهُ في اللفظِ، كما جازَ حَذفُ المُضافِ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[3]، وَلم يجُزْ حَذفُ المستثنى وإرادتُهُ كما لم يجُز حذفُ المُضافِ إليه

---

(١) انظر: ٤٢٤.

(٢) ص: ٨٢٢-٨٢٣.

(٣) يوسف: ٨٢.

وإرادتُهُ بغيرِ دليلٍ، وما جاءَ مِن ذلِكَ فَيَسِيرٌ...»[1].

كما كان يذكر الفروق والمناسبات بين بعض الأدوات، أو المسائل الجزئية، فمن ذلك ما ذكره من الشبه والمباينة بين (إلاَّ) الاستثنائية و(لا) العاطفة، قال: «ولـ(إلاَّ) شَبَهٌ بِلا العاطفةِ مِن وجهٍ، ومُبايَنةٌ مِن وَجهٍ، فوجهُ شَبَهِها بها أنَّك إذا قُلتَ: جاءَ القومُ إلاَّ زَيدًا، فهُوَ بمنزلةِ قولِكَ: جاءَ القومُ لا زيدٌ، وأمَّا وجْهُ مُباينتها فإنَّ (لا) قَد يكونُ ما قَبْلَها مُفردًا فيُعطَفُ عليه بها مفردٌ، وليست (إلاَّ) كذلِكَ، وإنَّك قَد تحذِفُ المستثنى مِنهُ في اللفظِ ولا تحذفُ المعطوفَ عليهِ في اللفظِ، وإنَّ ما بَعدَ (إلاَّ) قد يُحذفُ في بعضِ المواضعِ، نحوُ: لَيس إلاَّ، وَلَيس كذلِكَ (لا)، وإنَّ (إلاَّ) تكونُ في النفيِ والإيجابِ، و(لا) لا تكونُ إلاَّ في الإيجابِ...»[2].

ومثل ذلك أيضًا ما ذكر من الفرق والمناسبة بين الضمير المجرور والضمير المنصوب[3]، والفرق بين (إمَّا) و(أو)[4]، والفرق بين (ليت) و(لعل)[5]، والفرق بين (أنِ) المفسرة والمصدرية[6]. إلى غير ذلك.

---

(١) ص: ٤٧٢-٤٧٣.

(٢) ص: ٤٧٣.

(٣) انظر: ٩٦٣.

(٤) انظر: ٩٤٩.

(٥) انظر: ٢٠-٢١.

(٦) انظر: ٩٧.

ومع هـذا التوسع الظـاهر، والاستقـصاء للمـسائل، والاستدراك عـلى المؤلف، إلاَّ أنه نص على أنَّ كتابه هـذا كتـاب اختـصار، قـال: «وللكـوفيِّ في هـذا كلامٌ صدفْنا عنه لأنَّهُ كتابُ اختِصارٍ»[1]، وأيـضًا حيـنما أضـاف بعض الأبـواب على شرحه، اعتذر عن إضافة بابي التصريف والإدغام، بحجة أنَّ الحديث عـنهما لا يمكن أن يحيط به الاختصار! قـال: «فأمَّـا التـصريفُ والإدغـام، فعـدلنا عـنهما لكونهما بابينِ يُرْبِي ذكرُهما عَلَى الاختصارِ...»[2].

وهذا الاختصار الذي يعنيه، إنما هو بالنظر إلى ما هو أوسع منه، ولعله كان مقارنًا شرحه للغرة بشرحه للإيضاح، الـذي ذكـر المترجمـون أنـه يقـع في ثلاثـة وأربعين مجلَّدًا، في حين أنهم ذكروا أنَّ الغرة في ثلاثـة مجلـدات. وإلاَّ فالتوسـع في هذا الكتاب ظاهر.

---

(١) ص: ٤٥١.

(٢) الغرة ٣١٥أ (قليج علي).

الفصل الثاني

مصادر ابن الدهان

المبحث الأول: العلماء.

المبحث الثاني: الكتب.

المَصْدرُ في اللغة، من صدرَ يصدُرُ صَدَرًا وصدُورًا، أي رجع، ومنه: صدر عن الوِرد، أي انصرف عنه. قال تعالى: ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾[1]، أي: يصدروا إبلهم، أو ينصرفوا[2].

والمصدرُ: ما يصدرُ عنه الشيءُ[3].

وهو في اصطلاح الباحثين: «ما يحوي مادَّةً عن موضوع ما»[4].

والمقصود بها في هذا الفصل، الكتب التي استمدَّ منها ابن الدهان مادته العلمية، والرجال الذين أخذ عنهم.

وابن الدهان قد عاش في القرن السادس الهجري، فهو مسبوق بقرون ازدهر فيها هذا العلم، وكثر البحث والتصنيف فيه، وعمد ابن الدهان في (الغرة) إلى التوسع، والعناية بالخلاف، فاحتاج إلى مراجعة مصادر كثيرة لاستدراك المسائل وتوضيحها، والاستشهاد لها، وذكر الخلاف فيها.

وأودُّ في مستهل هذا الفصل أن أعرض لشيءٍ من ملامح تعامل ابن الدهان مع مصادر مادته العلمية.

---

(١) القصص: ٢٣.

(٢) انظر: اللسان (صدر) ٤/ ٤٤٨، وتاج العروس (صدر) ١٢/ ٢٩٤.

(٣) انظر: المعجم الوسيط (صدر) ٥١٠.

(٤) انظر: البحث العلمي حقيقته ومصادره ١/ ٩١.

أ- النص على المصدر.

ينص على بعض مصادره، ككتاب سيبويه[1]، والمسائل للأخفش[2]، والمقتضب[3]، وغيرها، ولم أجد له منهجًا في ذلك، فهو لا يقارن بين أقوال العالم في كتبه، ولا أجد للنص على المصدر من سبب غير التوثيق.

ب- الاكتفاء بذكر العالم الذي ينقل عنه.

وكان يغفل كثيرًا النصَّ على المصدر، مكتفيًا في أغلب الأحيان بذكر العَالم الذي ينقل عنه، وهذا العالم يُقطع بأنه لم يأخذ منه مباشرة.

وأحيانًا يسلك سبيل الإبهام في العالم الذي ينقل رأيه، فينسب الرأي إلى (بعضهم)[4]، أو (قوم)[5]، أو يحكيه بـ(قيل)[6]، بالبناء للمجهول، ولم أجد له منهجًا في هذا الإبهام، فمعظم الذين أبهم أسماءهم قد ذكرهم في مَواضِعَ أُخَر، كالأخفش والفراء وغيرهما. غير أنه أبهم من لم يذكره مطلقًا، وقد وقفت على اثنين منهم، وهما:

١- الصيمري. قال: «وسمعتُ أنَّ بَعضَهُم جوَّزَ النصبَ في قَولِهِم: كُلُّ

---

(١) انظر: ٢٣٦، ٢٥٦، ٧٣٢.

(٢) انظر: ٤٤، ٨٢، ٧٠٩.

(٣) انظر: ٤٦٢.

(٤) انظر على سبيل المثال: ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٠٣، ٤٥، ٢٠٩، ٣٧٤...

(٥) انظر على سبيل المثال: ٧٣٢.

(٦) انظر: ٢٠.

رَجُلٍ وَضَيعَتَهُ، عَلَى إعمالِ الخبرِ المُضمَرِ»[1]. وهذا الرأي للصيمريِّ، ذكره في التبصرة[2]، وهو مما تفرد به، ونقله عنه غيرُ واحد[3].

٢- عبد القاهر الجرجاني. قال: «وقَالَ بَعضُهُم: إذا قُلتَ: أَفضَلُ القَومِ، فَهُوَ مُنفَصِلٌ مِن وَجهٍ وَغَيرُ مُنفَصِلٍ مِن وَجهٍ، أَمَّا وَجهُ انفِصالِهِ فَتَصَوُّرُ مَعنى (مِن) فِيهِ، وَأَمَّا وَجهُ اتِّصالِهِ...»[4]، وذكر مسائل أخرى بعد هذه، كلها قد ذكرها عبد القاهر في المقتصد[5].

ج- إغفال المصدر.

رأيته في أحايين كثيرة لا يذكر عالمًا، ولا مصدرًا، ولا ينسب القول إلى بعضهم، وذلك عند التعرض لبعض المسائل الشائعة، التي يكثر تداوُلها وتناقلها بين العلماء[6].

وكان يغفل شراح اللمع الذين سبقوه، كالثمانيني وابن برهان، فلم يشر إلى أحد منهم، ووقفت على موضع نقله من ابن برهان نصًا، وهو قوله: «قال المبردُ:

---

(١) ص: ٣٥٧.

(٢) ١/ ٢٥٧.

(٣) كالرضي في شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٣٠، وأبي حيان في الارتشاف ٣/ ١٤٨٣. وانظر تعليق محقق التبصرة ١/ ٢٥٧ هامش رقم (١).

(٤) ص: ٦٨٤.

(٥) ٢/ ٨٨٥-٨٨٨.

(٦) انظر على سبيل المثال: ٥٦ أ (كوبريللي).

(رُبَّ) يُنبئُ عَن ما وَقَعَتْ عَلَيهِ أنَّهُ قَد كانَ وَلَيسَ بِالكثِيرِ، فَلذلِكَ لا يَقَعُ إلاَّ عَلَى نَكِرةٍ؛ لأنَّ ما بَعدَها يَخرُجُ مَخرَجَ التَّمييزِ، «فَـ(رُبَّ) مَعناها الشَّيءُ يَقَعُ قَلِيلاً، وَلا يَقَعُ ذَلِكَ الشَّيءُ إلاَّ مَنكُورًا؛ لأنَّهُ مُفرَدٌ يَدُلُّ عَلَى أكثَرَ مِنهُ»[1]. فقوله: فـ(رب) معناها... هذا نص المبرد[2]، والنص كله عند ابن برهان إلا أنه قال: (قال محمد بن يزيد) بدل: (قال المبرد)[3].

وفي باب النعت نقل عن بعضهم نقلاً وجدته في شرح ابن برهان بتغيير يسير جدًّا، والنقل عن الربعي، فيحتمل أن يكون النقل عنه، أو أنهما نقلا من مصدر واحد[4].

وحينما بحث قضية كون الواو للترتيب أو لمطلق الجمع اتفقت أدلته مع أدلة شُرَّاح اللمع قبله اتِّفاقًا كبيرًا[5].

د- دقة النقل.

كان غالب نقل ابن الدهان بالمعنى، والنصوص التي نقلها نصًّا وجدت فيها تغيرات يسيرة عن أصولها، كتغيير المثال، أو تقديم كلمة على أخرى، ولعل

---

(١) انظر: ٥٨٤.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١٣٩.

(٣) شرح اللمع ١/ ١٧١.

(٤) انظر: ٧٣٢.

(٥) ص: ٨٨٣ وما بعدها، وانظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٣٨ وما بعدها، وشرح اللمع للواسطي ١١٦ وما بعدها، والبيان في شرح اللمع ٢٦٩.

هذه التغييرات راجعة إلى اختلاف النسخ.

فمن ذلك ما نقله عن سيبويه: «تَقُولُ: ما أدرِي أقامَ أو قَعَدَ، إذا أَرَدْتَ أَنَّهُ لم يَكُنْ بينَهُما شَيءٌ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لا أَدَّعِي أَنَّهُ كانَ مِنهُ في تِلكَ الحالِ قِيامٌ وَلا قُعُودٌ، أي: لم أَعُدَّ قِيامَه قِيامًا وَلم يَستَبِنْ لي قُعُودٌ بَعدَ قِيامِهِ»[1]، والنص في الكتاب: «... كأَنَّهُ قالَ: لا أَدَّعِي أَنَّهُ كانَ مِنهُ في تِلكَ الحالِ قِيامٌ وَلا قُعُودٌ، بعدَ قيامه، أي: لم أَعُدَّ قِيامَهُ...» فأضاف «بعد قيامه» وهي كما أشار الأستاذ عبد السلام هارون أنها زيادة من النسخة المطبوعة[2].

وكان كتاب الأصول لابن السراج مما أكثر ابن الدهان من الرجوع إليه، وقد نقل عنه نصًّا في بعض المواضع، غير تلك الاختلافات اليسيرة[3].

وقد تطالُ هذه الاختلافات الأمثلة المسموعة، فمن ذلك أنه نقل عن الأخفش أنه روى: «زيدٌ فوجد»[4]، ولفظه عند الأخفش: «أخوك فوجد»[5].

وقد وقفت على وهمَين في أسماء الرجال، وهما:

١ - أنه قد استشهد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو قوله للضحاك بن سفيان: «إذا أَتَيْتَهُمْ فاربِضْ في دارِهِمْ ظَبْيًا» وقد رواه عن الضحاك

---

(١) ص: ٩٣١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٧٢. هامش رقم (١).

(٣) انظر: ٥٤٧، ٦١٩.

(٤) انظر: ٨٩٥.

(٥) انظر: معاني القرآن ١/ ٣٠٦.

بن قيس، والراوي هو الضحاك بن سفيان[1].

٢- أنه نقل عن ابن سيرين أنه سأل (عبدةَ السّلمي) عَنْ قَوْلِهِ: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾...[2]، والمثبت من شيوخ ابن سيرين: عَبِيدة السَّلَماني[3]، ونص على هذا الأثر الخطابي ناسبًا إياه إلى عبيدة السلماني[4].

المبحث الأول: العلماء:

لم أجد ابن الدهان يحكي عن شيخ له، فلم يصرح بالتحديث ولا بالسماع، ولم يذكر له المترجمون شيوخًا في النحو، كما سبق أن أشرت في ترجمته.

وبالنظر إلى تراث ابن الدهان، وخاصة الغرة، نجد أنه قد نقل عن جمع كبير جدًّا من العلماء، يصعب الإحاطة بهم وبمواضع ذكره إياهم، فأحببت أن أقتصر على الإشارة إلى من أكثر من النقل عنهم، وسأذكر في آخر المبحث جمعًا من غيرهم على وجه الإجمال.

وقد نقل عن كثير من العلماء دون أن يصرح بكتبهم، ونقل عن آخرين مصرحًا بكتبهم، فآثرتُ أن أقسم الفصل إلى مبحثين، أحدهما لمن نقل عنهم دون أن يصرح بكتبهم، والثاني لمن صرح بكتبهم أو نقل عنها بالنص.

---

(١) انظر: ١٨٩.

(٢) انظر: ٢١٧.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٦.

(٤) انظر: غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٦.

فممن نقل عنهم من العلماء:

١- علي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ).

نقل ابن الدهان عن الكسائي كثيرًا[١]، وقد وقفت على بعض أقواله في كتب الفراء[٢]، وابن السراج[٣]، والسيرافي[٤]، وهي مما أكثر ابن الدهان من النقل عنها.

٢- أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب (ت ٢٠٥هـ).

روى عنه بالواسطة فقال: «وَقِيلَ: إنَّ ثَعلبًا قَطَعَ في مجلِسٍ بِقولهم: شَتى تؤوبُ الحلَبَةُ»[٥]، ولم أقف عليه في المجالس المطبوع، ونقل عنه إنشاد بيتين، وقفت على أحدهما في المجالس[٦]، وأورد بعض آرائه[٧].

٣- يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ).

نقل ابن الدهان عن الفراء كثيرًا، فكان كتابه: معاني القرآن، من مصادره الأساسية، يظهر ذلك في نقله لتقريرات الفراء على الآيات، كما في قوله: «وَقَولُ

---

(١) انظر مثلاً: ٥، ١٩، ٨٠، ١١٠...

(٢) انظر: ٨٠، ٧٣٧.

(٣) انظر: ١١١.

(٤) انظر: ٤٦٣.

(٥) ص: ٣٩٨.

(٦) انظر: ٦٦٩.

(٧) ٢٧٠، ٦٢٦، ٧٢١...

الفراءِ إنَّهُ مَفْعُولٌ مُغنٍ عَنِ المفعولينِ لا يتَّجِهُ؛ لأنَّـهُ اسْتَدَلَّ بِقولِهِ تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾[1] فَقَدْ وَقَعَ مَوقِعَ الجُزأينِ؛ لأنَّ (بَينَ) لا تُضافُ إلى مُفْردٍ[2]، وهذا فاسِدٌ؛ لأنَّ مُفرَدَ (ذلك) عائدٌ إلى مَعْنى الكلامِ، و(بَينَ) إنَّما يَفتَقِرُ إلى اثنينِ في تَقديرِ مُفرَدٍ إعرابًا أو إلى واحدٍ مَعطوفٍ عليهِ، فأمَّا إلى الجُملةِ فلا»[3].

٤- هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ).

نقل عنه غير مرة، ولم يشر إلى مصدر له، ونعته بالكوفي[4].

٥- سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ).

نقل عن الأخفش كثيرًا، وصرَّح ببعض كتبه، كما سيُذكر في المبحث القادم إن شاء الله، وقد وقفت على بعض ما نسبه له في معاني القرآن، كما في قوله: «وَأجازَ الأَخفَشُ في قَولِهِ تَعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَـٰنِ﴾[5] أن يَكُونَ (الأَوْلَيانِ) صِفةَ (آخَرَينِ)؛ لأنَّهُ لَمَّا وَصَفَهُ اختَصَّ[6]، وَهَذا لا يَقُولُ بِهِ بَصرِيٌّ غَيرُهُ»[7]. وأيضًا نقل استدلال الأخفش

---

(١) البقرة: ٦٨.

(٢) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٥.

(٣) ص: ٢٢١.

(٤) انظر: ٤١٦.

(٥) المائدة: ١٠٧.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤٧٩.

(٧) ص: ٧٣٣.

بقولـه تعـالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1] على بدل المظهر من المضمر إذا كان الأول مخاطبًا[2].

ومما يشعر بنقله من المعاني قوله في الكلام على (أنِ) المخففة من الثقيلة: «ووجدتُ كلامَ الأخفشِ يدُلُّ على أنَّهُ ليسَ مَعَ الخفيفةِ شيءٌ محذوفٌ»[3]، فقد جاء في المعاني: «وتكون خفيفة في معنى الثقيلة، في مثل قوله: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[4]... على قولك: وأنَّهُ الحمد لله... ولكن هذه إذا خففت وهي إلى جنب الفعل لم يحسن إلا أنَّ معها (لا) حتى تكون عوضًا من ذهاب التثقيل والإضمار، ولا تعوَّض (لا) في قوله: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنها لا تكونُ –وهي خفيفة– عاملةً في الاسم، وعوَّضتها (لا) إذا كانت مع الفعل لأنهم أرادوا أن يبينوا أنه لا تعمل في هذا المكان، وأنها ثقيلة في المعنى...»[5].

وقد نسب له قولاً وفي المعاني ما يخالفه، وذلك أنه نقل عنه أنَّ (لات) ليس لها عمل[6]، وفي المعاني حَكَمَ أنها مشبهةٌ بليس في المعنى والعمل[7].

---

(١) الأنعام ١٢. واستدلال الأخفش في المعاني ٢/ ٤٨٢.

(٢) ص: ٨٢٦.

(٣) ص: ٦٩- ٧٠.

(٤) يونس: ١٠.

(٥) ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٦) انظر: ١١٦.

(٧) انظر: معاني القرآن ٢/ ٦٧٠.

٦- أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ).

نقل عنه عدة مرات[١]، ووقفت على موضعين صرَّح بالنقل بالواسطة، فأحدهما عن المبرد[٢]، والثاني عن الفارسي[٣].

٧- المازني (٢٤٩هـ).

وقفت على بعض مواضع نقله عنه في المقتضب[٤]، والأصول[٥]، وبعض كتب الفارسي كالإيضاح[٦] والبغداديات[٧]، وشرح السيرافي[٨] وغيرها.

٨- أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ).

نقل عن معاني القرآن له، كما سيأتي إن شاء الله.

ووقفت على أحد نقوله عنه في ما ينصرف وما لا ينصرف[٩].

ونقل عنه نقولاً يُقطع بأنها غير مباشرة، وذلك كما إذا قال: «ما ذكر عن

---

(١) انظر: ١٥٠، ٣٥٠، ٤٤٤، ٥٣٨، ٨٧٣ ...

(٢) انظر: ٥٢٧.

(٣) انظر: ٥٣٨.

(٤) انظر: ٤٣٧.

(٥) انظر: ١٥١، ٤٣٧.

(٦) انظر: ٢٦١.

(٧) انظر: ٤٨٥.

(٨) انظر: ٤٨٣، ٩٦٤.

(٩) انظر: ٧٩٤.

الزجاج»[1]. وقد وقفت على بعض نقوله عنه في مصادر أخرى نقل عنها ابن الدهان، كالأصول[2] وشرح السيرافي للكتاب[3].

٩- مبرمان (ت ٣٢٦هـ).

أكثر تلميذه السيرافيُّ من النقل عنه في شرح الكتاب، وقد نقل عنه ابن الدهان، وقفت على أحد نقوله عنه[4] في شرح الكتاب للسيرافي.

وفي موضع آخر، تبين عبارةُ ابن الدهان أنه لم ينقل من كتبه، فإنه قال: «هذا القول رأيتُهُ محكيًّا عن مبرمان»[5].

١٠- الرماني (ت ٣٨٤هـ).

نقل ابن الدهان عنه عددًا من النقول[6]، وليس فيها ما يقطع بالأخذ عن كتبه أو ينفيه، إلا أن بعض المواضع وقفت عليها في شرح الرماني لكتاب سيبويه[7].

١١- أبو طالب العبدي (ت ٤٠٦هـ).

---

(١) انظر: ٢٤٤.

(٢) انظر مثلاً: ٢١٤.

(٣) انظر مثلاً: ١٧٤، ٣٨٠، ٤٦٣.

(٤) انظر: ٤٩٥.

(٥) انظر: ٣٢.

(٦) انظر: ١٠٦، ١١٧، ٢٦٨، ٥٤٢، ٩٢٠.

(٧) انظر: ٢٦٨، ٥٤٤.

نقل عنه عدة مرات[1]، عبارته في أحدها تشير إلى أنه نقل من أحد كتبه، قال: «وَرَأَيتُ العَبدِيَّ قَد مَنَعَ مِن عَمِلٍ (أحمر) و(أسود) في الظَّاهِرِ»[2].

أمَّا العلماء الذين لم يكثر من النقل عنهم، فأذكر منهم على سبيل الإجمال: ابن دريد[3]، وأبا طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم[4]، وعلي بن سليمان (الأخفش الأصغر)[5]، والزيادي[6] والأثرم[7]، وابن درستويه[8]، وابن خالويه[9] وغيرهم.

المبحث الثاني: الكتب:

أردت في هذا المبحث الحديث عن الكتب التي ذكرها ابن الدهان، واعتمد عليها مصادر لمادته العلمية، وقد قسمتها حسب مادتها على النحو التالي:

أ) كتب إعراب القرآن ومعانيه.

١ – معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

---

(١) انظر: ٤٧، ٧٦١.

(٢) ص: ٧٦١.

(٣) الغرة ٣ أ (كوبريلي).

(٤) الغرة ٨ أ (قليج علي).

(٥) الغرة ٥ أ (قليج علي).

(٦) ١٥ ب (كوبريللي).

(٧) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٨) انظر: ٨٥٧، ٨٩٧.

(٩) انظر: ٥١٦.

نقل عن الزجاج كثيرًا، ونصَّ على معاني القرآن في بعضها[١]، ومن نقله عن المعاني قوله: «قَالَ الزَّجَاجُ: الجرُّ في «وَالأَرحامِ» خَطَأٌ في العَرَبِيَّةِ وَخَطأٌ في الأُصُولِ، أمرُ الدِّينِ عَظِيمٌ؛ لأنَّ النَّبيَّ عَلَيهِ السلامُ قَالَ: «لا تحلِفُوا بِآبائكُمْ» فَكَيفَ يَكُونُ يَتَساءَلُونَ بِهِ وَبِالرَّحِمِ عَلَى ذَا؟ وَرَأَيتُ إسماعِيلَ بنَ إسحاقَ يَذهَبُ إلى أنَّ الحَلِفَ بِغَيرِ الله أَمرٌ عَظِيمٌ، وَأنَّهُ خاصٌّ بِالله تَعالى»[٢]، وهذا النص في معاني القرآن وإعرابه بتغيير يسير[٣].

كما وقفت على كثير من نقوله عنه في المعاني[٤].

كما نقل عنه مردفًا ردَّ الفارسي عليه[٥]، وهذا محتمل أن يكون النقل عن الإغفال.

٢- تفسير القرآن للمفضل بن سلمة:

ذكر المترجمون من كتب المفضل: ضياء القلوب في تفسير القرآن[٦]، وسماه الخطيب البغدادي: ضياء القلوب في الأدب[٧]، وعدَّ أبو الطيب اللغوي من

---

(١) انظر: ٨٨٠.

(٢) ص: ٩٦٦.

(٣) ٢/ ٦.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢٩٨، ٤٢٣، ٥٠٢، ٨٣٣.

(٥) انظر: ٧١.

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٠٥، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٧٠٩.

(٧) انظر: تاريخ بغداد ١٥/ ١٥٦.

كتبه: معاني القرآن[1].

ونقل عنه إنشاد بيت. قال: «وأنشد المفضل في تفسير القرآن»[2].

ونقل عن المفضل دون تصريح بكتاب في بحث قولهم: (لهِنَّك لرجل صدقٍ)[3].

ب) كتب النحو.

١- كتاب سيبويه.

أكثر ابن الدهان من النقل عن سيبويه، ولا غرابة في هذا، فعن كتابه يصدر النحويون، وقد نقل عنه نصًّا في بعض المواضع[4]، كما صرَّح باسمه في مواضع أخرى، كقوله: «ووجدتُ في كتاب سيبويه ما يدل على هذا..»[5]، «وأنشدوا البيت -وهو في كتاب سيبويه-...»[6]، « ... وفي الكتاب: نُبِّئْتُ زيدًا يقول ذاك...»[7].

٢- الحدود للفراء.

---

(١) انظر: مراتب النحويين ١٥٤.

(٢) ص: ٧٨٤.

(٣) انظر: ٤٩.

(٤) انظر مثلاً: ٢٣٧، ٩٣١.

(٥) ص: ٢٣٦.

(٦) ص: ٢٥٦.

(٧) ص: ٢٦٨.

مما ذكر المترجمون من كتب الفراء: «الحدود»[1]، وقد صرَّح به ابن الدهان، قال: «... ورواه الفراء في الحُدُودِ عن الكسائي...»[2].

٣- المسائل للأخفش.

ذكر المترجمون من مصنفات الأخفش المسائل الكبير، والمسائل الصغير[3]، وقد نقل عنهما ابن الدهان، فصرح بالنقل عن المسائل الكبير[4]، وصرح بالنقل عن المسائل الصغير[5]، وأبهم فاكتفى بـ (المسائل) في مواضع أُخَر[6]. وكان معنيًّا بذكر أقوال الأخفش، فقد تردد اسمه كثيرًا، ونص على ذكر بعض عباراته نصًّا، وعلى تفرده بالرأي بين نظرائه البصريين[7].

٤- المقتضب.

كان المبرد من الذين أكثر ابن الدهان من النقل عنهم، وذكر آرائهم، إلاَّ أنَّ النقل لم يكن من المقتضب في جميعها، فقد نقل عن مسائل الغلط، وعن كتب

---

(١) انظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٨١٥، وفيه: ألفه بأمر المأمون، وإنباه الرواة ٤/ ٢٢.

(٢) ص: ٦٠٨.

(٣) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٤٢.

(٤) انظر: ٤٤، ٨٨، ٧٠٩.

(٥) انظر: ٤٦٧.

(٦) انظر: ٩٥، ٤٥٥.

(٧) في ص:(٦٣) قال: «هذه عبارة الأخفش وحده». وفي ص: (٧٣٣): «وَهَذا لا يَقُولُ بِهِ بَصرِيٌّ غَيرُهُ».

وسيطة كالأصول لابن السراج[1].

إلاَّ أنه نص على المقتضب[2].

وقد أشرت في أول الفصل إلى نقله من ابن برهان نصًّا للمبرد في المقتضب.

وقد وقفت على أكثر نقوله عنه في المقتضب[3].

٥- ما أغفل سيبويه.

هكذا ورد اسم الكتاب عند ابن الدهان، قال: «وحكى المُبرِّدُ في ما أغفل سيبويه عن البغداديين...»[4].

وقد ذُكر من مصنفاته: الرد على سيبويه[5]، ومسائل الغلط[6]، وكأن الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة لم يقطع بأنهما كتاب واحد، قال:«ولست أدري أهما كتابان أم كتاب واحد»[7]، إلا أنه فيما بعد قرن بين التسميتين، فعنون لحديثه عنه في مقدمة تحقيقه للمقتضب بـ«رد المبرد على سيبويه أو مسائل الغلط»[8]،

---

(١) انظر: ٢٦٧.

(٢) انظر: ٤٦٢.

(٣) انظر مثلاً: ٢٩٨، ٣١٢، ٣٩٩، ٣٩٦.

(٤) ص: ٩٩.

(٥) انظر: الفهرست ٨٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٤.

(٦) انظر: الخصائص ١/ ٢٠٦، ٣/ ٢٨٧.

(٧) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ١٢٣.

(٨) ص: ٨٩.

وإلى أنهما كتاب واحد مالت د. خديجة الحديثي[1].

وقد وقفت على بعض أقواله التي في (مسائل الغلط)، وذلك في الانتصار لابن ولاد[2].

٦- كتاب الخلاف لثعلب.

ذكر المترجمون من كتب ثعلب كتابًا في الخلاف، اسمه: اختلاف النحويين[3]. وهو ذو أهمية كبيرة، فهو أوّل ما صنّف في الخلاف[4].

وقد نقل عنه ابن الدهان، قال: «وحكى ثعلب في كتاب الخلاف عن الكسائي أنَّ العربَ قالت: إنْ أحدٌ خيرٌ من أحدٍ إلاَّ بالعافيةِ»[5].

٧- كتاب الابتداء لابن كيسان.

ذكر المترجمون من كتب ابن كيسان كتاب الوقف والابتداء[6]، وقد نقل ابن الدهان عن كتاب الابتداء له، فهل هذه التسمية من باب الاختصار، وهو المقصود؟ قال: «وَذَكَرَ ابنُ كَيسانَ في كتابِ الابْتِداءِ: عَبدُ اللهِ نَفسُهُ الظَّرِيفُ

---

(١) انظر: المبرد سيرته ومؤلفاته ١٥٩.

(٢) انظر مثلاً: ٣٦٠، ٣١٣.

(٣) انظر: الفهرست ١١٠، ومعجم الأدباء ٢/ ٥٥٢، ووفيات الأعيان ١/ ١٠٢، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٧.

(٤) انظر: من تاريخ النحو ٩١، والخلاف بين النحويين ٦٨، ٦٠٧.

(٥) الغرة ٥٦ أ (كوبريللي).

(٦) انظر: إنباه الرواة ٣/ ٥٩، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٧.

أَخوكَ، وَقَدَّمَ كلامًا يَقتَضِي أَن يكونَ (الظريفُ) صفةً»[1].

ونقل عنه نقولاً أخرى مغفلاً ذكر المصدر[2].

٨- الأصول لابن السراج.

نقل ابن الدهان عن ابن السراج كثيرًا، ووجدت أكثرها في الأصول[3]، وفي بعض المواضع كان نقله عنه بالنص[4].

وكما أشرت قبلُ، فإنه نقل عن بعض العلماء عن الأصول[5].

٩- أمالي الزجاجي.

ذكر البغدادي أنَّ للزجاجي أماليَ كبرى، وأماليَ صغرى[6]. وذهب الأستاذ عبد السلام هارون إلى أنَّ الزجاجي لم يقسم تلك الأمالي هذا التقسيم، وأنَّ ذلك من صنع التلاميذ[7].

وعلى كلِّ حال، فلم يطبع إلاَّ جزء من الأمالي.

وقد نقل ابن الدهان عن الزجاجي عدة مرات، صرح في أحدها بالنقل عن

---

(١) ص: ٨٠١.

(٢) انظر: ٣٧٠، ٥٢٦، ٩٠٩.

(٣) انظر مثلاً: ٤٦١، ٥٤٤، ٥٤٧، ٦٨١...

(٤) انظر: ٥٤٧، ٥٦٠، ٦١٩.

(٥) انظر: ١٥١، ٢١٤، ٤٣٧.

(٦) انظر: الخزانة ١/ ٢٣.

(٧) انظر: مقدمة تحقيقه لأمالي الزجاجي ١٦-١٧.

أماليه[1]، ولم أجده في المطبوع منها.

ووجدت بعض نقوله عنه في حروف المعاني له[2].

١٠- مصنفات أبي علي الفارسي:

تردد الفارسي في الغرة كثيرًا، فكان أحد مصادره الأساسية، وصرَّح بالرجوع إلى جملة من كتبه، كالتذكرة[3]، والبصريات[4]، والإيضاح[5]، والشيرازيات[6]، كما وقفت على كثير مما نسبه له في بقية كتبه[7].

وكان يقارن بين آرائه في كتبه، ومن أمثلة ذلك قوله: «... ورأيتُ الباء في شعر التميميين، وفي كلام الفارسيِّ ما يشهد بصحَّةِ ذلك، ورأيتُهُ في كتاب الإيضاح يمنع منه ... ورأيته في البغداديات قد منع أن تدخل في خبر التميميَّةِ ونص عليه»[8].

١١- شرح السيرافي لكتاب سيبويه.

---

(١) انظر: ٢٤٠.

(٢) انظر: ٨.

(٣) انظر: ٨١٤.

(٤) انظر: ٦٦.

(٥) انظر: ٥٩١.

(٦) انظر: ٢٤٣.

(٧) انظر مثلاً: ٦٢٧، ٨٦٠.

(٨) الغرة ٥٥ ب (كوبريللي).

ورد ذكر السيرافي مرات متعددة، وقد وقفت على كثير منها في شرح الكتاب[1]، وفي بعضها إشارة ظاهرة إلى شرح الكتاب، كقوله: «كذا ذكر السيرافي في تأويل ما قاله سيبويه»[2].

١٢ - مصنَّفات ابن جني.

ذكر ابن الدهان بعض كتب ابن جني، كالتمام[3]، والخاطر - ما أملاه علي خاطري (يريد الخاطريات)[4]، و«التذكرة المهذبة عن الفارسي»[5]، وأحال مرةً إلى بعض كتبه بالإجمال: «كذا حكاهُ عثمان في بعض كتبه»[6]، ووقفت على بعض ما نقل عنه في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة[7].

ج) كتب اللغة:

١ - الغريب المصنف.

نقل عن أبي عبيد ناصًّا على الغريب المصنَّف، ويسميه: (الغريب)[8]، وقد

---

(١) انظر: ٦٦، ٢١٤، ٤٦٦...

(٢) ص: ١١٣.

(٣) انظر: ٣٧٠.

(٤) انظر: ١٩، ٨٠١.

(٥) انظر: ٩٦٥.

(٦) ص: ٨٩٠-٨٩١.

(٧) انظر: ٣٧٣.

(٨) انظر: ٥٤١، ١٨٢ أ (قليج علي).

وقفت على نقله فيه.

٢- شرح شعر امرئ القيس للسكري (ت ٢٧٥).

وقفت على نقل عنه، صرح بذكره: «وحكى السكري في شرح شعر امرئ القيس... »[١]

٣- الزاهر لابن الأنباري.

نقل عن ابن الأنباري عدة نقول[٢]، صرح في أحدها بالزاهر[٣]، وقد وقفت عليه فيه.

كما يُشعر برجوعه لكتب اللغة بعضُ شواهده، التي لم أقف عليها إلا في واحد من كتب اللغة، كالمخصص[٤]، وتهذيب اللغة[٥]، وأساس البلاغة[٦].

وقد استشهد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره علماء اللغة، وهو قوله للضحاك بن سفيان: «إذا أَتَيْتَهُمْ فاربِضْ في دارِهِمْ ظَبْيًا» وقد رواه ابن الدهان عن الضحاك بن قيس[٧]، والراوي في جميع المصادر هو الضحاك بن

---

(١) ١٢ ب (كوبريللي).

(٢) انظر: ٥٣٥، ٩١٣، ٩٤٩.

(٣) انظر: ٥٣٥.

(٤) انظر: ٣٩٤، ٧٥٦.

(٥) انظر: ٥٢٥.

(٦) انظر: ٧٦٩.

(٧) انظر: ١٨٩.

سفيان، إلا الأزهري في تهذيب اللغة، فقد ذكره في موضعين، موضع نسبه النسبة الصحيحة للضحاك بن سفيان[1]، والموضع الآخر نسبه للضحاك بن قيس[2]، فالذي يظهر أنَّ ابن الدهان تابعه في هذه النسبة، خاصَّةً وقد صرَّح بالنقل عنه في أوائل الكتاب[3].

وقد نقل عن الفراء أنَّ (ظننت) تأتي بمعنى القسم، وأنشد:

أظــنُّ لا تَنْقَــضِي عَنَّــا زِيــارتُكُم حَتَّــى تَكُــونَ بِوادِينــا البَـسَاتِينُ[4]

وهذا النقل والإنشاد لم أجده إلا في غريب الحديث للخطابي، وقد رواه عن الفراء بالسند[5]، فلعل ابن الدهان نقل عنه.

---

(١) (ربض) ١٢/ ٢٦.

(٢) (ظبي) ١٤/ ٣٩٩.

(٣) الغرة ١ ب (كوبريللي).

(٤) انظر: ٢١٦.

(٥) قال الخطابي: «أخبرني أبو عمر، قال: أنبأنا أبو العباس ثعلب، أنا سلمة، عن الفراء قال: من العرب من يقول: أظن بمعنى أقسم، وأنشد...» (غريب الحديث ٣/ ٢٦-٢٧).

الفصل الثالث

الخلاف النحوي عند ابن الدهان وموقفه منه

المبحث الأول: عناية ابن الدهان بالخلاف.

المبحث الثاني: موقفه من البصريين.

المبحث الثالث: موقفه من الكوفيين.

المبحث الرابع: موقفه من ابن جني.

يقع الخلاف بين العلماء، نتيجة لاختلافات منهجية، أوثقافية، أو عصبية، أو لتفاوت في مستويات التحليل، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

وقد نشأ الخلاف عند النحويين مبكّرًا، وأوّل المصنفات النحوية التي وصلت إلينا، وهو كتاب سيبويه، يحتوي على مسائل خلافية، كالتي بينه وبين شيخيه: الخليل، ويونس، كما كان ينقل أقوالاً لأبي جعفر الرؤاسي، وينعته بالكوفي[1].

وقد بلغ الخلاف مبلغًا كبيرًا بين سيبويه والكسائي، حتى وصل إلى المناظرة والمحاجة، والمسألة الزنبورية شاهد على هذا.

أما التصنيف في الخلاف، فقد تأخر حتى أواخر القرن الثالث الهجري، حين ألف ثعلب كتابًا في اختلاف النحويين، وكان ضمنه الانتصار للمذهب الكوفي، مما جعل البصريين يردون عليه، كابن كيسان، وأبي جعفر النحاس، وابن درستويه وغيرهم[2].

المبحث الأول: عناية ابن الدهان بالخلاف.

كانت عناية ابن الدهّان بالخلاف في الغرة عناية ظاهرة، فلا تكاد تجد مسألة جزئية أو كلية، إلا أشار إلى ما فيها من خلاف، وكان يُعقب ذلك بذكر الأدلة،

(١) انظر: الخلاف بين النحويين ٢٥.

(٢) انظر: من تاريخ النحو ٩١.

والحجج والتعليلات، وقد يختار ما يراه صوابًا.

ويمكن أن تقسم المسائل الخلافية التي بحثها أقسامًا:

١ - مسائل خلافية بين الفريقين، البصريين والكوفيين.

فقد بحث في هذا الجزء الذي حققته - على سبيل المثال- أكثر من ثلاثين مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين.

وهذه المسائل منها مسائل مشهورة، أثبتها الأنباري والعكبري في كتابيهما في الخلاف، كأصل المشتقات[١]، وشرط كون التمييز نكرة[٢]، ورافع خبر (إن) وأخواتها[٣]، وغير ذلك.

ومنها مسائل خلافية قليلة الورود، وإنما ذكرها بعض العلماء، كتمام (مررت)، قال ابن الدهان: «وَ(مَرَرْتُ) عِندَ الكُوفيِّ عَلَى ضَربَينِ: تامَّةٌ، وناقصةٌ، فالتامةُ: مَرَرْتُ بزيدٍ، فما وَرَدَ مِنَ النكراتِ بَعدَ زَيدٍ نُصِبَ عَلَى الحالِ، والناقصةُ: مَرَرْتُ بزيدٍ الظَّريفَ، فَينصِبُونَ بها كَما يَنصِبُونَ بِكانَ، وهذِهِ لا يَعرِفُها البَصرِيُّ عَلَى هذا الوَجهِ»[٤]. وكمنع وقوع (بل) في الإيجاب[٥]، وغير ذلك.

ومن عنايته بالخلاف أنه لَمَّا انتهى من باب المرفوعات، وقد ذكر في أثنائها

---

(١) انظر: ١٦٤.

(٢) انظر: ٤٢٥.

(٣) انظر: ٣.

(٤) ص: ٤١١.

(٥) انظر: ٩١٧.

كثيرًا من المسائل الخلافية بين الفريقين، إلا أنه أحبَّ أن يستقصيها جميعًا، فقال: «وحيث انتهيت من المرفوعات وذكر حدودها عند أهل البصرة، فلنذكرها على المذهبين...»[1]، وقد أشرت إلى هذا في الفصل السابق.

ومما يدل على إلزامه نفسَهُ بذكر الخلاف، اعتذاره لمَّا صدف عن كلام الكوفيِّ في إحدى المسائل[2]، ونقلت نصه في الفصل الأول، فهذا يعطي دلالة ظاهرة على عنايته بالخلاف والتزام إيراده.

٢-مسائل خلافية بين علماء المدرسة الواحدة.

فقد بحث مسائل خلافية بين سيبويه والأخفش، كالخلاف في رافع الخبر[3]، وفي المفعول الثاني لـ(ظننتُ) وأخواتها إذا كان الأول (أنَّ) ومعموليها[4].

كما ذكر مسائل خلافية بين سيبويه والمبرد، كتعدي (دخل) ولزومه[5]، واختلاف الناصب في نحو: ما أنتَ وزيدًا، وكيف أنت وقصعةً من ثريد[6].

---

(١) انظر: ١٥٤.

(٢) انظر: ٤٥١.

(٣) انظر: ١١٤.

(٤) انظر: ٢٤٥.

(٥) انظر: ٣١٢.

(٦) انظر: ٣٦٠.

وذكر اختلاف الكوفيَّين الفراء وهشام في ناصب المفعول به[1].

وذكر مسائل خلافية بين المتأخرين، كالرماني وابن السراج، فقد ذكر اختلافهما في نحو: ما جاءني إلاَّ زَيدٌ إلاَّ عَمرٌو، فلا يجوز رفع (عمرو) من حيث كان للفعل فاعلان مفردان بغير عطف، فمنع منه ابن السراج، وأجازه الرماني[2].

وذكر الخلاف في أيِّ قسمي الأفعال أسبق، الحال، أو المستقبل، بين الزجاج وابن السراج والفارسي[3].

٣- مسائل خلافية أخرى.

لم تقتصر عنايته بالخلاف على المسائل النحوية المتداولة، وإنما مدَّ ذلك إلى ما جرَّه إليه البحث من مسائل أخرى، قد تكون صلتها بالنحو غير مباشرة، ففي حديثه عن المعرب والمبني، تعرض للخلاف في المعرب؛ هل وقع إلى العرب معربًا، أم وصل إليهم مبنيًّا فأعربوه بحكمتهم، وهي مسألة جدلية، تعرض فيها لطرف من بحث نشأة اللغة، قال: «بَينَ النحاةِ خِلافٌ في المُعرَبِ؛ هَل وَقَعَ مُعربًا إلى العَرَبِ، أو وَصَلَ إلى العَرَبِ مَبنيًّا فلَمَّا رَأَوُا اختِلالَهُ أعربُوهُ؟ وَالكلامُ عَلَى ذَلِكَ يَطُولُ، وَلا بُدَّ مِن ذِكرِ شَيءٍ ما، فَدَلِيلُ الأَولِ: جَرَيانُهُ عَلَى نهجِ الاستِقامةِ

---

(١) انظر: ١٩٠.

(٢) انظر: ٥٤٤.

(٣) انظر: الغرة ٢٣ أ (كوبريللي).

مَعَ تَشَعُّبِ القبائلِ ... وَقولُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[1]، فإذا كانتِ الذواتُ مُعَلَّمةً تَبِعَتها الأَحوالُ، لِيكُونَ ذَلِكَ أَلطَفُ، وَدَليلُ الثاني: أَنَّ العَرَبَ لم يُخبَرْ عَنها بالفصاحةِ إلاَّ لِحِكمَتِها، وَلما لها فيه كَسبٌ، فَلَو كانَ ذلِكَ عَن تَعَلُّمٍ قَلَّتِ الفائدةُ...»[2].

كما تحدَّث عن الخلاف في أمور فقهية، وعقدية، كما سيتبيَّن في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني: موقفه من البصريين.

كان ابن الدهان بصري المذهب، يتضح ذلك في أمور:

١ - أن مصطلحاته وتقسيماته بصرية، ولم يستعمل المصطلحات الكوفية إلا في أحيانٍ قليلةٍ جدًا[3].

٢ - أنه نعت البصريين بأصحابنا[4].

٣ - أنه رجَّحَ رأي البصريين في أكثر المسائل التي بحث الخلاف فيها.

ومن ذلك:

أ- أنَّ أصل المشتقات هو المصدر لا الفعل الماضي[5].

---

(١) البقرة: ٣١.

(٢) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٣) انظر: ١٤٠.

(٤) انظر: ١٤٤، ٥٧٠.

(٥) انظر: ١٦٤.

ب- أنَّ ناصب المفعول به، هو الفعل وحده[1].

ج- أن فعل الأمر مبني وضعًا. قال: «الأفعالُ في إعرابها وبنائها مخالفةٌ للأسماء في الأصلية والفرعية ... وبناؤها على الأصل، ومبنيُّها على ثلاثةِ أضرُبٍ عندنا: أحدُها: مبنيٌّ على وضعه الأول، وهو فعلُ الأمر عندنا...»[2].

وفي هذا النصِّ على انتمائه لأصحاب هذا الرأي، وهم البصريون.

د- لم يرتضِ قول الكوفيين بزيادة الواو، وأوَّل الشواهد التي استشهدوا بها[3].

هـ- لم يُجِز تناوب حروف الجر، فحرف الجر لا يجوز أن يأتي بمعنى حرف آخر، فروى عن الكوفيين هذا الرأي، وساق شواهده، وعقَّب على كل شاهد بقوله: «وكل هذا متأولٌ عند أصحابنا تأويلاً لا يخرجه عن حده الذي وضع له»[4]. والتأويل الذي يعنيه، هو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف[5].

مخالفته لبعض البصريين:

وكان مع أفراد المدرسة البصرية قد اختلف موقفه بين المتابعة والاعتراض،

---

(١) انظر: ١٩٠.

(٢) الغرة ٥٨ أ (قليج علي).

(٣) انظر: ٨٧٧.

(٤) انظر: ٥٧٠.

(٥) انظر: الخصائص ٢/ ٣٠٦.

ففي إحدى مسائل (حتى) لم يرتض قول سيبويه[1]. وخالف الأخفش في كثير من المسائل[2]، كما خالف المازني[3]، وناقش أحد علماء البصرة، ولم يُسَمِّه، ووصف كلامه بالاختلال[4].

أما المبرد فقد خالفه في مسائل كثيرة، إذا ما قُورنت بما أورد من أقواله، فلقد بلغت في هذا الجزء المحقق فقط أكثر من ستَّ عشرة مسألة[5].

ولما بحث ابن الدهان قولهم: كلمته فاهُ إلى فيَّ، قال: «والأَخْفَشُ يَنصِبُهُ عَلَى حَذْفِ حَرفِ الجرِّ، كأَنَّكَ قُلْتَ: كَلَّمتُهُ مِن فِيهِ إلى فيَّ[6]، وقد رُدَّ عَلَيهِ» وقد ذكر النحويون أن الذي ردَّ عليه هو المبرد، وقال: إن تقدير الأخفش لا يعقل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل إنسان من في نفسِهِ[7]. فأغفل ذكر المبرد.

وأعتقد أنَّ موقفه هذا من المبرد، يستدعي الوقوف لمحاولة معرفة سببه، وقد ظهر لي سببٌ ظنِّي، هو نتيجة لمقدمتين:

---

(١) انظر: ٦٧٣.

(٢) انظر مثلاً: ٤٠٣، ٤٠٨، ٤٦٧، ٦٥٩، ٧١١.

(٣) انظر: ٣٧٠.

(٤) انظر: ٦٧٢.

(٥) انظر على سبيل المثال: ٣٦، ١١٧، ١٦١، ١٩٣، ٢٦٧، ٣١٢...

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٩.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠.

أولاهما: أنَّ ابن الدهان أكثر النقل عن الفارسي، فكتب الفارسي من مصادره الأساسية، كما بينت ذلك في الفصل السابق.

الثانية: أن الفارسي كان غاضًا من شأن المبرد، أفصح عن ذلك تلميذه ابن جني في أكثر من موضع، كقوله: «وكان أبو علي رحمه الله في هذا الباب ونحوه جبَّارًا، يرى نفسه وأهل هذا الشأن بحيث هي وهم... وكان يعظِّمُ أبا عثمان، ويكادُ يعبدُ أبا الحسن، ولم يكن أبو العباس عنده إلا رُجَيلاً، ولم تكن جنايته عنده على نفسه في تعقبه كلام سيبويه بكتابه الموسوم بالغلط إلى غايةٍ»[1]. وقال: «... وكان قد ثبت في نفس أبي عليٍّ على أبي العباس في تعاطيه الرد على سيبويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه، ومعذورًا كان عندي في ذلك، لأنه أمرٌ وَضَعَ من أبي العباس وقَدَحَ فيه، وغضَّ كلَّ الغضِّ منه»[2]، وقال: «قال أبو علي -رحمه الله-: إني لم أودع كتابي في الحجة شيئًا من انتزاع أبي العباس غير هذا الموضع...»[3]. وجاء في شرح اللمع لابن برهان: «قال أبو عليٍّ الفارسي: ما ضمنت كُتُبي من خاطر أبي العباس المبرد غير هذا...»[4].

---

(١) بقية الخاطريات ٤٤-٤٥.

(٢) الخصائص ٣/ ٢٨٨-٢٨٩.

(٣) الخصائص ٣/ ٣٢٥. والموضع المشار إليه هو جمعُهُ بين قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، مع قوله:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنَهُ

(٤) ١/ ٢٤٢.

فلعل ابن الدهان كان متابعًا للفارسي في موقفه ذاك.

المبحث الثالث: موقفه من الكوفيين.

ذكرت في المبحث الأول عنايته الظاهرة بالخلاف، وأنَّ ما بحثه من خلاف بين المدرستين قد جاوز الثلاثين مسألة، كما أثبت بصريته، من خلال مصطلحاته وتقسيماته، ويمكن أن يلخَّص موقفه من الكوفيين في مسائل:

الأولى: أنَّ بصريَّته لم تقحمه بالتزام ردِّ أقوال الكوفيين، ولكنه كان في أغلب المواضع ملتزمًا بذكر القول دون حكم عليه، وربما اكتفى بإنكار البصريين له، كأن يقول: «وهذا لا يعرفه بصري»[(١)]، أو «وهذا عند البصري لا يصحُّ»[(٢)]. وقد يحكم على فساده بالدليل، فيقول: وهذا يفسده كذا...[(٣)]، وقد ينعت رأي الكوفيين بالإشكال[(٤)]، وربما أورد دليل الكوفيين ثم أنكر حجيته[(٥)]، أو حكم عليه بأنه مُتأَوَّلٌ[(٦)]، وقد ينص على اختيار رأي البصريين[(٧)] أو وصفه

(١) ص: ٤٢٤، ٧٣٣، ٩٤٩.

(٢) ص: ٣٦٢.

(٣) انظر: ٢١٢، ٤٦٣.

(٤) انظر: ٥٤٣، ٩٥٣.

(٥) انظر: ٧٧٤، ٨٥٨.

(٦) انظر: ١٠٢، ٥٦٧، ٥٧٠، ٥٧٩.

(٧) كما في أصل المشتقات ص: ١٦٤.

بالأولوية[1].

الثانية: أنه أشار إلى خلاف للكوفيين، وَحَذَفَهُ، معتذرًا بأنَّ كتابه كتاب اختصار[2]! وقد أشرت إلى ذلك في الفصل الأول، وهذا عذر يخالفه الواقع، وإنما قد يدل هذا الإغفال على قلة أهميته عنده.

الثالثة: أنَّه وصف رأي الكوفيين بالوهن، وقلل من أهميته، قال عند حديثه عن إعراب الفعل المضارع: «وذكرَ الكوفيُّ في إعرابِهِ أشياءَ لا تثبُتُ عند النظر، فصدَفنا عن ذكرها»[3]، وقال: «الخلافُ في إعرابِ الأفعالِ قَد سَبَقَ ذِكرُهُ، وَلِلكُوفيينَ في إعرابِهِ قَولانِ لا ننشغِلُ بهما لوهنهما...» وذكرهما[4].

الرابعة: أنني لم أجده ينص على اختيار رأي الكوفيين، إلا أنه جوَّز وجهًا في بيتٍ على قول الكوفيين، قال: «فَأَمَّا قَولُ مُسافِعٍ العَبسِيِّ:

أُولاكَ بَنُو خَيرٍ وَشَرٍّ كليهما جميعًا ومعروفٍ هُناكَ ومُنكَرِ

وَ(كِلاهما) بَدَلٌ مِن (خَيرٍ) وَ(شَرٍّ)، لا تَأكِيدٌ عِندَ بَصرِيٍّ وَلا كُوفيٍّ، أَمَّا البَصرِيُّ فَظاهِرُ الأَمرِ أَنَّهُ نَكِرةٌ، وَأَمَّا الكُوفيُّ فإِنَّهُ إنما يَحسُنُ تَأكِيدُ النَّكِرةِ عِندَهُ إذا كانَتْ مُؤَقَّتةً، نحوُ: أَكَلْتُ رَغِيفًا كُلَّهُ، وَصُمْتُ يومًا كُلَّهُ، وَهَذا عِندِي يجُوزُ عَلَى

---

(١) انظر: ٤٨٩.

(٢) انظر: ٤٥١.

(٣) الغرة ٥٨ أ.

(٤) انظر: الغرة ٥٨ أ-٥٨ ب (قليج علي).

قَولِ الكُوفيِّ؛ لأنَّ العُمُومَ فِيهِ بمنزِلةِ التَّوقِيتِ...»[1].

وفي بـاب التـصغير علَّـلَ اختيـار اليـاء لتـزاد في التـصغير، فقـرر أنَّ أولى الزيادات حروف المد، والجمع قد استبدَّ بالألف، فجعلـوا للتـصغير اليـاء، قـال: «والدليل على ذلك أنَّ العربَ صغَّرَتْ كَلمتينِ بالألفِ، قـالوا في تـصغير (دابَّـة): دُوابَّة، وفي (هُدْهُـد): هُداهِـد...»[2]، وجعـلُ الألـف علامـةً للتـصغيرِ في هـاتين الكلمتين رأي للكوفيين، قال السيوطي: «وزعم بعض الكوفيين وصاحبُ الغرة أنَّ الألف قد تجعل علامةً للتصغير، كقولهم: هُدهـد، وتـصغيره: هُداهـد، ودابَّـة وشابَّة، والتصغير: دُوابَّة، وشُوابَّة»[3].

الخامـسة: أنـه قـد اسـتعمل مـصطلحًا كوفيًّـا، قـال:«وفي نـصبه وجهـانِ: أحدُهما: أن يكون على التفسيرِ...»[4]، يريد: التمييز.

أما ذكره للمصطلحات الكوفية بإزاء البصرية فكثير، قـال: «وهـذا البـاب يـسميه الكـوفي بـاب التبرئـة»[5]، وقـال: «والنحـاةُ يختَلِفـونَ في هـذه التَّـسمِيةِ، فالبَصريُّ يُسمِّيها الحالَ، والكسائيُّ يسمِّيها القطعَ والحالَ، وهشامٌ يُسمِّي الحـالَ ما جَرَتْ بَعدَ المعرفةِ العَلَمِ والمضمرة، والقَطْعَ بَعدَ الظاهِرِ غَيرِ العَلَـمِ، وبعـضُهم

(١) انظر: ٨٠٩.

(٢) الغرة ٢٣٩ ب (قليج علي).

(٣) همع الهوامع ٢/ ١٨٥.

(٤) انظر: ١٤٠.

(٥) ص: ١٠٥.

يُسمِّيها الحالَ في كُلِّ شَيءٍ إلاَّ بعدَ الألِفِ واللامِ، فإنَّهُ يُسمِّيها القَطعَ، والفراءُ يقولُ في قولِكَ: زَيدٌ خَلْفَكَ قائمًا، هِيَ حالٌ؛ لأنها تحتمِلُ أشياءَ كَثيرةً، ويقولُ في قولِكَ: زَيدٌ عَلَى الحائطِ راكِبًا: هُوَ قَطْعٌ؛ لأنها بمعنى الملْفُوظِ بها»[1]، وقال: «هذا البابُ يُسَمِّيهِ البَصرِيُّ البَدَلَ، وَيُسَمِّيهِ الكُوفيُّ التَّرجمةَ»[2].

السادسة: اختلف موقفه مع أفراد المدرسة الكوفية، فقد التزم ذكر آراء الكسائي دون أن يعلق عليها، إلا في مواضع قليلة، ففي موضع وصف قوله بالقبح: «وإنما قبُحَ هذا وقولُ الكسائي...»[3]، وفي مواضع أخرى ذكر قوله ثم أورد ما يُفسده[4]، كقوله: «وقالَ الكسائيُّ: (زيد) منصوبٌ في الاستثناءِ بأنَّ مُضمرةً، وتقديرُهُ: قامَ القومُ إلاَّ أنَّ زيدًا لم يَقُمْ، وَهذا يُفسِدُهُ أنَّ الحروفَ لا تُضْمَرُ، ولا تعملُ إلاَّ فِيما لا اعتِدادَ بِهِ...»[5].

وقد ردَّ على الفراء في إغناء (ذاك) في قولك: ظننت ذاك، عن المفعولين[6]، وردَّ حجج من خالفه في جواز تقدم الحال على صاحبها، فقال «وَلَيسَ في هذا

(١) ص: ٣٧٤.

(٢) ص: ٨١٧.

(٣) ص: ٨٢.

(٤) انظر: ٦٥٠.

(٥) انظر: ٤٦٤.

(٦) انظر: ٢٢١.

جمِيعِهِ حُجةٌ عَلَى الفَرَّاءِ»[1]، ثم أورد بيتًا فيه حجة عليه، ثم وجهه على مذهبه: «فأمَّا قولُ الشاعِرِ:

تَبَيَّنُ أَعجازُ الأُمُورِ إذا انْقَضَتْ ... وتُقبِلُ أَشْباهًا عَلَيكَ صُدُورُها

فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الفَراءِ، إلاَّ أن يقولَ: أُجِيزُ تقدِيمَهُ عَلَى صَاحِبِها وَلا أُجِيزُ تَقَدُّمَها عَلَى عامِلِها»[2].

المبحث الرابع: موقفه من ابن جني.

يمكن النظر إلى موقفه من ابن جني من خلال مسألتين:

الأولى: موقفه من المتن الذي يشرحه، وهذا سبق شيء منه في الفصل الأول، وسيأتي مزيد بحث فيه في الفصل الخامس إن شاء الله.

والثانية: من خلال أقواله، فقد ذكر ابن الدهان بعض آراء ابن جني في كتبه الأخرى، فمن ذلك على سبيل المثال قولُهُ: «وقال الفارسي: إذا كانت (إذا) حينًا عمِلَ فيها ما قبلها وما بعدها، كقولك: القتالُ إذا جاءَ زيدٌ، وإذا كانت بمعنى الشرط لم يعمل فيها إلا ما بعدها، وبعضُهم يجعلُ الحكم في الموضعينِ واحدًا، ولا يُعملُ فيها إلا ما بعدها، وهو مذهب عُثمان في التنبيه»[3].

وفي مطلع باب المعرب والمبني، ذكر سؤال أبي عمرو بن العلاء للفرزدق

---

(١) انظر: ٣٩٨.

(٢) ص: ٣٩٨.

(٣) ص: ٣٠٠.

عن قول ذي الرمة:

وعينــان قــال الله كونــا فكانتــا فعـولانِ بالألبـاب مـا تفعـلُ الخمـرُ

فقال: «وَرَأَيتُ عُثمانَ قَد طَعَنَ في هذه القصَّةِ بكلامٍ يطولُ ذكرُهُ»[1].

وقـد يـوازن بـين أقوالـه في كتبـه: «وعُـثمان يجعلـه في كتـاب الـتمام في قـول الشاعر:

إذا نظـرَ المختـالُ بـالبُغضِ نحوَنـا يُـردُّ حـسيرًا طرفُـهُ وهــو أقبــلُ

فجعل (حسيرًا) والجملة التي هي (هو أقبل) حالين، لـلطرف، وقـد ذكـر منع ذلك في عدة كُتب»[2].

وقد يقـارن بـين أقوالـه وأقـوال غـيره، قـالَ: «عبـارةُ النحـاةِ تختَلِفُ في هـذا الباب، فبعضُهم يقولُ كما قال عُثمانُ، وبعضُهم يقولُ: الاستثناءُ أنْ تُخرجَ بعـضًا مما تدخلُ فيه كلاً له، أو تدخُلُ بعضًا فيما أخرجْتَ منه كُلاً له»[3].

وقد خالفـه في بعـض المسائل، فمـن ذلـك تقـسيمه لأضرب (حتـى)، فقـد قسمها ابن جني إلى أربعة أضرب، فاعترض ذلك، قال: «وَذَكَرَ عُـثمانُ انقِسامَها إلى أَربَعةِ أَضرُبٍ، وَلَيسَتْ هَذِهِ قِسمةً؛ لأنَّ فِيها تداخُلاً، وَذَلِكَ أَنَّ: التي يَنتَصِبُ الفِعلُ بَعدَها عِندَه هِيَ التي يَنْجرُّ الاسمُ بَعدَها...

---

(١) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٢) انظر: ٣٧٠-٣٧١.

(٣) ص: ٤٥٢.

فإن قِيلَ عُذرًا لِعُثمانَ: إنَّ التي يَنتَصِبُ بعدَها الفِعلُ قَد يَكُونُ أَحَدُ قِسمَيها بمعنى (كَي)، وَ(كَي) يَنتَصِبُ الفِعلُ بعدَها في أَحَدِ قِسمَيها بِها نَفسِها، فَكَذلِكَ تُجعَلُ هِيَ.

فالجوابُ: أنَّ مَذهَبَ البَصرِيِّ يَقضِي بِأَنَّ انتِصابَ الفِعلِ بَعدَ (حَتى) بِأَنْ مُضمَرةً، وَلَيسَ يَرتَكِبُ عُثمانُ غَيرَ مَذهَبِهِ؛ لأَنَّنا لم نَرَ لَهُ نَصًّا سِوَى المَذهَبِ البَصرِيِّ»[1].

وعلى هذا، فلم يتميَّز له من ابن جني موقف خاصٌّ، فهو عنده كسائر النحويين، فلم ينهج منهج الذين ينصبون أنفسهم مدافعين عن صاحب المتن الذي يشرحونه، ولا منهج الذين يُعنَونَ بتتبع هفوات صاحب المتن، فيخطِّئون ويعترضون.

(١) ص: ٦٤٨-٦٤٩.

الفصل الرابع

أثر المعنى الشرعي في الخلاف النحوي عند ابن الدهان

المبحث الأول: الدلالة التركيبية.

المبحث الثاني: الدلالة الشرعية.

المبحث الثالث: أقوال الفقهاء.

كان المعنى أساسًا في بناء قواعد النحو، وفي الاستدلال لها، والاعتراض عليها، فإذا استُدِلَّ على حكم ما بشاهد كان وجه الدلالة فيه يناقض المعنى أو يضعفه، كان ذلك الشاهد عرضة للاعتراض عليه، وإسقاط الاستشهاد به من ذلك الوجه[1].

ومعنى الجملة حصيلةٌ لدلالات متعددة؛ دلالة النحو (التركيب)، ودلالة الصرف (البنية)، ودلالة اللغة، ودلالة السياق ... إلى غير ذلك، كما سيتبين إن شاء الله.

أمَّا المعنى الشرعي، فهو ما كان مأخوذًا مما دلت عليه نصوص الشريعة، وما استنبطه العلماء منها.

فمراعاة المعنى الشرعي عند الاستشهاد، والاعتراض، إنما هو مراعاة لقرينة من القرائن الحالية، التي يُعتدّ بها عند دراسة النص، والاستنباط منه.

وقد اعتدَّ النحويون بالمعنى الشرعي في بحثهم لمسائل النحو، وأدلتها، كما كان حاضرًا في تحليلهم للنصوص، وأمثلة ذلك كثيرة لا تحصر، فمنها:

١ - أنَّ سيبويه نفى أن يكون قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾[2]،

---

(١) انظر: مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ٤٥٦-٤٥٧.

(٢) الطور: ١١.

وقوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[1] دُعاءً، لأنَّ المتكلم بذلك الله عزَّ وجل، قال: «وأمَّا قوله تعالى جدُّه: ﴿فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، فإنه لا ينبغي أن تقول: إنه دُعاءٌ ههنا؛ لأنَّ الكلام بذلك قبيحٌ، واللفظُ به قبيحٌ، ولكنَّ العبادَ إنما كُلِّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، وكأنَّهُ والله أعلم قيل لهم: ويلٌ للمطفِّفِينَ، وويل للمكذِّبين، أي هؤلاءِ مما وجب هذا القولُ لهم»[2].

٢- ما خرَّجه سيبويه وتابعه المبرد من تأويل الترجي الذي تفيده (لعل) في قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[3]، فقد خرَّجاهُ على: اذهبا في رجائكما وطمعكما[4]، والذي منعه من إبقائها على أصلها، تنزيه الله تعالى عن الرجاء؛ لأنَّ الله يعلم ما سيكون، وعبَّر سيبويه عن هذا بقوله: «فالعلمُ قد أتى من وراءِ ما يكونُ»[5].

٣- أن الفارسي حكم بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾[6] والذي دعاه إلى ذلك تنزيه الله تعالى عن الشبيه، قال: «ومن ذلك

---

(١) المطفّفين: ١.

(٢) الكتاب ١/ ٣٣١.

(٣) طه: ٤٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٣١، والمقتضب ٤/ ١٨٣.

(٥) الكتاب ١/ ٣٣١.

(٦) الشورى: ١١.

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، الكاف زائدةٌ لا محالة، لأنه لم يثبت لله عز وجل مِثلٌ ولا شبيهٌ، تعالى الله عن ذلك»[1].

٤- أنَّ ابن جني جعل الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾[2]، دالةً على الوجدان، لا على التعدية، بناءً على مذهبه الاعتزالي، الذي ينفي أن يكون الله قد خلق أفعال العباد، والمعنى: من وجدناه غافلاً، قال: «... وذلك قولُهُ عزَّ اسمهُ: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾، وَلن يخلوَ (أغفلنا) هُنا مِن أن يكونَ مِن بابِ أَفعَلْتُ الشيءَ أي: صادَفتُهُ وَوافقتُهُ كَذلِكَ ... أو يَكون ما قالَهُ الخصمُ: أنَّ مَعنى (أغفلنا قلبَهُ): مَنَعْنا وَصَدْدنا، نَعوذُ بِالله مِن ذلِكَ...»[3].

فالذي دعاه إلى هذا التأويل مذهبه العقدي، وهو تأويل مردود عند أهل السنة، وإنما ذكرته هنا تمثيلاً للاعتداد بالمعنى الشرعي حسب ما يعتقده قائله.

٥- ما قرَّره الزمخشري من أنَّ (لن) تُفيد تأبيد النفي[4]، وتوكيده[5]، فقد دعاه إلى ذلك مذهبه العقدي، فهو لا يرى أنَّ المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة،

---

(١) المسائل البغداديات ٤٠٠.

(٢) الكهف: ٢٨.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٤) انظر: شرح الأنموذج في النحو ١٩٠.

(٥) انظر: الكشاف ٢/ ١١٣.

فاستدل على ذلك بقوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[1]. وقد ردَّ عليه ابن مالك[2]، وابن هشام[3]، وغيرهما[4].

وقد قسمت هذا الفصل ثلاثة مباحث، وآثرت أن أجعل للدلالة التركيبية مبحثًا خاصًّا؛ لأنها الجزء الأساس في تكوين المعنى، فتكون توطئة لدراسة أثر المعنى الشرعي في الخلاف النحوي، الذي كان نصيبه من هذا الفصل المبحثين الآخرين.

المبحث الأول: الدلالة التركيبية:

الدلالة مصدر دلَّ يدُلُّ، إذا هدى[5]، وتُعرَّف عند الأصوليين، وعند المنطقيين[6] بتعريفات متعددة منها: أنها ما يلزم من فهمه فهم شيء آخر.

ودلالة الكلام: فائدته ومعناه، ولذا كانت الإفادة شرطًا من شروط الكلام عند النحويين.

والدلالة التي تنشأ عن الجملة تنسب للتركيب، فيقال: الدلالة التركيبية،

---

(١) الأعراف: ١٤٣.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣١.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٣٧٤.

(٤) انظر: أضواء البيان ٥/ ٢١٥.

(٥) اللسان ١١/ ٢٤٨ (دلل).

(٦) انظر: التعريفات للجرجاني ٧٥، والتحبير شرح التحرير ١/ ٣١٦، وشرح الكوكب المنير ١/ ١٢٥، والكليات ٤٣٩، وشرح السلم في المنطق للأخضري ٨.

ويُعنى بها فرعان من فروع اللغة، النحو، والبلاغة، فما كان أثرًا لأحكام النحو، من الإعراب ومقتضياته من الدلالة سمِّي الدلالة النحوية، وما كان أثرًا لأحوال المقام، ومدى المطابقة لمقتضى الحال نسب ذلك للبلاغة.

ومما يُمثل به من صور الدلالات النحوية: الإسناد، والترتيب (التقديم والتأخير)، والتطابق العددي (الإفراد والتثنية والجمع)، والتطابق الجنسي (التذكير والتأنيث)، والتطابق النوعي (العاقل وغير العاقل). أمَّا الإعراب فهو قرينة في تحديد الإسناد، كما أن التطابق في علامة الإعراب صورة من صور الدلالة.

فإذا قلت مثلاً: قامَ الرجلُ، فقد أسندت القيام إلى الرجل، فهو المحكوم عليه بالقيام، ومثل ذلك إذا قلتَ: زيدٌ أخوك، فزيدٌ محكوم عليه بالأخوة؛ لأنه مسند إليه، والأخوة مسندٌ، أي حُكم.

وعلامة الإعراب تحدد الإسناد، ولذا فالجملتان: أكرمَ زيدٌ محمَّدًا، وأكرمَ محمَّدًا زيدٌ، سواءٌ في إفادة المعنى من الناحية النحوية.

ودلالة الترتيب[1] ليست مطردة في كل جملة، من الناحية النحوية، كما تقدَّم في المثالين السابقين: أكرمَ زيدٌ محمَّدًا، وأكرمَ محمَّدًا زيدٌ. لكن بالنظر إلى مطابقة مقتضى الحال (البلاغة) فالأمر يختلف، ولكنَّ الترتيب قد يلزم في أساليب أخرى، كأن يكونَ قرينةً لمعرفة الإسناد، مثل إذا استوى المبتدأ والخبر في

---

(١) انظر الحديث عن هذه الدلالة في: علاقة الظواهر النحوية بالمعنى في القرآن الكريم ٩-٥١.

التعريف أو التنكير، فيجب أن يقدم المبتدأ، فالتقديم هو الذي حدد الإسناد، وهو أيضًا قد يكون لازمًا لإفادة معانٍ أخرى، كالفاعلية والمفعولية في نحو: أكرمَ موسى عيسى، وأعطيتُ زيدًا عمرًا ونحو ذلك[1].

أمَّا دلالة التطابق فهي نتيجةٌ لما تقتضيه الأحكام النحوية من المطابقة بين أجزاء الجملة، سواء الركنان الأساسيان، أو غيرهما، على مختلف صور التطابق، تقول: الرجل قائمٌ، والرجال قائمون، وسُعاد مُجتهدةٌ، وسلمتُ على ثلاثةِ رجالٍ، وتفوَّق ثلاثُ نساءٍ، وقامَتْ هندٌ، والحربُ اشتعلتْ، وأكرمْتُ الرجالَ الذين أقبلوا، وقبلت الكتُبَ التي أهدَيْتَ...

وقد يُنازعُ في هذه الدلالة، من حيثُ إنها استُفِيدت من البنية، حيث أُضيف إلى الجملة (بعض اللواصق)، ولم تستَفَدْ من التركيب وقواعد النحو. والإجابة عن هذا بأنَّ هذه (اللواصق) إنما أوجبتها قواعد النحو، فوجودها مسبَّبٌ عن تلك القواعد، ونسبة الشيء لسببه نسبة صحيحة غير معترضة.

وبعض الجمل تحمِل بذاتها دلالات معيَّنة، كجمل أسلوب التعجب، والاختصاص، والتحذير والإغراء، كما أن حروف المعاني تكتسب دلالات خاصَّة من خلال التركيب...[2].

والدلالة النحوية واحدة من دلالات متعددة، فبالإضافة إليها، تُضيف

---

(١) انظر: دور الرتبة في الظاهرة النحوية ١٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر: اللغة معناها ومبناها ١٧٨.

دلالة البنية، وهي التي تسمى الدلالة التصريفية معنىً آخر، ولا يستفاد هذا المعنى أو ذاك إلا بمعنى كل كلمة مفردة في الجملة، ودلالة الكلمة المفردة، هي ما يسمَّى الدلالة المعجمية، وهي المستمدَّة من متن اللغة[1].

وهناك أيضًا دلالات أخرى، قد يُحتاج إليها في بيان المراد، كدلالة السياق، فقد تفيد جملةٌ واحدةً معنيَيْنِ مختلفين، بسبب أنَّها وُجِدتْ في سياقَين مختلفين[2].

وأيضًا دلالة الأداء، وهو ما يلتبس بالحديث من تصَرُّف المتحدِّث، عن طريق تغيير الصوت إمَّا ضغطًا على كلمة، أو رفعًا للصوت أو خفضًا له، أو الوقف، وله مصطلحات متعددة، كالنبر، والتنغيم، والوقف، والوصل، فمثلاً لو قيل: جاء زيد. هذه الجملة يمكن أن تكون خبرًا، أواستفهامًا حقيقيًّا، أو استفهامًا تقريريًّا، أو تهكميًّا أو غير ذلك، وذلك من خلال الأداء[3].

والمتأمِّل في هذه الدلالات يجد أنها جميعًا متضافرة في إفادة المعنى الكلي، وأن دلالة الجملة، لا يمكن أن تؤخذ من دلالة واحدة، وكذلك كل دلالة -من الدلالات الأساسية- هي محتاجة إلى الدلالة الأخرى في بيان المعنى[4]، فإذا قلت: زيدٌ مجتهد، عرفت أنَّ زيدًا متَّصِفٌ بالاجتهاد، لكن هذه الفائدة ليست من

---

(١) انظر: علم الدلالة ١٣.

(٢) انظر: علم الدلالة العربي ٢٠-٢٢.

(٣) انظر: دلالة الألفاظ ٤٦-٤٧، والدلالة اللغوية عند العرب ١٦٨.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٥، والقاعدة النحوية تحليل ونقد ١٠٤-١٠٥.

تركيب الجملة فحسب، فلا يمكن أن تفيد هذه الفائدة لو لم نعرف معنى الاجتهاد، أو أنَّ زيدًا اسمُ ذات، كما لا تحصل هذه الفائدة لو لم نعلم أن هذه الصيغة (مُفتعِل) تدل على حدث وذات، وأن الافتعال يدل على تطَلُّبٍ للفعل وبذل الوسع في تحصيله، وهكذا[1].

أما المعاني الجُزئية فيمكن أن تستقل كلُّ دلالة بإيجادها، ففي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾[2] نجد أن (كلمةُ الله) جاءت مرفوعةً، فالرفع دلَّ على أن الواو استئنافيَّة، وأن الجملة غير معطوفة على مفعول الجعل السابق، مما يفيد أنَّ كلمة الله هي العليا منذ الأزل. فهذه الدلالة الجزئية إنما استفيدت من الإعراب فقط.

ولقد تعرض ابن الدهان في مواضع متعدِّدة إلى الدلالة النحوية (التركيبية) بشيءٍ من التنظير، وذلك في بحث غرض الإعراب، فبيَّن أنَّ شدةَ الحاجة إليه تكون مع اللبس، وكلَّما زال اللبس قلت حاجة الإعراب، ففي معرض بحثه في أصل المرفوعات، وهل هو المبتدأُ أو الفاعل، رجَّحَ أنَّه الفاعل، قال: «وممَّا يدُلُّ

---

(١) انظر: المعنى والقاعدة النحوية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج١٧ عدد ٣٢. ص: ٥٢٦. وقد مثَّل لهذا المعنى د. تمام حسان ببيت افتراضي هو:

قَاصَ التَّجِينُ شِحَالَهُ بتَرِيسِهِ الـ ... ـفاخِي فلَمْ يَستَفْ بِطاسِيَةِ السبَرَنْ

انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٣. وانظر تحليل هذا المثال، واستنتاج عدم جدوى دلالة دون أخرى في: القاعدة النحوية تحليل ونقد ١٠٤-١٠٥.

(٢) التوبة: ٤٠.

على أنَّ الفاعلَ الأصلُ أنَّ الإعرابَ جيءَ به للفرقِ، ونحنُ نرى أنَّ الفاعلَ أحوجُ إلى الفرقِ بينه وبينَ المفعولِ، وليسَ كذلكَ المُبتدأُ؛ لأنَّ خبرَهُ مثلُهُ في الإعرابِ، وكُلَّما بعُدَ اللبسُ كانَ بعيدًا من استِحقاقِ الإعرابِ»[1].

وأيضًا حكم بفرعية إعراب الفعل المضارع، وذلك «لأنَّهُ لا ضَرورةَ إلى إعرابِهِ؛ لأَنَّهُ بِصِيغَتِهِ يَدُلُّ عَلَى مَعناهُ»[2].

وردَّ على شُبهةِ إغناء التركيب (التقديم والتأخير) عن الإعراب في تحديد الدلالة، فقال: «... والاسمُ ذُو معانٍ مختلفةٍ، فَلولا الإعرابُ لَوَقَعَ اللبسُ، وَلا يَكفِينا مَؤُونَةَ ذَلِكَ التقديمُ وَالتأخيرُ، لِضَروراتٍ مِنها: ضِيقةُ الوَزنِ في الشِّعرِ وَالسَّجعِ، وَتَقديمُ المَفعُولِ إذا اتَّصلَ ضَمِيرُهُ بِالفاعِلِ»[3].

الدلالة النحوية في التقعيد والخلاف:

وهذه الدلالة النحوية (التركيبية)، لها أثر ظاهر في القواعد النحوية، سواء قواعد الأبواب، أو قواعد التوجيه[4]، وذلك أنَّ الاستدلال بالدليل النقلي قائمٌ

---

(١) الغرة ٢٣ ب (كوبريللي).

(٢) الغرة ٤ ب (كوبريللي).

(٣) الغرة ٣ ب (كوبريللي).

(٤) المقصود بقواعد الأبواب هي القواعد المندرجة تحت باب بعينه، كقواعد الفاعل، والمبتدأ والخبر، والحال، والاستثناء وغيرها، وأما قواعد التوجيه فهي القواعد التي لا تتعلق بباب معين، وإنما تستدعى عند التحليل النحوي (الإعراب)، كالقوة والضعف، والرجحان، والأصالة، والفرعية ونحو ذلك، وقد عُني بها ابن هشام في مغني اللبيب في البابين الرابع والخامس، وعقد د. تمام حسان

=

على دلالته الكلية، المستنتجة من دلالاته الجزئية، ومنها الدلالة النحوية، فدلالة إسناد (أُسْدٍ) إلى (حُرَّاس) في قول الشاعر:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولْتكُنْ خُطاكَ خِفافًا إنَّ حُرَّاسَنا أسْدا

هو الذي دعا إلى القول بأنَّ (إنَّ) نصَبَتِ الجُزأينِ[1].

ونحوٌ من ذلك الخلافُ في اسميَّة نِعمَ وبئسَ، فقد وردا في تراكيبَ واقِعَينِ مَوقعَ الأسماء، قالوا: نعم السير على بئسَ العَير، وما هي بنِعمَ الولد، وفي أخرى وقعا موقع الأفعال، قالوا: نعمَتِ المرأةُ، وبئستِ الجاريةُ[2].

وقد شارك ابن الدهان النحويين في استصحاب هذه الفكرة في التقعيد والخلاف، وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

١ - أنَّه حكم على الضمير المنفصل بحكم الاسم الظاهر، وذلك من خلال استدلاله بقول الشاعر:

أنا البَطَلُ الحامِي الذِّمارَ وَإنما يُدافِعُ عَن أَحسابِهِم أنا أو مِثْلِي

ففي قوله: يدافع عن أحسابهم أنا، أسند الفعل المضارع (يدافع) إلى الضمير (أنا)، وحرف المضارعة الياءُ، وهو الذي يصلح للمذكر الغائب،

فصلاً لقواعد التوجيه في الأصول ٢٢٠. إلا أن الذي حرر هذا التقسيم، وعنه نقلتُ هو د. محمود الجاسم، في القاعدة النحوية تحليل ونقد ٣٥.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٥١٨، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٩٧.

«فإتيانُهُ بـ(أنا) مَعَ الياءِ التي تَصلُحُ لِلمُذَكَّرِ الغائبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنزِلتَهُ بمنزِلةِ المُظهَرِ مِنَ الأَسماءِ»[1].

٢- أنه أجاز كون اسم الفعل الناسخ نكرة، وخبره معرفة، مع وُجود المسوِّغ المعنوي، قال: «ووجدتُ في كتابِ الله تعالى الاسمَ نكرةً والخبرَ معرفةً للفائدة المطلوبة في الخبرِ، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾[2]»[3].

٣- أنه لما بحث توجيه قولهم: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا، ذكر وجهين، وساق أدلةً نقليَّة، الإسنادُ فيها هو الشاهد في المسألة، قال: «و(أخطَبُ ما يكون الأميرُ قائمًا)، تقديرُهُ: أَخطَبُ أوقاتِ كَونِ الأَميرِ إذا كانَ قائمًا، فلا يحتاجُ إلى عاملٍ في (إذا)؛ لأنَّ (أَخطب) وَقتٌ؛ لإضافَتِهِ إلى الوَقتِ، و(إذا) وَقتٌ، فهو هُوَ، فإنْ لم تُقَدرِ الوقتَ محذوفًا وَجَعَلْتَ (أخطب) مُضافًا إلى (ما)، وَجَعلت (ما) عامّةً؛ لأنَّ (أفعل) لا يُضافُ إلى واحدٍ لَفظًا وَمَعنى، وكأنَّ تقديرَ (ما يكون) أكوانًا، فكأنَّكَ جَعَلْتَ الأكوانَ خَطِيبةً عَلَى الاتِّساعِ، كان (إذا) مُتَعَلِّقًا بمستقرٍّ أَوِ استقرَّ؛ لأنَّهُ غيرُ المصدَرِ... والوجْهُ الأَولُ أكثرُ؛ لأنَّ العَرَبَ كَثيرًا ما تتَّسِعُ في الزمانِ فتجعَلُ الفِعلَ لها، وَعلَى هذا قالوا: نهارُك صائمٌ، قال الشاعِرُ:

---

(١) ص: ٩٥٧.

(٢) آل عمران: ٩٦.

(٣) ص: ١٦.

أَمَّـــا النَّهـــارُ فَفِـــي قَيـــدٍ وَسِلـــسلةٍ

والليـلُ في جَـوفِ مَنحُـوتٍ مِـنَ الـسَّاجِ[1]

٤- وإذا خالفت دلالة التركيب المتقرِّر عند النحويين ذهبوا إلى التأويل، وهذا من الأثر العكسي لهذه الدلالة، فلمَّا تقرر عند ابن الدهان -تبعًا للنحويين- أنَّ ما بعد حرفِ العطف لا يتقدَّم على ما قبله، وجَّه قول الشاعر:

أَلاَ يـا نخلـةً مِـنْ ذاتِ عِـرْقٍ عَلَيْـكِ ورحمـةُ اللهِ الـسَّلامُ

عَلَى تَقدِيرِ عَطفِ (رَحمَةُ اللهِ) عَلَى المُضمَرِ في (عَلَيكِ)، وَ(السَّلامُ) مُبتَدَأٌ[2]؛ لأنَّ دلالة التركيب تنقض الذي قرَّروه.

٥- وأيضًا لمَّا وجدوا دلالة الإسناد واضحةً بين الجزأين المنصوبين في مدخولات بعض الحروف الناسخة، جوَّز بعضهم أن يكون الثاني خبرًا، وخرَّجها بعضهم على الحال أو على إضمار (كان)، ولم يكتفِ ابن الدهان بإيراد شاهد واحد، بل ساق لهذه المسألة ستة شواهد، ثم ساق حجج كُلٍّ، ولم يرجِّح شيئًا[3].

المبحث الثاني: الدلالة الشرعية:

الدلالة الشرعية هي المستمدة من نصوص الشرع، وذلك من خلال

---

(١) ص: ٤١٣-٤١٤.

(٢) انظر: ٨٦٥-٨٦٦.

(٣) انظر: ١٩ وما بعدها.

مستويات متعددة، فإما أن يكون الاستمداد من النص مباشرة من خلال دلالة منطوق النص أو مفهومه، أو غير مباشرة من خلال الإجماع أو القياس، فإنهما داخلان في مضمون النص الشرعي، ومقاصد الشرع العامة.

والذي نبحثه هنا هو المعنى الشرعي المستصحب عند بحث الخلاف النحوي، إمَّا ترجيحًا أو اعتراضًا، مثل استدلالهم على أنَّ الاثنين جمع بقوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[1]؛ لأنَّ الثابت أنَّ الاثنين من الإخوة يحجبان الأم من الثلث إلى السدس، وقد عُبِّر عنهم بالإخوة.

ولا يُقصد بالمعنى الشرعي المعنى اللغوي لنصٍّ شرعي، سواءً أكان معجميًّا أم نحويًّا أم تصريفيًّا، وذلك لأنَّ الشرعيَّةَ فيه من ذات النص لا من المعنى، وذات النص متَّفق على الاستدلال به في النحو إذا كان من القرآن، وفيه الخلاف المعروف إذا كان من السنة، فليس هو موضوع هذا البحث.

والمعنى على جميع مستوياته - الشرعي، واللغوي، والعرفي...- له مكانٌ ظاهرٌ في البحث النحوي، سواءً أكان تقعيدًا أم توجيهًا أم خلافًا؛ لأنَّه ركنٌ الكلام، ولذا لَّما عرف ابن جني اللغة قال: «أما حدها فإنها أصواتٌ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[2]. فلا كلام إلا بلفظ ومعنى، فإن تخلف أحدهما في شيءٍ لم

---

(١) النساء: ١١.

(٢) الخصائص ١/ ٣٣.

يكن ذلك الشيءُ كلامًا[1].

لقد اعتدُّوا بالمعنى في المصطلحات والأحكام، والتعليل والترجيح، فكثير من المصطلحات تدل على المعنى اللغوي الذي تؤديه، كالفاعل والمفاعيل، والفعل الماضي والأمر... كما أنَّ كثيرًا من الأحكام كانت نتيجةً لمقتضيات المعنى[2]، كامتناع الابتداء بالنكرة ما لم تفد، وكمنع ما يحدث اللبس، وجواز ما أمن فيه اللبس.. إلى غير ذلك.

كما كان المعنى ركنًا في الترجيح والاعتراض، وكان الحمل على المعنى واحدًا من أهم مجالات التأويل عند النحويين[3]، ومن ذلك تأويلهم الرفع على البدل بعد الاستثناء الموجب في قوله تعالى: -في قراءةٍ[4]- ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنكُمْ﴾[5] على معنى: لم تفوا بالميثاق إلا قليل[6]، وقول الشاعر:

---

(١) هناك بحوث طويلة في هذا المعنى، وذلك لارتباطها بمباحث عقدية، ومِنَ الفِرَقِ مَن يُثبِتُ الكلام النفسي ليصل الى تنزيه الله عن صفات المخلوقين، بناء على الإلزامات الخاطئة التي يلزمهم بها العقل المادي، ومن أدلتهم على ذلك قول الأخطل:

إنَّ الكلامَ لفي الفُؤادِ وإنَّما ... جُعِلَ اللسانُ على الفُؤادِ دليلا

انظر: لمع الأدلة للجويني ١٠٤، وإحياء علوم الدين ١/ ١٠٩.

(٢) انظر: الحجج النحوية ١٥٩، والمعنى والقاعدة النحوية. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج١٧ عدد ٣٢. ص: ٥٢٠ وما بعدها.

(٣) انظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ٢٤١.

(٤) نُسِبت لأبي عمرو. انظر: تفسير ابن عطية ١/ ١٧٣، والبحر المحيط ١/ ٢٨٧، والدر المصون ١/ ٤٦٩.

(٥) البقرة: ٨٣.

(٦) انظر: تفسير ابن عطية ١/ ١٧٣. وخرجت تخريجات أخرى في الدر المصون ١/ ٤٦٩.

وبالـصريمة مـنهم منـزلٌ خلـقٌ عـافٍ تغـيَّرَ إلا النـؤيُ والوَتِـدُ

على أن معنى (تغيَّرَ): لم يبقَ على حاله[1].

ولأجل هذا كله كان المعنى أساسًا في البحث النحوي، والمعنى الشرعي جزءٌ من المعنى، فأهميته بأهميته.

ولقد كان المعنى الشرعي حاضرًا في مناقشات ابن الدهان واستدلالاته، من خلال تعامله مع النصوص، وكان ذلك من ناحيتين: الأولى: إثبات الحكم، والثانية: توجيه الخارج عن القواعد.

١- مراعاة المعنى الشرعي في إثبات الحكم أو نفيه:

أ- في باب جمع التذكير (المذكر السالم)، لما تعرضَ لقولِ ابن جني في حدِّهِ: (لِمَنْ يَعقِلُ) قالَ: «صَدَفَ بَعضُهُم عَنِ العَقلِ -وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لأنَّ اللهَ تَعالى لا يُوصَفُ بِالعَقلِ، وَقَد قالَ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[2]، فَجَمَعَ بِالواوِ وَالنُّونِ- فقالَ: لمن يَعلَمُ، فَهُوَ أَعمُّ»[3]. فتراه اختار ذلك القول احترازًا من ذلك اللازم الذي لم يرتضِهِ[4]، وهو قولٌ لغلاةِ الفلاسفة، فإنهم يصفون الله تعالى بالعقل، وصفات الله تعالى توقيفية، فلا يوصف إلا بما وصف به نفسه في كتابه،

(١) انظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٥٥، ومغني اللبيب ٣٦٣.

(٢) الذاريات: ٤٧.

(٣) الغرة ١٨ أ (كوبريللي).

(٤) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية ١/ ١٦١.

أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم[1]، ولم يرد وصفه بالعقل، وإنما وَصفَ عز وجل نفسه بالعلم.

ب- اختُلف في زيادة (من) في الموجب، وكانت الحجة شرعيَّةً محضة، قال ابن الدهان-في معرض حديثه عن أقسامها-: «تَقَعُ زائدةً، وَذَلِكَ إنما يَكونُ في النَّفيِ أو مُضارعِهِ عِندَ سِيبوَيهِ، وأما الأَخْفَشُ فيجيزُ زيادتَهَا في الوَاجِبِ، وَاحتَجَّ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[2]، وَقالَ: التَّقديرُ: يُكَفِّرُ عَنكُم سَيئاتِكم؛ لأنَّ كَرَمَ الله تعالى يَقْتَضِي ذَلِكَ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[3]، وَسِيبوَيهِ يجعَلُها لِلتَّبعيضِ، وَيُقَدِّرُ الكلامَ: يُكفِّر عَنكُم سيِّئاتٍ مِن سَيِّئاتِكُم؛ لأنَّ في السيِّئةِ ما لا يُكَفَّرُ كالشِّركِ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[4]، وَاحتَجَّ الأَخفَشُ بِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾[5] فَقالَ: التَّقديرُ: نَقُصُّ عَلَيكَ أَنباءَ الرُّسُلِ، وَلِسِيبوَيهِ أن يقولَ هِيَ لِلتبعِيضِ، لِقَولِهِ تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ

(١) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ١٣٧، والشريعة للآجري ٢/ ١٠٥١، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة ٣/ ٩١.

(٢) البقرة: ٢٧١.

(٣) آل عمران: ٣١.

(٤) النساء: ٤٨.

(٥) هود: ١٢٠.

﴿فَقَصَصۡنَٰهُمۡ عَلَيۡكَ مِن قَبۡلُ وَرُسُلٗا لَّمۡ نَقۡصُصۡهُمۡ عَلَيۡكَ﴾[1]...»[2].

فحجج كلا القولين شرعيَّةٌ، ولم يصرِّح ابن الدهان بترجيح أحد القولين، ويبدو أنه كان متوقفًا في هذا، وذلك أنه احتج لسيبويه، ولم ينقل ردًّا للأخفش على حجة سيبويه من أنَّ من الذنوب ما لا يكفر، وهو الشرك، ولكنه بعد ذلك استدلَّ لصحة قول الأخفش بدليل آخر، وهو قول الأسود بن يعفر:

هَوى بِهِمُ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفاهِهِمْ مِنَ الرِّيحِ لا تَمْرِي سحابًا ولا قَطْرا[3]

فلو لم يحكم بزيادة (من) في قوله: (من حُبِّهم) لبقي الفعل (هوى) بلا فاعل.

ولم أقف على من استشهد بهذا البيت غيره، ويمكن أن يحمل على الضرورة.

ج- استدل عامة النحويين على أنَّ الواو لمطلق الجمع، ولا تفيد ترتيبًا بأدلة كثيرة، استقصاها ابن الدهان جميعًا، فلم أجد دليلاً غير ما ذكر، ووجه الاستدلال في معظم هذه الأدلة معنى شرعيٌّ، فمن ذلك أنه استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[4]، قال: «وَالسُّجُودُ بَعدَ الرُّكُوعِ»[5].

---

(١) النساء: ١٦٤.

(٢) ص: ٥٥٨.

(٣) انظر: ٥٥٩.

(٤) آل عمران: ٤٣.

(٥) ص: ٨٨٣. وقد سبقه إلى هذا بهذا اللفظ أيضًا المبرد في المقتضب ١/ ١٠، وانظر: البيان في شرح اللمع

=

واستدل أيضا بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[1]، قال: «وَهؤلاءِ القَومُ لم يَكُونُوا يُؤمِنُونَ بِالرَّجعةِ، وَلهذا قالَ تَعالى عَنهُم: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾[2]، يُرِيدُ: نحيا وَنمُوتُ»[3].

واستدلَّ أيضا بأن النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ سمِعَ رَجُلاً يَقُولُ: ما شاءَ اللهُ وَشِئتَ، فَقالَ لَهُ عَلَيهِ السَّلامُ: «قُلْ ما شاءَ اللهُ ثمَّ شِئتَ»[4]، قال: «فَلَو كانَتِ الواوُ لِلتَّرتِيبِ لم يَنقُلْهُ مِنَ الواوِ إلى (ثمَّ)»[5].

د- نقل ابن الدهان عن بعض الفقهاء أنَّ الباء قد تأتي للتبعيض، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[6]، ثم ناقش هذا القول، فردَّ عليه أولاً، بأنَّ هذا غير معروف عند أهل اللغة، ثم نقل أنَّ هذا القول قد ردَّ بقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾[7]، وَبِقَولِهِ تَعالى:

٢٩٦، وشرح اللمع للواسطي ١١٧.

(١) الجاثية: ٢٤.

(٢) الأنعام ٢٩.

(٣) ص: ٨٨٣.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٦/ ٣٧١، والنسائي في السنن ٧/ ٦، وابن ماجه ١/ ٦٨٤.

(٥) ص: ٨٨٦.

(٦) المائدة: ٦.

(٧) الأنعام: ١٠٩.

﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾[1]، ولم يبيّن وجه الاستدلال، لوضوحه، فالتبعيض لا يمكن أن يتصور فيهما؛ لأنَّ مدخولهما لفظ الجلالة، ثم بيّن أنَّ هاتين الآيتين ليس فيهما دليل على ذلك من غير طريق المعنى، وذلك «أنَّ المُدَّعِيَ لهذا لا يَدَّعِي أنها تَكُونُ لِلتَّبعيضِ في كُلِّ مَوضِعٍ، وَمَن رَدَّ هذا القَولَ يَقولُ: إنَّنا استَفَدْنا التَّبعِيضَ في الآيةِ مِن وَجهٍ آخَرَ، وَالباءُ في الآيةِ ظَرفٌ، وَالظَّرفُ قَد يَكُونُ العَمَلُ في بَعضِهِ»[2].

هـ- قدَّر النحويون (ما) في أسلوب التعجب (ما أفعله) بـ(شيء)، فإذا قلت: ما أحسنَ زيدًا، فالتقدير: شيءٌ أحسن زيدًا.

وقد أشكل هذا التقدير في قولهم: ما أعظمَ الله. فتقديره على هذا: شيءٌ أعظم الله، والله عز وجل عظيمٌ لا بجعل جاعل[3]، فخرَّج ابنُ الدهان هذا بعدد من التخريجات لتسلم القاعدةُ وتثبتَ، قال: «فإن قِيلَ: فَإذا قَدَّرْتَ (ما) تَقدِيرَ (شَيءٍ)، وَإذا قُلتَ: ما أَحسَنَ زَيدًا قَدَّرتَهُ تَقدِيرَ: شَيءٌ أَحسَنَ زَيدًا، فَما تَصنَعُ بِقَولِهِم: مَا أَعظَمَ اللهَ؟

فالجوابُ مِن وُجوهٍ: أَحدُها: أَن يَكُونَ ذَلكَ الشيءُ نَفسَهُ.

وَيجُوزُ أَن يَكُونَ ما دَلَّ عَلَيهِ مِن مَخلُوقاتِهِ.

---

(١) الواقعة: ٧٤.

(٢) ص: ٦٠١.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ١٢٨-١٤٧.

وَالثالِثُ: مَن يُعَظِّمُهُ مِن عِبادِهِ.

الرابعُ: أَن تَكونَ الأَفعالُ الجارِيةُ عَلَيهِ لِحَمْلِها عَلَى ما يَجُوزُ مِن صِفاتِهِ، وَيَلِيقُ بِهِ، فَيُحمَلَ عَلَى أَنَّهُ عَظِيمٌ في نَفسِهِ، لا عَلَى شَيءٍ عَظَّمَ الله، وَإن كانَ يَصِحُّ عَلَى ما بَيَّنّا»[1].

٢- مراعاةُ المعنى الشرعي في تخريج المخالف للقواعد:

أ- في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾[2] نُصبتَ الأرجُل عطفًا على الوجوه، فهي داخلة في الغسل، قُرِئَ بالجر، فصار في الظاهر عطفًا على الرؤوس، وخرج بعدة تخريجات، ذكر ابن الدهان منها نقلاً عن الحسن ومجاهد والشعبي: أنَّ القرآن نزل بالمسح، والسنة جاءت بالغسل. ثمَّ أورد احتمالين في قراءة النصب، أولهما: أن تكون الأرجل معطوفةً على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن تكون معطوفةً على اليدين، ثم أورد من الآثار ما يستدل به على هذين الاحتمالين، ولم يرجِّح شيئًا[3].

والعطف على موضع الجار والمجرور، مع تقدُّمِ ما يمكن أن يعطف عليه، مخالف للظاهر؛ لأن مرتبة العطف على الموضع أدنى من مرتبة العطف على

---

(١) نقله السبكي عن شرح الإيضاح لابن الدهان. انظر: فتاوي السبكي ٢/ ٣٢٣.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) انظر: ٦٠٢.

الظاهر، ولا سيَّما أنَّ الأدلة الشرعية الأخرى تضافرت في إفادة المعنى الآخر، وإنما قاده إلى ذلك -فيما يظهر لي- دليلان نقليان، أولهما: المَروِيُّ عَن عَليٍّ رضي الله عنه أنه توضَّأ ومسَح عَلَى ظَهرِ القَدَمَينِ، وَقالَ: «لَولا أَنَّني رَأَيتُ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قَد فَعَلَهُ لَكانَ باطِنُ القَدَمَينِ أَحَقَّ مِن ظاهِرِهما». والثاني: ما رواه عَن رِفَاعةَ بنِ رافعٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كانَ جالِسًا عِندَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فقالَ لَهُ: «لا تَتِمُّ صلاةُ أَحَدِكُم حَتى يُسْبِغَ الوُضوءَ، كما أَمَرَ اللهُ تَعالى، فَيَغسِلُ وَجهَهُ وَيَدَيهِ إلى المِرفَقَينِ، وَيمسَحُ بِرَأسِهِ وَرِجلَيهِ إلى الكَعبَينِ».

فأمَّا الأول، فلم أجده بهذا اللفظ قط، وإنما روي بلفظ: «لو كان دينُ الله بالرَّأيِ لكان باطنُ الخفَّين أحق بالمسح من أعلاه، ولكن رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يمسحُ عليهما»(1)، فالحديث في الخف لا في القدم.

وأمَّا الثاني، ففيه الاحتمال الوارد في الآية، فيمكن العطف على اليدين والوجه.

فأعتقد أنَّ هذا التأويل، بالعطف على الموضع، إنما كان نتيجةً لهذا المعنى الشرعي الذي تراءى له.

ب- من المتقرر أنَّ الفاء العاطفة تفيد الترتيب بلا مهلة، وقد أورد ابن الدهان من النصوص ما ظاهره مخالفٌ لهذا الحكم، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا

---

(1) رواه الدارقطني عن علي رضي الله عنه في سننه (١/ ١٩٩) والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٦٩).

﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾[3]، فأمَّا الآيتان الأوليان فقد خرجهما على أنَّ الفعل مرادٌ به الإرادة، أو أنه على القلب.

وأمَّا الآية الثالثة فقد خرجها على أنَّ الإهلاك واقعٌ على بعضها، ثم جاء البأس على الجميع[4].

وأثر التفسير في هذه التخريجات واضحٌ، ففي كتاب التفسير من صحيح البخاري: «﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ هذا مقدَّمٌ ومؤخَّرٌ، وذلك أنَّ الاستعاذة قبل القراءة»[5]، وقد فسَّره على معنى الإرادة عامة المفسرين[6].

إلا أنَّ تخريجه للآية الثالثة فيه شيءٌ من الضعف؛ لأنه حمَّل الآية وجهًا لا يحتمله لفظها، وكان توجيه المفسِّرين أقرب إلى لفظها، فالطبري ذكر وجهين

---

(١) النحل: ٩٨.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) الأعراف: ٤.

(٤) انظر: ٨٩٢-٨٩٤.

(٥) صحيح البخاري ٤/ ١٧٣٩.

(٦) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن للنحاس ٢/ ٢٦٩، وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ٩٨، وللكيا الهراسي ١/ ١٨١، وتفسير القرطبي ٧/ ٣٢٧.

كلاهما صحيح عنده:

الأول: أن إهلاك الله إيَّاها بخذلانها عن طاعته.

والثاني: أن يكون الإهلاك هو البأس بعينه، قال: «فيكون في ذكر الإهلاك الدلالةُ على ذكر مجيء البأس، وفي ذكر مجيء البأس الدلالة على ذكر الإهلاك، وإذا كان ذلك كذلك كان سواءً عند العرب بُدِئَ بالإهلاك ثم عطف عليه بالبأس، أو بُدِئ بالبأس ثم عطف عليه بالإهلاك...»[1].

ج- تعرض ابن الدهان لمجرور (إلى)، وهل يدخل في حكم ما قبلها أم لا يدخل، وقرر أنه لا يدخل، فإن احتمل دخوله رُجع إلى القرائن، قال: «وَليسَ يَقتَضِي الظاهِرُ دُخُولَ ما انجرَّ بِها في حُكمِ ما تَقَدَّمَ، إذا ذُكِرَ قَبلَها ما يَحْتَمِلُ ذَلكَ... وَقَد يجوزُ أن يَدخُلَ في الحُكمِ لِغَيرِ الوَضعِ، لَكِن لاحتِمالِهِ الأَمرَينِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[2] فَأَكثَرُ الفُقَهاءِ يَرَونَ غَسلَ المَرَافِقِ، وَبَعضُهُم لا يَراهُ، وَهذا يُعْرَفُ بِالقرائنِ»[3].

د- ذهب ابن الدهان إلى أنّه لا يجوز حذف الصفة، واعترض من قدَّر صفة محذوفة في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاةَ لِجارِ المَسجِدِ إلاَّ في المَسجِدِ»[4]،

---

(١) تفسير الطبري ٨/ ١١٨.

وقد خُرِّجت الآية تخريجاتٍ أخرى، انظر: تفسير الماوردي ٢/ ٢٠٠، وزاد المسير ٣/ ١٦٨.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) ص: ٥٦٥.

(٤) رواه الشافعي في الأم، وعبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن علي رضي الله عنه. ورواه مرفوعًا إلى =

فقد قدَّر قوم: لا صلاة كاملةً، قال: «وَهذا نَقضٌ لِما أَصَّلناهُ، وَالتَّقدِيرُ عِندِي: لا كمالَ صَلاةٍ، فَحَذَفَ المُضافَ وَأَقامَ المُضافَ إِلَيهِ مُقامَهُ»[1]. وقد نقله عنه بعض الأصوليين[2].

والداعي إلى تقدير محذوف معنىً شرعيٌّ، وذلك أنَّ الجماعة ليست شرطًا لصحة الصلاة، لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي وراه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «صَلاةُ الجَماعَةِ تَفْضُلُ صَلاةَ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً»[3]، فالتفاضل يفيد صحة المفضول، فلا يمكن أن يتوجه النفي للصحة، كما هو ظاهر لفظ الحديث، فاقتضى ذلك تقدير محذوف.

المبحث الثالث: أقوال الفقهاء:

في المبحث السابق تعرضت لتعامل ابن الدهان مع المعنى الشرعي من خلال النصوص، إمَّا استشهادًا بها وترجيحًا للحكم من خلالها، أو اعتراضًا على دلالتها وتوجيهًا لها.

ولقد وجدته في بعض المواضع يكتفي بالإسناد إلى أقوال الفقهاء، دون تعرض للنصوص، لذا رأيتُ أن أُفرد لهذا مبحثًا.

النبي صلى الله عليه وسلم الدارقطني في سننه. انظر: الأم ٧/ ١٦٥، ومصنف عبد الرزاق ١/ ٤٩٧، ومصنف ابن أبي شيبة ١/ ٣٠٣، وسنن الدارقطني ١/ ٤١٩.

(١) ص: ٦٨٧.

(٢) كالزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه ٣/ ٤٧٠.

(٣) رواه البخاري ١/ ٢٣١، ومسلم ١/ ٤٥٠.

لقد عوَّل ابن الدهَّان على أقوال الفقهاء في عدد من المواضع، منها:

أ- حجبَ الفقهاءُ الأم من الثلث إلى السدس بالاثنين من الإخوة[(١)]،

فجعل ابن الدهان ذلك دليلاً على أنَّ الاثنين جمعٌ، فكان حكمُ الفقهاء عنده تفسيرًا لآية النساء، قال: «... وَمَن نَصَبَ أرادَ بِالآياتِ اثنَينِ، وَإن كانَ جماعةً في اللفظِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[(٢)]، وَالفُقهاءُ ما عَدا ابنَ عَبَّاسٍ يحجُبُونَ بِالاثنَينِ مِنَ الإخوةِ الأُمَّ، فَدَلَّ أَنَّ الجمعَ وَاقِعٌ عَلَى اثنَينِ»[(٣)].

وقد كان تعرض لهذا الخلاف، وهو أقل الجمع، وذكر أقوال الفقهاء، واستدلالهم، فمما قال: «واعلم أنَّ أقلَّ الجمع ثلاثة عند النحاة وجماعة من الفقهاء، ومذهبُ ابن داود وأبي يوسف وجماعةٍ من الأصوليين، والخليلِ ونفطويه من النحاة، أقلُّ الجمع اثنان؛ دليل الأول: أنَّ المفرد عين لا ضمَّ فيها ولا اقتران، والتثنية ضم مفرد إلى مفرد، والجمع ضم غير المفرد إلى المفرد، فإنما اختلفت الأسماء لاختلاف المسميات، وحجة الثاني قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾[(٤)]..»[(٥)].

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٤/ ٢٧٨، وتفسير ابن عطية ٢/ ١٧، والمغني ٦/ ١٢١.

(٢) النساء: ١١.

(٣) ص: ٨٥٢-٨٥٣.

(٤) الأنبياء: ٧٨.

(٥) ١٧ ب (كوبريللي).

ب- أشار إلى مذاهب الفقهاء في بعض مسائل الاستثناء عمومًا، ثم تعرض لبعضها بشيء من التفصيل، قال في أوائل باب الاستثناء: «وللفُقهاءِ في هذا البابِ مذاهبُ يوافقونَ النحاةَ في بعضِها ويُخالفونهُم في بعضِها، فمن ذلِكَ: أنَّ الاستثناءَ من غَيرِ الجنسِ عندَ بعضِهم مجازٌ، وعندَ بعضِهم حقيقةٌ... والقولُ الثاني يوافقُ أكثرَ النحاةِ...»[1].

ج- اختلف النحويون في الاستثناء بأكثر من النصف، فمنعه بعضهم، وأجازه بعضهم، وأيَّد ابن الدهان قول المجيزين بإجازة بعض الفقهاء له، قال: «... وبعضُ النُّحاةِ منهُمُ السِّيرافيُّ، وجماعةٌ مِنَ الفُقهاءِ يُجيزونَ ذلِكَ، ويعتَلُّونَ بأنَّ معنى الكلامِ: العَشرةُ عندي أربعةٌ منها، وهذا يُؤدِّي إلى إجازةِ: لي عِندَهُ عَشَرةٌ إلا تِسعةً وَنِصفًا، وهو مَذهبُ بعضِ أصحابِ الشافعِيِّ رحمةُ الله عليهِ، واستدَلُّوا عليهِ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[2] ثُمَّ قَالَ: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾[3]، فاستَثنى الغاوينَ مِنَ العبادِ، والعبادَ مِنَ الغاوينَ، وَمذهَبُ

(١) ص: ٤٥٣.

(٢) الحِجر: ٤٢.

(٣) سورة ص: ٨٢-٨٣. وهاتان الآيتان ليستا بعد الآية التي ذكرها في السورة، وإنما بعدها في القصة، والآية التي ذكرها أولاً مسبوقة بقوله سبحانه: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾.

أَبي حنيفةَ رَحمةُ الله عليهِ يقتضِي جوازَ لي عندَهُ عَشَرةٌ إلاّ سِتةً؛ لأنّهُ قال: إذا قالَ لامرأتِهِ: أنتِ طالقٌ ثلاثًا إلا اثنتينِ، طلَقَتْ بِواحدةٍ...»[1].

د- ذكر رأي بعض الفقهاء في الاستثناء من الاستثناء، وطريقة حسابه، وما يثبت للمدَّعي إذا استثنى من المستثنى[2].

هـ- ذهب ابن الدهان إلى أن (لا) النافية للجنس قد اجتمع فيها علَّتان، كلٌّ منهما تقتضي شيئًا غير الذي تقتضيه الأخرى، فإحداهما تقتضي أن تنصِبَ قياسًا على (إنَّ)، والأخرى تقتضي البناءَ مع ما بعدها قياسًا على (من) في قولك: هل من رجلٍ... وقد قدَّم لهذا بمقدَّمة ذكر فيها نظائر فقهية لفرعٍ اجتمع فيه علَّتان لأصلين مختلفين، فأُوجِبَ لهذا الفرع حكم ثالثٌ. قال: «... وإذا كان الفرعُ كما يصِحُّ أن يكونَ فيه علةٌ واحدة فقد يصِحُّ أن يوجدَ فيه علّتانِ، فيقتضِي لذلك أن يختصَّ بِحُكمٍ ثالثٍ ينفرِدُ به منَ الأصلِ والفرع الذي انفرد كلُ واحدٍ منهما بإحدى العلّتينِ، وذلك نحوُ اجتماعِ عِلّتَي السَّبُعِ والشاةِ عند أبي حنيفةَ في الحمار، فصار لِسُؤْرِهِ حُكْمٌ ثالِثٌ يخالف حُكْمَ سُؤرَي السَّبُعِ والشاةِ، وعلى هذا العملُ في وَضْعِ جنازة الخُنْثى المُشكِلِ، بين الرجال والنساءِ، ودفنِهِ بينَهُم في قبرٍ واحدٍ»[3].

---

(١) ص: ٤٥٤-٤٥٥.

(٢) انظر: ٥٤٥-٥٤٧.

(٣) ص: ١٠٤-١٠٥..

ومن خلال مباحث هذا الفصل، يتبين مدى أثر المعنى الشرعي في التقعيد النحوي، والترجيح والاعتراض، فلقد كانت الثقافة الشرعية عنصرًا أساسيًّا في تكوين العقلية النحوية، وكان أكثر النحويين ذوي عناية بالعلوم الشرعية الأخرى، ولذا لمَّا كان أحد أعلام النحويين لا يحسن غير النحو، نصَّ على ذلك المترجمون.

هذا الامتزاج بين هذه العلوم، التي ترجع إلى أصل واحد، أدى إلى تشابه في طرق التحليل والاستنتاج، وترابط بين مواد الدراسة، وتقارب في أهدافها، فإذا كان أبرز غايات النحو خدمةَ الوحيين، فإنَّ العلوم الشرعية منبثقة منهما.

وقد أبرز ابن الدهان هذا الترابط في أثناء شرحه، وكان ذلك نتيجة لثقافته الشرعية، التي كان من مظاهرها تصنيفه في التفسير.

الفصل الخامس

شخصية ابن الدهان النحوية

المبحث الأول: مناقشاته.

المبحث الثاني: نقده واعتراضاته.

المبحث الثالث: آراؤه واختياراته.

المبحث الأول: مناقشاته.

لقد أشرتُ في بعض ما سبق من الفصول أنَّ ابن الدهَّان قد اتخذ التوسع والتفصيل منهجًا له في هذا الكتاب، حتى إنَّه كان يعمد إلى الاستقصاء بذكر ما يتعلق بالباب، وما لا يتعلق به إلا من باب المشاكلة اللفظية فقط، ومثلت باستقصائه لمعاني (إنَّ)، ولما تأتي له الواو والفاء، وهما حرفا مبنيّ، عند ذكر حروف العطف. وفي أوَّل الكتاب، لَمَّا ذكر الحرف -أحد أقسام الكلمة- سَرَدَ حروف المعاني كلها، الأحادية والثنائية والثلاثية والرباعية، و(لكنَّ) الخماسيَّ[1].

ويحسن في هذا الفصل أن تُتَناوَلَ مناقشاته من جانبين:

الأول: مناقشاته للنحويين، وعرض آرائهم ونقدها.

والثاني: مناقشاته للقضايا النحوية، بغض النظر عن التعرض للخلاف من عدمه.

فأمَّا مناقشاته للنحويين، فقد كانت مظهرًا من مظاهر هذا التوسع والاسترسال الذي انتهجه؛ لأنه كان معنيًّا بذكر الخلاف، ومن عنايته به ذكر ما يرد عليه موافقةً أو مخالفةً.

ومن صور عنايته بالخلاف والإيرادات عليه؛ أن يذكر الرأي والرد عليه، ثم يقترح على الرد جوابًا، ثم على الجواب ردًّا، وهكذا، مثال ذلك، ما ساقه من

---

(١) الغرة ٢ ب (كوبريللي).

خلاف بين سيبويه والأخفش في نحو: علمتُ أنَّ زيدًا منطلق، فسيبويه يقول: استغني عن المفعول الثاني، والأخفش يقدرُهُ (مَوجودًا)، وحجته: أنه لو أظهر المصدر المُقدَّر به (أنَّ) لم يكن بُدٌّ منَ المفعول الثاني، ثم اختار ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه لم يظهر هذا المُقدَّر، ولأنَّ الكلامَ مُستقلٌّ بالفائدة، ثم قال: «وللأخفشِ أن يقول: لو أغنت عن المفعولين لم تقع بعد (لولا) إذ لا يقع بعدها مُبتدأٌ وخبرٌ، ولسيبويه أن يقول: إنما يكون هذا الغَناء في موضع لا في كل موضع، كما يغني بعد (لو) عند جماعة عن ظهور الفعل في قولك: لو أنّك جئتني لأكرمتُك...»[1].

وأيضًا ما ذكره من خلافٍ في العامل في المعطوف، فذهب بعضهم إلى أنَّ الواو هي العاملة، فاحتجَّ له بأنَّ العامل الأوَّل قد اشتغل بمعموله، ولا شيءَ في الكلام غير هذا الحرف، قال: وأفسدَ قولَهُ بعدم الحكاية، «وَعَليهِ أَن يُقالَ: لَو سمَّيتَ رَجُلاً (زَيدًا وَعَمرًا) مِن قَولِكَ: ضَرَبْتُ زيدًا وعَمرًا، لم تحْكِ، وَلَهُ أَن يَقُولَ: إنَّ العامِلَ الذي تَدَّعِيهِ غَيرُ مَوجُودٍ مَعَ المَعمُولِ، وَمِن ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: أَقامَ زَيدٌ أَم عَمرٌو؟ فَيَكُونُ استِفهامًا مُتَّصِلاً، وَلَو كانَ الفِعلُ مُرادًا كانَ عَلَى تقديرِ: أَقامَ زَيدٌ أَم قامَ عَمرٌو، فَيَكُونُ مُنقَطِعًا، وَفي كَونِهِ مُتَّصِلاً عِندَ النَّحوِيينَ دَلِيلٌ علَى أَنَّهُ لا فِعلَ مَعَهُ مُقدَّرٌ، فَثَبَتَ أَنَّهُ مُرتَفِعٌ بِالعاطِفِ، أَعني الحَرفَ دُونَ

---

(١) ص: ٢٤٥-٢٤٦.

الفِعلِ...»[1].

ومما وجدته أيضًا من هذا الباب أنه اعترض ثم انتصر للمعترَض، ففي باب المعرب والمبني، لما وصفَ ابنُ جني الفعل المضارع بقوله: «ما كانَ في أَوَّلِهِ إحدى الزوائدِ الأَربَعِ، وَهِيَ الهمزةُ وَالنونُ وَالتاءُ وَالياءُ... وَالتاءُ لِلمُذَكَّرِ الحاضِرِ...»[2]، قالَ ابنُ الدَّهانِ: «وَفي كلامِهِ تسَامُحٌ؛ لأَنَّهُ قالَ: إنَّ التاءَ قَد تَكُونُ لِلمُذَكَّرِ الحاضِرِ، فَكانَ المَعنى أَن لَّو كانَ مُؤَنَّثًا حاضِرًا لم تَكُنِ التاءُ لها، وَكانَ يجبُ أَن يقولَ: وَالتاءُ لِلمُخاطَبِ الحاضِرِ، لِيشمَلَ الذكرَ والأُنثى... وَالانتِصارُ لَهُ أَنَّ التاءَ مَعَ المذكرِ الحاضرِ يَفتَقِرُ إلى الياءِ، وَإنما كلامُهُ فيما تَصلُحُ التاءُ وَحدَها لَهُ...»[3].

ولَـمَّا تحدث عن إضافة الظرف إلى الجمل، ذكر التفصيل في ذلك، وأنه يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ما كان بمعنى (إذ)، ويضاف إلى الفعلية فقط ما كان بمعنى (إذا)، قال: «تقولُ: أَجيؤُكَ إذا قامَ زَيدٌ، وكذلِكَ أَجيؤُكَ يومَ يقومُ زيدٌ، ولا يحسُنُ أن تقولَ: أجيؤك يومَ زيدٌ قائمٌ، ولا يومَ قائم زيدٌ»، ثم بيَّن أنَّ هذا رأي الأخفش والمبرد، قال: «هذا مَذهبُ الأخفشِ والمُبرِّدِ ... والزَّجَّاجُ

(١) ص: ٨٦٢.

(٢) اللمع ٩.

(٣) ٦أ-٦ب (كوبريللي).

قَدِ اطَّرحَ هذا النظر، وقالَ: يُعجبنُي يومُ أَنْتَ قائمٌ[1] ...» ثم قال: «ووجدتُ للزَّجاجِ دَليلاً وهُو قولُهُ تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[2] فـ(يومَ) هُنا بِتقديرِ المُستَقْبَلِ ... وهُوَ مُضافٌ إلى جملةٍ اسميَّةٍ. وقال تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾[3] فهذا بمعنى المُسْتَقْبَلِ، وهُوَ مُضافٌ إلى جملةٍ اسميَّةٍ» ثم التمس انتصارًا للرأي الأول فقال: «وللمُنتَصِرِ للأوَّلِ أن يقولَ: إنَّ قولَهُ تَعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[4] فـ(هُمْ) فيهِ مَرفوعٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ، كما تُرفَعُ (السَّماءُ) في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[5] فأمَّا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ﴾ فـ(يوم) فيهِ ليسَ بِظَرفٍ، وإنما هُو بدلٌ مِن قولِهِ تعالى: ﴿يومَ التَّلاقِي﴾ وَ(يومَ) مَفعُولٌ بِهِ؛ لأنَّهُ لا يصِحُّ الإنذارُ في ذلِكَ اليومِ، وإنما يُنذرُ بِهِ، فإذا كانَ اسمًا تُوُسِّعَ فيهِ فَأُضِيفَ إلى كِلا الجُملَتينِ، فالإضافةُ إلى الجملةِ بحُكمِ المعنى الذي للظَّرْفِ، والاتِّساعُ بحكمِ مَعنى الاسْمِ، فتدبَّرْهُ»[6].

فانتصر للزجاج بالدليل الذي وجده، ثم انتصر للأخفش والمبرد بتأويل

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٥٢.

(٢) الذاريات: ١٢، ١٣.

(٣) غافر. من الآيتين ١٥، ١٦.

(٤) الذاريات: ١٣.

(٥) الانشقاق: ١.

(٦) ص: ٢٩٩-٣٠٠.

ذلك الدليل.

ومما ظهر لي في مناقشاته للنحويين التزام الحياد في كثير من المسائل، فعنايته بذكر الأقوال واستقصائها أكبر من عنايته بالترجيح، فكان كثيرًا ما يذكر القولين، أو الأقوال، وحججها، وما ردَّ به كلٌّ على الآخر، ثم يتركها دون ترجيح.

ويمكن أن يُستدلَّ بهذه الظاهرة على مظهرين في شخصية ابن الدهان:

الأول: مظهر قوة، وهو الدقة، فهو لا يتكلف الترجيح، وإنما لا يرجح إلا ما ظهر له رُجحانه، فعلى هذا تكون أحكامه في الترجيح دقيقة متقنة.

الثاني: مظهر ضعف، فتخلف الترجيح إشارة إلى عجز عن الحكم.

ويمكن أن يُعدَّ اكتفاؤه بإيراد الخلاف وتركه دون ترجيح، إشارة إلى تساوي الرأيين في نظره، وقوَّة الدليلين، بحيث لا يمكن الترجيح بينهما.

وأمَّا مناقشتُهُ للقضايا النحوية، فقد اتسمت بمعالم ظاهرة، منها:

١- كثرة الاستدلال والتعليل، فمثلاً في باب المفعول المطلق الذي أخذ أقل من ثلاث لوحات في نسخة (كوبريللي)[١]، استدل بواحد وثلاثين شاهدًا؛ ثماني آيات، وحديث، وقول، وواحد وعشرين بيتًا من الشعر.

٢- عنايته بذكر الأوجه الجائزة، فمن ذلك: بيانه لأوجه إعراب (حسبُكَ به)، يقول: فإذا قُلتَ: حَسبُك بِهِ، فـ(بِهِ) يجوزُ أن يتعلَّق بـ(حسبُكَ)، والخبرُ

(١) ٧٠ب - ٧٣ب.

محذوفٌ، أَو مُستغنىً عَنهُ بِالمعنى الذي تَضَمَّنَتْهُ، وفيه معنى التعجُّبِ، فإن قدَّرْتَ الباءَ عَلى بابِها، فَالتقديرُ: اكتفِ بِهِ، فالكافُ فاعلةٌ في المعنى، وإن قَدَّرْتَ الباءَ زائدةً فالكافُ مفعولةٌ، والهاءُ فاعلةٌ في المعنى كما تقولُ: أَكْرِمْ بِهِ، ويجوزُ أن تكونَ الباءُ زائدةً، وتكونَ في موضِعِ الخبرِ، أو في مَوضِعِ المُبتَدأِ...»[1].

٣- عنايته بالافتراضات، فمن ذلك قوله: «... فأمَّا قولُ الشاعِرِ:

وَوطِئتَنا وَطْئًا عَلى حَنَقٍ ... وَطْءَ المقيَّدِ نابتَ الهَرْمِ

فإنْ جعلتَ الثانيَ [وطءَ المُقيَّد] بَدَلاً مِنَ الأوَّلِ [وطئًا] لم يحسُنْ؛ لأنهُ غيرُهُ، ولا يجوزُ أن تجعلَهُ وصفًا لَه؛ لأنَّهُ معرفةٌ، والأولُ نكرةٌ، فإن جعلْتَهُ على إرادة: (مِثل) ففيه قُبحٌ؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن تقولَ: مَرَرْتُ برجلٍ زيدٍ، أي: مثلِ زيدٍ، وتجعلَه وصفًا، وإنما نصْبُهُ إمَّا عَلى أن يكونَ الأولُ مفعولاً بِهِ على الاتِّساعِ، وإمَّا على إضمارِ فعلٍ»[2].

ومن ذلك أيضًا أنه يعمد إلى فرض الأسئلة والإجابة عنها، فيكرر كثيرًا: فإن قُلتَ... قُلتُ...، فإن قيل... فالجواب... وقد يفرض على الجواب سؤالاً ثانيًا، وعلى جوابه سؤالاً آخر وهكذا، ومن ذلك على سبيل المثال قوله: «فإن قلتَ: فأنت تقولُ: إنَّ في الدارِ لزيدًا، وإنَّ زيدًا لقائمٌ، وما بعد اللامِ معمولُ

---

(١) ص: ٤٤٤.

(٢) ص: ١٧٣.

(إنَّ) فكيفَ لم يَقْطَعْها[1]؟

فالجوابُ: أن النيَّةَ باللامِ التقديمُ، ألا ترى إلى تقديمِ أحدِ الجُزأينِ، وحكمُ اللامِ أنْ تتصدَّرَ الجملةَ، فلمَّا تصدَّرتِ المُفْرَدَ لم يُغَيِّرْ حُكْمَها.

فإنْ قيلَ: فأخِّرُوا (إنَّ) وقدِّموا اللام.

فالجوابُ: أنَّ (إنّ) عاملةٌ، فهي أقوَى...»[2].

٤- وقد تطول عباراته، بما يعترض من استطراد أو احتراز، فمن ذلك، قوله: «أصلُ آلاتِ الاستثناءِ (إلاَّ)، وإنَّما كانَ كذلِكَ لأنَّهُ حَرفٌ مخلَصٌ لَهُ، ليسَ لَهُ معنىً سِوى معناهُ، إلاَّ أنْ يُحْمَلَ على غيرِهِ، والحرْفُ هُو الموضوعُ للمعنى الطَّارِئِ عَلى الجُمَلِ مِنَ اسْتِفْهامٍ أو نفيٍ أو تمنٍّ أو غيرِ ذلِكَ، وما عداها [أي (إلا)] في بابِ الاسْتثناءِ فهُو محمولٌ عليها، مِنِ اسمٍ أو فِعلٍ أو حرفٍ يتجاذبُهُ خلافٌ بينَ الفعلِ والحرْفِ»[3]. فقوله: والحرف هو الموضوع... استطراد في تعريف الحرف، عاد بعده إلى الحديث عن (إلا).

ومن ذلك أيضًا أنه عند قول ابن جني: «والمعرفة توصف بالمعرفة...» أراد أن يعلل هذه القضية، فبيَّنَ أولاً اختلافَ المعرفةِ عن النكرةِ، ثم بيَّن أن الصفة هي الموصوف، فنتيجة ذلك امتناع وصف المعرفة بالنكرة، ولكنَّه استطرد خلال

---

(١) أي: عن العمل.

(٢) ص: ٥٠.

(٣) ص: ٤٥٧.

هـاتين المقـدمتين في شرحٍ وتفـصيل للفـرق في الأول، والاتفـاق في الثـاني، عـلى النحو التالي: «طَبيعةُ المعرِفةِ مُضادَّةٌ لِطَبيعةِ النَّكـرةِ، وَالـصِّفةُ مُكمِّلـةٌ، وَلا يُكمَّـلُ الشيءُ بمبايِنِ طَبِيعَتِهِ، وَأَيضًا فإنَّ المعرِفةَ تَدُلُّ عَلَى الخُصُوصِ، والنكرةُ تَـدُلُّ عَـلَى الشَّياعِ» فأخذ يدلل على الشياع: «فَإذا قالَ رَجُلٌ: ما جاءَني رَجُلٌ، جازَ أَن يَكُونَ نافِيًا لِلجِنسِ جميعِهِ، وَجازَ أَن يَكُونَ نافِيًا واحِدًا، فالشَّياعُ مَوجُـودٌ فِيـهِ، وَالـدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُ يَصِحُّ أَن تَـدخُلَ (مِـن) عَلَيـهِ فَتَستَغرِقَ الجِنسَ، وَلَـيسَ زَيـدٌ وَعمرٌو بهذِهِ المنزِلةِ، فإذا قالَ: ما جاءني زَيدٌ، لم يَكُن نافِيًا إلاَّ مجيءَ واحدٍ بِعَينِهِ» هذه المقدمة الأولى.

قال: «وَالـصِّفةُ هِـيَ المَوصُـوفُ» فـأتى بالأدلـة عـلى ذلـك: «وَلهـذا المَعنى تُغْنِي الصفةُ في بَعضِ المَواضِعِ عَنِ المَوصُوفِ، نحوُ: مَرَرْتُ بِقائمٍ، وَعَليهِ قَولُهُ تعـالى: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا ﴾[1]، أي: رَجُـلاً بَريئـًا، أو شَخـصًا محصَنًا. وَقَد استُغنيَ بِالمَوصُوفِ عَنِ الصِّفةِ نحوُ: «لا صلاةَ لجارِ المَسجِدِ إلاَّ في المَسجِدِ»، في أَحَدِ القَولَينِ، وَحَيثُ كانَـت إِيَّاهُ تَبعَتْهُ في الإعـرابِ، لِيَـدُلَّ اللفـظُ عَلَى أنهُما لِشَيءٍ واحِدٍ».

ثم جـاء بالنتيجـة: «فَمِـن حَيـثُ لم يجُزْ أَن يُوصَـفَ الواحِـدُ بِـالجَمعِ وَلا الجَمـعُ بِالواحِدِ لم يَصِحَّ أَن يُوصَفَ المَعرِفةُ بِالنكرةِ وَلا النكرةُ بِالمعرِفةِ...»[2].

---

(١) النساء: ١١٢.

(٢) ص: ٧٣١-٧٣٢.

وتحدَّث في باب الحال عن روابط الجملة الحالية، فقال في روابط الجملة الحالية المضارعية: «فإن كانَ الفِعلُ مُضارِعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القَولِ القَويِّ، فأمَّا قَولُهم: قُمتُ وأصكُّ عَينَهُ، فَعَلى إضمارِ المُبتدأ، بِدليلِ ظُهُورِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾[1]، وَاحتجْتَ إلى الضَّمِيرِ كَقَولِكَ: جاءَ زيدٌ يَضحَكُ»[2]. فقوله: فأمَّا قولهم ... كلام معترض، وتقدير الكلام: فإن كانَ الفعلُ مضارعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القولِ القويِّ وَاحتَجْتَ إلى الضَّميرِ ...

وكانت مناقشاته معتمدة على الاستدلال والتعليل، وسأتعرض لذلك إن شاء الله تعالى في فصول قادمة.

المبحث الثاني: نقده واعتراضاته.

الاعتراض والاختيار بينهما تلازمٌ من وجه، فكل اختيار أو ترجيح يتضمن اعتراضًا على الرأي الآخر، وليس كل اعتراض يقطع باختيار أو ترجيح، ولذا آثرت أن أفرد مبحثًا لكلٍّ من الاعتراض والاختيار.

وقد ظهرت اعتراضات ابن الدهان في جانبين:

الأول: متن اللمع:

فقد كان كثيرًا ما يتعقب عبارته، من مثل قوله: «هذه العبارة يُفتقرُ فيها إلى

---

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) ص: ٤١٩.

احترِاز من الشأنِ والقصَّة»[1]، وقوله: «قوله: «إن وصفت اسم (لا) كان لك فيه ثلاثة أوجُهٍ» يفتقر إلى احترازٍ»[2]، وقوله: «في هذا الفصل اتِّساع ما»[3]، وقولهُ: «إنْ أراد عثمانُ أنّ كل جارٍّ ومجرور في موضعِ نصبٍ فهُو غيرُ مُستقيم، لقولِهِ تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾[5]...»[6].

ولَمَّا ذكر ابن جني ضابطًا لكسر همزة (إنَّ)، اعترضه ابن الدهان، واقترح ضابطًا آخر: «قال أبو الفتحِ: وتُكْسَرُ (إنَّ) في كلِّ موضِعٍ لوْ طَرَحتَها مِنْهُ لَكَانَ ما بعدَها مرفُوعًا بِالابتِداءِ، نحوُ: إنَّ أخاكَ قائمٌ؛ لأَنَّكَ لَوْ طَرَحْتَها مِنْ هُناكَ لَقُلْتَ: أخوكَ قائمٌ.

قال سعيدٌ: هذا الكلامُ لا يَتَّجِهُ؛ لأنَّ (لولا) تفتحُ بعدَها وإذا أُزيلتْ عنها ارتفعَ ما بعدَها بالابْتداء، فتقولُ: لولا زيدٌ جاءَ عمرٌو، والصوابُ أنْ تقولَ: إنَّ الموضِعَ إذا لم يختصَّ صَلَحَ للمكسورةِ كالابْتداءِ...»[7].

ولقد تتبعت هذه الاعتراضات في الجزء المحقق، وفي مواضع أُخَر من

---

(١) ص: ٧٧.

(٢) ص: ١٣٦.

(٣) ص: ٢٤٥.

(٤) النساء: ٧٩.

(٥) مريم: ٣٨.

(٦) ص: ٢٠٤.

(٧) ص: ٦١.

الغرة[1]، فوجدت أنَّ ابن الدهَّان قد أصاب فيها، وأنَّ عبارة ابن جني لا تخلو من نقص أو خلل.

ولكن بالنظر إلى منهج ابن جني في اللمع من التِزامِ الاختصار، وتوضيح العبارة، والبعد عن كثرة التقييدات والاستثناءات، تجد أنَّ بعض تلك الاعتراضات تفقد الوجاهة، ليس من جهة ذواتها، ولكن بالنظر إلى السياق الذي هي فيه، وذلك كإذا كانت متعلقة بمسألة لم يوردها ابن جني، فإسقاطه لها، ولما يتعلق بها، أمرٌ كان مقصودًا، فلا يسوغُ اعتراضه.

مثال هذا اعتراضه على قول ابن جني: «والمفعُولُ الثاني مِن (ظَنَنْتُ) وأخواتِها كَأَخبارِ المُبْتَدَإِ مِنَ المُفرَدِ والجُملةِ والظَّرْفِ»[2] بأنَّ خبر المبتدأ قد يكون بالفاء، وقد يكونُ أمرًا ونهيًا، ولا يجوز ذلك في (ظننتُ)[3]. وهذه المسألة لم يتعرض لها ابن جني في باب خبر المبتدإِ لهاتين المسألتين، فهو قد أحال إلى ما قرَّره سلفًا، فلا يؤخذ عليه هذا.

والثاني: الآراء والأقوال التي يوردها في الشرح، وقد أشرتُ إلى جملة منها عند الحديث عن موقفه من النحويين البصريين والكوفيين، وأودُّ أن أعرض هنا شيئًا من ذلك:

---

(١) على سبيل المثال: ٤أ، ٦ أ (كوبريللي).

(٢) اللمع ٥٣.

(٣) انظر: ٢٤٥.

١ - أنَّ المبرد فرق بين التعدية بالهمزة والتعدية بحرف الجر، فقال: إذا قال: أذهبته، فالمعنى حملته على الذهاب، ويجوز أن يكون معه وألاَّ يكون معه، أما إذا قال: ذهبتُ به، فالمعنى: أنه ذهب واستصحبه معه، قال ابن الدهان: «ولا يتجه قوله في هذا»[1]، وأورد استدلال من ردُّوا عليه، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾[2]، فلا يمكن أن يسوغ في حقِّ الله تعالى ما ذكر.

وقد ردَّ على المبرد الحريريُّ[3]، وابن عصفور[4]، وغيرهما[5].

٢- مما استدل به النحويون على أن (لا) وما عملت فيه بمنزلة شيءٍ واحد، قولهم: غضبتُ من لا شيءٍ، وجئتُ بلا مالٍ، فدخول (من) عليهما يدل على أنه لا حكم لـلا مُنفرِدةً. وقد اعترض ابن الدهان هذا، وقال إنَّ ذلك يؤدي إلى تعليق حرف الجر؛ «لأن (لا) وما يتصل به من اسمٍ وخبر إذا بَنيتَ المبتدأ جملةٌ، وحرف الجر لا يدخُل على جملة»[6]. ثم افترض أن يقال: إنَّ ذلك بمنزلة قولهم: بحسبكَ قولُ السوءِ، وما من أحدٍ قائمٌ، فهو يعمل في المبتدأِ وحدهُ، قال: «وهو

---

(١) ص: ١٩٤.

(٢) البقرة: ٢٠.

(٣) انظر: درة الغواص ٥٨.

(٤) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٩٣.

(٥) انظر: البسيط ١/ ٤١٧، والجنى الداني ٣٧، ومغني اللبيب ١٣٨.

(٦) ص: ١١٨.

قولٌ وفيه أيضًا نظرٌ»[1].

٣- ذهب بعض النحويين إلى أنَّ الغرضَ من المصدر المؤكد الفرق بين الحقيقة والمجاز، فإذا قلتَ: «ضرب الأميرُ اللصَّ، فلا يكونُ قد لابَسَهُ بنفسِه، وإنما أَمَرَ به، فإذا قُلت: ضَربًا، عُلِمَ أنَّهُ قد لابَسَهُ» ولم يرتضِ هذا القول، وقرر أنَّ هذه الدلالة تكون في باب التوكيد بالنفس والعين، واستشهد على عدم صحة هذا الدعوى بقول الشاعر:

قرعتُ ظنابيبَ الهوى يومَ عالجٍ ويوم اللوى حتى قَسَرْتُ الهوَى قَسْرا

قال: «فأكَّدَ وليسَ هذا بحقيقةٍ»[2].

٤- في حديثه عن العامل في الحال، إذا لم يكن ثَمَّ فعلٌ، أورد أنَّ بعض المتقدمين جعل العامل في (مُصدِّقًا) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[3] هو (الحق)، ولم يرتضِ هذا القول، قال: «وَرَأَيتُ بَعضَ المُتَقَدِّمِينَ يَذكُرُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ أنَّ (مُصَدِّقًا) حالٌ مِنَ (الحقِّ)[4]، وَجَوَّزَ أَن يَعمَلَ فِيها ما لا يَعْمَلُ في صاحِبِها؛ لأنَّ الحالَ خَبرٌ، والعامِلُ في الخَبرِ غَيرُ العامِلِ في

(١) ص: ١١٨.

(٢) ص: ١٧٠-١٧١.

(٣) البقرة: ٩١.

(٤) هو مكي بن أبي طالب فيما يظهر. انظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٥. وانظر التعليق على موضعه من النص.

المُخبَرِ عَنهُ، ولا يعجبُني هذا القولُ»[1].

المبحث الثالث: آراؤه واختياراته.

كان من منهجه في الغرة ألاَّ يقتصر على قول واحد في المسألة، يكاد لا يتخلف هذا مطلقًا، فلا بُدَّ أن يذكر خلافًا، إلا أنه لا يطرد ترجيحه في كل مسألة خلافية، وإنما يقتصر على بعض المسائل، فيعقب المسألة بقوله: وعندي أن كذا .. والصحيح ما ذهب إليه فلان..، وقد تقدَّمَ ذكرُ شيءٍ من اختياراته فيما سبق من الفصول.

ويمكن أن تُقسم آراؤُه واختياراته قسمين؛ فما يتعلق بالقواعد والمسائل قسم، وما يكون في توجيه الشواهد قسم آخر.

أولاً: آراؤه واختياراتُهُ في المسائل والقواعد.

من ذلك:

أ- المجزوم لا يتقدم على الجازم، فكذلك معموله، وقالوا: زيدًا لم أضربْ، قال ابن الدهان: «فالجواب عند النحاةِ: أنَّ هذا محمولٌ على الإيجاب، وهذا عندي ضعيف، وإنما الجواب عندي: أنَّ هذا العمل الذي هو الجزم فيه ضعيف التقدير؛ لأن التقديرَ في هذا للفعل الماضي، وإذا كان ماضيًا فما للعمل فيه وجه، وكأنّ الجزم فيه كلا جزم، فعمل فيما قبله كما لو كان ماضيًا غيرَ معمول»[2].

---

(١) ص: ٢٠٤.

(٢) ص: ٢٤٧.

ب- نقل ابن الدهان عن النحويين: أنَّ كلَّ فعلٍ يُلاقي شيئًا أو يتعلق بشيء فهو متعدٍّ. واختار ضابطًا آخر، فقال: «والذي عندي أن كلَّ فعلٍ يفتقِرُ وجودُه إلى شيءٍ غير فاعلِهِ والزمانِ والمكانِ فهو متعدٍّ مؤثِّرًا كان أو غيرَ مؤثِّر»[1].

ج- يرى أن (إمَّا) ليست حرف عطف، يستوي في ذلك (إمَّا) الأولى و(إمَّا) الثانية؛ وعلة ذلك أنَّ الأولى ليس قبلها ما يحمل بعدها عليه في نحو: قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ، وأما الثانية فلأنَّ الواو لازمة قبلها[2].

د- جعل اللامات غير الزوائد خمسًا فقط، قال: «وقومٌ يقسمونها ثلاثين لامًا، وقومٌ يقسمونها عشرين لامًا، والصحيح ما بدأنا به»[3] ثم فصل ذكرها.

هـ- ذكر من أقسام المصادر ما يذكر لتعديد المرات، ومن ذلك عنده: ضَرَبَ بِهِ ضَربتينِ، ونقل عن سيبويه أنه ظرف، وعن قومٍ أنه تمييز، واختار كونه مصدرًا[4].

و- تحدَّث عن إعراب الظرف مع أنَّه قد تضمَّن معنى (في)، والاسم إذا تضمَّن معنى الحرف بُني كما وُجد في (أمسِ) و(هؤلاء)، فنقل تعليلاتٍ عن بعض النحويين، منها: أنَّ الاسمَ إذا تضمَّن الحرف وجاز ظهور الحرف معه فهو

---

(١) ص: ٢٠٧.

(٢) انظر: ٩٥٠.

(٣) ص: ٦١١.

(٤) انظر: ١٧٢.

معربٌ؛ لأنَّ الاسمَ غيرُ متضمِّنٍ له، فإن لم يصِحَّ ظهوره معه فهو متضمِّنٌ معناه، نحو (أينَ) و(كيفَ)، ثم قال: «وهذا غيرُ قويٍّ؛ لأنَّ (عِندَ) قَد تَضَمَّنَتِ الحرفَ ومَعَ ذلِكَ فإنَّ (في) لا تظْهَرُ مَعَها، وهِيَ مُعربةٌ، وكذلِكَ (حَيْثُ) هذا في المكانِ، إلاَّ اليسيرِ مِن كلامِهم، ويُفسِدُ ذلِكَ (أَمْسِ) فإنها قَد تَضَمَّنَتِ الألفَ واللامَ وَظَهَرتْ مَعَها في بعضِ كلامِهم...».

ثم نقل عن بعضهم أنهُ «لَمَّا ظَهَرَ في بعضِها ذلِكَ صارَ ذلِكَ بمنزلةِ ظُهُورِها في جميعِها، فأعربُوها»، ولم يرتضِ هذا الرأي؛ لأنَّه «يُؤدِّي إلى أن يُبنى جميعُ الأسماءِ لبناءِ بعضِها، أو يُعربَ جميعُ الأفعالِ لإعرابِ بعضِها».

وبعد ذلك لخَّص رأيه في ضبط علة البناء لتضمن الحرف فقال:

«والصحيحُ أنَّ حَذْفَ الحرفِ منَ الأسماءِ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: حذفُها وتضمُّنُ الاسْمِ مَعناها، وإنابةُ الاسمِ مَنابَها، كما تَقولُ في (أَمْسِ) و(هؤلاءِ)، فحُكمُ التعريفِ والإشارةِ قَدِ انْتَقَلَ إلى الاسْمِ، وَبَطَلَ حكمُ الحرفينِ للغَناءِ عنهُما بما انتقلَ إلى الاسمينِ مِنهُما، فبُني الاسمانِ لذلِكَ.

والقِسمُ الثاني: المَعْدُولُ مِثلُ: (عُمَر) و(سَحَر)، فـ(عُمَر) معدولٌ عن عامِر، و(سَحَر) معدولٌ عن السَّحَر، وهذا لا يُبنى لَهُ الاسْمُ؛ لأنَّ الحرفَ يُرادُ في الاسْمِ الأوَّلِ المعدولِ عَنهُ، وإذا كانَ هُناكَ مُرادًا لم يَتَضَمَّنْهُ هذا الاسْمُ...

والضَّربُ الثالِثُ: أن يُحذفَ الحرفُ مِنَ اللفْظِ وهُوَ مُرادٌ فِيهِ، وإنما يحذَفُ

اخْتِصارًا، فهُوَ يَجْرِي مَجْرَى الثَّباتِ...»[١].

ز- يرى أنَّ الباء وُضِعَتْ للتعدية، وأنَّ المعاني الأخرى لا تخرج عن التعدية، قال: «وَلِلباءِ عِنْدَ النُّحاةِ أَقسامٌ كُلُّها صَحِيحةٌ، فَبَعضُهُم يجعَلُها لِلإلصاقِ، وَبَعضُهُم يجعَلُها للاستِعانةِ، وَبَعضُهُم يجعَلُها لِلإضافةِ، وَالأَصلُ فِيها جمِيعِها التَّعديةُ؛ لأنها لا تخرُجُ عَنهُ، كَإِنِ الشرطِ وَواوِ العَطفِ»، وقال: «وَمَن زَعَمَ أنَّ الباءَ للإضافةِ أدخَلَ الإلصاقَ والاستِعانةَ في الإضافةِ، وَكَذلِكَ مَن زَعَمَ أنها للإلصاقِ، وَالصحِيحُ أنها وُضِعَتْ للتَّعدِيَةِ كالهمزةِ والتَّضعِيفِ»[٢].

ح- قوَّى فعليَّة (ليس)[٣]، وهو مذهب الجمهور[٤].

ط- قرر أنَّ اللام في: لا أبا لك، ولا غُلامَي لك، مرادةٌ لأجل التنكير، لا مُرادة لأجل حذف النون، ثم قال: «وعندي أنَّ هذِهِ اللامَ في: لا أبا لك، ولا غلامَي لِزَيدٍ، لم تَدْخُلْ لِتَصيرَ الكلمةُ نكرةً حسبُ، بل تنبيهًا على أنَّ الإضافةَ بتقديرِ اللامِ، والجرُّ للامِ في غلامَيْ زيدٍ، ألا ترى إلى قولِ الشاعِرِ:

يا بُؤسَ لِلحَرْبِ التي ... وَضَعَتْ أَراهِطَ فاسْتَراحُوا

فأتى باللامِ ولا حاجةَ إلى تنكير (بؤس)؛ لأنَّهُ مُنادَى، والمُنادَى يكونُ

---

(١) ص: ٢٨٣.

(٢) ص: ٦٠٠.

(٣) انظر: ١١٤.

(٤) انظر الخلاف فيها في الموضع المحال إليه.

معرفةً ونكرةً»[1].

ي- قرَّرَ أن الوصفَ بالجملة الفعلية أقوى من الوصف بالجملة الاسميَّة؛ «لأنَّ الصفةَ بابُها الإفرادُ، وَالجُملةُ الفِعليةُ أَشبَهُ بِالمُفردِ مِنَ الجُملةِ الاسميةِ؛ لأنَّ اتِّصالَ الفِعلِ بِالفاعِلِ أَقوَى مِنِ اتِّصالِ المُبتَدَإِ بِالخَبرِ»[2]. وقد نقله ابن الأثير في البديع، ونقله جماعة عن ابن الأثير[3]، والبديع -كما سيذكر لاحقًا إن شاء الله- اختصار للغرة.

ك- نقل الرضي عن ابن الدهان أنه يرى أنه إذا حصلت الفائدة جاز أن تخبر عن أي نكرة، وأثنى على قوله، قال: «قال ابن الدهان -وما أحسنَ ما قالَ- إذا حصلتِ الفائدةُ فأخبِرْ عن أيِّ نكرةٍ شئتَ، وذلك لأنَّ الغرضَ من الكلامِ إفادةُ المخاطبِ، فإذا حصلت جازَ الحُكمُ، سواءٌ تخصَّصَ المحكومُ عليه بشيءٍ أو لا»[4].

ولم أقف على نصِّ كلامه في الغرة، وإنما ذكر المسوغات، كالتخصيص، والدلالة على العموم، وجعل مدار ذلك على الفائدة[5].

ثانيًا: آراؤُهُ واختياراته في توجيه الشواهد.

لكثرة الشواهد التي تعرض لها فقد كثر بحثه وتوجيهه لها، فمن ذلك:

---

(١) ص:١٤٦- ١٤٧.

(٢) ص: ٧٤٨-٧٤٩.

(٣) انظر: البديع ١/ ٢/ ٣٢٠، وانظر الحاشية رقم (٤).

(٤) شرح الكافية ١/ ١/٢٥٨-٢٥٩.

(٥) انظر: الغرة ٢٨ ب (كوبريللي).

أ- تجاذب المعنى والإعراب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾[1]، فـ(إذ) لا يصح أن يتعلق بـ(مقت الله)، وإن كان المعنى مستقيمًا، وذلك لأنه فصل بين المصدر (مقت الله)، ومعموله، وهو (إذ) بالخبر، وهو (أكبر)، ولا يجوز أن يتعلق بـ(مقتكم)؛ «لأنَّ المعنى يفسده، لأنَّ مقتهم أنفسهم كان في الآخرة، ودعاءهم إلى الإيمان كان في الدنيا، فالفارسي يقدِّر محذوفًا، تقديره: يمقتكم الله إذ تدعون، وعندي أنا أنَّ العامل فيه (أكبر)»[2].

ب- (عسى) إذا وقعت في القرآن الكريم، وفاعلها الله عز وجل، فهي واجبةٌ، إلاَّ أن قومًا استثنوا من ذلك موضعين:

الأول: قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾[3]، ولم يطلِّقْهُنَّ النبي صلى الله عليه وسلم.

الثاني: قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[4]، وهذه الآية نزلت في بني النضير، وقد سباهم النبي صلى الله عليه وقتلهم وأبادهم.

قال ابن الدهان: «وهذا عندي مُتأَوَّلٌ؛ لأنَّ الأول تقديره: إن طلقكنَّ

---

(١) غافر: ١٠.

(٢) ص: ٣٠٨.

(٣) التحريم: ٥.

(٤) الإسراء: ٨.

يبدله، وما فعل، فهذا شرطٌ يقع به الجزاءُ، ولم يفعله[1]. والثاني: تقديره: إن عدتم وأسلمتم رحمكم، وهم أصرُّوا ولم يسلموا، فـ(عسى) على بابها»[2].

ج- قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3]، ذكر ابن الدهان أن الفاء لا تكون جوابين، ولا يجاب الشيءُ الواحد بجوابين، فقرر أن «أحد الفاءينِ جوابٌ لأحد النفيَينِ، والفاء الأخرى جوابٌ للآخر»، ثم حدَّد الجوابين، فقال: «والصواب عندي أن تكون الفاء الأولى جوابًا للنفي القريب منها، والثانية جوابًا للنفي المتقدم في الأول، وهو قوله: ﴿وَلَا تَطْرُدِ﴾، ويجوز أن يكون أحد الفاءين عطفًا على الآخرينِ»[4].

د- الفعل (يريد) في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ﴾[5] تعدَّى بحرف الجر، والأصل أن يتعدَّى بنفسه، وكذلك في قول كثير:

أُرِيدُ لأَنسَى ذِكْرَها فَكَأَنَّما ... تَمَثَّلُ لي لَيْلَى بِكُلِّ سَبيلِ[6]

---

(١) سبقه إلى ذلك النحاس والبغوي وغيرهما. انظر: إعراب القرآن ٤/ ٤٦٢، وتفسير البغوي ٤/ ٤٣٠.

(٢) الغرة ١٠٨ ب (قلّيج علي).

(٣) الأنعام: ٥٢.

(٤) الغرة ٧٠ ب – ٧١ أ (قليج علي).

(٥) الصف: ٨.

(٦) انظر: ديوان كُثير ١٧٦.

فنقل عن الخليل أنه محمول على المعنى، وأن التقدير: إرادتي لهذا، وإذا كان العامل مصدرًا أو اسم فاعلٍ جاز أن يتعدى باللام، ثم رأى أنَّ الصواب في ذلك تقدير مفعول محذوف، وتكون اللام تعليلاً، لا تعدية، مستشهدًا لكونها علة بقول أبي ذؤيب:

تُريدينَ كيما تَضْمِدِيني وخالدًا
وَهَلْ يُجمَعُ السَّيْفانِ ويحَكِ في غِمْدِ[1]

قال: «والصوابُ عندي في الآيةِ التي تأوَّلها الخليلُ أن يكونَ مفعولُ (يُريدونَ) محذوفًا، تقديرُه: يريدون العَنَتَ لِيطفئُوا، فاللامُ عِلَّةٌ لهم، وفي البيتِ: أُرِيدُ الصَّبرَ عنها لأنسى ذِكرَها، فاللامُ في مَوضِع نصبٍ على العلَّةِ، والدليلُ على ذلِكَ قَولُ الهُذليِّ...»[2].

هـ- إذا عُلِمَ خبرُ (إنَّ) جازَ حَذفُهُ، والبصريون يُسَوُّونَ في ذلك بين خبر النكرة وخبر المعرفة، والكوفيون لا يجيزون الحذف إلا إذا كان الاسم نكرة، وقد استدل المبرد على حذف خبر المعرفة بقول الأخطل:

سِوى أنَّ قَوْمًا من قُريشٍ تفضَّلوا على النَّاسِ أوْ أنَّ الأكارِمَ نَهْشَلا[3]

وردَّ عليه الفارسيُّ بأنَّ البحث في (إنَّ) المكسورة، وفي البيت (أنَّ) مَفتوحةً،

---

(١) انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٥.

(٢) ص: ١٩٧.

(٣) شعر الأخطل ٥٥٩.

قال ابن الدهان: «وعِنْدِي أنا أَنَّهُ لا حُجَّةَ فيهِ مِن غَيرِ هذا الوَجْهِ، وَهُوَ ظُهُورُ خَبرِ الأَوَّلِ، فَقامَتِ الدَّلالةُ عَلى الخبرِ الثاني فحُذِفَ، وأيضًا لِكَونها محمُولةً على نَقِيضَتِها، وهي (لا) في حَذْفِ الخبرِ»[1]، ومعلومٌ أن اسم (لا) النافية للجنس يشترط أن يكون نكرةً.

و- لا يجوز في غير أفعال الشك واليقين أن تتعدى إلى ضمير الفاعل، فلا يجوز أن تقول: قتلتُني وضربتُني، وقد ذكر ابن الدهان عدة أقوال في علة ذلك، أحدها نقله عن السيرافي.

ثم أورد بيت جران العود:

لَقَدْ كانَ لي عَنْ ضَرَّتينِ عَدِمْتُني وعمَّا أُلاقي منهما مُتَزَحْزَحُ[2]

فحكم عليه بأنه شاذٌّ وليس بحقيقة[3].

فأمَّا كونه ليس بحقيقة فقد ذكره السيرافي، في المسألة التي نقل عنه ابن الدهان فيها، قال: «... وقد جاء في فعلين سوى هذه الأفعال تعدِّي فعل الفاعل إلى ضميره، وهو فقدتُني وعَدِمتُني، وإنما جاز ذلك لأنه محمولٌ على غير ظاهر الكلام وحقيقته؛ لأن الفاعل لا بُدَّ من أن يكون موجودًا، وإذا عدِمَ نفسه كان عادمًا معدومًا، وذلك محال، وإنما جاز ذلك لأن الفعل له في الظاهر، والمعنى

---

(١) ص: ٣٦.

(٢) ديوان جران العود ٤.

(٣) ص: ٢١٥.

لغيره؛ لأنه يدعو على نفسه بأن يعدم، فكأنّه قال: عدِمني غيري، قال جران العود... البيت»[1].

وأمَّا الشذوذ فليس في كلام السيرافي ما يدل عليه، فيظهر أنه رأي لابن الدهان، ولكنَّ جمعه بين الحكمين؛ الشذوذ والحمل على عدم الحقيقة، مشعرٌ بالاضطراب. والله أعلم.

ز- قال الراجز:

قالَ جَوارِي البَيتِ لَمَّا جِينا   هذا ورَبِّ البَيتِ إسماعينا[2]

قال ابن الدهان في نصب (إسماعين) ثلاثة أقوال:

أحدها: أن (قال) بمعنى الظن، وقد عملت في (هذا) و(إسماعين)، قال: وهو القويُّ عندي[3].

الثاني:أن أصل (إسماعين) (إسماعيننا) فحذف النون.

الثالث: أنه جُعلَ مُركَّبًا مبنيًّا.

فهذه الأمثلة، من مناقشاته واختياراته وآرائه، تصور مدى عنايته بالشواهد، وخاصة شواهد القرآن الكريم، وتتبعه لأوجه الاستشهاد ومراعاة

---

(١) شرح السيرافي ٣/ ١٤٨ أ.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩١.

(٣) انظر: ٢٤٤.

دقتها ووجاهتها، ومدى عنايته بالتعليل، والحرص على سلامة الدليل.

كما يمثل مجموع هذه الأمثلة دقته في الحكم، فإن توفرت أدلة الترجيح رجَّح، وإن لم تتوفر تركه، إيثارًا للسلامة من الحيف والتكلف.

ومن أبرز مظاهر شخصيته تساوي المذاهب عنده في أحقية العرض والمناقشة، فلا يغفل قولاً لأنَّه للكوفيين فحسب، ما لم يكن ثمَّ سبب آخر، وإنما يعتذر بإرادة الاختصار، أو بضعف القول أو نحو ذلك.

الفصل السادس

الأصول النحوية عند ابن الدهان

المبحث الأول: الأصول السماعية.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الأول: الأصول السماعية.

استدلَّ ابن الدهان بجميع ما استدل به النحويون من السماع، فاستدل بالقرآن الكريم وقراءاته، واستدل بالحديث النبوي، وبالآثار المروية عن الصحابة، وبأقوال العرب وأمثالهم، وبالشعر.

وقد صرَّح في بعض المواضع بشيء من منهجه في التعامل مع هذه الأدلة السمعية، وفي ترتيبها في القياس عليها، ففي موضع من المواضع عوَّل في قبول الحكم على السماع موازنًا بين كتاب الله تعالى والشعر. وتحدث عن الضرورة والشذوذ، ونسب بعض الأحكام إليها مما يمنع القياس.

وسأقف عند كل واحد من مصادر السماع:

١- القرآن الكريم وقراءاته.

استشهد بالقرآن الكريم كثيرًا، وقدَّمه في الاحتجاج، وقد نظر لذلك في مواضع، منها قوله: «... وهو كثيرٌ في القرآن والكلامِ والشعر»(١)، وقوله: «... وهذا يُستعملُ في الكلامِ وغيرِه، لمجيئه في كتابِ الله، ولا يُقاسُ حذفُ حروفِ الجرِّ جميعِها عليهِ، وإنما يُستعملُ في الكلام ما وردَ في كتابِ الله تعالى، لا ما وردَ في الشِّعْرِ»(٢). وتراه في هذا النص يثبت القياس على القليل الوارد في القرآن،

---

(١) ص: ٤٣٩.

(٢) ص: ٢٠٣.

دون ما ورد قليلاً في الشعر.

وقال: «ولم يُوجدْ في كتابِ الله تعالى إلاَّ ما يُمكنُ تأويلُهُ على غيرِهِ»[1] فهو هنا يعوِّل على الأخذ بما ورد في القرآن شريطة أن يسلم من التأويل.

وقد جعل الورود في كتاب الله تعالى معيارًا للحسن والقبح، قال في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[2]: «..لأَنَّهُ لَيسَ في كتابِ الله تَعالى مَصدَرٌ مُضافٌ إلى المَفعُولِ وَمَعَهُ الفاعِلُ، لَكِنَّهُ حَسَنٌ، وَقَد جاءَ في الشِّعرِ ...»[3].

أمَّا القراءات القرآنية فقد استشهد بها أيضًا في مواضع كثيرةٍ[4]، وقد يعزو القراءة إلى صاحبها[5].

وقد يفاضل بين القراءات استِنادًا إلى المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[6] قرئ بالتاء والياء في (يحسبنَّ)[7]، قال: «فَمَنْ قَرَأَ بالياءِ فالمفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ، التقديرُ فِيهِ: البُخْل

---

(١) ص: ٣٤٧.

(٢) آل عمران: ٩٧.

(٣) ص: ٨٤٣.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٥٥، ٦٩، ٢٠٥، ٢٧٨، ٤٠٤، ٨١٠.

(٥) انظر: ٥٥، ٨١٠، ٤١ ب (قليج علي).

(٦) آل عمران: ١٨٠.

(٧) التاء قراءة حمزة وحده. انظر: السبعة ٢١٩-٢٢٠، والتذكرة ٢/ ٣٦٥-٣٦٦.

هُو خيرًا لَهُ، فـ(هُوَ) فَصْلٌ، فَمَن قَرَأَ بِالتاءِ فـ(الذينَ) المفعولُ الأوَّلُ و(خيرًا) المفعولُ الثاني، و(هُوَ) فصلٌ، والتقديرُ: بُخلَ الذين يبخَلونَ، والقراءةُ بالياءِ أقيسُ؛ لِتَقَدُّمِ الدلالة»[1].

ولم أجده يفرِّقُ بين القراءة السبعية وغيرها[2]، بل إنه حكم على قراءة سبعية[3] بالشذوذ، قال: «فَأَمَّا قِراءَةُ مَن قَرَأَ: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحامِ﴾[4] بالجر، فَإنها قِراءةٌ شاذَّةٌ»، ثم نقل ما رُوي عن المبرد في شأنها[5].

ونقل عن الزجاج تخطئة القراءة[6]، إلاَّ أنه ذكر أوجه تخريجها.

وموقفه هذا يظهر أنَّه يتابع من يرد القراءة الصحيحة من النحويين، ويحكِّم المقاييس النحوية فيها، وذلك لأنه حكم عليها أولاً بالشذوذ، قبل التعرض لتوجيهها، ثم إنه نقل نصين صريحين في ردها لمن عُرِف عنهم ردُّ القراءة، كما أنَّ عبارته في التوجيه لا تشعر بالقوة التي هي وليدة اعتقاد الصحة، وإنما هي التماس لوجهٍ يدفع الرد، قال: «فَأَمَّا قِراءَةُ ... فَإنها قِراءةٌ شاذَّةٌ ... وَمَعَ ذَلِكَ فَإنَّهُ يَصِحُّ أَن يَكُونَ قَسَمًا؛ لأنَّ العَرَبَ تُقسِمُ بِالرَّحمِ، وَيَصِحُّ أَن تَكُونَ الباءُ مُرادةً

---

(١) ص: ٢٥٤-٢٥٥.

(٢) انظر: ٥٥، ٢٠٥، ٤٠٤، ٧٤٢، ثم وازنها بالموضع السابق والتالي.

(٣) وهي قراءة حمزة وحده من السبعة. انظر: السبعة ٢٢٦، والتذكرة ٢/ ٣٧١.

(٤) النساء: ١.

(٥) انظر: ٩٦٥.

(٦) انظر: ٩٦٦.

فَحَذَفَها...»[1].

٢- الحديث النبوي، وآثار الصحابة[2].

لقد ثار جدلٌ كبير حول الاحتجاج بالحديث النبوي منذ عصر متقدِّم، وقد ألفت فيه في هذا العصر مؤلفات مستقلة، أفردت هذه القضية بالبحث[3]، ويتلخص موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي في أنهم انقسموا إلى ثلاثة مذاهب: مذهب المجيزين، ومذهب المانعين، ومذهب المتوسطين، وهم الذين أجازوا بشروطٍ تخرج اعتراض المانعين، من احتمال روايته بالمعنى، أو كون رواته من الأعاجم.

وقد احتج ابن الدهان بالحديث النبوي[4]، ولم يقتصر احتجاجه على أحاديث ذات صفة معينة، تبعد احتمال خطأ الرواية، كما اشترط المتوسطون، فعلى حين أنه استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: «لَيسَ مِن أمبرِّ أمصيامُ في أمسَفَرِ»[5] الذي يجيز المتوسطون الاحتجاج به لأنه روي مقصودًا لفظُه، وهو

---

(١) ص: ٩٦٥.

(٢) جعلت آثار الصحابة مع الحديث النبوي لاشتراكهما في طريق النقل، فما وجِّه للحديث النبوي في قضية الاستشهاد به يمكن أن يوجه لتلك الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم.

(٣) مثل: موقف النحاة من الاجتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثي، والحديث النبوي في النحو العربي. د. محمود فجال.

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢١٧، ٢٣١، ٥٣٠، ٥٥٦، ٦٠٣.

(٥) انظر: ٩٢٦.

إثبات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلم كل قوم بلغتهم، فقد استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تَتِمُّ صلاةُ أَحَدِكُم حَتى يُسْبِغَ الوُضوءَ...»[1]، وقوله: «ويلٌ للأعقابِ منَ النَّارِ»[2]، وهذان غير داخلين في شرط المتوسطين، وهذا مما يدل على أنَّه استشهد بالحديث مطلقًا، دون قيد.

وأكَّد أهمية الاعتداد بالحديث شاهدًا، لما استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم لزيد الخير رضي الله عنه: «ما وُصِفَ لي شَيءٌ في الجاهِليَّةِ فَرَأَيْتُهُ في الإسلامِ، إلاَّ وَرَأَيْتُهُ دُونَ الوَصْفِ، لَيسَك»[3]، ذيَّلَ ذلك بِقوله: «وَلا آدَمِيَّ أَفصَحُ مِن رَسُولِ الله صلى الله عليهِ وسلم»[4]، تقويةً لاستدلاله، واستباقًا لاعتراض المعترض، وكأنه بهذا يبين مكانة الاستشهاد بالحديث النبوي في قضايا اللغة.

وكان استشهاده بهذا الحديث ردًّا على من زعم أنَّ الضمير المنصوب إذا اتصل بليس ولا يكون فلا بد أن يكون منفصلاً، فرده بالحديث، قال: «وَاعلَم أَنهم قالُوا: إنَّ المضمرَ المنصوبَ إذا اتَّصَلَ بِلَيسَ وَلا يَكُونُ في الاستِثناءِ لم يَكُنْ إلاَّ مُنفَصِلاً؛ لأنَّ الإضمارَ لم يَسْتَحْكِمْ فِيها... وَهذا القَولُ يُفسِدُهُ عِندِي ما رَواهُ

(١) انظر: ٦٠٣.

(٢) انظر: ٦٠٣.

(٣) الشعر والشعراء ١/ ٢٧٨.

وانظر الحديث في: الاستيعاب ٢/ ٥٥٩، والفائق ٣/ ٣٣٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٢٨٥.

(٤) ص: ٥٣٠.

القُتَبِيُّ عَنِ النَّبيِّ عَلَيهِ السَّلامُ حِينَ قالَ لِزَيدِ الخَيلِ...» وذكر الحديث.

وقد استشهد بخبر على أنه حديثٌ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو خبر الرجل الذي قدَّم الشر على الخير في آخر سورة الزلزلة[1]، وهذا الخبر لم أقف عليه مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما ذكر عن عمر بن عبد العزيز وذكر عن الحجاج، فابن الدهان وهِم في عدِّه حديثًا.

وقد استشهد بأقوال الصحابة رضي الله عنهم، فاستشهد بقول لابن الزبير[2] ولأبي هريرة[3]، ولطلحة بن عبيد الله[4]. وغيرهم.

٣- أقوال العرب:

استشهد ابن الدهان بمأثور كلام العرب، الذي نقله أهل اللغة والنحو قبله، مصرِّحًا بالرواي حينًا ومبهمًا حينًا، يقول: «وروى سيبويه عن العربِ: لا كزيدٍ أحدٌ»[5]، «وروى الكسائيُّ: إنَّ لثَمَّ شرٌّ طويلٌ»[6]، «وروى الأخفشُ: هم هيئَتَهُم»[7]. «ورَوَى أبُو زيدٍ: إنَّ فُلانًا لا يُطِيقُ أن يحمِلَ الفِهْر، فَمِن بَلْهَ أن يأتيَ

(١) انظر: ٨٨٥.

(٢) انظر: ٥.

(٣) انظر: ٩٢٧.

(٤) انظر: ٢٣٢.

(٥) ص: ١٤٧.

(٦) ص: ٥.

(٧) ص: ٢٠٣.

بِالصَّخرةِ، أَي فكَيفَ، وَبَعضُهُم يَروِي: مِن بَهْلِ أَنْ»[1]، «وَرَوَى أَبُو عُبَيدٍ في كِتابِ الغَرِيبِ عَنِ الأَحمَرِ وَالفرَّاءِ عَنِ العَرَبِ: كُلُّ شَيءٍ مَهَهٌ وَمَهاهٌ ما النِّساءَ وَذِكرَهُنَّ»[2]. إلى غير ذلك من الأمثلة.

٤- الشعر:

كان استشهاد ابن الدهان بالشعر غالبًا لكل أدلة السماع الأخرى، فقد بلغت الأبيات التي استشهد بها في هذا الجزء المحقق أكثر من ثمانمائة بيت ورجز.

وقد لفت نظري في استشهاده بالشعر أمور:

أ- عنايته بالرواية عند الاستشكال، فتراه يبين التصحيف، أو ينص على رواية أخرى، كقوله: «وَوَجدتُ عَلَى ذَلِكَ بَيتًا رَأَيتُهُ مَروِيًّا في كُتُبِ بعضِ المُتَأَخِّرِينَ شاهِدًا، وَهُوَ:

أَتَيناكَ زُوَّارًا وَسمْعًا وطاعةً ... فَلَيتَكَ يا خيرَ البرِيَّةِ داعِيا

وَهُو مُصحَّفٌ، وإنما هُو: فلَبَّيْكَ...»[3]. وقوله: «والبَيتُ الذي أَنشَدَهُ مُغَيَّرٌ عَمَّا في دِيوانِ شاعِرِهِ»[4]، وقال في قول المهلهل:

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلِ وأَسْرًا بِأَسْرِكُمْ ... جزاءَ العُطاسِ لا يموتُ مَنِ اتَّأَرْ[5]

(١) ص: ٥٤١.

(٢) ص: ٥٥١.

(٣) ص: ١٧.

(٤) ص: ٥٣٦.

(٥) انظر ديوان المهلهل: ٩.

«ويُروى: وضربًا بضربِكم، ورأيتُهُ مرفوعًا في بعضِ النُّسَخِ»[1].

ب- اطِّلاعه الواسع على أشعار العرب، وتتبعه لما يصلح للاستشهاد فيه، ومحاولة مقارنة القاعدة بالنص الشعري، فمن ذلك قوله: «وَرَأيتُ الباءَ في شِعرِ التَّمِيمِيِّينَ»[2]، وَقَولُه: «وَقَد وَجَدْتُ أَنا في الشعرِ مِنهُ أَبياتًا»[3]. وقد وقفت على أبيات لم أجد لها مصدرًا إلا ديوان الشاعر، أو الموسوعات الأدبية، والمجموعات الشعرية، فقد خلت منها كتب النحو المتقدمة على ابن الدهان حسب ما اطلعت عليه، فمن ذلك بيت الأعشى:

ويُصبِحُ كالسَّيفِ الصَّقِيلِ إذا غدا ... على ظهر أنماطٍ له ووسائدا[4]

وبيت حاتم:

إذا كُنْتَ رَبًّا لِلقَلُوصِ فلا تَدَعْ ... رَفِيقَكَ يمشِي خَلْفَها غيرَ راكِبِ[5]

وبيت الأسود بن يعفر:

هَوى بهمُ مِنْ حُبِّهِمْ وَسَفاهِهِمْ ... مِنَ الرِّيحِ لا تمرِي سحابًا ولا قَطْرا[6]

وبيت جَرِيرٍ:

---

(١) ص: ١٨٣.

(٢) الغرة ٥٥ ب (كوبريللي).

(٣) ص: ٤١٥.

(٤) انظر: ٢٠٥.

(٥) انظر: ٣٩٢.

(٦) انظر: ٥٥٩.

أذا العَرْشِ إني لَسْتُ ما عِشْتُ تارِكًا

طِلابَ سُليمَى فاقْضِ ما أَنتَ قاضِيا[1]

وبيت الأفوه الأودي:

الخيرُ تَزدادُ مِنهُ ما لَقِيتَ بِهِ   وَالشرُّ يَكْفِيكَ مِنهُ قَلَّما زَادُ[2]

ج- عنايته بأبيات اللمع، بذكر القائل، وأبيات من قصيدة الشاهد، وربما أورد خلافًا في القائل أو القصيدة. وقد سبق ذكر هذا في الفصل الأول.

د- استشهاده بأبيات بعد عصر الاحتجاج، فاستشهد ببيت لأبي تمام الطائي، من غير أن ينسبه، وهو بعد عصر الاحتجاج، وهو قوله:

كأنَّ على عِرْنِينِهِ وجَبِيْنِهِ   أقامَ شُعاعُ الشَّمْسِ أو طَلَعَ البَدْرُ[3]

ولم أجد من نسبه إلى أبي تمام، فقد أورده ابن عصفور والرضي والسيوطي والبغدادي من غير نسبة[4]، ولكنَّ محقق شرح الكافية أحال إلى ديوان أبي تمام، ولم أقف على الطبعة التي أحال إليها. ويحتمل أن تكون النسبة إليه غير صحيحة، أو أنَّ أبا تمام قد اقتبسه من سابق.

كما استشهد ببيت نُسب إلى ابن المعتز، وهو بعد عصر الاحتجاج أيضًا،

---

(١) انظر: ٣٨٩.

(٢) انظر: ٣٨٩.

(٣) انظر: ٣٠.

(٤) انظر: الضرائر لابن عصفور ١٧٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٢٩٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٩.

وهو قوله:

لعمري لقد أحببْتُكَ الحُبَّ كُلَّهُ ... وزدتُكَ حبًّا لم يكُن قطُّ يعرفُ[1]

وكذلك استشهد ببيت أبي نواس:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثمَّ سادَ أبُوهُ ... ثمَّ قَدْ سادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ[2]

هـ- عنايته بالضرورة، فقد تحدَّث عنها حديثًا طويلاً لما أداه المقام إليها[3]، كما أنه حمل عليها بعض الأبيات التي لا توافق الراجح عنده[4].

وحينما تعرض للضرورة لم يحدَّها بحد معيَّنٍ، وإنما وصفها بقوله: «ليسَ للشاعرِ أن يلحنَ، ولكنَّه يسلك شيئًا فيه مذهبٌ، قال سيبويه: «وليسَ شيءٌ يضطرُّونَ إليه إلا وهم يُحاوِلونَ به وجهًا»[5]، فإن جهلنا ذلك فإنما جهلنا ما علمهُ غيرُنا، أو يكونُ وصل إلى الأوَّل شيءٌ لم يصِل إلى الآخر»[6].

ومذهبه في مفهوم الضرورة مذهب الجمهور، الذين يرون أنها ما وقع في

---

(١) انظر: ١٧٩.

(٢) انظر: ٨٩٩.

(٣) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي).

(٤) انظر على سبيل المثال: ٢٧، ٥٩، ٥١٠، ٥٢٢ ...

(٥) الكتاب ١/ ١٣.

(٦) الغرة ٥٠ أ (كوبريللي). وقد نقل ابنُ القواس عبارة ابن الدهان نصًّا في شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٣٨٠.

الشعر، سواء وجد الشاعر عنه مندوحةً أم لا[1]، يمكن أن نستدل على هذا من خلال حكمه على الأبيات، فمثلاً سوَّى بين بيتين أحدهما للشاعر مندوحة عن الضرورة والآخر لا مندوحة له عنها فيه، وذلك لما مثل للاتساع في الفصل بالظرف والجار والمجرور، فقال: «... وقد تجاوَزُوا ذَلِكَ فَفَصَلُوا بِالمفعُولِ بَينَ المصدرِ وفاعِلِهِ، وليسَ بمُطَّرِدٍ، وإنّما هُو محمولٌ على هذا[2]، قالَ الشاعِرُ:

فزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزادَه

وقالَ:

.... من قَرْعِ القِسيَّ الكنائن[3]

وكان ابن جني قد فرَّق بين الشاهدين، فأحدهما يمكن اجتناب الضرورة فيه، والآخر بخلافه، وحكم عليهما جميعًا بالضرورة، قال: «... ومن ذلك قوله: فزججتها...

أي: زج أبي مزادة القلوص، فقد فصل بينهما بالمفعول، هذا مع قدرته على أن يقول: زجَّ القلوصِ أبو مزادة... وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوة إضافة

---

(١) انظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي ١٣، ومجلة الجامعة الإسلامية: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين. عدد ١١١. ص: ٤٠٤.

(٢) أي على الاتساع.

(٣) تمامه:

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المراتِعِ لم تُرَعْ بوادِيهِ من قَرْعِ القسيَّ الكنائنِ

انظر: ٤٠.

المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكبه ههنا للضرورة، مع تمكنه من ترك ارتكابها... فأما قوله:

يُطِفْنَ ...

فلم نجد فيه بُدًّا من الفصل؛ لأنَّ القوافي مجرورةٌ»[1].

وغيرُ خافٍ مدى اعتماد ابن الدهان على ابن جني، وعنايته بكتبه، وآرائه.

المبحث الثاني: القياس.

لقد تبوَّأَ القياسُ قدرًا كبيرًا جدًّا من الأهمية في النحو العربي، إذ إنَّ البحث النحوي يدور حوله، ومعظم المشكلات العويصة في النحو، التي دار حولها الخلاف كثيرًا، إنما هي أحد أركان القياس، كالعلة، والأصالة والفرعية، أو هي مرتبطة بمباحثه ارتباطًا وثيقًا، كالمسائل المتعلقة بمراتب المسموع في الحُجِّيَّة.

وكان من المآخذ التي أُخِذت على البحث النحوي أنَّ أقيسته كانت مشابهةً للأقيسة المنطقية، التي تقوم على أن النتيجة تلزم اضطرارًا عند وجود مقدِّماتها، بغض النظر عن صدق هذه المقدمات وكذبها، يقول د. عبد الرحمن بدوي: «... إلاَّ أَنَّ المنطقَ لا يُعنى عنايةً خاصة بالمضمون الواقعي لهذه التصورات، بقدر عنايته بالعمليات العقلية التي تؤدي إلى تحصيل التصورات والتصديقات تحصيلاً صحيحًا»[2]، وهكذا كان القياس عند النحويين، فإنه «عملية فكرية

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٠٦.

(٢) المنطق الصوري والرياضي ٦. وانظر: تقويم الفكر النحوي ١٢٦.

تقوم على الاستدلال الذاتي للعقل، بعيدًا عن موضوعية الواقع اللغوي ومحاولة رصده»[1].

ومصطلح القياس في التراث النحوي لم يكن محدَّدًا بدقة، فعلماء أصول النحو يعرفونه بأنه: «حمل فرعٍ على أصل بعلَّةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[2]. لكنَّ استعمال هذا المصطلح لم يكن مقصورًا على هذا، فإنه يطلق ويُراد به «مدى اطِّراد الظاهرة في النصوص اللغوية... واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها...»[3]، وعن هذا المفهوم جاءت عبارة عبد الله بن أبي إسحاق التي رواها عنه يونس بن حبيب لَمَّا سأله يونس: «هل يقول أحدٌ الصَّويق يعني السويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميمٍ تقولها. وما تُرِيدُ إلى هذا؟ عَلَيكَ بِبابٍ مِنَ النَّحوِ يَطَّرِدُ وَينقاسُ»[4].

وبهذا المفهوم ذكر الكسائيُّ القياس وأعلى شأنه لما قال:

إنَّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَع ... وبِهِ في كُلِّ أمرٍ يُنتَفَع[5]

أمَّا المفهوم الاصطلاحيُّ للقياس، الذي يُراد به العملية العلمية المنطقية، التي تعتمد على الأركان الأربعة المعروفة، فهو كما يقول السيوطي: «معظم أدلة

(١) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٦٢.

(٢) لمع الأدلة ٩٣.

(٣) أصول التفكير النحوي ٢٧.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٦٧.

النحو، والمعول في غالب مسائله عليه»[1]؛ إلاَّ أنه ظلَّ جزءًا من مفهوم القياس عند النحويين، وسأعرض لاحقًا بعض مفاهيم القياس عند ابن الدهان.

وتعددت صور استعمال القياس حتى داخل الاستعمال الاصطلاحي، فمن خلال القياس علل النحويون الظواهر النحوية في كلام العرب، فإذا ألحقت العرب حكمَ شيءٍ بحكمِ نظيرٍ له، فإنَّ مهمَّة النحوي هنا تحديد تلك العلاقة، بتوضيح الأصل (وهو المقيس عليه)، والفرع (وهو المقيس)، والعلة الجامعة بينهما.

فمن ذلك ما قرَّره ابن الدهان من تعليل عمل (لا) النافية للجنس، بأنَّه كان قياسًا على (إنَّ)، وبناؤها قياسًا على (هل من رجلٍ)[2].

وأيضًا علَّلوا وجوب تصدر لام الابتداء للجملة «بأنَّ الحرفَ إذا كانَ معناهُ في الجملةِ تصدَّرَها كَهَلْ و(ما) النافيةِ»[3]، فالقياس هنا تعليل لوجوب التصدر، وليس إثباتًا لحكمٍ جديدٍ من خلال الاستدلال به.

والقياس نوعان من حيثُ نوعُ المقيس عليه (الأصل)، فالأصل قد يكون سماعيًّا، أخذ عن العرب، وقد يكون قاعدةً نحويَّةً، ثبتت هي من دليل غير

---

(١) الاقتراح ١٠٠.

(٢) انظر: ١٠٥.

(٣) ص: ٥١.

مسموع، كالإجماع والاستنباط والقياس[1].

فمثال ذلك ما قرَّره ابن الدهَّان تبعًا لرأي البصريين، أنَّ الحرف المختص يعمل، وغير المختص يهمل، فهذه قاعدة مستنبطة، وقد عبَّر عنها بالقياس، قال في (حتى): «... وَهُوَ أَنَّهُ حَرفٌ غَيرُ مختَصٍّ، يَدخُلُ عَلَى الاسمِ وَالفعلِ، وَإذا لم يختَصَّ فالقِياسُ ألاَّ يَعمَلَ، كَهَمزةِ الاستِفهامِ وَحُروفِ العطفِ... »[2].

ولقد اعتمد ابن الدهان على القياس، في متابعاته للنحويين، وفي تفسير كلامهم، وفي اختياراته وآرائه، كما نظَّر لبعض مسائله بعبارات مختصرة، كمنعه القياس على ما جاء في الشعر من حذف الجار، وأخذ ما جاء في القرآن منه، وكقوله: «والشيءُ يحملُ على نظيرِهِ وعلى نقيضهِ»[3]، وقوله في مقدمة فصل (ما) الحجازية: «اعلم أنَّ المُشابهةَ تقتضي التأثير...»[4].

ويمكن أن أجمل وقفاته مع القياس في هذه المسائل:

أ- مصطلح القياس:

استعمل هذا المصطلح في معانٍ متعددة، فإضافةً إلى معناه الاصطلاحي، استعمله بمعنى القاعدة، قال في قول الشاعر:

---

(١) انظر: الأدلة النحوية الإجمالية ٣١٤ (رسالة علمية).

(٢) ص: ٦٤٩.

(٣) ص: ١٠٥.

(٤) الغرة ٥٥أ (كوبريللي).

تَـــرَاهُ الــضَّبعُ أعظَمَهُـــنَّ رَأسَـــا

«القِياسُ: عُظماهُنَّ رَأسًا؛ لأنَّ الضَّبُعَ مُؤنَّثٌ»[1].

ولما جره الحديث في مسألة الإتباع في باب التوكيد إلى الموازنة بين العين واللام، قال: «... وَأيضًا فإنهم تَرَكُوا في العَينِ القِياسَ لِبُعدِها عَنِ الطَّرَفِ، وَلَزِمُوا ذَلِكَ في اللامِ لِقُربِها، وَلهذا إذا اجتَمَعَا صَحَّتِ العَينُ وَأُعِلَّتِ اللامُ، نحوُ: طَوَى وَشَوَى»[2]. فالقياسُ قلب الواو أو الياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ألفًا، فهو هنا بمعنى القاعدة.

وقال: «فَأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[3] وَقِياسُ العَرَبيَّةِ: فَاللهُ أَولى بِهِ؛ لأنَّ ههُنا (أو) وَالعائدُ إلى أحَدِهما لا إلَيهِما»[4].

واستعمله بمعنى الأصل، فقال عن المعرفة: «وَكانَ القِياسُ ألاَّ تُوصَفَ، إلاَّ أنَّهُ عَرَضَ فِيها شَيءٌ مِنَ اللبسِ للاشتِراكِ الواقِعِ فِيها فَوُصِفَت بهذا»[5].

وقال: «وَاعلَم أنَّ القِياسَ ألاَّ يُحذَفَ مِنَ الحُرُوفِ شَيءٌ وَلا يُزادَ، وَذلكَ أنهم جاؤُوا بِهذِهِ الحُروفِ اختِصارًا، وَلهذا لم يُعمِلُوا أكثرَها، فَإذا كانَ كَذلِكَ

---

(١) ص: ٦٨٨.

(٢) ص: ٧٩٨.

(٣) النساء: ١٣٥.

(٤) ص: ٩٠٩.

(٥) ص: ٧٥٠.

فَزِيادَتُها إسهابٌ، وَحَذفُها إخلالٌ وإجحافٌ ...»[1].

فالقياس هنا بمعنى الأصل.

واستعمله بمعنى المذهب أو الرأي، فكثيرًا ما يقول: قياس الكوفي كذا، ويجوز هذا على قياس فلان...

مثال ذلك: «...فَقِياسُ الكوفيِّ لا يمنع مِن: ها قائمًا ذا زيدٌ؛ لأنَّ عامِلَهُ قَبْلَهُ، وها زيدٌ قائمًا ذا، وقِياسُ البصرِيِّ يمنَعُهُ إنْ كانَ العامِلُ (ذا)؛ لأنَّ عامِلَهُ بَعْدَهُ إذا كانَ العامِلُ (ذا)...»[2].

وقال: «... في قولك: دخلتُ البيتَ، وتقديرُه: إلى البيتِ، على قياسِ سيبويه»[3]. وقال في مثال ابن جني: ظننتُ زيدًا قام عمروٌ: «فإنْ كان زيدٌ عَمْرًا، وكانَ لهُ اسمانِ، صَحَّتِ المسألةُ عَلى قِياسِ الأخفشِ، ولم تصحَّ عَلى قِياسِ سيبويهِ»[4].

واستعمله بمعنى الأوجه في المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[5]، قال: «فَمَنْ قَرَأَ بالياءِ فالمفعولُ

---

(١) ص: ٨٨٠.

(٢) ص: ٤٠٠.

(٣) ص: ١٥٨.

(٤) ص: ٢٤٨.

(٥) آل عمران: ١٨٠.

الأوَّلُ محذوفٌ، التقديرُ فِيهِ: البُخْلُ هُو خيرًا لَهُ، فـ(هُوَ) فَصْلٌ، فَمَن قَرَأَ بِالتاءِ فـ(الذينَ) المفعولُ الأوَّلُ و(خيرًا) المفعولُ الثاني، و(هُوَ) فصلٌ، والتقديرُ: بُخلُ الذين يبخَلونَ، والقراءةُ بالياءِ أقيسُ؛ لِتَقَدُّمِ الدلالة»[1].

وفي باب إعراب الأفعال وبنائها، ذكر ابن جني أن الأفعال المبنية على ضربين: مبني على الفتح، «ومبنيّ على السكون، وهو جميع أمثلة الأمر للمُواجِهِ، ممَّا لا حرفَ مضارعةٍ فيه»[2].

فاعترض على لفظه بقوله: «وإنما قال: ممَّا لا حرف مضارعة فيه، ولم يقل: مما لا لام في أوله؛ لأنَّ حرف المُضارعة هو الذي سوَّغ له المشابهة، فاستحق بها الإعراب، لا اللامُ ... وكان قياسُهُ أيضًا أن يحترزَ، فيقول: إذا خلا من نوني التوكيد»[3].

فهو يريد: الأدق والأكمل في العبارة.

ب- الأصالة والفرعية:

الحكم بالأصالة والفرعية -بحد ذاته- مسألة جدلية غير قطعية، ففي حين يقررالنحويون أنَّ هذا هو الأصل، وأن الثاني هو الفرع، فقد ينازَعون بأن كلا الأسلوبين قد ورد عن العرب، فمثلاً ركب النحويون قياسًا في الدلالة على رفع

---

(١) ص: ٢٥٥.

(٢) اللمع ١٢٣.

(٣) الغرة ٥٧ ب (قليج علي).

نائب الفاعل، فقالوا: «اسم أسند الفعل إليه، مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع»[1].

فالأسلوبان كلاهما وارد عن العرب، فما تبرير الأصالة والفرعية[2]؟

ولكنَّ النحويين في كثير من الأحيان كانوا يقرنون الحكم بالأصالة بعلة أصالته، فقرروا مثلاً أن الأصل في الأسماء الإعراب؛ لأن المعاني تعتورها، وأنَّ الأصل في الأفعال البناء؛ لأنها عوامل في الأسماء[3]، وأنها أثقل منها، والفعلُ لا بدَّ له من الاسم، والاسم قد يستغني عن الفعل...[4]

كما قرَّروا أصالة الأسماء في أبواب أخرى لأنها هي الأُوَل[5].

ولهذه الأولية ما يبررها عندهم، وإن كانت معرَّضةً للنقد، غير مسلَّم بها،

---

(١) لمع الأدلة ٩٣.

(٢) قال د. علي أبو المكارم: «... ولكن اشتراط هذا الجامع [أي بين المقيس والمقيس عليه] لم يُحدِّدْ -بصورة قاطعة- علاقةً موضوعيةً بين ركني القياس ... إذ الأصالة والفرعية في هذا الجامع لا ترتبط بمقاييس ثابتة، وعدمُ ربطها بمقاييس تحدِّدُ أنماطَها، وتُسجلُ أبعادها مكَّنَ الباحث أن يلحق ما يشاءُ بما يشاءُ، معتبرًا ما يشاءُ من الظواهر أو النصوص أصلاً، وما يشاء من الظواهر والنصوص فروعًا لذلك الأصل، وقد أفسح ذلك المجال للاضطراب في تحديد الظواهر ثم في تقنينها، ثم انفتح الباب على سعةٍ للخلط في الأحكام الصادرة عن عملية القياس بأسرها». أصول التفكير النحوي ٧٨-٧٩.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ٧٧-٧٨.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٠-٢١.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٢٠، والمقتضب ٣/ ١٨.

إلاَّ أنَّ إحدى الباحثات في العصر الحديث أرجعت هذه الأولية إلى أسباب نفسية حقيقية(١).

وابن الدهان سار في منهج من تقدَّمه من النحويين، فأخذ بمبدأ الأصالة والفرعية فيما أجراه من الأقيسة، فالأصل في الأفعال أن تعمل، والأصل في الأسماء أن تكون معمولةً(٢)، ولذا كانت إن وأخواتها فرعًا عن الفعل في العمل(٣).

ومن الاعتداد بالأصالة والفرعية تطلُّب العلل للخروج عن الأصل، كقوله: «هذه الأسماء [يعني حيث وقبل وبعدُ] وجميعُ ما بُني على حركة فيه ثلاثة أسئلة: الأول: لم بُنِيَ، وأصل الاسم الإعراب؟ والثاني: لم بُنِي على حركةٍ، وأصل البناء السكون؟ والثالث: لِمَ اختصَّ هذه الحركة دون غيرها...»(٤) ثم أخذ يجيب عن كل سؤال.

---

(١) تقول د. منى إلياس: «وكثير من الأمور التي أخذ فيها الخليل بهذا المبدأ [تعني مبدأ الأصالة والأولية] جاءت مطابقة لما ثبت في الدراسات النفسية للغة، التي قامت على أصول تجريبية، فتبين أن الأسماء أقوى تمكنًا في النفس والعقل، ومن ثمَّ كانت أثبت في الحفظ من الأفعال، وهذا ما عناه الخليل بقوله: إنها هي الأول». القياس في النحو ٣٥. وقد نقلت بعد هذا مباشرة نصًّا لفندريس في كتابه (اللغة) يؤيد ما ذهبت إليه.

(٢) انظر: ٥٤٨.

(٣) انظر: ١.

(٤) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

وأيضًا لما تحدَّث عن حركة اللام الجارَّة، علَّل فتحها مع المضمر، وكسرها مع المظهر، وعقد موازنة بينها وبين لام الابتداء، بناها على الأولية فقال: «... وَإنما فَتَحُوا اللامَ مَعَ المُضمَرِ غَيرِ الياءِ، وَكَسَرُوا مَعَ الياءِ؛ لأنها قَد تُكسَرُ مَعَ المُظهَرِ، فَلم يحتاجُوا إلى نُونِ وِقايةٍ، وَإنما كُسِرَت في المُظهَرِ لِلفَرقِ بَينَها وَبينَ لامِ الابتِداءِ، وَلم تكُنِ الباءُ لِمَعنَيَينِ مُختَلِفَينِ فَيُحتاجَ إلى فَرقٍ، وَكانَت أولى بِالتَّغيِيرِ؛ لأنَّ الابتِداءَ أَوَّلُ أَحوالِ الاسمِ، وَإنما يَدخُلُ الناصِبُ والرافِعُ والجارُّ عَلَى المُبتَدأِ، فَلَمَّا كانَ الابتِداءُ مُقَدَّمًا في الرُّتبةِ، وَأَوَّلُ أَحوالِ الحَرفِ الفَتحُ قُرِنَ بِهِ، فَلَمَّا اتَّصَلَت بِالمُضمَرِ رُدَّتْ إلى أَصلِها...»[1].

ولكنَّ قوله إنَّ أول أحوال الحرف الفتح، غير مسلم، فإنَّ أول أحواله السكون، كما قرَّر هو وغيره، ولذلك إذا بنيت الكلمة على حركة غير السكون احتاجوا إلى تعليل ذلك، وقد سبق نقل كلامه في هذه المسألة، قال: «وجميعُ ما بُني على حركة فيه ثلاثة أسئلة: الأول: لم بُنِيَ، وأصل الاسم الإعراب؟ والثاني: لم بُنِي على حركةٍ، وأصل البناء السكون؟ والثالث: لِمَ اختصَّ هذه الحركة دون غيرها...»[2].

وفي باب حروف الجر أيضًا جعل الجر في قول الشاعر:

فصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأكُولْ

---

(١) ص: ٦١٣.

(٢) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

للكاف، لا لـ(مثل)؛ «لأنَّ إضافةَ الأسماءِ ثانيةٌ وعمَلَ الحرفِ أوَّل»[1].

يريد أنَّ الإضافة إنما تعمل لأنها بمعنى حرف الجر، فأصل الجر للحرف، والإضافة فرع عنه.

ج- لا يقاس على القليل والشاذ:

منع ابن الدهان من القياس على القليل، كما هو مذهب البصريين، ولذا لما ذكر ما يتعدى به الفعل اللازم من القرائن، قرَّرَ أن هناك أفعالاً بعكس ذلك، ومنع القياس عليها لقلَّتها، قال: «وهُنا أفعالٌ بعكسُ ما أصَّلناهُ، وهِيَ أفعالٌ تكونُ مُتعديةً إذا عريتْ منَ القرينةِ، فإذا وُجدتِ القرينةُ كانَتْ قاصرةً، وذلِكَ قولهم: أَقْشَعَتِ السحابُ، وقَشَعَتِ الريحُ السحابَ ... وهذِهِ ألفاظٌ يسيرةٌ تُحفَظُ ولا يُقاسُ عليها»[2].

ومنع من قياسية حذف حرف الجر، وإنما يُكتفى بما ورد به السماع، فلمَّا أورد ما جاء في القرآن من ذلك قال: «وهذا يُستعملُ في الكلامِ وغيرِه، لمجيئه في كتابِ الله، ولا يُقاسُ حذفُ حروفِ الجرِّ جميعِها عليهِ، وإنما يُستعملُ في الكلام ما وردَ في كتابِ الله تعالى، لا ما وردَ في الشِّعْرِ، ومن الشاذِّ قولُ الشاعرِ:

نُغالي اللحمَ للأضيافِ مِنَّا

(١) ص: ٦٢٦.

(٢) ص: ١٩٧- ١٩٨.

أي في اللحمِ، فحذفَ»[1].

ولَّما بحث الاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون)، قدَّم لذلك بالعلة التي ألحقتها بأدوات الاستثناء، فبين أنَّ ذلك كان حملاً على المعنى، فكما كان ما بعد (إلا) غير داخل في حكم ما قبلها، فإن ما بعد النفي غير داخل فيما قبله، ولذا استثنوا بليس ولا يكون.

إلاَّ أنَّه لا يقاس ذلك على جميع ما دل على النفي، وإنما يُقاس على المسموع، قال: «وَلَيسَ لَنا أَن نَقِيسَ علَى ذَلكَ: لم، ولا، وما، وما كانَ نَفيًا محضًا، فأمَّا ما حَكاهُ الفرَّاءُ مِن قَولِهِم: كُلُّ شَيءٍ مَهَهٌ وَمَهاهٌ ما النِّساءَ وَذِكرَهُنَّ، يُرِيدُ إلاَّ النِّساءَ، فشاذٌّ»[2].

د- قياس الشبه:

قال أبو البركات الأنباري: «اعلم أنَّ قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبهِ غيرِ العلَّةِ التي عُلِّقَ عليها الحُكم في الأصل»[3]. فعلَّة الأصل ليست علةً في الفرع، وإنما ألحق الفرع بالأصل لوجهٍ من الشبه بينهما.

وقد نظَّر ابن الدهان لهذا النوع من القياس، ومثل له، فقال: «اعلم أنَّ المُشابهةَ تقتضي التأثير، ألا ترى أن (مَنْ) بُنِيَتْ لمشابهةِ الحرف، (وتفعَلُ) أُعربَ

---

(١) ص: ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) ص: ٥٢٤.

(٣) لمع الأدلة: ١٠٧.

لمشابهةِ الاسم، وتُركَ صرفُ ما ينصرِفُ لمشابهةِ الفعل، وكذلك (ما) لَمَّا أشبهتِ (ليسَ)؛ لأنها لنفي الحال كـليسَ، وتدخُلُ على المُبتدأِ والخبر كـليسَ، وتتصلُ بخبرها الباءُ كلَيسَ، حملها أهلُ الحجاز عليها في العمل»[1].

وقد قاس (حسبُ) على (قبلُ) و(بعدُ)، لما بينهما من الشبه، فأوجب لها حكمهما، (وهو تعريفها عند إضافتها، وإعرابها تبعًا لذلك)، وردَّ بناءً على هذا القياس قولَ الجرميِّ الذي ادَّعى بناء (حسبُ) مطلقًا، قال: «... وإذا قُلتَ: حسبُكَ، فهيَ معرفةٌ للإضافة، والجرميُّ يدَّعِي بناءَها، ويقولُ: الإضافةُ لا تُكسِبُها إعرابًا، كما لا تُكسِبُ (لَدُنْ) و(كَمْ)، وليسَ يتَّجِهُ هذا القولُ؛ لأنّها مُشبَّهةٌ بقبلُ وبَعدُ، فيجبُ أن يكونَ لها حُكمُها»[2].

هـ- القياس على النظير وعلى النقيض:

هذان قسمان من أقسام القياس عند السيوطي[3].

وقد قرر ابن الدهان هذا الأصل، فقال في عمل (لا) النافية للجنس: «فأمّا مذهَبُ أهلِ البصرة فإنهم يجعلون لـلا عملاً[4]؛ لأنها مُختصَّةٌ بالاسمِ، وحكمُ كلِّ مختصٍّ العملُ، على ما سبق، وهو أيضًا نقيضُ (إنَّ)، والشيءُ يحملُ على نظيرِهِ

---

(١) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

(٢) ص: ٤٤٤.

(٣) انظر: الاقتراح ١٠٧، وفيض نشر الانشراح ٢/ ٧٨٤.

(٤) انظر: الكتاب ٢٢٧٤، والمقتضب ٤/ ٣٥٧.

وعلى نقيضِهِ، فإن حُملتْ على (إنّ) عملت للضِّدِّيَّةِ التي بينهما، وإن حملتها على (أنْ) المصدرية عمِلتْ للمُشابهةِ اللفظيّة»[1].

ومن أمثلة ذلك عنده:

١- خرَّجَ قراءة من فتح لام الجر في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنهُ الْجِبَالُ﴾[2]، على أنه تشبيهٌ له بالضمير، فهي تفتح معه، في قولهم: لَهُ ولها ونحوه، قال: «وَرَوى المُبرِّدُ عَنِ ابنِ جُبَيرٍ أَنَّهُ كانَ يَقرَأُ: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنهُ الْجِبَالُ﴾ بِفَتحِ اللامِ التي لِلجَرِّ، وَلَهُ عِندِي وَجهٌ حَسَنٌ، وَذلِكَ أنَّ (أَنْ) وَالفعلَ يُشبَّهُ بِالمُضمَرِ ... كما فُتِحَت لامُ المُستغاثِ بِهِ لِشَبَهِهِ بِالمُضمَرِ»[3].

٢- أقرَّ الاستدلالَ لرأي سيبويه في أنَّ (دخل) غير متعدٍّ بأنَّ نظيره ونقيضه غير متعدِّيَينِ، فنظِيرُه: غُرْتُ، ونقيضُهُ: خَرَجْتُ[4].

٣- استدلَّ على أنَّ الأصل في البناء السكون، بأن الأصل في الإعراب الحركة، قال: «وَاعلَمْ أنَّ أَصلَ البِناءِ السكونُ، بِدلالةِ أَنَّهُ ضِدُّ الإعرابِ، وَأَصلُ الإعرابِ الحَركةُ»[5].

---

(١) ص: ١٠٥.

(٢) إبراهيم: ٤٦.

وقد نسبت القراءة إلى سعيد بن جبير في: سر صناعة الإعراب ١/ ٣٢٨، ٣٩٠.

(٣) ص: ٦١٣.

(٤) انظر: ٣١٣.

(٥) الغرة ٨ ب (كوبريللي).

٤- لَمّا منع ابن السراج وقوع الحاضر والمستقبل بعد (ربما)؛ لأن (ربَّ) تستعمل لما مضى فكذلك (ربما)، استدلَّ ابن الدهان على أنَّ (ربَّ) تستعمل لما مضى بأدلة منها: أنها نقيضة (كم) الخبرية، «تَقُولُ: كَم غِلمانٍ مَلَكتُ، وَأَنتَ مادِحٌ، وَالمَدحُ إنما يَكُونُ بما يَثبُتُ»[1]، أي بما كان قد ثبت فهو واقع في الماضي.

٥- لما تعرض للخلاف في العامل في البدل، وما أفسدَ به قول المبرد من أن الثاني وقع موقع الأول، مع اطِّراح الأول، بِقَولِكَ: جاءَني الذي مَرَرْتُ بِهِ زَيدٍ، فإنَّ (زيدًا) لا يجوز أن يقع موقع الهاء، إذ تخلو جملة الصلة من العائد. ثم قال: «وَأَمّا مَن زَعَمَ أَنَّ الأَوَّلَ لَيسَ في نِيَّةِ الطَّرحِ وَإنما مَوضِعُهُ لَهُ فَقَولُهُ صَحِيحٌ بما قَدَّمناهُ مِن فَسادِ ضِدِّهِ»[2].

٦- ذكر أنَّ إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال إضافة غير محضة، أي أنها لا تفيد تعريفًا، واستدل على ذلك بالسماع والقياس... فأما القياس فإنه قاسه على فعله، والفعل نكرة، وقد عمل عمل فعله، كما نُزِّل الفعل الذي بمعناه، وهو الفعل المضارع، منزلته في الإعراب، قال: «والإضافةُ غَيرُ المحضَةِ أَربَعةُ أَشياءَ: اسمُ الفاعِلِ، إذا كانَ في مَعنى الحالِ وَالاستِقبالِ، والدَّلِيلُ عَلَيهِ: السَّماعُ وَالقِياسُ... أَمّا القِياسُ فإنهم نَزَّلوهُ مَنزلَةَ الفِعلِ في العَمَلِ، كما

(١) ص: ٥٩١.

(٢) ص: ٨٢١.

نَزَّلُوا الفِعلَ الذي بمعناهُ مَنزِلَتَهُ في الإعرابِ»[1].

إنَّ المتتبع لمنهج ابن الدهان مع الأصول النحوية، ليجد عناية ظاهرة بها، يتضح ذلك في تطبيقاته، من خلال الشرح، والمناقشة، والاختيار، والاعتراض، فتجد كل قضية مقرونة بدليلها، من المسموع أو من المقيس.

ومن عنايته بهذه الأصول، أنه قد يضمن مناقشاته شيئًا من أحكامها النظرية، كموازنته بين القرآن والشعر في القياس عليه، وكتصريحه بوجاهة الاستدلال بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم، وكذكره بعض قواعد القياس، كقوله: «اعلم أنَّ المُشابهَةَ تقتضي التأثير...»[2]، وقوله: «المُشاكَلةُ مُعتَبَرَةٌ في كلامِ العَرَبِ...»[3]،وقوله: «العَرَبُ تحمِلُ الشيءَ عَلَى الشَّيءِ لمعنىً اجتَمَعَ فِيهما، وَلَيسَ لَنا أَن نَقِيسَ ذَلِكَ، وإنما يُقبَلُ ما وَرَدَ مِنهُ»[4]، إلى غير ذلك من القواعد النظرية، التي تجلِّي منهجه.

وعند الموازنة بين هذه القواعد وتطبيقاتها عنده، تجد أنَّه قد سار على طريقة محكمة، ومنهج مطرد غير مختلف، ولا يكاد الناظر يجد فيه خللاً ولا تناقضًا، فلا

(١) ص: ٦٨٠.

(٢) الغرة ٥٥أ (كوبريللي).

(٣) ص: ٤٧٤.

(٤) ص: ٥٢٤.

تراه يجازف في الحكم، أو يغفل الاستدلال في الاعتراض، إلا في أحايين قليلة، يُبهم فيها وجه الاعتراض، فيقول مثلاً: «هذا القول فيه نظر»، ولا يتبع ذلك بوجه الاعتراض عليه[1].

---

(١) انظر: ٦٧٣.

الفصل السابع

التعليل عند ابن الدهان

المبحث الأول: العلل التعليمية والقياسية.

المبحث الثاني: الجدل واستعمال المنطق في التعليل.

العلة: «كل أمرٍ يصدُرُ عنهُ أمرٌ آخرُ بالاستقلالِ، أو بواسطة انضمام الغير إليه»[1].

والعلة عند النحويين: «الوصف الذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم» أو «هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معيَّنًا من التعبير والصياغة»[2].

ولقد أثارت العلة بحثًا واسعًا في النحو العربي، ودار حولها جدل كبير، امتد هذا البحث من لدن أوائل النحويين إلى العصر الحاضر.

وفي خلال هذه العصور المتتابعة تطور مفهوم العلة، واختلف الموقف منها حسبَ ذلك المفهوم، وتجاذب التأثير فيها علوم أخرى، كالأصول، والمنطق، وعلم الكلام.

وكان الذي أدى إلى ظهور التعليل وازدهاره، ما يرومُ النحويون من تثبيت القواعد، وتبريرها، فإن التعليل من أظهر السبل إلى إقناع الدارسين بصحة هذه القاعدة ودقَّتها. يُضاف إلى هذا ما استقر في أذهانهم من فضل هذه اللغة، فهي تحوي خصائص وميزات لا توجد في سواها، فأحكامها مقرونة بعلل[3]، ومهمة

(١) الكليات ٥٩٩.

(٢) العلة النحوية د. مازن المبارك ٩٠.

(٣) انظر: أصول التفكير النحوي ١٤٩-١٥٠.

النحوي إظهار حكمة اللغة، قال ابن السراج: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب... وضربٌ آخرُ يسمَّى علة العلة... وهذا ليس يُكسِبُنا أن نتكلمَ كما تكلمتِ العربُ، وإنما تُستخرَجُ مِنهُ حكمَتُها في الأصولِ التي وَضَعَتْها، وتَبينَ بها فضلُ هذه اللغة على غيرها من اللغات، وَقد وَفَّرَ اللهُ تعالى من الحكمةِ بحفظها، وَجَعلَ فَضلَها غَيرَ مَدفُوعٍ»[1].

ويلاحظ في نص ابن السراج أنه قسم العلة إلى مستويين، علة يعرف بها كلام العرب، وعلة تفسر تلك العلة، وهو بذلك أوَّل من أشار إلى مستويات التعليل، ثم جاء بعده الزجاجي فقسم العلل إلى ثلاث: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فعرف التعليمية بأنها ما يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العربِ، كقولهم: لم نصب (زيد) في قولك: إنَّ زيدًا قائم؟ فيقال: لأن (إنَّ) تنصب الاسم...

أما القياسية فإنه لم يعرفها بالحدِّ، وإنما مثل لها، فقال: العلة القياسية أن يقال لمن قال: نصبْتُ زيدًا بإنَّ.. لم وجب أن تنصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت...

ومثلها العلة الجدلية، فقد مثل لها، فقال: «فأما العلة الجدلية النظرية؛ فكلُّ ما يُعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهةٍ شابهت هذه

---

(١) الأصول ١/ ٣٥.

الحروف الأفعالَ؟ وبأي الأفعال شبهتموها...»[1].

فإذا كانت غاية الأولى (التعليمية) التعليم، فغاية القياسية والجدلية بيان حكمة العرب، والدفاع عن القواعد التي استنبطوها من كلامهم[2].

وقد اختلفت طبيعة العلل، من وجوه أخرى، واختلفت المواقف منها تبعًا لذلك، فمن العلل ما مأخذه نطقيٌّ، يدور على أسباب لسانية، يؤيدها الحس، قبل أن يدركها الذهن[3]، كعلل الاستثقال والخفة[4]، ومنها ما مأخذه دلالي، كأمن اللبس، والفرق، والتوكيد[5].

ومن العلل ما قد ينازَع بعضهم في وجاهتها، مما هو راجع إلى أمور افتراضية جدلية، كالأصالة والفرعية، نحو علة استصحاب الأصل، والرد إلى الأصل، والدلالة على الأصل، والتعويض، والعدل...[6]

وكان ابنُ مضاء القرطبي قد اطَّرحَ العلل الثواني والثوالث (القياسية والجدلية) في رده على النحاة، وذلك للاستغناء عنها، فالجهل بها لا يضر[7]،

---

(١) انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٤-٦٥.

(٢) انظر: الأسس المنهجية للنحو العربي ٤٤.

(٣) انظر: القياس في النحو ٤٧.

(٤) يعبر عنه دي سوسير بقانون الاقتصاد في الجُهد. انظر: علم اللغة العام ١٧١.

(٥) انظر: الأسس المنهجية للنحو العربي ٣٩٤-٣٩٨.

(٦) انظر: الأسس المنهجية ٣٩٩ وما بعدها.

(٧) انظر: الرد على النحاة ١٣٠.

وذلك من آثار منهجه الظاهري، الذي مده من الفقه إلى النحو، وكان رفض العامل والعلة أبرز صوره.

وبعض الدارسين المحدثين قد تناول قضايا العلة النحوية بقدر كبير من الرفض؛ لأنَّها أثر من آثار المنطق، ودليل هذا لا يحتاج إلى كبير تأمل، فالعلة عند المناطقة ضرورية (لازمة)، ولها تأثير في المعلول، وهي تسبقه في الوجود[1].

والعلة عند النحويين تتسم بهذه السمات، فهي ضرورية، فوجودها يستوجب وجود المعلول، فهي بناءً على ذلك سابقة له، بخلاف العلة عند علماء الكلام من المسلمين، إذ يرون أن العلاقة بين العلة والمعلول أمر جرت به العادة، وأنَّ قدرةَ الله تعالى هي الفاعل المؤثر[2].

من هنا كان كثير من الدراسات ترى أنَّ العلة النحوية بعيدة عن روح اللغة وطبيعتها، مما أدى إلى تناقضها وتعقيدها وعدم تأديتها للغرض المفترض أن تؤديه[3].

وارتضت بعض الدراسات الحديثة التعليل النحوي[4]، على مستويات

(١) انظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١١٩-١٢٠.

(٢) انظر: تقويم الفكر النحوي ١٣٧.

(٣) انظر: تقويم الفكر النحوي ١٤٠-١٤٣، وأصول التفكير النحوي ١٧٢. وانظر أيضًا في رفض نظرية التعليل: إحياء النحو ١٩٤، ومقدمة الرد على النحاة ٤٦-٦٧، وتجديد النحو ١١- ٤٣، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ٢١٧.

(٤) انظر: نظرية التعليل في النحو العربي ٢١١.

مختلفة من القبول، فبعضها شرط قبوله باطراح التكلف والفلسفة، وبعضها قَبِلَ ذلك على أنه وسيلة للتنظيم والترتيب[1]، وبعض الدراسات ربطت بين التعليل النحوي والنظريات الحديثة[2]، سعيًا لتحقيق الوجاهة والقبول.

***

ولقد أخذ ابن الدهان بالعلة النحوية، فكانت إحدى السمات الظاهرة في فكره، كان اعتماده عليها امتدادًا لمن سبقه من النحويين، وتميز بدقة واستقصاء، شمل ذلك جميع أنواع العلل، التعليمية وغيرها.

وقد سلك إلى بعض تعليلاته السبر والتقسيم، فمن ذلك قوله: «وإنما نَصَبَتْ (إنَّ) الأولَ وَرَفَعَتِ الثانيَ لأنّهُ لا يخلُو أن تَرفَعَهُما مَعًا، أو تنصبَهما مَعًا، أو ترفعَ الأوَّلَ، وَتنصِبَ الثانيَ، أو تَنصِبَ الأولَ وَتَرفعَ الثانيَ، فأمَّا الجرُّ فلا وَجهَ لَهُ؛ لأنَّ هَذِهِ الحُروفَ شابهتِ الفِعلَ، وَلَيسَ لِلفِعلِ جَرٌّ، فلا يَجُوزُ أن تَرفَعَهُما؛ لأنَّ الفِعلَ الذي هُوَ الأصلُ لم يرفعْهُما مَعًا، ولا يجُوز نَصبُهما معًا؛ لأنَّ ذَلِكَ

---

(١) يقول فؤاد علي: «فليس هناك مانع من الفلسفة النحوية وسيلةً لتنظيم الفكر، وترتيب العرض، وتوضيح القاعدة، وإبراز الثمار التي تمخّضت عنها القاعدةُ... » (فلسفة عبد القاهر الجرجاني ١٠٢).

(٢) يقول د. حسن الملخ: «ويتفق مفهوم التعليل في النحو العربي، ومفهوم التيسير في النظرية التوليدية التحويلية، في سعيهما إلى تجاوز الوصف المحض للظاهرة اللغوية نحو تفسيرها تفسيرًا علميا، فيه برهان على صحة القواعد التي تنتج أنماط الكلام المختلفة...» (نظرية التعليل ٣٢).

وانظر: العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي. د. شفيقة العلوي (مجلة حوليات التراث عدد ٧- ٢٠٠٧م).

يُؤدِّي إلى أن تبقَى جملةٌ مُفيدةٌ بغيرِ مَرفُوعٍ، ولا نظيرَ لهذا، ولا يَصِحُّ أَنْ ترفعَ الأَوَّلَ وتنصِبَ الثانيَ؛ لأنَّهُ يُؤَدِّي إلى أن يَكُونَ الأَصلُ كالفرعِ»[1].

فتجده قد استقصى الأوجه المحتملة التي يمكن أن يكون عليها معمولا (إن)، ثم اختبرها واحدًا واحدًا، حتى توصل إلى العلة.

وأيضًا لما تحدَّث عن موقع الحركة من الحرف، توصَّل من خلال السبر والتقسيم إلى اختيار قول سيبويه، وهو أن الحركة بعد الحرف، قال: «... فكما أنَّ الحرف لا يجامع حرفًا آخر في النطق، وإنما يجيءُ قبله أو بعده، فكذلك بعض الحرف لا يجامع حرفًا، إنما يكون قبله أو بعده، فإذا بطل أن يكون قبله بما تقدم، لم يبق إلاَّ أن يكون بعده، فثبت قول سيبويه»[2].

وسلك هذا المسلك أيضًا لَمَّا أراد الاستدلال لكون الواو العاطفة للجمع، وسمَّى هذا المسلك: (التحليل)، قال: «... وَأيضًا فَطَرِيقُ التحليلِ يَشهَدُ بِأَنَّ الواوَ لِلجَمعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيسَ في حُرُوفِ العَطفِ ما مَعناهُ الجَمعُ إلاَّ الواوُ، وَذلِكَ أَنَّ الفاءَ لِلتَّعقِيبِ، وَ(ثَمَّ) لِلمُهلةِ، وَما بَقِيَ مِن حُرُوفِ العَطفِ لَيسَ لها مَعنى جمعٍ، فَلَو جَعَلناها لِلتَّرتِيبِ استَغنَينا عَنها وَأَفقَدنا مَعنى الجَمعِ، وَجَعلنا لِمَعنىً واحِدٍ حَرفَينِ»[3].

---

(١) ص: ٢.

(٢) الغرة ٧ ب (كوبريللي).

(٣) ص: ٨٨٨.

المبحث الأول: العلل التعليمية والقياسية.

العلل التعليمية –كما سبق تعريفها– هي التي يُتعلم بها كلامُ العرب، ولذا فهي لا تفارق التنظير والتقعيد والشرح، في أي باب أو مسألة من المسائل، وهي أشهر من أن يمثل لها.

أما العلة القياسية فيمكن أن يُمَثَّل لها من خلال تصنيف العلل حسب أنواعها:

١- علة سماع:

اعتلَّ ابن الدهان بالسماع في مواضع كثيرة، فمن أمثلة ذلك أنه لما عقد موازنة بين (أنَّ) و(أنِ) الناصبة للفعل قرَّر أنهما سواء إذا وقعتا مفعولاً للظن، واعتلَّ لذلك بالسماع، قال: «... فأمَّا في الظنِّ فإنَّ السماعَ يؤدِّيكَ إلى أن تَجْعَلَهُما سواءً، أعني (أنَّ) و(أنِ) النَّاصبةَ للفعلِ، والدليلُ عليهِ قولُهُ تعالى في قراءةِ مَن قَرَأَ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[1]، بنصب (تكونَ)[2]، وقولُهُ تعالى: ﴿تَظُنُّ أَن يُفۡعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[3]، وقولُهُ تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[4]، إذا قَدَّرَها: لأنْ يَقُولُوا آمنَّا، وهذا مَذهَبُ الأخفَشِ، وبعضُهم يُجيزُهُ في (أنّ) ويأباهُ

---

(١) المائدة: ٧١.

(٢) هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. انظر: السبعة ٢٤٧.

(٣) القيامة: ٢٥.

(٤) العنكبوت: ٢.

في (أنْ) إلاَّ مَعَ مفعولٍ ثانٍ، والأَوْلى ما قَدَّمْناهُ...»[1].

وأيضًا أوجب تصدُّر لام الابتداء، واعتل لوجوبه بالسماع، قال: «وإنما وجبَ أنْ تَصدَّرَ الجملةَ للسماعِ والقياسِ، فالسماعُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[2]»[3].

كما اعتل بالسماع لَمَّا قرر أن التقليل يقارب النفي، فيأخذ أحكامه، قال: «...يَدُلُّكَ عَلَى مُقارَبَةَ التَّقْلِيلِ النَّفيَ قَولُهُم: قلَّما سِرْتُ حَتى أَدخُلَها، وَإنما يمتَنِعُ الرَّفعُ في (أَدخُلَها) لَمَّا نُفِيَ السيرُ، والرَّفعُ مَعَ النَّفيِ لا يَصِحُّ ... فَلِهذا المَعنى نَصَبُوا هُنا؛ لأنَّ التقليلَ يقاربُ النفيَ، كما يَنصِبُونَ إذا قَالُوا: ما سِرْتُ حَتى أَدخُلَها، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّقلِيلَ قَد يُجعَلُ نَفيًا قَولُ ذِي الرُّمَةِ:

قَلِيلَةُ جَرْسِ الصَّوتِ ما لم ... فَإنْ مَسَّها صاحَتْ بِغيرِ خُفاتِ

يَصِفُ البَكرَةَ، وَالبكرةُ ما لم تُمَسَّ فلا صَوتَ لها البتَّةَ»[4].

٢- علة شبه:

هذه العلة كثيرة في اعتلالات النحويين، ومن أمثلتها عند ابن الدهان تعليله لنصب اسم (إنَّ) ورفع خبرها بشبه (إنَّ) وأخواتها بكان وأخواتها، قال:

---

(١) ص: ٦٩-٧٠.

(٢) يوسف: ٨.

(٣) ص: ٥١.

(٤) ص: ٥٨٢-٥٨٣.

«هذه الحروفُ لها شَبَهٌ بكانَ من وُجوهٍ ثلاثة: منها: أنها على ثلاثة أحرفٍ، كما أنَّ (كان) على ثلاثة أحرفٍ، ومنها أنها مفتوحةُ الآخِرِ، كما أنَّ (كانَ) كذلك، ومنها أنّها داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ كما أنَّ (كانَ) كذلك. ولما كانت (كانَ) أصلاً في العملِ لإنَّ أُعطِيت حكمَ الأُصولِ، وذلك تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ، ولما كانت (إنّ) فرعًا في العمل لِكانَ أُعطِيتْ حُكمَ الفروعِ، وذلك تقديمُ المنصوبِ عَلى المَرفُوعِ...»[1].

وهذا ليس خاصًّا بباب (إنَّ)، وإنما عللوا عمل الحروف بشبهها بالأفعال[2].

ومن أمثلة الاعتلال بالمشابهةِ أيضًا ما قرره من أنَّ علة انتصاب الصفة إذا تقدمت على الحال، المشابهةُ التي بين الصفة والحال، قال: «وتُشبهُ الحالَ الصفةُ، فلذلِكَ انْتَصَبَتْ إذا تَقَدَّمَتْ عَلَى الحالِ»[3].

وعلل امتناع تقدُّم (إلا) على العامل بمشابهتها لـ(لا) العاطفة، «فلا تَتَقَدَّمُ عَلَى العاملِ، كما لا تَتَقَدَّمُ (لا) على المعطوفةِ هِيَ عليهِ»[4].

كما علل جواز حذف المستثنى منه بجواز حذف المضاف، لما للمستثنى

---

(١) ص: ١-٢.

(٢) انظر: ٣٩٩.

(٣) ص: ٤٠٥.

(٤) ص: ٤٦٨.

والمستثنى منه من الشبه بالمضاف والمضاف إليه، قال: «وللمُستثنى والمُستثنى مِنهُ شَبَهٌ بالمُضافِ والمُضافِ إليه، وذلِكَ أنَّكَ إذا قُلتَ: جاءني قومُكَ إلاّ ناسًا منهُم، فتقديرُه: جاءني أكثرُ قومِكَ، أو أقلُّ قومِكَ، أو بعضُ قومِكَ، ولهذا المعنى جازَ: ما قامَ إلاّ زيدٌ، فحذفتَ المُستثنى مِنهُ في اللفظِ، كما جازَ حَذفُ المُضافِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]، ولم يجُزْ حَذفُ المستثنى وإرادتُهُ كما لم يجُز حذفُ المُضافِ إليه وإرادتُهُ بغيرِ دليلٍ...»[2].

٣- علة رفع اللبس:

علل بهذه العلة لعدم استحسان جعل (ضاحكًا) حالاً من الفاعل في نحو: مررتُ بزيدٍ ضاحكًا، فقال: «إذا قُلتَ: مَررتُ بزيدٍ ضاحكًا، وكانتِ الحالُ لكَ لم يحسُنْ لأجْلِ اللبسِ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أنَّ الضحِكَ كانَ لِزيدٍ، والأولى في هذِهِ المسألةِ أن تقولَ: مَررتُ ضاحكًا بزيدٍ، إلا أنْ يُعلمَ المقصودُ»[3].

وفي قولهم: تصدَّقتُ بمالي درهمًا درهمًا، منع إفراد الدرهم، أي عدم تكراره؛ لأنَّ في ذلك لبسًا[4].

وعلل امتناع كون الواو رابطًا للجملة الحالية التي فعلها مضارع، بخوف

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) ص: ٤٧٢-٤٧٣.

(٣) ص: ٤٠٧.

(٤) انظر: ٣٨٣.

اللبس بالعطف[1].

وفي باب التوكيد قرر ابن جني أن الغاية منه: «رفع اللبس وإزالة الاتِّساع»[2]، فتابعه على ذلك، إلاَّ أنه فرَّق بين رفع اللبس وإزالة الاتساع، فجعل رفع اللبس علةً للتوكيد بكل وأجمع، وجعل إزالة الاتساع للتوكيد بالنفس والعين، قال: «وَأمَّا قَولُهُ: «وَإِزالةِ الاتِّساعِ» فَهُوَ كما ذَكَرَ، وَهُوَ مُناسِبٌ لِرَفعِ اللبسِ، وَذلكَ أَنَّكَ تقولُ: جاءَ القَومُ، وَإن كانَ قَد بَقِيَ مِنهُم رَجُلٌ أو أكثرُ، فَغُلِّبَ الأَكثَرُ، فَتُوُهِّمَ أَنَّهُ قَد بَقِيَ مِنهُم أَحَدٌ، فإذا قُلتَ: (كُلُّهُم) عُلِمَ أَنَّهُ لم يَبْقَ مِنهُم أَحَدٌ، كذا ذَكَرَ جماعةٌ مِنَ النَّحوِيِّينَ، وَعِندِي أن يُجعَلَ إزالةُ الاتِّساعِ هُوَ الفَصلَ الأَوَّلَ، وَهُوَ أَن يُزِيلَ الاحتِمالَ لِضَربِ الدَّراهِمِ الذي كانَ شائعًا بَينَ المَلِكِ وَأصحابِهِ [في قولهم: ضرب السلطانُ الدرهمَ، فإذا قال: نفسه زال احتمال كونه أمر بذلك] وَيُجعَلَ لِرفعِ اللبسِ قَولُكَ: جاءَ القَومُ، إذا كانَ قَد بَقِيَ مِنهُم بَعضُهُم ممَّن لم يُعتدَّ بِهِ، فإن قُلتَ: (كُلُّهم) أو (أَجمعونَ) وَنحو ذلِكَ عُلِمَ أَنَّهُ لم يَبْقَ أَحَدٌ وَزالَ اللبسُ»[3].

٤- علة حمل على المعنى:

من ذلك تعليله امتناع تقدم (إلا) في الاستثناء على العامل، قال: «وَعِندي

---

(١) انظر: ٤٧١.

(٢) اللمع ٨١.

(٣) ص: ٧٨٠.

أَنَّهُ إِنَّما لم يجُز تقديمُ (إلاَّ) عَلَى العامِلِ أنَّ قولَكَ: قامَ القومُ إلاَّ زَيدًا، فيه النفيُ، فكأنَّكَ قُلتَ: ما قامَ زيدٌ، وما في حيِّزِ النفيِ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ»[1].

كما علل وجوب تصدُّر (ربَّ) بأنها للتقليل، والتقليل يقارب النفي، والنفي له صدر الكلام، قال: «وَإنما تَصَدَّرَتْ (رُبَّ)؛ لأنَّ مَعناها التقليلُ، وَلَه وُضعَتْ، وَالتقلِيلُ يُقارِبُ النَّفيَ، والنفيُ لَهُ صَدرُ الكلامِ»[2].

٥- علة مُشاكلة:

ويُقصد بها المشاكلة اللفظية، فقد نظَّر للاعتداد بها، وعلل بها استحسان إضمار فعل في نحو: قامَ زيدٌ وعمرًا ضربته؛ حتى يعطف جملة فعلية على جملة فعلية، قال: «المُشاكَلةُ مُعتبَرةٌ في كلامِ العَرَبِ، وهِيَ قَرِينةٌ مِنَ الإتباعِ ... ولهذا المعنى اختَارُوا: قامَ زَيدٌ وَعَمْرًا ضَرَبْتُهُ، عَلَى قَولِكَ: قامَ زيدٌ وعَمروٌ ضربتُهُ، فتكلَّفُوا إضمارَ الفعلِ ليكونَ عاطِفًا جملةً فِعليَّةً عَلَى جُملةٍ فِعليَّةٍ، فهذا جميعُهُ يؤنِسُكَ بالمُشاكلةِ، فإذا صادَفُوا المشاكلةَ والمعنى المَطلُوبُ غَيرُ مختلٍّ كانَ أولى مِنَ الصُّدُوفِ عنهُ إلى مَعنىً غَيرِهِ صَحِيحٍ مَعَ عَدَمِ المُشاكلةِ»[3].

٦- علة توسع:

علل بهذه العلة وقوع اسم الفاعل بمعنى المصدر، في نحو: لله درُّه شُجاعًا،

---

(١) ص: ٤٦٨.

(٢) ص: ٥٨٢.

(٣) ص: ٤٧٤-٤٧٦.

وقولهم: أقائمًا وقد قعد الناس، قال: «... وَالذي عِندِي في هذا أنَّ التقدِيرَ: لله دَرُّ شجاعةِ زيدٍ، ثمَّ نَقَلَ (زيدًا) فجعلَهُ مُضافًا إلى (دَرٍّ)، وَخَرجَتِ (الشَّجاعةُ) تمييزًا، فقام (الشُّجاعُ) مَقامَ (الشَّجاعةِ)، لِضَربٍ مِنَ التَّوَسُّعِ، كما قالُوا: أَقائمًا وَقَد قَعَدَ النّاسُ، أي: أَقِيامًا، فَنَصَبُوا (قائمًا) عَلَى المَصدَرِ...»[1].

٧- علة فرق:

علل بهذه العلة كسر اللام الجارة مع الاسم الظاهر، وذلك أنها كسرت فرقًا بينها وبين لام الابتداء[2].

وكذلك فتحت لام المستغاث، فتحت فرقًا بين المستغاث به والمستغاث له[3].

كما قرَّرَ أن فائدة التوكيد المعنوي بالنفس والعين إنما هي الفرق بين الحقيقة والمجاز[4].

المبحث الثاني: الجدل واستخدام المنطق في التعليل.

اقتضى التوسع والاستقصاء الذي انتهجه ابن الدهان في كتابه أن يتعرض إلى بعض العلل الجدلية، ويمكن أن أمثل لها من خلال تصنفيها حسب أنواعها:

---

(١) ص: ٤٤٧.

(٢) انظر: ٥٩٩.

(٣) انظر: ٦١٣.

(٤) انظر: ١٧٠.

١ - علة نظير:

استدل بعدم النظير لما عرض الاحتمالات الفرضية للجملة المصدرة بحرف ناسخ، فقال: «... ولا يجوز نَصبُهما معًا [أي اسم (إنَّ) وخبرها]؛ لأن ذلك يؤدِّي إلى أن تبقَى جملةٌ مفيدةٌ بغير مرفوعٍ، ولا نظيرَ لهذا»(١).

كما منع من جعل الظرف في باب الفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل مفعولاً اتِّساعًا؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له؛ لأنه لا يوجد فعل يتعدى إلى أربعة مفعولين(٢).

وفي باب الاستثناء ذكر أنَّ (إلاَّ) بمنزلة الحرف المعدِّي للفعل، فالفعل هو العامل للنصب في المستثنى بوساطة (إلاَّ)، وذلك نظير الحرف المعدي للفعل، كالهمزة والتضعيف، فإنها توصل عمل الفعل إلى المفعول به.

ثم إنه اعترض على هذا، بأنَّ الحرف المعدِّي يوصل الفعل إلى المعدَّى إليه، ويدخله في حكمه، بخلاف المستثنى، فإذا قلت: ضربتُ القومَ إلاَّ زيدًا، فإن زيدًا ليس بمضروب، فأجاب عن هذا بأنه نظير لهمزة السلب، فهي توصل عمل الفعل إلى المفعول، مع أنها تزيل معناه عنه، قال: « ... حُكمُ الحرفِ المُعدِّي أن يُدخِلَ المعدَّى إليهِ في حيِّزِ الفعلِ، نحوُ قولِكَ: أقمتُ زيدًا، أي: جعلتُه قائمًا ... وأنت تقولُ: ضربتُ القومَ، ثُمَّ تقولُ: ضرَبْتُ القومَ إلاَّ زَيدًا، فتجدُ (زيدًا) ليسَ

(١) ص: ٢.

(٢) انظر: ٢٦١.

بمضروبٍ فيما يحتَمِلُهُ اللفظُ، ولهذا نَظيرٌ في كلامِ العربِ، ألا تَرَى أنَّكَ تَقُولُ: أَشكَيتُ الرجُلَ، أي: أزلتُ شكايتَهُ، وأعْتَبتُهُ، أي: أَزَلتُ عَتبَهُ... »[1].

٢- علة أصل:

علل بالأصل في مواضع، منها تعليل عدم عمل الحرف، لأنَّ الأصل في العمل الفعل، ولا يعمل الحرف إلاَّ إذا شابه الأصل، قال: «اعلَمْ أَنَّهُ لَيسَ كُلُّ ما كانَ فِيهِ مَعنى الفِعلِ يَصِحُّ لَهُ العَمَلُ، أَلا تَرَى أَنَّ الحرُوفَ جميعَها فِيها مَعانِي الفِعلِ، ولا يَصْلُحُ أن يَعْمَلَ في الحالِ إلاَّ ما قَوِيَ مِن ذلِكَ قُوَّةً تُخرِجُهُ إلى شَبَهِ الفِعلِ، كَكَأَنَّ، وَحُروفِ النِّداءِ، فأمَّا (ما) و(لا) و(هلْ) فلا يَعمَلُ شَيءٌ منها في الحالِ، وعِلَّةُ ذلِكَ هُو أَنَّ العَرَبَ عَدَلَتْ عَنِ الفِعلِ إلى الحرفِ للاختِصارِ والإيجازِ، فإذا أَرادَتِ العَمَلَ عادَتْ إلى الأَصْلِ، ونَزَلَتْ عَنِ الفَرْعِ، فلو أنها أَعْمَلَتْها كانَ عَودًا إلى الأَصْلِ بَعدَ ما اختُزِلَ...»[2].

كما علل ضم ذال (مُذْ) إذا التقت ساكنًا بأن أصلها (مُنذُ)، قال: «وَممَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصلَ (مُذْ) (مُنْذُ) أَنَّهُ إذا التَقَى بِمُذْ ساكِنٌ آخَرُ حُرِّكَتْ ذالُهُ بِالضَّمِّ حملاً عَلَى الأَصلِ الذي كانَ لها، كما أَنَّكَ إذا اضطُرِرْتَ إلى تحريكِ مِيمِ (عَلَيكُمْ) حَرَّكتَهُ بِالضَّمِّ»[3].

---

(١) ص: ٤٦٥.

(٢) ص: ٣٩٩.

(٣) ص: ٦٣٣.

وفي باب الحال، إذا اجتمع حالان أحدهما مفرد والآخر جملة، فالأكثر تقديم المفرد، وعلل ذلك بأنه الأصل[1].

ونقل اعتلال بعضهم بالأصل، لما قرَّرَ أن (جُمَعَ) معدول عن (جُمْع)، قال: «... وَبَعضُهُم يَقولُ: هُوَ مَعدُولٌ عَن جُمْعٍ،كما تقولُ: حمراءُ وحُمْرٌ، وَيَعتَلُّ في ذلِكَ بِأَنَّهُ أَصلُهُ الصفةُ ، فالتُفِتَ إلى الأصلِ فِيهِ»[2].

٣- علة خفَّة:

التخفيف والاستثقال علتان سائرتان عند النحويين، وخاصة في مسائل التصريف، ومن ذلك -عند ابن الدهان- ما أورده على نفسه من أنَّ حذف التنوين في الإضافة غير المحضة إنما كان للاستخفاف، في نحو: هذا ضاربُ زيدٍ غدًا، فلم وجب حذفه في نحو (مُعطٍ) وقد حصل بحذفه ما هو أثقل منه وهو الياء؟

فأجاب عن هذا الإيراد بأنَّ التنوين أخفُّ من الياء، «بِدلالةِ أَنَّ الياءَ تُحذَفُ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ في اللفظِ، وَالتَّنوينُ يُحرَّكُ لالتِقاءِ السَّاكِنَينِ...»[3].

ومن العلل الجدلية ما لم أستطع أن أصنِّفه تحت واحدة من العلل التي ذكرها النحويون، كما علل به كون الهمزة أولى بالمتكلم عند إسناد الفعل إلى

(١) انظر: ٧٤٧.

(٢) ص: ٧٩٤.

(٣) ص: ٦٧٩.

ضميره، فقد قرَّر أن الألف أقوى حروف المد واللين، والمتكلم أعنى بنفسه من غيره، فجُعلَ أقوى حروف المد واللين له.

وقد استدل على قوَّة الألف بدلائل، قال: «لما كانتِ الألفُ أقعَدَ حروفِ المدِّ واللينِ بدلائل منها: أنها لا تكونُ إلاَّ ساكنةً، ومنها أنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحًا، ومنها أنها لا تكون أصلاً في اسم معرب، ولا فعل، ومنها بيانها بالهاء في: وازيداه، وهذا جميعه لا يكون في الواو والياء، وكلما قوي شبهها بالحركة قويت في باب المد واللين، والمتكلم أعنى بنفسه فجُعِلتْ أقوى حروف المد واللين له، فأُبدِلت الهمزةُ منه»[1].

ويلحظ أنَّ في هذه العلة اختلالاً ظاهرًا، ويمكن أن يعترض عليها من وجهين:

الأول: أنَّ الحديث عن الألف، وليس عن الهمزة، ولو قيل: إن الهمزة تخفف، فالجواب: أن حالها مع الواو والياء كحال الألف؛ لأن المفتوحة تخفف فتبدل ألفًا، والمضمومة تخفف فتبدل واوًا، والمكسورة تخفف فتبدل ياءً.

الثاني: أنَّ أحرف المضارعة ليست محصورة في أحرف المد واللين، بل ليس فيها منها إلا الياء، فعناية المتكلم بنفسه يجب أن تؤديه إلى اختيار حرف قوي، كالتاء أو النون، وليس الهمزة، التي تؤول إلى أن تكون ألفًا.

وأخذ بعد ذكر علة الهمزة يذكر علل باقي حروف المضارعة، على مستوى

---

(١) الغرة ٦ أ (كوبريللي).

علة الهمزة في التوغل في التكلف، إلى أن قال: «... وَالهاءُ حَيثُ كانَت تُبدَلُ مِنَ الياءِ في: هَـذِي، فيَقُولونَ: هَـذِهِ، وَالهاءُ قَد تَدُلُّ عَلَى ضَمِيرِ المُذكَّرِ الغائبِ في قَولِكَ: ضَرَبْتُهُ، جُعِلَتِ الياءُ هُنا دَالةً عَلَى المُذَكَّرِ الغائبِ، هَذا مَعَ أَنَّ الياءَ قَد تَقَعُ وَصلاً، كما تَقَعُ الهاءُ، وَذلِكَ في قَولِكَ: مِنَ الأَيَّامِي، وأيامها، وَلم أُسبَقْ إلى هَذا التعليلِ»[1].

فيلحظ هنا عنايته بالعلة، لتصريحه بأسبقيته، مع ما في هذه العلة من الضعف، فالياء تقع وصلاً، كما تقع الألف والواو كذلك، فليس للياء هنا مزيد تميُّز.

ومن علله المتكلفةِ، قولُهُ مُعَلِّلاً اختصاصَ الجَرِّ بالأَسماءِ: «وإنما اختصَّ الجرُّ بِالاسمِ، لأنَّ الجرَّ لا يَكونُ إلاَّ بحرفٍ جارٍّ، أَو بِإضافةٍ، وَيَستَحِيلُ دُخُولُ هَذَينِ القِسمَينِ عَلَى الفِعلِ، أَمَّا حَرفُ الجَرِّ فإنما دَخَلَ لِيُوصِلَ القاصِرَ مِنَ الأَفعالِ إلى الأَسماءِ، فَوضعُهُ لا يَقتَضِي دُخُولَهُ عَلَى الفعلِ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إلى أَن يَعمَلَ فِعلٌ في فِعلٍ.

وَالإضافةُ المقصودُ فِيها تخصيصُ الأَوَّلِ، أَو تَعرِيفُهُ، وَالفِعلُ مِن ضَرورِيَّتِهِ الفاعِلُ، وَهما جملةٌ، وَالجُملةُ نكرةٌ... فكان ذَلِكَ عَكسَ المقصُودِ...»[2].

ومع هذا، فإنه رفض بعض التعليلات والتأويلات المتكلفة، فمن ذلك أنه

(١) الغرة ٦أ (كوبريللي).

(٢) الغرة ٨أ (كوبريللي).

وصف قول من ذهب إلى تركيب (منذ) بأنه ضربٌ من علم الغيب[1].

ومن علله الجدلية، تعليله لمنع البصري مجيءَ التمييز معرفة، قال: «التَّمييزُ لا يَكُونُ عِندَ البَصرِيِّ إلا نَكِرةً، ولا يُجيزونَ تَعرِيفَهُ؛ لأنهم أرادُوا أَن يكونَ المنصُوبُ غَيرَ المنقولِ دَلِيلاً عَلَى الجِنسِ، فَحَيثُ بَلَغُوا مَقصُودَهُم بِالنَّكِرةِ لم يَتَعَدَّوهُ إلى المعرِفةِ؛ لأنها ثانيةٌ...»[2].

ومن خلال هذه الأمثلة، يتضح من تنوعها وشمولها مدى عناية ابن الدهان بالتعليل، وتمكنه من تفكيره، واستصحابه عند كل قضية كلية أو جزئية، سواء أكان ذلك في معرِض التقعيد، أو الاعتراض، أو الترجيح والاختيار.

ولا شكَّ أنَّ في هذا المنهج إثراءً للبحث النحوي، ففيه تأكيد للقاعدة، ووجاهة للرأي، وتخريج للشاهد.

ولا أدلَّ على تلك العناية من تلمُّسه العلل، وعدم وقوفه عند ما ذكر المتقدِّمون منها، ويزيد تلك العناية وضوحًا تصريحه بأسبقيته إلى هذه العلة أو تلك.

وقد أوصلته هذه العناية إلى شيءٍ من التناقض، فلمَّا كان حريصًا على تتبع العلل، رفض بعضها في موضع، ثمَّ اعتلَّ به في موضع آخر، فقد ردَّ قول الفراء في العامل الرفع في المضارع، بأنه التعري من الناصب والجازم، وكان قبلُ قد ذكر

(١) انظر: ٦٣٢.

(٢) ص: ٤٢٥.

عن المبرد أنه جعل العامل في المبتدأ هو التجريد من العوامل اللفظية، وسيأتي ذكرٌ لهذه المسألة في الفصل القادم إن شاء الله تعالى.

كما نقد تكلف العلل، ورأى أنَّ المبالغة فيها أمر لا يؤيده دليل مقبول، فهو ضرب من علم الغيب، في الوقت الذي ارتضى عللاً بعيدة متكلفة، وأشاد بأسبقيته للوصول إليها.

الفصل الثامن

العوامل النحوية عند ابن الدهان

المبحث الأول: العوامل اللفظية.

المبحث الثاني: العوامل المعنوية.

المبحث الثالث: تقدير العامل.

المبحث الرابع: تعدد المعمولات.

حظيت نظرية العامل بدراسات كثيرة على اختلاف أغراضها، بين التنظير، والتفسير، ثم الرفض، والتبرير، والترشيح... وذلك في فترات زمنية ممتدة، فنشأة النحو لم تحمل في قضية العامل إلاَّ إشارات يسيرة، نالت قبول الباحثين؛ لأنها لم تخرج عن الإطار العام للغة، والمنهج الاستقرائي الوصفي لها.

ثم أخذ العامل - مع التغيرات الفكرية التي طرأت على الفكر العلمي في تلك المراحل- ينحو مناحيَ أخرى تلتزم بالتقعيد والمعيارية، والتعليل المنطقي الفلسفي للأحكام، فكان هذا مأخذًا كبيرًا أدَّى إلى رفض هذه الفكرة جملة وتفصيلاً عند بعضهم، كابن مضاء القرطبي، كما سبقت الإشارة في فصول ماضية، وكثير من الباحثين المعاصرين[1]، أو إلى رفض جزئي، كالحال عند طائفةٍ أخرى من الباحثين المعاصرين.

وعند استعراض تعريفات العامل عند من عرفه من النحويين، وأصحاب الاصطلاحات، تجد أنَّه قائم على أثر ومؤثِّر، فالأثر هو الإعراب، والمؤثر هو لفظ أو معنى في الجملة، يقتضي ذلك الأثر.

فعرفه الدينوري بأنه: «ما أثَّرَ في غيره شيئًا من رفع أو نصب أو جر أو

---

(١) مثل إبراهيم مصطفى، ود. مهدي المخزومي، ود. شوقي ضيف، ود. تمام حسان، وغيرهم. انظر: إحياء النحو ٢٢-٤٢، ومقدمة الرد على النحاة ٤٧-٥٥، وفي النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ٢٢٨-٢٣٠، واللغة العربية معناها ومبناها ١٨٩، ومناهج البحث في اللغة ٢٤١، واللغة بين المعيارية والوصفية ٥٣، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه.

جزم»[1]، والجرجاني عرفه بأنه: «ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[2]. وعرفه ابن الحاجب بأنه: «ما يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب»[3].

لقد أخذ العامل منطقيته من هذه الناحية، إذ كل أثر لا بد له من مؤثر[4]، هذا الأصل المنطقي، أدَّى النحويين إلى أن يطردوا هذه القاعدة، وأن يلتزموا بمقتضياتها الأخرى، ككون الأثر لا يكون من مؤثرين، فلا بد لكل أثر من مؤثر واحد؛ لأنَّ اجتماع المؤثرين أو العلتين على محل واحد محال[5]، فأدَّى إلى التكلف الظاهر، كما في بابي التنازع والاشتغال. يقول د. أحمد الجواري: من أمثلة مشكلات العامل أنهم «يولدون من القاعدة العامة في العوامل قواعد كلها عجب يجافي الطبع، ويخالف طبيعة الكلام، ومن ذلك كلامُهم في تنازع عاملين على معمول واحد، إنهم لا يتحمَّلون أن يكون المعمول إلاَّ خاضعًا لتأثير

---

(١) ثمار الصناعة ٢٤١.

(٢) التعريفات ١٨٩.

(٣) شرح الكافية ١/ ١/ ٦٤. وهذا التعريف يتضمن معنى فلسفيًا وكلاميًا، فالتقوم مفاده أنَّ الكائن منشطر إلى حقيقتين: عرض وجوهر، فالأعراض صفات غير ثابتة ترتبط بالجوهر، فإذا أريد التعبير عن حالة ارتباط الأعراض بالجوهر قيل إنها قائمة به... انظر: نظرية العامل في النحو العربي ٩٩.

(٤) استعرض د. علي أبو المكارم عددًا من تعريفات العامل، ثم توصل إلى نتيجة مفادها: أنَّ هذه التعريفات تقوم على المسلمات الذهنية، ولا ترتكز على قاعدة لغوية، بل على نظر عقلي منطقي. انظر: الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٤.

(٥) انظر: إحياء النحو ٣١، والأثر الفلسفي في التفسير ١٩٢.

أحدهما، أمَّا الآخر فلا بد له من معمول آخر ... وفي فروع هذه المسألة ما يكد فيه الذهن ويجهد فيه الفكر بلا طائل، ولا سيما حين يتنازع العاملان في معمول واحد، فيطلبه كل منهما على جهة غير الجهة التي يطلبه بها العامل الآخر...»[1].

وهذا التكلف الذي أخذه بعض النحويين على العامل، لا يمكن أن يطرد على جميع قواعد العمل، بل إنَّ العملَ حقيقةٌ لا يمكن إنكارها، وإن اختلفت اصطلاحاتهم في وصفها، فبين أجزاء الجملة من الارتباط والتعلق ما يكون بعضها مقتضيًا لبعض، وعلامة الإعراب أمارةٌ لمضامَّةٍ ما، وقعت بين أجزاء الجملة، فجيء به ليؤدي الدلالة المرادة من تلك المضامَّة[2].

ففكرة العمل بهذا المعنى لا يتطرق إليها الاعتراض، إلا من آراءٍ شاذة، كرأي قطرب الذي أنكر الصلة بين حركات الإعراب والمعاني[3]، ولذا يقول د. الجواري: إنَّ كلام النحاة عن العامل ليس لغوًا كله، وأكَّدَ أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي أن يعنى به؛ لأنه ليس ثَمَّ إلا العلاقة المعنوية التي تكون بين أجزاء الكلام حين يؤلَّفُ وتُركبُ أجزاؤه...[4]. ويؤكد هذا القبول د. حسام قاسم حين يقرر أنَّ «ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى وجودًا

---

(١) نحو التيسير ٤٣-٤٤.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ١٠٩-١١٠، والأسس المنهجية للنحو العربي ٥٨.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ٧٠. وقد احتفى بهذا الرأي د. إبراهيم أنيس في كتابه: من أسرار اللغة ٢٣٧.

(٤) انظر: نحو التيسير ٤٧-٤٨.

وعدمًا، وتسمية هذا التعلق بالعمل، لا يفقد -في حد ذاته- الفكرة أساسها الاستقرائي»[1].

كما أنَّ منَ الباحثين المعاصرين مَنْ أكَّد أهمية نظرية العامل، ووجاهتها اللغوية، وربطها بالنظريات الحديثة، يقول د. محمد صاري: «وخلافًا لما يدَّعيهِ دُعاة الإصلاح والتجديد، فإنَّ صعوبة العامل النحوي، قضية مُزَيَّفةٌ لا أساس لها من الصحة، ونظرية النحاة الأوائل تتميز بالموضوعية والشمولية والتماسك والاقتصاد، وفكرة العامل ليست مما يغضُّ من شأن النحاة الأوائل، بل هي مما يعلي شأنهم، ويُكبر تفكيرهم ... وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا إن اللسانيات الغربية لو انتبه أصحابها إلى نظام العامل في النظرية النحوية العربية القديمة، لكانت اللسانيات العامة على غير ما هي عليه، بل لعلها كانت تكون قد أدركت ما لا تدركه إلاَّ بَعدَ أمد»[2].

ويؤكد د. عبده الراجحي أنَّ فكرة العمل حاضرة عند التحوليين في العصر الحديث، ويذكر جملاً يحدد فيها كلمات هي العامل الذي يؤثر في نظم الكلام حتى يؤدي دلالة معينة -حسب نظريتهم-، ويضيفُ أنَّ عبارة: in the scope of «ليست بعيدة عن التعبيرات التي جاءت في النحو العربي عند

---

(١) الأسس المنهجية للنحو العربي ٥٨.

(٢) المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة. مجلة اللسانيات ٢٥، وانظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية ٢٣.

الحديث عن العامل»[1].

ويمكن القول: إنَّ رفض العمل في القديم والحديث كان بسبب ادِّعاء العمل الحسي لبعض الألفاظ، وما يقتضيه ذلك من التكلف، كقول الرضي: «اجتِماعُ المُؤَثِّرَينِ التامَّينِ عَلَى أَثَرٍ واحدٍ مَدلولٌ عَلَى فَسادِهِ في علمِ الأُصُولِ، وَهُم يجُرُونَ عَوامِلَ النحوِ كَالمُؤَثِّراتِ الحقيقيةِ»[2].

كما أنَّ قبولَ فكرة العمل يعود إلى ربطه بالمعنى، أو الوظيفة النحوية.

الآراء في طبيعة العامل:

حاول بعض الباحثين من خلال تتبع تفسيرات العامل عند المتقدمين، أن يصل إلى حصر لتلك الآراء، فحصرها د. أحمد الجواري في رأيين رئيسين، وثالث جاء بعد ذلك.

فالرأي الأول: أنَّ أجزاء الكلام يعمل بعضها في بعض، ويؤثر أحدها في الآخر.

والثاني: أنَّ أحوال الإعراب، وما يطرأ على الأواخر من تغيير هو من عمل المتكلم نفسه، وهو رأي ابن جني.

أما الرأي الثالث: فهو رأي ابن مضاء الذي يرى أنَّ العامل هو الله

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ١٤٨.

(٢) شرح الكافية ١/ ١/ ٢٢٩.

سبحانه[1].

والحقيقة أنَّ الرأي الثاني داخل في الأول، فإنَّ ابن جني مؤمن بفكرة العامل كإيمان النحويين بها، وأمَّا نسبة العمل للمتكلم فلا تعدو أن تكون تفسيرًا عقليًّا توصل به إلى توضيح فكرته، فهو قد سلب اللفظ التأثير بذاته، وجعله للمعنى، والمتكلم من خلال ما يوجبه المعنى ينطق بحركات الإعراب، يقول: «... ومثله اعتبارُكَ بابَ الفاعلِ والمفعولِ بِهِ بِأَن تقولَ: رَفعتُ هذا لأَنَّهُ فاعِلٌ، وَنَصَبْتُ هذا لأَنَّهُ مفعولٌ، فَهذا اعتبارٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ، ولأجلِهِ ما كانَتِ العوامِلُ اللفظيةُ راجعةً في الحقيقةِ إلى أنها مَعنويةٌ، ألا تَراكَ إذا قلتَ: ضَرَبَ سَعيدٌ جعفرًا، فَإن (ضَرَبَ) لم تعملْ في الحقيقةِ شيئًا، وهل تحصلُ مِن قَولِكَ (ضَرَبَ) إلا عَلَى اللفظ بالضادِ والراء والباءِ عَلَى صُورة فَعَلَ؟ فَهذا هُو الصوتُ، وَالصوتُ مِمَّا لا يجوزُ أَن يَكونَ مَنسوبًا إليهِ الفعلُ.

وإنما قالَ النحويونَ عامِلٌ لفظيٌّ وَعامِلٌ معنويٌّ؛ لِيُرُوكَ أَنَّ بعضَ العَمَلِ يَأتي مُسَبَّبًا عَن لفظٍ يَصحَبُهُ، كَمَرَرتُ بِزَيدٍ... وَبعضُهُ يَأتي عاريًا مِن مُصاحَبةِ لَفظٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ، كرفع المبتدأ بِالابتداءِ ... هذا ظاهِرُ الأَمرِ، وَعَليهِ صفحةُ القولِ، فأمَّا في الحقيقةِ وَمحصولِ الحديثِ فَالعَمَلُ مِنَ الرفعِ والنصبِ والجرِّ والجزمِ إنما هُوَ للمُتَكلِّمِ نفسِهِ، لا لشيءٍ غَيرِهِ، وإنما قالوا: لَفظِيٌّ ومعنويٌّ لَمَّا ظَهَرت آثارُ

(١) انظر: نحو التيسير ٣٩-٤١.

فِعلِ المُتكَلِّم بمُضامَّةِ اللفظِ لِلفظِ، أَو بِاشتِمالِ المَعنى عَلَى اللفظِ»[1].

وقد ربط بعض الباحثين بين رأي ابن جني في العامل ومذهبه في الاعتزال، فجعل نسبة العمل النحوي للمتكلم أثرًا لاعتقاد خلق أفعال العباد[2]، والذي يظهر لي أن لا علاقةَ بينهما، فإنَّ مذهبه في العامل هو ما يؤول إليه رأي النحويين فيه[3].

أمَّا د. مصطفى بن حمزة فقد خرج بنتيجة أكثر دقة، من استقصاء تفسيرات النحويين، وإن كان تأثره بالتقسيم السابق ليس خافيًا، وذلك لما حصر آراء النحويين في طبيعة العامل، وجعلها ترجع إلى ثلاثة أيضًا:

الأول: «أنَّ العامل مُفضٍ إلى ما بعده إفضاءً سببيًّا عقليًّا، وأنَّ العلاقة بينهما علاقةُ عليَّةٍ»[4]، فهو مُؤثِّرٌ في معموله تأثيرًا حسيًّا.

الثاني: أن العامل عبارة عن علامة ترشد إلى علامة إعرابية معينة، فهو «أداة توسَّلَ بها المتكلم إلى إحداث الخلاف الإعرابي، الذي يصنف الكلمة داخل باب إعرابي خاص»[5].

الثالث: أنَّ العامل والمعمول هو العلاقة التركيبية التي «تقضي بأن يكون

---

(١) الخصائص ١/١٠٩-١١٠.

(٢) انظر: نحو التيسير ٤٠، وابن جني النحوي ٢٠٤.

(٣) انظر: ابن جني النحوي ٢٠٤.

(٤) نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية ١١١.

(٥) نظرية العامل في النحو العربي ١١٦.

المعمول حركة معينة يوحي بها التركيب المخصوص... وحين تحتل الكلمة موقعها الطبيعي الذي يحدده نظام الجملة، ينشأ عن ذلك مصاحبة حركة إعرابية هي دليل الانسجام والتوافق»[1].

وقد ذكر أمثلة لكل رأي، وحلل هذه الأمثلة تحليلاً يعضد نتيجته هذه، إلاَّ أنَّ المتأمل يجد بين الرأيين الثاني والثالث اشتباهًا في الانفكاك من قيد التشبيه بالعمل الحسي المادي، والاتِّكاء على التركيب والدلالة.

ولكن ثمَّ أمر في غاية الأهمية، وهو أنَّ هذه الآراء لا يمكن أن تعد مذاهب، بحيث كلُّ واحد منها يختص به نحويٌّ أو أكثر، وإنما هي تفسيرات مستوحاة من تحليل بعض النحويين في باب معين، أو مسألة معينة، ولا يعني هذا أنَّ ذلك التفسير مطرد عند صاحبه في كل باب، فتجد أنَّ القائل بلزوم اعتقاد الأثر الحسي للعامل هو نفسه قد فسَّر العامل في موضع آخر بأنه العلاقة التركيبية.

ويمكن أن أذكر مثالاً مفصَّلاً على هذا، وهو موضوع الدراسة؛ ابن الدهان، فهو من أصحاب الرأي الأول، حيث نسب إلى العامل التأثير، وتعرض لِما يعترض اتِّساق قواعده وسلامتها، وحاكم مسائله محاكمة الموقن بفكرة العمل الماديِّ، بل إنه مثَّل للعمل النحوي بأمثلة حسيَّةٍ، من باب التقريب، فمن ذلك ما ساقه ردًّا على من اعترض قول من قال إنَّ الابتداءَ عمل في المبتدأ، وإن الابتداء والمبتدأ عملا في الخبر، قال: «فَإِن قِيلَ عَلَى هَذا: كَيفَ يَعملُ عامِلانِ في مَعمولٍ

---

(١) نظرية العامل في النحو العربي ١١٩-١٢٠.

واحدٍ؟ فالجوابُ: أَنَّ الابتداءَ لَمَّا كانَ لا يَظهرُ صارَ الحكمُ للمُبتدأِ، ولأنَّ الابتداءَ مُلازِمٌ للمبتدأِ غيرُ مُفارِقٍ لـه، فكأنهما شَيءٌ واحدٌ، فكانَ المُبتدأُ في التمثيلِ بمنزلةِ القِدرِ، وَالابتداءُ بمنزلةِ النارِ، وَالخبرُ بمنزلةِ ما في القِدرِ، فالمُبتدأُ واسطةٌ بينهما»[1].

ومن الأمثلة الأخرى على اعتقاده فكرة العمل المادي:

١- أنه منع من بعض الصور والتوجيهات لئلاً يعمل عاملان في معمول واحد[2]، قال في قول الشاعر:

قالتْ أمامةُ لا تجْزَعْ فقلتُ لها ... إنَّ العزاءَ وإنَّ الصَّبرَ قد نَفِدا

«(إنَّ) الثانيةَ مُكررةٌ تأكيدًا؛ كَيلا يَعْمَلَ عامِلانِ في معمولٍ واحِدٍ»[3].

٢- حكم بفساد العطف على عاملين، ودليله على فساده «أنَّ الفعلَ لَيسَ لَهُ أن يَعمَلَ عَمَلَهُ وَعَمَلَ غَيرِهِ، فَكَيفَ يَفعَلُ الحرفُ ذَلِكَ؟»[4].

٣- حكم بقوة عامل وضعف آخر[5]، قال: «العامِلُ عَلَى ضَربينَ، قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ، فالقَوِيُّ ما كانَ أَصْلاً في بَابِهِ، لم يَتَطَرَّقْ عَلَيهِ نَقِيصَةٌ، كالفِعلِ العارِي مِنَ الجُمُودِ، وَهُوَ المُتَصَرِّفُ ...»[6].

---

(١) الغرة ٢٦ ب -٢٧ أ (كوبريللي).

(٢) انظر على سبيل المثال: ص: ١١٩، والموضع التالي.

(٣) ص: ٣٥.

(٤) الغرة ٥٥ أ (كوبريللي).

(٥) انظر: ١١٩، ٤٠٦. والموضع التالي.

(٦) ص: ٣٩٣.

٤- عدمُ العامل سبب لطرح الوجه، ففي قول الشاعر:

وَأَكْفيـهِ مـا يَجْنِـي وَأُعْطِيـهِ سُـؤلَهُ   وَأُلحِقُـهُ بِـالقَومِ حتـاهُ لاحِـقُ

دخلت (حتى) على المضمر المتصل في ظاهر الأمر، فنفى ذلك ابن الدهان بأن الضمير ليس متصلاً، وإنما هو منفصل، ولو كان متصلاً مجرورًا لبقي (لاحق) بلا عامل للرفع[1]، والتقدير: حتى هو لاحق، فتكون (حتى) ابتدائية دخلت على الجملة.

وفي الوقت نفسه تجده يقرر في معرض حديثه عن الابتداء -عامِلاً في المبتدأ- أنَّ التركيب هو العامل حقيقة، فيقرر أولاً: أنَّ العامل المؤثر تأثيرًا حقيقيًّا، هو الفعل الذي له أثر علاجي، نحو: ضربتُ زيدًا، وأما غير ذلك فالذي يعمل المعنى تشبيهًا بالفعل المؤثر، كما تقول: ذكرتُ زيدًا... فالتركيب هو الذي جعل له ذلك الإعراب المخصوص، فكذلك المبتدأ، تعريته عن العوامل الأخرى هي التي أوجبت له الرفع، قال: «جميعُ المعاني التي لَيست مُؤثِّرةً إنما تَعملُ تَشبيهًا بِالفعلِ المُؤثرِ، ألا تَرى أنَّ قولَكَ: ذَكَرْتُ زَيدًا، لَيس بمؤثِّرٍ في زيدٍ حالاً، ألا تَرَى أنَّكَ تَقولُ: هذا، وَهُوَ بخرسانَ وَأَنتَ بِبلدٍ آخَرَ، وَالمؤثِّرُ [فعلتُ][2] الذي هُو عِلاجٌ وَإيجادُ أَمرٍ لم يَكُنْ، وَما لم يَكنْ عِلاجيًّا فهو تَشبيهٌ لَفظيٌّ، فإذا انفَرَدَ هَذا صارَ بهذِهِ الصِّيغةِ فِيهِ إعرابٌ، فكذلكَ مِن هَذا الوجهِ

---

(١) انظر: ٦٥١-٦٥٢.

(٢) كلمة غير واضحة، وعليها تصحيح بخط مغاير، والذي أثبت اجتهاد منّي.

أَيضًا يحدُثُ في الاسمِ الذي يكونُ عَلَى الصفةِ التي قدَّمنا، ضَربٌ مِنَ التركيبِ مُخالفٌ لما فيهِ (إنَّ) أَو (كانَ) أَو (مَرَرْتُ)، فالذي حَصَّلَ لَهُ ضَربًا مِن الإعرابِ بِضَربٍ مِنَ الصيغةِ هُو مَعنىً وَلَيس بِلفظٍ قَبلَهُ...لَكنِ الإعرابُ بِضربٍ مِنَ الصيغةِ وَصُورةٍ مِنَ التَّركِيبِ»[1].

كما أكَّد أيضًا كون التركيب هو العامل، لَّما قرَّر أنَّ العامل في الفاعل إسناد الفعل إليه، وكون الفعل حديثًا عنه، قال: «فالعامِلُ المَعنى، وَهوَ إسنادُ الفعلِ الذي صارَ بِهِ فاعِلاً لِلَّفظِ، فإنَّ الأَلفاظَ دلائلُ عَلَى المَعاني، وَالترتِيبُ في النَّفسِ هُوَ الذي عَمِلَ لا الَّلفظُ، وَلكنَّ اللفظَ عَلامةٌ لَهُ»[2].

المبحث الأول: العوامل اللفظية:

ظهر من البحث السابق أنَّ العامل إنما هو المعنى، فالمقصود بالعامل اللفظي: القرينة اللفظية التي تدل على المعنى العامل، ويمكن أن يُوقف على فكر ابن الدهان نحو العوامل اللفظية من خلال مسائل:

١ – أنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي:

يقر ابن الدهان –كغيره من النحويين– أنَّ العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، فلمَّا عرضَ الأقوالَ في رافع المبتدأ والخبر قال: «وَقالَ بَعضُهُم: الابتِداءُ عامِلٌ فِيهِما مَعًا، حملاً عَلَى سائرِ العَوامِلِ الدَّاخِلةِ عَلَى المُبتَدأِ وَالخبرِ، نحوُ: (كانَ)

---

(١) الغرة ٢٤ ب (كوبريللي).

(٢) الغرة ٣٨ ب (كوبريللي).

وَ(ظَنَنْتُ) وَهَذا فاسِدٌ؛ لأنَّ الابتِداءَ مَعنَوِيٌّ، فَلَيسَ لَهُ مِنَ القُوَّةِ أن يَعمَلَ في شَيئَينِ، كما عَمِلَ العامِلُ اللفظِيُّ، وَلا بُدَّ أن يَنقُصَ عَن رُتبَتِهِ»[1].

٢- تفاوت العوامل اللفظية في القوة:

وذلك التفاوت ناتج عن أحد أمرين؛ إمَّا عن ذات العامل، وإمَّا عن موقعه.

فالعامل قد يكون ضعيفًا في نفسه، كضعف (لا) و(لات) و(إنْ) في النفي؛ لأنها عملت حملاً على غيرها، فقد قسم ابن الدهان النفي إلى مراتب، جعل (ليس) في المرتبة الأولى؛ لأنها فعلٌ، فهي تعمل في المعرفة والنكرة، ويتقدم خبرها على اسمها... ثم جعل (لا) تالية لها في المرتبة الثانية؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرة؛ لأنها لا تكون لنفي الحال، فبعدت عن (ليس)... ثم جعل (لات) في المرتبة الثالثة؛ لأنها لا تعمل إلا في الحين، ولا يظهر معمولاها معًا، أما المرتبة الأخيرة فهي لـ(إنْ)، فالمحققون لا يعمِلونها؛ لأنها لا تختص للنفي[2].

كما وصف (إنَّ) وأخواتها بالضعف، موازنةً بالفعل، قال: «واعلم أنَّه قد تدخُلُ (ما) على هذه الأحرفِ فتكفُّها عنِ العملِ، وإذا كانتْ (ما) كافّةً لـ(قلَّ) - وهي فِعلٌ- عنِ العمل، فما رأيُك بهذه الضَّعائفِ»[3].

---

(١) الغرة ٢٧ أ (كوبريللي).

(٢) انظر: ١١٤-١١٦.

(٣) ص: ٨٨.

أمَّا الضعف الناتج عن موقع العامل في الجملة، فإنه إذا تقدم المفعول به جاز أن يعدى الفعل إليه باللام، ولا يجوز ذلك إذا تقدم الفعل، وذلك لأنَّ الفعل إذا كان في مكانه الأصلي، فهو قويٌّ لا يحتاج إلى مقوٍّ، بخلاف ما إذا كان متأخرًا، فيجوز أن تدخل عليه اللام المعدية تقويةً له.

ولما بحث ابن الدهان تقدُّم الحال، وعاملها ظرف، نحو: قائمًا فيها رجلٌ، ذكر رأي سيبويه بمنع ذلك؛ لأنه ليس بفعل، ثم عضده بهذه المسألة، قال: «وَيشِيدُ قولَ سِيبويهِ: أَنَّ العامِلَ القَوِيَّ إذا تَقَدَّمَ مَعمُولُهُ عَلَيهِ ضَعُفتْ عُلقَتُهُ فَتَعَدَّى لِذلِكَ بحرفِ الجرِّ، نحوُ قولِكَ: لِزيدٍ ضَربْتُ، ولا يُجيزونَ: ضَرَبْتُ لِزَيدٍ»[1].

٣- الأصل في العمل الأفعال.

بنى على هذا الأصل كثيرًا، وصرح به في قوله: «وأَصْلُ العَمَلِ لِلفِعْلِ، إذْ لا يَنْفَكُّ عَنهُ»[2].

ومن إيمانه بهذا الأصل، تعليل عمل الحرف بشبهه للفعل، قال: «(إنَّ) وأخواتها إنما عملنَ لمشابهةِ الفعل، ومعاقبةِ المضمرِ عليه، الذي به أشبه الفعل»[3].

---

(١) ص: ٤٠٦، وقرر هذا أيضًا في ص: ١٩٧.

(٢) ص: ٣٩٤.

(٣) ص: ٩٢.

٤- لا يعمل إلا الحرف المختص.

لما تحدث عن حروف الجر، علل عملها بقوله: «إنما استَحَقَّتْ هَذِهِ الحُرُوفُ التي لِلجَرِّ العَمَلَ؛ لأنها مختصَّةٌ، وَكُلُّ مختَصٍّ مُؤثرٌ»[١]، وقال معللاً عمل (إنَّ) وأخواتها: «وإنما عملتْ لأنها مختصةٌ، ولكل مختصٍّ تأثيرٌ»[٢].

وقد خرج عن هذا الأصل بعض الحروف، فأخذ ابن الدهان يوجه هذا الخروج.

فمن ذلك الألف واللام، فإنها مختصة بالاسم، ومع ذلك فهي غير عاملة، فأرجع ذلك إلى أنها نزلت منزلة الجزء من الاسم، والجزء لا يعمل في جزئه الآخر[٣].

وبهذه العلة أيضًا علل إهمال السين وسوف، فهما مختصان بالفعل، ولم يعملا فيه[٤].

وبنى على هذا الأصل أيضًا في ردّه على قول من قال إنَّ المستثنى منصوب بـ(إلاَّ)[٥].

٥- لا يعمل الاسم إلا إذا أشبه الفعل أو الحرف.

رد بهذا الأصل على من زعم أنَّ الابتداءَ عاملٌ في المبتدإِ، والمبتدأُ عاملٌ في

(١) ص: ٥٤٨.

(٢) ص: ١-٢.

(٣) انظر: ٢، ٥٥٢.

(٤) انظر: ٢.

(٥) انظر: ٤٦٢.

الخبر، كما عملت (إن) الشرطية بالشرط، والشرط عمل في الجزاء عند قوم، فقال: «وهذا يُفسدُهُ أنَّ الاسم لا يعملُ إلاَّ بشبهِ الفعلِ أو شبهِ الحرفِ، وهو هُنا غيرُ موجودٍ»[1].

٦- قوَّة العامل تجيز تقدم المعمول.

بنى على هذا في مسائل، منها: أنَّ الفعل المتصرف يجوز أن يتقدم مفعوله عليه، بل إن تقديم المفعول دليلٌ لكون الفعل متصرِّفًا، قال في معرض تعداده لشروط الحكم على كلمة بأنها فاعلٌ نحويًا: « الثانيةُ: أن يكونَ الفعلُ مُقدَّمًا، وإنما قُلنا ذلكَ؛ لأنَّهُ عامِلٌ، وَرُتبةُ العامِلِ أن يَتقدَّمَ المعمولَ، وإنما قُدِّمَ المفعولُ وَهوَ مَعمولٌ لِيتبيَّنَ الفعلُ المتصرِّفُ مِن غَيرِهِ»[2].

وكذا الحال، يجوز أن يتقدم على عامله المتصرف عليه عند البصريين، قال: «فإذا كانَ صاحبُ الحالِ مُظْهَرًا والعامِلُ فِيهِ هذا الفِعلُ المُتَصَرِّفُ، فالبَصْرِيُّ يُجيزُ تَقدِيمَ الحالِ عَلَيهِ، كَقولِكَ: راكِبًا جاءَ زيدٌ... وَمَذهَبُ البَصريِّ هُو الصحيحُ»[3].

أما الفعل غير المتصرف فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه، قال: «وَإذا

---

(١) الغرة ٢٧أ (كوبريللي).

(٢) الغرة ١٣٨أ (كوبريللي).

(٣) ص: ٣٩٤.

أَفْسَدُوا أَن يَتَقَدَّمَ مَعمُولُ الفِعلِ غَيرِ المُتَصَرِّفِ فَما ظَنُّكَ بِالمَعنى؟»[1].

كما دلَّل على ضعف (لا) ونقص مرتبتها بالنفي، بأنَّ من شروط عملها عمل (ليس) ألاَّ يفصل بينها وبين معمولها[2].

٧- ليس للعامل أن يعمل فيما لم يدُلَّ عليه.

بنى على هذا لَمَّا ردَّ قول من قال: إنَّ ناصب المفعول معه هو الفعل المتقدِّم بغير وساطة الواو[3].

٨- الجملة لا يتقدم معمولها عليها.

٩- لا يفصل بين الجزأين العاملين بالمعمول.

بنى على هاتين المسألتين في رده قول الفراء في عامل النصب في المفعول به، فالفراء يزعم أنَّ ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل جميعًا؛ لأن حاجتهما إلى المفعول به داعية، ونظَّر ابن الدهان لقوله بقول بعض البصريين في عمل أداة الشرط بالفعل والجواب، ثم رده بقوله: «وهذا يَفسُدُ عليه بأَنَّهُ يَصحُّ أن يتقدَّمَ المنصوبُ على الفعلِ، فتقولُ: زيدًا ضَربَ عمروٌ، ويُفصَلَ بينهما، فتقولُ: ضَرَبَ زيدًا عمروٌ، ولو كانا جميعًا العاملينِ في (زيدٍ) لم يصحَّ أن يتَقَدَّمَ عليهما؛ لأنهما جملةٌ، والجملةُ لا يتقدَّمُ معمولها عليها، ولا يُفصَلُ بينَ الجُزأينِ العاملينِ

---

(١) ص: ٤٠٣.

(٢) انظر: ١١٥.

(٣) انظر: ٣٦٢.

بِالمعمولِ»[1].

١٠- المعنى يحدد العامل.

هذه الفكرة تتضح من خلال النظر في تحليل ابن الدهان للنصوص، وأمثلة هذا كثيرة، فمنها أنَّه لَمَّا قَرَّرَ وجوب اتحاد الظرف وعامله في الوقت، بحث قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾[2]، اختار أن يكون العامل في (إذ) (أكبر)، لأنه «لا يَصِحُّ أن يَكونَ العامِلُ فيهِ (مَقْتُ الله) وإن كانَ المعنى صَحيحًا؛ لأنَّ الإعرابَ يمنعُ مِنهُ لأجلِ الفَصْلِ[3]، ولا (مَقْتُكُم)؛ لأنَّ المعنى يُفسِدُهُ؛ لأنَّ مَقتَهُم أنفسَهُمْ كانَ في الآخرةِ، ودعاءَهم إلى الإيمانِ كانَ في الدنيا»[4].

المبحث الثاني: العوامل المعنوية:

لا يلجأ النحويون إلى ادِّعاء العامل المعنوي إلا عند عدم العامل اللفظي، وذلك لأنهم يفترضون ضعف العامل المعنوي، ولذا فالعوامل المعنوية قليلة جدًّا نسبةً إلى العوامل اللفظية، وكأنها كانت مخرجًا للنحويين إذا أعوزهم العامل.

وقد سار ابن الدهان على طريقتهم، ويمكن أن يتَّضح ذلك من خلال

---

(١) ص: ١٩١.

(٢) غافر: ١٠.

(٣) الفصل بين المصدر (مقت الله)، ومعموله، وهو (إذ) بالخبر وهو (أكبر).

(٤) ص: ٣٠٨.

الوقوف على حديثه عن العوامل المعنوية.

وقبل أن أستعرض بحثه للعوامل المعنوية أحبُّ أن أشير إلى مسألة اصطلاحية، وهي تعبيره بالعامل المعنوي في إرادة العامل اللفظي المقدر، وذلك أَنَّهُ لما بحث تقدم الحال على صاحبها، في نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، بيَّن الأقوال في ذلك، فمما قال: «... وَفي هَذِهِ المَسألةِ ثلاثُ مَراتِبَ: مَرتبةٌ لا شَكَّ في جَوازِها، وَهِيَ قولُكَ: زَيدٌ في الدَّارِ قائمًا، فـ(قائمٌ) حالٌ مِنَ الضميرِ المُستكِنِّ في الظَّرفِ، والعامِلُ الظرفُ. وَمَرتبةٌ فيها خلافٌ بَينَ سِيبويهِ والأَخفشِ، وَهِيَ: زَيدٌ قائمًا في الدَّارِ، فَسِيبويهِ يمنَعُ مِنها، والأَخفَشُ والكسائيُّ والفراءُ يُجيزونها، واسْتَدَلَّ سِيبويهِ بما سَبَقَ أَنَّهُ مَعنىً فلا يَقوَى قُوَّةَ العامِلِ القَوِيِّ في تَقَدُّمِ مَعمُولِهِ عَلَيهِ، وَإذا أَفسَدُوا أن يَتَقَدَّمَ مَعمُولُ الفِعلِ غَيرِ المُتَصَرِّفِ فَما ظَنُّكَ بِالمَعنى»[1]، فهو يريد الاستقرار المحذوف، ولذا قال: «والعامل الظرف» وذلك على سبيل الاتساع، وإلا فالعامل هو الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

ويواصل حديثه في هذه المسألة، فيخلص إلى أنَّ المعمولات ثلاث مراتب، معمول قويٌّ في الغاية، وهو المفعول به والمصدر، ومعمول ضعيف في الغاية، وهو الظرف، والثالثة مرتبة الحال، التي عبر عنها بقوله: «وَمَعمُولٌ يكونُ لَهُ مَرتبةٌ بَينَ مَرتَبَتَيْهِما، يَعمَلُ فِيهِ الفِعلُ والمَعنى، لكنْ يَعمَلُ فِيهِ المَعنى مُقَدَّمًا عَلَيهِ،

(١) ص: ٤٠٢-٤٠٣.

فَلو تَقَدَّمَ عَلَى العامِلِ المعنَوِيِّ لَصارَ المَعمُولُ المُتَوَسِّطُ ضَعِيفًا»[1]، فالعامل المعنوي هو الاستقرار المقدر.

وأمَّا العوامل المعنوية التي بحثها فهي:

١- الابتداء:

فسَّر ابن الدهان الابتداء بأنه مجموع ثلاثة أشياء: التعري والتهيئة والإسناد. قال: «... وَذَلِكَ أنهم أرادُوا أن يجعَلُوا: التَّعرِّيَ وَالتَّهيِئَةَ وَالإسنادَ مجمُوعَها عامِلاً، فَسمَّوا مجموعَ هَذهِ الأَشياءِ ابتِداءً، وَذلِكَ أَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنها مَعذُوقٌ[2] بِالآخَرِ، لا يَصِحُّ انفِصالُهُ عَنهُ، فَلا تَهيُّؤَ إلا بِتَعَرٍّ، ولا يُوجدانِ إلاَّ بالإسنادِ»[3].

وقد قرَّر ضعف الابتداء، فلما عرض الأقوال في العامل في الخبر، أورد قول من زعم أن الابتداء عامل في المبتدأ والخبر معًا، ثم رده بـ«أنَّ الابتِداءَ مَعنَوِيٌّ، فَلَيسَ لَهُ مِنَ القُوَّةِ أن يَعمَلَ في شَيئَينِ، كما عَمِلَ العامِلُ اللفظِيُّ، وَلا بُدَّ أن يَنقُصَ عَن رُتبَتِهِ»[4].

وقاده نظره الدقيق، ورؤيته الفاحصة المستقصية، إلى بيان تميز الابتداء عن

---

(١) ص: ٤٠٥.

(٢) أي مربوط. انظر: أساس البلاغة ٢/ ١٠٥ (عذق).

(٣) الغرة ٢٣ ب - ٢٤ أ (كوبريللي). ومثل هذا أيضًا في شرح الدروس ١٣٩ باختصار.

(٤) الغرة ٢٧ أ (كوبريللي).

غيره من العوامل، فتفرَّد بقول لم يُسبقْ إليه على حدِّ زعمه، إذ يقول: «وَانفرَدتُ في هذا بِشيءٍ لم أُسبَقْ إليهِ، وَهُوَ أَنَّ الابتِداءَ لَيسَ بِعاملٍ كالعوامِلِ، لأنَّ العامِلَ مَعَ المَعمولِ إذا سُمِّي بهما حُكِيا، وَأجمعنا أَنَّنا لَو سمَّينا بـِ(زيدٍ) مِن قَولِكَ: (زَيدٌ قائمٌ) لم نحكِ، فنزلا مَنزلةَ العامِلِ وَحدَهُ، فأمَّا مَن يقولُ: إنَّ مِن جملةِ وَصفِ الابتِداءِ الإسنادَ، وَلم يوجَدْ في مَسألتِكَ، فَلا يَرِدُ عَليهِ هَذا»[1].

هذا، وهو قد قرَّر قبلُ أنَّ من جملة وصف الابتداء الإسناد، وقد نقلته قريبًا.

٢- وُقُوعُ الفعلِ مَوقِعَ الاسمِ:

هذا عامل الرفع للفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم، في اختيار ابن الدهان، وهو قول سيبويه، فقد ذكر عددًا من الأقوال، صدَّرها به، فقال: «اعلم أنَّ في رفع هذا القسم من الأفعال أقوالاً، منها قول سيبويه، وهو وقوعه موقع الاسم، والوقوع معنويٌّ، فشابه الابتداءَ، فعمل فيه الرفع، ولهذا جعل فعل الحال أشبه شيءٍ بالأسماء؛ لأنه لا يعمل فيه عاملٌ لفظيٌّ»[2].

ثم سرد الأقوال الأخرى، وأردف كل قول بما يُفسده، ومن ذلك قول الفراء، وهو أنه ارتفعَ بالتعرِّي مِنَ العوامِلِ الناصبةِ وَالجازِمةِ، قالَ: «وهذا

---

(١) الغرة ٢٧ أ (كوبريللي).

(٢) الغرة ٥٨ ب (قليج علي).

يُفسدُهُ أَنَّ التعريَ عَدَمٌ، وَالعَدَمُ لا يكونُ عامِلاً»[1].

وقد ارتضى هذه العلة في موضع سابق، ففي معرض سرده أقوالَ العلماء في العامل في المبتدأ، ذكر قولاً يحكى عن المبرد، أنَّ العامل في المبتدأ هو التجريد من العوامل اللفظية، ثم أورد اعتراض بعضهم عليه بأنَّ التجريد هو عدمُ العامل، وعدم العامل لا يكون عاملاً، ثم ردَّ على هذا بقوله: «والمقدمةُ الأولى: التجريدُ، أحد صفاتِ العامل، وإذا عُرِفَ حقيقة العامل سهُلَ هذا الأمرُ؛ لأنَّ الألفاظَ التي هيَ عواملُ أماراتٌ لما في النفسِ منَ المعاني، والعلامةُ قد تكونُ بعدمِ الشيءِ ووُجودِهِ»[2].

فهذا تناقض ظاهر.

٣- التبعية:

اختلف النحويون في العامل في الصفة والتوكيد وعطف البيان، فذكر ابن الدهان قولين منها، وهما قول سيبويه، وهو أنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، وقول الأخفش، وهو أنَّ العامل هو التبعية.

ثم أخذ يسرد حجج كل قول، فبدأ بحججَ الأخفش، وهي:

أ- أن بعضَ ألفاظ التوكيد لا يمكن أن تلي العامل، نحو: أكتع وأبصع.

ب- أنَّ الوصف قد يكون معربًا والموصوف مبنيًّا، نحو: يا زيدُ الظريفُ،

---

(١) الغرة ٥٨ ب (قليج علي).

(٢) الغرة ٢٤ أ (كوبريللي).

فـ(زيد) مبني، و(الظريف) مرفوع، فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركتاهما، فتكون في أحدهما بناءً وفي الثاني إعرابًا.

ج- أن (يا) في قولك: يا زيدُ الظريف، لا يمكن أن تُباشر (الظريف)، ولو باشرته لم تعمل فيه الرفع، ولا البناء عليه، كما عملته في العلم المفرد.

د- أنَّه يمكن أن يأتي الموصوف معربًا، والصفةُ مبنيَّةً، نحو: مررتُ بزيدٍ الذي في الدار.

ثم قال بعد سرد حججه: «وَوَجَدْتُ لَهُ دَلِيلاً قَوِيًّا، وَهُوَ قَوْلُ الشاعِرِ:

فَخَيرٌ نحنُ عِندَ النَّاسِ مِنكُم ... إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالا

وَقَد صَحَّ أَنَّ (نحنُ) تَأكِيدٌ لِلمُضمَرِ في (خَير)، وَهُوَ يجرِي مجرَى المُظهَرِ، وَ(أفعَلُ) لا يَعمَلُ في المُظهَرِ في القَولِ القَوِيِّ، وَلَو عَمِلَ لضَعُفَ هُنا؛ لأَنَّهُ غَيرُ مُعتَمِدٍ، إذا لم يَكُن (خَير) مُبتَدَأ، وَهُوَ أنقَصُ مَرتَبَةً مِنَ الصِّفةِ المُشَبَّهةِ بِاسمِ الفاعِلِ، فَلَمَّا كانَ كَذلِكَ عُلِمَ أَنَّ العامِلَ في التَّابِعِ غَيرُ العامِلِ في المَتبُوعِ»[1].

ثمَّ قارن رأيه هذا بقولٍ له في المسائل الكبير، قال حاكيًا عنه: «تَقُولُ: يا مُنطَلِقًا نَفسُهُ وَإخوَتُهُ، إذا جَعَلتَ (نَفسُهُ) تَأكِيدًا لِلمُضمَرِ في (مُنطَلِق) عَلَى قبحٍ[2]، فَلَو لم يَطُلْ لما انتَصَبَ، وَما طُولُهُ إلاَّ لِعمَلِهِ في (نَفسه)، أَو يَكُون قَد نَظَرَ إلى المَعطُوفِ عَلَى المُضمَرِ فِيهِ، فأَمَّا الضَّمِيرُ الذي فِيهِ فلا يَطُولُ بِهِ» قال: «وَهَذا

---

(١) ص: ٧٠٨-٧٠٩.

(٢) لأنه لا يحسن أن يؤكد الضمير المستتر إلا بعد تأكيده بضمير منفصل.

يُقَوِّي قَولَ سِيبويهِ».

وبيان ذلك أن (منطلقًا) شبيه بالمضاف، ولذا نصب في النداء، وما كان شبيهًا بالمضاف إلا لعمله فيما بعده، وهو المسمَّى (الطويل)، وليس بعده (مما يطول به) إلا التوكيد، فدَلَّ أن (نفسُهُ) معمول لـ(منطلق)، وهو العامل في الضمير المُؤكَّد.

ثم بيَّن حُججَ سيبويه، ثم عاد ليردَّ على حُجج الأخفش، فذكر أنَّ ألفاظ التوكيد وُضِعت لأن تكون تابعةً لشيءٍ قبلها، ولو فُرِضَ أنَّ فيها ما يمكن أن يلي العامل لم يمتنع أن تليه.

وأمَّا مسألة الإعراب والبناء، فإنَّ الصفة كلمة مستقلة، ولها حرف إعراب خاص، وكذلك الموصوف، فإذا طرأ على أحدهما ما يخرجه عن الأصل الذي كان عليه، لم يتعدَّ ذلك إلى صاحبه، ولذا فالصفة تكون فعلاً، وظرفًا، وجارًّا ومجرورًا، فلا يمنع أن يكون أحدهما معربًا والآخر مبنيًّا.

وختم المسألة بتأييده لحجة سيبويه[1].

فهو لا يرى أنَّ التبعية عاملٌ في هذه الأبواب.

المبحث الثالث: تقدير العامل:

تبيَّن فيما سبق، مدى إيمان النحويين بفكرة العمل، وما يقتضيه من تأثير في الجملة، هذا التأثير الذي تتضح به معالم الدلالة، وكان من لازم ذلك اعتبار

---

(١) انظر: ٧٠٩-٧١١.

العامل أساسًا في أي جملة مفيدة، فإذا لم يظهر العامل في الجملة فلا بد من تقديره، وأيضًا فالنظر العقلي يحتم أن يكون ثمت معمولٌ لكل عامل، فإذا اكتملت الجملة دلاليًّا، مع عدم المعمول الظاهر، فلا بد من تقدير ذلك المعمول المفهوم محذوفًا.

فالتقدير عند النحويين ملجأٌ كثيرًا ما يضطرون إليه، واضطرارهم راجع إلى أحد أمرين:

الأول: ما يقتضيه المعنى. فالعرب تميل إلى الاختصار في كلامها، فتحذف ما لا يحتاج إليه، إما للعلم به، وإمَّا للدلالة عليه، وإما لعدم أهميته، فيقدر النحويون ذلك المحذوف. مثال ذلك: ما أورده ابن الدهان من ضرورة تقدير مضاف محذوف، في نحو: ضربتُهُ ضربَ زيدٍ عمرًا، إذ التقدير: ضربته مثل ضرب زيد عمرا؛ «لأنَّ الإنسانَ ليسَ يَفعَلُ فِعلَ غيرِهِ، وإنما يَفْعَلُ مثلَ فعلِهِ»، وجعل منه قول الراجز:

حَتى إذا اصْطَفُّوا لَنا جِدَارا

وقوله:

ولم يُضِعْ ما بَيننا لحمَ الوَضَمْ[1]

«أي: اصْطِفافًا مثلَ اصطِفافِ الجدارِ، وإضاعةً مثلَ إضاعةِ لحمِ

---

(١) انظر: ديوان العجاج ١/ ٤٢٧.

الوَضَمِ»[1].

والثاني: ما تقتضيه الصناعة النحوية، وذلك أنَّهم ألزموا أنفسهم -من جراء استقراء ناقص لكلام العرب- بقواعد، تشذ عنها نصوص في غاية الفصاحة، فلا يملكون تجاهها إلا التأويل، ومن أنواع التأويلِ التقديرُ، فمن ذلك أن ابن الدهان خرَّج قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ﴾[2] على حذف مفعول؛ لئلا يُعدَّى الفعل المتعدي بنفسه بقرينة[3].

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾[4]، فقد منعوا أن يُعلَّق (إذْ) بـ(مقت الله)؛ لأنَّه لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله، وقد فصل بينهما هنا بالخبر. قال ابن الدهان: «وَ(إذْ) لا يَصِحُّ أن يَكونَ العاملُ فيهِ (مَقْتُ اللهِ) وإن كانَ المعنى صَحيحًا؛ لأنَّ الإعرابَ يمنعُ مِنهُ لأجلِ الفَصْلِ»[5].

مواضع تقدير العامل:

يمكن أن تُرجع مواضع التقدير إلى موضعين:

---

(١) ص: ١٨٨-١٨٩.

(٢) الصف: ٨.

(٣) انظر: ١٩٥.

(٤) غافر: ١٠.

(٥) ص: ٣٠٨.

الأول: تقدير قياسيٌّ في أبواب معينة، كالاشتغال، والتحذير، والإغراء، والاختصاص، والفعل بعد أداة الشرط المتلوة باسم. وقد ذكر ابن الدهان جملة منها في باب المفعول به، فقال: «وحَيثُ فَرَغْنا مِن ذِكرِ المفعُولِ بِهِ الذي يَعملُ فيهِ الفِعلُ الظاهِرُ، فلا بُدَّ مِن ذِكرِ المفعولِ بِهِ المنصوبِ بفعلٍ مُضمَرٍ، وذلِكَ العامِلُ المضمَرُ على ضَربينِ: ضربٌ عامٌّ وضَربٌ خاصٌّ، فالخاصُّ عندَ قومٍ (أعني)، وينتصبُ بِهِ سَبعةُ أشياءَ، وأصلُهُ ثلاثةُ أشياءَ:

الأوَّلُ: المدحُ ... الثاني: الذَّمُّ... الثالثُ: الفَخرُ ... ولا يَقَعُ هُنا إلاَّ معرِفةً، وَجُعِلَ نَصْبُهُ على الاختِصاصِ...

وأمَّا المنصُوبُ بِالعامِّ فكُلُّ مَنصُوبٍ دَلَّ عَلَيهِ الفِعلُ لَفظًا أو معنىً أو تَقديرًا، والمنصوبُ بِهِ عَلى ضَربينِ: أحدُهما: ما وُجدَ مَعَهُ حرفٌ، والآخَرُ: ما لم يُوجَدْ مَعَهُ حَرفٌ، فالأوَّلُ عَلى خمسةِ أضرُب:

أحدُها: ما نابَ عَنهُ مُضمَرُ مفعولٍ مثلِهِ، كقولِكَ: إيَّاكَ وَزيدًا ...

والثَّاني: ما انْتَصَبَ بِفعلٍ مُضمَرٍ طَالَبَتْ بِهِ الجملةُ، لِكثرةِ وُقُوعِهِ فِيها، كَقولِكَ: ما أنْتَ وَزَيدًا...

والثاني مِنَ القِسمَةِ الثَّانِيةِ، وهُوَ الذي لا حَرْفَ عَطفٍ مَعَهُ، يَنتَصِبُ الاسمُ المفعولُ بِهِ فِيهِ عَلى عَشَرةِ أضرُبٍ:

الأولُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ العامِلُ المذكورُ، وكانَ مِن لفظِهِ والمعمولُ قَبلَ

الملفوظِ بِهِ، كقولِكَ: أَزَيدًا ضَربْتَهُ ... »[1].

الثاني: تقدير تحمل عليه دلالة السياق، كما أوَّلوا قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[2]، على حذف الفعل، والتقدير: وأتوا أمرًا خيرًا، أو يكن خيرًا[3].

وأيضًا في قوله تعالى: ﴿فَلا تَشْمَتْ بِيَ الأَعْدَاءَ﴾[4] في قِراءةِ مَنْ قَرَأَ بنصب (الأعداء)، وفتح تاء (تشمت)[5]، كان تقديرهم: فلا تَشْمَتْ بي فتُشْمِتَ الأعداءَ[6].

وبهذا التأويل أوَّلوا قولهم: ما أنت إلا سيرًا، وقول لبيد:

فأرسلها العراكَ ولم يذدها

فالتقدير: ما أنت إلا تسيرُ سيرًا، وأرسلها تعتركُ العراكَ[7].

ويلحظ في تقديرات ابن الدهان أنه سار فيها على المشهور من آراء البصريين، ولذا تجده يرد قول الكسائي: إنَّ (إلى) المقدرة هي عامل الجر في نحو: مررتُ بالقومِ حتَّى زيدٍ، كما جرَّت (رب) بعد الواو وهي محذوفة، وقد ذكر أدلة

---

(١) ص: ٢٧٣-٢٨٠.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) انظر: ٢٧٩.

(٤) الأعراف: ١٥٠.

(٥) هي قراءة مجاهد. انظر: تفسير الطبري ٩/ ٦٨، والمحتسب ١/ ٢٥٩، والبحر المحيط ٤/ ٣٩٦.

(٦) انظر: ٢٧٨.

(٧) انظر: ٣٧٩.

رده[1].

المبحث الرابع: تعدد المعمولات:

العامل القوي يعمل أكثر من عمل، فالفعل يرفع فاعلاً، وقد ينصب مفعولاً أو أكثر، وكذا الحرف الذي يشبهه، ينصب المبتدأ، ويرفع الخبر، وأداة الشرط تجزم الفعل والجواب، إلى غير ذلك.

إلاَّ أنَّ النحويين قيَّدوا هذا، فلم يرضوا أن ينصب الابتداء شيئًا، ولذا منع ابن الدهان في نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، من جعل الحال من زيد، قال: «... ولا يكونُ حالاً مِن (زَيد)؛ لأنَّ (زيدًا) مُبتَدَأٌ، والعامِلُ فِيهِ الابْتِداءُ، والابتِداءُ لا يَعمَلُ النَّصْبَ في شَيءٍ، وإذا لم يعمَلِ النَّصبَ في الظَّرفِ فالأَولى ألاَّ يَعمَلَ في الحالِ»[2].

كما لم يجيزوا للعامل الضعيف أن تتعدد معمولاته، ولذا منع سيبويه من عمل (لا) النافية للجنس في الخبر، قال ابن الدهان: «وفي رفع الخبر خلافٌ بين سيبويه والأخفش رحمهما الله، فأما سيبويه فإنَّه لا يُعْمِلُها في الخبر، وإنما الخبرُ مرفوعٌ على ما كان عليه، وأما الأخفشُ والمبردُ وجماعةٌ من النحاة فإنهم يرفعون بها الخبر كما نصبوا بها الاسمَ، وحجتهم أن كلَّ شيءٍ يعمل في المبتدأِ يعمل في الخبر، إلا حرفَ الجر، وحجة سيبويه قلّةُ تصرُّفِها، وأنّها دون (إنَّ) في العمل،

---

(١) انظر: ٦٥٠.

(٢) ص: ٤٠٢.

لدخول (إنَّ) على المبتدأِ المعرفةِ والنكرة»[1].

كما يمتنع أن تتعدد المعمولات إذا استحال اجتماعها عقلاً، فلا يجوز أن يعمل الفعل في ظرفي زمان، ولذا لمَّا حكم الفارسي في قولهم: هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا، أن العامل في (بسرًا) و(رُطبًا) هو (أطيب)، خرَّج ذلك ابن الدهان بأنَّ «الزيادةَ التي تَضَمَّنَها (أَفْعَلُ) سوَّغتْ لَهُ ذلِكَ، فعَمِلَ في أحدِهما بحُكمِ الاشْتِقاقِ، وَعَمِلَ في الآخَرِ بحكمِ الزيادةِ»[2]. وهذا التخريج وجيه من جهة أنَّ العمل يزيد بزيادة الكلمة، ونظيره الفعل اللازم، فهو بصيغته الأولى يرفع الفاعل، ثم إذا دخلت عليه همزة التعدية نصب مفعولاً.

إلاَّ أنَّ تخريجه قد يُنازع في وجاهته من جهة أخرى، وهي تحديد عامل كل معمول منهما، فأي الكلمتين كانت معمولاً للاشتقاق، وأيهما كانت معمولاً للزيادة؟ فلا دلالة في المعنى، ولا في الصناعة على هذا، ومن هنا كان هذا التوجيه ضعيفًا.

ومن خلال هذه الوقفات مع العامل عند ابن الدهان، يتضح مقدار قناعته به، والتعويل عليه في تقعيده وتوجيهه، واعتراضه وترجيحه، ويظهر من خلال هذه الأمثلة ودراستها، أنَّ العمل النحوي إنما كان تعبيرًا عن التعلق المعنوي،

---

(١) ص: ١١٤.

(٢) ص: ٤١٤.

وأنَّ علاقته بالحسيَّات إنما هي من باب التشبيه في أكثر الأحيان، كما أنَّ الفلسفة والمنطق، التي بالغ الرافضون لفكرة العامل في تضخيم أثرها فيه، إنما كانت أدوات للضبط، ويمكن أن يُختلف حولها، دون أن ينسف فكر المتقدمين، المبني على أسس دلالية وتطبيقية متينة.

الفصل التاسع

قيمة كتاب «الغرة في شرح اللمع»

المبحث الأول: مزايا الكتاب.

المبحث الثاني: المآخذ عليه.

المبحث الثالث: أثره فيمن بعده.

تميَّز كتاب الغرة بمزايا عديدة، بوَّأته مكانة عليا في أنظار العلماء وطلاب العلم، فعكفوا عليه ناهلين مما فيه، ناقلين عنه، قارئيه على المشايخ، وفي أحيان أخرى: مختصرين له، ومقارنين بينه وبين غيره، قال ابن خلِّكان في ذكر مؤلفات ابن الدهان: «وشَرَحَ كتاب «اللمع» لابن جني شرحًا كبيرًا، يدخل في مجلدين، سماه «الغرة»، ولم أَرَ مثلَهُ مع كثرة شُرُوح هذا الكتاب»[1].

ويمكن أن تظهر قيمة الكتاب بمعرفة مزاياه، والمآخذ عليه، وأثره فيمن جاء بعده، وهذا ما سأعرضه في مباحث هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول: مزاياه.

تميَّز ابن الدهان بنظرة علمية ثاقبة، وباطلاع واسع، مما كان له أثر ظاهر في كتبه، ومنها كتابه هذا، ويمكن أن تُجمل مزاياه في الآتي:

١ - عنايته بالمتن الذي يشرحه.

وذلك باستقصاء مسائله، وتتبع نسخه، والعناية بشواهده، وشرح أمثلته. وقد سبقت الإشارة إلى هذه المسائل بشيء من التفصيل[2].

٢ - سعته وشموله.

اتَّسم هذا الكتاب باستيعابه لجمع كبير جدًّا من مسائل النحو، وقد

---

(١) وفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

(٢) انظر: الفصل الأول.

استدرك ما قصُر عنه متن اللمع، إمَّا أثناء الشرح، وإما في آخر الكتاب.

كما عُني بمسائل الخلاف، فأثبتها وتتبع أدلتها وحججها.

٣- حفظه لآراء العلماء.

فقد حوى كتاب الغرة آراء كثيرة لعلماء بارزين، ومنهم من فُقِد تراثُهم، فعلى سبيل المثال نقل عن الأخفش نقولاً كثيرة، كما نقل عن أبي عمرو بن العلاء والأصمعي والأثرم، والفراء وثعلب وابن كيسان، ونص على عدد من الكتب المفقودة، كالحدود للفراء، والمسائل الكبير والمسائل الصغير للأخفش، والخلاف لثعلب، والابتداء لابن كيسان، وتفسير القرآن للمفضل، وقد سبق بيان شيء من هذا في المبحثين الأول والثاني من الفصل الثاني.

كما أنه تفرَّد بنقول لم أقف عليها عند من سبقه، فمن ذلك سرده للمرفوعات عند الكوفيين، فقد سرد ثمانية عشر مرفوعًا، مع الأمثلة، ينقلها عن الفراء[1].

٤- وفرة مصادره وتنوُّعها.

أمَّا مصادره النحوية فقد أشرت إلى ذلك، وأمَّا غيرها، فقد أخذ عن كتب اللغة كثيرًا، وتدل مناقشاته واستدلالاته على سعة اطِّلاعه، ودقة نظره فيما يطلع عليه[2].

---

(١) انظر: ١٥٤-١٥٦.

(٢) انظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني: ج.

وله اطّلاع في كتب الفقه، والتفسير، ولا يستغرب هذا فقد أثبت له المترجمون مصنَّفات في التفسير، ولكن ما يستحق الإشادة، هو حسن توظيفها في بحث المسائل النحوية، ومناقشة الآراء والخلاف[1].

كما تعرَّض لعلوم أخرى كعلم الهيئة، قال في مُفتَتَحِ باب ظرف الزمان: «ظُرُوفُ الزمانِ مُرورُ الليالي والأيامِ، فَهُوَ مِنَ الفَلَكِ بمنزلةِ الحركةِ مِنَ الآدَمِيِّ ... فَمَتى وُجِدَتِ الحركةُ مِنَ الفَلَكِ مَعَ وُجُودِ الشمسِ فَوقَ الكُرةِ بِالنِّسبةِ، سُمِّيَ ذلِكَ الوقتُ نهارًا، فإنْ وُجِدَتْ حَرَكةُ الفَلَكِ مَعَ عَدَمِ الشمسِ فَوقَ الكُرةِ سمِّيَ ذلِكَ الوقتُ لَيلاً، تَبارَكَ اللهُ وتعالى أَحسَنُ الخالِقينَ»[2].

٥- انفراده بآراء ذات قيمة.

وقد ذكرتُ طرفًا منها في المبحث الثالث من الفصل الخامس. وكان ينصُّ أحيانًا على أسبقيته لرأي أو تعليل[3]، مما يؤكِّد أصالة الرأي وجدَّته.

٦- جودة تعليلاته ودقة أقيسته.

تعرضْتُ في أثناء هذه الدراسة لشيءٍ من أقيسته وعلله، إلاَّ أنَّ ما ينبغي أن يُشار إليه هنا وقوفه على مسائل وتعليلات دقيقة، قلما تعرض لها النحويون، فمن ذلك تقديمه لباب الندبة، بذكر وجه طريفٍ، يعلِّل فيه ركوب العرب هذا

---

(١) انظر: الفصل الرابع.

(٢) ص: ٢٨٧.

(٣) انظر: الغرة ٦ أ، ٢٧ أ (كوبريللي).

الضرب من التعبير، فيقول: «مِن شَأنِ العَرَبِ مخاطبةُ الأَطلالِ وَالوُحوشِ وَالمياهِ وَالجبالِ وَالأَشجارِ وَالسحابِ وَغَيرِ ذلكَ، وَالكناياتُ بها عَنِ المقاصِدِ، فتُنزِّلُ الجماداتِ مَنزلةَ مَن يَعي وَيُجيبُ، فَمِن ذَلكَ قولُهُ:

يا دارَ ميَّةَ بالجَواءِ تكلَّمِي

وَقولُهُ:

أَلاَ يا نخلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

... فإذا وَجَّهوا الخطابَ إلى هَذهِ الأشياءِ وَلم يجِدُوا مِنها نَطقًا أَلبتَّةَ، كانَ تَوَجُّهُ الخِطابِ إلى الميِّتِ الذي أُنِسَ منه الخِطابُ أَولى»[1].

فشبه نداء الميت بنداء غير العاقل، وجعله من قياس الأولى كما يقول الأصوليون؛ لأنَّ الميت قد كان من شأنه الحديث والجواب.

ومن ذلك أيضًا تحليله لدلالة (لا) النافية للجنس، وتوصله بطريقة منطقية إلى النتيجة التي فسَّرت ظاهرةَ بناء اسم (لا)، وهذا كلامه أنقله بطوله لأهميته وترابطه: «ولَمَّا كانتِ الأخبارُ إذا وقعتْ فإنَّما هي أَجْوبةٌ لأسئلةٍ منطوقٍ بها، أو مقدرةٍ، والجوابُ ينبغي أن يكونَ وِفْقَ السؤال، وإذا كانتِ المسألةُ عامَّةً كان الجوابُ مِثلها، فإذا كنت اسْتَفْهمتَ بلفظ يتضمّنُ استغراقَ الجنس كان الجوابُ مثله، وذلك أن (مِنْ) تدلُّ على استغراق الجنسِ؛ لأنَّ من جملةِ موضوعاتها ابتِداءَ غايةٍ للشيءِ، ويستغنى بها عن حرف النهاية، وهو (إلى)؛ لأنَّ طرفَي المعنى غايتاهُ،

---

(١) الغرة ٥٢ أ -٥٢ ب (قليج علي).

فيجوزُ أن تستغني بدلالـة إحدى الغـايتين عـنِ الأخـرى، ألا تـرى أنّـك تقـولُ: رأيتُ الهلالَ مِن خِللِ السَّحابةِ، فتذكرُها في موضِعِ الانْتهاءِ، والأصل فيه: رأيتُه من مكانِي إلى خللِ السحابِ، فاستغنيتَ بـمِنْ عنها.

وأيضًا فإنَّ مِنْ مدلولاتها التّبعيضَ، فإذا قال: لا رُجلَ في الدار، فكأنّه قـال: ليسَ بعضُ الرجالِ في الدارِ، فوقعَ النفيُ عامًّا؛ لأنه لو كانَ جميعُ الرجالِ في الدّار كان بعضُهُم في الدارِ، وهـذا قـولُ الرمـانيِّ، وذلـك أنّـك إذا قلـتَ: هـل رجـلٌ في الدار؟ جازَ أن يكونَ سؤالُكَ عن رجلٍ واحدٍ وعـن جميـعِ الرّجـالِ، كـما أنـك إذا قُلتَ: ضربتُ زيـدًا جـاز أن يكـونَ قليلاً وكثيرًا، فـإذا قلـتَ: هـل مـن رجـلٍ في الدارِ؟ استغرقتَ الجنسَ بها في الاستفهامِ، فلـم يحتمِـلْ إلا العمـومَ، كـما أنـك إذا قُلتَ: ضربتَ لم يحتمِل إلا التكثير.

فلمَّا أرادوا نفي هذا الاستفهام العام أرادوا إعادة الدّالِّ على معنى استغراقِ المَنْفِيِّ، وعلِموا أنهم إذا فعلوا ذلـك أبطلـوا حُكـمَ (لا) التـي أرادوا إعمالهـا، وإذا حذفوا الدالَّ على المعنى وأعملـوا (لا) بطـلَ حُكـمُ استغراقِ الجنسِ في النفـي، فتوَسَّطوا الأمر بشيء يقومُ مَقامَ وُجودِها، وهو أنهـم حـذفوها وبنـوُا الاسـم مـع (لا) فقالوا: لا رجُلَ في الدار»[1].

٧- الترتيب والتنظيم.

وذلـك في عرضـه للمـسائل، فيجمـع قـضايا المـسألة، ثـم يتناولهـا واحـدة

---

(١) ص: ١٠٦-١٠٧.

واحدة، وإذا اضُطرَّ إلى أن يقسم بعض الأقسام فعل، ونصَّ على كل تقسيم.

مثال ذلك: قوله: «وَاعلم أنَّ الاستِثناءَ عَلَى ثلاثةِ أضْرُبٍ: استِثناءٌ بعدَ استِثناءٍ، واستِثناءٌ مِنِ استِثناءٍ، واستِثناءٌ مُطلَقٌ مِنِ استِثناءٍ، الاستِثناءُ بَعدَ الاستِثناءِ تكونُ (إلاَّ) فِيهِ بمعنى الواوِ ...»[1].

وقال: «(حتى) إذا دَخلَت عَلَى الأفعالِ فإنَّ الذي يَأتي بعدَها عَلى ثَلاثةِ أَضرُبٍ: مُستَقبَلٍ، وَحاضِرٍ، وَماضٍ، فالمُستَقبَلُ لا يَكُونُ إلاَّ مَنصُوبًا؛ لأنَّهُ عَلَى مَعنَيَينِ:

أَحَدُهما يَكُونُ فِيهِ بِمعنى (كَي)، والآخَرُ بِمعنى: (إلى أنْ)، فالذي بِمعنى (كَي) هُوَ أَن يَكُونَ الأَوَّلُ عِلةً لِلثَّاني...

والثاني: أَن يَكُونَ ما بعدَها غايةً لما قَبلَها، تَنتَهِي إِليهِ ... وَيحتمِلُ الفِعلُ قَبلَها وَبعدَها الأَزمِنةَ الثلاثةَ ... وَأمَّا فِعلُ الحالِ فإنَّهُ يَكُونُ مَرفُوعًا أَبدًا ... وَالرَّفعُ في الفِعلِ بَعدَ (حَتى) عَلَى شَرِيطةِ أَن يَكُونَ حالاً، وَأَن يَكُونَ الفِعلُ الذي قَبلَها عِلَّةً لِلفِعلِ الذي بَعدَها، وَهُوَ يَكُونُ عَلَى ضَربَينِ:

أحدُهما: أَن يَكُونَ الفِعلُ الأَوَّلُ قَد مَضَى، وَالثاني: أَنتَ فِيهِ...

وَالضَّربُ الثاني: أَن يَكُونَ الفِعلُ قَبلَ (حَتى) قَد مَضَى، وَالذي بعدَهُ أَيضًا قَد مَضَى، وَالأَوَّلُ سَبَبٌ لِلثَّاني، وَيَكُونُ حِكايةَ حالٍ يحسُنُ أَن يَقَعَ الماضِي

---

(١) ص: ٥٠٧.

بعدَها...»[1].

٨- وضوح عبارته وسلامتها من الغريب. إلا في النادر.

المبحث الثاني: المآخذ عليه.

من خلال تكرار النظر في هذا الكتاب القيم، يقع المتأمل على هفوات يسيرة، وأكثرها غير متكرر، منها:

١- الوهم في نسبة الأقوال.

فأظهر ذلك أنه نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم حديثًا، ولم يرفعه أحدٌ من أهل العلم للنبي صلى الله عليه وسلم، وإنما روي عن عمر بن العزيز رضي الله عنه، وروي عن الحجاج، وغيرهما، وهو أنَّه سألَ أعرابيًّا: «ما تحفَظُ مِنَ القُرآنِ؟» فقالَ: الكَثِيرَ الطَّيِّبَ، قالَ: «وَما هُوَ؟» قالَ: فَمَنْ يَعمَلْ مِثقالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ. وَمَن يَعملْ مِثقالَ ذَرَّةٍ خيرًا يَرَهُ، فَقالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَليهِ وَسَلَّمَ: «يُقدِّمُ اللهُ الخيرَ وَتُؤَخِّرُهُ!» فأنشدَ الأعرابيُّ:

خُذا بَطنَ هَرْشَى أو قَفاها فَإنما ... كِلا جَانِبَي هَرشَى لهُنَّ طَرِيقُ

فَلَم يُنكِر عليهِ[2].

ومن ذلك أنه نسب للزجاج أنه يقدر في نحو: أنا زيدًا غيرُ ضارب. (غيرًا)

---

(١) ص: ٦٦٦-٦٦٨.

(٢) انظر: ٨٨٥. وتخريج القصة هناك.

بمعنى (لا)، وهذا القول للمبرد نسبه إليه ابن السراج والفارسي[١].

ومن ذلك أنه نسب لابن السراج منع إجازة الوصف باسم الإشارة، وما في الأصول يخالفه[٢].

ونسب للأخفش أنه لا يعمل (لات) مطلقًا، وقد أعملها في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٣].

وأيضًا نسب إلى سيبويه والأخفش أنَّهما يحذِفانِ واو (شنوءة) في النسب، ويُقِرَّانِ الضمة، فيقولان: شَنُئِيٌّ[٤].

والصحيح أن سيبويه يحذف الواو ويقلب الضمة فتحة[٥]، وأمَّا الأخفش فقد اختلف النقل عنه، فالفارسي روى عنه أنه يحذف الواو، كرأي سيبويه[٦]، وأما أبو حيان فقد روى عنه أنه ينسب إلى الكلمة على لفظها دون حذف[٧].

وقد نبه على هذا الوهم من ابن الدهان أبو حيان[٨] والمرادي[٩] وابن

---

(١) انظر: ٥٤.

(٢) انظر: ٧٥١.

(٣) سورة ص: ٣. انظر: ١١٦.

(٤) انظر: الغرة ٢٣١ أ (قليج علي).

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٦) انظر: العضديات ٢١.

(٧) انظر: الارتشاف ٢/ ٦١٤.

(٨) انظر: الارتشاف ٢/ ٦١٤.

(٩) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٤٥٦.

عقيل[1].

٢- اضطراب المنهج في الموقف من الخلاف.

فقد عُني بذكر الأقوال في كل مسألة، إلاَّ أنه صدف عن ذكر قول للكوفيين معتذرًا بأنَّ كتابه كتاب اختصار، وقد سبق أن أشرت إلى هذا.

والحقيقة أنَّ كتابه هذا لا يعد مختصرًا، إلاَّ إن كان اختصاره بالنسبة إلى شرحه للإيضاح، وقد أحال في الغرة إلى «كِتابِهِ الكَبيرِ»[2]، ولعله يعني به شرح الإيضاح، فقد ذكر المترجمون أنه شرح الإيضاح بثلاث وأربعين مجلدة، في حين أنَّهم وصفوا الغرة بأنه ثلاث مجلدات[3].

فإذا ثبت أنه «كتاب اختصار»، وأنَّ القول الضعيف ينبغي ألاَّ يُثبت فيه، طالَعَنا في موضع آخر، ينص على ضعف القول ثم يورده، قال: «الخلافُ في إعرابِ الأفعالِ قَد سَبَقَ ذِكرُهُ، وَللكُوفيينَ في إعرابِهِ قَولانِ لا نَشتَغِلُ بهما لَوهنِهِما، أَحدُهما: أنَّها أُعربت لما دَخَلَت عَليها المعاني المختلفةُ، وَوَقَعَتْ علَى الأزمنةِ الطويلةِ. وَالثاني: أنها وَقَعَت بينَ الاسمِ وَالأَداةِ، فَأشبَهَ مِنَ الأَداةِ أَنَّهُ لا يَلزمُ المَعنى في كلِّ الحالاتِ، وَأَشبهَ مِنَ الاسمِ وُقُوعَهُ عَلَى كلِّ دائمِ الفعلِ،

(١) انظر: المساعد ٣/ ٣٦٦.

(٢) انظر: الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٣) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧١.

وَهذانِ القَولانِ لا يُلتفتُ إليهما»[1].

٣- الإحالة إلى غير هذا الكتاب.

قال في مسألة أصل المشتقات: «هذا موضعٌ تجاذبهُ الخلافُ بين الفريقينِ، وقد بيّنَّا الحجةَ لكلٍّ واحدٍ منهما في غيرِ هذا الكتابِ، ولا بُدَّ مِن ذكرِ شيءٍ مُختصرٍ هُنا»[2]. وقال في حديثه عن الكُنى: «والتركيبُ كَمُفردِهِ فيهِ، وقد ذكرْنا منه شيئًا كثيرًا في كتابِنا الكبيرِ»[3].

٤- الخلل في الأسلوب.

ولهذا صور، منها:

أ- استعمال مفردات غريبة، كاستعماله (معذوق) بمعنى: مربوط. قال: «وَذلِكَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنها مَعذُوقٌ بِالآخَرِ، لا يَصحُّ انفِصالُهُ عَنهُ»[4].

واستعمل (ينتخل) بمعنى: يصفو، قال: «... جاءَني زَيدٌ أو عَمرٌو، فَيَجُوزُ في هَذا أن يَكُونَ الكلامُ مَضَى صَدرُهُ عَلَى الإخبارِ، ثمَّ جِئتَ بِأَو فَسارَ الشَّكُّ مِنَ الثاني إلى الأوَّلِ ... وَيجُوزُ أن يَكُونَ صَدرُ الكلامِ مَضَى عَلَى الشَّكِّ، فَيَنتَخِلُ في اليَدِ مِنهُما مَعنى أَحَدِهما»[5].

---

(١) الغرة ٥٨ أ- ٥٨ ب (قليج علي).

(٢) ص: ١٦٤.

(٣) الغرة ٢١ أ (قليج علي).

(٤) الغرة ٢٣ ب - ٢٤ أ (كوبريللي).

(٥) ص: ٩٠٣.

ب- الخطأ في التركيب.

من ذلك تكرار (بين) مع إضافة الأولى إلى الاسم الظاهر، قال: «فَجَمَعَ بَينَ (نا) وَبينَ (مِن)» [1]، والصواب أن يقال: بين (نا) و(من)[2]، ومثله أيضًا قوله: «الظرفُ وحرفُ الجرِّ قد اتُّسِعَ فيهِما غايةَ الاتِّساعِ، فَفُصِلَ بهما بَينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ، وبينَ حَرْفِ الجرِّ وما جُرَّ بِهِ»[3]، وقال: «إنما وَقَعَتْ (غَيرُ) في الكلامِ لِيُفصَلَ بها بَينَ ما أُضِيفَ إليهِ وَبَينَ ما وَقَعتْ صِفةً لَهُ»[4].

ج- الفصل الطويل بين المتلازمين.

يفصل أحيانًا بين جزأي الجملة، أو بين المتعاطفين، بما يعترض به من شرط، أو استدراك، أو إيضاح، أو استثناء، وقد ذكرتُ طرفًا من هذا في المبحث الأول من الفصل الخامس، ومن ذلك أنه لَمَّا تحدَّث في باب الحال عن روابط الجملة الحالية، قال في روابط الجملة الحالية المضارعية: «فإن كانَ الفِعلُ مُضارِعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القَولِ القَوِيِّ، فأمَّا قَولُهم: قُمتُ وأصكُّ عَينَهُ، فَعَلى إضمارِ المُبتدأِ، بِدليلِ ظُهُورِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا

(١) ص: ٦٩٣.

(٢) انظر: درة الغواص ١٠١.

(٣) ص: ٣٧.

(٤) ص: ٥١٤.

كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾[1]، وَاحتجْتَ إلى الضَّمِيرِ كَقَولِكَ: جاءَ زيدٌ يَضحَكُ»[2]. فقوله: فأمَّا قولهم ... كلام معترض، وتقدير الكلام: فإن كانَ الفعلُ مضارعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القولِ القويِّ وَاحتَجْتَ إلى الضَّميرِ ...

د- التعبير بما يوهم التناقض.

ومن أمثلة ذلك قوله في باب الاستثناء: «والنحاةُ مجمِعونَ عَلَى أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ (إلاَّ) عَلَى العامِلِ والمُستَثنى مِنهُ مَعًا، في حالٍ، كَقَولِكَ: إلاَّ زيدًا قامَ القومُ، وَذلِكَ أنَّهُم شَبَّهوها بِالواوِ في بابِ المفعولِ معهُ، وبينهُما فرقٌ؛ لأنَّ الواوَ في ذلِكَ البابِ مَنقُولةٌ عن بابٍ لا تَتَقدَّمُ فيهِ، وَلَيسَتْ (إلاَّ) هُنا كذلِكَ، وَذَكَرَ السيرافيُّ عَنِ الكسائيِّ إجازتَهُ، قالَ: تقولُ: إلاَّ طعامَكَ ما أَكَلَ زَيدٌ شيئًا»[3]، فقوله أوَّلاً: «النحاة مجمعون» صريحٌ في أنَّ المسألة مسألةُ إجماعٍ، ولكنه جاء بعده بكلامٍ مُناقض، فقال آخرًا: «وذكر السيرافي عن الكسائي إجازته».

ومن ذلك أيضًا أنه لَمَّا تحدث عن العامل في المبتدأ، ذكر الأقوال في ذلك، ثم قال: «فجُملةُ القولِ في العامِلِ في المُبتَدَأِ خمسةُ أقوالٍ...»[4] ثم تحدث عن الأقوال الثلاثة الأولى بشيءٍ من التفصيل، وذكر مسائل لم يذكرها قبل الإجمال،

---

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) ص: ٤١٩.

(٣) ص: ٤٦٦.

(٤) الغرة ٢٤ أ (كوبريللي).

ثم بعد ذلك ذكر القولين الرابع والخامس، وأضاف سادسًا: «والقول الرابع: هو قول الكوفيِّ، والقولُ الخامِسُ هُوَ القولُ الآخَرُ للكُوفيِّ، وَفيهِ قولٌ سادِسٌ: وهو أنها ارتَفَعَ بِالإخبارِ عَنهُ، وَهذا فاسِدٌ لأنَّ اسمَ (إنَّ) مخبَرٌ عنهُ وَهو مَنصوبٌ»[1].

فادِّعاء الإجمال نقضه بتفصيل القول في الأقوال الثلاثة، وإضافة قول سادس مناقض لحصرها بالخمسة.

المبحث الثالث: أثره فيمن بعده.

كان لهذا الكتاب أثرٌ بارز فيمن جاء بعد ابن الدهان، ويمكن أن أجمل الأثر في مسألتين:

الأولى: اختصار الغرة.

أ- مختصر الغرة لابن عصفور.

ذكر المترجمون هذا الكتاب في ضمن مؤلفات ابن عصفور[2].

ب- البديع لابن الأثير.

ابن الأثير أحد تلاميذ ابن الدهان، وأثر ابن الدهان في كتابه البديع ظاهر، وقد سماه بعض المترجمين: البديع في شرح الفصول في النحو لابن الدهان[3]،

---

(١) الغرة ٢٤ ب (كوبريللي).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام ٤٩/ ٢٨٩، والوافي بالوفيات ٢٢/ ١٦٦، وفوات الوفيات ٣/ ١١٠، وإشارة التعيين ٢٣٦.

(٣) انظر: وفيات الأعيان ٤/ ١٤١، وطبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٣٦٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/ ٧٧.

لكنَّ ابن الأثير ذكر في مقدمة البديع أنَّه شرح فصول ابن الدهان بكتاب سماه: بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية، ولمَّا كان مختصرًا أشدَّ الاختصار رغب في جمع كتاب يكون أشمل وأوسع، فألف هذا الكتاب (البديع)[1].

ولكنَّ المُتأمِّل في هذا الكتاب لا يجد فيه ذكرًا للفصول، وإنما يجد التشابه الكبير بينه وبين الغرة، ولذا يقول د. صالح العايد محقق البديع: «حينما همَّ ابن الأثير في تأليف كتابه، لا شك أنه عمد إلى كتاب من أهم كتب شيخه ابن الدهان، وهو المسمى بالغرة في شرح لمع ابن جني فاستقى منه أكثر مادة كتابه»[2].

وقد ذكر شيئًا من أثر الغرة في البديع[3]، كما وقف على متابعات لأخطاء وقعت في الغرة وتابعه ابن الأثير عليها[4].

وقد وقفت في البديع على متابعات أخرى، تابع بها ابن الأثير ابن الدهان، في أشياء تفرد بها ابن الدهان، أو وهم فيها، فمن ذلك:

١ - أنَّ ابن الدهان وهم في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾[5]، فأبدل

---

(١) البديع ١/ ١/ ٢.

(٢) مقدمة تحقيق البديع ١/ ١/ ٧٧.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١/ ١/ ٧٧، ١١٥-١١٦

(٤) انظر: مقدمة تحقيق البديع ١/ ١/ ١١١-١١٢، ١١٦.

(٥) الأنبياء: ٥٠.

فأبدل (كتاب) بـ(ذكر)[1]، وتابعه ابن الأثير على هذا الوهم[2].

٢- انفرد ابن الدهان برواية قول طرفة:

خَـــيرُ حَـــيٍّ لَمَعَــدٍّ خُلِقُــوا   لِفَقِــيرٍ ولجَــارٍ وابْــنِ عَــمْ[3]

في حين أنَّه روي في جميع ما وقفت عليه (لكفيٍّ) بدل (لفقيرٍ)، وقد تابعه ابن الأثير على هذه الرواية[4].

٣- ومثل ذلك أيضًا قول الشاعر:

وَكَـــذاكَ لا خَـــيرٌ عَـــلَى   أَحَـــدٍ ولا شَرٌّ بِـــدائمْ

رواه ابن الدهان هكذا[5]، وتابعه على ذلك ابن الأثير[6]، في حين أنه في جميع ما وقفت عليه من المصادر:

وكـــذاك لا خـــير ولا   شرٌّ عـــلى أحـــد بـــدائمْ

٤- ومثله أيضًا قول رؤبة:

فَـــلا أَرَى بَعْـــلاً وَلا حَلائـــلا   كَهـــا وَلا كَهُـــنَّ إلا حـــائلا

كذا رواه ابن الدهان[7]، في حين أنه في المصادر:

---

(١) انظر: ٧٤٧.

(٢) انظر: البديع ١/ ٢/ ٣٢٠.

(٣) انظر: ٨١٧.

(٤) انظر: البديع ١/ ٢/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٥) انظر: ١١٥.

(٦) انظر: البديع ١/ ٢/ ٥٨٢.

(٧) انظر: ٦٢٨.

كهو ولا كهنَّ إلا حاظلا[1]

وتابعه ابن الأثير في رواية (حائلا)[2].

الثانية: النقل عن الغرة.

نقل كثير ممن جاء بعد ابن الدهان عن الغرة، فممن نقل عنها:

١- ابن الخباز في توجيه اللمع[3].

٢- ابن إياز في المحصول في شرح الفصول[4]

٣- ابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي في شرح كافية ابن الحاجب[5]، وشرح ألفية ابن معط[6].

٤- أبو حيان في التذييل والتكميل[7]، وارتشاف الضرب[8].

٥- ابن هشام في مغني اللبيب[9]، وأوضح المسالك[10].

---

(١) بهذه الرواية في جميع المصادر، سوى نسخ من شرح الكافية للرضي أشار إليها المحقق. انظر: ٢/ ٢/ ١٢٢٥ هامش (٣).

(٢) انظر: البديع ٢/ ١/ ٢٨.

(٣) انظر: ص ٢٤٢.

(٤) انظر: ٦٧، ١٠١، ١٣٣، ٦٧٨، ٧٢١.

(٥) انظر: ٢/ ٦٦٤.

(٦) انظر: ١/ ٣٠٩، ٧٧٩.

(٧) انظر: ٢/ ٢٤٥، ٤/ ٥٥، ٩٢، ١٤٢، ١٥٠، ١٨٤، ٢٦٠، ٥/ ١٥٦...

(٨) نقل عن الغرة أكثر من ثلاثين نقلاً. انظر: فهرس الكتب في ارتشاف الضرب ٥/ ٢٥٤٦.

(٩) انظر: ص ٥٥١.

(١٠) انظر: ١/ ٣٤٦.

٦- الزركشي في البحر المحيط[1].

٧- الأشموني في شرح الألفية[2].

٨- خالد الأزهري في التصريح[3].

٩- السيوطي، في همع الهوامع[4]، والمزهر[5].

وقد نقل عن ابن الدهان جمع من العلماء من غير الغرة، أو من مواضع لم أقف عليها في الغرة، ومن أولئك:

١- الرضي في شرح الكافية[6].

٢- شهاب الدين القرافي في الاستغناء في أحكام الاستثناء، نقل عن شرح الإيضاح[7].

٣- ابن النحاس في تعليقته، فقد نقل عن شرح الإيضاح[8].

٤- أبو حيان في تذكرة النحاة، نقل عن شرح الإيضاح أيضًا[9].

---

(١) نقل عنها أربعة نقول. انظر الفهارس ٦/ ٥٥٦.

(٢) مع الصبان ٣/ ٢٢٧.

(٣) انظر: ٢/ ١٣٠، ٥/ ٢٨٣.

(٤) فقد نقل عنها أكثر من ثمانية نقول، انظر على سبيل المثال: ١/ ١٢٤، ١٣٤، ١٥٤، ٢٠٩، ٢/ ١٨٥.

(٥) انظر: ١/ ٤٢٤.

(٦) انظر: ٢/ ٢/ ١٥١٠.

(٧) نقل عنه سبعة نقول، انظر: ١٣١، ١٤٦، ١٦٣، ١٨٤، ٢١٦، ٣٤٣.

(٨) انظر: الفهارس ٢/ ١١٦٩.

(٩) انظر: ٣٤٢، ٣٥٦، ٣٦٠، ٦٥١.

٥- الشاطبي في المقاصد الشافية[١].

فهذا ما تيسر الوقوف عليه من ميزات هذا الكتاب، وأثره الظاهر فيمن جاء بعده، ومن المآخذ اليسيرة، غير المتكررة، التي لا تغض من شأن هذا العَلَمِ وكتابِهِ الكبير، وهذه الأمثلة تشعر بقيمته العلمية العالية، التي تؤهله لأن يكون مرجعًا مفيدًا لطلاب العلم، ومجالاً خصبًا للدراسات والبحوث العلمية.

(١) انظر: ٤/ ٥٠١.

أهم النتائج

الفكر مجموعةٌ لمعارف ورؤى وتصورات واعتقادات، وقدرات شخصية، في الإدراك والتحليل والتعبير، والناظر فيه للدراسة والبحث، لا يمكن أن يصل -في الغالب- إلى نتائج مرضية، إلا بعد طول استبصار ومزيد تأمل، واستجماع القوى لاستقصاء مادة الدراسة، وتدقيق الملاحظة فيها، وفيما يتصل بها من قريب وبعيد، ولذا فالباحث في الفكر معرض للوهم والنقص، وتخلف الدقة، مما يكون سببًا في اختلال النتيجة.

وبعد هذه الفصول وما سبقها من تمهيد، لا أزعم أني قد وفَّيتُ الدراسة حقها، ولا أني قد وصلت إلى نتائج قطعية غير مدخولة، ولكن حسبي أني قد اجتهدت، والله المستعان.

ويمكنني أن ألخص أهم النتائج التي خرجتُ بها في هذه الدراسة، في الآتي:

١ - أهمية المعنى في البحث النحوي، فهو المعتمد في غالب القضايا، وعليه المعوَّل في الاستشهاد، وقبول وجه الاستشهاد معلَّقٌ على صحة المعنى، كما أنه معيارٌ لصحة التوجيه، عند وجود إشكال أو ما يوهِم بالإشكال.

والمعنى ذو أثر في العلة النحوية، فكثير من العلل ترجع إلى المحافظة على المعنى، وبقائه واضحًا غير مشكل، كعلة رفع اللبس، وبعض صور علة الفرق، أما الحمل على المعنى فهو أساس في العلة، وبعض أنواع القياس.

وقد تبين في هذا البحث أنَّ العامل النحوي يرجع إلى نظرة معنوية، أدركها النحويون في كلام العرب، ونسبوا العمل لها، على اختلافٍ بينهم في التعبير

والاصطلاح، وما كانت دعاوى إغراق العامل النحوي في المنطق، والاتهامات التي وجهت إليه إلا نظرًا مبالغًا فيه، غيرَ مُعادٍ فيه إلى أصوله المعنوية، التي لو رُوعيت لتقلص كثير من تلك الدعاوى.

وقد كان للمعنى أثر واضح في فكر ابن الدهان، وقد بيَّنتِ الدراسة كيف عُني به، فجعله أساسًا في استخلاص القواعد من النصوص، وفي الموازنة بين الأقوال ترجيحًا واعتراضًا.

٢- سيطرةُ فكرة الضبط والدقة على عقلية ابن الدهان، فاتسم بحثه بمظاهرها، من شدة العناية بالأصول النحوية، ودقة تطبيقها في البحث، وتتبع المسموع في مصادره، وتَطَلُّبِ شواهدَ ما عثر عليها من سبقوه، واستبعاد الضعيف والشاذ من أن يقبل للبناء عليه.

ومن مظاهر هذا الفكر، إيمانه العميق بالعلة، فبها تنضبط القواعد، وتنتظم في سلك واحد، فاستصحب العلة في بحثه تقعيدًا وترجيحًا واعتراضًا.

إلاَّ أنَّ وَلَعَه بالعلة قاده إلى التناقض، إذ رفض علة كان قبلُ قد قبلها ووجهها، كما تكلَّف عللاً، في الوقت الذي رفض فيه غيرها بداعي التكلف والتعسف.

٣- تساوتِ الأقوال والمذاهب في أحقيَّة البحث والمناقشة عند ابن الدهان، فلم يؤثر انتسابه لمذهب أن يُقصي المذهب الآخر، ولا تعظيمه لعالم أن يتجاهل من خالفه، ولا شرحه لمتن أن يقف مع صاحبه غيرَ ما أداه إليه اجتهاده من الإنصاف.

لقد كان مصرِّحًا ببصريته، مختارًا لآراء البصريين في غالب الأحيان، إلاَّ أنَّه مع ذلك حرص على عرض آراء الكوفيين، ومناقشتها، وإن ضعَّفها قرنَ تضعيفه بدليله، أو يتركها دون ترجيح، وقد يختار شيئًا منها.

وإن رأى أنَّ الأليق بالمقام ترك الرأي الآخر، اعتذر عن ذلك، إمَّا بطلب الاختصار، وإما بغيره مما لا يشعر بانتقاص.

إنَّ هذا التعامل مع الخلاف مظهر لسلامة المنهج، والحرص على الموضوعية، مما يؤهِّلُ أحكامه لأن تكون أكثر دقة وإتقانًا.

وبناءً على هذه النتيجة، فإنَّ من الجدير أن تُوَجَّهَ الدراسات النحوية إلى البحث عن النحويين الذين تخلَّصوا من علامات التقليد والتعصب البارزة، ثم دراسة آرائهم، وموازنتها بأولئك الذين أثر التعصب فيهم ظاهر، فقد توصل تلك الدراسات إلى نتائج مفيدة.

٤ - الناظر في الغرة يجد من أهم ميزاته عدم الاستطراد في موضوع أجنبي، وندرته في مسائل ذات علاقة بالموضوع، فتجد البحث في غاية الإحكام، لا تكاد تجد فيه ما يمكن أن تحذفه لعدم مناسبته.

وعباراته علميَّة خالصة، غير مثقلة بمحسنات لفظية أو معنوية، وبالمقابل تجدها نظيفة من الإقذاع أو الانتقاص، أو ذكر ما يخل بالأدب، ولو من جهة بعيدة.

كل هذا، إنما كان نتيجة للموضوعية، التي تشكلت عن فكر جاد، وشخصيَّة متَّزنة.

القسم الثاني: التحقيق.

أولاً: توثيق نسبة الكتاب

أجمعت كتب التراجم التي ترجمت لابن الدهان على أنَّ له شرحًا للمع، اسمه: الغرة[1].

وهذا المخطوط الذي بين أيدينا، هو ذلك الكتاب، يدل على ذلك عدة أمور:

١ – وجود نصوص في النسخ تنص على ذلك، أو تدل عليه، فمن ذلك:

أ- ما جاء في آخر الورقة (٧٣ أ) من نسخة كوبريللي: «تم الجزءُ الأول من كتاب الغرة من شرح اللمع، تصنيف: ناصح الدين تاج الأئمة أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي رحمه الله وغفر له».

ب- آخر نسخة التيمورية: «تم الجزء الثاني من الغرة، وهو شرح اللمع».

ج- في الورقة (٢٥ ب) من النسخة الأزهرية: «قال الشيخ الإمام العالم ناصح الدين...» وهذه النسخة وُضِعَ (قال الشيخ) بدل (قال سعيد) في كل موضع، وفي هذا الموضع ذكر لقبه.

٢ – وجود النصوص المنقولة عن الغرة في هذا الكتاب، فمن ذلك:

أ- قول أبي حيان في التذييل والتكميل: «وفي الغرة: تكتفي (ليت) بأنَّ مع الاسم، ولا تكتفي بأنَّ مع الفعل عند المحققين، كذا نص ابن السراج، وهما

---

(١) انظر: إنباه الرواة ٢/ ٥٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧١، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٢.

مصدران، وذلك لظهور الخبر مع (أنَّ»)[1].

وهذا النص بلفظه في الغرة: «وهنا نُكتَةٌ لطيفةٌ، وهو أنَّ (ليتَ) تكتفي بأنَّ مع الاسم ...»[2].

ب- قوله أيضًا في الارتشاف: «وفي الغرة: وتقولُ في: إنَّ زيدًا لما لينطلقَنّ: إنَّ الأولى لأنَّ والثانية للقسمِ، وزيدت (ما) فيه فاصلةً»[3].

وهو بلفظه في الغرة[4].

٣- وجود ما نسب لابن الدهان من آراء دون تصريح بالغرة، في هذا الكتاب.

وقد ذكرت أمثلة لذلك في المبحث الثالث من الفصل التاسع.

ثانيًا :منهج التحقيق.

وهو المنهج المتبع في تحقيق المخطوطات، من نسخ المخطوط، ومقابلة النسخ، وتخريج الشواهد، وتوثيق النقول، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق من المسائل، ثم عمل الفهارس الفنية.

ثالثًا: وصفُ النسخ:

للكتاب أربع نسخ خطية، الذي يهمني منها ثلاث، إذ إن الرابعة لا يدخل

---

(١) ١٥٦/٥.

(٢) الغرة ٦٢ أ.

(٣) ١٢٦٦/٣.

(٤) الغرة ٦٠ ب.

شيء منها في الأبواب التي هي ضمن التحقيق.

النسخة الأولى: رمزت لها بالحرف (أ) نسخة كوبريللي (رقمها ١٤٩٥)، وعدد أوراقها (١٥٣) ورقة، في كل صفحة اثنان وثلاثون سطرًا، وفي السطر خمس عشرة كلمة، تبدأ من أول الكتاب، إلى أوائل باب النداء، وفيها سقطان:

الأول: في باب النعت بعد نهاية الورقة (٣٢ ب)، ومقداره أربع ورقات، ينتهي بعد عدة أسطر من باب التوكيد، والترقيم متواصل.

الثاني: من آخر باب التوكيد، حتى أوائل باب النكرة والمعرفة، ومقداره عشر ورقات تقريبًا، وموضع هذا السقط أبوابٌ من أول الكتاب (باب الاسم المعتل) وما بعده، بترقيم متواصل.

والداخل في موضوعي من أول باب إن وأخواتها ورقة ٥٦ ب حتى السقط الثاني الواقع في باب التوكيد (١٣٥ ب)، ومقداره (٧٩) ورقة.

ولم أعثر على تاريخ نسخها، ولا ناسخها، وإنما وجد في آخرها: «استنسخها لنفسه محمد بن محمد بن عبد العزيز التجيبي الشاطبي، عفا الله عنه وعن والديه وعن المسلمين أجمعين».

النسخة الثانية: رمزت لها بالحرف (ج) نسخة التيمورية، (رقمها ١٧١ نحو) وعدد صفحاتها (٥٣٦) صفحة، في كل صفحة سبعة عشر سطرًا، وفي السطر عشر كلمات. تبدأ من أول باب المفعول به، وتنتهي بأول باب النداء.

وناسخها هو علي بن محمد بن أبي القاسم، وتاريخ النسخ عاشر ربيع الأول سنة أربع عشرة وستمائة (٦١٤هـ).

والداخل في الجزء المراد تحقيقه من أولها حتى نهاية باب العطف. ومقداره (٢٣٥) ورقة، ويوجد فيها تقديم وتأخير في الصفحات، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: بعد صفحة ٣٦، إذ يأتي بعدها صفحة ١٩٩، حتى ٢١٩، فبعد ٢١٨: ٣٧.

والثاني بعد: ٣٢٠، إذ يأتي بعدها صفحة: ٣٤١ حتى: ٣٨٠، وبعدها ٣٢١.

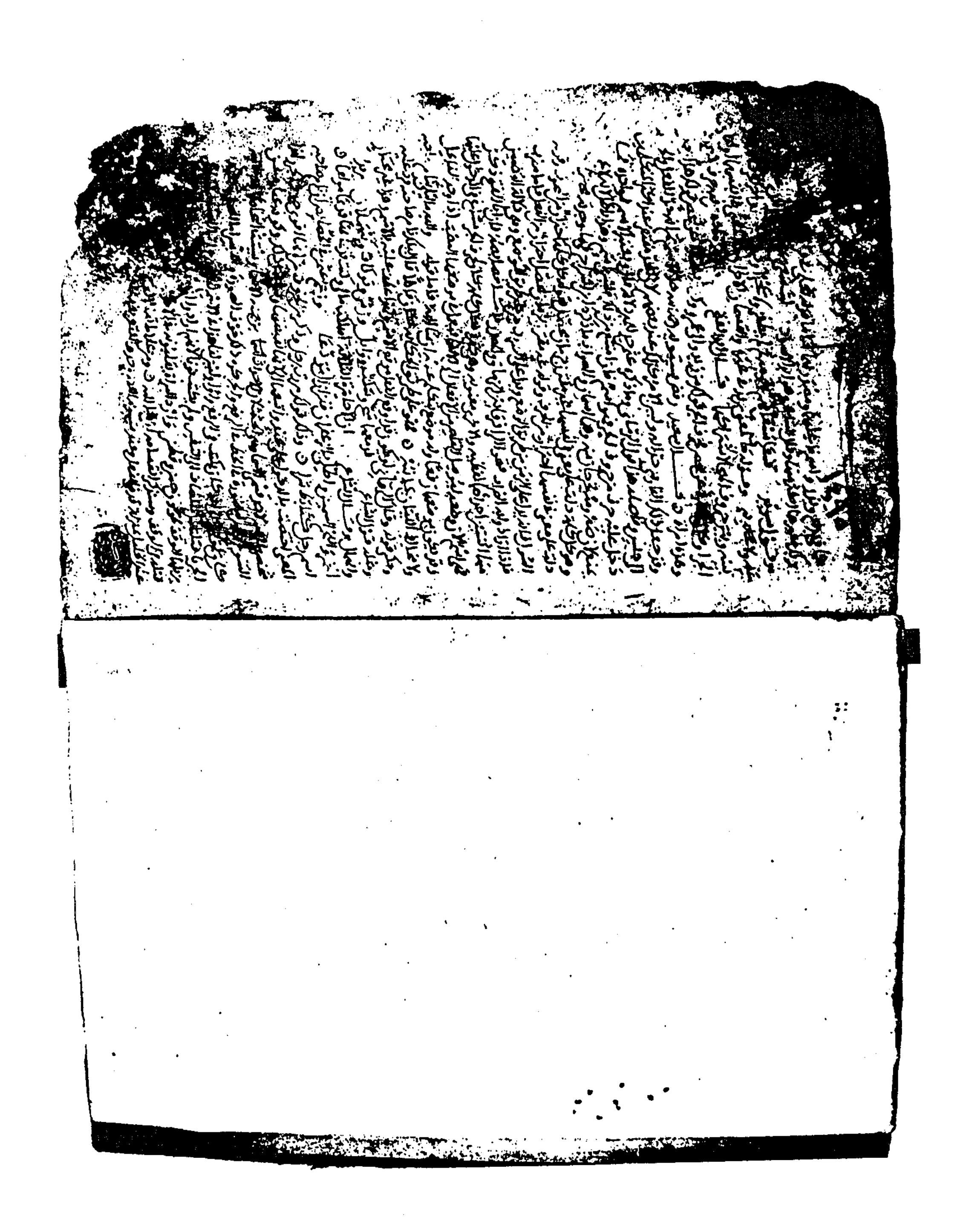
والثالث بعد ٣٤٠، إذ يأتي بعدها: ٣٨١.

النسخة الثالثة: رمزت لها بالحرف (د) نسخة الأزهر، (بلا رقم) وعدد أوراقها (٢٣٥) ورقة، في كل صفحة سبعة عشر سطرًا، وفي السطر عشر كلمات. تبدأ من باب إن وأخواتها حتى قُبيل نهاية باب العطف، وقد سقط من أول باب (إن وأخواتها) قرابة ٦ أسطر، وكل هذه النسخة داخلة في الجزء المراد تحقيقه.

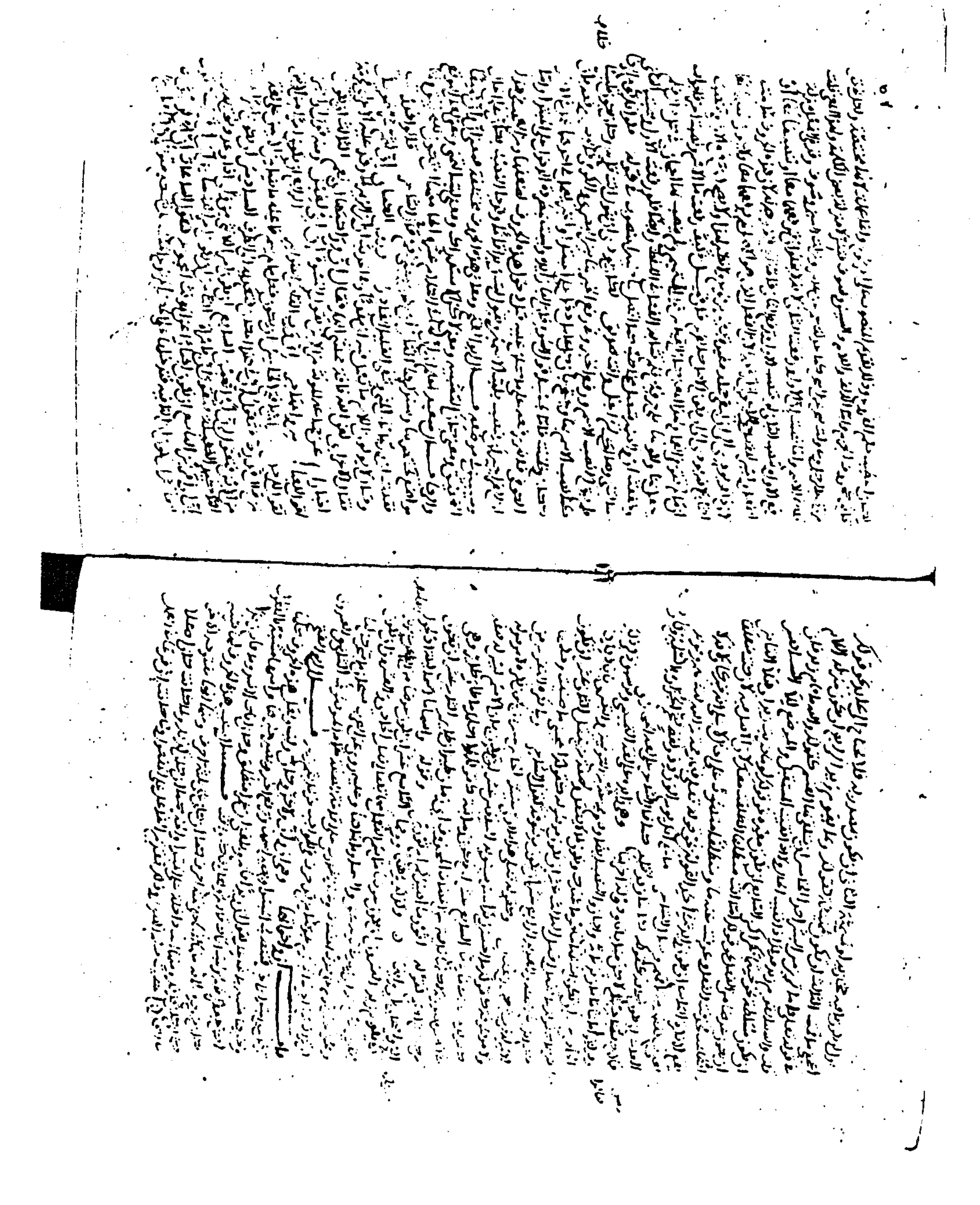
إلا أنَّ هذه النسخة كثيرة الأسقاط، ولذا لم أثبت فروقها، إلاَّ ما كان زيادة مفيدة، فأثبته بين معقوفين.

وأعتقد أنَّ هذه النسخة كالاختصار للكتاب؛ لأنَّ أسقاطها منتقاة، والساقط فقرات كاملة، بحيث إنَّ الكلام في غالب الأحيان لا يختل بذلك السقط.

وهذه النسخة مبتورة من أولها وآخرها، وليس فيها ما يفيد شيئًا عن ناسخها، إلا أنه لا يقول: (قال سعيد)، وإنما أبدل بها: (قال الشيخ)، فلعله كان أحد تلاميذه.

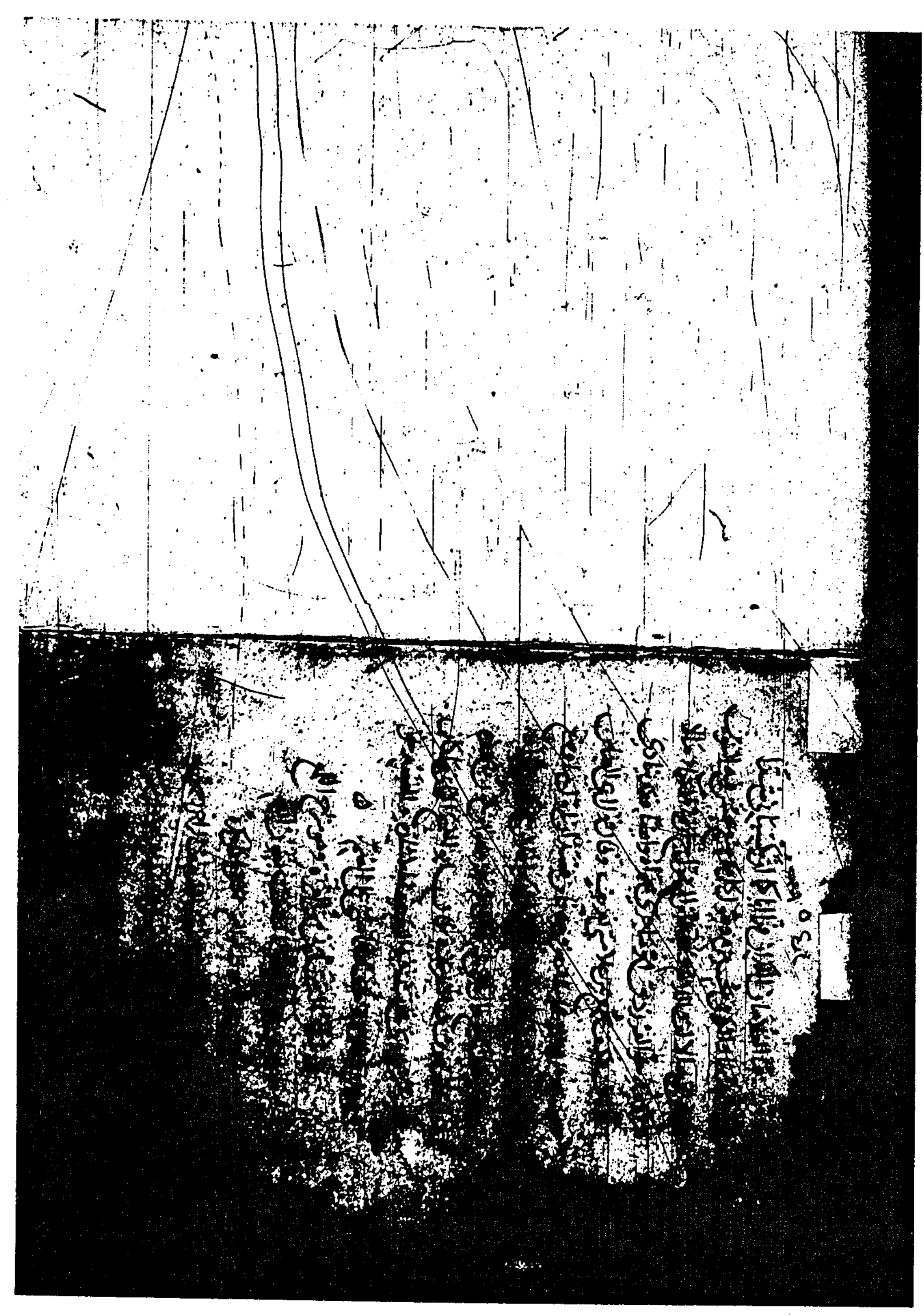


الورقة الأولى من نسخة كوبريللي

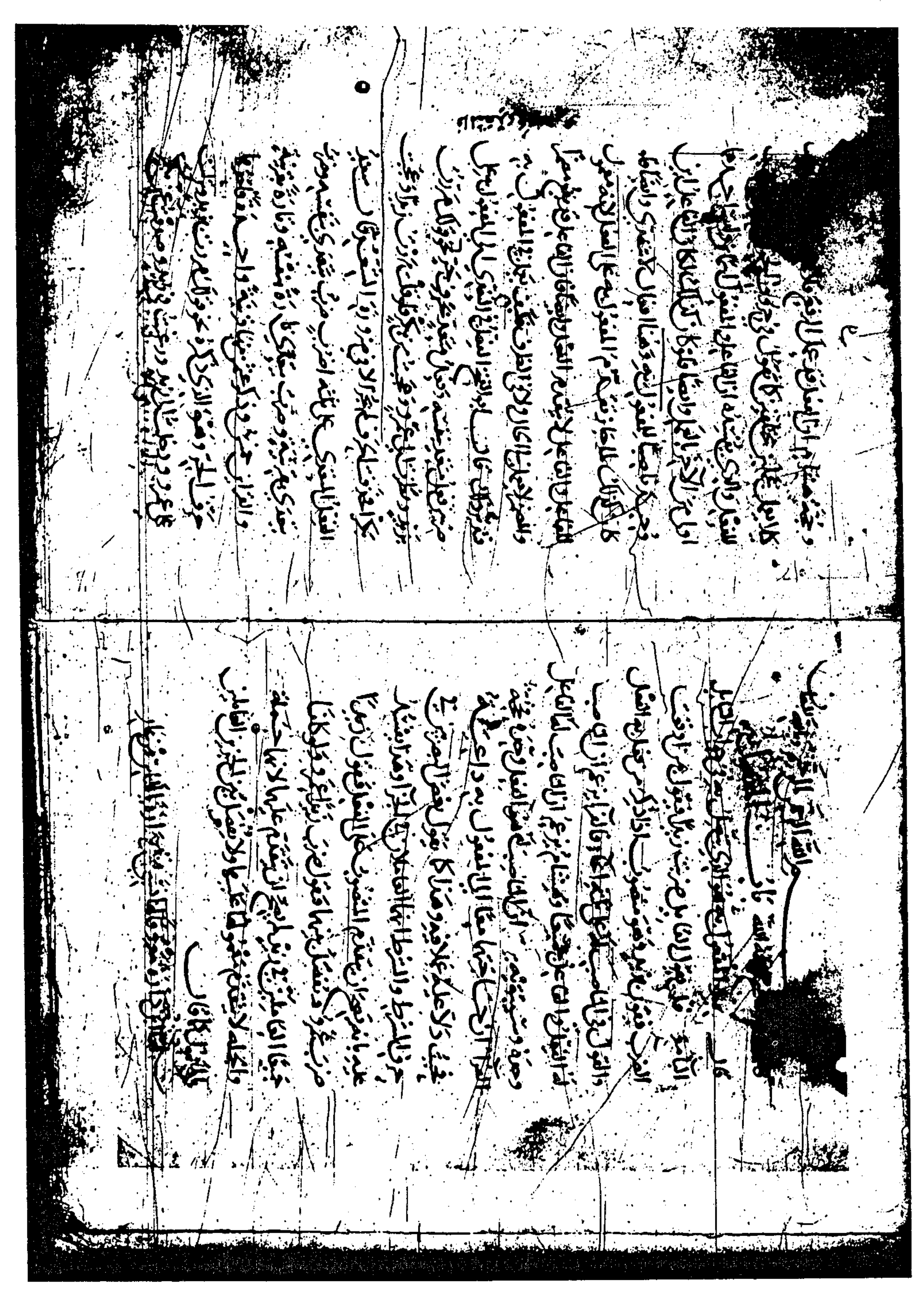


بداية النص المحقق من نسخة كوبريللي

الورقة الأخيرة من نسخة كوبريللي



الورقة الأخيرة من نسخة التيمورية



الورقة الأولى من نسخة التيمورية

/ ٥٦ ب .... قال أبو الفتح:

«بابُ إنَّ وأخواتِها

وَهِيَ إنَّ وَأَنَّ ولكنَّ وَكَأَنَّ[١] وَلَيتَ وَلَعَلَّ، هَذِهِ[٢] الحرُوفُ كُلُّها تَدْخُلُ على المُبتدأِ والخَبرِ، فتَنْصِبُ المُبتدأَ وَيصيرُ اسمَها، وتَرفَعُ الخبرَ وَيصيرُ خبرَها، واسمُها مُشَبَّهٌ بالمفعولِ، وخبرُها مُشبَّهٌ بِالفاعلِ، تَقولُ: إنَّ زيدًا قائمٌ، وبَلَغَني أنّ عَمْرًا مُنطلِقٌ، وكأنّ أباكَ الأسدُ، وما قَامَ زيدٌ ولكنَّ جعفرًا قائمٌ، وليتَ أباكَ قادِمٌ، ولعلَّ أخاكَ واقفٌ»[٣].

قال سعيدٌ: هذه الحروفُ لها شَبَهٌ بـ(كانَ) من وُجوهٍ ثلاثةٍ: منها: أنها على ثلاثة أحرفٍ، كما أنَّ (كان) عَلى ثلاثة أحرفٍ، ومنها أنها مفتوحةُ الآخِرِ، كما أنَّ (كانَ) كذلك، ومنها أنّها داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ كما أنَّ (كانَ) كذلك[٤].

ولما كانت (كانَ) أصلاً في العملِ لـ(إنَّ) أُعطِيت حكمَ الأُصولِ، وذلك تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ، ولما كانت (إنَّ) فرعًا في العمل / ٥٧ أ لِـ(كانَ) أُعطِيتْ حُكمَ الفروعِ، وذلك تقديمُ المنصوبِ عَلى المَرفُوعِ، وإنما عَمِلَتْ لأنها

---

(١) في اللمع: وكأنَّ ولكنَّ.

(٢) في اللمع: فهذه.

(٣) اللمع ٤١.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ١٠٨، والأصول ١/ ٢٣٥، وشرح اللمع لابن بَرهان ١/ ٦٢، والبيان في شرح اللمع ١٥٧.

مختصَّةٌ، وَلِكُلِّ مختصٍّ تأثيرٌ، كحُرُوفِ الجزمِ، وَأمَّا الألفُ واللامُ، وَالسينُ وَسَوفَ، فَتنزَّلا منزلةَ بعضِ الكلمةِ، وَلهذا المَعنى قُلتَ: مَرَرْتُ بِالرَّجلِ، وَعَدَلْتَ (سَحَر) عن (السَّحَر)، كما عُدِلَتْ (عُمَر) عن (عامِرٍ)، ونُزِّلتِ السِّينُ وَ(سوفَ) و(قَدْ) في الفِعلِ مَنزلةَ تِلكَ في الاسمِ.

وإنما نَصَبَتْ (إنَّ) الأولَ وَرَفَعَتِ الثانيَ لأنَّهُ لا يخلُو أن ترفَعَهُما مَعًا، أو تنصبَهما مَعًا، أو ترفعَ الأوَّلَ، وَتنصِبَ الثانيَ، أو تَنصِبَ الأولَ وَتَرفعَ الثانيَ، فأمَّا الجرُّ فلا وَجهَ لَهُ؛ لأنَّ هَذِهِ الحُروفَ شابهتِ الفِعلَ، وَلَيسَ لِلفِعلِ جَرٌّ، فلا يجُوزُ أن تَرفَعَهُما؛ لأنَّ الفِعلَ الذي هُوَ الأصلُ لم يرفعْهُما مَعًا، ولا يجُوز نَصبُهما معًا؛ لأنَّ ذَلِكَ يُؤدِّي إلى أن تبقَى جملةٌ مُفيدةٌ بغيرِ مَرفُوعٍ، ولا نظيرَ لهذا، ولا يَصِحُّ أنْ ترفعَ الأوَّلَ وتنصِبَ الثانيَ؛ لأنَّهُ يُؤدِّي إلى أن يَكُونَ الأصلُ كالفرعِ.

فإنْ قِيلَ: فَكَيفَ رَفعَتْ (ما) الاسمَ ونَصَبَتِ الخبرَ؟

فالجوابُ: أنَّ (ما) لم تَقوَ في العَمَلِ، وَلهذا المعنى كانَ القِياسُ قَولَ التَّمِيمِيِّ، وَلم يَنصِبْ بها الحجازيُّ في كلِّ حالٍ[1]، فلم يحفلْ بها، وَلِكَونِها عَلَى حَرفَينِ فَلَم تُشابِهِ الفِعلَ في اللفظِ.

وَأيضًا فلو رَفَعَتِ الأوَّلَ وَنَصَبتِ الثانيَ وَخَفَّفْتَ (أنَّ) وَالضَّمِيرُ مُتَّصِلٌ مخاطَبٌ، كَما اتَّصلَ بها ضَميرُ المنصوبِ في قولِهِ[2]:

---

(١) انظر إعمال (ما) وإهمالها في الكتاب ١/ ٥٧، والمقتضب ٤/ ١٨٨.

(٢) لم أقف على قائله.

فَلَوْ أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سَألتِني وِصالَكِ لم أبخلْ وأنتِ صَدِيقُ[1]

لَكانَ يُؤَدِّي إلى أن تَقُولَ: أنْتَ قائمٌ[2]، وَكانَ يَكُونُ مُلْبِسًا، فَلَم يَبْقَ إلاَّ نَصبُ الاسمِ ورفعُ الخبرِ.

وَفي رَفعِ الخَبرِ بهابَينَ البَصرِيِّ وَالكُوفيِّ خِلافٌ، فَالبَصرِيُّ رَفَعَهُ بـ(إنَّ) كما نَصَبَ الاسمَ بِها، وَيحتَجُّ بأنَّ كلَّ عاملٍ دَخَلَ عَلَى المبتدأِ والخبرِ يَعمَلُ في أحدهما، عَمِلَ في الآخَرِ، كَـ(كَانَ) وَظَننتُ، فأمَّا: بِحَسْبِك قَولُ السوءِ، فإنَّ الباءَ زائدةٌ، وَلَيست بمطَّردةِ الدُّخُولِ عَلَى المُبتدأِ، وَأمَّا الكوفيُّ فإنَّهُ يَرفعُهُ على ما كانَ عَلَيهِ قَبلَ دُخُولِ هَذِهِ الحُروفِ لِضَعفِها[3]، وَمِنَ العَجَبِ في هذا أنَّ الفَرَّاءَ[4] يُجِيزُ أن

---

(١) البيت من الطويل.

روي (فراقك) و(طلاقك) بدل (وصالك) ولم أجد رواية المؤلف في مصادره.

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٠، والمنصف ٣/ ١٢٨، والأزهيّة ٦٢، والإنصاف ١٦٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٣، والتبيين ٣٤٩، وشرح المفصل ٨/ ٧١، والمقرب ١٢٢، وشرح الكافية ٢/ ١/ ١٨٣، ورصف المباني ١٩٦، والجنى الداني ٢١٨، ومغني اللبيب ٤٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٩٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٤٧.

(٢) يريد (أنْ) المخففة مع التاء التي هي ضميرُ المخاطب، وليس الضمير المنفصل.

(٣) انظر الخلاف في الكتاب ٢/ ١٣١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠-٣١١، والمقتضب ٤/ ١٠٩، والأصول ١/ ٢٣٠، ومجالس العلماء ١٣٢، وأسرار العربية ١٤٥، والإنصاف ١٥٣، والتبيين ٣٣٣، وائتلاف النصرة ١٦٦.

(٤) هو يحيى بن زياد الفراء، أبو زكريا(ت: ٢٠٩هـ) إمام الطبقة الثالثة من نحويي الكوفة، أخذ عن الكسائي ويونس، وأخذ عنه سلمة بن عاصم، من تصانيفه: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث وغيرهما... انظر: مراتب النحويين ١٣٩، وتاريخ بغداد ١٦/ ٢٢٤، وإنباه الرواة ٤/ ١.

تنصِبَ بِـ(لَيتَ) الاسمَينِ[1]، وَيَقُولُ: لَيتَ زَيدًا قائمًا، وَقَد جاءَ النَّصبُ بِكَأنَّ عَلَى الحالِ، وَسَيُبَيَّنُ في مَوضِعِهِ.

قال أبو الفتح: «ومعاني هذه الحروف مُختلفةٌ، فمعنى: (إنَّ) و(أنَّ) جميعًا التحقيقُ، ومعنى (كأنَّ) التشبيهُ، ومعنى (لكنَّ) الاستدراكُ، ومعنى (ليتَ) التمني، ومعنى (لعلَّ) التَّوَقُّعُ والرَّجاءُ»[2].

قال سعيدٌ: اعلم أنَّ (إنَّ) لها في الكلامِ عَشَرةُ أنحاءٍ[3]، منها: أنها تكونُ للتحقيقِ، ولها مواضعُ تختصُّ بها وسنذكرُها.

الثاني: أنها تكونُ بمعنى (نَعَمْ)[4]، قالَ الشاعِرُ[5]:

قالوا غَدَرْتَ فقلتُ إنَّ ورُبَّما ... نالَ المُنى وشفى الغليلَ الغادِرُ[6]

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٠، وانظر النقل عنه في: المفصل ٣٦٠، وشرحه لابن يعيش ٨/ ٨٣، وشرح الكافية ١/ ١/ ٣٣٢، ومغني اللبيب ٣٧٦.

(٢) اللمع: ٤١.

(٣) ذكرها بألفاظ مقاربة لألفاظ ابن الدهان وأمثلته ابن فلاح اليمني في المغني ٣/ ١٢٨-١٣٢.

(٤) العين ٨/ ٣٩٨ (أنن).

(٥) هو مسعود بن عبد الله الأسدي.

(٦) البيتُ من الكامل.

روي: فقلتُ: جَيرِ وربما، فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٤، محاضرات الأدباء ١/ ٣٥٨، والتذكرة الحمدونية ٣/ ٣٧-٣٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢، ٦٥، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، وتذكرة النحاة ٧٣٢، وخزانة الأدب ١١/ ٢١٥.

وَرَوَى الكسائيُّ[1]: إنَّ لَثَمَّ شرٌّ طويلٌ[2]، وَقالَ: لا يُوْلُونَ اللامَ ما تعملُ فيه (إنَّ) مُقَدَّمًا، وفي الحديثِ أَنَّ ابنَ الزُّبَيرِ[3] لما وَفَدَ عليهِ الأعرابيُّ فَحَرَمَهُ فَقالَ الأعرابيُّ: لَعَنَ اللهُ ناقةً حمَلَتني إِلَيكَ، فَقالَ: إنَّ وَراكِبَها[4]. أي: نَعَمْ.

الثالِثُ: أَن يَكُونَ إخبارًا عَن جماعةِ المُؤَنَّثِ مِنَ الأَينِ[5]، تقولُ: النِّسوةُ إنَّ، أَي: لغِبْنَ، وَمِنهُ قولُ الراجِزِ[6]:

أَقُــــولُ لِلعبَّـــاسِ والمُهــــاجِرِ إنَّ ورَبِّ القُلُـــصِ الـــضَّوامِرِ[7]

---

(١) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي. (ت: ١٨٩هـ)، أحد القراء السبعة، وإمام الطبقة الثانية من طبقات نحويي الكوفة. انظر: إنباه الرواة ٢/٢٥٦، وإشارة التعيين ٢١٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/٤٠٤.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي. (ت: ٧٣هـ)، الصحابي الجليل، أمه أسماء بنت أبي بكر، روى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان أول مولود للمهاجرين في المدينة، استقل بالحجاز، فقاتله الأمويون حتى قتلوه. انظر: سير أعلم النبلاء ٣/ ٣٦٣، والإصابة ٣/ ٦٩، وغاية النهاية ١/ ٤١٩.

(٤) العين ٨/٣٩٨، والبيان والتبيين ٢/ ٢٧٩، وأساس البلاغة ١/ ٢٣ (أنن)، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٧٨ (أنن)، وتاج العروس ١١/ ٤٠٣ (أنن).

(٥) تهذيب اللغة ١٥/ ٥٥٠ (أنن).

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) روايته بلفظ: إنَّا. أي: أَعْيَيْنا.

انظر: جمهرة اللغة ١/ ١٩١، وتهذيب اللغة ١٥/ ٥٥٠ (أين)، والخصائص ٣/ ١٦٨، وأساس البلاغة ١/ ٢٨ (أين)، وتاج العروس ٣٤/ ٢٢١ (أين).

الرابعُ: أن يكونَ أمرًا منَ الأنينِ[1]، تقولُ للرجلِ: إنَّ يا فتى.

الخامسُ: أن يكونَ فِعْلَ مالم يُسمَّ فاعلُه ماضيًا من الأنينِ، على لغةِ من قالَ: رِدّ، فتقول: إنّ في هذا المكانِ، فتُعدِّيه إلى الظرفِ.

السادس: أن يكونَ أمرًا للنساءِ من الأين[2]، فتقولُ: إنَّ، أي: اتْعَبْنَ.

السابع: أن يكونَ أمرًا لِلأُنثَى مِن (وَأَيَ)، إذا وَعَدَ[3]، وَيَلحقُ بِهِ نونُ التوكيدِ الثقيلةِ، فتقولُ: إنَّ يا امرأةُ.

الثامنُ: أن يكونَ أمرًا لِلنساءِ منَ (آنَ) أي قرُبَ[4]، فتقولُ: إنّ، أي اقرُبْنَ.

التاسع: أن يكونَ إخبارًا عن المؤنثِ المجموعِ، فتقولُ: الساعاتُ إنَّ، أي قَرُبْنَ.

العاشر: أن تكونَ (إنِ) النافية، فتدخلَها على المضمرِ المرفوعِ المنفصلِ للمتكلمِ، فتقولُ: إنْ أنا قائمٌ، / ٥٧ ب ثم تلقي على النونِ حركةَ الهمزةِ،

---

(١) تهذيب اللغة ١٥/ ٥٦٢ (أنن).

(٢) تهذيب اللغة ١٥/ ٥٥٠ (أين) وفيه: عن أبي زيد والليث: الأين: الإعياء، ولا يشتق منه فعلٌ، قال الليث: إلا في الشعر.

(٣) الصحاح ٦/ ٢٥١٨ (وأي).

(٤) لم أجد (آن) بمعنى قرُب فيما اطلعت عليه، وإنما: آن يؤون أونًا: إذا استراح، من الرفق والسكينة والدعة، وآن من الأين: أي حانَ. انظر على سبيل المثال: تهذيب اللغة ١٥/ ٥٤٤ (أون) و ١٥/ ٥٥٠ (أين)، والصحاح ٥/ ٢٠٧٥ (أون)، ٥/ ٢٠٧٦(أين)، واللسان ١٣/ ٣٨-٤٠ (أون) و(أين)، وتاج العروس ٣٤/ ٢١٦ (أون)، ٣٤/ ٢٢١ (أين).

وتحـذفُ الهمـزةَ، فتلتقـي النونـانِ، فَتُلقِـي حَركـةَ الأُولى، وَتُـدغِمُها في الثانيـةِ، وتحذفُ الألفَ للوصْلِ، فتقولُ: إنَّ قـائمٌ، ويجوزُ عَلَى قِياسِ المبرِّدِ[1]: إنَّ قـائمًا، عَلَى إعمالها[2].

وأمَّا (أنَّ) فلَها مَوضِعانِ:

أَحَدُهما: أَن تَكُونَ فيه فِعلاً ماضيًا مِنَ الأَنِينِ، كما قالَ ذو الرُّمّةِ[3]:

.... كَـمـا أَنَّ المـريضُ إلى عُـوَّادِهِ الوَصِـبُ[4]

---

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، الملقب بالمبرد (ت:٢٨٥هـ)، إمام الطبقة السابعة من طبقات النحويين البصريين، من تصانيفه: المقتضب، والكامل. انظر: مراتب النحويين١٣٥، وأخبار النحويين البصريين ١٠٤، وإنباه الرواة ٣/ ٢٤١.

(٢) يرى المبرد إعمال (إنْ) النافية، فينصب الخبر بها تشبيهًا بـ(ليس) كما كان ذلك مع (ما). المقتضب ٢/ ٣٦٢.

(٣) هو غيلانُ بن عقبة بن نهيش من بني عدي بن عبد مناة. (ت: ١١٧هـ)، شاعر أموي فحل، اشتُهر بصاحبته ميّة بنت مقاتل بن طلبة بن قيس عاصم، مدح هشامَ بن عبد الملك وغيره، توفي شابًّا. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٤٣،٥٤٩، والشعر والشعراء ١/ ٥١٥، ووفيات الأعيان ٤/ ١١.

(٤) البيت من البسيط، وتمامه:

تـشكو الخِـشاش ومجـرى النـسعتينِ ...

الخشاش: هو العود الذي يُجعَلُ في أنف البعير، والنسعة: حبل من جلد يكون زمامًا للبعير، والوَصَبُ: الوجع. انظر: اللسان ٦/ ٢٩٧ (خشش)، ٨/ ٣٥٢ (نسع)، ١/ ٧٩٧ (وصب).

وهو من بائيته المشهورة التي مطلعها:

مـا بـال عينِـك منهـا المـاءُ ينـسكِبُ كأنّـهُ مِـن كُـلىً مفريـةٍ سَرَبُ

انظر: ديوانه ١/ ٤٢، والعين ٨/ ٣٩٨ (أنن)، والكامل ٢/ ٩٣٤، ومقاييس اللغة ١/ ٣٢ (أنن)، وذيل اللآلئ ٥٥، ولسان العرب ١٣/ ٢٨ (أنن).

والثاني: أَن تَكُونَ فيهِ للتحقيقِ والتأكيدِ، وَقَد جاءَتْ بمعنى (لَعَلَّ) عِندَ الخَلِيلِ[1]، وَلها مَوضِعٌ سَتُذكَرُ فِيهِ إن شاءَ اللهُ.

وَأَمَّا (كَأَنَّ) فَلِلتَّشبيهِ، وَزَعَمَ الزَّجاجيُّ[2] أنها تَكُونَ تَشبِيهًا وَشكًّا وَواجبةً، فالتشبيهُ إذا كانَ خَبرُها اسمًا جامِدًا، كَقَولِكَ: كَأَنَّ زيدًا الأسدُ، والشكُّ إذا كان خبرُها مشتقًّا، كقولك: كأنَّ زيدًا قائمٌ[3]، والواجبُ قولك: كأنّك بزيدٍ قد جاءَ[4]، وهذه القسمةُ لا يعرفها بصريٌّ.

---

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، أبو عبد الرحمن. (ت: ١٨٠هـ)، إمام الطبقة الثالثة من طبقات النحويين البصريين، شيخ سيبويه، وقد أكثر في كتابه من النقل عنه. وهو مستنبط علم العروض. من تصانيفه: معجم العين. انظر: أخبار النحويين البصريين ٤٨، ونزهة الألباء ٤٥، وإنباه الرواة ١/ ٣٤١.

وانظر رأيه في (أنَّ بمعنى لعل) في الكتاب ٣/ ١٢٣.

(٢) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم، (ت: ٣٤٠هـ)، إمام في النحو، عرف بالزجاجي لملازمته أبا إسحاق الزجاج، من تصانيفه: الجمل، والإيضاح في علل النحو، ومجالس العلماء. انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧.

(٣) انظر: حروف المعاني للزجاجي ٢٩، ولم يذكر الوجوب. ونقل أبو حيان والمرادي وابن هشام الوجوب عن الزجاجي والكوفيين. انظر: التذييل والتكميل ٢/ ٦١٣، والجنى الداني ٥٧٢-٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٣.

(٤) وصف النحويون هذا المعنى في نحو هذا المثال بالتقريب، ونسبه ابن عصفور لبعض النحويين، ونسبه غيره للكوفيين. انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٤٨، والجنى الداني ٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٤، وتعليق الفرائد ٤/ ١٣، وأما التحقيق فشاهده قول الشاعر:

فأصبح بطنُ مكة مُقشعرًّا ... كأنَّ الأرضَ ليس بها هشامُ

والفارسيُّ[١] يعتقدُ أن الباءَ والكافَ زائدتانِ[٢]. وهذا يَبْطُلُ عليْهِ بالباءِ ودُخُولِ الواوِ في قولِكَ: كأنِّي بِزَيدٍ وقد جاءَ، وهذِهِ الكافُ التي في (كأنَّ) لَيسَ لها تَعَلُّقٌ، وكأنَّ الأصلَ في قولِكَ: كأنَّ زَيدًا الأسدُ: إنَّ زَيدًا كالأسدِ، ثُمَّ قُدِمَتِ الكافُ للعنايةِ بالتشبيهِ، فكانت مُتَعَلِّقةً، فلما تَقَدَّمتْ بَطلَ تعلُّقُها، ولم يبطُلْ عمَلُها، وإن كانَ حكمُها قد بطلَ؛ لأنَّ (أنَّ) وما عمِلتْ فيه بتقديرِ مصدرٍ، ولا يُسْبَكُ من (أنَّ) هنا مصدرٌ؛ لأنَّهُ يؤدِّي إلى أن تَقَعَ الفائدةُ من مفردٍ، ونظيرُ هذه الكافِ الكافُ في (كذا) و(كأيِّنْ) وقد سُلِبَتِ التَّشْبيهَ فيهما.

و(كأنَّ) تعملُ مخفّفةً ومُثقلةً؛ إمَّا في مضمرٍ وإمَّا في مُظهَرٍ.

ومن الناسِ من يدَّعي أنَّهُ لا موضعَ لأنَّ هُنا؛ لما يؤدِّي إليه من عدمِ الفائدةِ بالمصدرِ وحْدَهُ، والفائدةُ هنا موجودةٌ، وبعضُهم لا يعملُها مخففةً[٣]، وهو

انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٤٧، والجنى الداني ٥٧١، ومغني اللبيب ٢٥٣.

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الفارسي، أبو علي، (ت: ٣٧٧هـ)، إمام في النحو، أخذ عن ابن السراج، وأخذ عنه ابن جني والربعي وغيرهما، من مصنفاته: الحجة للقراء السبعة، والإيضاح العضدي والتكملة، وغيرها. انظر: تاريخ بغداد ٨/ ٢١٧، وإنباه الرواة ١/ ٢٧٣، ووفيات الأعيان ٢/ ٨٠.

(٢) انظر ما يأتي بعد قليل.

(٣) جوّز الزمخشري الإلغاء مع التخفيف، وحمله ابن يعيش على العمل في ضمير الشأن، وجعل ابن الحاجب الإلغاء هو الأصح، وفسره الرضي على العمل في اللفظ، لكنه جوز عدم التقدير لعدم الداعي إليه، لكنه قواه إجراءً لها مُجرى (أنّ). انظر: المفصل ٣٥٨، وشرح المفصل ٨/ ٨٢، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٨٧-١٢٨٨، وتعليق الفرائد ٤/ ٧٦.

رديءٌ، قال الشاعر[1]:

وَوَجْــــهٍ مُـــشْرِقِ النَّحْـــرِ   كَــــأَنْ ثَدْيَيْـــــهِ حُقَّــــانِ[2]

ويروى: ثدياه[3]، على إضمارِ الاسمِ، وقد أجازوا: مررتُ برجلٍ كأنْ زيدٍ، أي كزيدٍ.

وزادوا (أنْ) توكيـدًا كـما زادُوهـا في: لَمّـا أنْ جئْـتَ جئْـتُ. وَرَوَوْا [قـولَ الشاعر][4]:

جمـــومُ الـــشدِّ شـــائلةُ الـــذّنابى   وهادِيَهــا كــأنْ جِــذْعٍ ســحيقِ[5]

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيت من الهَزَج.

روي: وصدر مشرق النحر، ووجه منشرق اللون..

الشاهد فيه: إعمال (كأن) المخففة، ونصب (ثدييه) اسمًا لها.

انظر: الكتاب ٢/ ١٤٠، والأصول ١/ ٢٤٦، والمحتسب ١/ ٩، والنكت ١/ ٥١٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٢، والإنصاف: ١٦٦، وشرح المفصل ٨/ ٨٢، والتبيين ٣٤٩، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٨٨، وغيرها كثير.

(٣) انظر هذه الرواية في: الكتاب ٢/ ١٣٥، والتبيين ٣٤٩، والإنصاف ١٦٦، وغيرها.

(٤) في د.

والشاعر هو المُفضَّل النُكريّ.

(٥) البيتُ من الوافر.

روايته في مصادره: جذعٌ سحوقُ، وفي بعضها: تشقُّ الأرض بدل: جموم الشد. ولم أعثر على رواية المؤلف بجر جذع، وسحيق، وروي القصيدة قافٌ مضمومة، فلا شاهدَ فيه على زيادة (أنْ)، ولا على عمل (كأنْ).

وكذا قوله[1]:

فيومًـــا تُوافينـــا بوجْـــهٍ مُقَـــسَّمٍ   كَـأنْ ظَبيـةٍ تعطُـو إلى وارِقِ الـسَّلَمْ[2]

فيُنشدُ بِالجرِّ عَلَى الزِّيـادة لـ(أنْ)، وَبِالنَّصبِ عَلَى العَمـلِ، وبِالرفعِ عَلَى أَن يَكونَ اسمُها مُضمرًا فيها.

والفرس الجموم ما ترك الضراب فتجمع ماؤه، وشائلة الذنابى: أي ترفع ذنبها في العدو، والهادي: العنق، وسحوق: طويل.

انظر: الأصمعيات ٢٠٣، وحروف المعاني للزجاجي ٢٩، والفسر ١/ ٥١٥، والمحكم ٤/ ٣٧٢ (هدي)، وعجزه في شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٢/ ٣٥٧.

وللنمِر بن تولب بيت صدره يوافق صدر هذا البيت، وهو قوله:

جمـــومُ الـــشد شـــائلة الـــذنابى   تخـــالُ بيـــاضَ غُرَّتهـــا سراجـــا

في شعراء إسلاميون (شعرالنمر بن تولب) ٣٤٠.

(١) اختلف في قائله على أقوال، منها أنه:

أ- ابن صريم اليشكري.

ب- علباء بن أرقم اليشكري.

ج- زيد بن أرقم.

د- راشد بن شهاب اليشكري.

(٢) البيتُ من الطويل.

المقسّم: المحسَّن، من القسمات، وهي أعالي الوجه، وتعطو: تتناول، والوارق: ذو الوَرق، أي المورق، والسَّلم: شجر له شوك. انظر: شرح شواهد المغني ١/ ١١١.

انظر: الكتاب ٢/ ١٣٤، والكامل ١/ ١١١، والأصول ١/ ٢٤٥، وأمالي القالي ٢/ ٢١٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٢٠٨، والمسائل البصريات ١/ ٦٥٣، وشرح المفصل ٨/ ٨٣، والإنصاف ١/ ٢٠٢، واللآلئ ٢/ ٨٢٩، وشرح شواهد المغني ١/ ١١١، وشرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٥٩.

فأمَّا نَصبُ الحالِ عَنها، وَهُوَ ما قَدَّمْنا ذِكرَهُ، فَقَولُ الشاعِرِ[١]:

كَأَنَّـهُ خارجًـا مـن جَنْـبِ صـفحَتِهِ ... سَـفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عنـدَ مُفتَـأَدِ[٢]

وإنَّما نُصِبُ الحالُ؛ لأن معنى (أنَّ) التأكيد، و(كأنَّ) التشبيه، فيجوز أن تقولَ: أشبِّهُ زيدًا، ولا تقولُ: أؤكِّدُ زيدًا. ورأيتُ بيتًا قد عمِلتْ فيه كأنَّ في اسمينِ معًا، أنشدَ الكوفيُّ[٣]:

كَـأنَّ مَكاكِيَّـهُ بِـالجَواءِ ... خِـلالَ الـدَّقارِيِّ شَرْبًـا ثِـمالا[٤]

(١) هو النابغةُ الذبياني.

(٢) البيتُ منَ البسيط.

وهو يتحدث عن قرن الثور، ويصفه حالة كونه خارجًا من صفحة الكلب، السفود: وهو الحديدة التي يشوى بها. والشرب: هم القوم الشاربون. والمفتأد: موضع الوقود. انظر: اللسان ٣/ ٢١٨ (سفد)، ٣/ ٣٢٨ (فأد).

اشتشهد به على نصب الحال بمعنى التشبيه الذي تضمنته (كأنّ).

انظر: ديوان النابغة ١٩، وكتاب الشعر ١/ ٦٢، والخصائص ٢/ ٢٧٥، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٥٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٩، ٣/ ١٠، ورصف المباني ٢٨٦، ٣٦٣، وخزانة الأدب ٣/ ١٨٥.

(٣) لأبي داؤد الإيادي.

(٤) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره: (تخالُ) بدل (كأنَّ)، و(بالضحى) بدل (بالجواء)، فلا شاهد فيه.

والمكاكيّ جمع مُكّاء وهو طائر، والجواء: موضع. والدقارِيُّ: جمع دَقَرَى، وهي الرياض. انظر: اللسان ٤/ ٢٨٩ (دقر)، ١٥/ ٢٩٠(مكا).

انظر: ديوان أبي دؤاد ٣٣١، وكتاب الشعر ٢/ ٤٤٧، وكتاب الجيم ١/ ٢٧١، والمخصص ١٠/ ١٣٣، والتذكرة الحمدونية ٧/ ٢٨١.

فأمَّا قَولُهُ: «كأنكَ بِالدُّنيا لم تكُنْ، وَكَأنَّكَ بِالآخرَةِ لم تَزَلْ»[١]، فإنَّ الفارسيَّ -رحمهُ اللهُ- جَعَلَ الكَافَ لِلخِطابِ زَائدةً، وَجَعَلَ الباءَ أيضًا زائدةً[٢]، فصارَ التَّقديرُ: كأنَّ الدُّنيا لم تكُنْ، وَاستَدَلَّ لِذلِكَ بِكتابِ عُمرَ بنِ عَبدِ العَزِيزِ[٣] إلى الحَسَنِ[٤]: «كأنَّ الدنيا لم تَكُنْ، وَكَأنَّ الآخِرةَ لم تَزَلْ»، ولا يجوزُ على هذا: كَأنِّي

---

(١) اختلف في قائله على أقوال:

أ- جعله أبو شامة حديثًا عن النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: إبراز المعاني ١/ ٢٧٩.

ب- ونسب إلى الحسن البصري. انظر: النكت والعيون ٣/ ٢٤٩، وتفسير العز بن عبد السلام ٣/ ٢٢١، والجنى الداني ٥٧٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٧٥.

ج- ونسب إلى عمر بن عبد العزيز. انظر: حلية الأولياء ٥/ ٣٠٥، و المقاصد الحسنة ١/ ٤٩٨، وكشف الخفاء ٢/ ١٦٨. وهو الصحيح، جاء في حلية الأولياء: «كتب الحسنُ إلى عمرَ بن عبد العزيز: أما بعدُ: فكأنَّك بآخر من كُتِبَ عليه الموت، قيل: قد مات. فأجابهُ عمرُ: أما بعد: فكأنَّك بالدنيا ولم تكن، وكأنَّك بالآخرةِ ولم تزل».

(٢) الجنى الداني ٥٧٣، ومغني اللبيب ٢٥٤، وتعليق الفرائد ٤/ ١٤.

(٣) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي (ت:١٠١هـ)، الخليفة الأموي الصالح الزاهد العادل، ينعت خامس الخلفاء الراشدين، منع سبَّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه على المنابر، فرثاه الشريف الرضي رغم ما يقتضيه مذهبه من عداء الأمويين. ولي الخلافة سنة ٩٩ وتوفي وعمره تسع وثلاثون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ١١٤، وفوات الوفيات ٣/ ١٣٣، وتهذيب التهذيب ٧/ ٤٧٥.

(٤) هو الحسن بن يسار البصري (ت:١١٠هـ)، تابعي جليل، وفقيه شجاع ناسك، كان لا يخاف في الله لومة لائم، وكان له مع الحجاج مواقف. انظر: الوافي بالوَفَيات ١٢/ ١٩٠، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٤، والبداية والنهاية ٩/ ٢٦٦.

بِالدُّنيا، وَعَليهِ قَولُهُم: كَأَنَّكَ بِزَيدٍ قَد جاءَ، وَجوَّزَ أَن تَكُونَ الكافُ اسمَ (كأَنَّ)، وَالباءُ في تَقدِيرِ (في) وَهِيَ الخبرُ، وَلم تَكُنْ في تَقدِيرِ الحالِ، وَالواوُ مُقَدَّرةٌ مَعَها، أَي: كأَنَّكَ بِالدُّنيا مَعدُومةً، وَيجُوزُ عِندِي أَن تَكُونَ الكَافُ اسمَها، وَ(لم تَكُن) الخَبَرُ وَهِيَ تامَّةٌ، وَ(بِالدُّنيا) مُتَعَلِّقٌ بها، وَيكونُ التقديرُ: كأَنَّكَ لم تَكُنْ في الدُّنيا.

وأمَّا (لكِنَّ) فتكونُ مُثقَّلةً ومخفَّفةً، فالخفيفةُ تُذكَرُ في بابها، فأمَّا المُثقَّلةُ فَمعناها الاستِدراكُ، وَهِيَ عامِلةٌ عَمَلَ (إنَّ) مخالِفٌ ما بَعدَها ما قَبْلها في المَعنى، كقولك: ما جاءني زيدٌ لكنّ عمرًا غيرُ جاءٍ، وكذلك: ما جاءني زيدٌ، لكنَّ عمرًا جاءني، ومنَ الناسِ المُتأخِّرينَ[(١)] منْ قال: أصلُ لكنَّ: كنَّ، و(لا) مركبةٌ مَعَها، ولا أعْرِفُ لهذا حَقيقةً، وإنما حَمَلَهُ هذا القائلُ على (لعلَّ)، وبينهما بُعْدٌ؛ لأنّ (لعلَّ) قد استُعملَ فيه (عَلَّ) وحدَها، ولم تُسْتَعْمل (كنَّ) وحدَها، فأمَّا قولُ الشاعِرِ[(٢)]:

فلوْ كنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرابَتي ... ولكنَّ زنجيًّا عَظِيمَ المشافرِ[(٣)]

---

(١) قال الفراء مركبة من (لكنْ) و(إنَّ)، وقيل: من (لا) و (أنّ) والكاف زائدة، وقيل: أصلها (إن) وزيدتْ عليها (لا) والكاف. انظر: شرح المفصل ٨/ ٧٩، والجنى الداني ٦١٧، ومغني اللبيب ٣٨٤.

(٢) هو الفرزدق.

(٣) البيتُ من الطويل.

ضبي: منسوب إلى بني ضبّة، وهم قوم الفرزدق، والمشفر للبعير كالشفة للإنسان، استعملها تشنيعًا لصورته. (عن شرح شواهد المغني).

انظر: ديوانه ٢/ ٤٨١، والكتاب ٢/ ١٣٥، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٧، والمحتسب ٢/ ١٨٢، والمنصف

/ ٥٨ أ فالخبر محذوفٌ، تقديرُه: ولكنّ زنجيًّا عظيمَ المشافرِ رجلٌ لا يعرفُ قرابَتي، ويُروى: ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ[1]، تقديره: ولكنَّك زنجيٌّ عظيمُ المشافر، وهو حَسَنُ الإعرابِ ضعيفُ المعنى، وقدّر قومٌ الخبرَ في الأول: ولكنَّ زنجيًّا عظيمُ المشافرِ أنتَ، وهُو كالوجْهِ الثاني في الجودةِ والقُبحِ، ومِثلُهُ في جَعْلِ الاسْمِ نكرةً والخبرِ معرفةً قَولُهُ[2]:

كأنْ دَرِيَّةً لما التقينا ... بِنَصْلِ السَّيفِ مُجْتَمَعُ الصُّداعِ[3]

وقولُه[4]:

وإنَّ حرامًا أنْ أسُبَّ مُجاشعًا ... بآبائيَ الشُّمِّ الكرامِ الخضارمِ[5]

٣/ ١٢٩، والنكت ١/ ٥١٤، وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٣٥٠، والإنصاف ١٥٧، وشرح المفصل ٨/ ٨٢، ورصف المباني ٣٥٠، والجنى الداني ٥٩٠، ومغني اللبيب ٣٨٤، وشرح شواهده ١/ ٢٣٩.

(١) ورد بالنصب في مجالس ثعلب والمحتسب، وفي باقي المصادر بالرفع .

(٢) هو مرداس بن حُصين.

(٣) البيت من الوافر.

روي: (وكان) بدل (كأنّ) فلا شاهد فيه. والدريّة: مخفف دريئة، وهي الحلقة التي يتعلم عليها الرمي، (اللسان ١/ ٧٤ (درأ) ومجتمع الصِداع: الرأس. (عن المخصص).

الشاهد فيه: كأنَّ دريةً مجتمعُ الصداع، حيث جاء الاسم نكرة والخبر معرفة.

انظر: نوادر أبي زيد ١٥٠، والخصائص ٢/ ٢٧٥، والمخصص ٣/ ٣١، واللسان ١٣/ ٣٣ (أنن).

(٤) هو الفرزدق.

(٥) البيت من الطويل.

جاء في مصادره (مقاعسًا) بدل (مجاشعًا)، وهو الصواب؛ لأن مجاشع بن دارم من أجداد الفرزدق، وكان =

وقال[1]:

كــأنَّ طَــيرًا سُــودُها وحُمْرُهــا[2]

وَوَجدتُ في كتابِ الله تعالى الاسمَ نكِرةً والخبرَ معرفةً للفائدةِ المَطلُوبةِ في الخَبرِ، وَهُوَ قَولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾[3] فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾[4] فيحتملُ أن يكونَ معرفةً، وإنما كانَ كذلكَ؛ لأنَّ الفائدةَ معروفةٌ بالمعرفةِ.

وأمَّا (لَيْتَ) فمعناها التمنِّي، والفراءُ يزعمُ أنَّ العَرَبَ تجْعَلُها كـ(وَدِدْتُ)،

يفتخر به دائمًا. (انظر: تعليق د. عضيمة على الشاهد في المقتضب ٤/ ٧٤ الهامش رقم: ١). والخضارم: جمع خِضْرم، وهو كثير العطاءِ. انظر: اللسان ١٢/ ١٨٤ (خضرم)، وروي:

وليس بعدلٍ إن سببْتُ مقاعسًا

فلا شاهد فيه.

وعلى رواية المؤلف جاء الاسم نكرة وهو (حرام)، والخبر معرفة، وهو المصدر المؤول (أن أسب).

انظر: ديوانه ٢/ ٨٤٤، والمقتضب ٤/٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦، ١٩١، وتحصيل عين الذهب ٩٩، وتهذيب إصلاح المنطق ١/ ٧٤، ١٦٨، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٢، ومعاهد التنصيص ١/ ٤٧، وخزانة الأدب ٩/ ٢٨٥.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) من الرجز.

الشاهد فيه: ورود اسم كأنَّ نكرة وهو (طيرا)، والخبر معرفة، وهو (سودها).

انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٥٩، ولم أجده في غيره.

(٣) آل عمران: ٩٦.

(٤) آل عمران: ٦٨.

فتعملُها في الاسمِ والخبرِ النّصبَ، فتقول: ليتَ زيدًا قائمًا[١]، كما قالوا: ظننتُ زيدًا قائمًا، وأنشدوا[٢] [هذا البيتَ][٣]:

يا ليتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعا[٤]

وَأَنْشَدُوا[٥]:

أَلاَ يا لَيتَني حَجَرًا بوادٍ ... أقامَ وليتَ أمِّي لم تَلِدْني[٦]

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤١٠، وانظر النقل عنه في المفصل ٣٦٠، وشرحه ٨/ ٨٣، وشرح الكافية ١/ ١/ ٣٣٢، ورصف المباني ٣٦٦، ومغني اللبيب ٣٧٦، وفي شرح الحديث المقتفى لأبي شامة ١/ ١٦٢ عن الفراء أنها لغة عُكلٍ.

(٢) اختلف في قائله فقيل:

أ- العجاج.

ب- رؤبة بن العجاج.

(٣) في د.

(٤) من الرجز.

انظر: ملحق ديوان العجاج ٤٠٥ (تحقيق: شعوي ضناوي)، والكتاب ٢/ ١٤٢، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٧٨، والتمام ١٦٨، وشرح المفصل ١/ ١٠٤، ٨/ ٤٨، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٣٤، ورصف المباني ٣٦٦، والجنى الداني ٤٩٢، ومغني اللبيب ٣٧٦، وشرح شواهده ٢/ ٦٩٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤.

(٥) للنمر بن تولب.

(٦) البيت من الوافر.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر بن تولب) ٣٩١، وشرح الحديث المقتفى لأبي شامة ١/ ١٦٢، وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.

وَوَجدتُ عَلَى ذَلِكَ بيتًا رَأَيتُهُ مَرويًّا في كُتُبِ بعضِ المُتَأَخِّرينَ شاهِدًا، وَهُوَ:

أَتَينـــاكَ زُوَّارًا وَســـمْعًا وطاعـــةً فَلَيتَـكَ يـا خـيرَ البرِيَّـةِ داعِيـا[1]

وَهُو مُصحَّفٌ، وإنما هُو: فلبَّيْكَ[2]، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ[3]:

فليـتَ اليـومَ كـانَ غـرارَ حَـوْلٍ ولـيْـتَ اليــومَ أيَّامًــا طِــوالا[4]

وأَنْشَدُوا[5]:

ألا ليتَنِـــي إنْ لم تجــودِيْ بنظــرةٍ لمـا بي وليْـتَ الحُـبَّ شـيئًا مُحَرَّمـا[6]

وأنشَدَ الكوفيُّ[7]:

---

(١) البيت من الطويل.

وهو للفرزدق.

انظر: ديوانه ٢/ ٨٨٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٠.، ولم أجده في غيرهما.

(٢) هي رواية الديوان.

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) البيت من الوافر.

وروي في مجالس ثعلب ١/ ٢٣٦، برواية:

لعل غدًا يكون غرار شهرِ

فلا شاهد فيه. وانظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٢، ٢٩.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: المغني في النحو ٣/ ١٥٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩، ولم أجده في غيرهما.

(٧) للعجاج.

يَـــا لَيتَـــهُ إذ لم يَكُـــنْ حمـــارا لُؤلـــؤةً في الـــدَّارِ أو مِـــسْمارا[(١)]

وبعضُهم يقدِّرُ (كانَ) مضمرةً، وبعضهم على إضمارِ الخبرِ العاملِ في الحالِ، وروى الكسائيُّ: «ليت الدَّجاجَ مُذَبَّحًا»[(٢)].

والبَصرِيُّونَ يُضمِرُونَ الخبرَ وَيَنصِبُونَ هَذا عَلَى الحالِ، وَالكِسائيُّ يُضمِرُ (كانَ) المُظهَرةَ في البيتِ، وَعَلَى قَولِ الكسائيِّ كأَنَّهُ لو لم يَكن حمارًا لؤلؤةً في الماء أو مسمارًا، يريد مسمارَ المُصحفِ، أي: كانَ لُؤلُؤةً، كَذا تأوَّله عُثمان، في «ما أملاه عليَّ خاطِري»[(٣)]، وَحُجةُ الفراءِ قَولُ الشاعرِ[(٤)]:

نَـدِمتُ عَـلى لِـسانٍ فـاتَ مِنِّـي فليـتَ بأنَّـه في وَسْـطِ عِكْـمِ[(٥)]

---

(١) من الرجز.

انظر ديوان العجاج البيت الأول ٣٦٤، والبيت الثاني ٣٦٣، برواية: لؤلؤة في الماءِ أو مسمارا. والبيت الثاني أيضًا في ديوان المفضليات شرح الأنباري ٢/ ١٧، وقبله:

تخالُ فيه الكوكبَ الزهارا

وكذا في اللسان ٥/ ٢٨٠ (وجر)، والتاج ١٤/ ٣٥١ (وجر). في أبيات.

(٢) المباحث الكاملية ١/ ٥٤٢، والمغني لابن فلاح ٣/ ١٥٩ وفيه (مذبوحًا)، والتذييل والتكميل ٥/ ٣٠.

(٣) هو الخاطريات. انظر هذا التأويل فيه ص: ١٦٠.

(٤) هو الحطيئة.

(٥) البيت من الوافر.

رواية الديوان:

فليت بيانَه في جوف عِكم

وفي جميع المصادر (في جوف) بدل (في وسْط). والعِكم: العِدْل. (اللسان ١٢/ ٤١٥ (عكم)

انظر: ديوان الحطيئة ١٩٧، والنوادر ٢١١، والمذكر والمؤنث للفراء ٦٥، وديوان المفضليات شرح

فَدُخُولُ الباءِ عَلى (إنَّ) في هذا البيتِ كَدُخُولِها في قَولِهِ تعالى: ﴿أَلَمۡ يَعۡلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[1]، [وحجةُ الكسائيِّ ظُهُورُ (كانَ) في البَيتِ][2]، وَحُجَّةُ سِيبويهِ أَنَّهُ يَلزَمُ الفراءَ الفائدةُ بمنصوبٍ لا مَرفُوعَ مَعَهُ، وَيَلزَمُ الكسائيَّ أَنَّهُ لَيسَ كُلُّ موضعٍ يُضمَرُ (كان)، فهُوَ مَنصُوبٌ عَلَى الحالِ، وَلم يُرَ هَذا القسمُ إلا نكِرةً. فأمَّا قولهم: لَيتَ شِعرِي أَزيدٌ منطلقٌ أم عمرٌو، فَموضِع الجملةِ نَصبٌ بشعرِي، وهو معلَّقٌ كالعِلمِ، والأصلُ في شعري: شعُرْتُ شِعرة، كالدرية، فحذفُوا التاءَ وعوَّضوها الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[3]، و(شعري) اسمُ (ليت)، والخبرُ محذوفٌ، وموضِعُ (شعري) منصوبٌ بأنَّهُ اسمُ (ليت)، ويجوزُ أنْ يكونَ قدْ أغنى معمولُ (شعري) عن الخبرِ، وفي هذا نظرٌ.

وأمَّا (لعلَّ) فَقِيلَ مَعناها: التوقُّعُ والرجاءُ، وَقِيلَ: الطَّمَعُ والإشفاقُ، ومثالُ الطمعِ: اسْلُكْ هذه الطريقَ لعلَّكَ تسلمُ، ومثالُ الإشفاقِ قولُكَ: لا تسْلُك هذه الطريقَ لعلك تَضِلُّ، كذا ذَكَرهُ بَعضُهم[4].

الأنباري ٢/ ١٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٠، والحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٥، والمسائل الحلبيات ٢٦٠، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٤٩، وخزانة الأدب ٤/ ١٥٢.

(١) العلق: ١٤. وانظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٥، والمسائل الحلبيات ٢٦٠.

(٢) في د.

(٣) الأنبياء: ٧٣.

(٤) انظر: الأزهية ٢١٧، والجنى الداني ٥٧٩، ومغني اللبيب ٣٧٩.

وَالفَرقُ بَينَ التَّمَني وَالرجاءِ أَنَّ التَّمنِّيَ يَكونُ في المُستَحِيلِ وغَيرِ المُستَحِيلِ، وَالرجاءُ لا يَكونُ إلاَّ في غَيرِ المُستَحِيلِ، خُصُوصًا مِنَ العاقِلِ المُميِّزِ، تَقُولُ في التَّمني: لَيتَ الشبابَ يَعُودُ، ولا تَقُلْ: لَعَلَّ الشبابَ يعودُ، وَفي الرجاءِ: لَعلَّ أَظفَرُ بِبُغيَتي في سَعيِي، فَتَدبَّرْ ذَلِكَ.

وقدِ امتَنَعُوا مِنَ الجمعِ بينَ (ليتَ) و(سوفَ)، فلم يقولوا: ليتَ زيدًا[1] سوفَ يقومُ؛ لأنَّ (ليت) لِما لم يثبُتْ، و(سوف) لِما ثبتَ، وَقَد جاءَتْ مَعَ (لَعَلَّ) وَأَنشَدُوا[2]:

فَقُولا لها قَولاً رَفيقًا لعلَّها ... ستَرحَمُني من زفْرةٍ وَعَويلِ[3]

وإنما كانَ كذلِكَ لأنَّ (لعلَّ) حُمِلت عَلَى (أنَّ)، كما حُمِلت (أنَّ) عَلَى (لعلَّ)، وَهِيَ حَرفٌ مُرَكَّبٌ مِنَ اللامِ وَ(عَلَّ)، واللامُ فِيهِ زائدة[4]، وابنُ السراجِ[5] / ٥٨ب

(١) في أ: زيد. وسقطت العبارة من د.

(٢) لعبد الله بن مسلم الهذلي، كما في التمام.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٠٩، والتمام في تفسير أشعار هذيل ١٦٨، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٤١، ومغني اللبيب ٣٨٠، وشرح شواهده ٢/ ٦٩٥، وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥.

(٤) حكى الزجاجي الإجماع على زيادتها، في اللامات ١٣٥.

(٥) هو محمد بن السري بن السراج، أبو بكر، (ت: ٣١٦هـ)، إمام في النحو، تتلمذ على المبرد وثعلب، وأخذ عنه أبو علي الفارسي وغيره، ومن أشهر تصانيفه: الأصول في النحو. انظر: نزهة الألباء ١٨٦، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، وإشارة التعيين ٣١٣.

٥٨ب لا يجعلها زائدةً[١]، وإنما هما لغتانِ، وجوَّز زيادتها وعملَها كَعَملِ (إنَّ).

وفيه لغاتٌ: لعلَّ وعلَّ ولعنَّ ورعنَّ ورعلَّ ولأنَّ[٢]، قال الشاعر[٣]:

ألستُم عائجينَ بنا لَعنَّا ... نرى العرصاتِ أو أثرَ الخيامِ[٤]

وقال الشاعر[٥]:

عُوْجا على الطَّلَلِ القديمِ لأنَّنا ... نَبْكي الدِّيارَ كما بَكَى ابنُ حُذامِ[٦]

---

(١) وهو مذهب الكوفيين، كما في الإنصاف ١/ ٢١٨. وقد أخذ به كثير من متأخري البصريين كما في شرح ابن يعيش ٨/ ٨٨، وقواه السُّهيلي، واختاره أبو حيان كما في التذييل والتكميل ٥/ ١٧٦-١٧٧.

(٢) انظر: المفصل ٣٠٧.

(٣) هو الفرزدق، وورد في ملحقات ديوان جرير ١٠٣٩.

(٤) البيت من الوافر.

ورواية الديوان: هَلَ انتم عائجون .. وروي:

ألا يا صاحبيَّ قفا لعنَّا

وعائجين: مائلين. (اللسان ٢/ ٣٣١ (عوج)، والعرصات: هي الساحة وسط الدار. (اللسان ٧/ ٥٢ (عرص).

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٨٣٥، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٣٦٥، واللامات ١٤٧، وأمالي القالي ٢/ ١٣٤، والإنصاف ١/ ٢٢٥، والتوطئة ٢٣٦، واللسان ١٣/ ٣٤ (أنن).

(٥) هو امرؤ القيس.

(٦) البيت من الكامل.

روي: جذام، وخدام، وحرام، وهمامِ.

انظر: ديوانه ١٩٣، والحيوان ٢/ ١٤٠، وشرح المفصل ٨/ ٧٩، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٧٦٤، ورصف المباني ٢٠٧، وتذكرة النحاة ١٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣٧٦.

وأنشد الباهليُّ[(١)]:

ولا تَحْـــرِمِ المــرءَ الكـــريمَ فإنَّـــهُ   أخـوكَ ولا تـدري لعنَّـكَ سـائلُهْ[(٢)]

وقالَ الشاعِرُ[(٣)]:

يـــا أَبَتـــا علَّـــك أو عَـــساكا[(٤)]

وَزَعَمَ أبو زَيدٍ[(٥)] أنَّ منَ العربِ مَن يجُرُّ بها[(٦)]، وَأَنْشَدَ[(٧)]:

فقلتُ ادْعُ أخرى وارفعِ الصَّوتَ دَعوةً   لَعَـلَّ أبي المِغْـوارِ مِنـكَ قَرِيـبُ[(٨)]

---

(١) لعبيد بن أيوب العنبري.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: شعراء أميون (عبيد بن أيوب العنبري) ١/ ٢٢٢، وديوان اللصوص ١/ ٤٠٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١١٥٧ هامش (٣)، والتذييل والتكميل ٥/ ١٧٧، وهمع الهوامع ١/ ١٣٤، والدرر اللوامع ٢/ ١٦٥.

(٣) هو رؤبة.

(٤) من الرجز.

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، والكتاب ٢/ ٣٧٥، المقتضب ٢/ ٧١، وكتاب الشعر ١/ ١٤، والخصائص ٢/ ٩٦، وتحصيل عين الذهب ٣٨٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢٩٦، وشرح المفصل ٧/ ١٢٣.

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام، أبو زيد الأنصاري، (ت:٢١٥هـ)، إمام في القراءات واللغة، من تصانيفه: كتاب النوادر. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٠، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٧٨، وغاية النهاية ١/ ٣٠٥.

(٦) انظر: النوادر ٢١٨. وقد نسب النووي القول لأبي زيد، وأنها لغة عقيل، في تهذيب الأسماء واللغات ٣/ ٢٢٣.

(٧) لكعب بن سعد الغنوي.

(٨) البيت من الطويل.

وتـأوَّلَ ذلكَ الفـارسيُّ تـأويلاً أخـرجَهُ عـن هـذا، فقـال: هـي (لعـل) مخففةً، وفيها ضميرُ الشأنِ والقصة، و(قريبٌ) مبتدأٌ، و(لأبي المغوار) خبرهُ، وفتحتْ لامُ الجرِّ حملاً على المُضمرِ، وبعضُهم يَروِي: (لَعلِّ أبي المِغوارِ) بِكسرِ اللامِ، عَلَى الأَصْلِ، فَيكونُ التقديرُ: لَعل لأبي المغوارِ مِنْكَ جوابٌ قَريبٌ[1].

وإذا كانُوا قَد رَوَوا فَتحَ الباءِ التي للجرِّ مَعَ الظاهرِ: مَررْتُ بَزيدٍ، حكاها عُثمانُ عن بعضِهم[2]، فَالأَولى فتحُ اللامِ.

وَقَد أَدخَلَ بَعضُهم (أَنْ) معَ الفعلِ المُضارعِ في خبرِ (لَعلَّ) فَقالُوا: لعلَّ زَيدًا أنْ يقومَ[3]، قالَ الشاعرُ[4]:

روي: بنصب (أبا).

انظر: الأصمعيات ٩٦، واللامات ١٣٦، وكتاب الشعر ١/ ٧٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٧، وأمالي القالي ٢/ ١٥١ والإفصاح ١١٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦١، ومغني اللبيب ٣٧٧، ٥٧٦ وغيرها كثير.

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٦.

(٢) في الخصائص ٢/ ١٠ فتح الجار مع الضمير لغة قُضاعة. ورواها الأخفش عن يونس وأبي عبيدة وخلف الأحمر. انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٦.

(٣) قصره المبرد في المقتضب على الضرورة ٣/ ٧٤، وفي الكامل جعل سقوط (أنْ) هي اللغة الجيدة. ١/ ٢٥٤.

(٤) هو مُتمِّم بن نُويرة، ونُسب في شروح سقط الزند ٢/ ٥٧٧ إلى عنترة، ولم أجده في ديوانه.

لعلَّـــكَ يومًـــا أن تُلِـــمَّ مُلِمَّـــةٌ عليكَ من اللائي تَرَكْنَك أَجْدَعا[١]

فقالَ بعضُهم: شبَّهَ لَعلَّ بِعَسَى كما شُبِّهَ لَيتَ بِـ(وددْتُ)[٢]، وقالَ بَعضُهم: في الكَلامِ محذُوفٌ، تقدِيرُهُ: لَعَلَّكَ صاحِبُ الإلمامِ[٣]، وبَعضُهم يجعلُ الجُملةَ الخبرَ عَلَى الاتِّساعِ، كما قال[٤]:

فـــإنَّما هـــي إقبـــالٌ وإدبـــارُ[٥]

وبعضُهم يجعَلُ الخبرَ محذُوفًا، تقديرُهُ: لَعَلَّكَ تهلِكُ لأنْ تُلِمَّ ملمةٌ، فحذَفَ، وَ(أنْ) مَفعولٌ لهُ.

فإن اتصلتْ هذهِ الحروفُ بضميرِ المتكلِّمِ، فمنهم من يقولُ: إنَّني، فيجمع

---

(١) البيت من الطويل.

الأجدع: مقطوع الأنف أو الأذن. (اللسان ٨/ ٤١ (جدع)

انظر: ديوان متمم ١١٥، وديوان حروب الردة ٣٣٦، والمفضليات ٢٧٠، المقتضب ٣/ ٧٤، وشرح السيرافي ٤/٤٨ أ، والمفصل ٣٦٠، ، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، والتخمير ٤/ ٧٣، ومغني اللبيب ٣٧٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٦٤، وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥.

(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٧٤، والمفصل ٣٦١، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، والتخمير ٤/ ٧٣.

(٣) انظر: شرح اختيارات المفضَّل ٣/ ١١٩١، وانظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٧٥.

(٤) هي الخنساء.

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره:

ترتع ما رتعت حتَّى إذا ادَّكرتْ

انظر: ديوان الخنساء ٣٠٣، والكتاب ١/ ٣٣٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٧٠، والمقتضب ٤/ ٣٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٠، والمنصف ١/ ١٩٧، والمحتسب ٢/ ٤٣، وتحصيل عين الذهب ٢١٤.

بين النوناتِ، وزيدتِ النونُ المصاحبةُ للياءِ وقايةً للحرف المتصلةِ هي بِهِ مِنَ الكسرِ، لتَتَحمَّلَهُ هي، وكذلك راعَوُا السكونَ في (مِنْ)، فقالوا: مِنِّي، والإعرابَ في الفعلِ فقالوا: يضرِبُنِي، والفتحةَ في الماضي فقالوا: ضربَنِي، وكذلك أخواتُ (إنَّ)، فتقول: أنَّني، ولعلَّنِي، وكأنَّني، ولكنَّني وليتَنِي، وبعضُهم يقولُ: إنِّي، وأنِّي، وكأنِّي، وذلك أنَّهَ كَرِهَ اجتِماعَ الأَمثالِ[1]، وإذا كانوا كرهُوا اجتماعَ المثلينِ حتى فصلوا بينَهما وحذَفُوا أحدهما في: أأنْتَ؟ فالأولى أنْ يَكرَهُوا اجتماعَ الثلاثةِ، وحملوا (لَعلَّ) على (إنَّ) فقالوا: لعلّي؛ لأنّ اللامَ تُقارِبُ النونَ، واختُلِفَ في المحذوفِ، فقالَ بعضُهم هو الأوّلُ؛ لأنه ساكنٌ، والساكن يُسرِعُ إليه الاعتلالُ، بدلالةِ (ميزان) ومُوْسِر وخِوان، وقال بعضُهم: هِيَ الوُسْطى بدلالةِ: علمتُ أنْ زيدًا قائمٌ، وقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3]. وقالَ بعضُهم: هِي الآخِرةُ؛ لأنها طَرَفٌ[4]، والطَّرفُ يُسْرِعُ إليه الاعتلالُ، وهذا مذهبُ سيبويهِ[5]، وقولهُم: (لَعَلِّي) يدلُّ على ذلك، وكذلك قولُهُ[6]:

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٩.

(٢) المزّمل: ٢٠.

(٣) يونس: ١٠.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٩.

(٦) هو عمرو بن معديكرب.

يَـــسُوءُ الفاليـــاتِ إذا فَلَيـنـــي [١]

لأنَّ النونَ فاعلُهُ[٢]، والفاعلُ لا يُحذفُ، وكذلك (ليتي) في البيتِ[٣].

وأكثرُ ما ورد (لَعلِّي)، وَقلَّ (لعلَّني)، كقوله[٤]:

وأخـرُجُ مـن بـينِ البيـوتِ لَعلَّنِـي أُحَدِّثُ عَنكِ النَّفسَ في السرِّ خاليا[٥]

فأمَّا (ليتَ) فلا يُقالُ فيها إلا لَيتني، بإثباتِ النُّونِ لتسلمَ الفتحةُ، وليسَ هنا اجتِماعُ أمثالٍ تُحذفُ له النونُ، وقد حُذِفَتْ في ضرورة الشعر، قال[٦]:

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

تراهُ كالثُّغامِ يُعَلُّ مِسكًا

انظر: ديوان عمرو بن معديكرب ١٨٠، والكتاب ٣/ ٥٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٩٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٧٨، والزاهر ١/ ٢٨٥، وتهذيب اللغة ٥/ ١٣٤ (حاج)، ١٥/ ٣٧٥ (فلي)، والمنصف ٢/ ٣٣٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٩٤، وتحصيل عين الذهب ٥٢٤، وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٣.

(٢) هي نون النسوة.

(٣) لم يتقدَّم بيت في (ليتي)، ولعله يعني ما سيذكر بعدُ.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- المجنون قيس بن الملوح.

ب- قيس بن ذريح.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان مجنون ليلى ٢٠٥، وديوان قيس لبنى ١٢٦، وأمالي القالي ١/ ٢١٩، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٠٨.

(٦) هو زيد الخيل الطائي.

كمُنيـــةِ جـــابرٍ إذ قـــال ليتـــي ... أصـــادِفُهُ ويَـــذهَبُ جُـــلُّ مـــالي[١]

فأما قولهم: (إنَّا)، فالمحذوف هي الوُسطى؛ لأن الآخرة اسمٌ، وليستْ بوقايةٍ كنون (إنَّني)، وقيل: الأولى.

وهذه الحروفُ إذا دخلت على ضمير الشأن والقصة فالأولى ألاَّ يُحذَفَ؛ لأنه ضميرٌ منصوبٌ لم يتقدمْهُ ذكرٌ، وليس بمنزلته في (كان) [لأنه في (كان)][٢] يستتر؛ لأنه ثَمَّ مرفوعٌ، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾[٤]، وقد جاءَ في الشعرِ محذوفًا، قالَ الشاعِرُ[٥]:

إنّ مَـنْ لامَ في بَنـي بِنـتِ حَـسَّانَ ... أَلُمْـهُ وأعْـصِهِ في الخُطُـوبِ[٦]

---

(١) البيت من الوافر.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر زيد الخيل) ١٩٥، والكتاب ٢/ ٣٧٠، والنوادر ٢٧٩، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٩، والمقتضب ١/ ٢٥٠، والمسائل الحلبيات ٢٢١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠، وشرح المفصل ٣/ ١٢٣، وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٥.

(٢) في د.

(٣) الحج: ٤٦.

(٤) طه: ٧٤.

(٥) هو الأعشى.

(٦) البيت من الخفيف.

رواية الديوان: من يلمني في بني.. فلا شاهد فيه.

والشاهد فيه على رواية المؤلف: كون اسم (إنَّ) ضمير الشأن محذوفًا، والخبر الجملة الشرطية.

انظر: الصبح المنير ٢١٩، والكتاب ٣/ ٧٢، والحلبيات ٢٦١، والنكت ١/ ٧٣٧، وتحصيل عين الذهب ٤١٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٨، والإنصاف ١/ ١٨٠، ومغني اللبيب ٧٨٩، وخزانة الأدب

وقال[١]:

ولكـــنَّ مـــن لا يلـــقَ أمـــرًا ينُوبُـــهُ   بِعُدَّتـــه ينـــزِلْ بـــهِ وهْـــوَ أعْـــزَلُ[٢]

وقال[٣]:

كـــــأنَّ في أطلالِهِـــــنَّ الـــــشمسُ[٤]

وقال[٥]:

فليـــتَ دَفَعْـــتَ الهـــمَّ عنِّـــيَ ســـاعةً   فَبِتْنا علـى مـا خَيَّلـتْ نـاعِمَيْ بـالِ[٦]

٥/ ٤٢٠.

(١) هو أمية بن أبي الصلت.

(٢) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا للكن ضرورة.

انظر: الكتاب ٣/ ٧٣، والحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٤، والنكت ١/ ٧٣٧، وتحصيل عين الذهب ٤١٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩، والإنصاف ١/ ١٨١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٤٠، ومغني اللبيب ٣٨٤.

(٣) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير.

(٤) من الرجز.

روايته في مصدريه: أظْلالِهِنَّ.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا لكأنَّ ضرورة.

انظر: النوادر ١٩٧، والانتصار ١٢٨.

(٥) هو عدي بن زيد.

(٦) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا لليت ضرورة.

انظر: ديوان عدي بن زيد ١٦٢، والنوادر ١٩٦، والمسائل المنثورة لأبي علي ٧٣، والحجة للقراء السبعة

/ ٥٩ أ وقال:

لعــلَّ أبي المغــوارِ منــكَ قريــبُ[1]

على رأيِ أبي عليٍّ الفارسيِّ[2]، وقال[3]:

فلـو أنْ حُـقَّ اليـومَ مـنكُمْ إقامـةٌ[4]

فأمّا قولُكَ: إنَّ في الدارِ قامَ زيدٌ، فإذا حمَلْتَ عَليها (كَأنَّ) في قولِهِ[5]:

كــأنَّ عــلى عِرْنينِــهِ وجَبِيْنِــهِ　　أقامَ شُعاعُ الشَّمْسِ أو طَلَعَ البَدْرُ[6]

٢/ ١٧٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٨١، ٢/ ١٨، والإنصاف ١/ ١٨٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٤٠، والتبيين ٣٣٩، ومغني اللبيب ٣٨١.

(١) سبق تخريجه.

(٢) وهو تخفيف (لعل)، وجعل اللام الثانية حرف جر، وجعل اسمها ضمير الشأن. انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٦، وكتاب الشعر ١/ ٧٤-٧٥.

(٣) هو الراعي النميري.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وإن كانَ سَرْحٌ قد مضَى فتَسَرَّعا

السرح: هو المال الراعي. (تاج العروس ٦/ ٤٦١ (سرح)، والمعنى: ليت إقامتهم قد حُقَّتْ وإن كان قد تقدَّم سرحهم وأسرع.

الشاهد فيه: حذف الضمير الواقع اسمًا لإن ضرورة.

انظر: ديوان الراعي ١٩٣، والكتاب ٣/ ٧٣، وشرح أبياته ٢/ ٣٤، والحجة للقراء السبعة ٢/ ١٧٤، وتحصيل عين الذهب ٤١٤، والإنصاف ١/ ١٨٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥١.

(٥) هو أبو تمام.

(٦) البيت من الطويل.

انظر: ديوان أبي تمام ٣٦٩ (شرح محيي الدين الخياط. عن محقق شرح الكافية)، والضرائر لابن عصفور

فإنَّ الاسْمَ محذوفٌ عندَ البصريِّ[1]، و(إنَّ) مُبطَلةٌ عِندَ الكِسائيِّ، واسْمَ (إنَّ) في المعنى عندَ الفراءِ[2]، ولم يُعَدِّ هذا القولَ الكوفيُّ إلى (كأنَّ) و(لَيْتَ)، وإنما ذَكَرهُ في (إنَّ)، قالَ الشاعِرُ على هذا:

لَيتَ عَلَى رَحْلِيَ تَسعَى سَوْدا ... يا سَودَ إنَّ القَوْمَ قَوْمٌ أعْدَا[3]

ولا فَرْقَ عِندَ البصريِّ بينَ الضميرِ في حذفِ الشَّأنِ.

قال أبو الفتحِ: «وأخبارُ (إنَّ) وأَخَواتِها كَأخبارِ المُبتَدَأ، مِنَ المُفْرَدِ والجُمْلَةِ والظَّرْفِ»[4].

قال سعيدٌ: أخبارُ هذِهِ الأشياءِ كأخبارِ المُبتدأِ، إلاّ في بعضِها، فإنَّ الفعلَ الماضيَ لا يَقَعُ بعدَ (لعلَّ) عندَ بعضِهم، ويقعُ بعدَ (لَيْتَ)، كقولِهِ تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ﴾[5]، وإنما كانَ كذلِكَ لأنَّ (لَيتَ) للتَّمني، و(لعلَّ)

١٧٨، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٩٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٤٩.

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٤٣.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٤٥.

(٣) من الرجز، ولم أجد البيت الأول، ووجدت الثاني في تاريخ الطبري ٣/ ٤٤، ثالث ثلاثة أبيات روى أنّ عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه أنشدها يومَ الجمل، وهي:

أنتِ التي غَرَّكِ منّي الحُسْنى

يا عيشُ إنَّ القومَ قومٌ أعدا

الخَفضُ خيرٌ من قتالِ الأبنا

(٤) اللمع ٤١.

(٥) مريم: ٢٣.

للرجاءِ، والتمني قد يقعُ لما مَضَى ندامةً، والرجاءُ إنما يكونُ للمُنْتَظَرِ، ولا يكونُ للماضي، كقولِهِ تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾[1]، هذا القول رأيتُهُ محكيًّا عن مبرمان[2].

فإنْ قُلتَ: فقد تقولُ: أريدُ المُضِيَّ إلى فلانٍ، لعله خَلا بنفسِهِ، وامضِ إلى دارِهِ التي شراها لعلَّهُ سَكَنَ فيها.

قلنا: هذِهِ حكايةُ حالٍ، يدلُّك على ذلِكَ أنَّكَ تَعْطِفُ عليهِ المُضارِعَ، فتقولُ: لَعَلَّهُ خَلا بنفسِهِ فأحدِّثُهُ، أو فيُحَدِّثُني؛ رفعًا ونصبًا.

ولو قُلتَ: حدَّثْتُهُ كانَ خطأً، ولا أرى الماضِي يمتنِعُ من ذلِكَ، ومِثالُهُ أنَّكَ تقولُ: صَفَحْتُ عن فلانٍ، فيقالُ لَكَ: لعلّهُ خَدَمَكَ، ولا يحسُن: لعلَّهُ يَخْدِمُكَ، وكذلِكَ تقولُ في الخبرِ يَرِدُ عَليك: لعلِّي سمِعْتُ هذا، فالموضِعُ لِكأنَّ، ألا ترى أنَّ المَعْنى: كأنِّي سمِعْتُ هَذا.

وحكَى الأخْفَشُ[3]: لَعَلَّ زيدًا سَوْفَ يقومُ، ولم يُجِزْ: لَيْتَ زيدًا سَوْفَ

---

(١) غافر: ٣٦.

(٢) هو محمد بن علي بن إسماعيل، أبو بكر العسكري النحويُّ، (ت: ٣٢٦هـ)، أخذ عن المبرد، وكان يكثر سؤاله وملازمته، حتى لقبه بمبرمان، وأخذ عنه أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي وغيرهما، صنف شرحًا لكتاب سيبويه ولم يُتمَّه. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١١٤، وإنباه الرواة ٣/ ١٨٩، وبغية الوعاة ١/ ١٧٥).

ورأيه هذا نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٥/ ٢٣، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ١٣٥.

(٣) هو سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، أبو الحسن، الملقب بالأخفش الأوسط. (ت: ٢١٥هـ) إمام

يقومُ[1].

وحُكْمُها إذا اجْتَمَعَ في الكلامِ مَعْرِفَةٌ ونكِرةٌ أنْ يكونَ اسمُها المعرفةَ وخبرُها النكرةَ، إلا أنَّ الاسْمَ الواقِعَ مَوْقِعَ الاسْتِفهامِ، والاسْمَ الواقِعَ مَوْقِعَ الشَّرْطِ لا يكونانِ اسمينِ لإنَّ وأخواتِها؛ لأنَّهما لا يعمَلُ فِيهما عامِلٌ لفظيٌّ مُقَدَّمًا إلا الجارُّ حَسْبُ.

وأمَّا أخبارُها فتكونُ مُفرداتٍ وجملاً، على ما ذَكَرْناه، فأمّا قَوْلُ الشّاعِرِ[2]:

يا صاحِ إنِّي يا بنَ أمِّ عميدُ ... لهِجٌ كأنِّي في الفؤادِ لَهيدُ[3]

فالفراءُ يقولُ العائدُ مِنَ الخبرِ في المعنى، وبعضُهُم يقولُ: الألِفُ واللامُ عِوَضٌ مِنَ المُضمرِ، وبعضُهُم يقولُ: العائدُ محذوفٌ تقديره: مِنِّي، وهو الصَّحيحُ، ومنْ ذلك قولُهُ[4]:

الطبقة الخامسة من طبقات النحويين البصريين، أخذ عن سيبويه، وكان أسنَّ منه، وأخذ عنه المازنيُّ وغيره، من أشهر تصانيفه: معاني القرآن. انظر: أخبار النحويين البصريين: ٦٦، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦، وإشارة التعيين ١٣١.

(١) نقله أبو حيان في التذييل والتكميل ٥/ ٢٣.

(٢) لم هو قيس بن العيزارة.

(٣) البيت من الكامل.

روايته في مصدريه: ياحار... كمدٌ كأنّي..

انظر: ديوان الهذليين ٣/ ٧٢، وشرح أشعارهم ٢/ ٥٩٧، ولم أجده في غيرهما.

(٤) اختلف في قائله فقيل:

أ- عبد الرحمن بن جمانة المحاربي:

وإنّ حَرامًـا لا أَرَى الـدَّهرَ باكِيًـا   عَلَى شَجْوِهِ إلا بَكَيْتُ عَلى عَمْرِو[١]

فالعائدُ في المعنى، وكذلك قولُهُ[٢]:

لعـلِّيَ إنْ مالـتْ بيَ الـرِّيحُ مَيلـةً   عَـلَى ابْـنِ أَبِي ذِبيَـانَ أن يتنَـدَّما[٣]

تقديرُهُ: أي يتندَّمُ مِنَ الفزعِ منِّي.

وقد حُذِفَتْ أَخْبارُها لما عُلِمَتْ، كقولِ الشاعرِ[٤]:

ب- الخنساء.

(١) البيت من الطويل.

وقد روي:

حـــرامٌ عـــلى أن لا أرى الـــدهر باكيًـــا   عـــلى شـــجوهِ إلا بكيـــتُ عـــلى صـــخرِ

فلا شاهد فيه.

انظر: زاد المسير ٥/ ٣٨٧، والتفسير الكبير ٢٢/ ١٨٥، وغرائب القرآن ١٧/ ٩٥، واللسان ١٢/ ١٢٧ (حرم)، والبحر المحيط ٦/ ٣٣٨.

(٢) هو ثابت قطنة، واسمه ثابت بن كعب العتكي.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: ذبّان بدل (ذبيان)، وهو الصحيح، وأبو ذِبّان: هو عبد الملك بن مروان، سمي بذلك لشدة بخره (رائحة فمه)؛ زعموا أن الذباب يموت إذا شمه. انظر: الحيوان ٣/ ٣٨١، والمخصص ١٣/ ١٧٤-١٧٥.

انظر البيت في: معاني القرآن للفراء ١/ ١٥٠، وتفسير الطبري ٢/ ٥١١، وتاريخ الطبري ٤/ ٩٠، واللامات ١٣٦، والمخصص ١٣/ ١٧٤-١٧٥، والكامل في التاريخ ٤/ ٣٤٥، والبحر المحيط ٢/ ٢٢٢.

(٤) هو الأخطل.

سِوى أنَّ قَوْمًا[1] من قُريشٍ تفضَّلوا   على النّاسِ أوْ أنَّ الأكـارِمَ نَهْشَلا[2]

وكذلك قولُهُ[3]:

لعمـرُكَ إنَّ نَفْـعَ سُـعادَ عَنِّـي   لَمَصْروفٌ ونَفْعِـي عَـنْ سُـعادا[4]

أي لمصروفٌ، فأمّا قولُهُ[5]:

قالـتْ أمامـةُ لا تَجْـزَعْ فقلـتُ لهـا   إنَّ العـزاءَ وإنَّ الـصّبرَ قـد نَفِـدا[6]

فإنّ الثانِيةَ مُكررةٌ تأكِيدًا؛ كَيلا يَعْمَلَ عامِلانِ في معمولٍ واحِدٍ. أو يكون خبرُ الأوَّلِ محذوفًا، والألِفُ لِلإطْلاقِ، والكوفيُّ لا يُجيزُ حَذْفَ الخَبرِ إلاَّ إذا كان

---

(١) في أ: حيًا نسخة.

(٢) البيت من الطويل.

المعنى: أو أنَّ الأكارمَ نهشلًا تفضَّلوا على الناس. والبيت آخر القصيدة (عن مجاز القرآن والمقتضب).

انظر: شعر الأخطل ٥٥٩، ومجاز القرآن ٢/ ١٩٢، والمقتضب ٤/ ١٣١، وتفسير الطبري ٢٤/ ٣٦، وشرح القصائد السبع ٥٦، والخصائص ٢/ ٣٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٣.

(٣) هو جرير.

(٤) البيت من الوافر.

انظر: ديوان جرير: ١٠٤ (ط لبنان: دار الكتب العلمية)، ومعجم البلدان ٢/ ٢٦٠.

(٥) هو الحطيئة.

(٦) البيت من البسيط.

روايته في مصادره: وَإنَّ الصبرَ قَد غُلِبا.

انظر: ديوان الحطيئة ١٠، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٣/ ٩٤، والحماسة البصرية ٢/ ٥٧٨، والمثل السائر ٢/ ١٦٧.

الاسمُ نكرةً[١]، كقوله[٢]:

إنَّ محـــلاً وإنَّ مُـــرْتحلاً وإنَّ في السَّفْرِ لـوْ مَـضَى مَهَـلا[٣]

لأنَّ خبرَ النكرةِ أعمُّ منها، فجاز حذْفُهُ، ولا فَرْقَ بينَ النكرةِ والمعرفةِ عندَ البصريِّ[٤]، واسْتَدَلَّ المُبرِّدُ عَلى حذفِ الخبرِ لِلمَعْرِفةِ بِالبيتِ الذي فِيهِ (قُريش)[٥]، وَرَدَّهُ الفارِسِيُّ وقالَ: لا حُجَّةَ فيهِ؛ لأنَّ الكلامَ في المكسورةِ لا في المفتوحةِ[٦]، وعِنْدِي أنا أنَّهُ لا حُجَّةَ فيهِ مِن غَيرِ هذا الوَجْهِ، وَهُوَ ظُهُورُ خَبرِ الأَوَّلِ، فَقامَتِ الدَّلالةُ عَلى الخبرِ الثاني فحُذِفَ، وأيضًا فإنَّها محمُولةٌ على نَقِيضَتِها، وهي (لا) / ٥٩ ب في حَذْفِ الخبرِ، والفَرّاءُ يحذِفُ الخبرَ إذا تَكَرَّرَتْ (إنّ)؛ لأنَّ خَبرَ الأَوَّلِ أغنى عَنْ خَبرِ الثّاني[٧].

وَقَدْ يُفارِقُ حُكْمُ بعضِ هَذهِ الحُرُوفِ حُكمَ بَعضٍ، فمنها ما يحسُن العطفُ

---

(١) انظر: المحتسب ١/ ٣٤٩، وشرح المفصل ١/ ١٠٤.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من المنسرح.

انظر: الصبح المنير ١٥٥، والكتاب ٢/ ١٤٢، والمقتضب ٤/ ١٣٠، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٣٩١، والمسائل البغداديات ٤٢٩-٤٣٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٧، والمحتسب ١/ ٣٤٩، ودلائل الإعجاز ٣٢١، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١٤١، والمقتضب ٤/ ١٣٠، والمحتسب ١/ ٣٤٩، وشرح المفصل ١/ ١٠٤.

(٥) وهو بيتُ الأخطل: سوى أن حيًّا من قريش.. ورأي المبرد في: المقتضب ٤/ ١٣١.

(٦) انظر: الخصائص ٢/ ٣٧٤.

(٧) شرح السيرافي ٣/ ٨أ، وشرح المفصل ١/ ١٠٤.

فيها على الموضِعِ، ومنها ما لا يحسُن ذَلك فيهِ، ومنها أنَّ الفاءَ قَدْ تَدْخُلُ في خَبرِ (إنَّ) كما تَدْخُلُ في المُبتدأِ إذا كانَ مَوْصُولاً أو عامًّا أو موصُوفًا بالموصُولِ، تقولُ فِيهِ: إنَّ الذي يأتِيني فَلَهُ دِرهَمٌ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[1]، والأخْفَشُ يعتقِدُ زيادةَ الفاءِ[2]، ولا يُجوِّزُ ذَلك في أَخواتها، وقالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: لَوْ قُلْتَ: كَانَ مَنْ يَأتِيني فَلَهُ دِرْهَمٌ، لمْ يجُزْ؛ لأنَّ (كَانَ) لما مَضَى[3]، وهذا تعليلٌ كما تَراهُ.

قالَ أبو الفتحِ: «وَلا يجوزُ تَقَدُّمُ خَبرِها عَلى اسْمِها[4]، إلاَّ أنْ يكونَ الخبرُ ظَرْفًا أو حَرْفَ جرٍّ، تَقُولُ: إنَّ في الدارِ زَيدًا، وإنّ[5] عِنْدَكَ عَمْرًا»[6].

قال سعيدٌ: الظرفُ وحرفُ الجرِّ قد اتُّسِعَ فيهما غايةَ الاتِّساعِ، فَفُصِلَ بهما بَينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ، وبينَ حَرْفِ الجرِّ وما جُرَّ بِهِ، قال الشاعِرُ[7]:

لَمَّا رأتْ ساتِيدَما اسْتَعْبَرَتْ ... للهِ درُّ اليومَ مَنْ لامَها[8]

---

(١) الجمعة: ٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٠٦، وشرح المفصل ١/ ١٠٠.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ١٦٨.

(٤) في اللمع: أخبارها على أسمائها.

(٥) في اللمع: ولعلَّ.

(٦) اللمع ٤٢.

(٧) هو عمرو بن قميئة.

(٨) البيت من السريع.

وقالَ[1]:

كـأنَّ أصْـواتَ مِـن إيغـالِهنَّ بِنـا أَواخِرِ المَيْسِ أَصْواتُ الفـراريجِ[2]

وقالَ[3]:

بمَخْلَفَـةٍ لا يُـسْتطاعُ ارْتِقاؤُهـا وَلَـيسَ إلى مِنْهـا النـزولِ سَـبيلُ[4]

(ساتيدما) جبلٌ، قيل: بالهند لا يعدم ثلجه، وقيل: متصل ببحر الروم. (معجم البلدان ٣/ ١٦٨).

الشاهد: الفصل بين المضاف (در) والمضاف إليه (مَن لامها).

انظر: ديوان عمرو بن قميئة ١٨٢، والكتاب ١/ ١٧٨، ومجالس ثعلب ١/ ١٥٢، والمقتضب ٤/ ٣٧٧، والأصول ٢/ ٢٢٦-٢٢٧، ٣/ ٤٦٧، والمسائل البغداديات ٥٦٢، والإنصاف ٢/ ٤٣١-٤٣٢.

(١) هو ذو الرمة.

(٢) البيت من البسيط.

الأواخر: جمع آخرة، عود في آخر الرحل يستند عليه الراكب. (اللسان ٤/ ١٢ (أخر)، والمَيس: شجر يتخذ منه الرحال. (اللسان ٦/ ٢٢٤ (ميس)، والفراريج: جمع فروج، وهي صغار الدجاج. (اللسان ٢/ ٣٤٤ (فرج).

الشاهد: الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف إليه (أواخر).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ٩٩٦، والكتاب ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، ٢٨٠، والمقتضب ٤/ ٣٧٦، والأصول ١/ ٤٠٢-٤٠٣، والحيوان ٢/ ٣٤٢، والمسائل البغداديات ٥٦٢، والخصائص ٢/ ٤٠٤، والإنصاف ٢/ ٤٣٢.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

روي في المقرّب: مُخلَّفة. وصدره في الخصائص:

لو كنت في خلقاءَ أو رأس شاهقٍ

والمَخْلفة: الطريق. (اللسان ٩/ ٩٥(خلف)، وهو يصف صخرة، يقول: إنها في مَخلفة وتلك الصخرة لا

وكذلِكَ قَوْلُهُ[1]:

إنَّ عمـرًا لا خـيرَ في اليـومَ عمـرٍو[2]

وقد تجاوَزُوا ذَلِكَ فَفَصَلُوا بِالمفعُولِ بَينَ المصدرِ وفاعِلِهِ، ولـيسَ بمُطَّـرِدٍ، وإنّما هُو محمولٌ على هذا، قالَ الشاعِرُ[3]:

فزَجَجْتُهـا بِمَزَجَّـةٍ زجَّ القلـوصَ أبي مـزادَه[4]

يُستطاع ارتقاؤها.

الشاهد: الفصل بين حرف الجر (إلى) ومجروره (النزول).

انظر: الخصائص ٢/ ٣٩٥، ٣/ ١٠٧، والمقرب ٢١٧، وشرح الأشموني ١/ ٤٨٧.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) صدر بيتٍ من الخفيف، روي عجزه:

إنَّ عمرًا مُكَثِّرُ الأحزانِ

وروي:

وإنَّ عمرًا مُخَبِّرُ الأحزانِ

الشاهد: الفصل بين حرف الجر (في) ومجروره (عمرٍو).

انظر: شرح الدروس ٢٠٤-٢٠٥، والمساعد ٢/ ٣٠١، وشرح الأشموني ١/ ٤٨٧، وهمع الهوامع ١/ ٣٧، والدرر اللوامع ٤/ ٢٠١.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من مجزوء الكامل.

والزج: الطعن بالزُّج، وهي الحديدة التي في أسفل الرمح، والمزجة: الرمح القصير. (اللسان ٢/ ٢٨٥-٢٨٦ (زجج)، والقلوص: الفتيَّة من الإبل (اللسان ٧/ ٨١ (قلص).

الشاهد: الفصل بين المصدر (زج)، وفاعله الذي أضيف إليه وهو (أبي مزادة) بمفعوله (القلوص).

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٨، ومجالس ثعلب ١/ ١٥٢، وتفسير الطبري ٨/ ٤٤، والمسائل =

وقالَ[1]:

.... مِـن قَـرْعِ القِـسِيَّ الكنـائنِ[2]

وقالَ في اسْمِ الفاعِلِ[3]:

أَشَـمُّ كأنَّـه رجُـلٌ عبـوسٌ ... مخـالطُ جـرأةً وَقـتِ النـوادي[4]

البغداديات ٥٦٢، والخصائص ٢/٤٠٦، والإنصاف ٢/٤٢٧، والبيان ١/٣٤٢، وشرح المفصل ٣/١٩، والمقرب ٥٥-٥٦، والبحر المحيط ٤/٢٢٩، وتخليص الشواهد ٨٢، وخزانة الأدب ٤/٤١٥-٤٢٥.

(١) هو الطِّرِمَّاح بن حكيم.

(٢) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

يُطِفْـنَ بِحُـوزِيِّ المراتِـع لم تُـرَعْ ... بوادِيـهِ مِـن قَـرْعِ القـسِيَّ الكنـائنِ

يُطفن: من الطواف، أي يدرن حوله، ويعني البقر الوحشي، والحوزي: المتوحد المنفرد، وعنى به فحل البقر الوحشي، والقسي: جمع قوس، والكنائن: جمع كنانة، وهي ما يوضع فيه السهام، أي لم ترع من تعرض الصياد لها. (عن اللسان ٥/ ٣٤١ (حوز)، والتاج ٣٦/ ٦٦ (كنن).

الشاهد: الفصل بين المصدر (قرع) وفاعله الذي أضيف إليه (الكنائن) بمفعوله (القسيَّ).

انظر: ديوان الطرماح ٢٦٩، وتهذيب اللغة ٥/ ١٧٨ (حاز)، والخصائص ٢/ ٤٠٦، والإنصاف ٢/ ٤٢٩، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٩٢، واللسان ٥/ ٣٤١ (حوز)، والبحر المحيط ٤/ ٢٢٩-٢٣٠، وتاج العروس ١٥/ ١٢٤ (حوز)، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٨.

(٣) هو أبو زبيد الطائي.

(٤) البيت من الوافر، وعجزه في مصادره:

معاود جرأةً وقتِ الهوادي

والصواب أنه الصدر، فهو في شعر أبي زبيد من قصيدة سينية.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٦٣٣، والمقتضب ٤/ ٣٧٧، والمقاصد النحوية (مع الخزانة)

فَفَصَلَ بِالمصدرِ الذي هو مَفعولٌ من أجلِهِ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليهِ، وقالَ[1]:

تمُرُّ على ما تستمِرُّ وقدْ شَفَتْ غلائلَ عبدُ القيسِ مِنها صُدُورِها[2]

والمضافُ أشدُّ اتِّصالاً بِالمضافِ إليهِ مِنِ اتِّصالِ (إنّ) باسمِها، وذلكَ أنَّ الظُّرُوفَ أَوْعِيةٌ للأشياءِ جميعِها، إلا اللهَ تعالى، فصَحَّ ذلك فيها، وحُمِلَ حَرْفُ الجرِّ عليها، وحَسَّنَ الفَصْلَ أيضًا أنَّ هذِهِ الحُرُوفَ ليسَ لها فِيها عَمَلٌ، وإنما عَمِلَتْ في عامِلِها، وذكر الفارسيُّ أنّ (إنّ) عاملةٌ في الظَّرْفِ في هذا البيتِ، وهُوَ قولُهُ[3]:

قَرِّبَنْهُ ولا تَقِيلُنَّ واعْلَمْ أَنَّهُ اليومَ إنما هُوَ نارُ[4]

فأعْمَلَ معنى التوكيدِ في الظَّرفِ؛ لأَنَّهُ ليسَ لَهُ عامِلٌ غيرُهُ، ولو قُدِّرَ العامِلُ

٣/ ٤٩٢، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل.

الغلائل: الضغائن انظر: اللسان ١١/ ٤٩٩ (غلل)، والشفاء: زوال المرض، واستعير لذهاب الضغائن من الصدور.

الشاهد: الفصل بين المضاف الواقع مفعولا به (غلائل) والمضاف إليه (صدور) بالفاعل (عبد القيس).

انظر: الإنصاف ٢/ ٤٢٨، وإبراز المعاني ٤٦٥، وتفسير القرطبي ٩/ ٤٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٣.

(٣) هو أبو دؤاد الإيادي.

(٤) البيت من الخفيف.

انظر: المسائل الشيرازيات ٢/ ٦١٦، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة (رسالة علمية) ١٧٠، والتذييل والتكميل ٥/ ٥٣.

وهذا القول نقله ابن جني في الموضع الذي أشرت إليه دون عزو.

فيهِ معنى الخبرِ، وجُعِلَ (إنما) مكَرَّرًا لَصحَّ.

وهذهِ الظروفُ نوائبُ عن مَعمُولاتِها التي هي الأخبارُ، وليستْ هِيَ الأخبارَ في الحقيقةِ، وليسَ لها فيها عَمَلٌ.

فإنْ قيلَ: فَافْصِلْ بِالجُملةِ، فَلَيْسَ لها فيها عَمَلٌ.

فالجوابُ: أنَّ الجُمَلَ لا يُقَدَّرُ مَعَها شَيءٌ غيرُها، كما يُقدَّرُ مَعَ الظرْفِ، فكأنَّ حُكمَ العامِلِ مَوْجُودٌ بَعْدَ الاسْمِ، وليسَ كذلِكَ الجملة، ولم يَذْكُرْ عُثمانُ في مُقدّمةِ الفَصْلِ حَرْفَ الجرِّ اسْتِغناءً بالظرفِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهُما يَفْتَقِرُ إلى مُتَعَلَّقٍ ويَنُوبُ مَنابَهُ، ولأنَّ الظَّرْفَ ما حَسُنَ مَعَهُ تقديرُ (في)، فإذا ظَهَرَتْ (في) صارتْ هِيَ الظرْفَ، وقد ظَهَرَ العاملُ في الحَرْفِ، وقدّمُوهُ على الاسم، قالَ الشاعرُ[1]:

فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بِحُبِّها ... أخاكَ مُصابُ القلبِ جمٌّ بلابِلُهُ[2]

والكوفيُّ يُنشِدُ بنصبِ (مُصاب)[3]، كيلا يَفصِلَ بالفضلةِ، ويدلُّكَ على قُوَّةِ

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيتُ من الطويل.

تلحني: أي تلمني، وأصله من لحيت العصا ولحوتها إذا أزلت لحاءها، وهو الجزء الظاهر منها، والجم: الكثير، والبلابل: الأحزان وانشغال البال. (اللسان ١٥/ ٢٤١(لحا)، ١٢/ ١٠٤(جمم)، ١١/ ٦٩ (بلل).

انظر: الكتاب ٢/ ١٣٢-١٣٣، والأصول ١/ ٢٠٥، وإيضاح الشعر ١/ ٢٤٠، ٢٧٠، وتحصيل عين الذهب ٢٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٠، ومغني اللبيب ٩٠٩، وشرح أبياته ٨/ ١٠٥، وخزانة الأدب ٨/ ٤٥٣.

(٣) الأصول ١/ ٢٠٥.

الفَصْلِ بِالظَّرْفِ أنهم لم يجوِّزوا: كانَتْ زيدًا الحُمَّى تأخُذُ، وأجازوا: كانَ بِكَ زيدٌ مأخوذًا، وكان اليومَ زيدٌ قائمًا، وأجازوا التَّبْيينَ بالظرفِ وحرفِ الجرِّ في قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[1]، ولم يُجيزوهُ بِالاسْمِ الصَّريحِ، وكذلِكَ أجازوا حَذْفَ العائدِ إلى الاسْمِ الذي على صُورَةِ الظَّرْفِ، إذا كان جارًّا ومجرورًا، ولم يُجيزوه في الاسْمِ كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[2]، ولا يجوزُ: رأيتُ رَجُلاً رَغِبْت، تُريدُ: فِيهِ، فهذا جميعُهُ ممّا تَفَرَّدَتْ بِهِ الظُّروفُ، وإذا كانُوا قد أجازوا: ما اليومَ زيدٌ ذاهبًا، و(ما) أضعفُ، كان[3] الأولى أن يُجيزُوا / ٦٠ أ ذلِكَ في (إنَّ)، وعِنْدِي في هذا نُكتةٌ حَسَنةٌ، وَهُوَ أنَّهُ إنما تَقَدَّمَ الظَّرْفُ وحَرْفُ الجرِّ؛ لأنهم لو لم يَرْتكِبُوا هذا لامْتَنَعَ أنْ يَكُونَ اسْمُ (إنَّ) نَكِرةً؛ لأنَّ المُبْتَدَأَ إذا كانَ نَكِرةً، ولم يَكُنْ دُعاءً، لَزِمَ تأخِيرُهُ عَنِ الخَبرِ، كقولِكَ: عَليكَ مالٌ، ووَراءَكَ جدارٌ، فَلَوِ امتنَعْنا مِنْ تَقديمِ الخبرِ لامْتَنَعَتْ (إنَّ) مِنَ الدُّخُولِ على مِثْلِ هذا، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيۡنَآ أَنكَالٗا﴾[4]، وقولِهِ عز وجلَّ: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ﴾[5] فَأَقْدَمْنا على الفَصْلِ لهذا المعنى، فَلَمّا ثَبَتَ ذلِكَ في النَّكِرةِ أجزْناهُ في

---

(١) يوسف: ٢٠.

(٢) البقرة: ٤٨.

(٣) في د: و(ما) أضعف من (إنَّ) فالأولى...

(٤) المزّمل: ١٢.

(٥) المائدة: ٢٢.

المعرفةِ، ويجبُ أن يُقَدَّرَ العامِلُ في الظَّرفِ بعدَ الاسْمِ، كيلا يُقدَّمَ الخبرُ وهُوَ غيرُ ظرفٍ. وَمَنَعَ الأَخْفَشُ في المسائلِ الكبيرِ أنْ يُفصَلَ بَيْنَهُما بما لا يُسْمَعُ، فقالَ: لَوْ قُلْتَ: إنَّ مِنْكَ[1] يومَينِ زيدًا مُقِيْمٌ، كانَ في القياسِ جائزًا، ولم يُسمعْ، ولا يُجيزُهُ إلا في المسمُوعِ، وكذلِكَ لم يُجز: إنَّ حتى اليومَ زيدًا مُقِيمٌ؛ لأنَّ (حتى) معناها الانتِهاءُ، فلا بُدَّ أنْ يَتَقَدَّمَها كلامٌ، وَقَدْ مَنَعَ تقدُّمَها بِلا (إنَّ)كما مَنَعَ أن يَتَقَدَّمَ على (رُبَّ) (إنَّ).

قال أبو الفتحِ: «**وَتَدْخُلُ اللامُ المَفْتُوحةُ في خَبرِ (إنَّ) المكسُورةِ دُوْنَ سائرِ أخواتِها، زائدةً مُؤَكِّدةً، تَقُولُ: إنَّ زيدًا لَقائمٌ، ولو قُلْتَ: لَيْتَ زيدًا لقائمٌ، أو نحو ذلِكَ لم يجُزْ**»[2].

قالَ سعيدٌ: اعلَمْ أنّ اللامَ المؤكِّدةَ مِنْ حُرُوفِ الابْتِداءِ المُختصَّةِ بِهِ، وهِيَ غيرُ عامِلةٍ، وإنّما اخْتُصَّتْ بالدخولِ عليها من بينِ أخواتها لاجْتِماعِهِما في التأكيدِ وتَلقِّي القَسَمِ، ولأنّهُ لا يُسْبَكُ مِنهُما مَصْدَرٌ، وَقَدْ قَيَّدَ عُثمانُ دُخُولَ اللامِ بمحلٍّ لا يثبُتُ عليهِ؛ لأنَّهُ أَلْزَمَ اللامَ الخبرَ، وهِيَ تدخُلُ على الاسمِ إذا فُصِلَ بينَهُ وبينَ (إنَّ)، وتَدخُلُ على مَعمولِ الخبرِ إذا تَقَدَّمَ على الخبرِ غَيرَ مُباشرٍ لـ(إنَّ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً﴾[3]، وقالَ الشاعِرُ[4]:

---

(١) لعلها: معك.

(٢) اللمع ٤٢.

(٣) جاءت في آيات كثيرة أولها في البقرة: ٢٤٨.

(٤) هو أبو زبيد الطائي.

إنَّ امـرًا خَـصَّنِي عَمْـدًا مَوَدَّتَـهُ ... عَلَى التَّنَائي لَعِنْدِي غَيرُ مَكْفُورِ[(١)]

وَأَنْشَدَ الكِسائيُّ[(٢)]:

وَلَقَـدْ عَلِمْـتُ فَـما إخـالُ سِـواهُ ... أَنَّ الفَتَـى لبحتِفِـهِ مَرْصُـودُ[(٣)]

وإنما عَمِلَتْ (إنَّ) ولم تَعْملِ اللامُ لمشابهةِ (إنَّ) الفِعْلَ بما سَبَقَ ذِكرُهُ، وبَقِيَتِ اللامُ على أصلِها، وأصلُها ألاّ تَعْمَلَ؛ لأنها بمنزلةِ تِكرارِ الجُملةِ.

وقالَ بعضُهُم: اللامُ أقْوَى في التوكيدِ مِن (إنَّ)؛ لأنَّ (إنّ) مشابهةٌ لِلفعلِ مَعَ التَّأكيدِ، واللامُ لَيسَ لها إلا التوكيدُ، فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[(٤)] فإنَّ (يحكُمُ) مضارعٌ لِلاسمِ بما سَبقَ ذِكْرُهُ.

---

(١) البيت من البسيط.

الشاهد: دخول اللام على معمول الخبر المتقدم (لعندي)، لمَّا لم يباشر (إنَّ).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٦٢٢، والكتاب ٢/ ١٣٤، وشرح أبياته ١/ ٤٣٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥، وتحصيل عين الذهب ٢٨٥، والإنصاف ١/ ٤٠٤، وشرح المفصل ٨/ ٦٥، وشرح ألفية ابن معطي ٢/ ٩١٣، ومغني اللبيب ٨٨٥، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٥٥، ٣٥٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٨/ ٤٢.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيتُ من الكامل.

روايته في مصدره: إنَّ الفتيَّ لحَتْفُهُ.

الشاهد: دخول اللام على معمول الخبر المتقدم (لبحتفه)، لمَّا لم يباشر (إنَّ).

انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٠٢، ولم أجده في غيره.

(٤) النحل: ١٢٤.

وكانَ رُتْبةُ هذِهِ اللامِ أنْ تكونَ مُقَدَّمةً على (إنَّ)؛ لأنها لِصَدْرِ الجُملةِ، يَدُلُّكَ على ذَلكَ ثلاثةُ أشياءَ:

الأوّلُ: أنَّ (إنَّ) وما عَمِلَتْ فِيهِ في مَوضِعِ رَفعٍ بالابْتِداءِ، ولهذا عُطِفَ عَلى مَوْضِعها، واللامُ تَدْخُلُ للابْتِداء.

والثّاني: أنّك تقُولُ: إنَّ في الدارِ لزيدًا، (وعَلِمْتُ) أقْوَى من (إنَّ)، فإذا كانَتْ قَد عَلَّقت (عَلِمْتُ) كان تَعْليقُ (إنَّ) عَنِ العَمَلِ أولى، ولمّا عَمِلَتْ (إنَّ) في (زيدٍ) عَلِمْتَ أنَّ موضِعَها قَبْلَ (إنَّ). مثالُ ما عُلِّقت (عَلِمْتُ) عنِ العَمَلِ قولُكَ: علمتُ لزيدٌ مُنْطَلِقٌ، وكُسِرَتْ (إنَّ) في قولِكَ: عَلِمْتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ، ولامُ القَسَمِ لا تُعَلِّقُ، كَقوْلِهِ[1]:

لقدْ علمَتْ أَسَدٌ أَنَّنا   لهم يومَ نَصْرٍ لنعمَ النُّصُرْ[2]

فهذه لامُ القسمِ، ولا تُعَلِّقُ (علمْتُ)، كما تقولُ: علمتُ أنَّ زيدًا ليَقُومَنَّ،

---

(١) هو أوس بن حجر.

(٢) البيت من المتقارب.

روايته في الديوان والتهذيب واللسان:

لهُم نُصُرٌ ولنعم النُّصُرْ

فلا شاهد فيه.

وفي التصريح: (النصير) بدل (النُّصُر) وهو خطأ؛ لأنه من أبيات ليس في قافيتها ردف.

انظر: ديوان أوس بن حجر ٢٠، وتهذيب اللغة المستدرك/ ٦٦، وتهذيب التذكرة لابن جني ٦٨ ب، والتذييل والتكميل ٦/ ٨٢، واللسان ٨/ ٤٢٨ (رغغ)، والتصريح ٢/ ١٨٠.

فتفتَحُ (أنَّ).

وقولُك: علمت إنَّ زيدًا لمنطلقٌ، من الناس من يقولُ: إنَّ (إنَّ) وما عمِلتْ فيه في موضِعِ المفعولَيْنِ، ومنهُم من يعتقِدُ أنَّ المفعولَ الثاني محذوفٌ، ومنهم من يعتقِدُ أنَّها في موضِع المصدَرِ[١]، كذا حكى العَبْدِيُّ[٢]، وعليهِ قولُ الشاعرِ[٣]:

ولقدْ علمْتِ إذا الرِّياحُ تناوَحَتْ ... هَدَجَ الرئالِ تَكُبُّهنَّ شَمالا

إنَّا لَنَعْجَلُ بالعَبِيْطِ لِضَيْفِنا ... قبْلَ العيالِ ونَقْتُلُ الأبطالا[٤]

---

(١) ذكر عبد القاهر الجرجاني أنك إذا قلتَ: علمتُ إنَّك لمنطلقٌ، كان عمل (علمتُ) في المعنى دون اللفظ، من حيثُ إنَّك كسرتَ (إنَّ) والمعنى على الفتح، إذ هو في تقدير: علمتُ انطلاق زيدٍ، و(أنَّ) إذا كان بمعنى اسم مفرد كان مفتوحًا.. انظر: المقتصد ١/ ٤٥٧.

(٢) هو أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدي، أبو طالب، (ت ٤٠٦هـ)، إمام في النحو، أخذ عن أبي علي الفارسي واختص به، كما أخذ عن السيرافي والرماني وغيرهما، شرح كتاب الإيضاح شرحًا وافيًا، إلا أن العبدي لم يحصل له من السمعة ما حصل لقرينيه ابن جني والرَّبعيّ. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٨٦، وإشارة التعيين ٢٦، ومعجم الأدباء ١/ ٢٠٤.

(٣) هو الأخطل.

(٤) البيتان من الكامل.

الرواية في مصادره بفتح همزة (أن) في البيت الثاني، وروي: (العشار) بدل (الرياح)، و(تروَّحت) بدل (تناوحت)، وروي البيت الثاني:

ألفيتنا نفري العبيطَ لضيفنا ... قبلَ القتالِ ونقتُلُ الأبطالا

الهدج: العدو المتقارب من مرض أو كبر. والرئال: جمع رأل، وهو ولد النعام. العبيط: هو اللحم الطريّ، وعبط الذبيحة: نحرها من غير داء. (عن الديوان واللسان ٧/ ٣٤٧ (عبط).

والشاهد: وقوع جملة (إنا لنعجل) معمولًا لعلمت.

انظر: ديوان الأخطل٨٥-٨٦، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٤٨٨-٤٨٩، وتفسير الطبري ١٧/ ٤٩٩

والثالثُ: أنَّ العربَ لَمَّا أرادت إحلالَهَا في مكانها غيَّرتْ لفظ (إنَّ) كالمغالطةِ، وأدخلوا اللام عليها كقوله[1]:

ألا يا سنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ كريمُ[2]

والزّجّاجُ كان يقولُ في مِثلِ: لَهِنَّك لرجل صِدْقٍ: إنَّ الأولى لام (إنَّ)، والثانية زائدةٌ، وهو قولُ عثمانَ[3]، وسيبويهِ يقولُ: الأولى لليمين، والثانية لـ(إنَّ)[4].

(شاكر)، وتاريخ دمشق ٤٨/ ١٠٨، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٤.

(١) نسب إلى محمد بن سلمة، قال البغدادي: وهو خطأ، وإنما محمد بن سلمة أحد رواته، ونسب في اللسان والتاج إلى محمد بن مسلمة، ولعله تصحيف، ونسب إلى رجل من بني كلاب في الحماسة البصرية، وقد أورد القالي وغيره الشاهد في قصة فيها أن غُلامًا من بني نمير أنشده، ولم يذكر أنه له، لكنَّ البغدادي أورد القصة عن القالي ناسبًا الأبيات لذلك الغلام. انظر مصادر الشاهد.

(٢) البيت من الطويل.

والقُلل: جمع قلة، وقلة كل شيء رأسه. (اللسان ١١/ ٥٦٥ (قلل).

الشاهد: اجتماع اللام وإنَّ، ولكن مع تغيير لفظ (إنَّ) بإبدال الهمزة هاءً.

انظر: مجالس ثعلب ١/ ١١٣، وأمالي القالي ١/ ٢٢٠، وأمالي الزجاجي ٢٤٩-٢٥٠، والمسائل العسكرية ٢٥٧، والخصائص ١/ ٣١٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢، وشرح المفصل ٨/ ٦٣، ٩/ ٢٥، والحماسة البصرية ٣/ ٩٨٣، والممتع في التصريف ١/ ٣٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١، ومغني اللبيب ٣٠٤، واللسان ١٣/ ٣٩٣ (لهن)، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٥١-٣٥٣، والتاج ٣٦/ ١٣٤(لهن).

(٣) انظر: الخصائص ١/ ٣١٥.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٥٠.

وقدْ ذكروا أنَّ هذِه اللامَ لا تدخلُ في النواصبِ ولا الجوازمِ، وإنما تدخُلُ على الحروفِ المُلغاةِ، فَمَنَعُوا مِن قَولِهم: إنَّ زيدًا لكَي يقومَ يُعطيك، وأجازوا: إنّ زيدًا كَي يقومَ ليُعطيك / ٦٠ ب ولم يَتَعرَّضْ لهذا بصريٌّ، ولو تعرَّضَ له لأجازَ هذه المسألةَ، على قولِ من قال: كيمَهْ، كما تقول: إنّ زيدًا لفي الدارِ قائمٌ[(١)].

[وتقولُ][(٢)] في: إنَّ زيدًا لما لينطلقَنّ: إنَّ الأولى لإنَّ والثانية للقسمِ، وزيدت (ما) فيه فاصلةً[(٣)].

وفي (لَهِنَّك) أربعةُ أقوال، [قد][(٤)] مضى منها اثنانِ، والفراءُ يقول: هي كلمتانِ، وأصلُها: واللهِ إنَّكَ لعاقِلٌ، فالهاءُ لله، وقال المُفضَّل بن سلمةَ[(٥)]: الأصلُ فيه: لله إنَّك لمنطلقٌ[(٦)]، والفارسيُّ يرى القولَ الرابعَ صوابًا، ويقول: لو كانت اللامُ للتأكيدِ لم يُجمعْ بينهما، وليس التغيُّرُ مما يُحسِّنُ ذلكَ؛ لأنَّ حُكمَ البدلِ حُكمُ

---

(١) نقله أبو حيان عن الغرة في الارتشاف ٣/ ١٢٦٦.

(٢) في د.

(٣) الارتشاف ٣/ ١٢٦٦.

(٤) في د.

(٥) هو المفضل بن سلمة بن عاصم. أبو طالب (ت بعد ٢٩٠هـ) نحوي كوفي. أخذ عن ثعلب وغيره. من تصانيفه: الفاخر فيما تلحن فيه العامة. أخباره في تاريخ بغداد ١٥/ ١٥٦، وإنباه الرواة ٣/ ٣٠٥، وسير أعلام النبلاء ٣٦٢.

(٦) انظر الكلام عن هذه الكلمة في: الكتاب ٣/ ١٥٠، والأصول ١/ ٢٥٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٠ ب، والمسائل العسكرية ٢٥٥، والإغفال ٢/ ٤٤٠، والتعليقة ٢/ ٢٦٣، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٧٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٨.

المُبدلِ منه، ألا ترى أن (هراق) لو سمَّيْتَ به لم ينصرف؛ لأن الهاءَ بدلٌ من الهمزة. ولا تكونُ الأولى للقسمِ؛ لأنه لا يُجمعُ بينهما، وإحداهما مُغنيةٌ عنِ الأخرى، ولم يُولُوها الاسمَ إذا كان في موضِعِه، لشيئين:

أحدهُما: لأجلِ الجمعِ بينَهُما.

والثاني: أنها كانَتْ تقطعُ (إنَّ) عنِ العملِ، وإذا قَطَعَتْ (علمْتُ) عَنِ العَمَلِ فَالأَولى أَن تَقطَعَ (إنَّ)[1].

فإن قلتَ: فأنت تقولُ: إنَّ في الدارِ لزيدًا، وإنَّ زيدًا لقائمٌ، وما بعد اللامِ معمولُ (إنَّ) فكيفَ لم يَقْطَعْها؟

فالجوابُ: أن النيَّةَ باللامِ التقديمُ، ألا ترى إلى تقديمِ أحدِ الجُزأينِ، وحكمُ اللامِ أنْ تتصدَّرَ الجملةَ، فلمَّا تصدَّرتِ المُفْرَدَ لم يُغيِّرْ حُكْمَها.

فإنْ قيلَ: فأخِّرُوا (إنَّ) وقدِّموا اللامَ.

فالجوابُ: أنَّ (إنّ) عاملةٌ، فهي أقوَى، وإنما جُعِلَتْ (إنَّ) معَ المُبتدأِ لأجْلِ عملِها، والخبرُ لا يلزمُ أنْ يكونَ اسمًا، فجُعِلَ العامِلُ مع المبتدأ معَها، واللامُ ليستْ عاملةً، فدخلتْ في الخبرِ مَعَ (إنَّ).

ولا تتأخَّرُ اللامُ عنِ الجُزأينِ؛ لأنَّ ذلك إجحافٌ بها، ولأنَّها تبقى غيرَ مُلابسةٍ شيئًا في بعضِ المواضعِ.

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٣٤٤، والمسائل البغداديات ١٧٧، والإغفال ٢/ ٤٤٠، والبيان في شرح اللمع ١٦١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٨٤، ومغني اللبيب ٣٠٤.

وإنما وجبَ أنْ تَصدَّرَ الجملةَ للسماعِ والقياسِ، فالسماعُ قولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[1]، والقياسُ أنَّ الحرفَ إذا كانَ معناهُ في الجملةِ تصدَّرَها كَهَلْ و(ما) النافيةِ.

ولم يُجِزْ أحدٌ: إنَّ في الدار لعبدَ الله قائمٌ، إلا المبرِّدُ، فإن قلتَ: قائمًا، أجازوه أجمعون، وأجازوا: إن أخاكَ لجالسٌ، ولأبوكَ مُنطلِقٌ، فإنْ نَصَبْتَ الأبَ قلتَ: وأباكَ لَمُنْطَلِقٌ[2]، وأنشدوا[3]:

إنَّ الخلائفَ بعدَهُم لذميمةٌ ... وخلائفٌ طُرُفٌ لَمِمَّا أَحْقِرُ[4]

فَأَمَّا قولُ الشاعرِ[5]:

---

(١) يوسف: ٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٥.

(٣) لحُميد بن ثور الهلاليّ.

(٤) البيت من الكامل.

وروايته في مصادره: إنَّ الخلافةَ. والطُّرُف: جمع طارف وطريف، وهو المال المستحدث، والطريف أيضًا: الكثير الآباء إلى الجد الأكبر، (اللسان ٩/ ٢١٤، ٢١٦ (طرف)، وهو في البيت على المعنى الأول موسعًا دلالته إلى مطلق الحداثة؛ لأنه في مقام ذم، وأما كثرة الآباء إلى الجد الأكبر فهي محمودة عند العرب، فلا يناسب الذم في البيت، وإنما المذموم قليل الآباء إلى الجد، وهو المسمى القُعدُد.

الشاهد: دخول اللام على خبر المبتدأ المعطوف على اسم (إنَّ) المؤكد خبرها باللام.

انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٥، وتفسير الطبري ٢٥/ ١٤٠، والزاهر ٢/ ٢٤٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٢٠، وتخليص الشواهد ٣٥٨.

(٥) اختلف في قائله فقيل:

أ- رؤبة بن العجاج.

أمُّ العُجَيرِ لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ[1]

فَقَد تَقَدَّمَ الكلامُ فيه.

فإن قيل: فَهَلاَّ جَمَعْتَ بينَهُما؛ لأنهما للتأكيدِ، كما جمعْتَ بينَ تأكيدينِ في أجمعَ أكْتَعَ؟

فالجواب: أنَّ الغرضَ في هذهِ الحروفِ الدوالِّ على المعاني إنما هو التَّخفيفُ والاختِصارُ، ألا تَرَى أنَّ (هل) تنوبُ عن: أسْتَفهِمُ؟ فإذا كانَ الغَرَضُ الاختصارَ فلا وجهَ للجمعِ بينَ حرفينِ لمعنىً، إذْ فيهِ نقضُ الغرضِ، وإذا تَباعَدَ عنه اسْتُجِيزَ الجمْعُ بينَهُما، كما جُمِعَ بينَ حرفِ النداءِ والإضافةِ، ويُمنعُ الجمعُ بينَهُ وبينَ لامِ التعريفِ. فدُخولُها على الخبر قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ[2] ذُو ٱنتِقَامٍ﴾[3]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ﴾[4]، ودُخولُها على الاسمِ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ

ب- عنترة بن عروس الثقفي.

(١) من الرجز.

روي: أم الحُليس. والشهربة: العجوز الكبيرة (عن اللسان).

انظر: ملحق ديوان رؤبة ١٧٠، والأصول ١/ ٢٧٤، والاشتقاق ٥٤٤، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، وشرح المفصل ٣/ ١٣٠، ٧/ ٥٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠، ومغني اللبيب ٣٠٤، واللسان ١/ ٥١٠ (شهرب)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٠٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣.

(٢) في النسختين: لعزيز، وهو وهم.

(٣) إبراهيم: ٤٧. وفي هذه الآية لم تدخل اللام في الخبر، ولكن الشواهد على دخول اللام في الخبر كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾، [إبراهيم: ٨].

(٤) البقرة: ٢٤٣.

لَآيَةً ﴾[1]، ويعمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾[2]، وقولِ الشاعِرِ[3]:

وأَنَّ لسانَ المرءِ ما لم تكنْ لَهُ ... حَصاةٌ عَلَى عَوراتِهِ لَدَلِيلُ[4]

وتدخُلُ في معمولِ الخبرِ إذا كانَ مُقَدَّمًا على الخبرِ، فإذا كانَ بعدَهُ لم يَصِحَّ، ومنعَ الفراءُ من قولهم: إنّ زيدًا لَمَعَ عمرٍو يقْتَتِلانِ، وأجاز: إن زيدًا لمعَ عمرٍو مُقيمٌ؛ لأنَّ (يقتتلانِ) عندَهُ لا يعمَلُ في (معَ)؛ لأنَّكَ لا تقولُ: إنّ زيدًا يقتَتِلانِ مع

---

(١) جاءت في آيات كثيرة، أولها في البقرة: ٢٤٨.

(٢) الطارق: ٨.

(٣) اختلف في قائله فقيل:

أ- كعب بن سعد الغنوي.

ب- طرفة بن العبد.

ج- الهيثم بن الأسود بن قيس النخعي.

(٤) البيت من الطويل.

الحصاة: العقل. (الصحاح ٦/ ٢٣١٥ (حصا).

الشاهد: عمل (دليل) بالجار والمجرور (على عوارته) مع دخول لام الابتداء عليه.

انظر: ديوان طرفة بن العبد ٨١، والجمل المنسوب للخليل ٢٦٩، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٤٣، والشعر والشعراء ١/ ١٩٠، وتهذيب اللغة ٥/ ١٦٤ (حصا)، والصحاح ٦/ ٢٣١٥ (حصا)، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٧٣٠، واللآلئ ١/ ٣٦٣، وأساس البلاغة ١/ ١٧٩-١٨٠ (حصا)، والحماسة البصرية ١/ ١٣٤، واللسان ١٤/ ١٨٣ (حصي)، وتاج العروس ٣٧/ ٤٤٢ (حصا).

عمرٍو، ومن ذلكَ قولُهُ:

ولقـد علمـتُ فـما إخـالُ سِـواهُ   أنَّ الفتـى لبحتفِـهِ مرصـودُ[(١)]

وقال الشاعِرُ:

إنَّ امـرًا خَـصَّني عمـدًا مَوَدَّتُـهُ   على التَّنائي لَعِنْدي غيرُ مكفورِ[(٢)]

التقديرُ فيه: لَعِنْدي مشكورٌ؛ لأنَّ ما بعدَ المُضاف لا يعمَلُ فيما قبلَهُ، وإن كان قد أُجيز في (غيرِ)، فقالَ الزَّجَّاجُ[(٣)]: أنا أُجيز وغيري[(٤)]: أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ، ولا أجيز: أنا زيدًا مثلُ ضاربٍ؛ لأنه يقدِّرُ (غيرًا) بمعنى (لا)[(٥)]، ويُقَدِّرُ (مِثلاً) بالكافِ، وَأَجازَ: ها إنَّكَ لَبِحمدِ الله لَصالحٌ، فكرَّرَ اللامَ[(٦)]، فأمَّا قَولُهُ[(٧)]:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو إبراهيم السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. (ت: ٣١١هـ)، إمام في النحو واللغة والإقراء، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الفارسي وغيره، من أشهر تصانيفه: معاني القرآن وإعرابه. انظر: تاريخ بغداد ٦/ ٦١٣، ومعجم الأدباء ١/ ١٣٠، وإنباه الرواة ١/ ١٥٩.

(٤) في أ: أو غيري، وفي د: فقال الزجاج: أنا أو غير أجيز.. ولعل الصواب ما أثبتُّ.

(٥) لم أقف عليه عند الزجاج، وقد نقله ابن السراج عن المبرد، انظر: الأصول ٢/ ٢٢٧، والمسائل البغداديات ٢١٤، والإغفال ١/ ٢٧٤-٢٧٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣١. وانظر هذه المسألة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٣٢، والتعليقة على المقرب ١/ ٤٤٩.

(٧) هو عُروة بن عتبة بن جعفر بن كلاب، الملقب بالرحال.

لَهِنَّـــكِ في الـــدنيا لباقيـــةُ العُمْـــرِ[(١)]

وحكى قُطربُ[(٢)] / ٦١ أ عن يونُسَ[(٣)]: إنَّ زيدًا لَبِكَ لواثقٌ[(٤)]، فمِثلُ ما تقدَّم، وعثمان يقولُ: لا يجوزُ أن تكونَ اللامُ في (لَهِنَّك) إلا لامَ الابتداءِ، والثانيةُ زائدةٌ[(٥)]، كما زيدتْ في قراءة سعيدِ بنِ جُبيرٍ[(٦)]: (ألاَ أنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ)[(٧)]،

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ثمانين حولًا لا أرى منكِ راحةً

انظر: النوادر ٢٠٢، وأمالي القالي ٢/ ٣٦، والخصائص ١/ ٣١٥، واللآلئ ٢/ ٦٧١، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٨.

(٢) هو محمد بن المستنير، أبو علي، الملقب بقُطرب، (ت: ٢٠٦ هـ)، من نحويي البصرة، أخذ عن سيبويه، وهو الذي لقبه بقطرب لمباكرته له، فقال له يومًا: ما أراد إلا قطرُب ليلٍ، وأخذ عن النظام المعتزلي، وكان على مذهبه. انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٤٨٠، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٤٦، وإنباه الرواة ٣/ ٢١٩.

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي، أبو عبد الرحمن، (ت: ١٨٣هـ)، من أئمة نحويي البصرة، روى عن العرب، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء. انظر: أخبار النحويين البصرين ٥١، ونزهة الألباء ٣١، وإنباه الرواة ٤/ ٧٤.

(٤) حكاية قطرب عنه في سر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٥.

(٥) الخصائص ١/ ٣١٥.

(٦) هو سعيد بن جُبير بن هشام الأسديّ الوالبي، (ت: ٩٤هـ)، تابعيٌّ جليل، وعالم كبير، عرض القرآن على ابن عباس، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وطائفةٌ، قتله الحجاج، وعمره تسع وخمسون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٢١، وغاية النهاية ١/ ٣٠٥.

(٧) القراءة منسوبة إليه في الخصائص ١/ ٣١٥، وشرح اللمع للأصفهاني ١/ ٣٧٤، وشرح المفصل ٨/ ٦٤، ومغني اللبيب ٣٠٧، وانظرها دون نسبة في إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/ ١٩٧، والبحر المحيط ٦/ ٤٩٠، والدر المصون ٨/ ٤٦٩، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٦/ ٤١٤.

وقالَ الشاعرُ[١]:

أَلَم تكــن حلفْــتَ بــالله العــلِيْ أنَّ مَطايــاكَ لِمــن خَــيرِ المَطِــيْ[٢]

وعلى هذا أنشَدَ ابنُ دُريدٍ[٣] عن أبي عُثمانَ[٤]:

فنـافِسْ أبـا الغـبراء فيهـا ابـنَ زارِعٍ عــلى أنَّــه فيهــا لَغَــيرُ مُنــافِسِ[٥]

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيتان من الرجز.

الشاهد: زيادة اللام في (لِمن).

انظر: الخصائص ١/ ٣١٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩، ورصف المباني ٣١٢، واللسان ١٥/ ٢٨٥ (مطا)، وهمع الهوامع ١/ ١٤٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٣.

(٣) هو محمد بن الحسن بن دُريد بن عتاهية، الأزدي، أبو بكر، (ت: ٣٢١)، إمام في اللغة، كان سريع الحفظ قَوِيَّهُ، له شعر جيِّد، من شيوخه أبو حاتم السجستاني والرياشي، وممن أخذ عنه أبو سعيد السيرافي، له تصانيف كثيرة، من أشهرها: جمهرة اللغة، والاشتقاق، والمقصورة. توفي وقد قارب المائة. انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٥٩٤، وإنباه الرواة ٣/ ٩٢، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٩٦.

(٤) هو سعيد بن هارون الأشناندانى، أبو عثمان (ت: ٢٨٨هـ)، أخذ عن التوّزي، وأخذ عنه أبو بكر بن دريد، له كتاب معاني الشعر. انظر: نزهة الألباء ١٥٥، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧٦، وبغية الوعاة ١/ ٥٩١.

وروى ابن عصفور البيت التالي عن أبي دريد عن أبي عثمان المازني، وتابعه البغدادي. انظر: ضرائر الشعر ٥٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٥٨.

والظاهر أنه الأشناندانى، لأنه في مصنفه «معاني الشعر»، وهو من شيوخ ابن دريد.

(٥) البيت من الطويل.

روي:

فنــافسْ أبــا المِغــراءِ فيهــا ابــنَ دارِعٍ عــلى أنَّــهُ فيهــا لغــيرُ مُنــازِعِ

فإن كان الخبرُ جملةً فلا يخلو أنْ يكونَ جملةً اسميّةً أو فِعْلِيَّةً، فإنْ كانتِ اسميَّةً تَصَدَّرتِ الجملةَ، كقولِكَ: إنَّ زيدًا لَوجْهُهُ حَسَنٌ[1]، وقد رَوَوا عنِ العربِ: «إنَّ زيدًا وجهُهُ لحسنٌ»[2]، وليس بالجيِّد، وإن كانت فعليةً كـ(فَعَلَ) لم تدخلِ اللامُ عليه لبعدِهِ عن المُعرَبِ، ومنعَ البصريُّ والكوفيُّ من قولهم: إنَّ زيدًا لقامَ، على أن يكونَ لامَ الابتداء[3]، وأجاز الفراءُ: إنّ زيدًا لفي الدارِ جَلَسَ، فأدخلَها في معمولِ الماضي لَمَّا تقدمَ عليهِ[4]، وأجازَ الكسائيُّ: إنَّ زيدًا لمذ يومانِ سائرٌ، ولم يُجز: إنّ زيدًا لَمُذ يومانِ غائبٌ، قالَ: لأني أجيزُ: لمذْ يومانِ يسيرُ، ولا أجيزُ: لمذ يومانِ يغِيبُ[5]، وكانَ الأصلُ عندَهُ في دخولِ اللامِ الفعلَ، فلذلِكَ اعتبرَهُ بِهِ.

وإن كانَ مُضارعًا دخلتِ اللامُ عَليهِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ

الشاهد: زيادة اللام في (لغير).

انظر: معاني الشعر للأشناندانى ١٨٦، وضرائر الشعر ٥٧، والتذييل والتكميل ٥/ ١١٩، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٩٧، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٥٨.

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٩.

(٢) رواها الأخفش، ونقلها عنه الفارسي. انظر: الإغفال ٢/ ٤٣٤.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٢٤١، وعلل النحو للوراق ١٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٤، والإنصاف ٢/ ٥٤٩، ومغني اللبيب ٣٠١، ونقله في الارتشاف عن الغرة ٣/ ١٢٦٤.

(٤) نسب هذا الرأي للأخفش في التسهيل ٦٤، وشرحه لابن مالك ٢/ ٢٩، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٧٠، والارتشاف ٣/ ١٢٦٥.

(٥) انظر: الارتشاف ٣/ ١٢٦٦ عن الغرة.

بَيْنَهُمْ ﴾[1] أي: لحاكمٌ، وَمَنْ زَعَمَ أنَّ اللامَ تختصُّ بِالحالِ كانَ هذا حكايةَ حالٍ تأتي، ومنْ زَعمَ أنَّها على الزمنَيْنِ فلا كلامَ فيهِ، وإنما اختُصَّتْ عندَ قومٍ بِالحالِ؛ لأنَّ الحالَ أشبَهُ بِالأسماءِ، ألا تراهُ مُعرّىً مِنْ عوامِلِ الأفعالِ، فَأَشْبَهَ المُبْتَدأَ.

وتدخُلُ على الجارِّ والمجرورِ، في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[2]، وعلةُ ذلك أنَّ حرفَ الجرِّ معَ الاسْمِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ. ويجوزُ أنْ تَدْخُلَ على الظرْفِ من وجهٍ، إذْ قَدْ دَخلَتْ على الفَضْلةِ في البيتِ الذي سَبَقَ ذِكْرُهُ، فأمَّا قولُ الشاعِرِ[3]:

فإنْ يَعْفُ عن ذي عثْرةٍ بعدَ قُدرةٍ ... فلَلْعفوَ منهُ لا العُقوبةَ عَوَّدا[4]

فشاذٌّ، واللام عندي زائدةٌ، ولو رَفَعَ لكانَ أَولى، وَيكونُ شذوذُه من وجهٍ آخرَ، فأما قولُ الشاعرِ[5]:

وَأَعلَمُ أنَّ تسْليمًا وتَرْكًا ... لَلا مُتشابهانِ ولا سَواءُ[6]

(١) النحل: ١٢٤.

(٢) النور: ٦.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل. ولم أقف عليه.

(٥) هو أبو حزام العُكلي.

(٦) البيت من الوافر.

انظر: حروف المعاني للزجاجي ٤١، والمحتسب ١/ ٤٣، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٧، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٧٣، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٥، وتخليص الشواهد ٣٥٦، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٢٥،

فاللامُ للإيجابِ، و(لا) للنَّفي، فلأنَّهُ شَبَّهَ (لا) بـ(غيرِ)، وَقَدْ دَخَلتِ اللامُ في خَبرِ المفتوحةِ في قولِهِ:

ألم تكــن حلفــتَ بــالله العــليْ   أنَّ مطايــاكَ لمــن خــير المَطِــيْ[1]

وهذِهِ عِندَ بعضِهم زائدةٌ، كما زِيدتْ في الآيةِ فيمَنْ فَتَحَ،وقد بيَّنَّا ذلكَ، والقياسُ أنَّها تُكسرُ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[2]، وقد حكَى سيبويهِ: أشهد إنّك كاذِبٌ، بالكسرِ في الضَّرورةِ، وردَّهُ المبرِّدُ، وأجازَ: عَلِمْتُ إنَّ زيدًا قائمٌ، واستضعفَهُ، وأجازهُ المُبرِّدُ على كلامَيْنِ[3].

وَقَدْ أَدخلُوها في خبرِ (أمْسَى) في ضرورةِ الشعرِ، قالَ[4]:

مَرُّوا عِجالاً فقالوا كَيْفَ صاحِبُكُم   قالَ الذي سَألُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودا[5]

وهمع الهوامع ١/ ١٤٠، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٠.

(١) سبق تخريجه.

(٢) المنافقون: ١.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٥٠-١٥١، والمقتضب ٢/ ٣٤٥.

(٤) لم أقف على قائله.

قال البغدادي: وهذا البيت شائعٌ في كتب النحو، ذكره أبو عليٍّ في غالب كتبه، وابن جني كذلك، وكلهم يرويه عن ثعلب، وثعلب أنشده غير معزوٍّ إلى أحد، والله أعلم بقائله. (الخزانة ١٠/ ٣٢٨).

(٥) البيت من البسيط.

رُوي: (سراعًا) بدل (عِجالاً)، وروي: عَجالى، جمع عجلان.

انظر: مجالس ثعلب ١/ ١٢٩، وكتاب الشعر ١/ ٧٤، والخصائص ١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٨٨، وشرح المفصل ٨/ ٦٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٧٣،

ودخلتْ في خبرِ (زالَ)، قالَ الشاعرُ[1]:

وما زِلْتُ من سَلْمى لَدُنْ أنْ عَرَفْتُها ... لَكَالهائمِ المُقْصَى بِكُلِّ بِلادِ[2]

وأدْخَلُوها في خبرِ (لكنَّ)، قالَ الشاعِرُ[3]:

ولكِنَّنِي مِنْ حُبِّها لَعَمِيدُ[4]

والمقاصد الشافية ٢/ ٧٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٧.

(١) هو كثيِّر عزَّة.

(٢) البيت من الطويل.

رواية الديوان وأمالي القالي:

وما زلت من ليلى لدن طرَّ شاربي ... إلى اليومِ كالمُقصَى بكُلِّ سبيلِ

فلا شاهد فيه، وروي في الديوان أيضًا في قصيدة أخرى دالية: بكل مَرادِ. وروي أيضًا: بكل مكان، وبكل مذادِ.

انظر: ديوان كثير ١١٥، ٤٤٣، وأمالي القالي ٢/ ٦٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٩، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٨٨، وضرائر الشعر ٥٨، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٧٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٦٩، ومغني اللبيب ٣٠٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٩.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره كما ذكر ابن الناظم:

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي

وغيره لا يروي إلا العجز، قال ابن هشام: ولا يُعرف له قائلٌ، ولا تتمَّة، ولا نظير. (مغني اللبيب ٣٨٥).

وروي: لكميد، ولجهيد.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٥، واللامات للزجاجي ١٧٧، وشرح اللمع لابن برَهان ١/ ٨٧، والإنصاف ١/ ٢٠٩، ٢١٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٠، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩، وشرح الألفية لابن الناظم ١٧٢، وتعليق الفرائد ٤/ ٥٢، ومغني اللبيب ٣٠٧، ٣٨٥.

والصوابُ أن تقولَ: [أصلُهُ][(١)]: لكنْ إنَّنِي لَعميدٌ، ثمّ حذفَ كما فعَلَ في قولِهِ تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[(٢)].

وإنّما تدخلُ اللامُ مع (إنَّ) وحْدَها؛ لأنَّ (ليتَ) قد أزالتْ حُكمَ الابْتِداءِ، وكذلك (لعلَّ) و(كأنَّ)، وهِيَ موضوعةٌ للابْتِداء، ولم تدخُلْ على (أنَّ) ودخلتْ على (إنَّ)؛ لأنَّ (إنَّ) تطلبُ ما بعدَها طلبًا واحدًا، وهو طلبُ العامِلِ المعمولَ، و(أنَّ) تطلُبُ ما بعدَها طَلبينِ، طلبَ العامِلِ المعمولَ، والصلةِ الموصولَ، (ولكنَّ) لها تعلُّقٌ بما تقدَّمَها، واللامُ تقطَعُ التعلُّقَ. وقولُهُ: «ودخَلتِ اللامُ زائدةً للتوكيد» هذِهِ عبارةُ النحويينَ في كلِّ حرفٍ لا يُخِلُّ بخُروجِهِ الكلامُ، وإذا حُقِّق لم يحسُنْ أن يكونَ للتأكيدِ وهي زائدةٌ.

قال أبو الفتحِ: **«وتُكْسَرُ (إنَّ) في كلِّ موضِعٍ لوْ طَرَحتَها مِنْهُ لَكانَ ما بعدَها مرفُوعًا بِالابتِداءِ، نحوُ: إنَّ أخاكَ قائمٌ[(٣)]؛ لأنَّكَ لَوْ طَرَحْتَها مِنْ هُناكَ لَقُلْتَ: أخوكَ قائمٌ»**[(٤)].

/ ٦١ ب قال سعيدٌ: هذا الكلامُ لا يَتَّجِهُ؛ لأنَّ (لولا) تفتحُ ما بعدَها وإذا أُزيلتْ عنها ارتفعَ ما بعدَها بالابْتداء، فتقولُ: لولا زيدٌ جاءَ عمرٌو، والصوابُ

---

(١) في د.

(٢) الكهف: ٣٨.

(٣) في اللمع: فتكسِرُ (إنَّ)؛ لأنك...

(٤) اللمع ٤٢.

أنْ يُقالَ: إنَّ الموضِعَ إذا لم يختصَّ صَلَحَ للمكسورةِ كالابْتداءِ؛ لأنَّهُ يصلُحُ أنْ تقولَ: زيدٌ قائمٌ، ويقومُ زيدٌ، ولهذا المعنى تقولُ: إنَّ زيدًا قائمٌ، لمّا لم يختصَّ بأحدِهما، ولهذا المعنى تُكسَرُ (إنَّ) في خمسةِ مواضِعَ:

الأولُ: ما ذكرْنا.

الثاني: [أنها][1] تُكسرُ إذا كانتْ صلةً للذي؛ لأنَّ صلةَ (الذي) لا تختصُّ بإحدى الجُملتينِ، تقولُ: أعطيتُهُ ما إنَّ شرَّهُ خيرٌ من جيِّدِ ما مَعَكَ[2].

والثالثُ: تُكْسَرُ بعدَ القَسَمِ، في قولك: واللهِ إنّ زيدًا قائمٌ؛ لأنَّ القَسَمَ يدخُلُ على الجملةِ الاسميّةِ، والجملةِ الفعليَّةِ.

الرابعُ: أنها تُكسرُ بعدَ القولِ، في قولك: قُلْتُ: إنَّ زيدًا قائمٌ؛ لأنَّ القَولَ يُحكَى بِهِ الجملةُ الاسميةُ والجملةُ الفعليةُ.

الخامسُ: تَكسِرُها اللامُ؛ لأنَّها تخرجُهُ إلى حيِّزِ الابتداءِ، والابتداءُ تُكسَرُ له (إنَّ)، وإنما كانَ كذلِكَ؛ لأنها تكونُ في جميعِ ذلِكَ غيرَ مَعمولةٍ لِشيءٍ، فلا تُفتَحُ؛ لأنَّ المفتوحةَ لا تقعُ إلا معمولةً، وهذِهِ مواضِعُ الجُمَلِ التي لا مَوضِعَ لها منَ الإعرابِ، إلا المُتَعَلِّقَ بالقولِ.

قال أبو الفتحِ: «وتُفتَحُ (أنَّ) في كُلِّ مَوضِعٍ لو طَرَحْتَها وما عَمِلَتْ فِيهِ لَصَحَّ

---

(١) في د.

(٢) انظر القول في الكتاب ٣/ ١٤٦، والأصول ١/ ٢٦٣.

موضعُها ذاكَ[1] ومَعنى الكلامِ المصدَرُ، تقولُ: بَلَغَني أنّ زيدًا قائمٌ، فتفتح (أنَّ)؛ لأنّكَ لو طَرَحتَها وما عمِلَتْ فيهِ لَقُلْتَ: بَلَغَني ذاكَ، ومعنى الكلامِ: بلَغَني قيامُ زيدٍ»[2].

قال سعيدٌ: هذِهِ عبارةُ الأخفشِ وحدَه في (أنَّ)، ولولا قولُهُ: «ومَعْنى الكلامِ المَصْدَرُ» لمْ يتَّجِهْ لهُ ذلِكَ، ألا تَرَى أنَّهُ لا يَصِحُّ أنْ تَقولَ: ظَنَنْتُ زيدًا أنّهُ مُنطَلِقٌ، فَتَفتَحُ (أنَّ)، وإنْ كانَ الموضِعُ يحسُنُ أنْ يُقالَ فيهِ: ظَنَنْتُ زيدًا ذَاكَ، وإنما امتنعَ؛ لأنَّ (أنَّ) وما عَمِلتْ فيهِ في تَقديرِ المَصْدَرِ، ومفعولُ (ظننتُ) الثاني هُوَ الأوّلُ، والمَصْدرُ لَيسَ بِالجُثَّةِ، وكذلِكَ خبرُ (كانَ) وخبرُ (إنَّ) ولهذا قالَ الشاعِرُ[3]:

إنَّ الخليفَةَ إنَّ اللهَ سَرْبلَهُ[4]

(١) اللمع: لصلح في موضع الجميع ذاك.

(٢) اللمع ٤٢.

(٣) هو جرير.

(٤) صدر بيت من البسيط. وعجزه:

سربالَ مُلكٍ به تُرْجَى الخواتِيمُ

رواية الديوان: يكفي الخليفة، فلا شاهد فيه، وروي: لباس مُلك، وتُرجى الخواتيم.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٦٧٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٤٠، ٢١٨، وتفسير الطبري ١٥/ ٢٤٢، ١٧/ ١٢٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٤١٨، ومجالس العلماء ٢٩٣، والكشاف ٣/ ٨، وكشف المشكلات ٢/ ٨٩٨، والبحر المحيط ٦/ ٣٥٩، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٨١، واللسان ١٢/ ١٦٤ (ختم)، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٦٤.

ولا يجوزُ إلاَّ كسرُها، وقالَ[١]:

إنِّي وخالِـــكِ إنَّنـــي لُمـــشَيَّعٌ ... صَـلبُ القنـاةِ بِـصَرْمِكُنَّ جـديرُ[٢]

فإن قُلتَ: إنَّ أمرَكَ أنَّكَ خارِجٌ، كانَ حَسَنًا، وعَليهِ قولُ الشاعِرِ[٣]:

فيـا ليـتَ حظِّـي مـن عُمـيرةَ أنَّنـا ... بعيرانِ مَنْ عانى التِّلاعَ الخواليا[٤]

لأنَّ الثاني هُوَ الأوَّلُ. ويدخُل عليه أنَّ (إنَّ) تُكسَرُ بعد القول، ويحسُنُ أن تَقُولَ: قُلْتُ ذاك.

وأخصَرُ من قولِهِ أنْ يُقالَ: متى اخْتُصَّ الموضعُ بإحدى الجُملتينِ فُتِحَتْ (أنَّ)، فتقولُ: لولا أنَّكَ جِئتني لَفَعَلْتُ؛ لأنَّ (لَولا) مختصّةٌ بِالمبتدأِ، ولا تدخُلُ عَلى الفعلِ، فأمَّا قولُ الشاعِرِ[٥]:

تعُدُّونَ عقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَنِي ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا[٦]

---

(١) هو عبد الله بن وهب الفزاري الأسديّ.

(٢) البيت من الكامل.

صلبُ القناة: صلب القامة. (اللسان ١٥/ ٢٠٤ (قني).

انظر: الأصول ١/ ٢٧٧. ولم أجده في غيره. وفيه: و(حالِك) بدل (خالك)، و(صرحكن) بدل (صرمكن).

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل. ولم أقف عليه. في الأصل: عانا.

(٥) هو جرير. وقيل: للأشهب بن رُميلة.

(٦) البيت من الطويل.

روايته في الديوان: هلاّ الكميَّ.

فليسَت (لولا) هُنا هِيَ تِلكَ؛ لأنَّ هذِهِ للتحضيضِ، ولِذلكَ تُفْتَحُ (أنَّ) بعدَها، لاختِصاصِها بِالجملةِ الفِعليَّةِ، وأمَّا (لَوْ) فَهِيَ لما مَضَى في الغالبِ كما أنَّ (إنْ) لما يُسْتَقْبَلُ، و(إنَّ) لا يَرتَفِعُ بعدَها الاسْمُ بِالابْتداءِ، فكذلِكَ (لو)، ولا تتقدَّمُ (أنَّ) على عامِلِها إلاَّ أنْ يكونَ حرفَ جرٍّ.

واعْلَمْ أنَّهُ لا يجوزُ أنْ تقولَ: أنَّكَ مُنطلِقٌ بَلَغَني؛ لأنَّهُ إذا ابتُدِئَ بها تعرَّضتْ لِدُخولِ (إنَّ) عليها، فامتنعْنا مِن ذلِكَ[1]، كما امتنعنا من خَرْمِ[2] (مُتفاعِلُن) في الكامِلِ، لَمَّا كُنَّا [قَدْ][3] نُضمِرُ الحرْفَ الثاني، وهُوَ تسكِينُهُ، فيؤدِّي إلى البدْءِ بِالساكِنِ، فرفضناهُ[4].

فإنْ قُلْتَ: في الدارِ أنَّكَ مُنطَلِقٌ، ارْتَفَعَ (أنَّكَ) بِالظرفِ ارتفاعَ الفاعِلِ

النيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة. وضوطرى: الرجل الضخم اللئيم. والكمي: الشجاع المتكمي بسلاحه. والمقنع: الذي لبس البيضة والمغفر. (التاج ٤/ ٣٢٢ (نيب)، ١٢/ ٣٩٦ (ضطر)، ٣٩/ ٤١٨ (كمي).

انظر: ديوان جرير ٢/ ٩٠٧، ومجاز القرآن ١/ ٥٢، والكامل ١/ ٣٦٣، والإيضاح العضدي ٧٤، وكتاب الشعر ١/ ٥٧، والخصائص ٢/ ٤٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٢٦، ٢/ ٨٤، ٥٠٩، وأسرار العربية ١٨٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٥٤، وتذكرة النحاة ٧٩، ومغني اللبيب ٣٦١، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٥٦، وخزانة الأدب ٣/ ٥٥.

(١) انظر المسألة في: الكتاب ٣/ ١٢٤، والمقتضب ٢/ ٣٤٣، والأصول ١/ ٢٦٦.

(٢) الخرم: هو حذف أول متحركٍ منَ الوتد المجموع في أوّل البيت. انظر: الكافي للتبريزي ١٤٣.

(٣) في د.

(٤) انظر زحاف الكامل، ومنها الإضمار في: العروض لابن جني ٩٥، والكافي ٦٤.

بِفعلِهِ، وهُوَ مذهَبُ سيبويهِ[١] والخليلِ والفارسيِّ، ولا يصِحُّ كسرُها؛ لأنَّهُ يَبْقَى الظرفُ بغيرِ عامِلٍ، كما لا يجوز: كيفَ إنَّكَ صانِعٌ، عِندَ المحقِّقِينَ، والسيرافيُّ يُجيزُ أنْ يُرْفَعَ (أنَّ) بِالابتداءِ، في قولِكَ: في الدارِ أنَّكَ مُنطَلِقٌ[٢]، ويقولُ: وَلَوْ دَخَلَتْ (إنَّ) هُنالمْ يُباشِرْ (أنَّ).

ولا يجوز: أنَّكَ منطلقٌ عرفتُ؛ لأنَّهُ لَمَّا امتَنَعَ الأَصْلُ امْتَنَعَ الاتِّساعُ.

وتقولُ: ظننتُ أنَّكَ منطلقٌ، فسيبويهِ يستغني بمعمولِ (أنَّ) عنِ المفعولِ الثاني، والأخفشُ يقدِّرُهُ[٣]، وسنذكره في موضعه.

وتقولُ: لولا أنَّهُ مُنطَلِقٌ لَفَعَلْتُ، فـ(أنّ) مبنيَّةٌ على (لولا) كما بُنِيَ عليها الأسماءُ. وتقولُ: لو أنَّهُ ذَهَبَ لَذَهَبْتُ، فـ(أنَّ) مبنيَّةٌ على (لو) كما بُنِيَتْ على (لولا)، فكأنَّكَ قُلتَ: لولا / ٦٢ أ ذاكَ، قالَ سيبويهِ: وهذا تمثيلٌ، وإنْ كانَ لا يَبْنُونَ عَلى (لَو) غَيرَ (أنَّ)[٤]. وبعضُهم يرفع (أنَّ) بعدَ (لولا) بِالابتداءِ، كما يُفعلُ بالاسْمِ بعدَها، وبعضُهُم يرفَعُها بِالمعنى الذي هُوَ الظَّرْفُ، كذا ذَكَرَ الفارِسيُّ في البَصْرِيَّاتِ[٥]، والمبرِّدُ يرفعُ ما بعدَ (لو) بِفعلٍ مُضمرٍ[٦].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٥٢.

(٢) شرح السيرافي ٤/ ١٨ ب.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢٥، وشرح السيرافي ١/ ٢٣٥ أ، وقد نَسب تقدير المفعول الثاني إلى بعض البصريين.

(٤) انظر كلامه في: الكتاب ٣/ ١٢٠-١٢١.

(٥) لم أقف عليه في المطبوع.

(٦) انظر: المقتضب ٣/ ٧٧. قال المرادي: «واختلف في موضع (أنّ) بعد (لو)، فذهب سيبويه إلى أنها في

وتقولُ: ما رأيتُهُ مذ أنَّ اللهَ خَلَقَني، فتفتَحُ، حَرفًا كانتْ (مُذْ) أوِ اسْمًا، وتقولُ: أمَا أنَّهُ ذاهبٌ، وأمَا إنَّهُ ذاهبٌ، فالفتحُ على أنَّ معناها (حقًّا)، والكسرُ على أنَّ مَعناها (ألاَ)[1]، وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[2]، فتقديرُهُ عِنْدَهُ: حَقٌّ أنَّ لهُمْ[3]، وقيلَ معناهُ: كَسَبَ، وموضع (أنَّ) هُنا رفعٌ، وقيلَ: نصبٌ، والفاعلُ مُضمرٌ، و(لا) زائدةٌ، ومنهم من جعل (جَرَم) اسمًا [مبنيًّا مع (لا)[4]. فـ(أنَّ) عند سيبويه في موضع جرٍّ[5]، وعند المُبرِّد في موضع رفع[6]، ومن ذلك: لا محالةَ أنَّك ذاهبٌ، ولا بُدَّ أنَّك ذاهبٌ][7].

موضع رفع بالابتداء... وذهب الكوفيُّون والمبرِّد والزجاج وكثيرٌ من النحويين إلى أنها فاعلٌ بفعلٍ مُقَدَّر، تقديرُه: ولو ثبتَ أنَّهم، وهو أقيسُ، إبقاءً للاختصاص». انظر: الجنى الداني ٢٧٩.

(١) من كلام سيبويه بتصرف يسير. انظر: الكتاب ٣/ ١٢٢.

(٢) النحل: ٦٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٣٨.

(٤) انظر في الخلاف في (لا جرم): معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٢٠٧، والجنى الداني ٤١٣، ومغني اللبيب ٣١٤، والبحر المحيط ٥/ ٢١٢، والدر المصون ٦/ ٣٠٣.

(٥) الذي وقفت عليه في الكتاب لا يدل على هذا، بل يدل على أن (أن) في موضع رفع، قال (٣/ ١٣٨): «وأمَّا قوله عز وجل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ فـ(أنَّ) (جرَم) عمِلتْ فيها؛ لأنها فعلٌ، ومعناها: لقد حقَّ أنَّ لهم النار... ».

(٦) انظر: المقتضب ٢/ ٣٥١.

(٧) في د.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وما يُشْعِرُكُم إنَّها إذا جاءتْ لا يُؤمِنونَ﴾ بالكسر[١]، ولو فتَحَ لكان عُذرًا لهُم، ومن فَتَح قدَّرها بلَعَلَّ، كما تقولُ: ائتِ السوقَ أنَّكَ تشتري ليَ شيئًا[٢]، أي: لعلَّكَ، كما قالَ الشاعِرُ:

عُوجا على الطَّلَلِ القديمِ لأنَّنا ... نَبْكِي الدِّيارَ كما بكى ابنُ حُذامِ[٣]

وقالَ[٤]:

وقالَ كُليبٌ أخْضِبوا ليَ لحيَتي ... لوَ انِّي غُدُوًّا عندَ مَرْوانَ أَعْرِفُ[٥]

ولهذا المَعنى دخلتْ مَع (لَيْتَ)، [فقلْتَ: لَيْتَ][٦] أنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ، ولا تقولُ: لَعلَّ أنَّ زيدًا منطلقٌ، لاجتِماعِهِما في المَعْنى، والأخفشُ يحملُ ذلِكَ على السَّماعِ، ويقولُ: اقتَصَرتِ العربُ في (لَيتَ) ولم تقتَصِرْ في (لعلَّ)[٧]. وقِيلَ: إنما

---

(١) الأنعام: ١٠٩. قرأ بالكسر من السبعة ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية شعبة. انظر: السبعة ٢٦٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٤٤، وحجة القراءات ٢٦٥.

(٢) يروي هذا سيبويه عن الخليل انظر: الكتاب ٣/ ١٢٣. والقول في: تفسير الطبري ٧/ ٣١٣، والأصول ١/ ٢٧١، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٤٧٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) هو تميم بن مُقبل.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان تميم بن مقبل ١٥١، ولم أجده في غيره.

(٦) في د.

(٧) المنقول عن الأخفش إجازته نحو: لعلَّ أنَّك منطلقٌ. انظر: المفصل ٣٦٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٠١، وشرح التسهيل ٢/ ٤٠، والتذييل والتكميل ٥/ ١٥٤، ١٥٦، وتمهيد القواعد ٣/ ١٣٨٤.

جازَ ذلِكَ لأنَّهُم قد حذفُوا خَبرَ (لَيتَ) فقالوا: ليتَ زيدًا قائمًا، والمبرِّدُ يُجيزُ ذلِكَ في الجميعِ.

وهنا نُكتَةٌ لطيفةٌ، وهو أنَّ (ليتَ) تكتفي بأنَّ مع الاسم، ولا تكتفي بأنْ مع الفعل عند المحققين، كذا نصَّ ابنُ السرَّاجِ، وهما مصدران، وذلك لظهور الخبر مع (أنّ)[(١)].

فأمَّا في الظنِّ فإنَّ السماعَ يؤدِّيكَ إلى أن تجْعَلَهما سواءً، أعني (أنَّ) و(أنِ) النَّاصبةَ للفعلِ، والدليلُ عليهِ قولُهُ تعالى في قراءةِ مَن قرَأَ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾[(٢)]، بنصب (تكونَ)[(٣)]، وقولُهُ تعالى: ﴿تَظُنُّ أَن يُفۡعَلَ بِهَا فَاقِرَةٞ﴾[(٤)]، وقولُهُ تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾[(٥)]، إذا قدَّرَها[(٦)]: لأنْ يَقُولُوا آمنَّا، وهذَا مَذهَبُ الأخفَشِ، وبعضُهم يُجيزُهُ في (أنّ) ويأباهُ[(٧)] في (أنْ) إلاَّ مَعَ مفعولٍ ثانٍ، والأَوْلى ما قدَّمْناهُ، ووجدتُ كلامَ الأخفشِ يدُلُّ على أنَّهُ ليسَ مَعَ

---

(١) نقله أبو حيان عن الغرة في التذييل والتكميل ٥/ ١٥٦.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر. انظر: السبعة ٢٤٧، والتذكرة ٢/ ٣٨٩، والإقناع ٢/ ٦٣٥.

(٤) القيامة: ٢٥.

(٥) العنكبوت: ٢.

(٦) في أ: قدَّرَ هُنا.

(٧) في أ: وما أراه. والمثبت من د.

الخفيفةِ شيءٌ محذوفٌ[١]، والنحاة يعتقِدون فيه أنَّهُ يحذِفُ معَ[٢] الثقيلة[٣].

والفارسيُّ منَعَ في الآيةِ أنْ يكونَ (أنْ يَقُولُوا) معمُولاً للظَّنِّ، ويجعَلُ حُكمَ الخفيفةِ حُكمَ الثَّقِيلةِ، والزَّجَّاجُ يُجيزُ أن يكونَ (أنْ يَقُولُوا) معمولاً بـ(حَسِبْتُ)[٤]، وقد ردَّهُ عليهِ الفارسيُّ، وحمَلَ (أنِ) الثانيةَ على التَّرْكِ على حَذْفِ حرْفِ الجرِّ[٥]، وهُو قولُ الزَّجَّاجِ الأوَّلُ.

وقالَ المبرِّدُ: لمْ يَفْتَحُوها بَعْدَ القَسَمِ[٦]، والفتحُ عندِي القياسُ[٧].

---

(١) جاء في المعاني (١/ ٢٩٣-٢٩٤): «وتكون خفيفة في معنى الثقيلة، في مثل قوله: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾... على قولك: وأنَّهُ الحمد لله... ولكن هذه إذا خففت وهي إلى جنب الفعل لم يحسن إلا أنَّ معها (لا) حتى تكون عوضًا من ذهاب التثقيل والإضمار، ولا تعوِّض (لا) في قوله: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنها لا تكونَ -وهي خفيفة- عاملةً في الاسم، وعوَّضتها (لا) إذا كانت مع الفعل لأنهم أرادوا أن يبينوا أنه لا تعمل في هذا المكان، وانها ثقيلة في المعنى...».

(٢) في أ: في.

(٣) في هذا الموضع اضطراب في النسخة أ، والمثبت من د، والنص في أ هكذا: إذا قَدَّرَ هُنا: لأنْ يَقُولُوا آمنَّا، وهذَا مَذهَبُ الأخفَشِ، والفارسيُّ حَمَلَ (أنِ) الثانيةَ عَلى حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ، ومن قول الزجاج الأول وبعضهم يُجيزه في (أنَّ) وما أُراه في (أنْ) إلاَّ مَعَ مفعولٍ ثانٍ، والأَوْلى ما قَدَّمْناهُ، ووجدتُ كلام الأخفش يدل على أنّه ليس مع الخفيفة شيءٌ محذوفٌ، والنحاة يعتقِدون فيه أنَّهُ يحذِفُ في الثقيلة. وقال المبرِّدُ..

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٥٩.

(٥) انظر: الإغفال ٢/ ٥١٧.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ١٠٧. ونسب إلى البصريين. انظر: الارتشاف ٣/ ١٢٥٦. والمسألة في: الأصول ١/ ٢٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦٠.

(٧) هذا من صلة كلام المبرد، نقله عنه ابن السراج، قال: «قال أبو العباس رحمه الله: والبغداديون يقولون: واللهِ إنَّ زيدًا منطلقٌ، فيفتحون (إنَّ)، وهو عندي القياس،؛ لأنه قسمٌ» (الأصول ١/ ٢٧٩).

وتقولُ: إنَّ لَكَ عَلَيَّ هذا وأنَّكَ لا تُؤذِيني، فلمَّا بَعُدَت (إنَّ) من (أنَّ) دَخَلَتْ عليها.

وتقولُ: ذاكَ وأنَّ لَكَ عليَّ ما أحْبَبْتَ، فيكونُ التقديرُ: الأَمْرُ ذَاكَ وأنَّ لَكَ.

وتقولُ: جئتُكَ أنَّكَ تُريدُ الخيرَ، أيْ: لأنَّكَ تريدُ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[1] أي: ولأنَّ هَذِهِ أمتكُم، وكذلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ﴾[2] فموضِعُ (أنَّ) جرٌّ عِندَ سِيبويهِ والكسائيِّ باللامِ، وعندَ الخليلِ نصبٌ بالفِعلِ، على إرادةِ اللامِ، ولا يمتنعُ الجرُّ عندَهُ[3].

وتقولُ: بَلَغَني قصّتُكَ أنَّكَ ذاهبٌ، على البدَلِ، وظنَنْتُ أمْرَكَ أنَّكَ منطلقٌ، على المفعولِ الثاني. ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾[4]. فأما قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[5] فـ(أنَّ) بدلٌ من (إحْدَى)، وكذلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ

---

(١) المؤمنون: ٥٢. والفتح قراءةُ ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وقرأ ابنُ عامر بالفتح مع التخفيف، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالكسر. انظر: السبعة ٤٤٦، والتذكرة ٢/ ٥٥٩.

(٢) الجن: ١٨.

(٣) انظر رأي سيبويه في: الكتاب ٣/ ١٢٧، ورأي الخليل في: الكتاب ٣/ ١٢٨-١٢٩.

وانظر في المسألة أيضًا: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨٧، والمقتضب ٢/ ٣٤٧.

(٤) الحشر: ١٧.

(٥) الأنفال: ٧.

أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[1] على البَدَلِ مِنَ المعنى، وكذلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾[2].

وتقولُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ إذا أتاكَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُ، على البَدَلِ، ولَو كَسَرَ على إرادة الفاءِ لجازَ. وقولُهُ تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾[3] فالأخْفَشُ يرفَعُ (أنَّ) بظرفٍ مُضْمَرٍ، أي: فَلَهُ[4].

وتَقولُ: أحقًا أنَّكَ مُنطلقٌ، فتنصِبُ (حَقًّا) على الظَّرْفِ، بِدليلِ قولِهِ[5]:

أفي حـــقٍّ مُواســـاتي أخــاكُم ... بِــمالي ثــمَّ يَظلِمُنــي الــسَّرِيسُ[6]

---

(١) يس: ٣١.

(٢) المؤمنون: ٣٥.

(٣) التوبة: ٦٣.

(٤) لم يذكر في المعاني إلا الكسر، ونقل عنه تقدير مبتدأ محذوفٌ، انظر: معاني القرآن ١/ ٣٦١ (قراءة)، والمقتضب ٢/ ٣٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٨، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٣٣، والبحر المحيط ٥/ ٦٥، والدر المصون ٦/ ٧٨.

(٥) هو أبو زبيد الطائيُّ.

(٦) البيت من الوافر.

السريسُ: هو العنِّين. (عن تهذيب الألفاظ).

الشاهد: أنَّ مجيء (في) مع (حق) يدل على أن (حقًّا) إنما نصب على الظرفية بتقدير (في).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٦٣٦، والغريب المصنف ١/ ٢٤٦-٢٤٧، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت ١٨٦، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٨٩ (سرس)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٩٨٣، والمخصص ٥/ ١١٥، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٥٢، والتذييل والتكميل ٥/ ٨٨، واللسان ٦/ ١٠٦ (سرس)، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٨٠.

و(أنَّكَ) مُرتَفِعٌ بِهِ.

وجُملةُ مواضِعِها عند المحققينَ أنَّها تكونُ / ٦٢ ب مرفوعةً بالفعلِ، أو ما شابهَهُ، ومنصوبةً بالفعلِ وما أشبهَهُ، ومجرورةً بالجارِّ مُظهرًا وَمُقدَّرًا عند سيبويهِ، ولا تَرتَفِعُ بِالابتِداءِ عندَهُ[1]، وأجازَهُ بعضُهم، ولا تَتَقَدَّمُ على عامِلِها منصوبةً، وأمَّا الرافِعُ والجارُّ فلا يَتَقَدَّمُ معمولُهُما عليهما ألبتةَ.

وتقولُ: أمَا أنَّكَ مُنطَلقٌ، وأمَا إنَّك مُنطلقٌ، فالفتحُ على تقديرِ: حقًّا أنَّكَ مُنطلقٌ، وكانتْ كَذلِكَ كما جَعلوا (يا) في النداءِ بمنزلةِ الفِعْلِ، والكسر على (ألاَ) التي للاستِفتاحِ.

وحُكمُ (إنَّما) حُكمُ (إنَّ) في المواضعِ جميعِها، إلا أنها غيرُ عاملةٍ، كما أنَّ حكمَ (أنَّما) حكمُ (أنَّ).

قالَ أبو الفتحِ: «وَتكُونُ (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ) لا تَقْتَضِي[2] اسمًا ولا خبرًا، قالَ

---

(١) لعل المؤلف يعني الابتداء في اللفظ، فإنها لا ترتفع وهي مبتدأة باللفظ، وأمَّا وقوع المصدر من أنَّ ومعموليها مبتدأ فلا خلاف فيه، قال السيرافي في شرح قول سيبويه: «وأما (أنَّ) فيه اسم...» (الكتاب ٣/ ١١٩): «أنَّ وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر كما تكون (أنْ) المخففة وما بعدها من الفعل الذي تنصبه بمنزلة المصدر، وتقعُ المشدَّدةُ فاعلةً ومفعولة ومبتداةً ومخفوضةً، ويعمل فيها جميع العوامل إلاَّ أنها لا تكون مبتدأةً في اللفظ». (شرح السيرافي ٤/ ١٨ ب).

(٢) في اللمع: فلا تقتضي.

قالَ الشَّاعِرُ[١]:

بَكَـــرَ العـــواذلُ في الـــصَّبو ... حِ يَلُمْنَنِـــــي وأَلُومُهُنّـــــهْ
ويَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قـــد عـــلا ... كَ وقـــدْ كـــبِرْتَ فقُلْـــتُ إنَّـــهْ[٢]

أي: نعم[٣]، والهاءُ لبيانِ الحركةِ وليسَتِ اسمًا»[٤].

قال سعيدٌ: اخْتُلفَ في هذا البيتِ، فَبَعضُهم يتأوَّلُهُ تَأوُّلَ عُثمانَ، وقد بيَّنَّا ذلكَ، وعليهِ قولُهُ[٥]:

قُلْـتُ لهـا والوجْـهُ منهـا لم يَـبِنْ ... أنـــتِ أُسَـــيماءُ فقالـــت لِيَ إنْ[٦]

---

(١) هو عبد الله بن قيس الرُّقَيَّات.

(٢) البيتان من مجزوء الكامل.

رُوِيَ:

بَكَـــرَتْ عـــليَّ عـــواذلي ... يَلْحَيْنَنِـــي وألومُهُنَّـــه

الصبوح: ما يُشرب في الغداة. (التاج ٦/ ٥١٨ (صبح).

انظر: ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ٦٦، والكتاب ٣/ ١٥١، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٥٣٧، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٦٣، والأصول ٢/ ٣٨٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥، والبغداديات ٤٢٩، والأزهية ٢٦٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٦٥، ورصف المباني ٢٠٠، واللسان ١٣/ ٣١ (أنن)، وخزانة الأدب ١١/ ٢١٣، ٢١٦.

(٣) في اللمع: أي نعم هو كذلك.

(٤) اللمع ٤٢-٤٣.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيتان من الرجز، الأول منهما ثالث ثلاثة أبيات في مجالس ثعلب ١/ ١٩٣، برواية: (والعقل) بدل (والوجه).

وبعضُهم يجعَلُ الهاءَ اسمًا، ويحذِفُ الخبرَ لِدلالةِ الحالِ، كما قالَ:

سِوى أنَّ حيًّا من قُرَيْشٍ تَفَضَّلوا ··· على النّاسِ أو إنَّ الأكارمَ نهشلا[(١)]

وعليه قُرِئَ[(٢)]: ﴿إنِ الذين تَدْعُونَ مِنْ دُوْنِ الله عِبادًا[(٣)] أَمْثالَكُمْ﴾[(٤)]. قال الجعدِيُّ[(٥)]:

فأصْبَحَ عِيْسَى قَدْ سَلا غيرَ أنَّهُ ··· وَكلُّ امْرئٍ يَلْقَى مِنَ الدَّهرِ قَنْطَرا[(٦)]

الشاهد: قوله قالت لي إن. أي نعم.

(١) سبق تخريجُهُ.

والشاهد هنا: حذف الخبر، والتقدير: إنَّ الأكارمَ نهشلًا تفضلوا على الناس.

(٢) هي قراءة سعيد بن جُبير.

وقد خرجت على إعمال إنِ المخففة عمل ما الحجازية، وعلى نصب الجُزأين بإنَّ، وعلى نصب الثاني على أنه حال من فعل محذوف هو الخبر، وهو ما يُريده المصنف. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٦٨، والمحتسب ١/ ٢٧٠، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٧، والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤، والدر المصون ٥/ ٥٣٩.

(٣) في أ: عبادٌ، والمثبت من د.

(٤) الأعراف: ١٩٤.

(٥) هو النابغةُ الجعدي، واسمُهُ قيسُ بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة بن جعدة، من بني عامر بن صعصعة، شاعر مخضرم، أسلم وأنشد قصيدته التي منها الشاهد أمام النبي صلى الله عليه وسلم. وكان معمَّرًا، قيل: إنه توفي وله مئتان وعشرون سنة. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، ١٢٥، والشعر والشعراء ١/ ٢٨٠، والإصابة ٦/ ٢١٨.

(٦) البيت من الطويل.

روايته في المصادر: (لاقِ) بدل (يلقى).

القنطر: الداهية. (اللسان ٥/ ١١٩ (قنطر).

فحذَفَ خَبرَ (أنَّ)، أي: أنَّهُ هالِكٌ.

فأمَّا قولُهُ تَعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذانِ لَسَاحِرَانِ﴾[(١)] فمِنهُم مَنْ يَزْعُمُ أنَّ (إنَّ) بمعنى (نَعَمْ)، وجِيءَ باللامِ مُراعاةً للفظِ، ومنهُم مَن يَزْعُم أنها لغةُ بلحارثِ بنِ كَعْبٍ، ومنهم منْ يقولُ: إنَّ اسمَها محذوفٌ، وهُوَ ضميرُ الشأنِ[(٢)].

وقُرئَ: ﴿إِنْ هَـٰذَانِ لَسَـٰحِرَٰنِ﴾، وَقُرِئ: ﴿إنَّ هَـٰذينِ لَساحِرانِ﴾، وأمَّا قولُ الشاعِرِ[(٣)]:

إذا قالَ صَحْبِي إنَّكَ اليومَ رائحٌ ... ولم تَقْضِ مِنها حاجةً قُلْتُ إنَّ لا[(٤)]

انظر: تهذيب اللغة ٩/ ٤٠٥ (قنطر)، واللسان ٥/ ١١٩ (قنطر)، والتاج ١٣/ ٤٨٦ (قنطر).

(١) طه: ٦٣.

قرأ بالتشديد ورفع (هذان) نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، وأبوبكر عن عاصم، وقرأ بتخفيف (إنْ) ورفع (هذان) حفص عن عاصم، وابن كثير مع تشديد نون (هذانّ)، وقرأ بتشديد (إنَّ) ونصب (هذين) أبو عمرو بن العلاء. انظر: السبعة ٤١٩، وحجة القراءات ٤٥٤، والتذكرة ٢/ ٥٣٤، والإقناع ٢/ ٦٩٩.

(٢) انظر في توجيه هذه القراءة على سبيل المثال: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٣، وتفسير الطبري ١٦/ ١٨٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٣٦١، والحجة للقراء السبعة ٥/ ٢٢٩، والإغفال ٢/ ٤٠٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٩٩، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٦، والبحر المحيط ٦/ ٢٣٨، وموضع الآية في عامة كتب التفسير.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣١. ولم أجده في غيره.

فيجَوزُ أنْ يكونَ بمعنى (نَعَم) أيْ: لم أَقْضِ حاجةً، ويجوزُ أنْ يكونَ التقدير: إنَّه لا يَتِمُّ لي حاجةٌ، وكذلِكَ قولُهُ[1] -أنْشَدَهُ الكِسائيُّ-[2]:

إنَّ لا خيرَ فِيهِ أبْعَدَهُ اللهُ ... لَيُزري بِنَفْسِهِ وَيَدِي[3]

وقالَ: هِيَ بمعنى (نَعَمْ)، ويجوزُ أنْ تكونَ العاملةَ حُذِفَ اسمُها، ويدُلُّ على ذلِكَ وُجودُ اللامِ[4].

قال أبو الفتحِ: «فإنْ عَطَفْتَ عَلى اسْمِ (إنَّ) و(لَكِنَّ)، بَعْدَ خَبرِهما جازَ [لَكَ][5] النصبُ على اللفظِ، والرفعُ عَلى[6] الابْتِداءِ، تقولُ: إنَّ زَيدًا لَقائمٌ وعَمْرًا، وإنْ شِئْتَ[7]: وَعَمْرٌو، ولكنَّ جَعفرًا مُنطَلِقٌ وبِشرًا، وإنْ شِئتَ[8]: وبِشرٌ»[9].

قالَ سَعيدٌ: هَذِهِ العِبارةُ يُفتَقَرُ فيها إلى احتِرازٍ مِنَ الشَّأْنِ والقِصَّةِ، والنَّصْبُ

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢. ولم أجده في غيره.

(٣) البيت من الخفيف.

انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢. ولم أجده في غيره.

(٤) نسبه أبو حيان إلى الكسائي. انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٣٢.

(٥) في د واللمع.

(٦) في اللمع: على موضع الابتداء.

(٧) في اللمع: وإن شئت قلت.

(٨) في اللمع: وإن شئت قلت.

(٩) اللمع ٤٣.

كما ذَكَرَ جائزٌ حَسَنٌ على اسمِ (إنَّ)، كَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَإِذا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةَ﴾[1]، والرَّفْعُ جائزٌ عَلى مَوْضِعِ (إنَّ) وما عَمِلَتْ فِيهِ؛ لأَنَّهُ إذا عَطَفَ على الاسْمِ المنصوبِ لم يكنْ إلاَّ النصبُ، إذْ هُوَ مُعرَبٌ، وليسَ لَهُ وَحْدَهُ مَوضعٌ يخالِفُ لَفْظَهُ، كما تَقُولُ في: أَعْجَبَني قِيامُ زَيدٍ وعمرٌو، إذا عَطَفْتَهُ عَلى (زَيدٍ)؛ لأَنَّهُ فاعِلٌ، أَلا تَرَى أنَّكَ لَوْ نَوَّنْتَ (قِيامًا) رَفَعْتَهُ؟ وَكذلِكَ: أعجَبَنِي أَكْلُ الخُبْزِ والتَّمْرَ، وَكَذلِكَ وَصْفُ المُضافِ إلى المَصْدَرِ واسْمِ الفاعِلِ عِندَ قَومٍ[2]، وسنبيِّنُهُ.

فالرَّفْعُ في المعطوفِ عَلى مَوْضِعِ (إنَّ) وما عَمِلَتْ فِيهِ، لا على الاسْمِ وحدَهُ ولا عَلى (إنَّ) وحدَها؛ لأنَّ (إنَّ) حرفٌ، وقولُهُ «بَعْدَ تمامٍ»[3]؛ لأَنَهُ إذا لم يَذكُرْ لها خَبرًا لم يَتَحَقَّقْ لها مَوضِعٌ، وأيضًا فإنَّهُ في الظَّاهِرِ مَنصُوبٌ بمنزلةِ المفعولِ، ولا يَلزَمُ ذَلِكَ في المُبتَدَأِ لِظُهُورِ الرَّفعِ فِيهِ. ومنهُم مَنْ يَقُولُ: العَطْفُ عَلى اسْمِ (إنَّ)، يَعْني بِالرَّفعِ، ويَرْغَبُ عَنْ هَذِهِ العِبارةِ. وهذا الاحْتِرازُ إنما يُحتاجُ إليهِ في الرَّفعِ لا في النَّصْبِ، فإنَّكَ تقولُ في النصبِ: إنَّ زَيدًا وعمرًا قائمانِ، فأمَّا قولُهُ[4]:

---

(١) الجاثية: ٣٢.

قرأ بنصب (الساعة) حمزة وحده، وقرأ باقي السبعة بالرفع. انظر: السبعة ٥٩٥، والتيسير في القراءات السبع للداني ١٦١، والنشر ٢/ ٣٧٢.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ١٨٥، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٧، وشرح المفصل ٦/ ٦٦.

(٣) في د: بعد تمام الخبر. وليست في النص المثبت، فالمثبت: بعد خبرهما.

(٤) هو ضابئ بن الحارث البرجمي.

فمـن يـكُ أمـسى بالمدينـةِ رحلُـهُ فـإنِّي وقيَّـارٌ بهـا لغريـبُ[١]

فإنَّ (غَرِيبُ) خَبرُ الياءِ، ولهذا أدخلَ اللامَ، وخَبرُ (قَيَّار) محذوفٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ (غَرِيب) خبرَ (قيار) لأجلِ الفَصْلِ، وخبرُ الأوَّلِ محذوفٌ عِندَ قَوْمٍ، وأَدْخَلَ اللامَ كَقَولِ الشاعِرِ:

أمُّ العُجَيرِ لَعجوزٌ شهربهْ[٢]

وَهُوَ ها هُنا أَعْذَرُ لأجْلِ (إنَّ).

فإنْ قلتَ: إنَّ (غريبًا) هُنا في تَقْدِيرِ التَّثْنيةِ، كما يُعتقدُ في (فَعِيْل) أنَّهُ يَقَعُ للاثنينِ والجميعِ بلفظٍ واحدٍ كما قالَ[٣]:

دَعْها فَما النَّحْوِيُّ مِن صَدِيقِها[٤]

---

(١) البيت من الطويل.

رُوِي: وقيَّارًا.

وهو اسم فرسه، أو اسم جمله، أو اسم صاحبه. (النوادر ١٨٢-١٨٣).

انظر: الأصمعيات ١٨٤، والكتاب ١/ ٧٥، ومجاز القرآن ١/ ١٧٢، ٢٥٧، والنوادر ١٨٢، والكامل ١/٤١٦، ومجالس ثعلب ١/٣١٦، ٢/٥٩٨، والأصول ١/ ٢٥٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٢، والإنصاف ١/ ٩٤، وشرح المفصل ٨/ ٨٦، وخزانة الأدب ١٠/ ٣١٢.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو رؤبة بن العجاج.

(٤) من الرجز.

الشاهد: قوله من صديقها، أي: من أصدقائها.

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٨١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ١/ ٢٨٨، والزاهر ١/ ٣١٦، والتكملة ٤٧٩، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٨٤٢، وشرح المفصل

كانَ خَبرًا عنهُما في قَوْلِ الكُوفيِّ وَحْدَه إذا رَفَعَ (قيَّارًا)[١]، / ٦٣ أ وفي قَوْلِ البصريِّ والكوفيِّ إذا نَصَبَ (قيَّارًا)[٢]، والفريقانِ مُجمعونَ على أنَّهُ إذا تـمَّ الاسمُ بالخبرِ جازَ النصبُ والرفعُ، أمَّا النَّصْبُ فعلى ظاهِرِ عَمَلِها، وأمَّا الرفعُ فعلى مَوْضِعِ (إنَّ) وما عَمِلتْ فيهِ، أو على المضمرِ في الخبرِ إنْ كان مُشتقًّا. وأخوَاتُ (إنَّ) في الرفعِ كـ(إنَّ) في هذا الفصلِ الأخيرِ، أو على الابْتِداءِ المُستأنَفِ.

فأما إذا لم يتِمَّ الخبرُ فالبصريُّونَ لا يُجيزونَ إلا النَّصبَ[٣]، فأما الكوفيُّون فإنهم ينقسِمون فيه إلى قسمين، أما الكسائيُّ فإنه يُجيزُ الرفع على موضع (إنَّ) يعني به الابتداء، وإن ظهر عملها في اللفْظِ[٤]، لِضعفِ (إنَّ)، فيقول: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ[٥]، قال جرير[٦]:

٥/ ٤٩، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٤٠.

(١) لأن الكوفيين لا يشترطون لصحة العطف على محل اسم إنَّ تمامَ الخبر.

(٢) لأنه بنصب المعطوف يكون العطف على اسم إنَّ، ولا خلاف في جوازه.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ١٨٥، والتبيين ٣٤١.

(٤) في أ: إلى اللفظ، والنص ساقط من د. ولعل الصواب ما أثبتُّ.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٣٢، والإنصاف ١/ ١٨٦، والتبيين ٣٤١.

(٦) هو جرير بن عطية بن الخَطَفَى، (ت: ١١٤هـ) شاعر أموي مشهور، هاجى الفرزدق والأخطل، والراعي النميري، وغيرهم، قدَّمه كثيرون على صاحبيه، ولما تولَّى عمر بن عبد العزيز الخلافة منع الشعراءَ من الدخول عليه إلا جريرًا. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٧، ٣٧٤-٤٦١، والشعر والشعراء ١/ ٤٥٦، وتجريد الأغاني ١/ ٣/ ٤١٥، وغيرها كثير.

إنَّ الخلافَةَ والنبُوَّةَ فيهِمُ والمكْرُماتُ وسادةٌ أطهارُ[1]

وقال[2]:

إنَّ الربيعَ الجَوْدَ والخريفا يدا أبي العبَّاسِ والصُّيوفا[3]

وحُكِيَ أنَّ محمدَ بنَ سُليمانَ الهاشِميَّ[4] قرأ[5]: (إنَّ اللهَ وَمَلائكتُهُ يُصَلُّونَ

---

(١) البيت من الكامل.

الشاهد: رفع (المكرمات) عطفًا على موضع (إنَّ) واسمها.

انظر: الكتاب ٢/ ١٤٥، وشرح المفصل ٨/ ٦٦، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩١، وتخليص الشواهد ٣٦٩، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٦٦.

(٢) هو رؤبة بن العجاج.

(٣) من الرجز.

يمدح أبا العباس السفاح، أول خلفاء بني العباس (تخليص الشواهد ٣٦٨).

الشاهد: نصب (الصيوفا) عطفًا على اسم (إنَّ).

انظر: ملحقات ديوان رؤبة ١٧٩، والكتاب ٢/ ١٤٥، والمقتضب ٤/ ١١١، والأصول ١/ ٢٥٠، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩٠، وتخليص الشواهد ٣٦٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٣٦٦، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

(٤) هو محمد بن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس. (ت: ١٧٣هـ). كان عظيمًا جليلًا، ولاه المهدي البصرة، وكان ذا حظوة عند الرشيد أول خلافته، إلا أن الحال تغيرت بعد ذلك حتى أمر بقبض أمواله. انظر: تاريخ بغداد ٣/ ٢١٥، ولسان الميزان ٥/ ١٨٩، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٢٤٠.

(٥) القراءة منسوبة إلى ابن عباس وإلى عبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: مختصر ابن خالويه ١٢٠، وتفسير ابن عطية ٤/ ٣٩٨، وتفسير القرطبي ١٧/ ٢١٥، والبحر المحيط ٧/ ٢٤٧. ولم تنسب في إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٣٢، والكشاف ٣/ ٢٧٢، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣١٦.

عَلَى النَّبِيِّ)[١] فمضى إليه الأخفشُ وقالَ لَهُ: هَذا لحنٌ، فَأَعْطاهُ وَحَباهُ[٢].

وحَكَى الأَخْفشُ في المسائل الكبير في: (أَرَأَيتَكَ) أَنَّني سمِعْتُ مِنَ العَرَبِ مَنْ يقولُ: إنَّ زيدًا وأَنْتَ ذاهِبانِ.

وأمَّا الفراءُ فإنَّهُ يُجيزُ الرفعَ إذا لم يظهَرِ العملُ[٣]، كالبيتِ[٤]، فيقولُ: إنَّ الذي أبوهُ مُنطلقٌ وعمرٌو قائمانِ؛ لأنَّهُ لَّما لم يظهرِ العملُ، وكانَتْ ضَعيفةً، حسُنَ الرَّفعُ، أَلا تَرَى إلى إجازتِهِم: إنَّهم أجمعُونَ ذاهبُونَ، فَيُؤَكِّدُونَ بالمرفوعِ لَّما لم يظهرِ العملُ؟ ولو قُلتَ: إنَّ الزَّيدِينَ أجمعون ذاهبونَ،لم يُجيزوهُ، وسِيبويهِ يَنْسُبُ هذا مِنَ العَرَبِ إلى الغَلَطِ[٥]. وإنما قبُحَ هذا وقولُ الكسائيِّ؛ لأَنَّكَ إذا قُلتَ: إنَّ زَيدًا وعمرٌو ذاهبانِ، كانَ (ذاهبانِ) عِندَ البصريِّ مُرتفِعًا بإنَّ، وهُوَ مُبْنِيٌّ، ولم يعملْ إلاَّ في منصوبٍ واحِدٍ، ولا يصِحُّ أن يكونَ (إنَّ) والابْتِداءُ عَمِلا في قولِكَ: (مُنطلقانِ) عند البصريِّ؛ كي لا يَعْمَلَ عامِلانِ في معمولٍ واحِدٍ، فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ

---

(١) الأحزاب: ٥٦.

(٢) انظر: مجالس العلماء ٥٤، وأمالي الزجاجي ٢٢٦، وإنباه الرواة ٢/ ٤٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٣١٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠ -٣١١، وانظر: الإنصاف ١/ ١٨٦، والتبيين ٣٤١.

(٤) يعني قوله: فمن يكُ أمسى في المدينة...

(٥) الكتاب ٢/ ١٥٥.

وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[١] فإنَّ سيبويهِ يعتقِدُ أنَّ خَبرَ الثاني محذوفٌ استغناءً عنهُ بما قَبْلَهُ، وأنَّ الكلامَ على التَّقديمِ والتَّأخيرِ[٢]، ومنهُمْ مَنْ يعتقِدُ أنَّ خبرَ الأوَّلِ محذوفٌ استِغناءً عنهُ بما بَعْدَهُ[٣]، ومنهم مَنْ يعتقِدُ أنَّ (إنَّ) في تقديرِ (أجَلْ)، ومنهم من يعتقدُ أنَّ (إنَّ) لما لم يظهَرْ عملُها جازَ العطفُ على موضِعها قَبْلَ تمامِ الخبرِ[٤]، ومذْهَبُ الكِسائيِّ قَدْ سَبَقَ ذكرُهُ، ومنهُم مَنْ يعتقِدُ أنَّهُ مَعطوفٌ على المُضْمَرِ في (هَادُوا)[٥].

وحُكمُ (لَكِنَّ) حُكْمُ (إنَّ)؛ لأنها لا تُغَيِّرُ حكمَ الابْتِداء، وإنما هِيَ بمنزلةِ (بَلْ)، وإنما لم تدخُلِ اللامُ مَعَها؛ لأنها تَتَعَلَّقُ بكلامٍ مُتقَدِّمٍ، واللامُ تَقْطَعُ عَنْ كُلِّ سابِقٍ، حتى إنها تُعَلِّقُ الأفعالَ القَوِيَّةَ، وبَعْضُهُم يمنعُ مِنَ العَطْفِ على مَوْضِعِ (لكِنَّ) لِما فيها مِنْ مَعْنى الاستِدراكِ، ومنْ أجازَهُ قالَ: إذا قُلتَ: ما زيدٌ قائمًا لَكنَّ

---

(١) المائدة: ٦٩.

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٣) الإنصاف ١/ ١٨٩، ونسب إلى هشام بن معاوية الضرير. انظر: الدر المصون ٤/ ٣٥٩.

(٤) وهو مذهب الفراء.

(٥) نسب هذا للكسائي أيضًا. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٩٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢.

وانظر الأقوال الأخرى في الآية في: البحر المحيط ٣/ ٥٣١، والدر المصون ٤/ ٣٥٣-٣٦٢.

عَمْرًا مُنطلقٌ، هو بمنزلةِ قولِكَ: عَمرٌو مُنطلقٌ، وهُوَ مذهَبُ سِيبويه[١].

فأمَّا وَصْفُ الاسْمِ فحملُهُ على لَفْظِ الاسْمِ؛ لأنَّ الوَصْفَ داخلٌ مَعَ الموصُوفِ في العامِلِ بخلافِ العَطْفِ، وبعضُهم يُجيزُ حملَ الوَصْفِ على الموضِعِ، كما قالوا: لا رَجُلَ ظَريفٌ لَكَ، فَوَصَفُوا عَلى المَوْضِعِ، وكما قال لبيدٌ[٢]:

حتَّى تهَجَّرَ في الرَّواحِ وهاجَهُ   طَلَبُ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظْلُومُ[٣]

فَوَصَفَ عَلى الموضِعِ[٤]، والفرقُ بَينَ: لا رَجُلَ، و(إنَّ): أنَّ (لا) جُعِلَتْ مَعَ (رَجُلَ) بمنزلةِ شَيءٍ واحِدٍ، وَلَيْسَ كَذلِكَ (إنَّ)، وأمَّا البَيْتُ فإنَّ فِيهِ خِلافًا، على أنَّ اتِّصالَ المُضافِ بالمُضافِ إليهِ أشَدُّ مِن اتِّصالِ (إنَّ) باسمِها.

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٤٦.

(٢) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر العامريّ، (ت: ٤١هـ)، شاعر جاهلي، أحد أصحاب المعلقات، كان فارسًا جوادًا، وهو صحابيٌّ جليل، أسلم سنة تسع، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيءٍ ما خلا اللهَ باطل. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، ١٣٥، وطبقات ابن سعد ٦/ ١٩٢، والشعر والشعراء ١/ ٢٦٦، والإصابة ٦/ ٤.

(٣) البيت من الكامل.

تهجَّر في الرواح: عجل في الرواح إلى الماء، أي راح في الهاجرة. هاجه: أي أثاره. المعقب: الذي يرجع مرة بعد أخرى. وهو الذي يطلب حقه. وهو يصف حمارًا وأتانًا، يشبههما بناقته، فيقول: هاج الحمار أنثاه لطلب الماء كطلب المعقب المظلوم لحقه. (انظر: شرح الديوان ١٨٦، وخزانة الأدب ٨/ ١٣٤).

انظر: ديوان لبيد ١٢٨، وكتاب الشعر ١/ ٢٦٨، والإيضاح ١٨٦، والمخصص ٤/ ٣٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٧، والإنصاف ١/ ٢٣٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٣٣، وشرح المفصل ٦/ ٦٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٣٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٨، وخزانة الأدب ٨/ ١٣٤.

(٤) (المظلوم) صفة للمعقِّب، وهو فاعل المصدر، وموضعه الرفع، لكنَّه جرَّ لإضافة المصدر إليه.

وقولُهُ تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾[(١)] فالرَّفعُ على أنَّهُ خبرُ مُبتدأٍ محذوفٍ، أو على البَدَلِ مِنَ المُضمرِ في (يَقْذِفُ)، والنَّصبُ على لَفْظِ العَمَلِ[(٢)].

فإنْ قُلْتَ: إنَّ زَيدًا وعمرٌو قائمٌ، جازتِ المسألةُ، وكانَ (قائمٌ) خبرًا عن أحدِهما، وخبرُ الآخَرِ محذوفٌ.

فإنْ قُلْتَ: إنَّ زَيدًا وعمرٌو في الدارِ، فَجَعَلْتَ (في الدارِ) خَبرًا عَنْهُما لم يَجُزْ عِنْدَ سيبويهِ[(٣)]، ولا عِنْدَ الفرَّاءِ، وأجازَهُ الكِسائيُّ، فإنْ جَعَلْتَ الجارَّ خبرًا عن أحدِهما جازتِ المسألةُ عندَ الجميعِ.

وإنْ عَطَفْتَ عَلى المُضْمَرِ في الخبرِ الذي تُشارِكُ فيهِ (إنَّ) أخواتِها لم يحسُنْ حَتى تُؤكِّدَ أو يطولَ الكلامُ، ومتى عطفتَ على المُضمَرِ لم تُقدِّر / ٦٣ ب شيئًا محذوفًا؛ لأنَّهُ فاعلٌ، والفاعلُ لا يكونُ خبرُهُ بعدَه، وإذا قدَّرتَهُ مُسْتأنَفًا أو مَعطوفًا على الموضعِ قدَّرتَ لَهُ خَبرًا محذوفًا مِثْلَ خَبرِ الأوَّلِ؛ لأنَّ حُكمَهُ كَحُكمِهِ.

قال أبو الفتح: «ولا يجُوزُ العطفُ على الابْتِداءِ[(٤)] مَعَ بَقيَّةِ أخواتِها، لِزوالِ مَعْنى الابتداءِ مِنْها»[(٥)].

---

(١) سبأ: ٤٨.

(٢) أي عمل (إنَّ) وهو نصب الاسم.

(٣) انظر كلام سيبويه في المسألة في: الكتاب ٢/ ١٥٥. وقد سبق ذكر الخلاف فيها.

(٤) في اللمع: على معنى الابتداء.

(٥) (منها) سقط من اللمع. انظر: اللمع ٤٣.

قال سَعيدٌ: قد بَيَّنَّا قُوَّة كَأنَّ ولَعَلَّ وليْتَ، وإخراجَها المُبتَدأَ عَن حُكْمِهِ، حتى أنها -أعني ليت- قد نَصَبَتِ الاسمَ والخبرَ مَعًا عِنْدَ بَعضِهم[1]، [ونَصبُوا الحالَ عَن][2] كأنَّ في قولِهِ:

كأنَّهُ خارجًا من جَنْبِ صَفْحَتِهِ ... سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوْهُ عِنْدَ مُفْتَأدِ[3]

وَقَدْ عَمِلتْ (إنَّ) في الظرفِ في البيتِ المُقدَّم[4]، وإنْ كانَ سِيبويهِ يُجِيزُ العَطْفَ عَلى موضعِ (أنَّ) ويمنعُهُ غيرُهُ[5]، واحتج سيبويه بقول الشاعر[6]:

فلا تَحْسَبِي أنِّي تَخَشَّعْتُ بَعْدَكُم ... لِشَيءٍ ولا أنِّي مِنَ الموتِ أَفْرَقُ

ولا أنا ممن يزدَهِيْهِ وَعِيْدُكُمْ ... ولا أنَّنِي بالمشْيِ في القيدِ أخرَقُ[7]

---

(١) هو الفراء، كما سبق وذكر ذلك. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤١٠.

(٢) في أ: ... عند بعضهم أعني كأنَّ في قوله... والمثبت من د.

(٣) سبق تخريجُهُ.

(٤) لم يتقدَّم بيتٌ هذه صفته، فلعل هناك سقطًا. والذي يظهر أنه يُريد قول الشاعر:

وإلاَّ فاعلمُوا أنَّا وأنتمْ ... بُغَاةٌ ما حَيِيْنا في شقاقِ

(٥) ممن منعَهُ أبو سعيد السيرافي والفارسي. انظر المسألة في: الإيضاح العضدي ١٥١، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢١، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٢٦١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٠٤، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٠٤.

(٦) هو جعفر بن عُلبة الحارثي.

(٧) البيتان من الطويل.

أفرق: أخاف. (اللسان ١٠/ ٣٠٤ (فرق).

الشاهد: عطف جملة (ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم) على أنَّ وصلتها.

ويُروى: (ولا أنَّ نفْسي يَزْدَهِيها)[١]، ولا حُجَّة فيهِ، وعليه حمل سيبويه[٢] قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٣] يدُلُّك عليهِ قولُهُ تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ﴾[٤] وقال بشرٌ[٥]:

أبى لِبَني خُزيمةَ أنَّ فِيهِمْ ... قديمُ المَجْدِ والحَسَبُ النُّضارُ[٦]

فعطف على موضعِ (أنَّ) الحَسَب[٧]، وعليهِ قولُهُ تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٤-٥٥، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٦٢، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٠٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٠٣.

(١) هي رواية الحماسة، والحماسة البصرية.

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٨.

(٣) التوبة: ٣.

(٤) المؤمنون: ٥٢. وفي أ: (وأنا ربكم فاعبدون)، وهذه الآية في الأنبياء، ولكنها غير مصدرة بالواو. والظاهر أنَّ المقصود هذه الآية؛ لأنها قد قُرئت بفتح (أنَّ)، قرأ بالفتح ابن كثير ونافع وأبو عمرو. انظر: السبعة ٤٤٦. أما آية الأنبياء فلم تُقرأ إلا بالكسر.

(٥) هو بشر بن أبي خازم الأسدي. شاعر جاهليّ، انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٦٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤٤١.

(٦) البيت من الوافر.

النضارُ: الخالص من كل شيء. (اللسان ٥/ ٢١٤ (نضر).

انظر: ديوان بشر ١٠٩، والمفضليات ٣٤٢، والتذييل والتكميل ٥/ ١٩٩.

(٧) نقله أبو حيان عن المصنِّف في التذييل ٥/ ١٩٩.

وَٱلسِّنَّ ﴾[١] ثمَّ قالَ: ﴿وَالجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ بالرَّفعِ[٢].

وأمّا العامل مع (إنَّ) في الظرف فهو مُتأوَّلٌ على شيءٍ آخر، كما قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ [يَوْمَئِذٍ][٤] ﴾[٥] فنصبَ الظرفَ بشيءٍ يدُلُّ عليهِ هذا الظاهرُ.

وإذا تمَّ الخبرُ فيهِنّ، فالعطفُ على المُضمَرِ في الخبرِ المُشْتَقِّ، فإنْ لم يَكُنْ مُشتقًّا قبُحَ الرّفعُ.

واعلم أنّه قد تدخُلُ (ما) على هذه الأحرفِ فتكفُّها عنِ العملِ. وإذا كانتْ (ما) كافّةً لـ(قلَّ) -وهِي فِعلٌ- عنِ العملِ، فما ظنُّكَ بهذه الضّعائفِ، وكفَّتِ الاسمَ أيضًا عنِ الإضافةِ، قال[٦]:

أَعَلاقــةَ أُمَّ الوُلَيِّـدِ بَعْـدَما أَفْنانُ رأسِكَ كالثُّغامِ المُخْلِسِ[٧]

---

(١) المائدة: ٤٥.

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. انظر: السبعة: ٢٤٤، والتذكرة ٢/ ٣٨٦-٣٨٧.

(٣) فُصِّلَت: ١٩.

(٤) في د.

(٥) الفرقان: ٢٢.

(٦) هو المرّار الأسدي.

(٧) البيت من الكامل.

أفنان: جمع فنن، وهو الغصن، ويعني بأفنان الرأس خصله. والثغام: نبت إذا يبس صار أبيض. والمخلس:

فمن ذلك قولُ الشاعر(١):

أعِـد نظـرًا يـا عبـدَ قـيسٍ لعلَّـما أضـاءتْ لـكَ النّـارُ الحمارَ المُقَيّدا(٢)

وقال(٣):

تحلّلْ وعـالِجْ ذاتَ نَفْسِكَ وانْظُرَنْ أبـا جُعَـلٍ لعلَّـما أنـتَ حـالِمُ(٤)

ما اختلط فيه السواد بالبياض. (خزانة الأدب ١١/ ٢٣٤).

الشاهد قوله: بعدما أفنان، حيث كفت (ما) بعد عن الإضافة، فارتفع (أفنان) على الابتداء.

انظر: شعراء أميون (المرار بن سعيد الفقعسي) ٤٦١، والكتاب ١/ ١١٦، ٢/ ١٣٩، وإصلاح المنطق ٤٥، والمقتضب ٢/ ٥٤، والأصول ١/ ٢٣٤، ٢/ ٢٥٨، والبغداديات ٢٩٢، والأزهية ٨٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦١، وشرح المفصل ٨/ ١٣١، ومغني اللبيب ٤٠٩، والمقاصد الشافية ٤/ ١١، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٢.

(١) هو الفرزدق.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في الديوان: فربما، فلا شاهد فيه.

والشاهد على رواية المصنف: كف (ما) لعل، فدخلت على الفعل.

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٢١٣، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٣٩٩، والإيضاح العضدي ١٦١، والمقتصد ١/ ٤٦٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦١، وشرح المفصل ٨/ ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٥، ومغني اللبيب ٣٨٠، ٣٨٧، وشرح شواهده ٢/ ٦٩٣.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- سويد بن كراع العكلي. كما في الكتاب.

ب- دجاجة بن عبد قيس التيمي. كما في شرح أبيات سيبويه.

(٤) البيت من الطويل.

الشاهد: كف (ما) لعل، حيث وقع بعدها ضمير رفع.

وقال[1]:

قالتْ ألا لَيْتَما هذا الحمامُ لنا　　إلى حمامَتِنا ونِصْفُهُ فَقَدِ[2]

وقال الله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[3]، وقال الشاعر[4]:

جَرَتِ الرِّياحُ على مَحَلِّ دِيارِهِمْ　　فكأنَّما كانُوا على مِيْعادِ[5]

وقال[6]:

انظر: الكتاب ٢/١٣٨، والأصول ١/٢٣٣، والبغداديات ٢٨٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٠، والأزهية ٨٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٦٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٤٦، وشرح المفصل ٨/ ٥٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١.

(١) هو النابغة الذبياني.

(٢) البيت من البسيط.

الشاهد: رفع (الحمام) وهو بدل من اسم الإشارة؛ لأنَّ (ليت) قد كفَّت بما.

انظر: ديوان النابغة ٢٤، والكتاب ٢/ ١٣٧، ومجاز القرآن ١/ ٣٥، والأصول ١/ ٢٣٣، والخصائص ٢/ ٤٦٠، والأزهية ٨٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٧٩، ٥٦١، والإنصاف ٢/ ٤٧٩، وشرح المفصل ٨/ ٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥١، ٦٢٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١.

(٣) الأنفال: ٦.

(٤) هو الأسود بن يعفر النهشلي.

(٥) البيت من الكامل.

الشاهد: كف (ما) كأنَّ، فدخلت على الفعل.

انظر: الصبح المنير (أعشى نهشل) ٢٦٩، والمفضليات ٢١٧، والشعر والشعراء ١/ ٢٤٩، وقواعد الشعر المنسوب لثعلب ٣٦، والبيان والتبيين ١/ ١١٩، والأغاني ١١/ ١٣٥، والعقد الفريد ٣/ ٢٩٠، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٧٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٤.

(٦) هو ساعدة بن جُؤَيَّة.

ولكِـــنَّما أهْـــلِي بـــوادٍ أنيـــسُهُ ذئابٌ تَبَغَّى النَاسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[(١)]

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾[(٢)]، وقال الشاعر[(٣)]:

أبْلِـغِ الحـارِثَ بـنَ ظـالِمٍ المُـوْ عِـدَ والنَّـاذِرَ النُّـذورَ عَلَيَّـا

إنَّـما تَقْتُـلُ النِّيـامَ ولا تَقْــ ـتُلُ مَنْ كانَ ذا سِلاحٍ كَمِيَّا[(٤)]

وبعضُهُم ينصِبُ بِـ(لَيتَ) ولَعَلَّ و(ما) موجودةٌ[(٥)]، ويقول: تعملُ و(ما) موجودةٌ كما عمِل حرف الجرِّ في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ﴾[(٦)] و﴿عَمَّا قَلِيلٖ﴾[(٧)]. وَجوّزَ الأخفشُ ذلك في كأنَّ وإنَّ وأنَّ، ويَجْعل (ما) زائدة[(٨)].

---

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الهذليين ١/ ٢٣٧، والكتاب ٣/ ٢٢٦، والمقتضب ٣/ ٣٨١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٥، والمخصص ١٧/ ١٢١، والبيان في شرح اللمع ٥٢٣، وشرح المفصل ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢١٩، ومغني اللبيب ٨٥٨.

(٢) النازعات: ٤٥.

(٣) هو عمرو بن الإطنابة الأنصاري.

(٤) البيتان من الخفيف.

انظر: الكتاب ٣/ ١٢٩، والأصول ١/ ٢٢٧، والاشتقاق ٤٥٣، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩١، والمسائل المنثورة لأبي علي ١٧٩، وتحصيل عين الذهب ٤٣٣، وشرح المفصل ٨/ ٥٦.

(٥) ومثلها (كأنَّ) وهو مذهب الزجاج وابن السراج. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٧. ونقل أبو حيان نص المصنف في التذييل ٥/ ١٤٩.

(٦) آل عمران: ١٥٩.

(٧) المؤمنون: ٤٠.

(٨) قال ابن برهان: «وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب: إنما زيدًا قائمٌ، فأعمل مع زيادة ما». (شرح

وتُكتَبُ موصولةً معها زائدةً وكافةً، فإن كانت بتقدير (الذي) كُتبَتْ منفصلةً؛ لأنها تكونُ اسمًا[1].

وهنا نُكتةٌ؛ وهو أنَّ (ما) إذا دخلت على (لم) لم يبطُلْ عملُها، وَلم تكن مخيَّرًا في ذلك، وَهِيَ إذا دَخَلَت علَى (إنَّ) فالأكثرُ ألاَّ تُعملَ، وإذا دخلت على لَيْتَ وكأنَّ ولعلَّ فمنهم من يُعمل، ومنهم من يُلغي؟

فالجوابُ: أن (إنَّ) وأخواتها إنما عملنَ بمشابهةِ الفعلِ، ومعاقبةِ المضمرِ عليه، الذي به أشبه الفعل؛ لأنك تقول: إني، كما تقول: ضربني، وإنه، كما تقول: ضربَه، فإذا دخلت عليه (ما) زالَ ذلك الشبهُ، و(لم) ليست كذلك، وأيضًا فإنَّ (ما) مع (لم) زيدت لمعنىً، وهو بإزاء (قد) في الإيجابِ.

واعلم أنَّ (إنَّ) و(أنَّ) قد يُخَفَّفانِ، فيكون كلُّ واحد على أربعةِ أضرُبٍ.

فأما (إنْ) فأحد أقسامها أن تكونَ شرطيةً، وتُذكر في بابها، كقولك: إن تَقُم أقمْ.

والثاني: أن تكون نافيةً، فلا تعمل، فتقول: إنْ زيدٌ قائمٌ، والمبرّد يُجوِّزُ: إنْ زيدٌ قائمًا[2]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[3].

اللمع ١/ ٧٥) وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٣٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٧.

(١) انظر: أدب الكاتب ٢٣٥.

(٢) المقتضب ٢/ ٣٦٢، وقد استشهد بالآية التالية.

(٣) المُلك: ٢٠.

والثالثُ: أن تكونَ زائدةً مع التميميَّةِ وكافَّةً للحجازيَّةِ في قولِهِ[١]:

فـما إنْ طِبُّنـا جُـبْنٌ ولكِـنْ ... مَنايانـا ودولـةُ آخرينـا[٢]

وقد زادها الحجازيُّ قال[٣]: / ٦٤ أ

بَنِـي غُدانَـةَ مـا إنْ أنـتُمُ ذهبًـا ... ولا صريفًـا ولكـنْ أنـتُمُ الخَـزَفُ[٤]

فأعملها.

والرابعُ: أن تكونَ مُخَفَّفةً مِنَ الثَّقيلةِ، والقياس ألاّ تعملَ، وبعضُهُم يُجيزُ عملها، فيقول: إنْ زيدًا ليقُومُ، وإنْ زيدٌ ليقومُ. فمن لم يُعْمِلها قال: زال الشبهُ

---

(١) اختلف في قائله، فقيل: هو لفروة بن مسيك، وقيل: للكميت.

(٢) البيت من الوافر.

الطب هنا بمعنى العلة والسبب، أي: لم يكن علة قتلنا الجبن، ولكن القدر، بحلول المنية وغلبة آخرين علينا.

الشاهد: رفع (جبن)، على أنه خبر المبتدأ، سواء كانت (ما) حجازية أم تميمية.

انظر: الكتاب ٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١، والمقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤، والسيرة النبوية لابن هشام ٢/ ٥٨٢، والمحتسب ١/ ٩٢، والخصائص ٣/ ١٠٨، والأزهية ٥١، وتحصيل عين الذهب ٤٤٠، وشرح المفصل ٥/ ١٢٠، ٨/ ١٢٩، والجنى الداني ٣٢٧، وخزانة الأدب ٤/ ١١٢.

(٣) لم أعرف قائله.

(٤) البيت من البسيط.

الصريف: الفضة. (عن الصحاح).

روي: ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ، وروي: حقًّا لستم ذهبًا ولا صريفًا.

انظر: الصحاح ٤/ ١٣٨٥ (صرف)، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢١٤، والجنى الداني ٣٢٨، وتلخيص الشواهد ٢٧٧، ومغني اللبيب ٣٨، وشرح شواهده ١/ ٨٤، وشرح أبياته ١/ ١٠٦، وخزانة الأدب ٤/ ١١٩.

اللفظيُّ بينها وبين الأفعال، ومن أعملها قال: الأفعالُ قد تُحذفُ وتعملُ[١]، نحو: لم يكُ زيدٌ منطلقًا، فمن لم يُعمِلِ افتقَرَ إلى اللام بَعْدَها، فاصلاً لها بينها مثبتةً وبينها نافيةً، فيقول: إن زيدٌ لقائمٌ، وإنْ زيدٌ ليقومُ، ومن أعملها لم يَحْتَجْ إلى اللامِ. حكى سيبويه عن الثقةِ أنَّه سمِعَ منَ العربِ من يقول: إنْ زيدًا لَمُنطلِقٌ[٢]، وقرأ أهلُ المدينة: ﴿وإنْ كُلاً لَمَّا جميعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُوْنَ﴾[٣]. فإن قُلتَ: إنْ زيدٌ ذهبَ، لم يَصِحّ؛ لأجلِ اللبسِ، ولا يصِحُّ دخُولُ اللامِ لأجلِ أنَّهُ ماضٍ فلزِمَ التثقيلُ، هذا قولُ الأخفشِ، والفراءُ يقول: إنَّ اللامَ بمنزلةِ (قَد)، والكسائيُّ يقولُ: إذا أَدخلتَها عَلَى الأَفعالِ فَهِيَ بمنزلةِ (ما)، واللامُ بمنزلةِ (إلاَّ)[٤]، كَقولِه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ﴾[٥]، وَقَولِ الشاعِرِ[٦]:

---

(١) هذه إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فيرى البصريون أن (إن) المخففة تعمل، ويرى الكوفيون أنها لا تعمل. انظر: الإنصاف ١/ ١٩٥، والتبيين ٣٤٧، وشرح المفصل ٨/ ٧١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣، والتذييل والتكميل ٥/ ١٣٢، ومغني اللبيب ٣٦.

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٠.

(٣) يس: ٣٢. والظاهر أن الاستشهاد بها هنا وهم؛ لأنه لم يُقرأ بنصب (كلّا) في هذه الآية، لا أهل المدينة ولا غيرهم، حسب ما اطلعت عليه. والصحيح أن الاستشهاد بآية هود: ١١١. ﴿وإنْ كُلًا لَمَا ليوفيَنّهم ربك أعمالهم﴾، وهي التي استشهد سيبويه بها بعد النقل الذي نقله عن المصنف. وقد قرأ بها نافع المدني وابن كثير. انظر: السبعة ٣٣٩-٣٤٠.

(٤) رأي الفراء والكسائي في الأصول ١/ ٢٦٠، والتذييل والتكميل ٥/ ١٤٢-١٤٣.

(٥) الأعراف: ١٠٢.

(٦) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، زوجة الزبير بن العوام رضي الله عنهما، تدعو على قاتله ابن

شَـلَّتْ يَمِينُـكَ إنْ قَتَلْـتَ لَمُـسْلِمًا ... وَجَبَـتْ عَلَيْـكَ عُقُوبَـةُ المُتَعَمِّـدِ[١]

وَرَأيتُ في كتابِ المسائلِ:

يـا عمـرُو ويحَـكَ إن قتلـتَ لَمُـسلِمًا

وَمِنْـهُ قولُـهُ تعـالى: ﴿وَإِن كَانُواْ لَيَقُولُونَ﴾[٢]. وإذا أدْخلْتَهـا عـلى الأسـماءِ والصفات فهي مُخَفّفةٌ منَ الثقيلة.

وهذه اللامُ عندَ الفارسيِّ ليست لامَ التوكيـدِ[٣]، لـدخولها على المفعول بِهِ مؤخَّرًا في قولك: إن ضربْتَ لزيدًا.

وهذه اللام لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، ولا تدخُل على الفعل الماضي، وقد دخلت في خبر (كاد) في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾[٤].

جرموز.

(١) البيت من الكامل.

روي: ثكلتك أمك، وهبلتك أمُّك.

انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٦٤٠، واللامات للزجاجي ١٢١، وأمالي القالي ٣/ ١١٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٨، ٥٥٠، والمحتسب ٢/ ٢٥٥، والإنصاف ٢/ ٦٤١، وشرح المفصل ٨/ ٧١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦، ٣٧، ومغني اللبيب ٣٧، وشرح أبياته ١/ ٨٩، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٧٣.

(٢) الصافات: ١٦٧.

(٣) البغداديات ١٧٦.

(٤) الإسراء: ٧٣.

في الأصل: وإن كادوا ليضلونك، وليس في القرآن هذا التركيب، ولعل المقصود ما أثبت، وجاء لها نظائر، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ﴾[الإسراء: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا﴾

=

وَجوَّزَ الفارسيُّ فتح (أنْ) معها، فقال: لو قلتَ: علمتُ أنْ وجَدَك زيدٌ لفاسقًا، جاز، إذ ليست لام ابتداءٍ، وإنما هي لامٌ أخرى للفرق، وهي عنده غير لام (إنَّ)[1].

وجماعةٌ يمنعونَ من دخول (إنْ) على الفعل المستقبَلِ، ويزعمون أنَّ قولَهم: إنْ يزِينُك لَنَفْسُكَ وإن يَشِينُك لَهِيَهْ[2]، شاذٌّ[3].

وأما (أنْ) فإنها تكونُ على أربعةِ أضْرُبٍ:

أحدها: أن تكونَ معَ الفعل بمنزلة المصدر، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[4]، أي: صومُكم، وأعجبني أن تقوم، أي: قيامُك، ويجوزُ أن تُوصَل بالأمر، في قولك: كتبتُ إليه بأنْ قُم، ولم يَجُزْ أن يوصَل (الذي) بالأمر؛ لأنَّ (الذي) اسمٌ يفتقِرُ إلى تخصيصٍ من صلةٍ، وليس كذلك (أنْ)؛ لأنها حرفٌ.

الثاني: أن تكونَ زائدةً، كقولك: لما أنْ جِئتَ جئتُ، ولو لم تكن زائدة، لجئتَ بعد (لمَّا) بمفردٍ وأضفتَهَا إليهِ، وذا لا يصِحُّ. وأمَا واللهِ أنْ لو فعلتَ[5].

[الفرقان: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١].

(١) انظر: البغداديات ١٨٢.

(٢) حكاه ابن السرج في: الأصول ١/ ٢٦٠.

(٣) قال ابن هشام: «ولا يُقاس عليه إجماعًا». انظر: مغني اللبيب ٣٧. وقول ابن هشام: (إجماعًا) غير صحيح، فالفارسي قد جوَّز ذلك كما سبق.

(٤) البقرة: ١٨٤.

(٥) أي وتكون زائدة في مثل هذا القول أيضًا.

الثالثُ: أن تكونَ مُفسِّرة، كقولك: كتبْتُ إليه أن قُمْ، تقديرُه: أي قُمْ. ولا تأتي حتى يتمَّ الكلامُ ويكون ما قبلها بمنزلة القول، فإن ظهر القولُ لم تجامعها، تقول: قلتُ له قم، وقد أجازَهُ الفارِسِيُّ[١] في قولِهِ[٢]:

قالــتِ الــدُّلَّحُ الــرِّواءُ أنِيــهِ[٣]

والفرق بينهما إذا كانت مصدريةً أنها يجوز أن تتقدَّم على الفعل؛ لأنها معمولته، وإذا كانت مفسرة لم يجُزْ أن تتقدمَ؛ لأن المفسِّرَ لا يتقدَّمُ المُفَسَّر. وقال سيبويه: يحتمل (أنْ) في قولك: كتبتُ إليه أن قُم، أن تكونَ مَصدريَّةً وَمُفَسِّرة[٤].

---

(١) لم أقف عليه في مصنفاته. قال في المغني ٤٨-٤٩ : «وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها [يعني (أنْ)] قد تكون مفسرة بعد صريح القول»، ونقل عن الزمخشري إجازته في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [المائدة: ١١٧] على أن يكون القول مفسَّرًا بالأمر، قال: «وهو حسنٌ، وعلى هذا فيقال في هذا الضابط: ألاَّ سكون فيها حروف القول إلا والقول مؤوَّلٌ بغيره».

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

بينما نحنُ مُرتِعُون بفلجٍ

فلج: مكان. والدُّلَّح: جمع دالحة، وهي السحابة المثقلة بالماء. (تاج العروس ٦/ ٣٦٣ (دلح).

روي في مصادره سوى العين: إنيه، بكسر الهمزة، وهو: صوتُ رَزَمة السحابِ وحنينِ الرعد. ولا شاهد فيه. وأما رواية المصنف، فتفسيرها: أنْ إيه، كما فسر الخليل البيت بقوله: أي صُبِّي وافعلي.

انظر: العين ٣/ ١٨٣ (دلح)، والخصائص ١/ ٢٣، ٢/ ١٦٥، ومقاييس اللغة ٢/ ٢٩٥ (دلح)، والمحكم ٧/ ٣٤٧ (قول)، وأساس البلاغة ١/ ٢٧٩ (دلح)، واللسان ١١/ ٥٧٢ (قول)، وتاج العروس ٦/ ٣٦٣ (دلح)، ٣٠/ ٢٩٣ (قول).

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٢.

والربعُ: أن تكونَ مُخفَّفةً منَ الثقيلةِ، ولا بُدّ لها منَ العملِ، إما في مُضْمرٍ وإمَّا في مُظْهَرٍ، لشدةِ تقاضيها لما بعدها، وهو تقاضي العامِلِ المَعمُولَ، وَالصلةِ الموصُولَ، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] فلا تكون هذه إلا مُخفّفةً منَ الثقيلة؛ لأنّ (أنْ) المصدرية مُختصّةٌ بالفعل لا تدخُل على الاسم، والمُفسِّرة لا تأتي حتى تكون قبلها جملةٌ، ولا زائدةٌ؛ لأن الكلامَ يحتمِلُها، فإذا وليَها فِعلٌ مُسْتَقبَلٌ فُصِلَ بينَهُما بالسينِ وَسَوفَ وَقَد في الإيجابِ، ومع الماضي بِـ(قَدْ)، وأمّا مع المستقبل في النفي فبِـ(لا)، للمعنى والعِوَض، وذلك كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[3] وقوله: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟﴾[4]، ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾[5]، ولم يذكرْ مَعَ الماضي حَرفًا / ٦٤ ب مِن حُرُوفِ النَّفيِ، إلاَّ أَن يَكُونَ مُسْتَقبلَ اللفظِ ماضيَ المعنى، فتدخله (لم)، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[6].

(١) يونس: ١٠.

(٢) المزَّمل: ٢٠.

(٣) طه: ٨٩.

(٤) التغابن: ٧.

(٥) الجن: ٥.

(٦) البلد: ٧.

وتُكتَبُ مُنفصلةً من (لا)، ولو نصبت (أنْ) لكُتِبَتْ مُتَّصلةً. وتقول: علمت أن سيقومُ، وأن قَدْ قام، وأنْ قد يقومُ، وأن سوف يقومُ، وقياس الماضي أن تنفيَهُ بـ(ما) كي لا يلتبِسَ بالدُّعاءِ، فتقول: علمتُ أنْ ما قامَ. وحكى المُبرِّدُ في ما أغفل سيبويه عن البغداديين: «أردتُ أن يقومُ زيدٌ»، بلا عِوضٍ[1]. وحُكِيَ عن مجاهدٍ[2] أنَّهُ قرأ: ﴿أنْ يُتِمُّ الرضاعةَ﴾[3] بالرفع[4].

وإنَّما عوَّضوا السينَ وَأخواتِها مِن ثلاثةِ أشياءَ: أحدُها: حذفُ إحدَى النُّونَينِ، وَالثاني: حَذفُ الاسمِ، والثالثُ: إيلاؤُها ما لم تَكُنْ تَلِيهِ.

فَإذا وَلِيها الاسمُ لم تَحْتَجْ إلى عِوَضٍ، كقوله[5]:

في فِتْيَةٍ كسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِموا ... أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[6]

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي (ت: ١٠٣هـ)، أحد أعلام التفسير والإقراء المتقدمين، قرأ على ابن عباس بضعًا وعشرين ختمة، وأخذ عنه ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وابن محيصن وغيرهم. له تفسير حققه: د. عبد السلام أبو النيل. ط: ١٤١٠هـ. انظر: طبقات ابن سعد ٥/ ٤٦٦، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٩، وغاية النهاية ٢/ ٤١.

(٣) البقرة: ٢٣٣.

(٤) نسبها بعضهم لمجاهد ونسبها آخرون لابن محيصن. انظر: الإنصاف ٢/ ٥٦٣، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢/ ٨٢٤، وشرح المفصل ٧/ ١٥، والجنى الداني ٢٢٠، ومغني اللبيب ٤٦، ٧١٧، والبحر المحيط ٢/ ٢١٣، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٢، والدر المصون ٢/ ٤٦٣، وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٢.

(٥) هو الأعشى.

(٦) البيت من البسيط.

فأمَّا قَولُهُ تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[1] فإنها مَعَ الفعلِ مَصدريةٌ عندَ المازنيِّ، والفارِسيُّ يزعُمُ أنَّها مُخفَّفةٌ منَ الثقيلةِ[2]، واستَغنَوا بـ(لا) قبلَها عَنِ العِوَضِ، وأمَّا قَولهُ: أمَا أنْ غَفَرَ اللهُ لهُ، فهو دُعاءٌ[3].

وموضع هذه (أنِ) المُخفَّفَة بعدَ الفعل المُحقَّقِ، كـ: علمتُ ورأيتُ ووجدْتُ وتيقَّنتُ؛ لأنها للتحقيق، فهِيَ مُشاكلتُهُ، فإن كان قبلها أفعالُ طبعٍ كـ: رجوتُ وخِفتُ وطمعتُ، كانت المَصدريَّةَ معَ الفعلِ، إلا أنْ يقوى الرجاءُ فيصير مُتيقَّنًا، وكذلك إذا قويَ الخوفُ، وصارَ مُتيقَّنًا كانتِ المُخففةَ منَ الثقيلةِ، كقوله[4]:

ولا تَدْفِنانِي بِالفلاةِ فإنَّني ... أخافُ إذا ما مِتُّ ألاَّ أذوقُها[5]

روايته في الديوان هكذا:

إمَّا تَرَيْنا حُفاةً لا نِعالَ لنا ... إنَّا كذلِكَ ما نحفى وننتعلُ

ثم قال بعده بأبيات:

في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا ... أن ليسَ يدفعُ عن ذي الحيلةِ الحيلُ

انظر: الصبح المنير ٤٥، والكتاب ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥١٨، والمقتضب ٣/ ٩، والأصول ١/ ٢٣٩، والمسائل المنثورة ٢٢٨، والخصائص ٢/ ٤٤١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٧٧-١٧٨، ٣/ ١٥٦، وشرح المفصل ٨/ ٧٤، وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٠.

(١) القصص: ٨٢.

(٢) نقل ذلك ابن جني عنه في قول الشاعر: (أن تُقرآنِ..) الآتي ذكره بعد قليل. انظر: الخصائص ١/ ٣٩٠، والمنصف ١/ ٢٧٨.

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ٩.

(٤) هو أبو محجن الثقفيّ.

(٥) البيت من الطويل.

يُنْشِدونَهُ بالرفعِ.

فأمَّا حسبتُ وظننتُ وخِلتُ فإنها إن قَوِيَت حَتى صارت كالعِلمِ، كانَت (أنْ) بعدَها المخففةَ مِنَ الثَّقيلةِ، كَقِراءَةِ مَن قَرَأَ[1]: ﴿وَحَسِبُوا أنْ لا تَكُونُ فتنةٌ﴾[2]. وعلى النصب قولُهُ تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[3]، وقال: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُم﴾[4]، وقوله: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ﴾[5]. وإن كانت على بابها من التخيُّلِ والترجيمِ كَالطَّبْعِ فتَقولُ: حَسِبْتُ أن يقومَ زيدٌ، وألاَّ يقومَ زيدٌ، وَمِنَ الأولِ قَولُ الشاعِرِ[6]:

يحسبُ حَادِيهِمْ إذا تبوَّعُوا ألا يَجُوزُونَ وَهُمْ قَدْ أَسْرَعُوا[7]

روايته في مصادره: ولا تدفنَنِّي.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٦، ٢٦٥، والشعر والشعراء ١/ ٤١٤، وتفسير الطبري ٤/ ٥٥١، والأزهية ٦٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٨٧، ٣/ ١٥٨، ومغني اللبيب ٤٦، وشرح أبياته ١/ ١٣٨، وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٨.

(١) هي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. انظر: السبعة ٢٤٧، والتذكرة ٢/ ٣٨٩.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) العنكبوت: ٢.

(٤) الزُّخرُف: ٨٠.

(٥) الجن: ٥.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) من الرجز.

روايته في مصدره: إذِ ابترعوا بدل: إذا تبوَّعوا.

ولا يلزمُ في الثاني عِوَضٌ.

وزعم بعضُ الكوفيين أنَّ (أنْ) يرتفِعُ بَعدَها الفِعلُ وَإن كانَت مَعَهُ مَصدَرِيَّةً[1]، وأنشدَ[2]:

يا صاحِبَيَّ فدتْ نفسي نفوسَكُما ... وحَيثُما كُنتُما لاقيتُما رَشَدا

أنْ تحمِلا حاجةً لي خَفَّ محمَلُها ... وتَكْسِبا مِنَّةً عِنْدِي لها وَيَدا

أنْ تُقْرآنِ عَلى أسماءَ ويْحَكُما ... مِنِّي السلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحَدا[3]

وهذا عندي مُتَأوَّلٌ، ومنهُ قولُهُ[4]:

ونحنُ مَنَعْنا بينَ مَرٍّ ورابِغٍ ... مِنَ النَّاسِ أن يُغْزى وأنْ يُتَنَكَّفُ[5]

والتبوُّعُ: تفَعُّلٌ من البوَعِ، وهو بسط الباع في المشي. (العين ٢/ ٢٦٤ (بوع)، واللسان ٨/ ٢٢ (باع).

الشاهد: أن (أنْ) في قوله (ألاَّ يحوزون) مخففة من الثقيلة؛ لأنَّ (حسب) تفيد العلم.

انظر: التذييل والتكميل ٥/ ١٦٥. ولم أجده في غيره.

(١) هو ثعلب، فقد أنشد الأبيات في مجالسه، وقال: هذه لغة تشبَّه بها. (مجالس ثعلب ١/ ٣٩٠).

(٢) لم أقف على قائلها.

(٣) الأبيات من البسيط.

الشاهد: رفع الفعل المضارع (تقرآن) بعد (أن) المصدرية.

انظر: مجالس ثعلب ١/ ٣٩٠ (الثلاثة)، والخصائص ١/ ٣٩٠ (الثاني والثالث)، والمنصف ١/ ٢٧٨ (الثلاثة)، والإنصاف ٢/ ٥٦٣ (الثلاثة)، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٢٥ (الثالث)، وشرح المفصل ٧/ ١٥ (الثالث)، ٨/ ١٤٣ (الثلاثة)، ورصف المباني ١٩٤ (الثالث)، والتذييل والتكميل ٥/ ١٦٦ (الثلاثة)، ومغني اللبيب ٤٦، ٩١٥ (الثالث)، وخزانة الأدب ٨/ ٤٢٠، ٤٢٣ (الثلاثة).

(٤) هو كثيِّر.

(٥) البيت من الطويل.

قال أبو الفتح: «وتُشبه (لا) بـ(إنَّ)»[1].

قال سعيدٌ: (لا) تُشبَّهُ تارةً بـ(إنَّ) فتنصِبُ وترفعُ عند الأخفش[2]، وتنصِبُ حسبُ عندَ سيبويه[3]، وتُشبَّهُ تارةً بـ(ليس) فترفع وتنصب، وفيها خلافٌ يطول، والكلام يردُ عليه في الباب الذي نذكره بعدُ إن شاءَ اللهُ.

مر: موضع قريب من مكة، ورابغ: بلدة قريبة من الجحفة. (معجم البلدان٥/ ١٠٤، ٣/ ١١)، ويحرم الناس الآن منها بدلًا من الجحفة.

الشاهد: رفع الفعل المضارع (يغزى) و(يتنكف) بعد (أن) المصدرية.

انظر: ديوان كثير ١٢٦، ومعجم البلدان ٣/ ١١، والتذييل والتكميل ٥/ ١٦٦.

(١) اللمع ٤٣.

(٢) انظر رأي الأخفش في: المسائل المنثورة ٨٦، والتبيين ٣٦٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٧٥.

قالَ أبو الفتحِ:

«بابُ (لا) في النَّفيِ

اعلمْ أن (لا) تنصبُ النكرةَ بغير تنوينٍ، ما دامت تَلِيها، وَتُبْنَى مَعَها عَلَى الفَتحِ، نَحو: خَمْسَةَ عشَرَ[١]، تقولُ: لا رَجُلَ في الدَّارِ، ولا غُلامَ لَكَ»[٢].

قال سعيدٌ:[٣] اعلم أنّ علومَ الامْتِزاج كالطبِّ والفقْهِ والنّحو متى ما رامَ الناظِرُ فيها تحليلَها إلى غير امْتِزاجٍ سامَ نفسه وكلَّفَ طبْعَه قلبَ الحقائق، وعكسَ الطبائع، وإنما يصِلُ إلى الوُقُوفِ على كُنْهِ الشيءِ من انقادَ له دُرْبَةً إلى سبيْلِهِ، حتى يصِلَ إليْهِ من وَجْهِهِ، ألا ترى أنّك لو رُمتَ العلمَ بالصوتِ من حاسَّةٍ غَيرِ السَّمعِ لم تَصِلْ إلى ذلك، ولو رُمتَهُ من حاسَّةِ السمعِ لوَصلْتَ إليه، وإذا كان الفرعُ كما يصِحُّ أن يكونَ فيه علةٌ واحدة فقد يصِحُّ أن يوجدَ فيه علَّتانِ، فيقتضِي لذلك أن يختصَّ بِحُكمٍ ثالثٍ ينفرِدُ به منَ الأصلِ والفرع الذي انفرد كلُ واحدٍ منهما بإحدى العلّتينِ، وذلك نحوُ اجتماعِ عِلّتَي السَّبُعِ والشاةِ عند أبي حنيفةَ في الحمارِ، فصار لِسُؤْرِهِ حُكْمٌ ثالِثٌ / ٦٥ أ يخالف حُكْمَ سُؤرَي السَّبُعِ والشاةِ[٤]،

(١) في اللمع: كخمسة.

(٢) اللمع ٤٤.

(٣) كتب في المخطوط أعلى السطر (حاشية).

(٤) حكمه عندهم أنه مشكوك في طهوريته. انظر: المبسوط للسرخسي ١/ ٤٩-٥٠، وتبيين الحقائق ١/ ٣٤، والبحر الرائق ١/ ١٤٠. لكنَّ العلة التي ذكرها أنه شابه الهرة من وجه وفارها من وجه، فوجه شبهها به مخالطة الناس، ووجه مفارقته لها أنه لا يدخل المضايق ويصعد الغرف، فلوجود أصل البلوى لا

وعلى هذا العملُ في وَضْعِ جنازة الخُنْثى المُشكِلِ، بين الرجال والنساءِ، ودفنِهِ بينَهُم في قبرٍ واحدٍ[1].

واعلمْ أنّ قولك: (لا رُجلَ) قد وجدتْ في (لا) علتانِ، إحداهُما تقتضِي أن تنصِبَ قياسًا على (إنَّ)، والثانيةُ تقتضِي أن تُبْنَى معَ ما بَعْدَها قياسًا على (مِن) في: هل منْ رَجُلٍ. فصار لها حُكمٌ ثالثٌ، وهو أنَّ البناءَ فيها لم يَسْتَحْكِمْ فيمنعَها العمل فيما بُنِيَ معها، كما كانَ ذلك في عمْرَوَيْهِ وسيْبَوَيْهِ، واللهمَّ، وخمسَةَ عَشَرَ، ولم يستحكم لها العملُ فيمنعها البناءَ مع ما عملت فيه، كما مُنِعَ ذلك في: إنَّ في [الدار][2] زيدًا.

وهذا البابُ يسمِّيهِ الكوفيُّ بابَ التبرئةِ، وهو كثيرُ الخلافِ، فأمّا مذهَبُ أهلِ البصرة فإنهم يجعلون لِـ(لا) عملاً[3]؛ لأنها مُختصَّةٌ بالاسمِ، وحكمُ كلِّ مختصِّ العملُ، على ما سبق، وهو أيضًا نقيضُ (إنَّ)، والشيءُ يحملُ على نظيرِهِ وعلى نقيضِهِ، فإن حُملتْ على (إنّ) عملت للضِّدِّيَّةِ التي بينهما، وإن حملتها على (أنِ) المصدرية عمِلتْ للمُشابهةِ اللفظيّة.

ولَمَّا كانتِ الأخبارُ إذا وقعتْ فإنّما هي أجْوِبةٌ لأسئلةٍ منطوقٍ بها، أو مقدرةٍ،

يقولون بنجاسته، ولكن البلوى فيه ليست عامة لا يقولون بطهارته.

(١) انظر: المبسوط ٢/ ٦٥.

(٢) سقط من أ، والنص ساقط من د.

(٣) انظر: الكتاب ٢٢٧٤، والمقتضب ٤/ ٣٥٧.

والجوابُ ينبغي أن يكونَ وِفْقَ السؤال، وإذا كانتِ المسألةُ عامّةً كان الجوابُ مِثلها، فإذا كنت اسْتَفْهمتَ بلفظ يتضمّنُ استغراقَ الجنس كان الجوابُ مثله، وذلك أن (مِنْ) تدلُّ على استغراق الجنسِ؛ لأنَّ من جملةِ موضوعاتها ابتِداءَ غايةِ للشيءِ، ويستغنى بها عن حرف النهاية، وهو (إلى)؛ لأنَّ طرفَي المعنى غايتاهُ، فيجوزُ أن تستغني بدلالة إحدى الغايتين عنِ الأخرى، ألا ترى أنّك تقولُ: رأيتُ الهلالَ مِن خِللِ السَّحابةِ، فتذكرُها في موضِعِ الانْتهاءِ، والأصل فيه: رأيتُه من مكانِي إلى خللِ السحابِ، فاستغنيتَ بـ(مِنْ) عنها.

وأيضًا فإنَّ مِنْ مدلولاتها التّبعيضَ، فإذا قال: لا رُجلَ في الدار، فكأنّه قال: ليسَ بعضُ الرجالِ في الدارِ، فوقعَ النفيُ عامًّا؛ لأنه لو كانَ جميعُ الرجالِ في الدّار كان بعضُهُم في الدارِ، وهذا قولُ الرمانيِّ[1]، وذلك أنّك إذا قلتَ: هل رجلٌ في الدار؟ جازَ أن يكونَ سؤالُكَ عن رجلٍ واحدٍ وعن جميعِ الرّجالِ، كما أنك إذا قُلتَ: ضربتُ زيدًا، جاز أن يكونَ قليلاً وكثيرًا، فإذا قلتَ: هل من رجلٍ في الدارِ؟ استغرقتَ الجنسَ بها في الاستفهامِ، فلم يحتمِلْ إلا العمومَ، كما أنك إذا قُلتَ: ضربتَ لم يحتمِل إلا التكثير، فلمّا أرادوا نفي هذا الاستفهام العام أرادوا إعادة الدّالِّ على معنى استغراقِ المَنْفِيِّ، وعلِموا أنهم إذا فعلوا ذلك أبطلوا حُكمَ

---

(١) هو علي بن عيسى بن علي الرماني، أبو الحسن، (ت: ٣٨٤هـ) إمام في النحو واللغة والتفسير، أخذ عن ابن دريد وابن السراج. من تصانيفه: تفسيره، وشرح كتاب سيبويه، ومعاني الحروف. انظر: تاريخ بغداد ١٣/ ٤٦٢، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٤، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩.

(لا) التي أرادوا إعمالها، وإذا حذفوا الدالَّ على المعنى، وأعملوا (لا) بطلَ حُكمُ استغراقِ الجنسِ في النفي، فتوَسَّطوا الأمر بشيءٍ يقومُ مَقامَ وُجودِها، وهو أنهم حذفوها وبنوُا الاسم مع (لا) فقالوا: لا رجُلَ في الدار.

واختلفَ عُلماءُ البصرةِ في هذه الحركةِ، أحركةُ إعرابٍ هيَ أم حركةُ بناءٍ؟

فسيبويهِ يقول: لا تعمل في ما بعدها فتنصِبُهُ بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها، وترك التنوين لما عملت فيه لازمٌ؛ لأنها جُعِلتْ وما عملت فيه كـ(خمسةَ عشَرَ)[1]. فمن ذهب إلى أنها حركةُ إعراب نظرَ مشابهتها لإنَّ وحركته النصب، ومن ذهب إلى أنها حركةُ بناءٍ نظرَ إلى خمسةَ عشَرَ وحركته.

وأمّا الأخفشُ والمبرِّدُ والفارسي والمازني وجماعةٌ منَ المُحقِّقِينَ فإنهم يعتقدونَ أنها حركةُ بناءٍ[2]، والزّجاجُ والسيرافيُّ والرمانيُّ وجماعةٌ منَ النحاةِ يعتقدونَ أنها حركةُ إعرابٍ[3]، وقومٌ يزعمونَ أنها حَركةُ[4] بناءٍ تُشْبِهُ حركةَ

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٤.

(٢) انظر رأي الأخفش في معاني القرآن ١/ ١٧٤، ورأي المبرد في المقتضب ٤/ ٣٥٧، والنقل عنه في شرح السيرافي ٣/ ٨٣ أ، ورأي الفارسي في الإيضاح العضدي ٢٥٤.

(٣) انظر رأي الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٩، وشرح السيرافي ٣/ ٨٢ أ، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨١٥، ورأي السيرافي في شرحه ٣/ ٨٢ ب، ورأي الرماني في التذييل والتكميل ٥/ ٢٤٩. وهو رأي الكوفيين. انظر: الإنصاف ١/ ٣٦٦، والتبيين ٣٦٢.

(٤) في د: «وقومٌ يزعمون أنها حركةُ إعراب تشبهُ حَركةَ بِناءٍ، وَقَومٌ يزعُمُونَ أنها حَركةُ بناءٍ تُشبِهُ حَركةَ إعرابٍ». ولم يذكر حجة كونها حركة إعراب تشبه حركة البناء.

إعرابٍ[1]، فحجّةُ من ذهب إلى البناءِ عدمُ التنوينِ، لغيرِ مُعاقبةٍ ولا مُشابهةِ فعلٍ، ولجعلِ الحرف معها بمنزلة شيءٍ واحدٍ، كـ(سيبويه) وبابِهِ، وحجة من زعم أنها حركةُ إعراب أنّ العامل ليسَ لهُ أن يُحْدِثَ بناءً في الكلمة، ولا لَهُ أن يصيرَ مُعرَبًا مَبنيًّا، وإنما ذهابُ التنوينِ لِلفَرقِ بَينَ مَعنيَيْنِ، أهُوَ جوابُ: هَل رَجُلٌ؟ أو هَل مِن رَجُلٍ؟ واستَدَلُّوا عَلَى ذلكَ بِأَنَّهُ قَد يعملُ / ٦٥ ب العاملُ في الشيءِ ويمنعُ التصرف الذي لنظائرِهِ، ولا يكونُ ذلك مُبْطِلاً لعملِهِ، كـ(مُذْ) ومُنْذُ إذا كانا حرفي جر، و(لولا) مع (أنَّ) وحرف الجر مع (أنَّ)، واحتجَّ الزجاجُ بقولهم: لا رجُلَ وغلامًا لَكَ، ولا رجلَ ظريفًا عندكَ، وقال: إنما شبَّهَهُ سِيبويهِ بخمسة عشرَ؛ لأنها تلزم ما تعملُ فيه، كلزومِ خمسةَ عشرَ[2]. وهذا جميعُهُ لا دَليلَ فِيهِ، بِدليلِ: يا زيدُ الظريفَ، ويا زيدُ وَالرجلَ، والأولُ مبنيٌّ والثاني معرَبٌ.

وزعم بعضُهم أنه إنما بُنِيَ لتضمُّنه اللام التي لاستغراقِ الجنسِ، وهذا يُفسِدُهُ أنَّهُ يوصَفُ بالنكرةِ، ولو كان على ما ادَّعاه لوُصِفَ بالمعرفةِ كما قالوا:

---

(١) قال ابن جني في الرد على من قال إنها حركة إعراب (الخاطريات ٢/ ١٧٧ –رسالة علمية في جامعة أم القرى): «... وعليه أن يُقالَ له: إنها ليست حركة إعراب، ولكنها تشبه حركة الإعراب، وذلك باطّرادها في كل منفيٍّ بلا هذه النافية للجنس».

ونسب ابن الشجري هذا القول إلى البصريين. انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٢٨.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٤٩.

لقيتُهُ أمسِ الدابر[١].

فإن قيل: أيجُوزُ أن تقول: إنما بُنِيَ لِتضمُّنِهِ الحرفَ، وهو (مِن)، ولم تعمل (لا)؛ لأنها باشرت مبنيًّا بالتضمُّن؟ فعليه اعتراضٌ يُبَيَّنُ في موضِعِهِ. ولو قيل على قول الزجاج: إذا نُصِبَ المعطوف عُطِفَ على موضعِ (رجل)؛ لأنَّ مَوضِعَهُ نَصبٌ بِدلالة المضافِ والطويل، وإذا رَفَعَهُ كان على موضِعِ (لا) مع رجُل؛ لأنَّ موضِعَهما رفعٌ كانَ قولاً.

واعلم أنَّ النفيَ على ضربينِ: نفيُ ما أوجبه مُوجبٌ، ونفي ما لم يوجبْهُ موجبٌ، فنفيُ ما أوجبه موجب حكمُه أن تؤدَّى الصيغة فيه، كقولك: زيدٌ في الدار، فتقول: ما زيدٌ في الدار، أو تعرض شبهةُ عملٍ، فتقول: ما زيدٌ قائمًا، وكقولك: هل رجلٌ في الدار، فتقول: لا رجل في الدار، وإن كان هذا قليلاً. ونفيُ ما لم يُوجبْهُ موجِبٌ هو الذي في الاستفهامِ عَنه (مِنْ)؛ لأنَّ (مِن) لا تَكُونُ مُستغرقةً للجنسِ في الموجبِ، فَحُكمُ هذا البناءُ[٢].

فإذا جاء مانعٌ منَ البناءِ، وهو الإضافةُ والطولُ، فلا يخلو أن تريدَ به نفيَ أعمِّ العامِّ، الذي يدخُلُ معه (مِن) في الاستفهامِ، أو أن تريدَ نفيًا خاصًّا، وهو الذي لا تَسلُّطَ لِـ(مِنْ) عليه في الاستفهامِ، فَإن أَردتَ الأَوَّلَ أعمَلتَ وَنَصَبْتَ، وَإن أردتَ الثانيَ رَفعتَ.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٢٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٨٣ أ.

فإن قيلَ: فهلاَّ فَعلتَ بِالأوَّلِ المُفردِ مِثلَ هذا، فكُنتَ إذا قلت: لا رجلاً في الدار، دَلَلتَ عَلَى العُمومِ، فإذا قلتَ: لا رجلٌ في الدارِ، لم تَدُلَّ عَلَيهِ، وَاستَغنَيتَ عَنِ البناءِ؟

فالجوابُ: أنها أضعفُ من (إنَّ) لاختصاصِها بالنكرةِ، فقصُرت عَن العملِ فبَنَينا، فارتَكَبنا الاستِحسانَ المحضَ في: لا رجُلَ، فلمَّا جئنا إلى المُضافِ والطويلِ لم يُمكنْ ذلك.

فإن قيل: فلمَ بُنِيَ على الفتحِ، وحُكمُ كلِّ مبنيٍّ كانَ مُعربًا في حالٍ أن يُبنى عَلى حركةٍ تُخالفُ ما يَستحِقُّهُ في العملِ، كقولنا: يا زيدُ و(مِن قَبلُ)، و(لا) إذا عَمِلَتْ فإنما تعملُ نصبًا، وهذا تقويةٌ لمُدَّعِي الإعرابِ فيهِ؟

فالجواب: أنَّ هنا تركيبًا جاذبًا إلى الفتح، وقيل: إنما بُنِيتْ على فتحةٍ تناسِبُ عملها، كما كَسَرنا حَرفَي الجرِّ المُناسِبِ حَرَكةَ عَمِلِه، وكما بَنينا (ابنَ أُمَّ)[1] لَمَّا رَكَّبناهُ عَلَى حَركةٍ تُناسبُ عملَ النداءِ، فَهذا غَيرُ الأولِ.

وأمّا الكسائيُّ، فإنه يقول: إنما تنصب هذا القسم؛ لأن من حكمِ النكرات إذا كانت مبدوءًا بها أن تتقدَّم أخبارُها عليها، كي لا تلتبِسَ بصفاتها، فلما كان هذا القسمُ مُقدَّمًا لأجل الحرف غُيِّرَ لفظُه من الرفعِ إلى النصبِ، تَنبيهًا عَلى هذا المعنى.

---

(١) جاء في الأعراف: ١٥٠ ﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي﴾ وفي طه: ٩٤ ﴿قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓ﴾.

وقال الفراءُ: إنما نُصِبَتْ هنا ليفرِّقَ بينَها إذا كانت بمعنى (غير) وبينها إذا كانت بمعنى (ليس)[١]. ولم يذكُر عثمانُ من أقسامِ الاسْمِ المنفيِّ إلا النَّكرةَ المُفردةَ المَبنيَّةَ المُفتقرةَ إلى شرائطَ ثلاثٍ، وَهِيَ: التَّنكِيرُ عامًّا، والإفرادُ غيرُ الإضافةِ وَالطُّولِ، وَاللُّصُوقُ، فأمَّا قولُ الشاعرِ[٢]:

لا هيثمَ الليلةَ لِلمَطِيِّ[٣]

وقولهم: قضِيَّةٌ ولا أبا حَسنٍ[٤]، ففيه وجهان:

أحدهما: أنه جعله من جماعةٍ كل واحدٍ منهم هيثم، فتَنَكَّرَ، كما تقول: زيدون.

والآخر: أنَّهُ فيه حذفٌ، تقديره: لا مثلَ هيثمٍ.

وقالوا على هذا: أمَّا البصرةُ فلا بصرةَ لكم[٥]، وأمَّا بغداذُ فلا بغداذَ

---

(١) انظر: رأي الكسائي والفراء في: الأصول ١/ ٣٨١.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) من الرجز.

هيثم: رجل كان معروفًا بحسن الصوت بالحداء للإبل. انظر: خزانة الأدب ٤/ ٥٨.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٧٤، والأصول ١/ ٣٨٢، والمسائل المنثورة ٩٧، وتحصيل عين الذهب ٣٥٠، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٥، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٢٩، ورصف المباني ٣٣٢، وخزانة الأدب ٤/ ٥٧.

(٤) من كلام معاوية رضي الله عنه نحوها، قال: مُعضلةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ٥٤.

وانظر هذا القول بنصه في: الكتاب ٢/ ٢٩٧، والمقتضب ٤/ ٣٦٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٦، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٣٠.

(٥) تحدث عنها سيبويه في موضع آخر. انظر: الكتاب ١/ ٣٨٩.

لكم[1]، وعلى القول الثاني: لا يجوز وصفُه عند الأخفشِ[2]؛ لأنه في موضع نكرة، فلا يجوز وصفه بالمعرفة، ولا يجوز وصفه بالنكرة وهو معرفةٌ، فبطل الوصف.

واعلم أنّ الأسماء المنفية تنقسمُ إلى ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، وطويل.

فالمفرد ما كُنَّا بِصدَدِهِ.

وأمَّا المُضاف فقولُكَ: لا غلامَ رجُلٍ عندَك، وإنّما لم يُبنَ؛ لأنّ المُضاف مُعاقِبٌ التنوينَ، وما فيه التنوينُ لا يُبنى، فكذلك ما كان مُضافًا، ولأن المضاف إليه قد يُكسب المضاف المبنيَّ إعرابًا، نحو: (قبلُ) و(بعدُ)، و(أيّ)، إذا لم يُحذف العائدُ عند سيبويه[3]، فأمّا (لدُن) و(كم)، فشاذّان في بابهما، وأيضًا فلا يُجعل ثلاثة أشياءَ شيئًا واحدًا[4].

/ ٦٦ أ وأمَّا الطويلُ فله شبهٌ بالمضافِ من ثلاثةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أن الثاني متمِّمٌ للأوّلِ كالمُضافِ، وأنَّ الأولَ عاملٌ في الثاني كالمُضافِ، وأنَّ الثانيَ مُخصِّصٌ للأوّلِ كالمُضافِ. وطولُهُ يمنعه من البناء؛ لأنَّ الآخرَ كبعضِ الأوّلِ، فإذا قُلت: لا آمِرَ يومَ الجُمُعَةِ لك، فقد عمّمت جميع

---

(١) لم أقف على من ذكرها.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٨٣٠.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩٨. وانظر الخلاف في هذه المسألة في: الإنصاف ٢/ ٧٠٩، واللباب ٢/ ١٢٣، وشرح المفصل ٤/ ٢١، وائتلاف النصرة ٦٧.

(٤) أي: (لا) واسمها المضاف، والمضاف إليه، فلا تكون هذه الثلاثة بمنزلة اسم واحد مركب.

الآمرينَ؛ لأن (يومَ الجمعة) عند البصريِّ لا يتعلق بـ(آمِرَ) مع بنائه لما سبق ذكرُهُ[١]، وإذا قلت: لا آمرًا يومَ الجمعة لك، فقد نفيت آمري يومِ الجُمُعةِ خاصَّةً، وكذلك: لا مرورَ بزيدٍ، ولا مُرورًا بزيدٍ، فكل ما علقته بالأول نوَّنتَ، وكل ما لم تعلقْهُ بالأولِ، وأردتَ بالأوّلِ العمومَ بنيتَهُ مع (لا)[٢].

وأمَّا قولُهُ: إنَّ (لا) تنصِبُ النكرة بغير تنوينٍ، ما دامت تليها، وتُبنى مَعَها عَلى الفَتحِ كَـ(خَمسةَ عَشرَ).

فقولُهُ: (تنصِب) يدلُّ على أنّهُ مُعربٌ. وقوله: (تُبنى معها) يدُلُّ على أنّه مبنيٌّ. وقوله: (النكرة بغير تنوين) ينبغي أن يُخصِّصَ، فيقول: المفردةَ السابقَ ذكرُها. وقوله: (تبنى معها على الفتح) ينبغي أن يقول: إذا قصدْتَ العمومَ. ثم قوله: (في الدار) يحتمل أن يكونَ خبرًا، وأن يكونَ صفةً، فبنو تميمٍ كثيرًا ما يحذِفُونَ الخبر، وأهل الحجاز يُظهِرونَهُ، كذا ذكر السيرافيُّ في تأويل ما قال سيبويه[٣]؛ وذلك أنّه استدَلَّ عَلَى أنَّ (لا رَجُلَ) في موضعِ اسمِ مُبتدأٍ في لغةِ بني تميمٍ، يقولُ أهلُ الحجازِ: لا رجُلَ أفضلُ منك، فكأنّ بني تميم يقولون: (لا رجُلَ) ويقتَصِرونَ عليهِ، وفي قول السيرافيّ نظرٌ؛ لأنه يُحتمل أن يكونَ أراد أن

---

(١) الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي. انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٩. وحكى الفارسي عن البغداديين إجازة كون الظرف والجار والمجرور في نحو: لا آمرَ بالمعروف متعلقًا بالمنفي المبني. انظر: الحجة ١/ ١٩٢.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٨١٩.

(٣) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٨٣أ.

بني تميمٍ أبعدُ من أهلِ الحجازِ في رَفعِ الخبرِ؛ لأنهم ينصِبونَ خبرَ (ما)، فإذا كانَ الذينَ ينصِبونَ يَرفعُونَ، فمنا ظنُّكَ بالذينَ يرفَعُونَ؟

وفي رفعِ الخبرِ خِلافٌ بين سيبويه والأخفش رحمهما الله[١]، فأما سيبويه فإنّه لا يُعْمِلُها في الخبر، وإنما الخبرُ مرفوعٌ على ما كان عليه[٢]، وأما الأخفشُ والمبردُ وجماعةٌ من النحاة فإنهم يرفعون بها الخبر كما نصبوا بها الاسمَ[٣]، وحجتُهُم أنَّ كُلَّ شَيءٍ يعمَلُ في المُبتدأِ يعمَلُ في الخبرِ، إلاَّ حَرفَ الجرِّ، وَحُجةُ سيبويهِ قِلَّةُ تَصرُّفِها، وأنَّها دُونَ (إنَّ) في العَملِ، لِدُخولِ (إنَّ) عَلَى المُبتدأِ المعرفةِ وَالنكرةِ، وَذَلكَ أَنَّ مَراتِبَ النَّفيِ تَنقسِمُ إلى أقسامٍ قد سَبَقَ ذِكرُها، لكنَّا نُعيدُهُ لأنَّ الموضِعَ يقتضِيهِ:

الأولى: (ليس)؛ لأنها فعلٌ في القولِ القويِّ[٤]، فهي تعمل في المعرفةِ والنكرة، ويتقدم خبرُها على اسمها إجماعًا، وعليها بالخلافِ[٥]، ويفصلُ بينهُما

---

(١) هي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين. انظر: التبيين ٣٦٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٥.

(٣) رأي الأخفش في المسائل المنثورة ٨٦، والتبيين ٣٦٨. ورأي المبرد في المقتضب ٤/ ٣٥٧، ونقله عن السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ٨٣أ. وممن ذهب إلى ذلك الزمخشري في المفصل ٥٤-٥٥، وابن الخشاب في المرتجل ١٧٧.

(٤) رأى الفارسي في أحد قوليه أنها حرف بمنزلة (ما)، ونقل المرادي وأبو حيان أنه قولُ ابن السراج، وما في الأصول يخالفه، فقد ذهب إلى أنها فعلٌ. انظر: الأصول ١/ ٨٢، والحلبيات ٢١٠، والجنى الداني ٤٩٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦، ومغني اللبيب ٣٧٨.

(٥) منعُ تقدم خبر ليس عليها مذهب الكوفيين، ونسب إلى المبرد كما في الحلبيات ٢٨٠، وشرح اللمع لابن

بـ(إلا)، ويُضمر فيها.

ويتلوها (ما)، فهِيَ تعملُ في المعرفةِ والنكرة، ولا يتقدَّم خبرُها على اسمها، ولا يُفصَل بينهما بـ(إلا)، ولا يُضمَرُ فيها، ولا تَعْمَلُ في لُغة بني تميمٍ، ولها شبهٌ بـ(ليس) من ثلاثةِ أوجُهٍ.

ويتلوها (لا)، فتعملُ في النكرة حسبُ، بغير فصلٍ؛ لأنها لا تكونُ لنفي الحالِ، فبعُدت عن (ليس)، وَقَد أدخَلُوا الباءَ في خَبرِها إذا رَفَعتِ الأوَّلَ وَنَصبتِ الثاني حملاً عَلَى (لَيسَ)، وَأنشدُوا[1]:

وَكَذاكَ لا خَيرٌ عَلَى ... أَحَدٍ ولا شَرٌّ بِدائمْ[2]

برهان ٥٨، والإنصاف ١/ ١٦٠، وذهب إليه ابن السراج. انظر: الأصول ١/ ٨٩-٩٠. وإجازته مذهب البصريين، كما في الإنصاف ١/ ١٦٠، والتبيين ٣١٥، والمبرد في المقتضب ٤/ ١٩٤.

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- المرقش السدوسي.

ب- خُزَزُ بن لَوذان.

(٢) البيت من مجزوء الكامل.

روايته في مصادره -إلا البديع-:

وكذاك لا خير ولا ... شرٌّ على أحد بدائم

الشاهد: دخول الباء الزائدة في خبر (لا) المشبهة بليس.

انظر: تأويل مختلف الحديث ١٠٧، والحيوان ٣/ ٤٣٦، وتهذيب اللغة ٤/ ٤٥٠ (حتم)، والأمالي ٣/ ١٠٧، والمؤتلف والمختلف للآمدي ١٢٨، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٣٧١، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢١٦، والبديع لابن الأثير ١/ ٢/ ٥٨٢، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٠٨، والمقاصد الشافية ٢/ ٢٣٨، واللسان ١٢/ ١١٣ (حتم).

وزعم الفارسيُّ أنَّ الباءَ هي باءُ (ليس)، فدخلت في (لا) التي تُشابِهُها، كما دخلت في (ما) الحجازية، وأجازه قومٌ إذا كانت بمنزلة (ليس) ترفع وتنصب، ومنعه قومٌ إذا كانت تنصِبُ وترفع[1]، وسوَّى قومٌ بينهما[2]، ورأيت الفارسي تارةً يُجيزُ ذلك، وتارةً يمنعُه في الناصبة للاسمِ، وكان الفارسيُّ تارةً ممن يُجيز ذلكَ في القَولَين[3].

وقد تقع (لا) غير مُتَصَدِّرةٍ للجُملِ، و(ما) لا تكونُ إلاَّ متصدرةً، كقولك: مررْتُ برجلٍ لا كاتبٍ ولا شاعرٍ.

ويليها (لات)؛ لأنها نقصت عن مرتبة (لا) للحرفِ اللاحقِ بها، فعملت في الحين خاصةً، ولا يظهرُ معمولاها معًا، والأخفشُ لا يُعمِلُها[4]، وسنُبيِّنُها في موضِعٍ غيرِ هذا إن شاءَ اللهُ.

---

(١) أي (لا) النافية للجنس.

(٢) انظر دخول الباء الزائدة في خبر (لا) التي لنفي الجنس في: شرح التسهيل ١/ ٣٨٣.

(٣) وذلك في «تذكرته»، كما نص عليه أبو حيان. انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٣٠٩-٣١٠، والارتشاف ٣/ ١٣٠١، وانظر: الحجة ١/ ١٩٤-١٩٥.

(٤) نقل ذلك عنه ابن السراج، لكنَّه أثبت عملها في معاني القرآن، قال: «شبَّهوا (لات) بـ(ليس) وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع (حين)». وقال الزجاج: «وقال الأخفش: (ولات حين مناص) نصبها بـ(لا) كما تقول: لا رجُلَ في الدار، ودخلتِ التاءُ للتأنيث». انظر: الأصول ١/ ٩٧، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٧٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٢١.

ويتلوها (إنْ)، فلم يبقَ لها عملٌ عند المُحققين[١]، ونقصت (إنْ) عن (لا)؛ لأنها لا تَتَمَحَّضُ نافيةً، وأجاز المبردُ عملَها[٢].

فإن قيل: فـ(ما) كذلك؟

قيل: (ما) إذا كانت غَيرَ نافيةٍ كانت اسمًا في أكثرِ أحوالها، بخلافِ (إنْ) فإنها تكونُ حرفًا ألبتَّةَ[٣].

قالَ أبو الفتح: **«فإن فَصَلْتَ بينَهُما بَطَلَ عملُها، تقول: لا لَكَ غُلامٌ، ولا عندَكَ جاريةٌ»**[٤].

قال سعيدٌ: استدلَّت العلماءُ بأنَّ (لا) وما عملت فيه بتقدير اسمٍ واحدٍ بشيئينِ طريفين، أحدُهما قولهم: غضِبتُ من لا شيءٍ[٥]، فدخولُ (من) عليها يدل على أنهُ لا حُكم لِـ(لا) على انفرادها، كما تدخُل على خمسةَ عشر، هذا ما حكاه المبردُ[٦] والرمانيُّ[٧] وغيرُهما[٨] / ٦٦ب وهذا عندي فيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا

(١) فممن لا يعملها سيبويه، والمبرد. انظر: الكتاب ٣/ ١٥٢، والمقتضب ٢/ ٣٦٢، والأزهية ٣٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٤٣.

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٣٦٢.

(٣) سبق المصنف إلى هذه الأقسام الأربعة الواسطي. انظر: شرح اللمع ٥٦.

(٤) اللمع ٤٤.

(٥) انظر القول في: المقتضب ٤/ ٣٥٨، والأصول ١/ ٣٨٠، ومغني اللبيب ٣٢٢.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ٣٥٨.

(٧) لم أقف على قوله.

(٨) كابن السراج. انظر: الأصول ١/ ٣٨٠.

يؤدِّي إلى تعليق حرفِ الجرِّ؛ لأنَّ (لا) وما يَتَّصلُ بِهِ مِنِ اسمٍ وَخَبرٍ إذا بَنيتَ المبتدأ جملةٌ، وحرفُ الجرِّ لا يدخُلُ عَلَى جملةٍ.

فإن قيل: يكون بمنزلةِ الباء في: بحسبِكَ قولُ السُّوءِ[١]، وما من أحدٍ قائمٌ، يعملُ في المبتدأ حسبُ، فهو قولٌ، وفيه أيضًا نظرٌ.

والثاني من استدلالهم قولهم: جئتُ بلا مالٍ[٢]، هذا حسنٌ لجر الباءِ للمال، كما تقولُ: مررتُ بالرجلِ هذا، فهذا يدل على أن (لا) كأنها غير موجودة، أو حيث وجدتْ فهي كبعض الكلمة، وإذا كان كذلك لم يجُزِ الفصلُ بينهما، وعندي أن هذه (لا) ليست التي نحنُ بصددِها؛ لأن هذه بمنزلة (غير)[٣]، وظاهرُ هذا القولِ ينصُرُ مَن قال: إن (لا) بُنيت مع (رجل) بناء (خمسة عشرَ)؛ لأنه لَمّا فصل بينهما بطل البناءُ، ألا ترى أنَّ الظرف لا يُعتدُّ به فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه على ما سبق؟ فلو كانت عاملةً إعرابًا لوجبَ أن يَبقى الإعرابُ ولا يُعتدَّ بالظرف فاصلاً، كقولك: ما اليومَ زيدٌ ذاهبًا، ولا خيرَ في اليومَ عمرٍو[٤].

(١) انظر القول في: الكتاب ٢/ ٢٩٣، وتفسير الطبري ١١/ ١٠٩.

(٢) انظر القول في: المقتضب ٤/ ٣٥٨، والأصول ١/ ٣٨٠.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٤٠.

(٤) جزء بيت من الخفيف، وتمامه:

إنَّ عمرًا لا خيرَ في اليومَ عمرٍو ... إنَّ عمرًا مُكَثِّرُ الإخوانِ

وقد سبق تخريجه.

فإن قالَ مَنِ ادَّعَى البناءَ لتضمُّنِ (مِن): إنما بنيتهُ لهذِهِ العِلةِ في محلِّ مباشرتها، لا ليزولَ عَمَلُ (لا)، ويعتذر لها كيلا يزولَ حُكمُ (من) فيتعارضَ العاملانِ، فيزول عملُها، فإذا تأخَّرَت وَليسَ لـ(لا) قُوةُ (ما) بطلَ عَملُها فأَزَلنا التضمُّنَ مِنَ الاسمِ، وَأعربناهُ، فَهوَ قولٌ، والأَوَّلُ أَقوَى.

فإن قِيلَ: فَلِمَ تَدَّعِي ضَعفَ (لا)، وَقد وَجدناها زائدةً عاملةً في قَولِهِ، وَهُوَ الفرزدقُ[1]:

لـو لم تكُـنْ غطفـانُ لا ذنُـوبَ لهـا ... إليَّ لاقَـت ذَوُو أحـسابِها مُـضَرا[2]

قيل: لما وُجدت زائدةً على الصورةِ التي تكُونُ عَليها غيرَ زائدةٍ عَمِلت ذَلكَ العَملَ، كما تَقُولُ في (مِن) في قولِكَ: ما جاءني مِن أَحدٍ، وَفي الباءِ في قَولِهِ[3]:

---

(١) هو همّام بن غالب بن صعصعة المجاشعي الدارمي التميمي. (ت ١١٠هـ). شاعر أُموي فحل، أحد الثلاثة المقدمين، وهم جرير والفرزدق والأخطل. مدح خلفاء بني أمية، وتفوق في الفخر، وهاجى جمعًا من الشعراء، أبرزهم جرير، ومات قبله فرثاه جرير. أخباره في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٨، والشعر والشعراء ١/ ٤٦٢، والأغاني ٩/ ٣١٨.

(٢) البيت من البسيط. روي:

إذًا للامَ ذوو أحسابها عُمرا

الشاهد: عمل (لا) وهي وزائدة في (ذنوب) وتركيبها معها.

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٢٨٣، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٧٨، وتفسير الطبري (شاكر) ٥/ ٣٠٢، والمسائل المنثورة ١٠٣، والحجة ١/ ١٦٨، والخصائص ٢/ ٣٦، وشرح التسهيل ٢/ ٥٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٠١، وخزانة الأدب ٤/ ٣٠. وللشيخ محمود شاكر تعليق على رواية هذا البيت. انظر: تفسير الطبري ٥/ ٣٠٢ حاشية (٥)- ٣٠٣.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

... لا يَقْــــــرأنَ بالــــــسُّوَرِ[١]

قال أبو الفتح: «فإن عَطَفْتَ، وكَرَّرْتَ[٢]، جازَ[٣] فيه عِدةُ أوجُهٍ، تقولُ: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، قالَ الله تَعالى[٤]: ﴿لا بَيْعَ فِيهِ ولا خِلالَ﴾[٥]»[٦].

قال سعيد: إن عطَفْتَ (لا) وكررتَ جاز فيه عدةُ أوجُه: أحدُها: أن تبنيَ الاسمَ الأوَّلَ مع (لا)، وتجعلَ الثانيةَ بمنزلةِ الأولى، فتقولُ: لا حَولَ ولا قُوَّةَ إلا

أ- الراعي.

ب- القتَّال الكلابي.

(١) البيت من البسيط. وتمامه:

هُـــنَّ الحرائـــــرُ لا ربَّـــــاتُ أحمِـــــرةٍ سُــــودَ المحـــــاجِرِ لا يقــــرأنَ بالــــسُّوَرِ

الأحمرة: جمع حمار. والمحاجر: جمع مِحجر، وهو ما بدا من النقاب. وخص المحاجر والمقصود الجسد كله.

يقول: هن حرائر لا إماء سود لا يقرأن القرآن، صاحبات حمير. (عن شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ٣٧١).

الشاهد: عمل الباء الزائدة الجر، كعمل الأصلية.

انظر: ديوان الراعي ١٢٢، وديوان القتال الكلابي ٥٣، ومجالس ثعلب ١/ ٣٦٥، وأدب الكاتب ٥٢١، والمخصص ١٤/ ٧٠، والبيان في شرح اللمع ٢٤٣، والمرتجل ٢٣٠، والجنى الداني ٢١٧، ومغني اللبيب ٤٥، ١٤٧، ٨٨٥، وشرح أبياته ٢/ ٣٦٨، وخزانة الأدب ٩/ ١٠٧.

(٢) اللمع: وكررت (لا).

(٣) في اللمع: جازت لك.

(٤) في اللمع: سبحانه.

(٥) إبراهيم: ٣١. قرأ بالبناءِ على الفتح ابن كثير وأبو عمرو وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. انظر: السبعة ١٨٧، والتذكرة ٢/ ٣٣٧.

(٦) اللمع ٤٤.

بِاللهِ، وَالخبرُ مُضمرٌ، والتقديرُ: لَنا، أَو في الوُجودِ، وَالثاني أَولى؛ لأَنَّهُ أَعمُّ.

وَقَولُهُ: (بِاللهِ) الجارُّ وَالمجرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِالخبرِ المحذوفِ، وهذا الخَبرُ المحذوفُ في مَوضعِ رَفعٍ بخبرِ الابْتِداءِ عِندَ سِيبويهِ، وَعِندَ الأَخفَشِ في مَوضِعِ رَفعٍ وَالعامِلُ فِيهِ (لا)، فأمَّا الآيةُ فَيَجُوزُ أن تكونَ (فِيهِ) فِيها في مَوضِعِ صِفةٍ؛ إمَّا عَلَى اللفظِ فتكُونُ في مَوضِعِ نَصبٍ، وَإِمَّا عَلَى الموضِعِ فَتكُونُ في موضعِ رَفعٍ، وَيَكُونُ الخبرُ محذُوفًا عَلَى كِلا الوَجهَينِ، وَيجُوزُ أَن يَكُونَ (فِيهِ) خَبرًا في مَوضِعِ رَفعٍ عَلَى الخلافِ في العامِلِ فِيهِ.

فأمَّا قولُهُ تَعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[1] فلا يخلُو أَن تُقدِّرَ (لا) كَليسَ فَتعمِلَها الرفعَ، وَهِيَ إذا كانت بِتقديرِ (لَيس) لم تَعمَلْ إلاَّ في نَكرةٍ، ولا يُفصَل بَينها وَبينَ معمُولها، وَخبرُها يكونُ مَنصوبًا كما قالَ[2]:

مَن فَرَّ عَن نِيرانِها ... فَأَنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ[3]

---

(١) البقرة: ١٩٧.

(٢) هو سعد بن مالك القيسيّ.

(٣) البيت من مجزوءِ الكامل.

روي: من صدَّ.

الشاهد في قوله: (لا براحُ) حيث رفعت (لا) الاسم، وهو نكرة، والخبر محذوف، تقديره: لا براحَ لي.

انظر: الكتاب ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦، ٣٠٤، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، واللامات للزجاجي ١٠٧، والمسائل المنثورة ٨٥، والإنصاف ١/ ٣٦٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٤، ٣٦٦... ، وشرح المفصل ١/ ١٠٩ وغيرها.

أو تقدِّرَها غيرَ مُعمَلةٍ عَملَ (ليس)، وإنما يرتفِعُ الاسمُ بعدَها بالابتداءِ، فَمَن قَدَّرَ ارتفاعَ الاسمِ بعدَها بالابتِداءِ جازَ في قَولِ سِيبويهِ أَن يَكُونَ (في الحجِّ) خَبرًا عَنِ الأسماءِ الثلاثةِ، لاتِّفاقِ الأَسماءِ في ارتِفاعِ خَبرِها بِالابتِداءِ[1]، أَمَّا قَولُهُ: (فلا رَفَثَ [وَلا فُسوقَ][2]) فظاهرُ الأمرِ، وَأمَّا (لا جدالَ) فهي في مَوضعِ رفعٍ بالابتداءِ -أعني العاملَ والمعمولَ- فقد اتَّفَقَتِ الأسماءُ في ارتفاعِها بِالابتداءِ، وَ(لا) العاملةُ ضعيفةٌ، فلا يمتنعُ أن يكونَ (في الحجِّ) خَبرًا عَنها، ولا يجوزُ ذلك في قولِ أبي الحسن[3]؛ لأنَّهُ يرى ارتفاعَ الخبرِ بعدَ (لا) بِلا النافية، دُونَ خَبرِ الابتداءِ، فقد اختلفَ العاملانِ، ولو قُدِّرَ أَنَّ ارتفاعَ (رَفث) وَ(فسوق) بِلا كما ترتفعُ بِليسَ النكرةُ لم يجُزْ أن يكونَ (في الحجِّ) خَبرًا عنِ الثلاثةِ في قَولٍ واحدٍ منهما؛ لأنَّ خبرَ هذِهِ الآخرةِ مَرفوعٌ، وَخَبرَ الأوَّلينِ منصوبٌ، ولو رَفعَ (جدالاً) لجازَ أَن يكونَ (في الحجِّ) خَبرًا عَنِ الثلاثةِ، هَذا قَولُ الفارسيِّ[4]، وهو الظاهرُ مِن كلامِ سيبويهِ في الحُجَّةِ، وغيرُهما يمنعُ مِن ذَلكَ؛ كيلا يعمَلَ عامِلانِ في معمولٍ واحدٍ، فإن جَعلتَ (لا) مكررةً للتأكيدِ، والعملُ للأولى؛ لأنها معطوفةٌ عَلى الموضعِ جازت في كُلِّ قولٍ، كما تقولُ: إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا / ٦٧ أ قائمانِ، كيلا

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٤. وانظر النقل عنه أيضًا في توجيه الآية في كشف المشكلات ١/ ١٤٨، والدر المصون ٢/ ٣٢٥.

(٢) في د.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٩٠، وكشف المشكلات ١/ ١٤٨، والدر المصون ٢/ ٣٢٥.

(٤) الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٩٠-٢٩١.

قائمانِ، كيلا يعملَ الحرفانِ في معمولٍ واحدٍ، فتكونُ الثانيةُ مكررةً للتأكيدِ.

قالَ أبو الفتح: «ويجُوزُ: لا حولَ ولا قوّةً إلا باللهِ، قالَ الشاعِرُ:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتَّسعَ الخَرْقُ على الرّاقِعِ[١]

قال سعيدٌ: النصبُ بالتنوينِ في المفردِ المعطوفِ على المبنيِّ مَعَ (لا) لا يُجيزُهُ يونُسُ وجماعةٌ من النحاةِ إلا على الضرورة[٢]، كما لا يُجيزون تنوينَ المنادى المفردَ المعرفة[٣]، وغيرهم يُجيزه مع (لا)، ويجعل (لا) الثانيةَ زائدةً مؤكدةً[٤]، كما تقول: ليس زيدٌ قائمًا ولا عمرٌو منطلقًا، فتكون (لا) مؤكدةً، يدُلُّكَ عَلى ذَلِكَ قَولُهُم: لَيس زيدٌ ولا عمرٌو ذاهبينِ.

ولَمّا اطَّرَدَ في الأُولى أَن يَكونَ المُفْردُ بعدَها مَبنيًّا على الفتحِ تَنَزَّلتْ منزلةَ المُحْدِثِ للفتحةِ، فحُمِلَ الثاني عَلَى لَفظِ الأَوَّلِ، كما تقولُ: ما رَأَيتُ أَحمَدَ وَلا زيدًا، ولم يُبْنَ الاسمُ الآخرُ على الفتحِ؛ لأَنَّهُ اعتُقِدَ أَنَّ (لا) الثانيةَ زائدة، وليس يصحُّ أن يُبْنَى مَعَ الأُولى أيضًا، لأجلِ حرفِ العطفِ، وَلئلاً يكونَ ثلاثةُ أَشياءَ شيئًا واحدًا، وهذا نظيرُ: يا زيدُ والحارثُ، في عطفِ مُعْربٍ مرفوعٍ على معطوفٍ

---

(١) اللمع ٤٤.

(٢) انظر رأي يونس في الكتاب ٢/ ٣٠٨-٣٠٩، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٤ (رسالة)، والمفصل ٩٣، قال ابن يعيش: «وهو مذهب ضعيف لأنه لا ضرورة هُنا» شرح المفصل ٢/ ١٠٢.

(٣) أجاز نصبه عيسى بن عمر؛ لطوله بالتنوين. انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٢٧٣-٢٧٤ (رسالة).

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٥-٩٦.

عَليهِ مَبنيٌّ مَضمُومٍ، بل هذا أولى؛ لأنَّكَ عَطَفتَ الاسمَ عَلى اسمٍ مفتوحٍ مَنصوبِ الموضعِ، بخلافِ المُنادَى؛ لأنه مضمومُ اللفظ منصوبُ الموضِع[1]، وليس لهذين البابينِ في هذا ثالثٌ في العطفِ على اللفظِ.

والبيتُ الذي أنشدهُ[2] يُنشدُ وحرفُ رويِّهِ القافُ، ويُنشدُ وحرفُ رويِّه العينُ، فإذا أُنشِدَ بالقافِ فالبيتُ لأَنَسِ بنِ العَبَّاسِ[3] مِن قَصيدةٍ فِيها[4]:

إنّ بَغِيضًا نسبٌ فاسِخٌ ... ليسَ بموثوقٍ ولا واثِقِ

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلةً ... اتَّسعَ الخرقُ على الراتِقِ

لا صُلحَ بيني فاعلَمُوهُ وَلا ... بينكمُ ما حَمَلَتْ عاتِقي

سَيْفِي وما كُنَّا بنَجدٍ وما ... قَهْقَهَ قُمْرُ الوادِي بالشاهِقِ[5]

---

(١) شرح هذه الفقرة نقله أبو حيان. انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٩٣-٢٩٤.

(٢) أي أنشده ابن جني، وهو لا نسبَ اليومَ... البيت.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥، ٣٠٩، وشرح أبياته للسيرافي ١/ ٥٨٣، وتحصيل عين الذهب ٣٤٦، وشرح المفصل ٢/ ١٠١، ٩/ ١٣٨، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٢٥٣، ومغني اللبيب ٢٩٨، ٧٨٣، وشرح أبياته ٤/ ٣٤١.

(٣) هو أنس بن العباس بن مرداس السلمي، أبوه الصحابي المشهور رضي الله عنه.

(٤) اختلف في نسبة الأبيات فقيل:

أ- لأنس بن العباس كما في الكتاب ٢/ ٢٨٥.

ب- لجده أبي عامر بن حارثة السلمي. كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي١/ ٥٨٣، وذيل اللآلئ ٢/ ٣٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٤٣.

(٥) الأبيات من السريع.

وإذا أُنشِدَ بالعينِ فهو في قصيدة لشُقرانَ مَولى سلامانَ مِن قُضاعةَ[(١)]، منها[(٢)]:

إنَّ الذي رَبَّضْتُما أمْرَهُ ... سِرًّا فقد بيَّنَ للناجِعِ

لكالتي يَحْسَبُها أهلُها ... عذراءَ بِكْرًا وهي في التَّاسِعِ[(٣)]

وفيها:

كُنَّا نُداريها فقد مُزِّقَتْ ... واتَّسعَ الخرْقُ على الراقِعِ[(٤)]

قال أبو الفتح: «ويجوزُ لا حولٌ ولا قوّةٌ إلا بالله، قال الشاعر:

بغيض: أبو قبيلة، وهو بغيض بن ريث بن غطفان. والفاسخ: الضعيف. والقُمْر: جمع قُمريّ، وهو طائر معروف.

انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٤٣.

(١) شاعر من شعراء بني أميّة. أخباره في تاريخ دمشق ٢٣/ ١٢٣.

(٢) اختلف في نسبتها، فقيل:

أ- لشُقران السُّلاماني، كما في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٥٨٣، وذيل اللآلئ ٢/ ٣٦، وتاريخ دمشق ٢٣/ ١٢٣، ١٢٧.

ب- لابن حُمام الأزدي كما في المؤتلف والمختلف ١١٥.

ج- لبعض اليشكُريين البصريين في الأمالي ٣/ ٧٢.

(٣) روايته في مصادره: للناخع، وهو: العالم المبين للأمور.

انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨٣، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٠٦ (نخع) (الأول فقط)، وذيل اللآلئ ٢/ ٣٦، وتاريخ دمشق ٢٣/ ١٢٧، وتاج العروس ٢٢/ ٢٣٦ (نخع).

(٤) البيت في الأمالي ٣/ ٧٢، والمؤتلف والمختلف ١١٥، وتاريخ دمشق ٢٣/ ١٢٣، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٤٣.

وما هَجَرْتُكِ حتى قُلْتِ مُعْلِنةً لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ[(١)]

قال سعيدٌ: قد بيَّنَّا أنَّ النفيَ جوابُ سائلٍ، أو مقدَّر السؤال، فكأنَّ هذا الشاعر قيل له: أَلَكَ ناقةٌ في هذا الأمرِ أم جملٌ؟ أو قيل: ألك حولٌ أو قوَّةٌ في هذا الأمر فاستعِن بالله تعالى، فأجابَ نافيًا لكلامِهِ فقال: لا حولٌ ولا قوَّةٌ، والخبر مضمَرٌ، وهذه (لا) غيرُ عاملةٍ، ويجوزُ أن تجعلها بمنزلة (ليس) ويُضمرُ الخبرُ، وهذا القسمُ لا يلزمُ الخبر، وهذا القسمُ لا يلزمُ فيهِ تكرارُ (لا) كما قال:

مَن فَرَّ عن نِيرانِها فأَنا ابنُ قَيسٍ لا براحُ[(٢)]

وكذلِكَ قولُهُ[(٣)]:

فَرَطْنَ فلا ردٌّ لما فاتَ فانْقَضَى ولكنْ تعوَّضْ أن يُقالَ عَدِيمُ[(٤)]

---

(١) اللمع ٤٤.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو مُزاحم العُقيليّ.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (بُتَّ) بدل (فات)، و(بَغُوضٌ) و(بغِيضٌ) بدل (تَعَوَّض). نقل السيوطي عن ابن قتيبة أن (بغوضٌ) تصحيف. وقد أثبت السيرافي الروايات الثلاث. انظر: شرح السيرافي ٣/ ٩٤ أ.

يقول واصفًا ذهاب شبابه: فرطن: ذهبن وتقدَّمن، فلا رد لما فات منهنَّ، ولكن تعوَّض من شبابك حلمًا مخافة أن يقال: عديم شباب وحلم. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٥١. وعلى رأي ابن قتيبة: يصف رجلًا مات له ميت، فقال: فرطن: أي المدامع، فلا رد لما فات من الموت، ولكن تعوَّض الصبر عن مصيبتك. انظر: الأشباه والنظائر ٧/ ٢٦٥.

الشاهد: أن (لا) مشبهة بليس؛ لأنها غير مكررة، وما بعدها اسمها مرفوع.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٧-٢٩٨، وتحصيل عين الذهب ٣٥١، واللسان ٧/ ١٢١ (بغض)، والأشباه

ألا تَرَى أنها لَو كانت في البيتِ هي التي تكون جوابَ الهمزة و(أم) لَلَزِمَ تكريرُها، وأنكرَ الأخفشُ ذلِكَ، وَقال: إنَّما هُو مُبتدأٌ[(١)]، فأمَّا قَولُهُ[(٢)]:

وأنْـتَ امْـرُؤٌ مِنَّـا خُلِقْـتَ لغيرِنـا حياتُـكَ لا نفـعٌ وموتُـكَ فـاجِعُ[(٣)]

فشاذٌّ؛ لأنَّهُ يلزمُ تكريرُها؛ لأنها بمنزلة (غير)، أو بناؤها وإعادةُ الضميرِ منَ الجملةِ إلى المبتدأِ، ولم يجعلوها كَلَيْسَ، وكذلك شذَّ قولُه[(٤)]:

بَكَـتْ جَزَعًـا واسـترجعَتْ ثـمَّ آذنتْ ركائبُهـا أنْ لا إلينـا رُجوعُهـا[(٥)]

والنظائر ٧/ ٢٦٥.

(١) لم أقف على رأيه.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- الضحَّاكُ بن هنَّام الرُّقاشيّ.

ب- أبو زُبيد الطائي.

ج- رجل من سلول.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٥، والمقتضب ٤/ ٣٦٠، والاشتقاق ٣٥٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢١، والأزهية ١٦٢، والمفصل ٩٧، وشرح المفصل ٢/ ١١٢، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٨٢٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٣١، وهمع الهوامع ١/ ٤٨، وخزانة الأدب ٤/ ٣٦.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل.

استرجعت: قالت: إنا لله وإنا إليه راجعون. أو طلبتِ الرجوع من الرحيل. وآذنت: أعلمت. والركائب: جمع ركوبة، وهي الراحلة. (عن خزانة الأدب ٤/ ٣٥)

الشاهد: الفصل بين (لا) واسمها، مع عدم التكرار شذوذًا.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٨، والمقتضب ٤/ ٣٦١، والأصول ١/ ٣٩٣، والمسائل المنثورة ٨٩، وتحصيل عين =

وهِي متى فُصل بينها وبين شيءٍ تعملُ فيه كُررتْ، وبطلَ عملُها. ومتى دخلت على المعرفة كُررتْ وبطلَ عملها، ويجوزُ أن تُجعلَ الأولى غير عاملةٍ في الشعر، والثانية بمنزلة (ليس)، واستُغنِي بها عن التكرير للأولى، ويُضمَرُ لكل واحدة منهما خبرٌ، ويجُوزُ أن تعكِسَ القضيَّة[1].

والبيتُ الذي أنشده[2] لِلرَّاعِي[3] مِن قَصِيدةٍ لاميَّةٍ، وَقبلَ البَيتِ:

أمَّلتُ خيرَكِ أن تدنو مواعِدُهُ ... فاليومَ قصَّرَ عن تِلقائكِ الأمَلُ

وما هجَرْتُكِ حتى قلتِ مُعلنةً ... لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملُ[4]

قال أبو الفتح: **«ويجوز: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، قال الشاعر:**

الذهب ٣٥١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣١، وشرح المفصل ٢/ ١١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦٩، وخزانة الأدب ٤/ ٣٤.

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٤٣٠.

(٢) البيت من البسيط.

روي: وما صرمتك.

انظر: ديوان الراعي ١٩٨، والكتاب ٢/ ٢٩٥، ومجالس ثعلب ١/ ٣٥، والأصول ١/ ٣٩٤، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٩٤، ومجمع الأمثال ٣/ ١٦٦، وشرح المفصل ٢/ ١١١، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩٥، وتخليص الشواهد ٤٠٥.

(٣) في أ: الراعي، والتصويب من د.

والراعي هو عبيد بن حُصين بن معاوية النُّميريّ، أبو جندل، سمّي الراعي؛ لكثرة وصفه الإبل في شعره. شاعر أمويٌّ مقدَّم، هجاه جرير لما اتهمه بالميل إلى الفرزدق. أخباره في طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٠٢، والشعر والشعراء ١/ ٤٠٤، والأغاني ٢٠/ ١٦٨.

(٤) ديوان الراعي ١٩٨.

هــذا لعمــرُكُمُ الــصغارُ بعينِــهِ لا أمَّ لي إن كــانَ ذاكَ ولا أبُ[1]

قال سعيدٌ: / ٦٧ ب إذا قلتَ: لا حولَ ولا قُوَّةٌ كانَ في رَفعِ (قوة) وجهانِ:

أحدُهما: أن تكون (لا) زائدةً مؤكِّدةً، وَ(قوةٌ) مَعطوفٌ على مَوضِعِ (لا) مَعَ (حول)، وإذا كانُوا قَد وَصَفُوا علَى الموضِعِ فالأَحرَى أَنْ يعطِفُوا على الموضِعِ، وَلهذا المعنى استقبَحَ قومٌ: أَعجَبَني ضَربُ زَيدٍ الظريفُ عمرًا[2]، ولم يَستَقبِحُوا: أَعجَبَني ضَربُ زيدٍ وعمرٌو بَكرًا؛ لأنَّ المعطوفَ في تقدِيرِ جملةٍ ثانيةٍ، وَعَلى هذا أُنشِدَ لجريرٍ:

بــأيِّ بــلاءٍ يــا نُمــيرُ بــنُ عــامرٍ وأنــتمْ ذُنــابى لا يَــدينِ ولا صَــدْرُ[3]

والثاني: أن يُجعلَ (لا) بمنزلةِ (ليس)، والتنوينُ في البيتِ إنما ذهبَ للقافيةِ، وخبر الأولى مرفوعٌ على الخلافِ، وخبرُ الثانيةِ منصوبٌ، ويجوزُ أن تَجعلَ في

---

(١) اللمع ٤٥.

(٢) الظريف، صفة لزيدٍ على المحل، فإن (زيدًا) فاعل المصدر، وقد أُضيف المصدرُ إلى فاعلِهِ.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في الديوان:

بــأيِّ قــديمٍ يــا ربيــعَ بــن مالــك وأنــتم ذُنــابى لا يــدانِ ولا صــدرُ

الذنابى: ذنب الطائر، وقيل: الذنابى منبتُ الذنب، وذُنابى الطائر ذنبه، وهي أكثر من الذَّنَب.(عن اللسان ١/ ٣٨٩ (ذنب).

الشاهد: رفع (صدر) عطفًا على موضع (لا) مع اسمها، أو على أن (لا) عاملة عمل ليس.

انظر: ديوان جرير ١/ ١٧٩، وأخبار القُضاة لابن حيان ٢/ ١١٤، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩٥، وأوضح المسالك ٢/ ١٧، والتصريح ٢/ ١٢٦.

الشعر (لا) الثانية نافيةً غيرَ عاملةٍ، واستُغني عن تكرارها بالأولى. وخبرُ الأولى والثانية عند سيبويه واحد، وعند الأخفش مختلف[١].

والبيتُ الذي أنشده[٢] لرجل من مُذحجٍ، وهوَ ابنُ أحمرَ الكنانيُّ[٣]، في قصيدةٍ أو أبياتٍ مِنها:

---

(١) يرى سيبويه أن الخبر في نحو: لا رجل أفضلُ، رُفع على الابتداء؛ لأن (لا) واسمها بمنزلة اسم واحد. أما الأخفش فيرى أنه خبر (لا)، فكلما نصبت (لا) وجب أن ترفع؛ لأنها بمنزلة (إنَّ). انظر: المسائل المنثورة ٨٦.

فإذا تكررت كما في هذه المسألة كان خبر الأولى العاملة، والثانية غير العاملة واحدًا عند سيبويه، أمَّا الأخفش فخبر العاملة عنده مرفوع بها، وخبر غير العاملة مرفوع بالابتداء.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٢، والمقتضب ٤/ ٣٧١، والأصول ١/ ٣٨٦، وأمالي القالي ٣/ ٨٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٢٣١، والمفصل ٩٦، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٩، والتذييل والتكميل ١/ ٦٢، ٥/ ٢٩٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤، وشرح أبيات المغني ٧/ ٢٥٦.

(٣) اختلف في نسبة هذا الشاهد اختلافًا كثيرًا، ومن الاضطراب في نسبته ما أثبته المؤلف، إذ قال: لرجل من مذحج، وهو ابن أحمر الكناني، قال البكري : «... فعلى هذا يكون من كنانة لا من مذحج» (اللآلئ ٣/ ٤١). وأشهر من نسب إليهم:

أ- هُنَيّ بن أحمر الكناني.

ب- زرافة الباهلي.

ج- ضمرة بن ضمرة النهشلي.

د- بعض الطائيين: قيل: عمرو بن يغوث، وقيل: عامر بن جوين.

وذِكرُ ابن أحمر الكناني الذي ذَكَرَهُ في: المؤتلف والمختلف ٤٥.

أَمِـــنَ الــسَّوِيَّةِ أنْ إذا أخْــصَبْتُمُ ... وأمِنْــتُمُ فأنــا القَــصِيُّ الأجْنَــبُ

وإذا تكــونُ كَرِيهــةٌ أُدْعَــى لهــا ... وإذا يُحَـاسُ الحَـيسُ يُـدْعَى جُنْـدُبُ

هــذا لَعمــرُكمُ الــصَّغارُ بعينِـهِ ... لا أُمَّ لي إن كـــانَ ذاكَ ولا أبُ[1]

قال أبو الفتح: «وتقول: لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله، قال الشاعر:

فــلا لغْــوٌ ولا تَــأثيمَ فيهــا ... ومــا فــاهوا بِــهِ أبــدًا مُقــيمُ[2]

قال سعيد: يجوزُ في رفعِ (حول) في هذه المسألة وجهان:

أحدُهما -وهو الأقوى المُستعملُ- أن تجعلَ (لا) كليس ويجوز أن تكون (لا) غير العاملة، استُغنِي عن تكريرِها بِلا الثانية العاملة. و(فيها) في القولِ الأول لا يَكونُ خبرًا عنهما إجماعًا لاختلافِ العَمَلَينِ[3].

وأمَّا في الوجهِ الثاني فيجوزُ [ذلك][4] عندَ سيبويهِ ولا يجوز عند الأخفش على ما بيَّنَّا.

---

(١) الحيس: أصل الحيس: الخلط. وهو لبن وأقط وسمن وتمر يصنع منه طعام. انظر: اللسان ٦/ ٦١ (حيس)، وشرح أبيات المغني ٧/ ٢٥٨.

والأبيات في الأمالي ٣/ ٨٤-٨٥، والمؤتلف والمختلف ٤٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣١، وشرح شواهد الإيضاح ٢١٠، وشرح المفصل ٢/ ١١٠، واللسان ٦/ ٦١ (حيس)، وخزانة الأدب ٢/ ٣٧-٣٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٥٧، وتاج العروس ١٥/ ٥٦٩ (حيس).

(٢) اللمع ٤٥.

(٣) فالعاملة عمل (ليس) توجب نصب الخبر، وغير العاملة يرتفع الخبر بعدها على أنه خبر المبتدأ.

(٤) في د.

والبيت الذي أنشده[١] أظُنُّهُ لأميَّةَ بنِ أبي الصلتِ[٢] في صفة الجنَّةِ، وفي القصيدةِ:

سلامَكَ ربَّنا في كل فَجْرٍ ... بريئًا ما تَغَنَّثُكَ الذُّمُومُ[٣]

قال أبو الفتح: «وتقول: لا غلامَ وجاريةً لك، بالتنوينِ لا غيرُ، قال الشاعر:

فلا أبَ وابْنًا مثلَ مروانَ وابْنِهِ ... إذا ما ارتدى بالمجدِ ثُمَّ تأزَّرا[٤]

---

(١) البيت من الوافر.

وهو ملفق من بيتين:

ولا لغوٌ ولا تأثيم فيها ... ولا حينٌ ولا فيها مُليم

وفيها لحم ساهرة وبحرٍ ... وما فاهوا به أبدًا مُقيمُ

انظر: ديوان أمية بن أبي الصلت ٥٤ (الثاني فقط)، والزاهر ١/ ١٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٥، وأوضح المسالك ٢/ ١٩، والمقاصد الشافية ٩/ ٢٧٨، ولسان العرب ١٢/ ٦ (أثم)، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤، وخزانة الأدب ٤/ ٤٩٤. والبيت الثاني في معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٣٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٩.

(٢) هو أميَّةُ بن أبي الصلت الثقفي. شاعر جاهلي، من شعراء الطائف، كان ممن رغب عن عبادة الأوثان في الجاهلية، وقرأ الكتب المتقدمة، وكان يخبر أن نبيًّا سيبعث، فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمن به، ولما أنشد رسولُ الله صلى الله عليه وسلم شعره قال: «آمن لسانه وكفر قلبُه». أخباره في طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٦٢، والشعر والشعراء ١/ ٤٥٠.

(٣) تغنثُك: تتعلق بك. (عن شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٥)

انظر: ديوان أمية بن أبي الصلت ٤٨٠، والكتاب ١/ ٣٢٥، وشرح أبياته ١/ ٣٠٥، والمقاصد النحوية ٣/ ١٨٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٨٦.

(٤) اللمع ٤٦.

قال سعيد: قد بيَّنْتُ فيما تقدَّمَ العطفَ على اللفظِ في: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، وزيادة (لا)، فكذلك هنا مع عدم (لا)، وهو أولى، وذلك الوجهُ الثاني الذي اخترناهُ مِنَ الفتحِ معَ (لا) المكررةِ ممتَنِعٌ هنا بِعدمِها، ولا يمكن بناءُ ثلاثةِ أشياءَ شيئًا واحدًا، والواو أيضًا مانع آخرُ.

وقوله: «بالتنوين ليس غير»، هو كما ذكر إذا كان الاسمُ منصرِفًا، فإن كان غيرَ مُنصرفٍ فلا تنوينَ فيه.

وإنما كان بالتنوين لأنَّ العاطِفَ يمنعُ من البناء في الثاني على ما سبق، وهذا يُبطِل اعتقادَ من اعتقد أنّها بُنِيَتْ لأجل تضمُّنها (مِن) لا للتركيب[1]؛ لأن (من) يحسُن أن تتضمّن الثاني الآن، فلو كان بناؤها له لكان المعطوف مبنيًّا، وللمُنتصِر لهذا أن يقول: إنَّهم إنما يَضُمِّنونَ الاسمَ (مِن) في محلٍّ يصحُّ لِلا أَن تعمَلَ فِيهِ، وَهُوَ في محلٍّ تُباشِرُهُ فِيهِ خوفًا مِن عَمَلِ الحَرفِ، فَيختَلُّ المقصُودُ، ولَمَّا كانَ الأَولُ يَدُلُّ عَلى استغراقِ الجِنسِ بالبناءِ، والثاني مَعطوفٌ عليهِ عَلَى كُلِّ حالٍ كانَ لِلثاني حُكمُ الأولِ، وَلم يُتكلفِ البناءُ؛ لأنَّ العَطْفَ الغالبُ فيه المجانسةُ؛ لأنَّهُ نَظيرُ التثنيةِ، وَنظيرُ هذا لامُ المستغاثِ التي تَدخُلُ في النِّداءِ،

---

(١) منهم الرماني، يقول عن (لا) : «عملها في النكرات، وذلك إذا كانت جوابًا لهل من، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر بمنزلة (إنَّ)؛ لأنها نقيضتها... إلا أنها مبنية مع ما بعدها، وذلك أنها جوابٌ لمن قال: هل من أحد؟ وحق الجواب أن يكون وفق السؤال، فكان يجب أن يقال: لا من أحدٍ، إلا أنهم حذفوا من، وضمنوا الكلمة معنهاها، فوجب البناء لتضمن معنى الحرف». (معاني الحروف ٨١).

فُتِحتْ فَرقًا بَينَ المُستغاثِ والمُستغاثِ إليه، وعللُ هذا مُستقصاةٌ في بابِه، فلمَّا وقعَت في الأوَّلِ مَفتُوحةً، وعُطِف عليها بلامٍ أُخرى كُسِرتِ الثانيةُ؛ لأنَّ اللبسَ قد زالَ، إذ للمعطوفِ حُكمُ المعطوفِ عليه، ويجوزُ في هذا التمثيل وجهٌ آخرُ، وهو أن تقولَ: لا غُلامَ وجاريةٌ لك، فتعطِف على موضع (لا) مع غلام، كما عطفتَ على اللفظ، فيجوزُ في البيت: فلا أبَ وابنٌ مثلُ، وتكون (مثل مروان وابنه) إن شئتَ صفةً للأب وخبرُهُ محذوف، فترفع (مثلاً) في هذا وتنصِبُه على ما سبق، وإن شئت جعلته / ٦٨ أ خبرًا [للأبِ][1] فيكون مرفوعًا لا غيرُ.

والمحتمل في هذه المسألةِ خمسةُ أوجُهٍ لفظًا:

لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، بفتحهما من غير تنوين.

والثاني: لا حولَ ولا قوةٌ، بفتح الأول، ورفع الثاني على ثلاثةِ أوجُهٍ: الابتداء، والعطف على الموضع، وأن يكونَ بتقديرِ ليس هذا.

والثالث: لا حولَ ولا قوةً، حملاً على لفظِ الأول.

والرابع: لا حولٌ ولا قوةٌ، فترفعهما جميعًا على الابتداءِ أو[2] على (ليس).

الخامس: لا حولٌ ولا قوةً، برفع الأول ونصب الثاني على ما بيّنّا.

والخبر إذا نُصِبَ المعطوفُ عليه بالتنوين أو وصفته بمنصوبٍ منوَّنٍ رُفِعَ بلا

---

(١) في د.

(٢) في أ: وعلى. وما أثبت أولى.

لظهور العمل. ولو قلت: لا غلامَ ورجلاً[1] فاضلٌ، لم يجُزْ[2]، وكذلك لو قلت: لا غلامَ ورجلٌ فاضلاً، لم يجُز[3]، فتدبّرْ ذلك.

وأما البيت[4] فللفرزدق[5]، وقد قيل: هو للنابغة الجعدي[6] فيما حكاه يونُسُ[7]، وَقبلَهُ:

عليها امرُؤٌ لم تحمِلِ النوقُ مِثْلَهُ ... أبرَّ بميثاقٍ وَأوفى وَأصبرا[8]

---

(١) في أ: لا غلامَ رجلًا، والتصويب من د.

(٢) لأنه صفة لـ(رجل)، و(رجل) منصوبٌ لفظًا ومحلًا، فلا يجوز غير النصب.

(٣) (رجل) معطوف على محل (لا غلام)، فالرفع جائز فيه، فإذا رفعته وجب رفع وصفه.

(٤) البيت من الطويل.

روي: لا أبَ وابنًا... وعلى هذه الرواية قد دخله الخرم.

المقصود: مروان بن الحكم، وابنه عبد الملك. وارتدى: لبس الرداء. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٤٦.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٥، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٢٠، والمقتضب ٤/ ٣٧٢، وشرح القصائد السبع للأنباري ٢٨٨، واللامات للزجاجي ١٠٥، والمسائل البصريات ١/ ٤٨٨، وتحصيل عين الذهب ٣٤٥، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤١٩، وشرح المفصل ٢/ ١٠١، ١١٠، وخزانة الأدب ٤/ ٦٧.

(٥) انظر: شرح شواهد الكشاف (تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات) ٤/ ٣٩٨، والدرر اللوامع ٦/ ١٧٤. ولم أجده في ديوانه.

(٦) في الخزانة ٤/ ٦٩ أنه من أبيات سيبويه التي لم يعرف لها قائل. وفي شرح شواهد الإيضاح ٢٠٧: أنه لرجل من عبد مناة بن كنانة، وكذا في تخليص الشواهد ٤١٣.

(٧) لم أقف على موضع حكايته.

(٨) هذا البيت لامرئ القيس، من قصيدته التي مطلعها:

سما لكَ شوقٌ بعد ما كانَ أقصرا ... وحلّت سُليمى بطن قَوٍّ فعرعرا

وروايته:

قال أبو الفتح: «فإن وصفتَ[1] اسم (لا) كان لك فيه ثلاثةُ أوجُه: النصب بالتنوين، تقول: لا رجلَ ظريفًا عندك، وبغير التنوين، تقول: لا رجلَ ظريفَ[2]، والرفع بالتنوين لا غيرُ، تقول: لا رجلَ[3] ظريفٌ عندك»[4].

قال سعيدٌ: قوله: «إن وصفت اسم (لا) كان لك فيه ثلاثة أوجُهٍ» يفتقر إلى احترازٍ، وهو أنَّ النصبَ بلا تنوينٍ لا يجوز في المضاف والطويل، وإن كانا اسمي (لا)، وإنما الذي يكونُ فيه هذا اسمُ (لا) المبنيُّ مَعَها، يجوز ذلك فيه، وإذا كان كذلك فالأمر على ما ذكر، يجوز النصبُ على اللفظ كما جاز وَصْفُ المنادى على لفظه، نحو: يا زيدُ الظريفُ، وإن كان مبنيًّا؛ لأنَّ (لا) قد أشبهتِ العاملَ لما بَيَّنَّا، وأيضًا فإن (لا) قد ثبتَ أنَّها تعملُ النصبَ، ألا ترى أنه لو كان مضافًا أو طويلاً نَصَبَتْ، فيكون نصبُ الصفةِ على هذا القول على موضع (رجلَ) وحدَهُ، ويكونُ نصبُ الصفة من وجهين هنا، وفي الطويل والمضاف من وجهٍ واحدٍ، ويجوزُ أن تبنيَ الصفةَ مع الموصوفِ، وتفكّ (لا) منَ البناءِ، فتقول: لا رجلَ ظريفَ، وإنَّما فككتها منه لئلاَّ تجعلَ ثلاثةَ أشياءَ شيئًا واحدًا، ورأيتُ كلامَ الفارِسيِّ يدُلُّ على

عليها فتىً لم تحملِ الأرضُ مثلَهُ

انظر: ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي ١٤٦، وخزانة الأدب ٨/ ٥٤٧.

(١) في اللمع: وُصِف.

(٢) في اللمع: ظريف عندك.

(٣) في اللمع: غلام.

(٤) اللمع ٤٦.

أن ثلاثةَ أشياءَ قد جُعِلتْ شيئًا واحدًا، ذكره في كتابِ الإغفالِ[١].

فأمَّا (هل تضرِبُنَّ) فالكلامُ عليه في موضعه. فلأنَّ حركةَ فاء (ظريف) فتحةُ تركيبٍ نائبةٌ عن فتحةِ البناء مع (لا) النائبة منابَ نصبِه، وإنما فعلوا هذا لشدّة اتّصالِ الصفة بالموصوفِ، كما قالوا: يا زيدُ بنُ عمرٍو، فأتبعوا كما أتبعوا امرًا وامرِئٍ وامرُؤٌ، ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[٢] (فإنّهُ) هو الخبرُ و(الموتُ) الاسمُ، وليس الموتُ مما يدخُل في خبرِه الفاءُ عند بصريٍّ إلا زائدة[٣]، إلا أنّهم جوّزوا ذلك لأجل صفته بالذي هو الموصول، والموصولُ يصح في خبرِهِ الفاءُ، إذا كانت صلتُهُ فعلاً أو ظرفًا، ولهذا لا تكونُ صفة المعرفة نكرةً، ولا صفةُ النكرةِ معرفةً؛ لأنهما كشيءٍ واحدٍ.

---

(١) قال الفارسي: «... فالمبنيُّ معَ هذه المُركَّبةِ كُلِّها شيئانِ، وليسَ فيه ثلاثةُ أشياء، فلا يجوزُ ذلك لخروجه عن حدِّ ما أشبهه من المبنية. فإن قال قائل: فقد قالوا: (لا ماءَ باردَ لك)، و(لا رجُلَ ظريفَ)، وهذه ثلاثةُ أشياءَ جُعلتْ شيئًا واحدًا، فكيف لا يجوزُ على هذا أن يكونَ الفعلُ وعلامةُ الضمير والنون مبنيَّةً على الفتح كما بنيتَ هذا في النفي؟ قيل: لا يجوز هذا كما جاز: (لا رجُلَ ظريفَ)؛ لأنَّ ذلك لم يُجعل فيه ثلاثةُ أشياء شيئًا واحدًا، إنما جُعل (رجل) مع (ظريف) اسمًا واحدًا، ثمَّ أُدخلت عليها (لا) على حدِّ ما تدخُلُ في المفرد...». (الإغفال ١/ ١٥١).

(٢) الجمعة: ٨.

(٣) انظر رأي البصريين في: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٣. وانظر تفصيل المسألة في الجنى الداني ٧٠، ومغني اللبيب ٢١٩.

ويجوزُ الرَّفعُ على الموضعِ، وعليه قولُه[(١)]:

ورَدَّ جـازِرُهمْ حرفًـا مـصرَّمةً ... ولا كـريمَ مِـنَ الولـدانِ مـصبوحُ[(٢)]

إذا جعلت (مصبوحًا) صفةً، كما جازَ وصفُ النداءِ على الموضعِ، وكذلك كلُّ مبنيٍّ يجبُ وصفه على موضِعِه، إلا أنَّه هُنا على مَوضعِ الحرفِ والاسمِ، وفي النداءِ على موضعِ الاسمِ المنادَى وَحدَهُ.

واعلم أن هذا القسم يُجيزُ النحاةُ وصفَهُ على موضِعِهِ والعطفَ عليه قَبْلَ الخبرِ، بخلافِ (إنَّ) فإنَّهُ لا يجيزُ المحققونَ وصفَهُ على موضعِهِ، ومن أجازه فإنما يُجيزُه بعدَ استيفاءِ الخبرِ[(٣)]، وكذلِكَ العَطْفُ إنما يجوزُ أنْ يكونَ على المَوْضِعِ

---

(١) اختلف في قائله فقيل:

أ- حاتم الطائي.

ب- أبو ذؤيب الهذلي.

ج- رجل من بني النبيت بن قاصد، واسمه: عمرو بن مالك بن الأوس.

(٢) البيت من البسيط.

الجازر: هو الذي ينحر. والحرف: الناقة الضامر، وقيل: القوية الصلبة. والمُصَرَّمة: المقطوعة اللبن لعدم المرعى. والصبوح: شرب الصباح. يقول: هم في جدب، فيرد الجازر من المرعى ما ينحرون للضيف، واللبن متعذر عندهم، فلا يسقى الكريم النسب، فكيف غيره. (عن تحصيل عين الذهب ٣٥٢).

انظر: ديوان حاتم الطائي ٢٩٣، والكتاب ٢/ ٢٩٩، والمقتضب ٤/ ٣٧٠، والأصول ١/ ٣٨٥، وتحصيل عين الذهب ٣٥٢، والمفصل ٥٤، وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٥، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥١٢، وشرح المفصل ١/ ١٠٧، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٨.

(٣) تقدم ذكر هذه المسألة، وانظر: الإنصاف ١/ ١٨٥، والتبيين ٣٤١.

بعدَ استيفاءِ الخبرِ عِنْدَ البصريِّ؛ لأن (لا) قد جُعلتْ مع الاسمِ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، وليسَ كذلِك (إنَّ)[١]؛ لأنه يفصلُ بينَ (إنَّ) واسمِها بالخبرِ إذا كان ظرفًا أو حرفَ جرٍّ، وبمعمولِ الخبرِ إذا كان ظرفًا أو حرفَ جرٍّ، وليس كذلك (لا)، وكأنَّكَ في (لا) عَطَفْتَ على الاسْمِ وحدَهُ، وقولُ الشاعِرِ[٢]:

أَبِي الإِســـلامُ لا أبَ لي سِـــواهُ[٣]

إن جعَلْتَ (لي) صفةً كانَ في قولِ من قال: (لا حولَ ولا قوةَ) في مَوْضِعِ نصبٍ، ومن قال: (ولا قُوَّةٌ) كان في موضِعِ رفعٍ، ومن قال: (لا غُلامَ رَجُلٍ)، وَوَصَفَهُ لم يجُز بناءُ صِفتِهِ مَعَه لما سَبَق[٤]. ويجوزُ العَطْفُ / ٦٨ ب على المَوْضِعِ فيهِ على قولِ من عَطَفَ على موضِعِ (إنَّ)، لكنْ يجبُ أنْ يكونَ بعد استيفاءِ الخبرِ،

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ١٩٥.

(٢) اختلف في قائله فقيل:

أ- نهار بن توسعة اليشكري. وأكثر المصادر على ذلك.

ب- عيسى بن فاتك الخطي.

ج- سلمان الفارسي.

د- قُراد بن أقرم الفزاري.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزُهُ:

إذا افْتَخَروا بقيسٍ أو تميمِ

انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢، والشعر والشعراء ١/ ٥٢٨، والكامل ٣/ ١٠٩٧، ومعجم الشعراء ٩٦، وتحصيل عين الذهب ٣٤٥، والمفصل ٩٤، وشرحه ٢/ ١٠٤، وربيع الأبرار للزمخشري ١/ ٣٤٧، والبديع ١/ ٢/ ٦٠٦، والحماسة البصرية ٢/ ٨٩٧.

(٤) حتى لا تكون ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا.

وأمَّا الوصفُ على الموضِعِ ففيه نَظرٌ، فتقول: لا غلامَ رجلٍ ظريفًا، وخبرُه رُفِعَ بلا على القولينِ، عن بعضهم، وكذلك الطويلُ في العطف، وقد أجاز سيبويه: لا مِثْلَهُ أحدٌ[1]، على الموضِعِ، و(مثلَه) منصوبٌ، فإن كان بدلاً فحسنٌ، وإن كان وصفًا ففيه نظرٌ، وقد أجازَهُ قومٌ في (إنَّ)، فيجبُ أن يجوزَ في هذا.

فأما الوصف فالطويلُ لا يوصف؛ لأنه عاملٌ، وتقول: لا مالَ لك درهمًا ولا دينارًا، ولا شيء لك ناقةً ولا جملاً، وفي نصبه وجهانِ: أحدُهما: أن يكون على التفسيرِ. والثاني: أن تجعلهُ وصفًا. والأولى عندي عطفُ بيان، ويجوز رفعُه من وجهين: على الابتداء، وعلى خبر الابتداء، وإن شئتَ جعلتَهُ خبرًا للنفي.

واعلم أنَّ (لا) قد تدخُل على أشياءَ لا يصحُّ لها العملُ فيها، وتلكَ الأشياءُ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام: اسمٌ معرفة، واسمٌ منفي بِلا يتلوه اسمٌ منفيٌّ بلا، وهما جوابُ (أَم) والهمزة، وقد ثبت عند السائلِ أحدُ الاسمينِ بغيرِ عينه، واسمٌ معمولٌ لغيرِها.

فأمّا الأولُ فأن تقول: لا غلامَ لك ولا الحارثُ، ولا غلامَ لك ولا أخوهُ، فأما: لا غلامَ لك وأخاهُ، فيجوز من وجهٍ ويمتنع من وجهٍ، وأجاز الأخفشُ: لا غلامَ لك وأخوهُ، معرفةً ونكرة[2]، ولا يحسُن أن يُدخلَها على معرفةٍ، إلا أن تكرِّرَها، فأمّا قولُهُ:

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٢.

(٢) لم أقف على رأيه.

...إن لا إلينـــــا رُجُوعُهـــــا[(١)]

فشاذٌّ، فهذا البيتُ يجبُ تكريرُ (لا) فيهِ مِن وَجهَينِ: مِن جِهةِ التعريفِ للاسمِ، وَالفَصلِ بَينَها وَبَينَ الاسمِ.

وأمَّا قَولُ العَرَبِ: لا نَولكَ أن تَفعَلَ[(٢)]، فإنما لم تكرَّرْ؛ لأنه في مَعنى: لا يَنبَغِي لَكَ أن تَفعَلَ، وَهِيَ لا يَلزمُ تكرارُها مَعَ الفعلِ، فَكذلِكَ هُنا، وإذا أُلصِقَ بها وَجَبَ التَّكريرُ مِن جهةٍ واحدةٍ، وقد ارتكَبُوا لَمَّا أَلصَقُوا (لا) بالاسمِ المعرفةِ البناءَ مَعَها لأجلِ عَدَم التكريرِ، كما قالَ[(٣)]:

أَرَى الحاجـاتِ عِنـدَ أَبي خُبَيـبٍ ... نَكِـدْنَ ولا أُميَّـةَ في الـبلادِ[(٤)]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) القول في: الكتاب ٢/ ٣٠٢، ٤/ ٢٣٢، والأصول ١/ ٣٩٥، ٣/ ١٧٧.

(٣) اختُلف في قائله، فقيل:

أ- عبدُ الله بن الزُّبير الأسدي.

ب- فضالة بن شريك.

(٤) البيت من الوافر.

أبو خبيب: هو عبد الله بن الزبير بن العوام. رضي الله عنهما. ونكدن: أي تعسّرن واشتددن. يهجو عبد الله بن الزبير، ويمدح بني أمية. (عن خزانة الأدب ٤/ ٦٢، ٦٤).

الشاهد: تركيب الاسم المعرفة (أميّة) مع (لا) وبناؤه على الفتح.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٦-٢٩٧، والمقتضب ٤/ ٣٦٢، والأصول ١/ ٣٨٢، وشرح السيرافي ٣/ ٩٣ ب، والمسائل المنثورة ٩٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٥، والبديع ١/ ٢/ ٥٨٤، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، وخزانة الأدب ٤/ ٦١.

وقد سبقَ تأوُّلُ مثلِهِ[(١)].

والثاني[(٢)]: لا غلام في الدارِ ولا جاريةٌ.

والثالث[(٣)]: لا مرحبًا ولا أهلاً ولا كرامةً ولا مسرةً، ولا تقول: لا ضربًا؛ لأنها إنَّما تدخُلُ على الذي يُعتادُ فيه الدعاءُ مَرفُوعًا كانَ أو مَنصُوبًا، كما قالَ[(٤)]:

وَنُبِّئتُ جَوَّابًا وَسَكْنًا يَسُبُّني ... وعَمْرُو بن عَفْرا لا سلامٌ على عَمْرِو[(٥)]

ويقبُحُ أن تقولَ: مررتُ برجلٍ لا شُجاعٌ، حتى تقول: ولا فارسٌ، وكذلك لا تقول: هذا زيدٌ لا شجاعًا، حتى تكرِّرَ.

(١) وهو قولهم: قضيَّة ولا أبا حسن. وتأويله: ولا مثل أبي حسن، ولا مثل أمية.

(٢) اسمٌ منفي بلا يتلوه اسمٌ منفيٌّ بلا، وهما جواب (أم) والهمزة، وقد ثبت عند السائلِ أحدُ الاسمينِ بغيرِ عينه.

(٣) اسم معمول لغير (لا).

(٤) هو جرير.

(٥) البيت من الطويل.

في قوله: يسبُّني، اكتفى بخبر الواحد عن خبر الاثنين. انظر: تحصيل عين الذهب ٣٥٣. وفيه: أنه قصر (عَفراء) ضرورة. وفي المقصور والممدود لابن ولَّاد ٧٧ : عِفرَى اسم رجل، وأنشد بيت جرير. ورسمه في الديوان بكسر الفاء مقصورًا.

الشاهد: (لا سلامٌ) حيث رفع ما بعد (لا) وهو مبتدأ قبل دخولها.

انظر: ديوان جرير ١/ ٤٢٥، والكتاب ٢/ ٣٠١، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٣٢٨، والمقتضب ٤/ ٣٨١، والزاهر ١/ ١٠٥، والمقصور والممدود لابن ولَّاد ٧٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧٤، واللسان ١٣/ ٢١٨ (سكن)، والتاج ٣٥/ ١٩٩ (سكن).

وقومٌ منَ الكوفيين يُجيزون: لا زيدَ لك، على ما سَبَقَ، وَلا يُجيزون: لا غلامَ الرجلِ لَكَ[1]، والكُنى بمنزلةِ زيدٍ، وَأجرَوا (عبد الله) مجرى النكرة، و(عبد العزيز) و(عبد الرحمن) يجريان مجرى (عبد الله)، إلا أنهم يسقطون فيهما الألف، فيقولون: لا عبدَ عزيزٍ، ولا عبدَ رحمانٍ[2]، ولا يَعرفُ هذا بَصريٌّ، وَأجازُوا دُخولَها عَلى المُضمَرِ الغائبِ، وَحَكَوا: إنْ كان واحدٌ في هذا الفَجِّ فَلا هُوَ[3]، ولا يَعرِفُ هَذا بَصريٌّ أيضًا، وأنشد الفارسيُّ[4]:

ولا هِيَ إلا أنْ تُقَرِّبَ وَصْلَها عَلاةٌ كِنازُ اللحم ذاتُ مشاربِ[5]

وكسرةُ تاءِ جمعِ المؤنثِ بمنزلةِ الفتحةِ، وكذلِكَ ياءُ التثنيةِ والجمعِ السالمِ.

قال أبو الفتح: «وَيُثنَّى بِالنونِ، فتقولُ: لا غُلامَينِ لَكَ، ولا جاريتينِ

---

(١) هذا القول غير منسوب في: الأصول ١/ ٤٠٦.

(٢) قال ابن السراج: «وقال الفراء: جعل الكسائي: عبد العزيز وعبد الرحمن بمنزلة عبد الله، وإسقاط الألف واللام يجوزُ، نحو قولك: عبدُ عزيزٍ لَكَ». (الأصول ١/ ٤٠٦).

(٣) انظر: الأصول ١/ ٤٠٦.

(٤) في المسائل الشيرازيات١/ ١٢٦، والإغفال ١/ ٣٠٦. وقائله زهير بن مسعود.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: ذات مشارَةِ. ولم أجد من روى رواية المصنف.

والمشارة: السمن والحسن. (عن اللسان ٤/ ٤٥٣ (شور).

الشاهد: دخول (لا) على ضمير الرفع.

انظر: النوادر٢٢٢، والمسائل الشيرازيات ١/ ١٢٦، والإغفال ١/ ٣٠٦، والمخصص ٧/ ٧٠، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٩٢، واللسان ٤/ ٤٥٣ (شور).

عِندَكَ»[١].

قال سعيد: سيبويهِ يزعُمُ أنَّ المثنَّى بعد (لا) مبنيٌّ معها[٢] إذا كان جوابًا لـ(هل من)، والمبرّد يزعمُ أنَّهُ مُعربٌ، ويقول: المثنى لم يُجعل مع غيره كالشيءِ الواحد[٣]، ورأيتُ أصحابَنا يردُّونَ على المبرّدِ من غيرِ الوجهِ الذي قصدهُ، وذلك أنهم يقولون عنه إنّ المثنّى والمجموعَ لا يكونان مبنيّينِ؛ لأنَّ ما فيه النون بمنزلةِ ما فيه التنوينُ، وما فيه التنوينُ لا يكونُ مبنيًّا، واعترضوا عليه بقولهم: يا زيدانِ، وهو مبنيٌّ وفيه النون؛ لأن النون قد تكونُ بدلاً من الحركةِ حسبُ في قولك: الرجلانِ، فيجوز أن يكون هنا بدلاً منَ الحركةِ حسبُ[٤].

وليس هذا بلازمٍ للمبرد؛ لأنَّهُ قال: المثنى والمجموع لا يكونانِ مع ما قبلهما بمنزلة شيءٍ واحد، وليس زيدانِ وزيدونَ في النداءِ كذلك، ولكن الجواب عما قاله أنّ العلة الموجبةَ لبناءِ المفرد هي موجودةٌ مع التثنية عمومًا، كما في المفرد، ألا ترى أنَّك تقول: هما خيرُ اثنينِ في الناسِ، تريد إذا فُضِّلَ الناس اثنينِ اثنين، وكذلك تقول: لا بناتِ لَكَ. فَتُثَنِّيهِ / ٦٩ أ مَعَ (لا)، وقومٌ يُجيزونَ ثبوتَ التنوينِ

---

(١) اللمع ٤٦.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٣.

(٣) المقتضب ٤/ ٣٦٦.

(٤) انظر: شرح المفصل ٢/ ١٠٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧٢، وشرح الرضي ١/ ٢/ ٨١٧، ومغني اللبيب ٣١٣-٣١٤.

مع المجموع [المؤنث][(١)]، ويقولون: حُكمُهُ حكمُ النونِ[(٢)]، وهذا يبْطُلُ عليهم بالألف واللام، والوقف.

وقال الفارسيُّ: شُبهة مَنِ امتَنَعَ مِنِ اعتِقادِ بِناءِ المثنَّى مَعَ (لا) عَدمُ النظيرِ[(٣)]، وهذا لا شُبهة فيه، ولا فرقَ بينَ المُفردِ والمثنَّى، ألا ترى أنَّ حرفَ الإعرابِ هُوَ حرفُ اللينِ، كما أنَّ ياءَي النَّسَبِ وتاءَ التأنيثِ كذلِكَ، فكما لا يمتنعُ: لا كُرسيَّ لكَ، ولا ثمرةَ لك، فكذلك هذا، وثباتُ النونِ لا مُعتَبرٌ به؛ لأنها غيرُ لازمةٍ للكلمةِ، فكما أنَّهُ لو قال: لا رَجُلا، فأطلق في القافية، وأشْبَعَ في سَجعٍ لم يمتنعْ ذلِكَ، فكذلك كانَ نونُ التثنية والجمع، لاجتماعِ النونِ والألفِ في أنَّهما لا يلزمانِ، وأيضًا فإذا جاز أن تجعل الصِّفةَ والموصوفَ شيئًا واحدًا، وتدخلَ عليهما (لا) فأنْ يجوزَ ذلك في التثنيةِ والجمعِ أجدَرُ؛ ولأنَّ الصفةَ أشدُّ انفِصالاً مِنَ الموصوفِ منَ النونِ في التثنيةِ، أَوَلا ترى أنَّ الصِّفةَ قد يُخالفُ إعرابُها إعرابَ موصوفِها، نحوُ: يا زيدُ الطَّويلَ؟

فإن قيل: فما يُجعل مع (لا) شيئًا واحدًا مبنيٌّ، والتثنيةُ والجمعُ معربان. فغيرُ لازم؛ لأنهم قد قالوا في العدَدِ: واحدْ اثنانْ ثلاثهْ، فبنوا، فإذا جازَ بناءُ

---

(١) في د.

(٢) انظر: البديع ١/ ٢/ ٥٧٦. وقد أخذ به ابن خروف. انظر: التذييل والتكميل ٥/ ٢٣١، والهمع ١/ ١٤٦.

(٣) لم أعثر على قوله في كتبه. وقد استدلَّ بهذا ابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ١٠٦.

وقوعِ المرفوعِ في البناءِ، فالبناء في صوغ المنصوب أجدرُ بذلك؛ لأنّه أشبه بالبناءِ.

فإن قلتَ: لا غلامَي لك، فاللامُ مرادةٌ لأجلِ التنكيرِ، غيرُ مرادةٍ لأجل حذفِ النونِ، وكذلك: لا أبا لَكَ، ولم يفعلوا ذلك معَ غير اللامِ من حروفِ الجر، فأمَّا قولُ الشاعرِ:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سواهُ إذا افْتَخَرَتْ بقيسٍ أو تميمِ[1]

فإنه مثلُ: لا رجلَ في الدار، فأمَّا قولُ الشاعِرِ[2]:

وَقَد عَلِمَتْ أَن لا أَخَا بِعَشوزَرٍ وَلا جارَ إذْ أَرهَقتُما بِالحَوافِرِ[3]

فجاءَ بِالباءِ وهِيَ شاذَّةٌ.

وعندي أنَّ هذِهِ اللامَ في: لا أبا لك، ولا غلامَي لِزَيدٍ، لم تَدْخُلْ لِتَصيرَ الكلمةُ نكرةً حسبُ، بل تنبيهًا على أنَّ الإضافةَ بِتقديرِ اللامِ[4]، والجرُّ لِلامِ في

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (بعشوزن) بدل (عشوزر).

والعشوزن: الصلب الشديد الغليظ. وهو اسم موضع أيضًا. (انظر: معجم البلدان ٤/ ١٢٧، واللسان ١٣/ ٢٨٦ (عشزن).

والبيت في: الارتشاف ٣/ ١٣٠٣، والمساعد ١/ ٣٤٤.

(٤) قال الفارسي: «إذا دخلت اللام في حيِّز (لا) لم تردِ الإضافةُ إلا توكيدًا، وذلك أنك تقول: لا أبا لك، كما

غلامَيْ زيدٍ، ألا ترى إلى قولِ الشاعِرِ[١]:

يـــا بُـــؤْسَ لِلحَـــرْبِ التـــي ... وَضَـــعَتْ أَراهِـــطَ فاسْـــتَراحُوا[٢]

فأتى باللامِ ولا حاجةَ إلى تنكيرِ (بؤس)؛ لأنَّهُ مُنادَى، والمُنادَى يكونُ معرفةً ونكرةً، فتدبَّرْ ذلك.

وروى سيبويهِ عَنِ العرَبِ: لا كَزيدٍ أحدٌ[٣]، على الموضعِ، وجوَّزَ النصبَ والتنوين، حملاً للكلامِ على (لا)[٤].

فإن قلتَ: لا مثلهُ رجلاً، جوَّزَ نَصبَهُ على التمييز[٥].

و(مثل) -وإن أُضِيفَ- نكرةٌ، كما قال[٦]:

هِـيَ الـدارُ إذْ مَـيٌّ لأهلِـك جـيرةٌ ... ليـــاليَ لا أمثـــالَهُنَّ لياليـــا[٧]

تقول: لا أباكَ، وإنما تركت الإضافةُ باللامِ على حالها لأنَّ معناها معنى الإضافة...» المسائل المنثورة ٩٠.

(١) هو سعد بن مالك.

(٢) البيت من مجزوءِ الكامل.

انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٧، واللامات ١١٠، والخصائص ٣/ ١٠٢، والمحتسب ٢/ ٩٣، وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، ومغني اللبيب ٢٨٦، وشرح شواهده ٢/ ٥٢٨، ٦٥٧، وخزانة الأدب ١/ ٤٦٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٩٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) هو ذو الرمة.

(٧) البيت من الطويل.

فأمَّا قولُ جريرٍ:

يـا صـاحِبَيَّ دنـا الـرواحُ فـسِيرا　　　لا كالعـــشيَّةِ زائــرًا ومَـــزُورا[1]

فلا يجوزُ في (زائر) إلا النصبُ؛ لأنَّ العشيَّةَ ليستْ بِالزائر، وهـو منـصوبٌ على فعلٍ مُضمَرٍ، فيهِ مَعنى التعجُّبِ.

فإن قلْتَ: لا كَالعشية عشيةٌ، حسُنَ الرفعُ، وكذلك: لا كزيدٍ رجلٌ، كأنَّـك قلت: لا أحدٌ كزيدٍ، ثم قلت: رجلٌ، كما تقـولُ: لا مـالَ لـه قليـلٌ ولا كثـيرٌ، وإن شئت نصبتَ رجلاً على التفسيرِ.

قال أبـو الفـتح: «وتقـول: لا رجـلَ أفـضلُ منكَ، فترفـع[2] (أفـضلُ)؛ لأنـه خبره[3]، كما رُفِعَ[4] خبر (إنَّ)»[5].

الشاهد: أمثالهن، حيث وقع اسمًا للا، مع إضافته، وذلك لتوغل (مثل) في الإبهام.

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٣٠٣، والكتاب ٢/ ٢٩٢، والمقتضب ٤/ ٣٦٤، والأصول ١/ ٣٨٨، ٤٠٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨١، وتحصيل عين الذهب ٣٤٧، والبديع ١/ ٢/ ٥٧٣، وشرح المفصل ٢/ ١٠٣.

(١) البيت من الكامل.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٢٨، والكتاب ٢/ ٢٩٣، والمقتضب ٢/ ١٥٢، ومجالس ثعلب ١/ ٣٢١، والأصول ١/ ٤٠٤، وتحصيل عين الذهب ٣٤٨، وشرح المفصل ٢/ ١١٤، وخزانة الأدب ٤/ ٩٥.

(٢) في اللمع: ترفع.

(٣) في اللمع: خبر (لا).

(٤) في اللمع: يرتفع.

(٥) اللمع ٤٦.

قال سعيد: زَعَمَ جماعةٌ مِنَ النحاةِ أنَّكَ إذا قُلْتَ: لا رَجُلَ فاضلاً، بَطَلَ عَمَلُ الابْتِداءِ، فإنْ جئتَ بخبرٍ كانَ مَرفُوعًا بِلا، كما يَرتَفِعُ بِـ(إنَّ)[1].

فإنْ قُلتَ: لا رَجُلَ فاضِلٌ، وجَعَلْتَ (فاضلاً) وَصْفًا، وأَتَيْتَ بِالخبرِ كانَ مرفوعًا بالابْتِداءِ، فهذا يدُلُّكَ على أنَّ قولَكَ: لا غلامَ رَجُلٍ عِنْدَكَ، إذا جعلْتَ (عندك) الخبرَ، كانَ بموضِعِ رفعٍ بـ(لا) لا غيرُ، لظهورِ العَمَلِ، وذلك أنهم قالوا: إنَّ العامِلَ في الصفةِ هُوَ العامِلُ في الموصُوفِ، فلمّا ظَهَرَ عملُهُ في الوصْفِ مَنصوبًا في قولك: لا رجلَ ظريفًا، علِمْنا أنَّهُ عَمِلَ النَّصْبَ في الموصوف. وإنْ لم يظهرْ عَمَلُهُ في الوصفِ كُنْتَ مخيَّرًا، وقد سبق الكلام على هذا في المذهبين، وقياسُ الكوفيِّ أنْ يكونَ الخبرُ مرفُوعًا بخبرِ الابْتِداءِ، ظَهَرَ العَمَلُ في الاسْمِ أو لم يَظْهَرْ، كما يقولُ الكوفيُّ ذلك في (إنَّ)[2].

واعلم أنَّ الهمزةَ إذا دَخَلَتْ على (لا) ففيها مذهبانِ: أحدُهما: الاستفهامُ مجرّدًا، والآخرُ أن يدخُلَ مع الاستفهامِ التمنِّي، فأمّا:

ألاَ انْعِمْ صَباحًا ...[3]

---

(١) لم أقف على هذا.

(٢) سبق الحديث عنه. انظر: الإنصاف ١/ ١٧٦.

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

... أيها الطَّلَلُ البالي وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُرِ الخالي

وهو مطلع قصيدة مشهورة لامرئ القيس.

انظر: ديوانه ٩٠، والحيوان ١/ ٣٢٨، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/ ١٨١، والزاهر ٢/ ١٦٧، ومقاييس =

وقوله تعالى: ﴿أَلاَ يا اسْجُدُوا﴾[1] فهِي حرف استفتاحٍ، وليست بمركبة من حرفين[2].

فالاستفهامُ المحضُ حكمُ (لا) مَعَهُ حُكمُها قبلَ دُخولِ الهمزةِ في الوصفِ والخبرِ، فتقولُ: ألا رجلَ عاقلَ وعاقلاً، وعاقلٌ، قال الشاعر[3]:

حارِ بنَ كعبٍ ألا أحلامَ تزْجُرُكم عنِّي وأنتُمْ مِنَ الجُوفِ الجماخيرِ[4]

/ ٦٩ ب فأمَّا إذا دَخلَها مَعْنى التَّمَنِّي فالبناءُ مَعَ الاسمِ كالبناءِ قبلَ دُخُولِ الهمزةِ، وبناءُ الاسمِ مَعَ الصفةِ كذلِكَ، وكذلِكَ وصفُهُ عَلَى لَفْظِهِ، فإذا وَصَفْتَهُ عَلى موضِعِهِ فإنَّ سِيبويه والخليلَ لا يريانِ ذلِكَ، ويقولان: حُكمُ الابتداء قد زال لمعنى التمني[5]، والجرميُّ يقولُ بِهِ[1]، ولا خبرَ له ألبتةَ؛ لأنَّهُ عَلى نِيَّةِ مفعولٍ،

اللغة ٤/ ٣٤١ (عصر)، والحماسة البصرية ١/ ١٥٥، واللسان ٨/ ١٩٩ (صرع)، ومغني اللبيب ٢٢٥، وخزانة الأدب ١/ ٦٠.

(١) النمل: ٢٥. وهي قراءة الكسائي وحده. انظر: السبعة ٤٨٠، والتذكرة ٢/ ٥٨٥.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ١٩٥.

(٣) هو حسَّان بن ثابت.

(٤) البيت من البسيط.

الجُوف: جمع أجوف، وهو فارغ الجوف، أي لا فؤاد له، والجماخير: جمع جُمخُور، وهو عظيم الجسم. (عن الخزانة).

انظر: ديوان حسَّان ٢٦٦، والكتاب ٢/ ٧٣، والمقتضب ٤/ ٢٣٣، والأصول ١/ ٣٩٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٠، وخزانة الأدب ٤/ ٧٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧.

مفعولٍ، والمفعُولُ لا خَبرَ لَهُ، إلا في (ظننتُ) وأخواتِها، والمازنيُّ يُجيزُ الرفع كما جَوّزهُ في الاستفهامِ[2]، ويجعلُ لهُ خبرًا مضمرًا كما كانَ قبلَ دُخُولِ الألفِ، ويقول: ألا غُلامَ أفضلُ مِن زيدٍ؟ ويقولُ: قد يكونُ اللفظُ على ما كانَ عليهِ وإنْ دَخلهُ معنىً خلافَ معناهُ، كما تقولُ: غَفَرَ اللهُ، وحسبُكَ يَنَمِ الناسُ. فأمّا قولُ الشاعِرِ[3]:

ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيرًا ... يدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تُبِيتُ[4]

فإنَّ الخليل يقول: هو منصوبٌ بفعل مضمرٍ؛ لأنه متَمَنٍّ، وأمّا يونُسُ والأخفشُ فيقولانِ: نوّنَ مُضطَرًّا[5].

واعلم أنَّ (لات) لا تعملُ إلا في الحينِ خاصةً، ويكون اسمُها مرفوعًا

---

(١) جعل ابن السراج الجرمي متابعًا للخليل وسيبويه في المنع. انظر: الأصول ١/ ٣٩٧.

(٢) انظر: الأصول ١/ ٣٩٧.

(٣) هو عمرو بن قعّاس (أو قنعاس) المرادي.

(٤) البيت من الوافر.

اختُلف في معنى المحصِّلة، فقيل: هي المَرأة التي تحصل المعدن، أي تستخرجه من حجره. وانظر الأقوال الأخرى في الخزانة ٣/ ٥٤.

انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٨، والنوادر ٢٥٦، وإصلاح المنطق ٤٣١، والأصول ١/ ٣٩٨، وتهذيب اللغة ٤/ ٢٤٢ (حصل)، والأزهية ١٦٤، والبديع ١/ ٢/ ٥٨٦، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٦٧، وخزانة الأدب ٣/ ٥١.

(٥) رأي الخليل ويونس في: الكتاب ٢/ ٣٠٨، والأصول ١/ ٣٩٨، ورأي الأخفش أيضًا في: الأصول ١/ ٣٩٨.

وخبرُها منصوبًا، ولا يظهرانِ معًا، وإنما يظهرُ أحدُهما كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[١] يقرأُ رفعًا ونصبًا[٢]، فالأخفشُ يقول: ليس لها عملٌ[٣].

وبعضُهم يجرُّ بـ(لات)[٤]، ويُنشدُ[٥]:

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنا أن ليسَ حِينَ لِقاءِ[٦]

---

(١) ص: ٣.

(٢) قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ أبو السمّال بالرفع. انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٨٣. وقد ذكرت قراءة الرفع دون نسبة في الكتاب ١/ ٥٨، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٧٠، والبيان ٢/ ٣١٢، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٣٩٠.

(٣) المفهوم من كلام الأخفش أنه يعملها، قال: «... شبَّهوا (لات) بليس، وأضمروا فيها اسم الفاعل... ورفع بعضهم (ولاتَ حينُ مناصٍ) فجعله في قوله مثل (ليس)، كأنه قال: ليس أحدٌ. وأضمرَ الخبر». (المعاني ٢/ ٦٧٠).

وقد نقل عنه عدم العمل ابن السراج والسيرافي. انظر: الأصول ١/ ٩٧، وشرح الكتاب ٣/ ٢٢ (المطبوع).

(٤) هو الفراء. انظر: معاني القرآن ٢/ ٣٩٨، وذكره الزجاج دون عزو. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٢٠. ونقله أبو حيان عن الفراء مقيَّدًا بأسماء الزمان. انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٩٤.

(٥) لأبي زُبيد الطائي.

(٦) البيت من الخفيف.

وروايته في مصادره سوى الديوان: (بقاءِ) بدل (لقاء).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٥٨٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨، وللأخفش ٢/ ٦٧٠، وللزجاج ٤/ ٣٢٠، والخصائص ٢/ ٣٧٧، والمخصص ١٤/ ٨٢، ١٦/ ١٩٩، والإنصاف ١/ ١٠٩، وشرح المفصل ٩/ ٣٢، وتذكرة النحاة ٧٣٤، وخزانة الأدب ٤/ ١٨٣.

وجماعةٌ منَ البصريين يقولون: (أوان) هنا مبنيٌّ، والنون فيه كالنونِ في (يومئذٍ)[1]، والفارسيُّ يمنع من ذلك ويقولُ: هو مجرورٌ بحينٍ مضمر[2]، وقد سبق ذلك.

والذي جمعَ أمرَ (لا) هذه القسمةُ، وهِيَ أن (لا) تنقسم إلى قسمين:

أحدُهما: غيرُ عاملٍ، والآخرُ عاملٌ.

فغير العامل ينقسِمُ إلى سبعةِ أقسامٍ:

الأول: أن يكونَ جوابَ السائل: أذا أو ذا؟ فتقول إذا نفيتَ: (لا)، ويلزمه تكرارُها.

الثاني: أن يكونَ في جوابِ القسمِ.

الثالث: أن تكونَ مع ما دخلت عليه كالشيءِ الواحدِ، يَعمَلُ فيه العامِلُ الذي يَعْملُ فيه لو لم يَكُنْ، كقولك: جئتُ بِلا شيءٍ.

الرابع: أن تكون عاطفةً.

الخامس: أن تُركَّبَ معَ حرفٍ آخرَ، فتحدِثَ معنىً، كقولك: لولا زيدٌ جاء عمروٌ.

السادسُ: أن تكونَ زائدةً، كقولِهِ تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[3]،

---

(١) هو رأي المبرد. انظر: الخصائص ٢/ ٢٧٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٩، وشرح المفصل ٩/ ٣٢.

(٢) هو رأي الأخفش. انظر: معاني القرآن ٢/ ٦٧٠.

(٣) الحديد: ٢٩.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾[1].

السابعُ: أن يكونَ بتقديرِ (لم)، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[2].

وأمَّا العامِلُ فينقَسِمُ إلى قسمينِ: أحدُهما يعمَلُ في الفعلِ، والآخَرُ في الاسمِ، فالذي يعملُ في الفعلِ هو (لا) النهي، يعملُ الجزْمَ. والذي يعمَلُ في الاسم على ضربين: أحدهما يعملُ النَّصْبَ، والآخرُ يعملُ الرفعَ، فالذي يعملُ النصبَ على ضربين: أحدهما يعملُ النصبَ بغيرِ تنوينٍ، وتُبْنى معَ المعمول، ولك في صفته ثلاثةُ أوجُهٍ، وقد سبقَ ذكرُها، والآخر يعملُ النصبَ بغيرِ تنوينٍ، وهو المضافُ، ولا تُبنى معَ المعمول.

والثاني من قسمةِ النَّصْبِ، وهوَ أنَّهُ يعملُ النَّصبَ بِالتنوينِ، وهُو الطويلُ.

والذي يعملُ الرفعَ على ضربين: أحدُهما: تزادُ مَعَهُ التاءُ، نحو (لات)، والثاني بغير تاءٍ، نحو:

فأنا ابنُ قَيسٍ لا بَرَاحُ[3]

وحيثُ انتهيتُ مِنَ المرفُوعاتِ وذكرِ حُدودِها عندَ أهلِ البَصرةِ، فلنذكُرْها على المذهبينِ.

قالَ الفراءُ: الرفعُ في كلامِ العَرَبِ على ثمانيةَ عَشَرَ وجهًا:

---

(١) فُصِّلَت: ٣٤.

(٢) القيامة: ٣١.

(٣) سبق تخريجه.

الأولُ: رفعُ الاسمِ بالماضي والمستقبلِ، نحو: قام زيدٌ ويقومُ زيدٌ.

الثاني: رفعُ الأسماءِ بعائد الذكر، نحو قولك: زيدٌ قامَ، وقيلَ عن الفراءِ إنَّهُ يرفَعُ الاسمَ في هذهِ المسألةِ بموضِعِ الفعلِ، وقالَ الكسائيُّ في هذه المسألةِ: الاسمُ مرفوعٌ بِالُمضمَرِ، والبصريُّ يرفَعُ الاسمَ هاهنا بالابتداءِ، والفعلُ خبرُهُ[1].

الثالثُ: رفعُ الاسْمِ بالدائمِ مُؤخَّرًا، نحوُ قولِكَ: زيدٌ قائمٌ، وهما المترافعانِ.

الرابعُ: رفعُهُ بالمحلِّ مُقدَّمًا، نحوُ قولِكَ: خَلْفَكَ زيدٌ، فإذا قالوا: زيدٌ خَلفَكَ رفعوا (زيدًا) والُمضمر بِالظَّرْفِ، وهُوَ وجهٌ خامِسٌ للرفعِ، ويُحكَى عنِ الفراءِ أَنَّهُ يَرفَعُ (زيدًا) بموضِعِ المحلِّ.

السادِسُ: رفعُ الاسمِ برجُوعِ الهاء عليه، كقولك: زيدٌ أبوه قائمٌ، وزيدٌ مررْتُ به.

السابعُ: رفعُ الاسْم باسمٍ مثلِهِ جامِدٍ، نحوُ قولِك: زيدٌ أبوكَ.

الثامنُ: رفعُ الاسمِ بما يَغْلِبُ عليه أنَّهُ يُوْصَفُ، نحو قولِك: زيدٌ صالحٌ.

التاسعُ: رفعُ الاسم بمَحَلٍّ قد رُفِعَ غيرُهُ، نحو قولِكَ: زيدٌ حيثُ عمرٌو.

---

(١) نسب إلى الكوفيين جواز تقديم الفاعل على فعله. انظر: البيان في شرح اللمع ١٢٠، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٦١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٠. ونسب ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٠٨ جواز التقديم إلى بعض الكوفيين. وقال الزجاجي -كما نقله أبو حيان في الارتشاف ٣/ ١٣٢٠-: «أجمع النحويون على أنَّ الفاعل إذا قدِّم على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون: يرتفع بالابتداء، والفعل خبر عنه يرفع ضميره، وقال بعضُ الكوفيين: يرتفع بالمضمرِ الذي في الفعل، وقال بعضهم: هو رفعٌ بموضِع الفعل؛ لأنه موضع خبر، وبه كان يقول ثعلب».

/ ٧٠ أ العاشرُ: رفعُ الاسمِ بما ينوبُ عن رافِعِهِ في التقديرِ، كقولِكَ: قائمةٌ جاريةُ زيدٍ، وتقديرُهُ: رجُلٌ قائمةٌ جاريَتُهُ زَيدٌ.

الحاديَ عشرَ: رفعُ الاسْمِ بِـ(نِعْمَ) وبئس.

الثانيَ عشرَ: رفعُ الاسمِ بحرفِ الاستفهامِ، كقولك: مَنْ أبوك؟ وأينَ أخوك؟

الثالثَ عشَرَ: رفعُ الاسْمِ بما لا يكونُ إلا سابقًا له، كقولِكَ: لولا زيدٌ لأكرمتُك.

الرابعَ عَشَرَ: رفعُ الاسْمِ بِالفعلِ المُزالِ عنِ التَّصَرُّفِ، كقولِكَ: حبَّذا أنْتَ، وحبَّذا عبدُ الله.

الخامسَ عشرَ: رفعُ الاسمِ بما لا يَظْهَرُ أَنَّهُ وَصفٌ له، كقولهم: عبدُ الله إقبالٌ وإدبارٌ، وعبدُ الله إقبالاً وإدبارًا.

السادِسَ عشَرَ: رفعُ الاسمِ بواوٍ مَنسُوقةٍ عليهِ، كقولهم: كلُّ ثوبٍ وثمنُهُ، تقديرُهُ: كلُّ ثوبٍ بِثمنِه، فنَابَتِ الواوُ عن (مَعَ) والباءِ، فَرَفَعَتْ، والكسائيُّ يقولُ: هذا كلُّ ثوبٍ وهذا ثمنُهُ، فحذفَ اختصارًا.

السابعَ عَشَرَ: رفعُ الاسمِ بواوٍ مُستأنَفَةٍ، كقولِكَ: قيامِي إليكَ والناسُ ينظرُونَ.

الثامِنَ عَشَرَ: قولُهم: الرُّطَبُ والحرُّ شديدٌ.

قال أبو الفتح:

«مَعْرِفَةُ الأسماءِ المَنْصُوبَةِ

وَهِيَ علَى ضَربينِ: مفعولٌ ومشبّهٌ بالمفعولِ، فالمفعولُ[١] على خمسةِ أَضرُبٍ: مفعولٌ مطلقٌ، وَمفعولٌ بِهِ، ومفعولٌ فيهِ، ومفعولٌ لهُ، ومفعولٌ مَعَهُ»[٢].

قال سعيد: المفعولاتُ على ضربينِ: ضربٌ أصلٌ في بابِهِ، وضربٌ محمولٌ على الأصْلِ، فالأصليُّ عندَ بعضِهِمْ هُو كلُّ ما كانَ المفعولُ فيه غيرَ الفاعِلِ، وهذا يَفسُدُ بقولهم: قامَ القومُ إلا حمارًا[٣]. وقال بعضُهُم: كلُّ ما صَحَّ أنْ يقومَ المفعولُ فيهِ مَقامَ الفاعلِ فهُو مفعولٌ بِهِ أصليٌّ، وما لم يصحَّ ذلِكَ فيهِ فهُو مُشبَّهٌ بالمفعولِ، وهذا فاسدٌ، بدليلِ أنَّ المفعولَ لَهُ، والمفعولَ مَعَهُ كلُّ واحِدٍ منهُما مفعولٌ صحيحٌ، ولا يقومُ أحدُهما مَقامَ الفاعِلِ، والأوَّلُ هو أقربُ.

ومَنْ قالَ: هو الذي يصحُّ أنْ يكونَ معرفةً ونكرةً معَ كونِهِ غيرَ الأوَّلِ، فهُوَ قولٌ، وعليه اعتراضٌ، وله نُصرةٌ. والمُشَبَّهُ بِهِ ليسَ كذلِكَ؛ لأنَّ المُشبَّهَ بِهِ لا يكونُ إلا نكِرةً ما خلا اسمَ (إنَّ)، وخَبَرَ (كانَ) لنظرِهما إلى الابتداءِ، والحسنُ الوجهَ والاستثناء، وسيبيَّنُ في بابِهِ.

---

(١) في اللمع: والمفعول.

(٢) اللمع ٤٧.

(٣) فإن (حمارًا) ليس هو الفاعل، وليس مفعولًا، وإنما هو مستثنى.

وزاد أبو سعيدٍ[١] في المفعولاتِ الأصلِيَّةِ مفعولاً منه[٢]، في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[٣] والتقديرُ فيهِ: مِن قومِهِ، وهذا فاسدٌ؛ لأنَّهُ لو كانَ الأَمْرُ كذلِكَ لَكانَ يُقالُ: المفعولُ إليه، في قولك: دخلتُ البيتَ، وتقديرُه: إلى البيتِ، على قياسِ سيبويه[٤]، والمفعولُ عَلَيهِ في قولِهِ[٥]:

كأنَّه واضِحُ الأَقرابِ في لَقَحٍ ... أسمى بِهِنَّ وعزَّتْهُ الأناصِيلُ[٦]

أي: وَعَزَّتْ عَلَيهِ.

---

(١) يعني السيرافيَّ. وهو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد. (ت ٣٦٨هـ) إمام في النحو واللغة، ولي قضاء بغداد. وأخذ عن ابن السراج وابن دريد ومبرمان وغيرهم. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه. انظر: تاريخ بغداد ٨/ ٣١٦، وإنباه الرواة ١/ ٣٤٨، ووفيات الأعيان ٢/ ٧٨.

(٢) انظر: شرح قطر الندى ٣٣٤.

(٣) الأعراف: ١٥٥.

(٤) قال سيبويه: «... كما أجازوا قولَهم: دخلتُ البيتَ، وإنما معناه: دخلتُ في البيتِ...» الكتاب ١/ ١٥٩.

(٥) هُو الأخطل.

(٦) البيت من البسيط.

الأقراب: جمع قرب، وهو الخاصرة، والواضح الأقراب: الحمار الوحشي الأبيض الخواصر. واللَّقَح: جمع لقحة، وهي الأتان. وأسمى بهنَّ: لزم بهن السماوة، وهي موضع في العراق. وعزَّته: غلبته. والأناصيل: جمع أنصولة، وهي نَوْرُ البُهْمَى (نبت). أي إنها آذته لكثرة شوكها فتعذرت عليه. انظر: شعر الأخطل ٥٠، واللسان ١١/ ٦٦٤ (نصل).

انظر: شعر الأخطل ٥٠، والإيضاح ١٨٧-١٨٨، والمسائل الشيرازيات ١/ ٩٢، ١١٠، والمسائل الحلبيات ١٨٦، والفسر ١/ ٤٨٢، ٢/ ٤٦٨، وشرح شاهد الإيضاح ١٣٨، والمصباح في شرح شواهد الإيضاح (رسالة علمية) ٣١١.

فإنْ قالَ: فإن هذا غيرُ مقيسٍ.

قلنا: والأولُ كذلِكَ، ألا تَرَى أنَّهُ لا يُقالُ: اصطفيتُ الرجالَ زيدًا، ولا أحبَبْتُ الرجالَ زيدًا، وإنما هو جائزٌ في هذِهِ الكلمةِ وحدَها، لا غيرُ، وفي قولِهِ[1]:

أستغفرُ اللهَ ذنبًا لستُ مُحصيَهُ ... ربَّ العبادِ إليه الوجْهُ والعمَلُ[2]

وفي هذا الفصل إشكالٌ، وهو أنَّ النحاةَ يذكرون الاستثناءَ الذي العاملُ فيه غيرُ مفرَّغٍ، نحو قولِكَ: قامَ القومُ إلا زيدًا، في باب المشبَّهِ بالمفعولِ، وعليهِ ابنُ السراجِ[3]، والفارسيُّ[4]، وسلك عثمانُ مسلكهما.

وقال بعضهم: يجب أن يكون في حيِّزِ المفعولاتِ الأصليَّةِ، وادَّعى أنَّ (إلاَّ) مُعدِّيَتُه، كما كانت الهمزةُ المُعَدِّيَةَ للفعلِ، ولهذا المعنى جعلوهُ كالمفعُولِ مَعَهُ، والذي يدلُّ على فسادِ هذا، وأنَّهُ داخلٌ في حيِّزِ المُشَبَّهِ بالمفعولِ بِهِ قولُهم: القومُ في الدارِ إلا زيدًا، والقومُ إخوتُك إلا زيدًا، فيعمَلُ فيهِ الجارُّ والمجرورُ، ويعملُ فيه

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من البسيط.

الشاهد: أستغفر الله ذنبًا، فقد طرح حرف الجر، والتقدير: من ذنب.

انظر: الكتاب ١/ ٣٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٤، وأدب الكاتب ٥٢٤، والمقتضب ٢/ ٣٢١، والأصول ١/ ١٧٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٠، والخصائص ٣/ ٢٤٧، وشرح المفصل ٧/ ٦٣، ٨/ ٥١، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٢٥، وخزانة الأدب ١/ ٤٨٦.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٢٨١.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢١٩، ٢٢٥.

المعنى، والمعنى لا يعملُ في المفعولِ إلا في الظرفِ والمفعولِ به، كما سنبيِّنُهُ إن شاءَ اللهُ.

وهذِهِ جميعًا منصوبةٌ إذا ذُكِرَ الفاعلُ مَعَها.

وهذهِ المفعولاتُ تتفاضَلُ في دلالةِ الفعلِ عليها، فأقوى دلالاتِهِ دلالتُهُ على المصدَرِ؛ لأنَّهُ من لفظِهِ، وينوبُ عنهُ، في قولِكَ: ضربًا زيدًا، في الأمرِ، ويعمل عملَهُ. ثمَّ ظرفُ الزمان؛ لأنَّهُ لأجلِهِ وُضِعَ، ولولا الزمانُ ما احتجْنا إلى هذِهِ الصيغةِ؛ لأنَّ هذه المصادرَ تُغني عنها، إلا أنَّ زمانها لمّا كانَ / ٧٠ ب مجهولاً احتجْنا إلى تخصيصِ الزمانِ بلفظٍ مُختصرٍ، فجئنا بها.

ويتلوهُ ظرفُ المكانِ؛ لأنَّ الفِعلَ لا بُدَّ لهُ من مكانٍ يحُلُّ فيه، [وقالَ الفارِسيُّ: الظرفُ منصوبٌ بلفظِ الفعلِ، والمصدرُ بمعناهُ][(١)].

وَيتلوهُ المفعولُ لَهُ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا يُوجِدُهُ مُوجِدٌ إلا لِغَرَضٍ، إلا أنْ يَكونَ ساهيًا أو مجنونًا، والكلامُ على غيرِ هذينِ، وليس من ضروريَّتِهِ أن يفعلَ مَعَهُ فاعلٌ آخرُ، فلهذا أخَّرهُ.

وأمَّا المفعولُ بِهِ فإنَّهُ -وإنْ نَقَصَ عَن مرتبةِ المصدَرِ في هذه الدلالةِ- فإنَّهُ

---

(١) في د.

ومع أنّ هذه العبارة مقحمة في النص، فهي مخالفة لقول الفارسي في الإيضاح، قال: «... وإنما تعدى [أي الفعل] إلى جميع ضروب أسماء الزمان، كما تعدّى إلى جميع ضروب المصادر، لاجتماعهما في أنَّ الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل...» (الإيضاح ٢٠٣).

بمنزلةِ الفاعِلِ في حاجةِ الفعلِ إليهِ؛ لأنَّ الفاعِلَ وإنْ أَخْرَجَ الفِعْلَ مِنَ العدمِ إلى الوُجودِ فالمفعولُ محلٌّ لَهُ، ولهذا يقومُ مَقامَ الفاعِلِ إذا وُجِدَ مَعَ غَيرِهِ ويُضافُ المصدرُ إليهِ، كقولِكَ: أعجَبَني دقُّ الثوبِ، كما يُضافُ إلى الفعلِ في قولِكَ: أعْجَبَني قيامُ زيدٍ، وأخَّرهُ صاحبُ الكتابِ عنِ[1] المصدرِ؛ لأنَّ في الأفعالِ ما لا يتعدَّى، نحوُ: ظَرُفَ،واحمرَّ، واصفارَّ، وانطلَقَ، وتدحْرَجَ، وما كان على وزنها، فليسَ المفعولُ بِهِ من ضروريَّةِ الأفعالِ، والمبرِّدُ يسوِّي بينهما، وما قدَّمناهُ هو الأولى.

---

(١) في أ: على، والتصويب من د.

قال أبو الفتح -رحمه الله-:

«بابُ المَفْعُولِ المُطْلَقِ، وهُوَ المَصْدَرُ»[1].

قال سعيد: قولُهُ: (مفعولٌ مطلقٌ) يعني أَنَّهُ غيرُ مقيَّدٍ، وذلك أَنَّكَ لو فعلتَ فِعلاً ما، كالقيامِ والقُعودِ والضربِ، فقيلَ لَك: ما الذي فعلْتَ؟ لقلتَ: القيامَ، والقعودَ، ولم تحتج إلى تقييدِهِ بحرفٍ، كما أَنَّكَ لو قُلتَ: ضربتُ زيدًا، فقيلَ [لكَ][2]: بمن أوقعتَ الضربَ؟ لقلت: بزيدٍ، فاحتجْتَ إلى حرفٍ يُوصِلُ الفعلَ إليه، وليس في المفعولاتِ ما هو فعلُ الفاعِلِ إلا الأحداث، فأمَّا (زيدٌ) و(اليومَ) و(وراءَ) فليستْ بمفعولٍ لَكَ، فَلِهذا المعنى سُمِّيَ المصدرُ المفعولَ المُطلقَ، وقومٌ يسمونَهُ الحدثَ، والحدثانَ، والعَرَضَ، والحالَ، والآثارَ، والأَثَرَ، وقومٌ يسمُّونَهُ القائمَ بغيرِه، وليسَ من عِبارةِ النحاةِ.

وكذلك تقولُ: (فعلتُ) تريدُ المصدرَ، و(فعلتُ به) تريد المفعولَ بهِ، و(فعلتُ فيه) تريدُ الزمانَ والمكانَ، و(فعلتُ من أجلِهِ) تريدُ المفعولَ لَهُ، و(فعلتُ معَهُ) تريدُ المفعولَ مَعَه.

قال أبو الفتح: **«واعلمْ[3] أَنَّ المَصدَرَ كُلُّ اسمٍ دلَّ على حَدَثٍ وزمانٍ مجهولٍ،**

---

(١) اللمع ٤٨.

(٢) في د.

(٣) في اللمع: اعلم.

وهُوَ وفعلُه من لفظٍ واحدٍ»[١].

قال سعيدٌ: اعلم أنَّ المصدرَ كاسمِ الفاعلِ في هاتينِ الحالتينِ بطريقِ التضمينِ، لكنَّهُ يزيدُ عليه بدلالتهِ على الذاتِ التي وُضِعَ لها، ألا ترى أنَّكَ لو قلتَ: جَلستُك صالحةٌ، فليس في (جلستِك) دلالةٌ على زمانٍ معيَّنٍ، كما أنَّهُ ليس في (صالحة) ذلِكَ، إلا أنَّ اسمَ الفاعِلِ اسمُ ذاتٍ يتَّصِفُ بالحدثِ[٢]، والذي يدُلُّكَ على هذا أنَّ (قائمًا) إنما وُضِع للشخصِ لا لِلقيامِ، ألا ترى أنَّكَ لو قُلت: القائمُ يعجبني، لم تُرِدْ أنَّ القيامَ يُعجِبُك. والمصدرُ موضوعٌ للحدثِ، ودلالتهُ على الزمانِ دلالةُ تضمينٍ، لا اعتدادَ بها، كدلالة (قائم) على القيامِ والزمانِ. والمقصودُ إنما هُو دلالةُ الوضعِ، لا دلالةُ التضمينِ.

وقوله: «وهو وفعلُه مِن لَفظٍ واحدٍ» إنْ كانَ له فعلٌ، ألا ترى أنَّ في المصادِرِ ما لا أفعالَ لها، نحو: وَيْلٍ ووَيْحٍ، ووَيْسٍ، فأمَّا قولُهُ[٣]:

فـــــــلا والَ ولا وَاحَ ولا واسَ أبـــــو هِنْـــــد[٤]

---

(١) اللمع ٤٨.

(٢) في أ: الحدث، والتصويب من د.

(٣) غير معروف.

(٤) البيت من الهَزَج.

انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٧٣، وإعراب ثلاثين سورة ١٧٩، والمنصف ٢/ ١٩٨، والممتع ٢/ ٥٦٧، والتذييل والتكميل ٧/ ١٦٤.

فَلَيسَ بمعروفٍ فَيُقَاسَ عَلَيهِ[١].

قال أبو الفتح: «والفعل مشتقٌّ مِنَ المَصدَرِ»[٢].

قال سعيد: هذا موضعٌ تجاذبهُ الخلافُ بين الفريقينِ، وقد بيَّنَّا الحجةَ لكلِّ واحدٍ منهما في غيرِ هذا الكتابِ، ولا بُدَّ مِن ذكرِ شيءٍ مُختصرٍ هُنا.

زعمَ البصريُّ أنّ المصدرَ أصلٌ للفعلِ، وزعم الكُوفيُّ أنَّ الفعلَ أصلٌ للمصدَرِ، فحجةُ البصريِّ أنَّ المصدرَ يدُلُّ على شيءٍ واحدٍ، وهو الحدثُ، والفعلُ يدل على شيئينِ: الحدثِ والزمانِ المُختَصِّ، والواحدُ قبلَ الاثنينِ، وأيضًا فإنَّكَ تجدُ جميعَ تصاريفِ الأفعالِ لَفظُ المصدَرِ موجودٌ مَعَها، فصارَ المصدَرُ بمنزلةِ الفِضَّةِ، والأفعالُ بمنزلةِ الآلاتِ المصوغةِ مِنها.

وأيضًا فإنَّنا إذا جعلنا المصدرَ أصلاً استقامَ؛ لأنَّنا قدْ وجَدْنا مصادرَ لا أفعالَ لها، ولم نجد فعلاً على أصلِه إلا ولهُ مصدرٌ، ألا ترى إلى قولهم: أمَةٌ بيِّنةُ الأمُوَّةِ، ورجلٌ بيِّنُ الرُّجُولِيَّةِ، وأيضًا فلو كانَ المصدرُ فرعًا لجرى على منهاجٍ واحد / ٧١ أ كما يجري اسمُ الفاعلِ، ولمَّا اختلفا في الثلاثيِّ علمنا أنّهُ مرتجلٌ.

وحجةُ الكوفيِّ أنَّ المصدَرَ يعتلُّ باعتلالِ الفعلِ في قولك: قُمتُ قيامًا،

(١) قال ابن جني: «هذا من الشاذ وأظنُّه مولَّدًا» (المنصف ٢/ ١٩٨)، وقال ابن عصفور: «مصنوعٌ صنعه النحويون» (الممتع ٢/ ٥٦٧).

(٢) اللمع ٤٨.

ولُذْتُ لياذًا، ويصحُّ بصحتِهِ في قولك: لاوَذْتُ لِواذًا.

وأيضًا فإنَّ الفعلَ عاملٌ في المصدر، والعامِلُ قبل المعمول.

وأيضًا فإنَّ المصدرَ يؤكَّدُ بِهِ الفعلُ، والمؤكَّدُ قبل المؤكِّدِ، وذلكَ نحوُ قولِكَ: ضربْتُ ضربًا، فهو معمولُهُ ومؤكِّدُهُ.

وهذا جميعُهُ مُتَأَوَّلٌ، أمَّا اعتلالُهُ بعلَّتِهِ وتصحيحُهُ بصحّتِهِ فليسَ فيه حُجَّةٌ؛ لأنّ المُستقبلَ يعتلُّ باعتلالِ الماضِي وليسَ هُو بفرعٍ عليه، ألا ترى إلى قولِكَ: (يقُومُ) إنما اعتلالُه باعتلالِ (قام).

وأمّا عملُهُ في المصدرِ فليس فيه حجةٌ؛ لأنَّ الحرفَ يعملُ في الاسمِ، وليسَ الاسمُ بفرعٍ عليه، وكذلِكَ الفعلُ يعملُ في الاسمِ، وليسَ الاسمُ بفرعٍ عليه، وكذلك الفعلُ يعملُ في الاسمِ الصريحِ غيرِ المشتقِّ منه، وليسَ الاسْمُ الصريحُ بفرعٍ عليه.

وأمَّا تأكيدُ الفعلِ بالمصدَرِ، فليس هُوَ على حدِّ تأكيدِ الاسم بـ(كلٍّ) وأجمعَ ونفسِه وعينِه بدليل أنّه يجوزُ تقدُّمُهُ على الفعلِ، فتقول: ضربًا ضربْتُ زيدًا، ولا يصحُّ ذلك في (كُلهم) ونحوِهِ، ومعنى قولك: ضربتُ ضربًا، أوقَعْتُ (ضربًا) كما تقول: ضربتُ زيدًا.

ويدلُّ على صحةِ قولِ البصريينَ تسميتُهُ مَصْدرًا، والمصدرُ ما صَدَرَ عنه الشيءُ كالموردِ، وأيضًا فبالعمومِ الذي في المصدرِ والخصوصِ الذي في الفعلِ يدلُّ على صِحةِ قولِ البصريِّ؛ لأنَّ العمومَ بمنزلة النكرةِ والخاص بمنزلة المعرفةِ، ألا ترى أنَّ العمومَ قبلَ الخصوصِ، والخصوصُ بمنزلة المفسِّرِ لَهُ في جميعِ

الكلامِ، نحو قولِكَ: قامَ الناسُ إلا زيدًا، وعشرونَ درهمًا، ومنهُ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾[1].

فإنْ قُلْتَ: فإذا كانَ مُشتقًّا مِنَ المَصْدَرِ فما تَصْنَعُ بقولهم: استحجرَ الطينُ، واستنوقَ الجمل، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، فهي مِنَ الحَجَرِ والناقةِ والتَّيسِ؟

فالجوابُ: أنَّ هذه مُغالطةٌ، وإنَّما هو مِنَ الاستحجارِ والاسْتِنواقِ، ثمّ يشتقُّ مِنهُ (استحجر)، وكذلك نحوُهُ مما جرى مجراه.

فإن قيلَ: فما تصنَعُ بقولهم: (استخراج) و(اكتِساب) أليسَ همزةُ الوصلِ بابُها الفعلُ؛ لأنه يلزمُهُ اعتِلالٌ، فهلاَّ زعمتَ أنّ الفعل أصلٌ بهذا؟

فالجوابُ: أنَّ المصدَرَ الذي لا زيادةَ فيه اشتُقَّ منهُ الفعلُ وبُنِيَ بِالزيادةِ، ثم استخرجوا مِن ذلك المصدرَ فجرى مجراه.

وأيضًا، فلو كان المصدرُ مشتقًّا منَ الفعلِ لكانَ كاسمِ الفاعلِ يجرِي على مِنهاجٍ واحدٍ، ولمَّا رأينا الثلاثيَّ اختلفتْ أبنيتُهُ علمْنا أنَّهُ ليسَ بفرعٍ له[2].

قال أبو الفتح: «**فإذا ذكرْتَ المصدرَ مع فعلِهِ فضْلةً فهُوَ منصوبٌ، تقولُ: قُمْتُ قيامًا، وقعدْتُ قعودًا.**

---

(١) العلق: ١، ٢.

(٢) انظر هذه المسألة في: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ٥٦، والإنصاف ١/ ٢٣٥، والتبيين ١٤٣، ومسائل خلافية في النحو للعكبري ٧٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٧٨، وائتلاف النصرة ١١١.

وإنَّما يُذكَرُ المصدرُ [مَعَ فِعلِهِ][١] فضلةً[٢] لثلاثةِ[٣] أشياءَ، وهِيَ: توكيدُ الفعلِ، وبيانُ النوعِ، وعددُ المراتِ، تقولُ في التوكيدِ: قُمْتُ قيامًا، وجلسْتُ جُلوسًا[٤]، وتقولُ في بيانِ النوعِ[٥]: قمتُ قيامًا حسنًا طويلاً[٦]، وجلستُ جلوسًا حسنًا[٧] طويلاً، وتقولُ في عددِ المراتِ: قُمتُ قَوْمَتَينِ، وجلسْتُ جَلْسَتينِ[٨]، وضربْتُ ثلاث ضَرَباتٍ»[٩].

قال سعيدٌ: قولُهُ: «إذا ذكرتَ المصدرَ معَ فعلِهِ فضلةً» احترازٌ مِنْ أن يقعَ مخبرًا عَنهُ، في قولِكَ: الضربُ يُؤلمُني، فالضربُ مصدرٌ، وهُوَ معَ ذلِكَ مرفوعٌ؛ لأَنَّهُ مُخبرٌ عنهُ، وأيضًا فإنَّك تقولُ: سِيرَ بزيدٍ سَيرٌ شديدٌ، فرفْعُهُ لقيامِهِ مَقامَ الفاعلِ، فإذا خلا من ذلِكَ فهُو منصوبٌ، إذْ هُوَ مفعولٌ حقيقيٌّ، والمفعولُ حقُّه النصبُ، لما بيَّنَّا.

---

(١) تكملة من اللمع.

(٢) ساقط من اللمع.

(٣) في اللمع: لأحد ثلاثة أشياء.

(٤) في اللمع: وقعدت قعودا.

(٥) في اللمع: في التبيين.

(٦) ساقط من اللمع.

(٧) ساقط من اللمع.

(٨) في اللمع: وقعدت قعدتين.

(٩) اللمع ٤٨.

فإذا ذَكرَهُ معَ فعلِهِ [فضلة][(١)] فلِثلاثةِ أشياءَ:

أحدُها: التوكيدُ، وهُوَ فيه عِوَضٌ من تَكرارِ الفعلِ مرتينِ؛ لأنَّكَ لما رُمْتَ توكيدَهُ احتجتَ إلى تكريرِه، فأدَّاكَ الأمرُ إلى: قُمْتُ قُمْتُ، كقوله[(٢)]:

فأينَ إلى أينَ النّجاةُ بِبَغلتي ... أتاكِ أتاكِ اللاحِقونَ احْبِسِ احْبِسِ[(٣)]

وكما قال في الاسم[(٤)]:

هلاَّ سألتِ جُموعَ كندةَ حينَ ولَّوا أينَ أينا[(٥)]

وكقوله[(٦)]:

كم نعمةٍ أسدَيْتُها كَمْ كَمْ وكَمْ[(٧)]

---

(١) في د.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: الخصائص ٣/ ١٠٣، ١٠٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٧٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٤، وهمع الهوامع ٢/ ١١١، وخزانة الأدب ٥/ ١٥٨.

(٤) هو عبيد بن الأبرص. ونسبه المؤلف في موضع آخر إلى جرير.

(٥) البيت من مجزوء الكامل.

انظر: ديوان عبيد بن الأبرص ٢٨، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٧٧، والشعر والشعراء ١/ ٢٥٩، وتأويل مشكل القرآن ١٨٦، ٢٣٦، والأغاني ١٩/ ٨٥، وإعجاز القرآن للباقلاني ١٠٦، والبديع ١/ ٢/ ٣٣١.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) البيت من مجزوء الكامل.

وروايته في مصادره: (كانت لكم) بدل (أسديتها).

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٧٧، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٦، والصاحبي ٣٤٢، والصناعتين ١٩٣،

رَفَضُوا ذلك[١]، واعتاضُوا عنِ الجُملةِ بالمُفردِ، وهو المصدرُ، وذلك نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[٢]، وقال: ﴿وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[٣]، وعليه قولُ الشاعر[٤]:

أمْسَى بِأسماءَ هذا القلبُ معمُودا إذا أقولُ صَحا يَعْتادُهُ عِيدا[٥]

/ ٧١ ب والألفاظُ المؤكِّدةُ قد وَرَدتْ كثيرةً في كلامِ اللهِ، وفي أشعارِ العربِ، كقولِهِ تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا﴾[٦]، والإسراءُ لا يكونُ إلا ليلاً، فهذا ظرفٌ مؤكِّدٌ، وكقولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾[٧]، فهذه حالٌ

والبديع ١/ ٢/ ٣٣١، وخزانة الأدب ٢/ ٢١٤.

(١) أي رفضوا التكرير.

(٢) النساء: ١٦٤.

(٣) الأحزاب: ٥٦.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عمر بن أبي ربيعة.

ب- يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي.

(٥) البيت من البسيط.

المعمود: المريض، يقال: عميد ومعمود، من العمد، وهو المرض. (اللسان ٣/ ٣٠٣ (عمد).

الشاهد: قوله (عيدًا) فهو مصدر مؤكد للفعل (اعتاد).

انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ١٠٠، والأغاني ٦/ ٢٩٥، وتاريخ دمشق ٦٥/ ١٦٣، وشرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ١/ ٢٨٦، ٢/ ٢٩، واللسان ٣/ ٣١٨ (عود).

(٦) الإسراء: ١.

(٧) البقرة: ٩١.

مؤكِّدةٌ، وكذلِكَ في اسْمِ الفعلِ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ﴾[(١)]، وقولِ الشاعرِ[(٢)]:

أعيَّـاشُ قـدْ ذاق القُيُـون مـرارتي ... وأوقـدتْ ناري فـادْنُ دونَـكَ فاصْـطَلِ[(٣)]

وقالَ قومٌ: بَل إنما تُذكَرُ هذه المصادرُ فرقًا بين الحقيقةِ والمجازِ؛ لأنَّكَ تَقولُ: ضربَ الأميرُ اللصَّ، فلا يكونُ قد لابَسَهُ بنفسِه، وإنما أَمَرَ به، فإذا قُلت: ضَربًا، عُلِمَ أنَّهُ قد لابَسَهُ، وهذا قولٌ لا يتَّجِهُ، وإنّما حُكمُ هذِهِ الدَّعوَى أن تُذكَرَ في بابِ تأكيدِ الأَسماءِ بِـ(نَفسِه) و(عينه)، ألا تَرَى إلى قولِهِ[(٤)]:

قَرَعْـتُ ظَنابِيـبَ الهـوى يـومَ عـالجٍ ... وَيـوم اللـوى حتـى قَسَرْتُ الهـوَى قَسْرا[(٥)]

---

(١) الحديد: ١٣.

(٢) هو جرير.

(٣) البيت من الطويل.

رسمت (فاصطلِ) في الأصل بالياء.

عياش: هو عياش بن الزبرقان بن بدر، ابن عمة الفرزدق. والقيون جمع: قين، وهو الحداد. (شرح شواهد الإيضاح ١٤١).

الشاهد: (دونك) فهو اسم فعل بمعنى اقترب، وهو مؤكد للفعل الذي قبله.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٩٤٥، والنوادر ٣٦٠، والكامل ١/ ٤٧٦، والإيضاح ١٩١، وكتاب الشعر ١/ ٢، والمسائل الشيرازيات ١/ ٣٤١، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢١٨، والمقتصد ١/ ٥٦٩، والمصباح لابن يسعون ٣١٩.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) البيت من الطويل.

قرع ظنابيب الأمر: ذَلَّلَه. (عن اللسان).

فأكَّدَ وليسَ هذا بحقِيقةٍ[١].

والأخفشُ ينفرِدُ في هذا البابِ بمسألةٍ لا يُجيزُها غيرُهُ، وهي: ضربْتُ زيدًا أنْ ضَرَبْتُ[٢]، ويقولُ: هي في تقديرِ المصدَرِ، وإنما هو معرفة، ولا يمتنع أن يؤكِّدَ المصدرُ المعرفةَ، ورأيتُه في كتابِهِ الكبير قد منعَ من المسألة.

وقال الزَّجَّاجُ: قولُ الناس: لعنهُ اللهُ أن يَلعَنَهُ، ليس من كلامِ العرب[٣]، وردَّ عَلَى الأَخفَشِ بِأَنَّ (أَنْ) يخصِّصُ الفِعلَ بِالزَّمانِ المُعيَّنِ، وَلا يُؤَكَّدُ الفعلُ إلا بِالعامِّ في الزَّمَنِ، نحوُ: ضَرَبْتُ ضَربًا[٤].

وأجاز سيبويه في: انطُلِقَ به انطلاقًا، أن ينتصِبَ على الحالِ[٥].

والقِسْمُ الثاني: المبيِّنُ للنوعِ له مَعنىً غيرُ المعنى الأولِ، وذلك أنَّ الفعلَ تحتَهُ أنواعٌ يحتمِلُها، ليس أحدُها أَوْلى بِهِ مِنَ الآخَرِ، كقولِكَ: ضربْتُ، يُحتملُ أن يكونَ قليلاً وكثيرًا، ورخوًا وشديدًا، فبَيَّنْتَهُ بأحدِها، فتقول: ضربْتُ ضربًا رخوًا.

انظر: الخصائص ٢/ ٤٤٥، والمحكم ١٠/ ٣٢ (ظنب) (هنداوي)، واللسان ١/ ٥٧٢ (ظنب)، وتاج العروس ٣/ ٢٩٩ (ظنب).

(١) نقله عن ابن الدهان الزركشي في البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٩٣.

(٢) لم أقف على رأيه هذا.

(٣) انظر: البديع ١/ ١/ ١٢٤، وقال أبو حيان: «وزعموا أنَّ قول الناس: لعنه الله أن يلعنه لحنٌ». التذييل والتكميل ٧/ ١٤٩.

(٤) في البديع ذكر الرد، ولم يذكر وجهه.

(٥) الكتاب ١/ ٢٣١.

ويدُلُّك على وُقُوعِهِ للقليلِ والكثيرِ قولُـهُ تعـالى: ﴿لَّا تَدْعُواْ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾[1].

ومِنْ ذَلِكَ -أعني مِنَ النَّوْعِ- قولُهُ تَعالى: ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾[2].

ولو مَثَّلَ هذا الفَصلَ بما لـيسَ لـه فِعـلٌ مِـن لفظِـهِ كَـ: قَعَـدَ القُرْفُـصاءَ، كـانَ حسنًا.

والقسمُ الثالثُ: أنْ يُذكَرَ لِتعديدِ المرَّاتِ، وذلِكَ لاحتمالِهِ قليلَها وكَثيرَهـا، وليس في لفظِهِ مـا يـدُلُّ عـلى شيءٍ منهـا، فـإذا عـدَّدْتَ فقلـتَ: ضَربتـينِ أو ثـلاثَ ضَرَباتٍ، بيَّنْتَ المقصودَ.

وأجازَ سيبويهِ في: ضَرَبَ بِهِ ضَربتينِ، أن ينتصِبَ عـلى الظَّـرفِ، أي: قَـدْرَ ضَربتينِ، كما تقولُ: انْتُظِرَ بِهِ نحرَ جَزُورَينِ[3].

وقد قالَ قومٌ: هذا تمييزٌ؛ لأنَّهُ عَددٌ، والمصادرُ لا تُثنى ولا تجمعُ، والـصحيحُ ما بَدَأْنا؛ لأنَّ العـددَ حكمُـهُ حكـمُ المضافِ إليـهِ المبيِّنِ لَـهُ في المعنى، فـإذا قُلـتَ: ضَرَبْتُ زيدًا ضربًا شديدًا ضَربتينِ، كانَ الثاني بدلاً مِنَ الأوَّلِ، أو يكـونُ أحـدُهما مفعولاً بِهِ على الاتِّساعِ كما يُفعلُ بالظرفِ، والثاني مَصدَرًا عـلى بابِـهِ، ولا يجعَلُهـما مـصدرينِ لهـذا الفِعـلِ؛ لأنَّ الفِعـلَ الواحِـدَ لا ينـصبُ مـصدرينِ، كـما لا يَنْـصِبُ

(١) الفرقان: ١٤.

(٢) الأحزاب: ٤٩. والمثبت في الأصل: فسرِّحوهنَّ، وهو وهم.

(٣) الكتاب ١/ ٢٣٠.

ظرفي زمانٍ ولا ظرفي مكانٍ، ويجوزُ أنْ يُنصبَ أحدُهما بفعلٍ آخرَ مُضمَرٍ. فأمَّا قولُ الشاعِرِ[١]:

وَوطِئتَنا وَطْئًا عَلَى حَنَقٍ ... وَطْءَ المقيَّدِ نابتَ الهَرْمِ[٢]

فإنْ جعلتَ الثانيَ بَدَلاً مِنَ الأوَّلِ لم يحسُنْ؛ لأنهُ غيرُهُ، ولا يجوزُ أن تجعلَهُ وصفًا لَه؛ لأنَّهُ معرفةٌ، والأولُ نكرةٌ، فإن جعلْتَهُ على إرادة: (مِثل) ففيه قُبحٌ؛ لأنه يُؤدِّي إلى أن تقولَ: مَرَرْتُ برجلٍ زيدٍ، أي: مثلِ زيدٍ، وتجعله وصفًا، وإنما نصْبُهُ إمَّا عَلى أن يكونَ الأولُ مفعولاً بِهِ على الاتِّساعِ، وإمَّا على إضمارِ فعلٍ.

---

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ - الحارث بن وعلة الجرمي.

ب -زُهير بن أبي سلمى. وليس في ديوانه، وفي ديوانه قصيدتان متفقتان مع البيت بحرًا ورويًّا. انظر: ٢٥٣، ٣٨٢.

(٢) البيت من الكامل.

روي: (يابس) بدل (نابت).

الحنق: الغضب. والهرم: نبت من الحَمض. (اللسان ١٢/ ٦٠٧ (هرم).

الشاهد في البيت: أن نصب (وطءَ المقيد) على إضمار فعل، أو على أنه مفعول به لـ(وطئ) على الاتساع.

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٤٠٩، وتأويل مختلف الحديث ٢١٣، والأمالي ١/ ٢٦٢، وتهذيب اللغة ٦/ ٢٩٦ (هرم)، والنهاية في غريب الحديث ٥/ ١٩٩، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٦، وسمط اللآلئ ١/ ٥٨٥، والكشاف ٣/ ٥٤٨، واللسان ١/ ١٩٧ (وطء)، ١٢/ ٦٠٧ (هرم)، والبحر المحيط ٨/ ٩٨.

وذكرَ سيبويهِ في بابِ ما يكونُ مِنَ المصادِرِ توكيدًا لما قَبْلَهُ: تقول: هذا زيدٌ حقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ[١]، ولم يَعبأْ بِالتقديمِ والتأخيرِ.

ومنعَ جماعةٌ مِن تقديمِ (حقًّا) على الجملةِ، وَأَجازَ الزَّجاجُ: زيدٌ حقًّا أبوكَ[٢]، حملاً على قوله[٣]:

إنِّي لأمنحُكَ الصُّدودَ وَإنَّني ... قسمًا إليكَ مَعَ الصُّدُودِ لأميَلُ[٤]

ومنَ العجبِ أنه مَنَعَ من قولِكَ: زيدٌ قائمًا في الدارِ، وأجازَهُ في المَصْدَرِ، فجوابُهُ[٥] أنَّ العامِلَ في المصدرِ الفعلُ، وفي الحالِ الجارُّ[٦]، وليسَ لِسيبويهِ في تقديمِ (حقّ) نَصٌّ، إلا أنَّهُ قَدْ رَوَى: أَجَدَّك لا تفعلُ[٧]، قال: فإنِ اعتبرتَ الهمزةَ

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٨.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٦ أ.

(٣) هو الأحوص.

(٤) البيت من الكامل.

روي: أصبحت أمنحُك. الشاهد: نصب (قسمًا) بفعل مضمر.

انظر: شعر الأحوص ٢٠٩، والكتاب ١/ ٣٨٠، والمقتضب ٣/ ٢٣٣، ٢٧٦، والأصول ٢/ ٢٦٠، والزاهر ١/ ١٢٣، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٢٢٨، والمفصل ٥٨، وشرحه ١/ ١١٦، وخزانة الأدب ٢/ ٤٨.

(٥) جواب الزجاج.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٦ أ.

(٧) الكتاب ١/ ٣٧٩.

وَطِلْبَتَها لِلفِعْلِ فهُوَ قَولٌ[1]، وَذَكَرَ سيبويهِ: لَهُ عِندِي مائةُ دينارٍ عُرفًا، وقال: هذا المصْدَرُ / ٧٢ أ يُؤَكِّدُ نفسَهُ[2]، وقالَ[3]: الفرقُ بينَهُ وبينَ الأوّلِ أنّهُ إذا قالَ: هذا زيدٌ، جازَ أنْ يحقّ وأن يشُكَّ، فإذا قالَ: (حقًّا) لم يكُنْ مَشكُوكًا، وإذا قالَ: لَهُ عليَّ ألفُ درهمٍ، فَقَد أَقَرَّ، فلا يُبالي أحقًّا قالَ أم باطِلاً، فلا حاجةَ لهُ إلى قَولِهِ: عُرفًا.

واعلَمْ أنَّ المراتِ في الثلاثيَّةِ مُتحركةُ الأوسطِ، فرقًا بينَ الاسْمِ والصفةِ، كقولك: ثلاثُ ضَرَبَاتٍ، إلا أنْ يكونَ مُعتَلَّ العَينِ، نحو قولِكَ: ثلاثُ قَوْماتٍ، وثلاثُ بَيْعاتٍ، خوفًا من أن يأتيَ على صورةٍ يجبُ قلبُها، وبعضُ هُذيلٍ تحرِّكُها[4]، وتحرَّكُ العينُ مَعَ اللامِ المُعتلَّةِ، وإنْ كانت على صُورةِ المُنقَلِبةِ، نحوُ قولِكَ: ثلاثُ غزَوَات، وثلاثُ رَمَيَات؛ لأمْنِهِمُ القَلْبَ للألِفِ التي بَعدَ الحرفِ المُعتلِّ.

قال أبو الفتح: «ولا يجوزُ تَثْنِيَةُ المصدَرِ ولا جمعُهُ؛ لأنّهُ اسمٌ لِلجِنْسِ[5]، ويَقَعُ بلفظِهِ على القليلِ والكثيرِ، فَجَرَى لِذلِكَ مجرَى الزَّيْتِ والماءِ والتُّرابِ، فإنِ[6] اختلفتْ أنواعُهُ جازَتْ تَثنيتُهُ وجمعُه، تقولُ: قُمْتُ قِيامَينِ، وجَلَسْتُ

(١) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٦ أ.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٠.

(٣) هذا التفريق من السيرافي. انظر: الشرح ٢/ ١١٦ ب.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠٠.

(٥) في اللمع: اسمُ الجنس.

(٦) في أ: إن اختلفت. والتصويب من اللمع.

جُلُوسَينِ[1]، وقَعَدْتُ قُعُودَينِ»[2].

قال سعيدٌ: اعلمْ أنَّ المصدَرَ جنسٌ، والجنسُ لا نهايةَ لَهُ تحصُرُ، وما لا نهايةَ له تحصُرُ محالٌ الزيادةُ عليهِ.

والتثنيةُ ضَمُّ شيءٍ مُفرَدٍ إلى مِثْلِهِ، والجمعُ ضَمُّ أكثرَ مِن المفردِ إلى المُفردِ، وهذا معدومٌ في الجنسِ، فإنِ اختلفتْ أنواعُهُ جازَتْ تثنيتُهُ وجمعُهُ، ألا ترى أنَّ العِلْمَ قد يكونُ ضروريًّا وقد يكونُ مُكْتَسَبًا، وكذلِكَ قَدْ يكونُ الحِلمُ طَبْعًا وتَطبُّعًا، ويكونُ عن ذَنْبٍ يَسيرٍ، وعن ذَنْبٍ كبيرٍ عظيمٍ، وقد يَقَعُ مَعَ بَشاشةٍ ومَعَ قُطوبٍ، فَقَدْ اختلفَتْ أنواعُهُ، فَلِهذا جازتْ تثنِيتُهُ وجمعُهُ، قالَ الشاعِرُ[3]:

هل من حُلُومٍ لأقوامٍ فتنذرَهُم ... ما جرَّبَ الدهرُ من عضِّي وتضريسي[4]

فجمَعَهُ كما يجمَعُ الماءُ بالمياهِ والأمواهِ.

---

(١) ساقط من اللمع.

(٢) اللمع ٤٩.

(٣) هو جرير.

(٤) البيت من البسيط.

روي: ما جرب القومُ.

انظر: ديوان جرير ١/ ١٢٨، والتكملة ٤٠٧، ٤٦٢، والمسائل الشيرازيات ١/ ٢٠٥، والمخصص ٣/ ١٧، ١٣/ ٨٠، وشرح شواهد الإيضاح ٥٠٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٧٥٧، واللسان ١٢/ ١٤٦ (حلم)، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٨.

وقالوا: حَلَمْتُ في النومِ حُلُمًا، وجُمِعَ، قال الله تعالى: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾[(١)]، وتقولُ: فلانٌ ينظُرُ في عُلُومٍ كثيرةٍ، لَمَّا كانَ يَقَعُ عَلَى النَّحْوِ والفِقْهِ واللغةِ والفرائضِ والطِّبِّ، وغيرِ ذلِكَ.

والأَوْلى إذا أَردتَ تَثنيتَهُ وجمعَهُ أنْ تقولَ: ضَربتُهُ نَوعَينِ من أنواعِ الضَّرْبِ وأنواعًا مِنْهُ.

فإنْ قِيلَ: فَقد أجزتَ جمعَهُ فَقُلْتَ: ضَربةٌ وضَرَبات، ولم يَفْتَقِرْ إلى شريطةٍ، وقد حَكَمْتَ بأَنَّهُ لا بُدَّ في قولِكَ: ضَربْتُ ضَرْبَتينِ مِنِ اختِلافِ النَّوْعِ حتى يُثَنَّى ويجمَعَ.

فالجوابُ: أنَّ هذا لَيْسَ كَالأوّلِ، وأنَّ هذا لِعَدَدِ المَرَّاتِ، ولهذا المعنى جِئتَ بِتاءِ التأنيثِ، لِتُثْبِتَ عِدَّةَ فِعْلِكَ، كما تقولُ: تمرة وتمرَتانِ وتمَرات، ولا تقولُ: تمور، إلا إذا اخْتَلَفَت أنواعُهُ.

قال أبو الفتحِ: **«واعْلَمْ أنَّ الفِعْلَ يَعْمَلُ في جميعِ ضُرُوبِ المَصادِرِ، مِنَ المُبْهَمِ والمُختَصِّ، تقولُ [في المُبْهَمِ][(٢)]: قُمْتُ قِيامًا، وانْطَلَقْتُ انْطِلاقًا، وتقولُ في المُخْتَصِّ: قُمْتُ القِيامَ الذي تَعْلَمُ، وذهَبْتُ الذَّهابَ الذي تَعْرِفُ»**[(٣)].

قال سعيدٌ: أمَّا المَصْدَرُ النكِرَةُ فلا إشكالَ في وُقوعِهِ تأكيدًا؛ لأنَّهُ بمنزلةِ

---

(١) يوسف: ٤٤.

(٢) تكملة من اللمع.

(٣) اللمع ٤٩.

تكرارِ الفِعْلِ، وأمَّا التعريفُ الذي فيهِ فبحُكمِ الاسميَّةِ، ولا يخرجُهُ تعريفُهُ عن أنْ يكونَ تأكيدًا، كما لا يُخرِجُ العددَ تعريفُهُ عَن أنْ يكونَ جوابَ (كم)، وكذلِكَ خَبرُ (مُذْ) إذا كانَ بمعنى الأَمَدِ، وَيَقْصِدُ -رَحمهُ اللهُ- بِالعُمُومِ والخصوصِ التَّنْكيرَ والتَّعريفَ، كما قال بِشْرٌ[(١)]:

فَدَعْ عَنكَ لَيْلى إنَّ لَيْلى وشأنَها ... وإن وعَدَتْكَ الوعْدَ لا يَتيَسَّرُ[(٢)]

وَغيرُهُ يقصِدُ بِالتخصيصِ التوقيتَ، وهو إزالةُ الشياعِ، كقولِكَ: ضَرَبْتُهُ ضَربَتينِ وَثَلاثَ ضَرَباتٍ، فأَزَلْتَ المحتَملاتِ مِنْ قولِكَ: ضَربْتُ، ألا تَرَى أَنَّهُ وَصَفَهُ فَقَال تَعالى: ﴿لَّا تَدْعُوا۟ ٱلْيَوْمَ ثُبُورًا وَٰحِدًا وَٱدْعُوا۟ ثُبُورًا كَثِيرًا﴾[(٣)].

وَيَدخُلُ التعريفُ تحتَ التوقيتِ؛ لأنَّهُ المحدّد، فأمّا التعريفُ المحضُ بِغيرِ وصفٍ فهُوَ ضعيفٌ، وقلَّما جازَ، فإنْ أَرَدْتَ إذا قُلْتَ: ضَرَبْتُهُ الضَّرْبَ، أي الذي يُسمَّى ضَرْبًا، كانَ جيِّدًا، كما قال[(٤)]:

---

(١) هو بشر بن أبي خازم الأسدي، شاعر جاهلي قديم، شهد حرب أسدٍ وطيِّئ. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٦٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤٤١.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان بشر ١١٦، ومعجم البلدان ٢/ ٢٣٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٦، والتذييل والتكميل ٥/ ٥٤، ٧/ ١٤٩، والمساعد ١/ ٤٦٦.

(٣) الفرقان: ١٤.

(٤) اختلف في قائله. فقيل:

أ- عبدُ الله بن المُعتز. كما في ديوانه.

ب- وفي تاريخ دمشق هذا البيت من قصيدة لشاعر من الأشراف. غير قصيدة ابن المعتز.

لعمـري لقـد أحببتُـكَ الحُـبَّ كُلَّـهُ وزدتُـكَ حبًّـا لم يكُـن قـطُّ يعـرفُ[1]

واعْلَمْ أنَّ هَذا المَصْدَرَ المنصُوبَ لا يمتَنِعُ أنْ يَتقدَّمَ عَلى الفِعْلِ؛ لأَنَّهُ مفعولٌ، والمفعولُ لا يمتنِعُ تقدُّمُهُ على الفِعْلِ / ٧٢ ب إذا كانَ مُتصرِّفًا، فأمَّا كونُـهُ تَأكِيدًا فلا يمتَنِعُ مِن ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ تأكيدٌ لفظيٌّ، وليسَ بمنزلةِ التأكيدِ بالألفاظِ المصوغةِ لَهُ، ألا تَرى أنَّكَ لو لَفَظْتَ بِالنائبِ عَنهُ هَذا اللفظَ لم يَلْزَمْ ترتِيبُهُ؟

قال أبو الفتحِ: «**ويعملُ أيضًا فيما كانَ ضَرْبًا مِن فِعلِهِ الذي أُخِذَ مِنهُ، نحوُ[2]: قعَدَ القُرفُصاءَ[3]، واشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ[4]، ورَجَعَ القَهْقَرَى، وعَدَا البَشَكَى[5]، وسار الجَمَزَى**»[6].

قال سعيدٌ: في نصبِ مثلِ هذا ثلاثةُ أقوالٍ:

أحدُها: أنَّهُ منصوبٌ بهذِهِ الأفعالِ الظاهرةِ، نَصْبَ (ضَرْبٍ) بِـ(ضَرَبَ)؛

---

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان ابن المعتز ٣٢٠، والخصائص ٢/ ٤٤٨، والمقتصد ١/ ٥٨٥، وتاريخ دمشق ٦٨/ ٢٦٣، والمزهر ١/ ٣٥٨.

(٢) في اللمع: تقول.

(٣) قعدة القُرفصاء: أن يجلس على إليتيه، ويلصق فخذيه ببطنه، ويحتبي بيديه. (اللسان ٧/ ٧١ (قرفص).

(٤) اشتمال الصمَّاء: أن يتجلَّل الرجل بثوبه، فيرد الكساء من قبل يمينه على يده اليُسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليُمنى وعاتقه الأيمن، فيغطيهما جميعًا. (اللسان ١٢/ ٣٤٦ (صمم).

(٥) البَشَك: السرعة، وخفة نقل القوائم. يقال: ناقةٌ بَشَكى، أي: سريعة. (اللسان ١٠/ ٤٠١ (بشك).

(٦) اللمع ٤٩.

والجَمَزَى: العدو السريع. (اللسان ٥/ ٣٢٢ (جمز).

لأنَّ هذا الفعلَ، الذي هُوَ الجنسُ، يدُلُّ على جميعِ الأنـواعِ التـي تحتَـهُ، فهـو يعمـلُ فيها جُمَعَ بحسبِ الدَّلالـةِ، وقريـبٌ مـن هـذا قـولُهم: نِعْـمَ الرجـلُ زيـدٌ، فـ(زيـدٌ) ارتفعَ في أحدِ الوجهينِ بالابْتداءِ و(نعمَ الرجـلُ) خـبرُهُ، والعائـدُ إليـهِ مـا تـضمَّنَهُ الجنسُ مِنَ العمومِ الذي (زيدٌ) من جملتِهِ، ولهذا المعنى لا يكـونُ إلا مِـن جنـسِهِ، وهو مذهبُ سيبويهِ[1].

وقالَ قومٌ: هُو منتصِبٌ بأفعالٍ مختزلةٍ مِـن ألفاظِهـا، لم تُـذكرِ استِغناءً عنهـا، وهو مذهبُ قومٍ من الكوفيينَ[2].

وقالَ المبرّدُ: هو منصوبٌ على أنّه صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، تقديرُه: قعدَ القعدةَ القرفُـصاءَ، واشـتملَ الـشملةَ الـصَّمَّاءَ، ورجـعَ الرجـوعَ القهقـرى، وعـدا العـدوَ البَشَكى، وسار السيرَ الجَمَزَى[3].

قال أبو الفتحِ: «وما أُضيفَ إلى المصدَرِ -مما هُوَ وصفٌ لهُ في المعنى- بمنزلةِ المـصْدَرِ، تقـولُ: سِرتُ أشـدَّ الـسيرِ، وصُـمتُ أحـسنَ الـصيامِ، فتنـصِبُ (أشـدَّ)

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٥.

(٢) ذكره العكبري دون عزو في اللباب ١/ ٢٦٥. وعزاه إلى الكوفيين الرضي في شرح الكافية ١/ ١/ ٣٥٠.

(٣) عزاه إلى المبرد ابن السرج جاء في الأصول ١/ ١٦٠: «قال أبو العباس: قولهم: القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقرى، هذه حُلى وتقليباتٌ لها، وتقديرُها: اشتمل [الشملة] التي تُعرف بهذا الاسم، وكذلك أخواتها. قال: وجملةُ القول أنَّ الفعل لا ينصِبُ شيئًا إلا وفي الفعل دليلٌ عليه». ونقل هذا النص أيضًا عن المبرد ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١١٢. وعزا العكبري هذا القول إلى بعض البصريين في اللباب ١/ ٢٦٥.

و(أحْسَنَ) نصبَ المصادِرِ»[(١)].

قال سعيد: (أفضلُ) إنما يُضافُ إلى شيءٍ هو بعضُهُ، فيجبُ أن يكونَ (أشدَّ الصيامِ) صومًا، و(أحسنَ القيامِ) قيامًا، ليصحَّ وصفُهُ، وأنت إذا ذَكَرْتَ الصيامَ والقيامَ فضلةً مَعَ الفعلِ الذي من لفظِهِ لم يكُنْ إلا نَصْبًا عَلى أنَّهُ مَفعولٌ مُطلقٌ، والمضافُ يكتسي مِنَ المُضافِ إليهِ أشياءَ تُذكَرُ في بابها إن شاءَ اللهُ تعالى.

ويجُوزُ أنْ تَنْصِبَهُ على أنَّهُ صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، والتقديرُ فيهِ: صُمتُ صيامًا أحسنَ الصيامِ، فتنصِبَهُ على أنَّهُ صِفَةُ هذا المصدَرِ المحذوفِ، ولا تعتبِرَنَّ بإضافتِهِ إلى المعرفةِ، فإنها إضافةٌ غيرُ حقيقيةٍ.

وقولُه: «مما هو وصفٌ له في المعنى» احترازٌ من قولِهِ: قُمْتُ يومَ قيامِ زيدٍ، فـ(اليوم) ظرفٌ، وإن كانَ مُضافًا إلى المَصْدَرِ؛ لأنَّ اليومَ ليسَ بصفةٍ للمصدَرِ في المعنى.

قال أبو الفتحِ: «وتقولُ: إنَّهُ لَيُعْجِبُني حُبًّا شَديدًا؛ لأنَّ (أعجَبَني) و(أحْبَبْتُهُ) في مَعنى واحدٍ، قالَ الشاعِرُ[(٢)]:

يعجبُهُ السُّخونُ والبرودُ   والتَّمرُ حُبًّا ما لهُ مَزيدُ[(٣)]

---

(١) اللمع ٥٠.

(٢) هو رؤبة بن العجاج.

(٣) من الرجز.

السخون: ما يسخن من المرق، والبرود: ما يبرد منه.

انظر: ديوان رؤبة ١٧٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٦٩، وشرح المفصل ١/ ١١٢، وشرح الألفية لابن =

فَنصَبَ[١] (حُبًّا) على المصدَرِ مما دلَّ عَليهِ (يُعجبني)، وكذلِكَ: إنَّني لأبغِضُهُ كراهيةً، وإنني لأشْنَؤُهُ بُغضًا»[٢].

قال سعيدٌ: إذا وَرَدَ المصدَرُ فضلةً جاريًا على الفعلِ، وكانَ بِلفظِهِ ومعناهُ، فلا شُبهةَ في أنَّ العامِلَ فيهِ الفعلُ المذكورُ[٣]، فإذا وَرَدَ مِن لفظِهِ وليسَ بجارٍ عليه، فأكثرُ الناسِ على أنَّ العاملَ فيه الفعلُ المذكورُ، ومنهُمْ مَن يدَّعِي أنَّ العاملَ في المصدرِ فعلٌ يدُلُّ عليه الأولُ، وقليلٌ مَنْ قالَ بهذا القولِ الثاني[٤]، وذَلِكَ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ

الناظم ٢٤٦، وتذكرة النحاة ٥٢١.

(١) في اللمع: تنصب.

(٢) اللمع ٥٠.

(٣) يرى ابن الطراوة والسهيلي أنه منصوب بفعل محذوف. انظر: نتائج الفكر ٣٥٨.

(٤) نسب هذا إلى المُبرِّد.

قال في المقتضب ١/ ٧٣: «واعلم أنَّ الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر؛ لأنَّ الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصِبُهُ... قال الله عز وجل: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾؛ لأنَّ تبتَّل وبتَّل بمعنى واحد، وقال: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾» قال محقق الكتاب د. عضيمة ١/ ٧٣ هامش (٣): «ماذا يراه المبرد في ناصب (تبتيلًا) و(نباتًا) في الآيتين...؟ الذي أراه أنَّ المُبرد يرى أنَّ الناصب فعلٌ محذوف...». ونسبه له السيوطي في الهمع ١/ ١٨٧.

(٥) نوح: ١٧.

تَبْتِيلًا﴾[1].

وحُجَّةُ الثاني أنَّهُ مصدَرٌ جارٍ على فعلٍ، فلا يعملُ فيه إلا ما جَرَى عليهِ، قياسًا على ما كانَ من غيرِ لفظِهِ [ولهُ فعلٌ][2].

وحُجَّةُ الأوَّلِ أنَّ الفعلينِ من لفظٍ واحد، كقولِهِ[3]:

فَقَتْلاً بِتَقْتِيلٍ وأَسْرًا بِأَسْرِكُمْ[4]

ويُروى: وضربًا بضربِكم، ورأيتُهُ مرفوعًا في بعضِ النُّسَخِ، ويجبُ أن يقابَلَ أحدُهما بمثْلِهِ، والتَّقْتيلُ للتكثيرِ لا غير، و(قتْل) يصحُّ للقليلِ والكثيرِ، فَقَدْ أوقعَهُ مَوْقِعَهُ، وكذلِكَ قالَ[5]:

---

(١) المزَّمل: ٨.

(٢) في د.

(٣) هو المُهَلْهل.

(٤) صدر بيتٍ من الطويل، وعجُزُه:

جزاءَ العُطاسِ لا يموتُ مَنِ اتَّأَرْ

وروايته في مصادره: وعقرًا بعقركم. ورُوِي:

فقتلى بقتلانا وجزٌّ بجزِّنا

واتَّأر: افتعل من الثأر.

انظر: ديوان مهلهل ٣٠، والبيان والتبيين ٣/ ٣٢٠، والحيوان ٣/ ٤٧٦، وتهذيب اللغة ١١/ ١٤٥ (جزى)، ومقاييس اللغة ٤/ ٧٩ (عقب).

(٥) لم أقف على قائله.

أنتَ الفداءُ لِقِبْلةٍ هَدَّمْتها ... ونَقَرْتَها بيَدَيْكَ كُلَّ مُنَقَّرِ[1]

فأوقعَهُ مَوْقِعَ (نَقَر) أو أوقع (نقَرْتَ) موقع (نَقَّرْتَ) وكذلك قولهُ:

مُنِعَ الحَمامُ مَقِيلَهُ مِن سِيفِها ... وَمِنَ الحَطِيمِ فَطَارَ كُلَّ مُطَيَّرِ

فإنْ لم يَكُنْ جاريًا عليهِ، وليسَ مِن لفظِهِ ولكنَّهُ بمعناهُ فبينَ النَّاسِ خلافٌ فيهِ إذا كانَ له فِعلٌ، فسيبويهِ / ٧٣ أ يُعمِلُ فيهِ فعلاً مُضمَرًا مِن لفظِهِ يدلُّ عليهِ الظاهِرُ[2]، والمازنيُّ يُعمِلُ فيه هذا الظاهرَ[3]، كقولك: تَبَسَّمْتُ وَميضَ البرقِ، ومِنْهُ قولُهُ[4] في أحد القولين[5]:

فرمَيْتُ القومَ رِشْقًا صائبًا ... ليسَ بالعُصْلِ ولا بالمُفْتَعِلْ[6]

---

(١) هذا البيت والذي يليه، من الكامل، وقد وجدتها متواليين في تفسير الطبري ١٥/ ٩٢، ولم أجدهما في غيره. وفيه: (لكعبة) بدل (لقبلة)، و(سقفها) بدل (سِيفها).

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٨٠.

(٣) نقله عنه ابن جني في المحتسب ٢/ ١٣٩، وابن برهان في شرح اللمع ١/ ١٠٥، والرضي في شرح الكافية ١/ ١/ ٣٥٢، والسيوطي في الهمع ١/ ١٨٧.

(٤) هو لبيد بن ربيعة.

(٥) لعله يُريد روايتي البيت، فقد روي: رشقتُ ورميتُ.

(٦) البيت من الرمل.

روي: (بالمقتعل) بدل (المفتعل).

الرِّشق: دفعة من السهام تُرمى مرة واحدة. والعُصل: المعوجة. والمُفتعل: هو الذي لم يُبر بريًا جيدًا. (اللسان ١١/ ٤٤٩ (عصل)، ١١/ ٥٦٠ (قعل).

الشاهد: قوله (رشقًا) حيث انتصب بفعل مضمر أو بـ(رميت) على الخلاف.

انظر: ديوان لبيد ١٩٤، والعين ١/ ١٦٥ (قعل)، والمعاني الكبير ١٩٤، والبيان والتبيين ١/ ٢٦٦، وغريب

وقولُه[١]:

دأبْتُ إلى أنْ يَثْبُتَ الظلُّ بعدما ... تقاصَرَ حتى كادَ في الآلِ يمْصَحُ

وَجِيفَ المطايا ثمَّ قُلْتَ لصُحبَتِي ... ولم ينزِلوا أبْرَدْتُمُ فتروَّحُوا[٢]

وأنشدَ سيبويه[٣]:

نظَّارةٌ حينَ تَعْلُو الشَّمْسُ راكِبَها ... طَرْحًا بِعَيْنَي لِياحٍ فِيهِ تحدِيدُ[٤]

الحديث للخطابي ٢/ ٨٦، ومقاييس اللغة ٤/ ٣٣٠ (عصل)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٣٨، ٩٧٧، والمخصص ٦/ ٦٨، واللسان ١١/ ٤٤٩ (عصل)، ١١/ ٥٦٠ (قعل).

(١) هو الراعي النميري.

(٢) البيتان من الطويل.

روايته في مصادره: ينبت الظل بدل: يثبت الظل.

دأبت: واصلت السير. ونبوت الظل: أي زواله بعد ثبوته عند قائم الظهيرة. الآل: الشخص. يمصح: يذهب. الوجيف: نوع من السير سَرِيعٌ. (تحصيل عين الذهب ٢٣٢).

الشاهد: قوله (وجيف) حيث انتصب بفعل مضمر أو بـ(دأبتُ) على الخلاف.

انظر: ديوان الراعي ٢٩، والكتاب ١/ ٣٨٣، وتحصيل عين الذهب ٢٣٢، والإنصاف ١/ ٢٣١، وأسرار العربية ١٥٨.

(٣) في الكتاب ١/ ٢٣٢.

واختلف في نسبته، فقيل:

أ- الراعي.

ب- ذو الرمة.

(٤) البيت من البسيط.

روي: (تجديد) بدل (تحديد).

نظارة: أي تنظر نظرًا حادًّا. وذلك حين ينتصف النهار، إذ تكون الشمس فوق راكب هذه الناقة.

فحُجةُ سيبويهِ أنَّ المصدَرَ أَصْلٌ لِلفعلِ، والفعلُ مُشتقٌّ منهُ، ومعنى الاشتقاقِ: اقتِطاعُ فرعٍ من أصلٍ، يُوجَدُ في تصاريفِ ذلِكَ الفرعِ ذلكَ الأصلُ، وليسَ مِن لفظِ هذا المصدَرِ شيءٌ هو من لفظِ العاملِ الظاهِرِ، واستدلَّ الفارسيُّ لسيبويهِ بِقولِ الشاعِرِ[1]:

السالكُ الثغرةَ اليقظانَ كالِئُها ... مَشْيَ الهَلُوكِ عَليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[2]

فـ(مَشْيَ) مصدرٌ منصوبٌ، فلو نصبَهُ (السالِك) لكنتَ فاصلاً بينَ الصلةِ والموصولِ بصفتِهِ، فكُنْتَ قدِ ارتكبْتَ أمرًا شنيعًا، هذا إذا أُنشِدَ (كالئَها) بالنصبِ على الحالِ من المُضمرِ في (اليقظان)، ولا يكونُ منَ المضمرِ في

طرحًا: أي تطرح نظرها طرحًا. والليّاح: الثور الأبيض. والتحديد: النظر بحدة. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد: (طرحا) فهو منصوب بفعل مضمر.

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٣٦٢، والكتاب ١/ ٢٣٢، والكامل ٢/ ٨٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٧، وتحصيل عين الذهب ١٧٥.

(١) هو المتنخل الهذلي.

(٢) البيت من البسيط.

الثغرة: موضع المخافة من دخول العدو منه. والكالئ: الحافظ المراقب. والهلوك: التي تهالك من التغنج والتكسر. والخيعل: درع يُخاط أحد شقيه ويترك الآخر. والفُضُل: المرأة التي ليس في درعها إزار، وإنما تلبس قميصًا ورداءً. (انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٣٤).

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٣٤، وكتاب الشعر ٢/ ٤٣٤، والخصائص ٢/ ١٦٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١١، وتذكرة النحاة ٣٤٦، ولسان العرب (فضل) ١١/ ٥٢٦، وهمع الهوامع ١/ ١٨٧، وخزانة الأدب ٥/ ١١، ١٠١.

(السالك)، للفصلِ بالصفة، فأمَّا إذا رُفعَ (كالئُها) بـ(يقظان) وجُعِلَ (اليقظان) صفةَ (الثغرةِ) فلا فَصْلَ[(١)].

ويجوزُ أن يُجعلَ (اليقظان) وصفًا لـ(السالك) ويُرفعَ (كالئُها) على البدلِ مِنَ المضمرِ في (اليقظان)، والقولُ الثاني مذهبُ أهلِ اللغةِ.

وحُجَّةُ المازنيِّ أنَّ الفِعْلَ يَتَضمَّنُ أنواعَهُ، فلهُ العملُ في جميعِها، كما يدُلُّ عليها.

وأمّا البيتُ ففيه مانِعٌ، ألا تَرَى أنَّهُ لو قالَ مَوْضِعَ (مَشْي): سُلُوك، أو مَوضِعَ (السالك): الماشي لكانَ يَنتَصِبُ الثاني الذي هُوَ المصدرُ بشيءٍ آخَرَ مُضمرٍ عِندَهُ.

ولا شُبهةَ في أنَّ المصدرَ إذا كان جاريًا على الفعلِ الأوّلِ لفظًا ومعنىً عمِلَ فيه، وقال قومٌ: هو مصدرٌ مؤكِّدٌ، فلا يلزمُ أن يكونَ بلفظِ الأوَّلِ، ولذلكَ جازَ له أن يعملَ فيهِ.

وهنا منصوباتٌ يَلتبِسُ المصدرُ منها بالحالِ وغيرِها، كقولِكَ: مررتُ بزيدٍ وحدَهُ، فـ(وحدَه) عندَ بعضِهم اسمٌ واقعٌ مَوقِعَ المصدَرِ، وهو مذهب جماعةٍ[(٢)]

---

(١) انظر: كتاب الشعر ٢/ ٤٣٤.

(٢) كالمبرد والزجاج، قال المبرد: «أما قولك: مررت بزيدٍ وحده، فتأويله: أوحدته بمروري إيحادًا، كقولك: أفردته بمروري إفرادًا. وقولك (وحده) في المصدر فلا سبيل إلى تغييره عن النصب» (المقتضب ٣/ ٢٣٩). وقال السيرافي: «وكان الزجاج يذهب إلى أنَّ (وحده) مصدر هو الفاعل دون المفعول، فإذا =

يجعلونَهُ مذهبًا لسيبويه، وقومٌ يجعلونه اسمًا واقعًا موقعَ مصدرٍ وقعَ موقعَ الحالِ، أي مُفرِدًا له بمروري، وهذا الظاهر من كلامِ سيبويه؛ لأنه حملَهُ على جهدَك وطاقتَك، بتقديرِهِ[1]، ويونُسُ يقدِّرُ نصبَهُ على الظرف[2].

وقولُهم: مررتُ بهم جميعًا وكُلاً وعامةً، هيَ منصوباتٌ على المصدرِ عِنْدَ الأخفَشِ، والخليلُ ينصبُ (جميعًا) و(كُلاً) على الحالِ، وينصِبُ (قاطبةً) و(طُرًّا) على المصدَرِ، وهُوَ مذهبُ سيبويهِ[3].

وإذا قُلْتَ: ضربتُهُ ضربَ زيدٍ عمرًا، فالتقدير فيه: ضربتُهُ ضربًا مثلَ ضربِ زيدٍ عمرًا؛ لأنَّ الإنسانَ ليسَ يَفعَلُ فِعلَ غيرِهِ، وإنما يَفْعَلُ مثلَ فعلِهِ، فحذفْتَ المضافَ وأقمْتَ المضافَ إليه مُقامَهُ، وكذلِكَ ضربتُه كَما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، أي: ضربًا، وقالوا ما هُوَ أشدُّ مِن هذا، وذلِكَ قَولُ الراجِزِ[4]:

حَتى إذا اصْطَفُّوا لَنا جِدَارا[5]

قلت: مررت به وحده. كأنك قلت: أفردته إفرادًا» (شرح السيرافي ٢/ ١١٥ أ).

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧.

(٢) قال سيبويه: «وزعم يونس أن (وحده) بمنزلة عنده» (الكتاب ١/ ٣٧٧).

(٣) انظر رأي الخليل وسيبويه في الكتاب ١/ ٣٧٥-٣٧٧.

(٤) هو العجاج.

(٥) انظر: ديوان العجاج ٣٦٩، والخصائص ٣/ ٣٢٢، والمحتسب ٢/ ١٢١، والبديع ١/ ١/ ١٣٤، والتذييل والتكميل ٧/ ١٥٧.

وقال الراجز[١]:

ولم يُضِعْ ما بيننا لحمَ الوَضَمْ[٢]

أي: اصْطِفافًا مثلَ اصطِفافِ الجدارِ، وإضاعةً مثلَ إضاعةِ لحمِ الوَضَمِ.

ومثلُهُ عندي قولُهُ عليهِ السلامُ للضحاكِ بنِ قيس[٣]: «إذا أَتَيْتَهُمْ فاربِضْ في دارِهِمْ ظَبْيًا»[٤]، فسَّرُوهُ: بِأنَّكَ إذا أتيتَ دارَهُم أَقِمْ، ولا تُحدِثْ شَيئًا، كأَنَّك ظَبيٌ قد اسْتَقَرَّ في الكناسِ، يُريدُ اربض رُبوضَ ظبيٍ، فحذفَ.

وقالوا في كنايةِ الطلاق: أنتِ واحدةً، أي أنت ذاتُ تطليقةٍ واحدة[٥].

---

(١) هو العجاج.

(٢) الوضم: ما يوضع عليه اللحم من خشب وغيره يوقى به من الأرض. (اللسان ١٢/ ٦٤٠ (وضم).
انظر: ديوان العجاج ١/ ٤٢٧، والخصائص ٣/ ٣٢٢، والبديع ١/ ١/ ١٣٤، والتذييل والتكميل ٧/ ١٥٧.

(٣) الراوي كما في المصادر: الضحاك بن سفيان، والظاهر أنه وهم من المصنف، فلم يروه عن الضحاك بن قيس أحد إلا الأزهري في تهذيب اللغة ١٤/ ٣٩٩ (ظبي)، وكان قد رواه عن الضحاك بن سفيان في مادة (ربض) ١٢/ ٢٦.
والضحاك: هو الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب الكلابي. أسلم وصحب النبي صلى الله عليه وسلم، وبعثه إلى قومه يُصدِّقهم، وتوفي عليه الصلاة والسلام وهو عامله على صدقات بني كلاب. ترجمته في طبقات ابن سعد ٦/ ١٩١، وأسد الغابة ٣/ ٤٧.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٢٦ (ربض)، ١٤/ ٣٩٩ (ظبي)، والفائق ٢/ ٢٧، والنهاية ٢/ ٤٦٠ (ربض).
ولم أقف عليه في كتب الحديث.

(٥) بعد هذا في أ: تم الجزءُ الأول من كتاب الغرة من شرح اللمع، تصنيف: ناصح الدين تاج الأئمة أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي الدهان النحوي رحمه الله وغفر له.

/ ٧٣ ب [1] قال أبو الفتح –رحمهُ الله–:

«بابُ المفعُولِ بِهِ»[2]

قالَ سعيدٌ: المفعولُ بِهِ هو: الذي يَتَّصِلُ بِهِ في جوابِ السائلِ الباءُ معَ الفعلِ، يقولُ القائلُ: ضربْتُ زيدًا، فتقولُ: بمن أوقعتَ الضرْبُ؟ فيَقولُ: بزيدٍ.

وهُوَ منصوبٌ إذا ذُكرَ مَنْ فَعَلَ بِهِ الفعلَ، والقول في الناصبِ لـهُ على ثلاثةِ أنحاءٍ[3]:

فالفراءُ يزعمُ أنَّ الناصبَ له الفعلُ والفاعلُ جميعًا[4].

وهشامٌ[5] يزعمُ أنَّ الناصبَ له الفاعلُ وحدَه[6].

وسيبويهِ يزعمُ أنَّ الناصِبَ له هو الفعلُ وحده[7].

فحجةُ الفراءِ أنَّ حاجتَهُما معًا إلى المفعولِ بِهِ داعيةٌ، فحيثُ دلاَّ عليهِ عَمِلا

---

(١) في أ: بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين الجزء الثاني. ومن هنا تبدأ نسخة التيمورية.

(٢) اللمع ٥١.

(٣) انظر المسألة في: الإنصاف ١/ ٧٨، وأسرار العربية ٩٣، والتبيين ٢٦٣، وشرح الكافية ١/ ١/ ٣٩٣-٣٩٤.

(٤) انظر رأي الفراء في شرح الكافية ١/ ١/ ٥٢، ٣٩٤، وهمع الهوامع ١/ ١٥٦. وهو المنسوب إلى الكوفيين.

(٥) هو هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله. (ت ٢٠٩هـ)، من نحويي الكوفة، أخذ عن الكسائي. انظر: نزهة الألباء ١٢٩، وإنباه الرواة ٣/ ٣٦٤، ووفيات الأعيان ٦/ ٨٥.

(٦) رأي هشام في الإنصاف ١/ ٧٩، وشرح الكافية ١/ ١/ ٣٩٤، وهشام بن معاوية الضرير ٢٠٥.

(٧) وهو رأي البصريين. انظر: مصادر المسألة.

فيه، وهذا كما يقولُ بعضُ البصريين في حرف الشرطِ والشرطِ، إنَّهما العاملانِ في الجزاءِ.

وهذا يَفسُدُ عليه بأنَّهُ يَصحُّ أن يتقدَّمَ المنصوبُ على الفعلِ، فتقولُ: زيدًا ضَربَ عمروٌ، ويُفصَلَ بينهما، فتقولُ: ضَرَبَ زيدًا عمروٌ، ولو كانا جميعًا العاملينِ في (زيدٍ) لم يصحَّ أن يتَقَدَّمَ عليهما؛ لأنهما جملةٌ، والجملةُ لا يتقدَّمُ معمولها عليها، ولا يُفصَلُ بينَ الجُزأينِ العاملينِ بالمعمولِ، كما قالَ[1]:

أنا ابنُ دارةَ مَعرُوفًا لها نَسَبِي فَهَل بِدارةَ يا لَلناسِ مِن عارِ[2]

وحُجةُ هشامٍ، أنَّ الفعلَ قد عمِلَ الرفعَ، فلا يجوزُ أن يعملَ النَّصبَ، كيلا يعملَ عملينِ مختلفينِ، كما تقولُ في حروفِ الجرِّ وحروفُ النصبِ للفعلِ، والذي يُفسِدُهُ أنَّ الفاعلَ والمفعولَ اسمانِ، وليسَ أحدُهما أولى مِنَ الآخرِ بالعملِ، وأيضًا فلو كانَ كذلِكَ، لكانَ الفاعلُ أينَ وُجِدَ ناصبًا للمفعولِ بِهِ، وهُنا أفعالٌ لا تتعدَّى، وأيضًا فلو كان كذلِكَ لما جاز تقدُّم المفعولِ به على الفعلِ؛ لأنَّهُ معمولٌ

---

(١) هو سالم بن دارة، ودارة أمه، وأبوه مسافع بن يربوع من بني عبد الله بن غطفان. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٣٨٩.

(٢) البيت من البسيط.

روي: (بها) بدل (لها).

انظر: شعر غطفان (سالم بن دارة) ٥٠٨، والكتاب ٢/ ٧٩، والبغداديات ٥٤٦، والبصريات ١/ ٦٦٣، ٢/ ٩٠٤، والخصائص ٢/ ٢٦٨، ٣١٧، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢٢، وشرح المفصل ٢/ ٦٤، وخزانة الأدب ٣/ ٢٦٥.

للفاعِلِ، والفاعلُ لا يَتَقَدَّمُ الفِعلَ، وأيضًا فإنَّ الفاعلَ قد يقعُ مضمرًا، والمضمرُ لا يعملُ في الحالِ ولا في الظرفِ، فكيفَ يعملُ في المفعولِ به، فتدبَّرْ ذلك.

قالَ أبو الفتح: «**الفعلُ في التعدِّي إلى المفعولِ بِهِ عَلى ضَربَينِ: فعلٌ متعدٍّ بنفسِهِ، وفعلٌ متعدٍّ بحرفِ جرٍّ، فالمتعدي بحرفِ جرٍّ**[1] **نحوُ قولِكَ: مَررتُ بزيدٍ، ونَظَرْتُ إلى عمرٍو، وعجبْتُ من بكرٍ، فلو**[2] **قُلْتَ: مَرَرْتُ زيدًا، وعجبْتُ بَكرًا فحذفْتَ الحرفَ**[3] **لم يجُز**[4] **إلا في ضَرورةِ الشِّعرِ**»[5].

قال سعيد: الفعلُ المتعدِّي على ثلاثةِ أضرُبٍ: ضربٌ يتعدَّى بنفسِهِ، وضربٌ يتعدَّى بقرينةٍ، وضربٌ يتعدّى تارةً بنفسِهِ وتارةً بقرينةٍ.

والقرائنُ خمس، وذكر عُثمانُ منها قرينةً واحدةً، فأحدُها: حرفُ الجرِّ، وهوَ الذي ذكرَهُ، نحوُ قولِكَ: مَررتُ بزيدٍ، ونزلتُ على عمرٍو، ودخلتُ إلى زيدٍ، ورغبتُ في زيدٍ، وصَدَفْتُ عن بكرٍ.

والثانيةُ: الهمزةُ، كقولك: قام زيدٌ، وأقام زيدٌ عمرًا.

والثالثةُ: التضعيفُ، كقولِكَ: فَرِحَ زيدٌ، وفرَّح زيدٌ عمرًا.

والرابعةُ: الحركةُ، كقولِكَ: حزِنَ زيدٌ، وحَزَنَ زيدٌ عمرًا، فالفتحة عَدَّتْهُ إلى

---

(١) في اللمع: الجر.

(٢) في اللمع: ولو.

(٣) في اللمع: حرف الجر.

(٤) في اللمع: لم يجز ذلك إلا.

(٥) في اللمع: ضرورة شعر. اللمع: ٥١.

(عمرو)، وحكى سيبويهِ عن الخليل أنَّ قولهم: فَتِنَ الرجلُ وَفتنتُهُ، وحزِنَ وحزَنْتُهُ، لم يُرِدْ أنَّك جعلتَه فاتنًا وحزينًا، كما أنَّك لو قُلتَ: أخرجْتُهُ وأدخَلْتُهُ، وإنما يُرِيدُ: جعلتَ فيه حُزنًا وفتنةً، كما تقولُ: كَحَلتُهُ، ولو أرَدْتَ ذَلِكَ لقلْتَ: أحزنتُهُ، وأفتنتُهُ(١)، ومثلُهُ: قبُح عملك، وقَبحهُ الله.

الخامسةُ: السينُ والتاءُ في قولِكَ: نَطَقَ زيدٌ، واستنطقتُهُ.

وقد يجتمِعُ على الفعلِ الواحِدِ القرينةُ والاثنتانِ / ٧٤ أ والثلاثُ، وقد يختَصُّ ببعضِها دونَ بعضٍ، وذلك مسموعٌ منهم، فمثالُ الأول: أغْرَمْتُ زيدًا، وغَرَّمْتُهُ، وأذهَبْتُ زيدًا وذهبْتُ بِهِ، وأقمتُ زيدًا، وقمتُ بِهِ، وأنزلتُ زيدًا ونزَّلتُه، ونَزَلْتُ به، قالَ الله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾(٢) وقال: ﴿أَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾(٣) وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾(٤).

ومثالُ الثاني: عَرفْتُ زيدًا وعرَّفتُ زيدًا عمرًا، وزعمَ المبردُ أنَّ أذهبتُهُ بمعنى: أزلتَهُ ويجوزُ أن يكونَ مَعَهُ وألاَّ يكونَ مَعَهُ، وذَهَبتَ بِهِ بمعنى: أزلتَهُ وأنْتَ مَعَهُ، وقد رُدَّ عليه بقوله تعالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم

---

(١) الكتاب ٤/ ٥٦.

(٢) الفرقان: ١.

(٣) آل عمران: ٤.

(٤) الشعراء: ١٩٣.

﴿مَشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَـٰرِهِمْ﴾[1]، ولا يتَّجهُ قولُهُ في هذا[2].

والنَّقْلُ بالهمزةِ والتضعيفِ والحركةِ والسينِ والتاءِ يختصُّ بالثلاثيِّ الذي لا زيادةَ فيهِ، وحرفُ الجرِّ يختصُّ بما زادَ على الثلاثةِ، ويُشارِكُ الباقيةَ في التعديةِ، إلا أنَّ ظاهرَ الهمزةِ القُوَّةُ؛ لأنها ليسَ لها شيءٌ سِوى التَّعديةِ، وحروفُ الجرِّ لكلِّ حرفٍ منها معنىً مَعَ التَّعديةِ، وكذلِكَ السينُ والتاءُ، وهو الطلبُ في الغالبِ، والتضعيفُ فيهِ مَعنى المبالغةِ، كذا زعمُوا في قولِهِ [تعالى][3]: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾[4]، ألا ترى أنَّ التَّضعيفَ عدَّاهُ كما عَدَّتْهُ الهمزةُ في أغلقتُ البابَ؟ ومعَ ذلِكَ قيلَ: إنَّ فيها مَعنى المبالغةِ، على أنَّهُ لم يُستعملَ: غَلَقَ البابُ، ثُمّ عُدِّيَ بالهمزةِ أو بالتضعيفِ، وإنما المستعملُ أغلقتُ البابَ، فتدَبَّرْ ذلِكَ ففيهِ نظرٌ.

---

(١) البقرة: ٢٠.

(٢) جاء التعبير في الآية بذهب بسمعهم، والمعنى أن الله عز وجل أذهبهُ، ولا يمكن أن يتصوَّر تقدير المبرد، تعالى الله عن ذلك.

انظر رأي المبرد والرد عليه في: درة الغواص ٥٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٩٣، والبسيط ١/ ٤١٧، والجنى الداني ٣٧، ومغني اللبيب ١٣٨.

(٣) سقط من أ.

(٤) يوسف: ٢٣.

قال سيبويه (٤/ ٦٣): «وقالوا: أغلقت البابَ، وغَلَّقْتُ الأبوابَ حين كثَّروا العمل».

وأمَّا المُتَعَدِّي تارةً بنفسِهِ وتارةً بحرفِ الجرِّ، فقولُهم: شَكَرْتُكَ وشَكَرْتُ[1] لَكَ، ونصحتُكَ ونَصَحْتُ لَكَ، وكِلتُكَ وكِلْتُ لَكَ، وقَدْ جاءَ فِعلٌ يَتعدَّى بنفسِهِ أَصلاً ثُمَّ عُدِّيَ بحرفِ الجرِّ عَلى تأويلٍ، وذلِكَ كَقولِهِ تَعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا نُورَ ٱللَّهِ﴾[2] وقالَ الشاعِرُ[3]:

أُرِيدُ لأَنسَى ذِكْرَها فكَأَنَّما ... تَمَثَّلُ لي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[4]

قالَ الخليلُ: هُوَ محمولٌ على المعنى، أي: إرادتي لهذا[5]، فعُدِّيَ مصدَرُهُ بالقرينةِ؛ لأنَّ المصدرَ واسمَ الفاعِلِ يجُوزُ أنْ يَتَعَدَّيا بقرينةٍ، وإنْ كان فعلاهُما في الأصلِ مُتَعَدِّيَينِ بِأنفُسِهِما، كقولِكَ: هذا ضاربٌ لزيدٍ، وأعجبَني ضربُكَ لِزيدٍ، ولا تقولُ: ضربْتُ لزيدٍ[6].

---

(١) في أ: شكرت إليك لك. وقد ضرب على (إليك) بخط مغاير.

(٢) الصف: ٨.

(٣) هو كُثيِّر.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: ديوان كُثير ١٧٦، والكامل ٢/ ١٠٠٠، واللامات للزجاجي ١٥١، وأمالي القالي ٢/ ٦٣، والمحتسب ٢/ ٣٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٢٣٧، ورصف المباني ٣١٩، والجنى الداني ١٢١، ومغني اللبيب ٢٨٥، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٢٩.

(٥) قال الزجاجي في توجيهه: «تقديره: أُريدُ، وإرادتي لهذا، أي لنسيان ذكرها» انظر: اللامات ١٥١. وقال به ابن جني في: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٥٦ (رسالة علمية).

(٦) قال المبرد: «والذي يستعمل في صلة الفعل اللامُ، لأنها لامُ الإضافة، تقول: لزيدٍ ضربتُ... وإنما تقديرُهُ: ضربي لزيدٍ، فأُجري الفعلُ مُجرى المصدر، وأحسنُ ما يكون ذلك إذا تقدَّم المفعول... وإنْ أُخِّرَ =

وأمَّا قولُ الشاعِرِ[1]:

مـا كنُـتُ أُخـدعُ للخليـل بِخُلَّـةٍ حتّـى يكـونَ ليَ الخليـلُ خَـدُوعا[2]

فـإنَّ الـلامَ فيـه زائـدةٌ، كـما زيـدتْ في قولِـهِ تعـالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[3] عنـد النحاة[4]، وقال الشاعرُ، وهو ابنُ ميَّادةَ[5]:

ومَلَكْـتَ مـا بـينَ العـراقِ ويثـرِبٍ مُلكًــا أجــارَ لِمُسلمٍ ومُعاهَــدِ[6]

المفعولُ فهو عربيٌّ حسنٌ». انظر: الكامل ٢/ ١٠٠٠، وفي المقتضب ٢/ ٣٧ نحوه. ونقل أبو حيان عن الجرمي أنه قال: «قال الأخفش وأبو عمرو: تدخل تأكيدًا إذا قُدِّم المفعول، ولا يجوز في غير ذاك إلا إذا اضطر شاعر» انظر: التذييل والتكميل ٧/ ٢٨.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الكامل.

الشاهد فيه: زيادة اللام في قوله: (للخليل).

انظر: البحر المحيط ٢/ ٤٩٤، وزاد المسير ١/ ٤٠٧، والدر المصون ٣/ ٢٥٠.

(٣) النمل: ٧٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠٠، والمقتضب ٢/ ٣٧، واللامات ١٦١، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٣٩.

(٥) هو الرَّمَّاح بن أبرد، من بني مُرة بن عوف بن سعد بن ذبيان. وميَّادة أمُّه. شاعر أموي، أدرك العباسيين. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٧٥٩، والأغاني ٢/ ٨٥.

(٦) البيت من الكامل.

انظر: شعر ابن ميّادة ١١٢، والأغاني ١١٥، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٥٦ (رسالة علمية)، والبديع ١/ ٢/ ٤٣٨، والجنى الداني ١٠٧، ومغني اللبيب ٢٨٥، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٠، وشرح أبياته ٤/ ٣٠٧.

أيْ: مُلكًا أجارَ مُسلِمًا ومُعاهدًا.

فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[١] فإنما عدَّاهُ باللامِ وإنْ كانَ مُتَعَدِّيًا بنفسِهِ؛ لأنَّ المعمولَ لَمَّا تقدَّمَ عَلى عامِلِهِ ضعُفَتْ عُلقةُ العامِلِ، فقوِيَ بحرفِ الجرِّ، والصوابُ عندي في الآيةِ التي تأوَّلها الخليلُ أن يكونَ مفعولُ (يُريدونَ) محذوفًا، تقديرُه: يريدون الفِتنةَ لِيُطفِئُوا، فاللامُ عِلَّةٌ لهم، وفي البيتِ: أُريدُ الصَّبرَ عنها لأنسى ذِكرَها.

فاللامُ في مَوضِعِ نصبٍ على العلَّةِ، والدليلُ على ذلِكَ قَولُ الهُذَليِّ[٢]:

تُريدينَ كيما تَضْمِدِيني[٣] وخالدًا ... وَهَلْ يُجمَعُ السَّيْفانِ ويحَكِ في غِمْدِ[٤]

فدخولُ: (كَي) يُبيِّنُ لكَ أنَّ اللامَ علةٌ.

وهُنا أفعالٌ بعكس[٥] ما أصَّلناهُ، وهِيَ / ٧٤ ب أفعالٌ تكونُ مُتعديةً إذا عريتْ منَ القرينةِ، فإذا وُجدتِ القرينةُ كانَتْ قاصرةً، وذلِكَ قولهم: أَقْشَعَ

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) هو أبو ذؤيب.

(٣) في هامش أ: تجمعيني.

(٤) البيت من الطويل.

روي: (تجمعيني) بدل (تضمديني).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٥، وشرح أشعارهم ١/ ٢١٩، وإصلاح المنطق ٥٠، والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠، ومجمع الأمثال ٣/ ١٨٤، والمستقصى ٢/ ٣٩٠-٣٩١، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ٨٦٣، ولسان العرب (ضمد) ٣/ ٢٦٦، وخزانة الأدب ٨/ ٥١٤.

(٥) في ج: وهذا أفعال تَعكسُ.

السحابُ، وقَشَعَتِ الريحُ السحابَ، وأكبَّ الرجلُ على وجْهِهِ وَكَبَبْتُ الرجُلَ على وجْهِهِ، وأنزَفَتِ البئرُ، ونزَفْتَ البئرَ، إذا أَذْهَبْتَ ماءَها. وأشنَقَتِ الناقةُ؛ إذا رَفَعَتْ رأسَها وجَذبَتْ زمامَها، وشنَقْتُها: إذا فعلتَ بها ذلِكَ، وهذِهِ ألفاظٌ يسيرةٌ تُحفَظُ ولا يُقاسُ عليها، وعِلّةُ ذلكَ أنَّهُم لَمّا وجدُوا (فَعِلَ) و(أَفْعَلَ) بمعنى واحد، نحو: بَلِمَتِ الناقةُ وأبْلَمتْ[1]، ورأينا الفتحةَ عدَّتْ (فَعِل) نحو: حزِنَ زيدٌ وحَزَنتُهُ، وحكى عُثمانُ في الخصائص[2]: كَسِيَ زيدٌ ثوبًا، وكسَوتُهُ ثوبًا، عَدَّى (فَعلت) و(أفْعَلْتُ)، وأيضًا فإنَّنا وَجَدْنا (فعَلَ) و(أَفْعَلَ) شيئًا واحدًا، نحو: ضاءَ الصباحُ وأضاءَ، ورأيْنا (فَعَل) جاءَ مُطاوعًا لأفْعَلَ، نحو: أخرَجتُهُ فَخَرَجَ، وأدْخلتُهُ فَدَخَلَ، وجاء[3] (أفْعَل) مطاوعًا لـ(فَعَلَ) نحو: قَشَعتِ الريحُ السحابَ، وأقْشَعَ، وأيضًا فقد جاءَ (فَعَل) مُطاوِعَ (فعَل) نحو:

قد جبرَ الدينَ الإلهُ فَجَبَرْ[4]

---

(١) بلمت الناقة وأبلمت: إذا اشتهت الفحل. (تاج العروس (بلم) ٣١/ ٢٩٩).

(٢) ٢/ ٢١٤.

(٣) في ج و د: فجاء.

(٤) من الرجز.

وهو للعجاج.

يريد: جبره فانجبر، فـ(جبر) الثاني مطاوع للأول.

انظر: ديوان العجاج ٦٣، وإصلاح المنطق ٢٢٨، وأدب الكاتب ٤٥٤، والزاهر ١/ ١٧٨، وتهذيب اللغة ١١/ ٦٠ (جبر)، والخصائص ٢/ ٢٦٠، واللسان ٤/ ١١٣ (جبر).

فجَعَلُوا (أَفْعَلَ) مُطاوِعَ (فَعَلَ)، وقال الفارسيُّ: جُعِلَ ذلِكَ لـ(فعَلَ) عِوضًا مِن دُخُولِ الهمزةِ عليهِ[١].

وهُنا شيءٌ آخرُ يوهمُ العكسَ، وذلكَ أنَّ النحاةَ تقولُ: إذا قُلتَ: ضَربْتُ زيدًا مخفّفًا احتملَ ضربةً واحدةً وضرباتٍ، وإذا قلت: ضَرَّبْتُ زيدًا مُشدَّدًا لم يحتملْ إلا التكثيرَ، وقد قالتِ العربُ: مجَدتُ الإبِلَ: إذا عَلَّفتَها مِلءَ بطنِها مخفَّفًا، ومجَّدتُها مثقلاً إذا علفتَها نِصْفَ بطنِها[٢]، ومِن ذلِكَ: هذا بلدٌ قد شَبِعتْ غنمُهُ، إذا كانتْ كثيرةَ الشِّبَعِ، وشُبِّعتْ غَنَمُهُ إذا قاربَتِ الشِّبعَ ولم تَشْبَعْ[٣]، وهذا يحتملُ أن يكونَ لُغتينِ[٤].

والمتعديةُ تُذكرُ عندَ ذكرِ عُثمانَ لها، وله قسمةٌ ثانيةٌ، وهُوَ أنَّ الأفعالَ على ضربينِ: ضربٌ حقيقيٌّ، وضربٌ غيرُ حقيقيٍّ، فالحقيقيُّ على ضربينِ: قاصِرٌ وغيرُ قاصرٍ، فالقاصرُ قد ذكرنا حُكمَهُ، وغيرُ القاصرِ على ضربينِ: مؤثِّرٌ وغيرُ مؤثِّرٍ، فالمؤثرُ نحو: ضربْتُ، وغيرُ المؤثرِ نحوُ: مَدَحْتُ وهَجَوتُ، ألا تَرَى إلى تعدِّيهما على الغائبِ؟ وأفعالُ النفسِ من هذا القبيلِ في عدمِ التأثيرِ، لا في عدمِ التَّعديةِ.

---

(١) لم أقف على قوله.

(٢) تهذيب اللغة ١٠/ ٦٨٣ (مجد).

(٣) تهذيب اللغة ١/ ٤٤٧ (شبع).

(٤) نص الأزهري على أنها لغتان. انظر: تهذيب اللغة ١٠/ ٦٨٣ (مجد).

وغيرُ الحقيقيَّةِ على ثلاثةِ أضرُبٍ:

فعلٌ مستعارٌ، نحوُ قولِكَ: ماتَ زيدٌ، ووَقَعَ الحائطُ.

وفعلٌ يدلُّ على زمانٍ وليسَ يُرادُ أنَّ الأسماءَ المسندةَ إليها فاعلةٌ في الحقيقةِ لِذلِكَ الفعلِ، وذلِكَ نحوُ قولِكَ: كانَ زيدٌ قائمًا.

وفعلٌ منقولٌ عن جهَتِهِ، وهو قولُكَ: لأرَيَنَّكَ هُنا، وقد تقدَّمَ ذكرُهُ.

وقولُهُ: «ولا يجوزُ حذفُ حَرْفِ الجرِّ إلاَّ في الشعرِ ضَرورةً» هُوَ كما ذَكَرَ؛ لأنَّهُ كانَ يُلْبِسُ المُتعدِّي بغيرِهِ في الأصْلِ بالمُتعدِّي بِنَفْسِهِ، إلا أنَّ ما كثُرَ استعمالُهُ فاسْتُعمِلَ في التنزيلِ فحكمُهُ حُكمُ المُطَّرِدِ فيما وَرَدَ لا غيرُ، كقوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلًا﴾[1] وقولِهِ تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[2] أي: بِهِ، ثُمَّ حَذَفَ حَرفَ الجرِّ فَوَصَلَ الفِعلُ إلى الهاءِ، فَحَذَفَ الهاءَ، فصارَ بمنزلةِ قولِهِ: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[3] أي: بَعَثَهُ اللهُ، ومِن ذلِكَ قولُ الشاعِرِ[4]:

مِنَّا الذي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَماحَةً ... وَجُودًا إذا هَبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ[5]

---

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) الحِجر: ٩٤.

(٣) الفرقان: ٤١.

(٤) هو الفرزدق.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٥١٦، والكتاب ١/ ٣٩، والمقتضب ٤/ ٣٣٠، والأصول ١/ ١٨٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٤-٤٢٥، وتحصيل عين الذهب ٧٤، وشرح المفصل ٨/ ٥١، وخزانة الأدب

وقولُهُ[1]: / ٧٥ أ

أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ جَعَلْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[2]

يريدُ: (منَ الرجالِ)، و(بالخير)[3].

وأمَّا الذي لا يجوزُ في كلامٍ فصيحٍ، وإنما يجوزُ في ضرورةِ الشعرِ، فقوله:

كأنّهُ واضحُ الأقرابِ في لقحٍ ... أسمى بهنَّ وعزَّتْهُ الأناصيلُ[4]

يُريدُ: وعزتْ عليهِ، وقولُهُ[5]:

٩/ ١٢٣.

(١) اختلف في قائله فقيل:

أ- عمرو بن معديكرب.

ب- خُفاف بن ندبة.

ج- العباس بن مرداس.

د- زُرعة بن السائب.

هـ- أعشى طرود.

(٢) البيت من البسيط.

النشب: المال الأصيل، والعقار. (اللسان ١/ ٧٥٧ (نشب).

انظر: الصبح المنير (ديوان الأعشين) ٢٤٨، والكتاب ١/ ٣٧، والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١، والأصول ١/ ١٧٨، واللامات للزجاجي ١٥٢، والمحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٠، وتحصيل عين الذهب ٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٣، والمقاصد الشافية ١/ ٥٤٦، ٣/ ٦٧١، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٩.

(٣) في ج: والخير.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) هو جرير.

تمـــرُّونَ الـــدِّيارَ ولم تَعُوجُـــوا كلامُكُـــمُ عـــليَّ إذًا حَـــرامُ(١)

يريدُونَ :على الدِّيارِ.

فأمَّـــا قولُـــهُ تعـــالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾(٢)، و﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾(٣) فـإنَّ قَومًـا يجعلونـهُ بمنزلـةِ: سَـفِهَ في نفـسِه، فحـذَفَ الحرفَ، وأَوْصَلَ الفِعلَ(٤)، وعَلَيهِ قولُهُ(٥):

أنـــتَ الخليفـــةُ حكمَـــهُ وفعالَـــهُ(٦)

---

(١) البيت من الوافر.

لم تعوجوا: أي لم تنعطفوا فتقيموا. (انظر: اللسان ٢/ ٣٣٣ (عوج).

وصدره في الديوان: أتمضون الرسومَ ولا تُحيَّا

وروي: أتمضون الديارَ... وقد اعترض المبرد على روايتيه، وصحح رواية ثالثة وهي: مررتُم بالديار. (انظر: الكامل ١/ ٥٠).

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٧٨، والكامل ١/ ٥٠، والبديع ١/ ٢/ ٤٣٥، وشرح المفصل ٨/ ٨، والمقرب ١٢٧، ومغني اللبيب ١٣٨، ٦١٦، والمقاصد الشافية ١/ ١٣٨، واللسان ٥/ ١٦٥ (مرر)، وشرح شواهد المغني ١/ ٣١١، وخزانة الأدب ٩/ ١١٨.

(٢) البقرة: ١٣٠.

(٣) القصص: ٥٨.

(٤) هو قول الكسائي، وجوَّزه الأخفش. انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٦٣.

(٥) هو الراعي.

(٦) صدر بيتٍ من الكامل، وعجُزُه:

وإذا أردت بظالمٍ تنكيلا

وروى الأخفشُ: هـم هيئَتَهُم[1]، علـى تقـدير: هُـم عَلَى هَيئتِهِم، فحَـذَفَ، وجوَّزَ أن يكونَ منصوبًا على المصدرِ وَعَلى الظَّرفِ[2]، ولم يـأتِ في غـيرِهِ، ومـنهم مَن ينـصبُهُ عـلى التمييزِ[3]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّـهُ معرِفـةٌ، ومـنهُم مَـن يجعَـلُ التقـديرَ: سَـفَّهَ[4]. وقولُـهُ تعـالى: ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾[5] أي: في أرضٍ، عنـدَ بعـضِهِم[6]، وقولُـهُ تعـالى: ﴿وَإِنۡ أَرَدتُّمۡ أَن تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ﴾[7] أي: لأولادِكـم[8]، فَحَـذَفَ، وهذا يُستعملُ في الكلامِ وغيرِه، لمجيئه في كتابِ الله، ولا يُقـاسُ حـذفُ حـروفِ الجرِّ جميعِها عليهِ، وإنما يُستعملُ في الكلام ما وردَ في كتـابِ الله تعـالى، لا مـا وردَ

وروي: عدلُهُ وقضاؤُهُ، و: حلمُهُ وفعالُهُ، و: عدْلُهُ ونوالُهُ. كلُّها بالرفع.

انظر: ديوان الراعي ٢٤٧، وجمهرة أشعار العرب ٧٣٣، وخزانة الأدب ٣/ ١٤٧.

(١) رواه أبو حيان عن العرب دون عزو، والمقدر عنده (في). انظر: الارتشاف ٣/ ١٤٣٤.

(٢) قال الأخفش- عند حديثه عن آية البقرة-: «... ولهذا معنى ليس لذاك، تقول: غُبِنَ في رأيِه، وخسر في أهله... وقد جاء لهذا نظيرٌ، قال: ضُرِبَ عبد الله الظهرَ والبطنَ، ومعناه: على الظهر والبطن...» انظر: معاني القرآن ١/ ١٥٧ (قراعة).

(٣) هو الفراء. انظر: معاني القرآن ١/ ٧٩.

(٤) في د: ومنهم من يجعل سفِه في معنى سفَّه.

جوَّزه الأخفش. انظر: معاني القرآن ١/ ٣٣٧.

(٥) يوسف: ٩.

(٦) هو الأخفش. انظر: معاني القرآن له ٢/ ٥٩٠. وانظر: تفسير الطبري ١٢/ ١٥٥.

(٧) البقرة: ٢٣٣.

(٨) ذكره الأخفش في معاني القرآن ١/ ٣٣٧.

في الشِّعْرِ، ومن الشاذِّ قولُ الشاعرِ[1]:

نُغـالي اللحـمَ للأضـيافِ مِنَّـا[2]

أي في اللحمِ، فحذفَ.

قال أبو الفتح: «**غيرَ أنَّ الجارَّ والمجرورَ جميعًا في موضِعِ نَصْبٍ بالفِعْلِ [الذي][3] قَبْلَهُما**»[4].

قال سعيدٌ: إنْ أرادَ عُثمانُ أنَّ كُلَّ جارٍّ ومجرورٍ في مَوضِعِ نَصبٍ فهُو غيرُ مُستقيمٍ، لقولِهِ تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[5]، وقولِهِ تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[6]، وقولِهِ تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[7] في أحد

---

(١) هو رجلٌ من قيس.

(٢) صدر بيتٍ من الوافر، وعجُزُه:

ونُرْخِصُهُ إذا نَضِجَ القُدُورُ

روايته في مصادره: (نيئًا) بدل (منَّا). وروي: (القدير) بدل (القدور).

نغالي: نشتريه غاليًا، ثم نرخصه إذا نضجتْ قدورنا (اللسان ١٥/ ١٣١ (غلا).

انظر: المعاني الكبير ٣٥٦، وجمهرة اللغة ٣/ ٤٩٤، وتهذيب اللغة ٧/ ١٣٥ (رخص)، وأمالي المرتضى ١/ ٥٥١، واللآلئ ١/ ٤٩٣، واللسان ٧/ ٤٠ (رخص)، ١٥/ ١٣١ (غلا).

(٣) تكملة من اللمع.

(٤) اللمع ٥١.

(٥) الإسراء: ٩٦.

(٦) مريم: ٣٨.

(٧) القلم: ٦.

القولين[١]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٢]، وقولِهِ تعالى في قِراءةِ مَنْ قَرأَ: ﴿فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾[٣] بالنصب[٤] في أحَدِ الوُجُوهِ[٥]، وكذلِكَ ما جاءني مِن أحَدٍ، فالجارُّ والمجرورُ في هذا جميعِهِ لَيْسَ في مَوضِعِ نَصبٍ، وإنما هُو في مَوضِعِ رَفعٍ. وإنْ أرادَ الأمْثِلَةَ التي ذَكَرَها فلا شُبهةَ أنَّها فيه في مَوضِعِ نَصبٍ.

واعْلَمْ أنَّ الجارَّ متصِلٌ بالاسمِ من وجهٍ، ومتَّصِلٌ بِالفعلِ مِن وجهٍ، فأمَّا اتِّصالُهُ بِالاسْمِ فلأنَّهُ عامِلٌ فيهِ، ولا يَصِحُّ الفَصْلُ بينَهُ وبينَهُ إلاَّ في ضَرورةٍ، ولهذا المعنى عُطِفَ عَلى مَوضِعِهِما في قولِهِ[٦]:

ويُصْبِحُ كالسَّيْفِ الصَّقيلِ إذا غدا ... على ظَهْرِ أنماطٍ لهم ووسائدا[٧]

(١) قيل: (المفتون) اسم مفعول على أصله، وبهذ تكون الباء زائدة، وهو الذي عناه المصنف.

وقيل: (المفتون) مصدر على زنة اسم المفعول. انظر المسألة في: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧، ومغني اللبيب ١٤٨.

(٢) آل عمران: ٦٢.

(٣) الحاقة: ١٣.

(٤) هي قراءة أبي السمال. انظر: مختصر ابن خالويه ١٦١، والكشاف ٤/ ١٥١.

(٥) وذلك إذا جُعل الجار والمجرور (في الصور) نائبًا عن الفاعل. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢١٦، والبحر المحيط ٨/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٦) هو الأعشى.

(٧) البيت من الطويل.

الشاهد: قوله (وسائد) حيث عطفت على موضع الجار والمجرور (كالسيف)، وموضعه النصب؛ خبر

وقولِهِ[1]:

جِئْنـي بِمِثْـلِ بَنـي بَـدْرٍ لِقَـومِهِمُ أَوْ مِثْـلَ أُسْرةِ مَنْظُـورِ بْـنِ سَـيَّارِ[2]

وقولِهِ[3]:

يـذهبْنَ في نجـدٍ وغَـوْرًا غـائرا[4]

ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[5].

(أصبح).

انظر: الصبح المنير ٤٩. ولم أجده في غيره. وروايته: (له) بدل (لهم).

(١) هو جرير.

(٢) البيت من البسيط.

يخاطب الفرزدق، ويفتخر عليه بسادات قيس، وهم أخواله، ذاكرًا أشرافهم. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد: (مثل) فهو معطوف على موضع الجار والمجرور (بمثل).

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٣٧، والكتاب ١/ ٩٤، ١٧٠، والمقتضب ٤/ ١٥٣، والأصول ٢/ ٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٦، والمحتسب ٢/ ٧٨، وتحصيل عين الذهب ١٠٨، ١٤١، وشرح المفصل ٦/ ٦٩.

(٣) اختلف في قائله. فقيل:

أ- العجاج.

ب- ابنه رؤبة.

(٤) من الرجز.

نجد: المرتفع من بلد العرب، والغور المنخفض منها، وهو تهامة. (عن تحصيل عين الذهب ١٠٨).

الشاهد: عطف (غورًا) على موضع (في نجد).

انظر: زيادات ديوان رؤبة ١٩٢، والكتاب ١/ ٩٤، والزاهر ١/ ٢١٨، والخصائص ٢/ ٤٣٢، والمحتسب ٢/ ٤٣، وتحصيل عين الذهب ١٠٨، وأساس البلاغة (فسق) ٢/ ٢٠٠.

(٥) آل عمران: ٤٦.

ولهذا المَعنى خَلَطَهُ الشاعِرُ بِالاسْمِ فقالَ[(١)]: أَنْشَدَهُ الكُوفيُّ:

لقـد بَـسْمَلَتْ لَـيلى غَـداةَ لَقِيتُهـا　　　فيـا حَبَّـذا ذَاكَ الحَبِيـبُ المُبَـسْمِلُ[(٢)]

ولهذا قالُوا: بِكَمْ رَجُلاً مَرَرْتَ؟ فَقَدَّمُوا الحَرْفَ قَبْلَ (كَمْ) ولها الصَّدارةُ.

وأَمَّا اتِّصالُهُ بِالفِعلِ فإنَّهُ بمنزلةِ الهمزةِ والتَّضْعِيفِ في تَقويةِ الفِعْلِ، إلاَّ أنَّهُ عامِلٌ؛ لأَنَّهُ مُباشِرٌ لِلاسْمِ، ولهُ تأثيرُ مَعنىً غَيرِ التَّعديةِ.

قال أبو الفتح: «**والمتعدِّي بنفسِهِ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ: متعدٍّ إلى مفعول** / ٧٥ ب **واحد، ومتعدٍّ إلى مفعولَينِ، ومتعدّ إلى ثلاثة مفعُولِينَ، والمتعدِّي إلى مفعول واحد، نحو [قولك]**[(٣)]: ضربتُ زيدًا وكلّمتُ عمرًا»[(٤)].

قالَ سعيدٌ: قالتِ النحاةُ: كُلُّ فعلٍ يُلاقي شيئًا أو يتعلَّقُ بشيءٍ فَهُوَ مُتَعدٍّ، والذي عندِي أنَّ كُلَّ فِعلٍ يَفتقِرُ وجودُهُ إلى شيءٍ غَيرِ فاعلِهِ والزمانِ والمكانِ فهُوَ مُتعدٍّ مُؤثِّرًا كانَ أو غيرَ مُؤثِّرٍ، فمن ذلِكَ فِعلُ الحواسِّ، كالنَّظرِ للمُبصَراتِ، واللمسِ بِاليدِ للمَلْمُوساتِ، والسَّمْعِ للمسمُوعاتِ، والذوقِ للمطعُوماتِ،

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان عمر ٣٢٠، وأمالي القالي ٢/ ٢٠٧، واللآلئ ٢/ ٩٠٩، وتذكرة النحاة ٢٤، والدر المصون ١/ ١٣، واللسان ١١/ ٥٦ (بسمل)، والهمع ٢/ ٨٩.

(٣) تكملة من اللمع.

(٤) اللمع ٥١.

والشمِّ للمشمُوماتِ، وكُلُّ [ما][(١)] لهُ آلةٌ.

فإنْ قِيلَ: فما تَصْنعُ بقولِ الشاعِرِ[(٢)]:

رَأى بَـرْدَ مـاءٍ ذِيـدَ عَنـهُ ورَوْضـةً ... بَـرُودَ الـضُّحَى فَينانـةً بِالأصـائلِ[(٣)]

والبردُ لا يُرى؟

فالجوابُ: أنّهُ أرادَ أثَرَ ماءٍ، وأيضًا فإنَّ هذا استعارةٌ؛ لأنَّهُ إذا رَأى صفاءَ الماءَ ورِقَّةَ الهواءِ، وأحَسَّ بَردَ[(٤)] الزَّمانِ، كانَ ذلِكَ مُخرِجًا لَهُ إلى حَيِّزِ الرُّؤيةِ.

وكذلِكَ قَولُهُم فيما حكاهُ الأخفَشُ: أَبْصَرْتُ كلامَهُ[(٥)]، التقديرُ فيهِ: أَبْصَرْتُ مَحَلَّ كلامِهِ مُتكلِّمًا، وقولُ الشاعِرِ[(٦)]:

فلا الظِّلَّ من بَرْدِ الضُّحى تستطيعُهُ ... ولا الفيءَ من بردِ العشيِّ تذوقُ[(٧)]

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (يرى) بدل (رأى).

والفينانة كثيرة الأغصان. (شرح المرزوقي ٢/ ١٤١٦).

انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٩٠ (رسالة علمية)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/١٤١٦، وديوان الحماسة بترتيب الأعلم ٢/ ٣٢٣، والبديع ١/ ٢/ ٤٤٠.

(٤) في ج: ببرد.

(٥) لم أقف على هذا.

(٦) هو حُميد بن ثور.

(٧) البيت من الطويل.

مُستعارٌ في مكانٍ: تُلاقي.

إلاَّ أنَّ في (سَمِعْتُ) شيئًا يُخالفُ أخواتِها، وهوَ أنَّهُ يَتَعدَّى إلى واحدٍ إذا كانَ مِمَّا يُسمَعُ، ويتعدَّى إلى اثنينِ إذا كانَ الأوَّلُ مما لا يُسمَعُ والثاني مما يُسمَعُ، كقولِكَ: سمعتُ كلامَ زيدٍ، وسمعتُ زيدًا يقولُ ذلِكَ، وإشكالُ هذا الفصلِ أنَّ المفعولَ لا يكونُ جملةً إلا إذا كانَ ثانيًا في الأفعالِ الداخلةِ على المُبتدأِ والخبرِ، وثالثًا في المنقولِ منها، وقد وَقَعَ جملةً في هذا الفِعلِ، فإنْ قُلتَ: سمعتُ زيدًا قائلاً، لم يكُنْ بالمختارِ عندَ بَعضِهِمْ إلاَّ أن تُعلِّقَهُ بشيءٍ آخرَ؛ لأنَّ (قائلا) موضوعٌ للذاتِ، والذاتُ ليستْ مَوضوعةً للسَّمْعِ، ولهذا المعنى تقولُ: رَأيتُ القائلَ، فلو كانَ مما يُسمعُ لم يكُنْ مما يُرَى.

فإنْ قِيلَ: فما تَصنَعُ بقولِهِ تعالى: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ﴾[1] فقد عَدَّى (يَسمَعُ) إلى الكافِ، وليسَ مما يُسمَعُ؟

فالجوابُ: أنَّ المُضافَ محذوفٌ، تقديرُهُ: هَلْ يَسمَعُونَ دُعاءَكم، لِقولِهِ تَعالى: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾[2].

فإنْ قِيلَ: فاجْعَلِ المُضافَ إلى الظَّرْفِ مُغنِيًا عَنِ المُضافِ، فهُو قولُ

انظر: ديوان حميد ٤٠، والأيام والليالي والشهور للفراء ٩٦، وتفسير الطبري ٣/ ٢٦٢، وإصلاح المنطق ٣٢٠، والزاهر ١/ ٢٧٦، وتهذيب اللغة ١٤/ ٣٥٨ (ظل)، والأغاني ٤/ ٣٥٩، والبديع ١/ ٢/ ٤٤٠، واللسان ١/ ١٢٤ (فيأ).

(١) الشعراء: ٧٢.

(٢) فاطر: ١٤.

الشاعِرِ[1]:

سـمِعْتُ حمامـةً طَرِبَـتْ بِنَجْـدٍ   فَـما هِجْـتِ العَـشِيَّةَ يـا حمامـا
مُطَوَّقَـةً تَـرَنَّمُ فَـوقَ غُـصْنٍ   إذا مـا قُلـتَ مـالَ بهـا اسْـتَقاما[2]

فالتقديرُ: سمعتُ صوتَ حمامةٍ، أو يكونُ الترنُّمُ هُو المسموعَ، فهذه جميعُها تَتَعَدَّى بنفسِها مِن غيرِ مُعَدٍّ.

والتضعيفُ الذي في (كَلَّمْتُ) لَيسَ بِتضعيفِ تَعدِيةٍ، وإنَّما الكلمةُ مبنيّةٌ عليها.

وهذا الفعلُ الذي يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ عَلى ضُروبٍ: مِنْها ما يكونُ الفاعلُ هُوَ المفعولَ في المعنى، كقولِكَ: ضَارَبَ زيدٌ عمرًا، ولَقِيَ زيدٌ عمرًا.

ومنها ما يصحُّ للفاعلِ معَهُ أن يكونَ مفعولاً، والمفعول أنْ يكونَ فاعلاً، لِكنْ يَنْقَلِبُ المعنى، كقولِكَ: ضَرَبْتُ زيدًا.

ومنهُ ما لا يَصِحُّ للفاعلِ معَهُ أنْ يكونَ مَفْعُولاً نحو: أَكَلَ زيدٌ خبزًا، ودَقَّ القَصَّارُ الثوبَ.

وقدْ يُذكرُ وقَد لا يُذكَرُ؛ لأَنَّهُ لَيسَ مِن الضرورةِ ذِكْرُهُ، كقولِهِ تعالى: ﴿آدْفَعْ

---

(١) هو جرير.

(٢) البيتان من الوافر.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٢١. والأول في التمام ٢١٧، والبيتان في البديع ١/ ٢/ ٤٣٩.

بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[١]. وقَد يَتَقَدَّمُ عَلى الفِعْلِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ﴾[٢]، وهو كثيرٌ جدًّا.

/ ٧٦ أ وَالمَفعُولُ بِهِ قَد يَتقدَّمُ عَلى الفاعِلِ وعلى الفِعلِ، بخِلافِ الفاعِلِ، وقَدْ سَبَقَ ذِكرُ ذلِكَ، فإنْ قُلتَ: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا، وقَدَّمْتَهُما مَعًا عَلَى الفِعلِ، وشَغَلْتَ الفِعْلَ بِضميرِ المفعُولِ بِالفِعْلِ، فالأَوْلى أنْ يُقدَّمَ المفعُولُ أَوَّلَ كلامِكَ، وتجعلَ الفاعلَ بعدَهُ، لِيكونَ الفِعْلُ بَعْدَهُ حَدِيثًا عَنهُ، وتَكُونَ الجملةُ حَدِيثًا عَنِ المفعولِ، تقولُ: عَمرٌو زيدٌ ضَرَبَهُ، فَيكونُ: (ضَرَبَهُ)، خَبرًا عَن (زيد)، و(زيدٌ) وما بعدَهُ خَبرٌ عَن (عمرو)، ولهذا كانَ قِراءةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾[٣] بِالنَّصْبِ[٤] أحسنُ[٥]، حيثُ لم يتقدَّمِ المفعولُ في أوَّلِ الكلامِ.

قال أبو الفتحِ: «**والمُتعدِّي إلى مَفعُولَينِ عَلَى ضَرْبَينِ [أيضًا][٦]: مُتَعَدٍّ إلى**

---

(١) فُصِّلَت: ٣٤.

(٢) الإسراء: ٢٠.

(٣) القمر: ٤٩.

(٤) هي قراءة الجُمهور. انظر: البيان ٢/ ٤٠٦، والبحر المحيط ٨/ ١٨٣. وقرأ بالرفع أبو السمال. المحتسب ٢/ ٣٠٠.

(٥) ذهب إلى تحسين قراءة النصب ابن الأنباري والعكبري. وحسَّن قراءة الرفع سيبويه، والمازني، وابن جني. انظر: الكتاب ١/ ١٤٨، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٧٠٠، والمحتسب ٢/ ٣٠٠، ومجالس العلماء ٢٩٤، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٠١، والبيان ٢/ ٤٠٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٠، والتبيان ٢/ ١١٩٦، والبحر المحيط ٨/ ١٨٣.

(٦) تكملة من اللمع.

مَفعُولَينِ وَلَكَ الاقْتِصارُ عَلَى أَحدِهما، ومُتَعدٍّ إلى مَفْعُولَينِ وَلَيس لَكَ الاقْتِصارُ عَلَى أَحَدِهما، فالأَوَّلُ نحوُ: أَعْطَيتُ زَيدًا دِرْهمًا، وَكَسَوْتُ عَمْرًا ثوبًا، [وَلَكَ أَنْ][(١)] تَقُولَ: أَعْطَيْتُ زَيدًا، وَكَسَوْتُ عَمْرًا»[(٢)].

قال سعيدٌ: قَدْ بَيَّنَّا الخِلافَ في المفعُولِ الأَوَّلِ بماذا انْتَصَبَ، فَبَقِيَ الكلامُ في المَفْعُولِ الثاني، فالبَصْرِيُّ يَنْصِبهُ بما انْتَصَبَ الأَوَّلُ بِهِ، والكُوفيُّ يَنصِبُهُ بإضمارِ فِعلٍ آخَرَ، ويقولُ: إذا قُلتَ: أَعْطَيْتُ زيدًا درهمًا، التقديرُ: أَعطيتُ زيدًا فَأَخَذَ دِرهمًا[(٣)]، وكذلِكَ: كَسَوْتُ زَيدًا ثوبًا، وهذا فاسِدٌ، بدليلِ أَنَّكَ تَقُولُ: أَعْطَيْتُ زيدًا دِرهمًا فَلَمْ يَأْخُذْ، فهذا كلامٌ صَحيحٌ عِندَ الفريقينِ، وهُوَ مُناقِضٌ عِندَ الكُوفيِّ في قياسِهِ. وأيضًا فإنَّ الثانيَ عَلى تقديرِ الكوفيِّ جملةٌ، والجملةُ لا تقُومُ مَقامَ الفاعِلِ[(٤)]، وقد جَوَّزُوا: أُعطِيَ دِرهمٌ زيدًا، ويصحُّ أنْ تقولَ: أَعْطَيْتُ دِرهمًا

---

(١) تكملة من اللمع.

(٢) اللمع ٥٢.

(٣) عزاه للكوفيين ابن الخباز في توجيه اللمع ١٧٨. وقدر هذا التقدير ابن السراج في الحديث عن جواز الاقتصار على المفعول الأول في هذا الباب، فالحديث ليس عن العمل. قال (الأصول ١/ ١٧٧): «...ألا ترى أنّك إذا قُلتَ: أعطيتُ زيدًا درهمًا، فـ(زيد) المفعول الأول، والمعنى: أنّك أعطيتَه فأخذ الدرهم، و(الدرهم) مفعول في المعنى لزيد».

(٤) هذه مسألة فيها خلاف، فقد أعرب الزمخشري جملة (أهلكنا) في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه:١٢٨] فاعلًا، قال: «فاعل (لم يهد) الجملة بعده، يريد: ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي

زَيدًا، وهذا يُؤدِّي عَلى قِياسِ الكُوفيِّ إلى الفَصْلِ بينَ العامِلِ والمعمولِ بِأجنبيٍّ، وهذا لا يجوزُ، وإنما الناصِبُ للثاني هُو الناصِبُ للأوَّلِ.

والفِعلُ المُتعدِّي إلى مَفعُولينِ عَلى ضَربينِ: ضَرْبٌ يَصِحُّ الاقْتِصارُ فيهِ عَلَى أَحَدِ المَفْعُولَينِ إذا لم تُرِدِ البيانَ عَنهُما، وهذا القِسمُ تَعتبرُهُ بأنْ يكونَ الثاني فيهِ غيرَ الأوَّلِ، وتعتبرُهُ بِأنَّكَ مَتى أَسْقَطْتَ الفِعلَ والفاعِلَ كانَ ما بَقِيَ غيرَ كلامٍ، وتَعتَبرُهُ بِأنَّهُ لا يقَعُ مَوْقِعَ المفعولِ الثاني فيهِ جملةٌ، وهذا القِسمُ على ضَربينِ: ضَربٌ يَتعدَّى بِنفسِهِ، نحوُ قولِكَ: كَسَوْتُ زَيدًا ثوبًا، وضَربٌ يَتَعَدَّى بِقَرينةٍ، نحوُ: أَعْطَيتُ زيدًا دِرهمًا؛ لأنَّهُ مِنْ (عَطا يعطو) إذا تَناوَلَ، وأعْطَيْتُ نَاولْتُ.

قال أبو الفتحِ: «**الثاني مِنهُما أَفْعالُ الشَّكِّ واليَقِينِ، ممَّا كانَ داخِلاً عَلَى المبتَدَأِ والخَبرِ، فَكَما لا بُدَّ للمُبتدأِ مِن خبرٍ**[1]**، فَكذلِكَ لا بُدَّ للمَفعُولِ الأوَّلِ مِنَ المفعُولِ**[2] **الثاني**»[3].

قال سعيدٌ: أفعالُ الشكِّ واليقينِ إذا ذَكَرْتَ مَفْعُولَيها ثُمَّ حَذَفْتَها وفاعِلَها

ٱلْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يس]، أي: تركنا عليه هذا الكلام». الكشاف ٢/ ٥٥٨. ولما ذكر أبو حيان أوجه الإعراب في هذه الآية، نقل إعراب الزمخشري هذا، وعقب عليه بقوله: «وكون الجملة فاعلًا هو مذهب كوفي». البحر ٦/ ٢٨٩.

(١) في اللمع: خبره.

(٢) سقط من اللمع.

(٣) اللمع ٥٢.

يَبْقَى[(١)] ما بَعدَ الحذفِ كلامًا تامًّا، بخلافِ بابِ (أَعطيتُ)، وأيضًا فإنَّ فاعلَ هذهِ إذا كانَ مُضْمَرًا يَتَعَدَّى إلى المفعولِ إذا كانَ مُضْمرًا، وكانَ إِيَّاهُ، وَلَيسَ غيرُها مِنَ الأفعالِ كذلِكَ، ألا تَرَى أنَّكَ لا تقولُ: ضَرَبْتُني وقَتَلْتُني، وتقولُ: ظَنَنْتُني مُنْطَلِقًا، واخْتَلَفَ النَّاسُ في عِلةِ ذَلِكَ، فقالَ قومٌ: إنما لم يُستعملْ: ضَرَبْتُني استِغناءً عنْهُ بِـ: ضَرَبْتُ نَفْسِي، وهذا قولُ الزَّجاجِ[(٢)] وجماعةٍ منَ المتقدِّمينَ[(٣)].

وقالَ المبرِّدُ: إنما امْتَنَعَ ذَلِكَ؛ لأنَّ الفاعِلَ مِن كُلِّ وَجْهٍ لا يَكونُ المفعولَ مِنْ كُلِّ وجهٍ[(٤)].

وقالَ السِّيرافيُّ -رحمَهُ اللهُ-: لَمَّا جَرَتْ عادةُ العربِ أنْ يَكونَ الفاعِلُ في أكثرِ الأحوالِ عندَها غَيرَ المفعُولِ، واحتاجُوا إلى غَيرِ ذَلِكَ في محلٍّ جاؤوا بِالنَّفْسِ، وجَعَلُوها كَالأَجْنَبيِّ[(٥)]، ولهذا المعنى خُوطِبَتْ فقالَ[(٦)]: / ٧٦ ب

(١) في ج: بقي.

(٢) قال بهذا ابن السراج. انظر: الأصول ٢/ ١٢١، ٢٤١.

(٣) كسيبويه، انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٦.

(٤) قال في المقتضب ٣/ ٢٧٧: «... إذا قلت: أرأيتك زيدًا فإنما هي أرأيت زيدًا؛ لأنَّ الكاف لو كانت اسمًا استحال أن تُعدِّيَ (رأيت) إلى مفعولين الأول والثاني هو الأول... ومع ذلك أنَّ فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه فيصل ضميره إلا في باب ظننتُ وعلمت».

(٥) انظر: شرح السيرافي ٣/ ١٤٧ ب.

(٦) هو أعرابي قتل أخوهُ ابنَهُ. (عن شرح المرزوقي).

أقــولُ للــنفسِ تَأْسَــاءً وَتَعْزِيــةً إحـدى يَـدَيَّ أصـابَتْني ولم تُـرِدِ[١]

فأمَّا قول الشاعر[٢]:

لَقَـدْ كـانَ لي عَـنْ ضَرَّتـينِ عَـدِمْتُني[٣]

فشاذٌّ، وَلَيْسَ بحقيقةٍ.

فأمَّا هَذِهِ الأَفعالُ فإنَّهُ يَتَعَدَّى المُضمرُ المرفوعُ فيها إلى المُضمَرِ المنصوبِ إذا كان إيَّاهُ، تقولُ: ظَنَنْتُني قائمًا، وسنبيِّنُ ذلك في موضِعِهِ.

وَهـذِهِ الأفعالُ إذا ذُكِرَتْ مِنْ غيرِ مفعُولَيها فالناسُ فيها على ضَربَينِ: مِنهُم مَن يُجيزُ ذلِكَ، وَهُوَ الظاهِرُ مِن كلامِ سِيبويهِ[٤]، والجرميُّ لا يُجيزُ

وفي الحماسة البصرية: أنه العريان بن سهلة النبهاني، من طيِّئ.

(١) البيت من البسيط.

تأساء: تفعال من الأسوة، أي ائتساءً بغيري. (عن شرح المرزوقي).

انظر: أمالي القالي ١/ ٢٦٣، والخصائص ٢/ ٤٧٦، ٣/ ٢٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٠٧، وشرح المفصل ٣/ ١٠، والحماسة البصرية ١/ ١٢٨، وخزانة الأدب ٤/ ٣١٢.

(٢) هو جران العود النميري.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزُهُ:

وعمّا أُلاقِي منهُما مُتَزَحزَحُ

الشاهد: قوله: (عدمتُني) حيث تعدى الفعل إلى ضمير الفاعل.

انظر: ديوان جران العود ٤، وشرح السيرافي ٣/ ١٤٨ أ، والمفصل ٢٦٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٥٧-٥٨، والتخمير ٣/ ٢٨٢، وشرح المفصل ٧/ ٨٨، وتذكرة النحاة ٤٢١.

(٤) انظر كلام سيبويه في: الكتاب ١/ ٤٠، ٤١، ٢/ ٣٦٥. وانظر: شرح السيرافي ٢/ ٣١٦ (المطبوع) فقد أجاز الحذف.

=

ذلِكَ[1]، ويقولُ: هذِهِ الأفعالُ لا يخلُو الإنسانُ منها بخلافِ غيرِها، ألا تَرَى أنَّ الإنسانَ لا يخلُو مِن ظنٍّ وعِلمٍ، فإذا قُلتَ: ظَنَنْتُ أو عَلِمْتُ كانَ بمنزلةِ مَن يقولُ: النَّارُ حارَّةٌ. وأيضًا فإنَّ هذِهِ الأفعالَ قد يُتَلَقَّى بها ما يُتَلَقَّى بِالأقسامِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[2]، وقالَ تَعالى: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[3].

وقالَ الفرَّاءُ: تأتي بمعنى القَسَمِ[4]، وأَنْشَدَ:

أظُنُّ لا تَنْقَضِي عَنَّا زِيارتُكُم ... حَتَّى تكُونَ بِوادِينا البَسَاتِينُ[5]

وتأتي (ظَننتُ) بمعنى (عَلِمْت)، وكانَ أُسَيْدُ بنُ حُضَيرٍ، وعَبَّادُ بنُ بِشرٍ[6]

وقد اختُلِفَ في رأي سيبويه في هذه المسألة، فذهب ابن مالك إلى أنه يرى المنع من حذف المفعولين اقتصارًا، مستدلًا بتسويته بين مفعولي (حسبت) ومعمولي إنّ وأخواتها. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٧٤

وقال ابن عصفور: «والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علمت وظننت وما في معناهما حذف اقتصارٍ... وليس في الكتاب جلاءٌ عن مذهب سيبويه» شرح الجمل ١/ ٣١٢.

وسيتحدث المصنف عن رأي سيبويه بعد قليل.

(١) انظر رأيه في الحلبيات ٧٢.

(٢) البقرة: ١٠٢.

(٣) فُصِّلَت: ٤٨.

(٤) النقل عن الفراء في غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٦، ولم أجده في غيره.

(٥) البيت من البسيط.

ولم أعرف قائله، ولم أعثر عليه إلا في غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٧.

(٦) في جميع النسخ: قُشير. وهو تصحيف.

أتيا رسولَ الله صَلَّى الله عليهِ وَسلَّمَ فسألاهُ، واسْتَأذناهُ في إتيانِ النِّساءِ في المحيضِ خِلافًا لِليَهُودِ، فَتَمَعَّرَ وجْهُهُ، قالَ أنسٌ: حَتى ظَنَنَّا أنْ قَدْ وَجَدَ عَليهما، فَخَرَجا فاسْتَقبَلَتْهُما هَدِيَّةٌ مِن لَبنٍ إلى النبيِّ صَلى الله عليهِ وسلَّمَ، فَبَعَثَ في آثارهما، فَظننَّا أنَّهُ لم يجدْ عَلَيهما[1]. فالأوَّلُ مِنَ الظَنِّ تَعليقُ العِلْمِ، والآخرُ تحقِيقُهُ[2].

وقالَ ابنُ سِيرين[3]: سألتُ عبدةَ السُّلمي[4] عَنْ قَولِهِ: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[5] فَأَشارَ بِيَدِهِ، فظَنَنْتُ ما قَالَ[6]، أيْ: عَلِمْتُ.

---

(١) الحديث في مسلم في الحيض رقم (١٦) ١/ ٢٤٦، وأبي داود في النكاح باب (٤٦) ٢/ ١١٦، والترمذي في التفسير باب (٢٤) ٥/ ١٩٩، والنسائي في الحيض باب (٨) ١/ ٢٠٥.

(٢) انظر: غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٧.

(٣) هو محمد بن سيرين، أبو بكر، البصري (ت ١١٠هـ). مولى أنس بن مالك، تابعي جليل، فقيه ومفسر، اشتهر بالورع والزهد. روى عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك وغيرهم، وروى عنه قتادة، وخلق كثير. انظر: تاريخ بغداد ٣/ ٢٨٣، وطبقات ابن سعد ٩/ ١٩٢، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٦٠٦.

(٤) هكذا في النسخ، وفي تفسير الطبري عَبِيدة، دون نسبة، والمثبت من شيوخ ابن سيرين: عَبِيدة السَّلْمانيّ، ونص على هذا الأثر الخطابي ناسبًا إياه إلى عبيدة السلماني. وهو عبيدة بن عمرو السلماني، (ت ٧٢هـ) من أهل اليمن، أسلم أيّام فتح مكة، ولم يَرَ النبيَّ صلى الله عليه وسلم، كان فقيهًا راويًا للحديث.

انظر: طبقات ابن سعد ٨/ ٢١٣، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٤٠.

(٥) وردت في آيتين، الأولى في النساء: ٤٣، والثانية في المائدة: ٦.

(٦) انظر: تفسير الطبري ٥/ ١٠٤، وغريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٦.

وقالَ الشاعِرُ[1]:

ولقــدْ عَلِمْــتُ لَتَــأْتِيَنَّ مَنِيَّتــي إنَّ المنايــا لا تطــيشُ ســـهامُها[2]

ومِن حُـجةِ الجـرميِّ أنَّ هـذِهِ الأفـعالَ قَـد تُلغى، وما يُلغى لا يكـونُ في حُكمِ الجُملِ المُفيدةِ، فلا يُستَغنى بها، وحُجةُ سيبويهِ أنَّ أفعـالَ القُلوبِ تَنْقسِمُ إلى ثلاثـةِ أقـسام: عِلـم، وظَـنٌّ، وشَـكٌّ، فالـعِلمُ عـلى ضَـربينِ، ضَروريّ، كقولِكَ: السماءُ فَوقَنا، وكَسِبيٌّ، وهُوَ الـذي يُعرَفُ بِالأدِلَّـةِ الظـاهِرةِ بَعـدَ النَّظَـرِ، وهذا المقصودُ في هـذا البـابِ، وشَـكٌّ وهُـوَ استواءُ حالـةِ الإيجابِ والنفـي عِنـدَ المُستخبِرِ، وظنٌّ وهوَ مَيلُ النَّفْسِ إلى أَحَدِ الجانِبَينِ. فإذا قُلتُ: (ظننتُ) أعلمتَ أنّكَ غيرُ قاطِعٍ، ولا أنَّ الحالتينِ استوَيا عِنْدَكَ، وإذا قلتَ: (علمتُ) أعلمتَ أنّكَ قَاطعٌ.

وذَكَرَ سِيبويهِ في هذا الفَصْلِ شَيئًا طَرِيفًا، وهُوَ أنَّهُ قالَ: ظننتُ ذاكَ،

---

(١) هو لبيد بن ربيعة.

(٢) البيت من الكامل.

وهو من المعلقة المشهورة، وصدره فيها:

صادَفْنَ مِنها غِرَّةً فأصَبْنَها

انظر: ديوان لبيد ٣٠٨، والكتاب ٣/ ١١٠، وشرح القصائد السبع الطوال ٥٥٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٠، والحلبيات ٧٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥٨، ومغني اللبيب ٥٢٤، وتخليص الشواهد ٤٥٣، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٧٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨، وهمع الهوامع ١/ ١٥٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩.

وَكَنَّى[١] بِهِ عنِ المصدَرِ، وأجَازَهُ، وقالَ: لأنَّهُ يجوزُ أنْ تَقُولَ: ظَنَنْتُ وتَسْكُتُ، كما تقولُ: ضَرَبْتُ[٢]، وقال في البابِ الذي بعدَهُ: ولا يُقتَصَرُ على مفعولٍ واحدٍ مِنَ الثلاثةِ؛ لأنَّ المفعُولَ الأوَّلَ فِيهما كالفاعِلِ في البابِ الذي قَبْلَهُ في المعنى[٣]، وهذا تناقُضٌ في الظاهِرِ، والقولُ الأوَّلُ -وهوَ قولُ سيبويهِ- هُوَ الصَّحيحُ، يَدُلُّ عليهِ السَّماعُ والقِياسُ، فالسماعُ قولُهُ تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾[٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[٥] فعدَّاهُ إلى المصدَرِ حَسْبُ. فأمَّا قَولُهُ[٦]:

فَتَعَدَّيتُ خَشاةَ أن يَرَى ... جاهِلٌ أنِّي كما كانَ زَعَمْ[٧]

فلا حُجةَ فيه؛ لأنَّ التقدِيرَ فيه: زَعمُهُ إيَّاه، وكذلِكَ قولُهُ[٨]:

---

(١) في ج: فكنَّى.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٠.

(٣) الكتاب ١/ ٤١.

(٤) البقرة: ٧٨.

(٥) الجاثية: ٣٢.

(٦) هو المثقب العبدي.

(٧) البيت من الرمل.

روي: (فتعزَّيتُ) بدل (فتعديت).

انظر: ديوان المثقب ٢٣٢، والمفضليات ٢٩٤، ولباب الآداب للثعالبي ١٢٤، والمحكم (خشي) ٥/ ١٤٨، ولسان العرب (زعم) ١٢/ ٢٦٥، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٣، ١١/ ٨٥.

(٨) هو الكميت بن زيد.

بِـأيِّ كتـابٍ أم بأيَّـةِ سـنَّةٍ ... تَـرى حُـبَّهم عـارًا عليْـكَ وتحسِبُ[1]

والتقديرُ فيه: وتحسِبُهُ إيَّاهُ، ومِنَ الأوَّلِ قَولُهُ[2]:

فـما جَنَّـةَ الفِـرْدَوْسِ هـاجَرْتَ تَبْتَغِـي ... ولكـن دَعَـاكَ الخُبْـزُ أَحْسِبُ والتَّمْرُ[3]

/ ٧٧ أ فَلَـمْ يُعـدِّ (أحسبُ) إلى شيءٍ، وحَسْبُكَ هـذا وأمثالُـهُ حُجـةً عـلى الجرمِيِّ، فأمَّا قولُهُ[4]:

وَنُبِّئْـتُ زيـدًا ولم أَبْلُـهُ ... كـما زَعَمُـوا خَـيرَ أهـلِ الـيَمَنْ[5]

---

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الهاشميات ٣٨، والمحتسب ١/ ١٨٣، وشرح مشكلات الحماسة ٥٠٨ (رسالة علمية)، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٦٩٢، والمقرب ١٢٩، وأوضح المسالك ٢/ ٦٩، والهمع ١/ ١٥٢، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٧.

(٢) هو حكيم بن قَبِيصة الضبي.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ٣٨٩، وشرح مشكلاتها لابن جني ٥٠٨ (رسالة علمية)، وشرحها للمرزوقي ٢/ ١٨٢٥، والبديع ١/ ٢/ ٤٤٩، وشرح التسهيل ٢/ ٨٧، والارتشاف ٤/ ٢١١٠، وهمع الهوامع ١/ ١٥٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٧.

(٤) هو الأعشى.

(٥) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره (قيسًا) بدل زيدًا، وهو الصحيح؛ لأنه الممدوح، وهو قيس بن معديكرب. وقيل: إنه عيب عليه التعبير بالزعم، فرده فقال:

وَنُبِّئْـتُ قيـسًا ولم آتـهِ ... عـلى نأيِـهِ سـاد أهـل الـيمنْ

انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٤١٤، وانظر: ديوانه (الصبح المنير) ٢٢، والشيرازيات ٢/ ٥٩٥، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٢٥١، وتخليص الشواهد ٤٦٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٩، والدرر ١/ ١٤٠.

فلا حُجَّةَ فِيهِ، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[1]، ألا تَرَى أنَّ الضرورةَ تُؤدِّي إلى تَقْدِيرِ عائدٍ، فإذا وُجِدَ لم يكُنْ مِنَ الثاني بُدٌّ، وقالوا في المثلِ: مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ[2]، فهذا حُجةٌ لسيبويهِ.

وأمَّا قولُ الشاعِرِ[3]:

ولقـد نزلـتِ فـلا تظُنِّـي غـيرَهُ　　　مِنِّـي بمنزلـةِ المُحِـبِّ المُكـرَمِ[4]

فـ(غَيرُهُ) كِنايةٌ عَنِ المصدَرِ، للاقتِصارِ عَلَيهِ، كما اقتَصَرُوا في (ذاك) في قولهم: ظننتُ ذاك[5]، وَقَولُ الفراءِ إنَّهُ مَفْعُولٌ مُغنٍ عَنِ المفعولينِ[6] لا يتَّجِهُ؛ لأنَّهُ اسْتَدَلَّ بِقولِهِ تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[7] فَقَدْ وَقَعَ مَوقِعَ الجُزأينِ؛ لأنَّ (بينَ) لا تُضافُ إلى مُفْرِدٍ[8]، وهذا فاسِدٌ؛ لأنَّ مُفرَدَ (ذلك) عائدٌ إلى مَعْنى

---

(١) القصص: ٦٢.

(٢) انظر المثل في: شرح السيرافي ٢/ ٣١٦ (المطبوع)، ومجمع الأمثال ٢/ ٣٠٠.

(٣) هو عنترة بن شداد العبسي.

(٤) البيت من الكامل. من معلقته المشهورة.

انظر: ديوان عنترة ١٩١، وأدب الكاتب ٦١٣، والاشتقاق ٣٨، وشرح القصائد السبع الطوال ٣٠١، والخصائص ٢/ ٢١٦، والمخصص ١٤/ ١٧٧، والمقرب ١٢٩، وخزانة الأدب ٣/ ٢٢٦.

(٥) انظر: الإغفال ١/ ٢٥٨.

(٦) انظر: معاني القرآن ١/ ٤٥.

(٧) البقرة: ٦٨.

(٨) قال الفراء: «... ثم قال: ﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾، و(بين) لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد، وإنما صلحت مع (ذلك) وحده؛ لأنه في مذهب اثنين، والفعلان قد يجمعان بذلك وذاك، ألا ترى أنك تقول: أظن زيدًا

عائدٌ إلى مَعْنى الكلامِ، و(بَينَ) إنَّما يَفتَقِرُ إلى اثنينِ في تَقديرِ مُفرَدٍ إعرابًا أو إلى واحدٍ مَعطوفٍ عليهِ، فأمَّا إلى الجُملةِ فلا. فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[1]:

بينا نحنُ نرقُبُهُ أتانا ... مُعَلِّقَ وفْضَةٍ وزِنادَ راعِ[2]

فتقديرُه: بينا أزمانِ نرقبُهُ، والجملةُ مُضافةٌ إلى الزمانِ، وهُوَ محذوفٌ، وكذلِكَ قولُهُ[3]:

بينا كذاك رأيتَني مُتجلِّلاً ... بالبُرْدِ فوقَ جُلالةٍ سِرْداحِ[4]

زيدًا أخاك، وكان زيدٌ أخاك، فلا بد لكان من شيئين، ولا بد لأظن من شيئين، ثم يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظن ذاك». انظر: معاني القرآن ١/ ٤٥.

(١) نسب لرجل من قيس عيلان، وهو لنصيب بن رباح.

(٢) البيت من الوافر.

روي: (نطلبه) بدل (نرقبه)، و(شِكوة) بدل (وفضة).

والوفضة: جعبة السهام. والزناد: الخشبة التي يقدح بها النار. (شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٥٨).

انظر: شعر نصيب ١٠٤، والكتاب ١/ ١٧١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٦، وتفسير الطبري (شاكر) ١١/ ٥٥٧، والمحتسب ٢/ ٧٨، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٥، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٠٧، واللسان ١٣/ ٦٥ (بين).

(٣) هو ابن ميادة.

(٤) البيت من الكامل.

جُلالة: الناقة الضخمة، والسرداح: الناقة الطويلة. يعني أنه طلع على النساء في زينته. (عن رغبة الآمل ١/ ١٦٣).

انظر: الكامل ١/ ٦٤، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٧، والأغاني ٢/ ٣١٦، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٢٦، والهمع ١/ ٢١٢، وخزانة الأدب ٧/ ٧٣.

أي بَينَ أزْمانٍ نحنُ كذلِكَ، والألفُ إشباعُ الفتحةِ، وقال عُثمانُ قَولاً طَرِيفًا، وذاكَ أنَّهُ قالَ: إنَّ (بينا) لا يُضافُ مَعَ الجُثَثِ إلا إلى الجُمَلِ، فإن كانَ ما بَعدَها حَدَثًا صَرِيحًا أضيفَتْ إلى المُفرَدِ[1]، كَقَولِهِ[2]:

بَيْنـا تَعَنُّقِـهِ الكُمـاةَ ورَوْغِـهِ ... يومًـا أُتِـيحَ لَـهُ كَمِـيٌّ أَرْوَعُ[3]

وأجاز أن تُضيفَه معَ الحدث إلى الجُملةِ[4]، وهذا كُلُّهُ على الاتِّساعِ، وكأنَّ الألفَ عِوَضٌ منَ المحذوفِ، وأيضًا فلو كانَ ذاك جملةً لَوَقَعَ حالاً، ووُصِفَ بِهِ

(١) قال ابن قتيبة -بعد ذكر البيت الآتي- في غريب الحديث ١/ ٢٩٦: «وسألت الرياشيَّ عن العلّةِ في الخفض، فقال: (بينا) ترفع الأسماء التي هِي أعلام، مثل زيد وعمرو، فتقول: بينا زيدٌ وعمرو يذهبانِ جاء أخوك، فإذا وليتِ اسمًا مأخوذًا من فعلٍ جرَّتْ، قال: تقولُ: بينا قيامِ عبد الله وقعودِهِ أتانا زيدٌ».

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٣) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (جريءٌ سلفع) بدل (كميٌّ أروع). وروي (تعانقه) بدل (تعنُّقه).

تعنُّقه: معانقته الكماة، والكماة جمع كَمِي، وهو الشجاع الذي يستر درعه بثوبه. والروغ: الروغان. قال البغدادي: «والمعنى أنَ هذا المستشعر الدرع حزمًا، وقتَ مُعانقته للأبطال، ومُراوغته للشجعان قُدِّرَ له رجل هكذا، وقُيِّض له فارس شُجاعٌ مثلُه، فاقتتلا حتى قتل كلٌّ منهما صاحبَه، ومراده: أن الشجاع لا تعصمه جراءته من الهلاك». (خزانة الأدب ٧/ ٧٦).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٨، والمفضليات ٢٤٨، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٤٦٩، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٧، والخصائص ٣/ ١٢٢، ومغني اللبيب ٤٨٥، وتذكرة النحاة ١٢٣، ٥١١، وخزانة الأدب ٧/ ٧١.

(٤) انظر: كتاب الشعر ١/ ٢٥٩.

النَّكِرةُ، ولوُصِلَ به (الذي)، ولَوَقَعَتِ الفائدةُ بِهِ وحدَهُ، ولَمَّا بَطَلَ هذا، وبَطَلَ أن يكونَ مفعولاً أوَّلاً[١]، لعدمِ المفعولِ الثاني، بَقِيَ أن يكونَ مَصْدرًا.

فأمَّا: ظننتُ بِهِ، فإنَّ (بِهِ) ظَرفٌ للظنِّ، بمنزلةِ المصدَرِ، وقالَ تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾[٢] فلم يُعَدِّهِ إلا إلى المصدَرِ، فأمَّا قولُهُ[٣]:

ومن ظنَّ ممنْ يُلاقِي الحروبَ ... بأن لا يُصابَ فقد ظنَّ عَجْزا[٤]

فَفِيهِ وجهانِ:

أحدُهما: أنَّ (عَجْزًا) صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: ظنًّا عَجزًا.

والثاني: أنَّهُ يجوزُ أن يكونَ مَصدرًا في موضِعِ الحالِ، أي: فقد ظنَّ عاجزًا، وقال قومٌ: المفعولُ الأولُ محذوفٌ، تقديرُه: فقد ظنَّ بقاءَهُ عجزًا.

وقال الكوفيُّ[٥]: المنصوبُ الثاني فيهما حالٌ[٦].

---

(١) هكذا. وتصويبه: أوَّلَ.

(٢) الفتح: ١٢.

(٣) في ج: قول الشاعر. وهي الخنساء.

(٤) البيت من المُتقارب.

انظر: ديوان الخنساء ١٩٨، والكامل ٣/ ١٤٢٥، والمحاسن والأضداد للجاحظ ١٢٤، وبقية الخاطريات ٥٢، ودرة الغواص ٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٩، وحماسته ١/ ٣٢٥، واتفاق المباني وافتراق المعاني ٢١٥، والحماسة البصرية ٢/ ٦٤٦.

(٥) هو الفراء، كما في تهذيب التذكرة لابن جني ١٢٤ ب.

(٦) انظر: الإنصاف ٢/ ٨٢١.

وهذا يُفسِدُهُ وقوعُهُ معرِفةً بالألفِ واللامِ، ومُضمرًا[1]، وأنّهُ لا يُستَغنى عنه في الفائدةِ.

وإنما لم يجُزِ الاقتصارُ فيها على أحدِ المفعولين؛ لأنها داخلةٌ على مُبتدأٍ وخبرٍ، ولا بُدَّ لأحدِهما مِنَ الآخَرِ، فكذلِكَ هَذِهِ؛ لأنها إنّما تُؤثِّرُ المعنى فيهما جميعًا، كالنفيِ والاستفهامِ؛ لأنَّكَ إذا قُلتَ: ظَنَنْتُ زيدًا قائمًا، فليس الظنُّ مما يقعُ على (زيد)؛ لأنَّهُ معلُومٌ، ولا هُوَ واقعٌ على قيامٍ مُطلقٍ؛ لأنَّهُ لا فائدةَ فيهِ، وإنَّما هو على قيامٍ مُتعلِّقٍ بـ(زيدٍ)، وإنَّما جازَ تعدِّي مُضمرِها المرفوعِ إلى مُضمَرِها المنصوبِ، فتقولُ: ظننْتُنِي قائمًا، ونحوُ قولِهِ تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[2] لأمْرَينِ: أحدُهما: أنَّ تعلُّقَ الظنِّ بالمفعولِ الثاني لا بالأوَّلِ على الحقيقةِ، وكأنَّ الأولَ غيرُ موجودٍ؛ لأنَّ الثاني هُوَ الذي يَقَعُ فيه الشكُّ والظنُّ. الثاني: أنها أفعالٌ غيرُ / ٧٧ ب مؤثرةٍ، فارتُكِبَ فيها ما لا يجوزُ في جميعِ الأفعالِ المؤثِّرةِ، وأيضًا فإنها تُناسِبُ (كان) مِن حيثُ دخولُها على المبتدأِ والخبرِ، والإلغاءُ فيهما جائز، و(كان) ليسَ بفعلٍ حقيقيٍّ، فحُمِلتْ هذهِ عليها، فارتُكِبَ ذلك فيها.

ولو قُلْتَ: زيدًا ظنَّ مُنطلقًا، فعَدَّيْتَ مُضْمَرَها المرفُوعَ إلى المظهرِ المنصوبِ، لم يجُزْ، وكذلِكَ غيرُها مِنَ الأفعالِ، لو قلت: زيدًا ضَرَبَ، تُريدُ: زيدًا ضَرَبَ نَفْسَهُ، وإنَّما لم يجُزْ؛ لأنَّ المفعولَ فضلةٌ، فيصيرُ في هذه المسائل مُعتَمَدًا.

---

(١) هذا رد الفارسي. انظر الموضع السابق من تهذيب التذكرة.

(٢) العلق: ٧.

وأمَّا قولهم: غلامَ هِندٍ ضَرَبَتْ، فَقد أجازَهُ بعضُهم[١] على أنَّكَ تُريد: غلامَ هندٍ ضربَتْ هندٌ، ثـمَّ حَـذَفْتَ وأضمرْتَ هندًا في الفِعلِ[٢]، والأَوْلى عِندي ألاَّ يجوزَ، ولو عَدَّيْتَ في بابِ الظنِّ الظاهرَ المرفوعَ إلى المُضمَرِ المنصوبِ لجاز، فتقولُ: ظنَّهما الزيدانِ مُنطَلقينِ، والمُنفَصِلُ يجري مَجرَى الظاهِرِ، فلذلِكَ أجازَ الأخفشُ: أزيدًا لم يضربْهُ إلا هُو، ولم يُجِزْ رَفْعَ (زَيد)، وأجاز: أزيدٌ لم يضرِبْ إلا إيَّاهُ، ولم يُجِزْ نصبَ (زيد)[٣].

قالَ أبو الفتحِ: «وتِلكَ الأفعالُ: ظننتُ وحسبتُ وخِلْتُ وزَعَمْتُ وَوَجَدْتُ[٤] وعَلِمْتُ ورَأَيتُ، بمعنى عَلِمْتُ. تقولُ: ظَننتُ زيدًا[٥] قائمًا، وحَسِبْتُ زيدًا جالسًا، وخِلتُ أباكَ كريمًا، وزعمتُ أباك[٦] عاقلاً، ووجدتَ اللهَ عالمًا[٧]، وعلمتُ أبا الحسنِ عفيفًا، ورأيتُ محمدًا ذا المال[٨]، وكذلِكَ ما تصرَّفَ

---

(١) أجازه الكسائي وهشام وجمهور البصريين. انظر: البحر المحيط ٢/ ٤٢٦.

(٢) قاله ابن السراج: «ولو قلت: (غلام هندٍ ضربت) تجعل ضمير (هند) الفاعل لكان غلطًا عند بعضهم» (الأصول ٢/ ٢٤٢).

(٣) لم أقف على رأيه هذا.

(٤) في اللمع: ووجدت بمعنى علمت.

(٥) في اللمع: محمدًا.

(٦) في اللمع: أخاك.

(٧) في اللمع: غالبًا.

(٨) في اللمع: ذا المال.

مِنْ هذِهِ الأفعالِ، نحو: أظنُّ وتحسَبُ[1] ويخالُ»[2].

قالَ سعيدٌ: هذِهِ الأفعالُ سَبعةٌ، ثلاثةٌ مِنها للشكِّ تقريبًا، وثلاثةٌ لليقينِ حقيقةً، وواحدٌ مُتَوَسِّطٌ، ويُلحقُ بهذِهِ الأفعالِ الأفعالُ التي تَتَعَدَّى إلى ثلاثةِ مفعولِينَ، إذا بُنِيتْ لما لم يُسمَّ فاعلُها، وسنذكُرُها في بابها. فالتي للشك: ظننتُ وحسبتُ وخلتُ، والتي لليقين: علمتُ ووجدتُ ورأيتُ، إذا أردتَ رؤيَةَ القَلبِ، والمُترَدِّدُ بينهما: زَعَمْتُ.

وزاد بعضُهم: تَوَهَّمْتُ، وَهَبْ[3]، وشَعَرْتُ، ودَرَيْتُ[4]، فالأوَّلانِ لِلشكِّ، والآخرانِ لليقينِ، فصارَ الجميعُ أَحَدَ عَشَرَ فِعلاً.

والأفعالُ التي تُبْنى لما لم يُسمَّ فاعِلُها مِنَ المُتَعَدِّيةِ إلى الثلاثةِ سَبْعةٌ، فصارَ الجميعُ ثمانيةَ عَشَرَ فِعلاً.

ونحنُ نُفسِّرُ معانيَ هذهِ الأفعالِ التي ذكرها، فأمَّا ظَنَنْتُ: فإنها تكونُ للترجيحِ، وقَدْ بَيَّنَّا هذا، وتكونُ بمعنى العِلْمِ، كقولِهِ تعالى حكايةً عَنِ المؤمنين: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[5] فهَذا قَطْعٌ؛ لأنَّهُ تعالى مَدَحَهُمْ

---

(١) في اللمع: أظن تحسب ويخال يعلم.

(٢) اللمع ٥٢.

(٣) نسب أبو حيان إعمالها هذا الإعمال للكوفيين. انظر: التذييل والتكميل ٦/ ٢٦.

(٤) قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا (درى) فيما يتعدى إلى اثنين. التذييل والتكميل ٦/ ٣٠.

(٥) البقرة: ٤٦.

مَـدَحَهُمْ بِـهِ فَقَـالَ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾[1]. ولهذا قالَ الشاعِرُ[2]:

الألمعيُّ الـذي يَظُـنُّ بِـكَ الظَّـنَّ   كَـأنْ قَـدْ رَأى وَقَـدْ سَـمِعا[3]

فلا يكونُ مَعَ الرُّؤيةِ والسَّمْعِ ظَنٌّ، ومنْهُ قولُهُ[4]:

فقُلـتُ لهُـم ظُنُّـوا بِـأَلْفَي مُـدَجَّجٍ   سَراتُهُـمُ في الفـارِسِيِّ المُـسَرَّدِ[5]

---

(١) البقرة: ١٥٧.

الذي يظهر أن المصنف وهم في الصلة بين الآيتين، فقبل الآية الأولى قوله عز وجل: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] وأما الآية الثانية فهي مدح للصابرين، الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون. وقبلها ببضع آيات قوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة ١٥٣]. واستدلاله لا يعارض المعنى.

(٢) هو أوس بن حجر.

(٣) البيت من المنسرح.

انظر: ديوان أوس بن حجر ٥٣، والكامل ٣/ ١٤٠٠، والبيان والتبيين ٤/ ٦٧-٦٨، والحيوان ٣/ ٥٩، والأمالي ٣/ ٣٤، والخصائص ٢/ ١١٢، والحماسة البصرية ١/ ٢٥٤، ولسان العرب ٨/ ٣٢٧ (لمع).

(٤) هو دريد بن الصمة.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (علانية) بدل (فقلت لهم).

المدجج: التام السلاح. وسراتهم: خيارهم. والفارسي: دروع تنسب فارس. والمسرَّد: من السرد وهو التتابع، يعني الدروع، وفي الدروع تتابع الحلق في النسيج. (شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٨١٢).

انظر: ديوان دُريد بن الصمة ٦٠، والأصمعيات ١٠٧، ومجاز القرآن ١/ ٣٩-٤٠، وتأويل مشكل القرآن ١٨٨، والزاهر ١/ ٥٤٤، وجمل الزجاجي ١٩٩، والمحتسب ٢/ ٣٤٢، وشرح الحماسة للمرزوقي

أي: ثِقُوا بِهِ، واعْلَمُوا بِهِ.

وقالَ بعضُهم: إنما يقعُ الظنُّ بمعنى العِلمِ في الذي لا يُدركُ بالحواسِّ، وإنما يُعلم من طَريقِ الاستِدْلالِ، فلو قُلتَ: ظَنَنْتُ الحائطَ مبنيًّا، وأنتَ قَدْ شاهَدْتَهُ لم يجُز.

والثالثُ[1]: أنْ يكونَ بمعنى التُّهَمَةِ، فَيَتَعَدَّى إلى مَفعُولٍ واحِدٍ، نحوُ قولِكَ: ظَنَنْتُ زيدًا، أي: اتَّهَمْتُ زيدًا، وعليه قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[2] بالظاء، أي: بِمُتَّهَمٍ، ومن قرأ بالضاد فتقديره: ببخيل[3]. ومَصْدَرُهُ الظَّنُّ.

فأمَّا قَولُهُ تَعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾[4] فَهُوَ جمعُ (ظَنٍّ)، وجُمِعَ لاختلافِهِ.

فأمَّا (حَسِبْتُ) فَهِيَ مَنقولةٌ مِن حَسَبْتُ الشيءَ مِنَ / ٧٨ أ الحسابِ العَدَدِيِّ المُتَعَدِّي إلى واحِدٍ، فصارَ مَعنى: حَسِبْتُ زيدًا عالمًا، أي: أَدْخَلْتُهُ بِعَدَدِ العُلَماءِ مِن غَيرِ عِلمٍ ولا تَبْيِينٍ، وَزَعَمَ بَعضُهُم أنَّ (حَسِبتَ) لا يكونُ بمعنى

١/ ٨١٢، وشرح المفصل ٧/ ٨١، وخزانة الأدب ١١/ ٢٧٩.

(١) من معاني ظنَّ.

(٢) التكوير: ٢٤.

(٣) قرأ بالظاء ابنُ كثير وأبو عمرو والكسائي، وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة بالضاد. انظر: السبعة ٦٧٣، والتذكرة ٢/ ٧٥٦.

وانظر معنى الظن والضن في الآية في: مجاز القرآن ٢/ ٢٨٨، وتفسير الطبري ٣٠/ ٨١-٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٩٣.

(٤) الأحزاب: ١٠.

(علِمْتُ)، وَقَدْ وَرَدَ في كِتابِ الله [تعالى فقال][1]: ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾[2] برفع (تكونُ)[3] وَيَدُلُّكَ عَلى أَنَّ (حَسِبْتُ) مَنقُولةٌ مِن (حَسَبْتُ) قَولُ المعتذِرِ للمعتَذَرِ إليه: ما أَذْنَبْتُ ولكن احسُبني مُذنِبًا واغفر زلَّتي، وفي مُضارعِهِ لغتان: يحسِبُ ويحسَبُ[4]، نظرًا إلى هذا المعنى، و(يحسِبُ) أكثرُ في الاستعمالِ، وإن شذَّ عنِ القياس[5]، وقد جاءَ مثلُ هذا: نَعِمَ ينعِمُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ، وبَئِس يبئِسُ، ويبِسَ ييبِسُ[6]، وولِيَ يلي، وورِمَ يرِمُ، ووثِقَ يثِقُ، و(يحسِب) لغةُ كنانة[7]، ومصدرُ المنقولِ منهُ: حِساب، وحِسابة، وقد جاءَ حِسْبة، قالَ النَّابغةُ[8]:

---

(١) في د.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) بالرفع قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، ويعقوب وخلف من العشرة. والنصب قراءة الباقين. انظر: السبعة ٢٤٧، والتذكرة ٢/ ٣٨٩.

(٤) انظر: إصلاح المنطق ٢١٦.

(٥) فالقياس أن ما كانت عين ماضيه مكسورة فإن عين مضارعه مفتوحة.

(٦) انظر: الكتاب ٤/ ٣٨.

(٧) المنقول عن كنانة كسر عين (نعم) الجوابية. انظر: الجنى الداني ٥٠٦، ومغني اللبيب ٦٨٤.

(٨) هو زياد بن معاوية الذبياني. أبو أمامة، من فحول شعراء الجاهلية، مدح النعمان بن المنذر، ثم وُشي به عنده فخاف منه فهرب، ثم عاد إليه معتذرًا، فكانت اعتذارياته من أشهر شعره، وقصيدته الدالية:

يا دارَ مَيَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ ... أقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأبَدِ

إحدى المعلقات التي زيدت على السبع. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٥٠، والشعر والشعراء ١/ ١٥٦.

وَأَسْرَعَتْ حِسْبَةً في ذَلِكَ العَدَدِ[(١)]

وقالُوا: الحُسبانُ، جمعُ: حِسابٍ، كَشِهابٍ وشُهبان، ومصدرُ الثاني: مَحسِبة، ومَحسَبة، وحسبان[(٢)].

وقولُ العامَّةِ: ما كانَ ذلِكَ في حِسابي، أي: في ظنِّي غَلَطٌ؛ لأنهم أوقعُوا مَصْدَرَ العَدَدِيِّ مَوقِعَ مَصدَرِ الظَّنِّيِّ.

فأمَّا (خِلْتُ) التي ذَكَرَها، فاشتِقاقُها مِنَ الخَيالِ، وهُوَ الذي يخيَّل لَكَ مِن غَيرِ تحقيقٍ، ومصدره: خَيْلاة، وخَيْلان، وخَيُولة[(٣)]، وأَصْلُ هذا مِنَ الياءِ.

وأمَّا: خِلْتُ أَخُولُ، فهو في مَعنى التَّعَهُّدِ لِلشَّيءِ، والقيامِ بِهِ[(٤)]، وهُوَ مُتَعَدٍّ إلى واحِدٍ، ومنهُ الحديثُ المرفوعُ عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، أَنَّهُ كانَ يَتَخَوَّلُنا بِالموعِظَةِ[(٥)]، أي يتعهّدُنا.

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدرُهُ:

فكمَّلَتْ مائةً فيها حمامتُها

انظر: ديوان النابغة ٢٥، والعين ٣/ ١٤٩ (حسب)، وتهذيب اللغة ٤/ ٣٣٣ (حسب)، واللسان ١/ ٣١٣ (حسب)، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٤٥.

(٢) انظر: جمهرة اللغة ١/ ٢٧٧ (حسب) (بعلبكي) والأفعال للسرقسطي ١/ ٣٦٤، وتاج العروس ٢/ ٢٦٧.

(٣) لم أقف على من ذكر خيلاة وخيولة.

(٤) انظر: اللسان ١/ ٢٢٥ (خول).

(٥) الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه، في صحيح البخاري كتاب العلم باب (١١) ١/ ٢٥، وصحيح مسلم كتاب صفات المنافقين رقم (٨٢) ٤/ ٢١٧٢.

ويأتي بمعنى الكِبرِ[١]، فلا يتعدى، تقول: [فلانٌ][٢] لا يَخُولُ هذا على فلان، أي لا يَكبرُ، ومنهُ قولُ طلحةَ[٣] لعُمرَ رضيَ الله عنه: «قد جربَتْك الأمور، وجرستْكَ[٤] الدهور، وعجلتك البلايا، فأنت وليٌّ ما وُلِّيْتَ، لا ننبُو لديك، ولا نخُول عليك»[٥]، وهُوَ والذي قَبْلهُ مِن بناتِ الواوِ، ومَصْدَرُهما: الخَوْل، والخال.

فأمّا (وَجَدْتُ) فلها مَعانٍ، تقولُ: وَجَدْتُ في المال وَجْدًا، ووُجْدًا وجِدَة؛ إذا استغنَيْتَ، والجِدةُ والوِجْدُ: الغِنى، والغنيُّ: الواجِدُ، قالَ الراجِزُ[٦]:

الحمـــدُ لله الغنِـــيِّ الواجِـــدِ[٧]

ووجدْتُ الضالةَ وُجْدانًا، والوِجدانُ: الإصابةُ، وأنشدَ الفراءُ[٨]:

---

(١) انظر: اللسان ١/ ٢٢٦ (خول).

(٢) سقط من ج.

(٣) هو طلحة بن عُبيد الله. الصحابي المشهور.

(٤) في أ: حرستْكَ، وفي الهامش عن نسخة: حنكتك.

(٥) النص في غريب الحديث لابن قُتيبة ٢/ ١٦٠ (ط العاني). وفيه: وعجمتك البلايا... لا ننبُو في يديك.

جرستك الدهور: جربتك وأحكمتك. وعجمتك البلايا: خبرتك. ونخول عليك: نتكبَّرُ.

وجاءت جمله متفرقة في مواضعها من كتب اللغة وغريب الحديث.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) من الرجز.

انظر: إصلاح المنطق ٣٠٥، وأدب الكاتب ٤٧٥، وتهذيب اللغة ١١/ ١٦٠ (وجد)، وتهذيب إصلاح المنطق ٢/ ١٤٧، واللسان ٣/ ٤٤٥ (وجد).

(٨) في المذكر والمؤنث ١٠٩. ولم أقف على قائله.

أُنْشِدُ والباغي يُحِبُّ الوجدان قلائصًا مختلفات الألوانْ[1]

ووجدْتُ في الحُزْن وَجْدًا، قال الفراءُ: ووِجْدانًا أيضًا[2]، وَأَنْشَدَ:

كِلانا رَدَّ صاحِبَهُ بغيْظٍ ووِجْدانٍ وتأنيبٍ شديْدِ[3]

ووجَدْتُ على الرجُل مَوجدةً؛ إذا عِبْتَ عليه فِعلَهُ، وحَكَى الفراءُ: مَوجَدَةً بفتحِ الجيمِ، وفي مُضارِعِهِ: يجِدُ وقدْ جاءَ يجُدُ، وأنْشَدَ:

لو شِئْتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَرْبةٍ تدعُ الحوائمَ لا يجُدْنَ غليلا[4]

---

(١) من الرجز.

انظر: شرح القصائد السبع ٢١٦، ٣٨٥، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١١٤، والمخصص ١٧/ ١٦٥، واتفاق المباني وافتراق المعاني ٢١١، والمغني في النحو ٣/ ٣٠٢، والبحر المحيط ١/ ٢٩٨، والدر المصون ١/ ٥١١.

(٢) نسب حكايتها الجوهري وابن فارس إلى بعضهم. انظر: مصادر الشاهد التالي.

(٣) قائله صخر الغي، وهو من الوافر؛ روي:

كلانا رد صاحبه بيأسٍ وإثباتٍ ووجدانٍ شديدِ

وروي: (على حنق) بدل (وإثبات).

انظر: الصحاح ٢/ ٥٤٧ (وجد)، ومقاييس اللغة ٦/ ٨٧ (وجد)، والمحكم ٧/ ٣٧٠ (وجد)، وأسرار العربية ١٥١، واللسان ٣/ ٤٤٦ (وجد).

(٤) قائله جرير.

وهو من الكامل.

نقع الفؤاد: ارتوى، وشفى غليله. والحوائم: الطالب للحاجة، من حام يحوم. والغليل: حرارة العطش. (شرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٧).

انظر: ديوان جرير ٤٥٣ (الصاوي)، والعين ١/ ١٧٢(نقع)، والحيوان ٥/ ١٤٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٦، والمقرب ٥٤٢، وشرح الشافية للرضي ١/ ١٣٢، ومغني اللبيب ٣٥٨، واللسان ٣/ ٤٤٥ =

فَمَعنى هَذا جميعِهِ: أَصابَ.

فأمَّا (وجدْتُ) التي بمعنى: (علمتُ) فإنها تَتَعَدَّى إلى مَفعُولَينِ، نحوُ قَولِكَ: وَجَدْتُ اللهَ عَظيمًا، قالَ الشاعِرُ[1]:

وجـدْتُ اللهَ أعظَـمَ كـلِّ شيءٍ   محاولـةً وأعظَمَـهُ جُـدودا[2]

أي: عَلِمْتُ، قال تعالى: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾[3] فُسِّرَ بِوَجَدْناهم[4]، يَقْصدُونَ الأجدادَ، وَهُمْ لم يَرَوْهُم جميعَهُم، وقالَ الشاعِرُ[5]:

(وجد)، ٨/ ٣٦١ (نقع)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٦.

(١) هو خداش بن زُهير.

(٢) البيت من الوافر.

وروايته في المصادر:

محاولةً وأكثرَهُم جُنُودا

وروي: (محافظة) بدل (محاولة).

انظر: النوادر ٢٠٠، والمقتضب ٤/ ٩٧، والحلبيات ٧١، والمسلسل ٣٠٥، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٧، وتخليص الشواهد ٤٢٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨١، والكوكب الدري ٣١٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٧١ (مع الخزانة).

(٣) البقرة: ١٧٠.

(٤) في ج: بوجدنا.

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

أ- يزيد بن الحكم الكلابي.

ب- الحصين بن الحمام.

فَلَـمَّا بَلَغْنَـا الأُمَّهـاتِ وَجَـدْتُمُ ... بَنـي عَمِّكُـمْ كـانُوا كِـرامَ المـضاجِعِ[١]

أي: عَلِمْتُم.

وأمَّا (عَلِمْتُ) فتكونُ بمعنى: مَعرِفَةِ القَلبِ، فَتَتَعَدَّى إلى المفعولَينِ، وتكونُ بمعنى المعرفةِ للعينِ والقَلْبِ، فَتَتَعَدَّى إلى مَفعُولٍ واحِدٍ، والفرقُ بينَهُما أنَّ عِلمَ المعرِفةِ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالمعلُومِ مِن جِهَتَينِ، مِنْ جِهةِ القَلبِ ومِن جِهة العَينِ إنْ كانَ ممَّا يُنْظَرُ، وأمَّا التي لِلعَينِ فلها تَعَلُّقٌ بالمعلومِ مِن جهةٍ واحِدةٍ، / ٧٨ ب فإنْ أَرَدْتَ مَعرفةَ الاسْمِ ولم تَكُنْ عارِفًا بِهِ مِن قَبْلُ، كانَ بمنزلةِ: عَرَفْتُ، وإنْ كُنتَ عارِفًا بِهِ مِن قَبْلُ غيرَ أَنَّكَ لم تكنْ عارفًا[٢] بأحوالِهِ فذكرتَهُ تعدَّى إلى اثْنَينِ. وقَدْ يأتي العِلمُ بمعنى الظَّنِّ القَوِيِّ، وهُوَ الذي يأتي عَلى طَرِيقِ الإشارةِ، كما ذَكَرَ سِيبويهِ، قالَ: ما أَعْلمُ إلاَّ أنْ يقُومَ زيدٌ[٣]، بِنَصْبِ (يَقُوم)، وَلو أنها القَطْعِيَّةُ لَمَا جازَ ذَلِكَ فِيها، [وهذا][٤] قالَ الشاعِرُ[٥]:

---

(١) البيت من الطويل.

يفاخر بني عمه، فيقول: تساوينا في شرف الآباء، وفضلناكم في شرف الأمهات. (عن شرح الحماسة للمرزوقي).

انظر: شعر غطفان (الحصين بن الحمام) ٤٦٣، وديوان الحماسة ١/ ٧٨، والتنبيه على شرح مشكلاتها لابن جني ٩٩ (رسالة علمية)، وشرحها للمرزوقي ١/ ٢٣٣، والحماسة البصرية ١/ ١٣٣، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٩.

(٢) في ج: عالمًا.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٨.

(٤) في د.

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

وَأَعْلَمُ عِلْمًا لَيْسَ بِالظَّنِّ أَنَّهُ إذا ماتَ مَولى المَرْءِ فَهْوَ ذَلِيلُ [(١)]

وَأَنْشَدَ الفارِسِيُّ [(٢)]:

وأعلمُ عِلمَ حقٍّ غيرَ ظنٍّ وتقوى الله من خيرِ العتادِ [(٣)]

فَلولا أنَّ العِلمَ قَد يَكونُ ظَنًّا لما قالَ: لَيسَ بِالظَّنِّ، وَوَجَدْتُ في كتابِ سيبويهِ ما يدُلُّ على هذا، قالَ الشاعِرُ، وهُو جريرٌ:

نَرضَى عنِ اللهِ أنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أنْ لا يُدانِيَنا مِن خلقِهِ بَشَرُ [(٤)]

أ- طرفة بن العبد.

ب- كعب بن سعد الغنوي. كما في اللسان.

ج- الهيثم بن الأسود النخعي. كما في الحماسة البصرية.

(١) البيت من الطويل.

انظر: ديوان طرفة بن العبد ٨١، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٤٢، وقواعد الشعر المنسوب لثعلب ٧٩، والصحاح ٦/ ٢٣١٥ (حصا)، وديوان الحماسة ٢/ ١٨١، وشرحها للمرزوقي ١/ ١٤٤١، والحماسة البصرية ١/ ١٣٤، واللسان ١/ ٣٢٣ (حضرب)، ١٤/ ١٨٣ (حصا).

(٢) لم أقف على موضع إنشاده.

(٣) البيت من الوافر.

وهو للمتلمِّس.

انظر: ديوانه ١٧٢، والشعر والشعراء ١/ ١٨١، والحيوان ٣/ ٤٧، والعقد الفريد ٣/ ١٣٨، والحماسة البصرية ٢/ ٩٣٢، والبحر المحيط ٢٠٢٠٣، وخزانة الأدب ٦/ ٣٤٣.

(٤) البيت من البسيط.

انظر: ديوان جرير ١/ ١٥٧، والبحر المحيط ٢/ ٢٠٤، ٢١٣، والدر المصون ٤/ ٣٦٨، والهمع ٢/ ٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨١.

بِنَصْبِ (يُدانِيَنا)، وقالَ الشاعِرُ:

فقلتُ لهم ظُنُّوا بِألفَي مُدَجَّجٍ   سَراتُهُمُ في الفارِسِيِّ المُسَرَّدِ[(١)]

وقالَ سِيبويهِ: «ما عَلِمْتُ إلا أنْ يقومَ، ولا أعْلَمُ إلاَّ أنْ يأتيَهُ، إذا لم تُردْ أنْ تُخبِرَ أنَّكَ قَد عَلِمْتَ شَيئًا كائنًا ألبتَّةَ، ولكن تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الإشارةِ، كما تَقولُ: أرَى مِنَ الرَّأيِ أنْ تَقُومَ»[(٢)].

وأمَّا (رَأيْتُ) فإنها تكونُ بمعنى العِلمِ، وبمعنى الظَّنِّ، وبمعنى الإبْصارِ، وبمعنى الرَّأْيِ، فإذا كانَتْ بمعنى الظنِّ تعدَّتْ إلى مَفعُولَينِ، وفي التنزيلِ: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[(٣)]، أي: يَظُنُّونَهُ بَعِيدًا ونَعْلَمُهُ قريبًا. وتَكُونُ بمعنى العِلمِ، كما سَبَقَ كَقَولِهِ تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[(٤)]، فيَتَعَدَّى إلى مَفْعُولَينِ. وتَكُونُ بمعنى الرَّأْيِ، فَتَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحِدٍ، كما تَقُولُ: فُلانٌ يَرَى رَأيَ أبي حَنِيفةَ، وعَلَيهِ تَأَوَّلَ أبو يُوسُفَ[(٥)]:

---

(١) سبق تخريجُهُ.

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٨.

(٣) المعارج. الآيتان: ٦، ٧.

(٤) طه: ٨٩.

(٥) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، أبو يوسف (ت ١٨٢هـ)، صاحب أبي حنيفة، كان فقيهًا حافظًا عالمًا، ولي القضاء لثلاثة من الخلفاء المهدي والهادي وهارون الرشيد. روى عنه محمد بن الحسن الشيباني ويحيى بن معين والإمام أحمد. انظر: تاريخ بغداد ١٦/ ٣٥٩، ووفيات الأعيان ٦/ ٣٧٨، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٥٣٥.

﴿لِتَحْكُمَ[1] بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾[2]، ومِنهُ قَولُ الشاعِرِ[3]:

وَإِنَّـا لَقَـوْمٌ لا نَـرَى القَتْـلَ سُـبَّةً إذا مـا رَأَتْـهُ عـامِرٌ وسَـلُولُ[4]

أي: نَعْتَقِدُهُ، وَمَصْدرُهُ: الرَّأي. ورَأَيْتُ مِن رُؤيةِ العَينِ يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، تقولُ: رَأَيتُ زيدًا، أي: أَبْصَرْتُ زَيدًا، فإذا جاءَ بَعدَ المنصوبِ الأوَّلِ مَنصُوبٌ هُوَ الأوَّلُ وَلم يَكُنْ تابِعًا كانَ حالاً، ومَصْدرُهُ: الرُّؤيةُ، والرَّأيُ.

وتَقولُ: رَأَيتُ الرَّجُلَ، بمعنى: أَصَبْتُ رِئتَهُ، وهِيَ تَتَعَدَّى إلى مَفعولٍ واحدٍ، ومصدَرُهُ: رَأْيٌ[5].

وأَمَّا (زَعَمْتُ) فإنها تكونُ قَولاً مَعَ اعتِقادٍ، تقولُ: زَعَمْتُ فُلانًا كريمًا، ولا تكونُ بمنزلةِ القولِ مجرَّدةً؛ لأنها لو كانَتْ كذلِكَ لَحُكِيَتِ الجُمَلُ بعدَها، وأَنْشدُوا[6]:

---

(١) في النسخ الثلاث: فاحكم. وهو وهم.

(٢) النساء: ١٠٥.

(٣) هو السموأل بن عاديا.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٢٩، والبيان والتبيين ٤/ ٦٨، والحيوان ٦/ ٤٢٣، والأمالي ١/ ٢٦٩، والخصائص ٣/ ١٥٠، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١١٤، والمخصص ١٧/ ٤١، والبحر المحيط ١/ ٣٩٠، واللسان ١١/ ٣٤٣ (سلل).

(٥) انظر: إصلاح المنطق ٣٧٠، واللسان ١٤/ ٣٠٣ (رأي).

(٦) لامرئ القيس.

أَلا زَعَمَتْ بَسْباسةُ الحيِّ أَنَّني كَبِرتُ وألاَّ يَشْهَدَ اللهوَ أمثالي[١]

فَمَنْ نَصَبَ (أشهدَ)[٢] أَضمَرَ فِعلاً آخَرَ، كَيلا يَعْطِفَ مَشكُوكًا فيهِ عَلَى مُحَقَّقٍ، ومصدَرُهُ: الزَّعْمُ، والزَّعَمُ، وقيلَ: هُوَ مَقلوبٌ مِنَ العَزْمِ، والزَّعْمُ يُستعمَلُ في مَوضِعِ الكَذِبِ، وقيلَ: القولُ مِن غَيرِ صِحَّةٍ، وبِهِ فُسِّرَ قولُهُ تَعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾[٣] في قولِ المُفَسِّرينَ[٤]، وَيُسْتَعْمَلُ في مَوضِعِ الحقِّ والصِّدْقِ، قالَ أُمَيَّةُ[٥]، وقيلَ: هُوَ للنابغةِ الجعديِّ:

الحمدُ للهِ لا شَريكَ لَهُ مَنْ لمْ يَقُلْها فَنَفْسَهُ ظَلَما
نُودي قيلَ اركبَنْ بأهْلِكَ إنَّ اللهَ مُوفٍ لِلنَّاسِ ما زَعَما[٦]

---

(١) البيت من الطويل.
روي: (اليوم) بدل (الحي). و(يحسن) بدل (يشهد). بسباسةُ: امرأة من بني أسد. (الخزانة ١/ ٦٤).
انظر: ديوان امرئ القيس (بشرح الحضرمي) ٩٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٥٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٣، والخصائص ٢/ ٤٢٣، والمحكم ٤/ ٣٠٥، واللسان ١٥/ ٢٥٩ (لهو)، وخزانةالأدب ١/ ٦٤.
(٢) في د: يشهد.
(٣) التغابن: ٧.
(٤) انظر: تفسير الطبري ٢٨/ ١٢١.
(٥) هو أمَيَّة بن أبي الصلت.
(٦) البيتان من المنسرح.
انظر: ديوان النابغة الجعدي ١٣٦، والأول في طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٧، والشعر والشعراء ١/ ٢٨٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٣٣. والثاني في جمهرة اللغة ٣/ ٧ (زعم)، وتهذيب اللغة ٢/ ١٥٩ (زعم)، والمغني في النحو ٣٠٧، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ٩٨٦، واللسان ١٢/ ٢٦٤ (زعم)، وخزانة =

هَكذا وجدتُهُ في أمالي الزجاجيِّ رحمهُ الله[(١)].

وَجاءَتْ (جَعَلْتُ) في أَحَدِ أَقْسامِها بمعنى (ظَنَنْتُ)،كَقَولِكَ: اجْعَلِ الأَمِيرَ حارِسًا وَكَلِّمْهُ، واجْعَلِ الأَسَدَ ثَعْلَبًا واهجُمْ عَلَيهِ، وَتَأْتي (جَعَلْتُ) بمعنى: سمَّيْتُ، فَتَتَعَدَّى إلى اثنينِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿ وَجَعَلُوا / ٧٩ أ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[(٢)].

وَقَد أَدْخَلوا (اتَّخَذَ) في هذا البابِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[(٣)]. فصارَ الجَميعُ عِشرينَ فِعلاً.

وَ(هَبْ) إنما تكونُ مِن هذا البابِ إذا كانَ أَمْرًا، كَقَولِهِ[(٤)]:

هَبُوني امْرأً مِنكُمْ أَضَلَّ بَعِيرَهُ[(٥)]

الأدب ٩/ ١٣١.

(١) لم أجده في المطبوع.

(٢) الزُّخرُف: ١٩.

(٣) الجاثية: ٢٣.

(٤) اختلف في قائله، فقيل:

أ- أبو دهبل الجمحي.

ب- قيس بن الملوح.

ج- عمر بن أبي ربيعة.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

له ذِمَّةٌ إنَّ الذِّمامَ كَبِيرُ

روي: (كثير) بدل (كبير).

وَقَد أدخَلُوا: (سمَّيْتُ) و(كَنَّيْتُ) في هذا البابِ، وهما على تقديرِ حَرفِ الجرِّ.

واعْلَمْ أنَّ القولَ يُحكى بِهِ الكلامُ، وإنْ جاءَ شَيءٌ في مَعنى الكلامِ مُفرَدًا، نَصَبْتَهُ وأَعْمَلتَهُ فِيهِ، كَقولِهِ: قُلْتَ حقًّا، لمن قالَ: لا إلهَ إلاَّ اللهُ، وَقَد أَعْمَلَ قَومٌ[1] (تَقُولُ) بِالتاءِ مَعَ الاسْتِفهامِ عَمَلَ الظَّنِّ، فَيقولونَ: أَتقولُ زَيدًا مُنطَلِقًا، وَرُوِي عَنِ النبيِّ عَلَيهِ السَّلامُ، أَو بَعضِ صَحَابَتِهِ، أنَّهُ مَرَّ بِرجُلٍ يَقرَأُ في الصلاةِ لَيلاً، فقالَ: أَتَقُولُهُ مُرائيًا[2]، أي: أتظنُّهُ، قالَ الشاعِرُ[3]:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ　　　لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجاهِلِينا[4]

انظر: ديوان المجنون ٨٩، والزاهر ١/ ٤٦٠، وديوان الحماسة ٢/ ١١٣، والأغاني ٢/ ٦٢، ٢٠/ ٣٤٤، وأمالي المرتضى ١/ ١١٨، ودرة الغواص ١٤٨، والحماسة البصرية ٣/ ١١٥٦، والمغني في النحو ٣/ ٢٩٣.

(١) لم أجد خلافًا في إجراء القول مُجرى الظن بالشروط المذكورة، وإنما الخلاف في تخلف بعض الشروط. انظر: الكتاب ١/ ١٢٢، وانظر في إجرائه مع تخلف بعض الشروط: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٠ (المطبوع)، واللباب للعكبري١/ ٢٥٢.

(٢) الحديث عن بُريدةَ الأسلمِيِّ رضي الله عنه، قال: سمع رسُولُ الله صلى الله عليه وسلم صوتًا بالليلِ، يعني رجُلًا يقرأ القرآن، فقال: أتقولُهُ مُرائيًا؟ أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/ ٣٤٩.

انظر: غريب الحديث للخطابي ١/ ٣٣٥، والنهاية في غريب الحديث ٤/ ١٢٣.

(٣) هو الكُميت بن زيد.

(٤) البيت من الوافر.

الشاهد: مجيء القول بمعنى الظن، و(بني لؤي) مفعوله الأول، و(جهالًا) مفعوله الثاني مقدم.

انظر: ملحقات ديوان الكميت ٣/ ٣٩ (داود سلوم)، وفي ديوانه بيت شبيه به. والكتاب ١/ ١٢٣،

وَأَنشدُوا[١]:

أَمَّـا الرَّحِيـلُ فَـدُونَ بَعْـدَ غَـدٍ ... فَمَتَـى تَقُـولُ الـدَّارَ تجمَعُنَـا؟[٢]

وَأَنْشَدُوا[٣]:

مَتَـى تَقُـولُ القُلُـصَ الرَّواسِـا ... يَنْـشُدْنَ أُمَّ قاسِـمٍ وقاسِـما[٤]

وَبَعضُ العَرَبِ يجعَلُ تَصارِيفَ القَولِ كَتَصارِيفِ الظَّنِّ، وهم بَنُو سُليمٍ، وأنشدَ الفارسيُّ عنِ الجاحظِ[٥]:

والمقتضب ٢/ ٣٤٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣١-١٣٢، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٣٣٥، وتحصيل عين الذهب ١٢١، والمفصل ٢٦١، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٠٢٢، وتخليص الشواهد ٤٥٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧، وخزانة الأدب ٩/ ١٨٣.

(١) لعمر بن أبي ربيعة.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤١٣، والكتاب ١/ ١٢٤، وشرح أبياته ١/ ١٧٩، وتحصيل عين الذهب ١٢٢، والمفصل ٢٦١، وشرحه ٧/ ٧٨، والتذييل والتكميل ٦/ ١٣٧، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩، ٩/ ١٨٥.

(٣) لهدبة بن خشرم.

(٤) من الرجز.

القلص: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة. والرواسم: المسرعات.

انظر: الشعر والشعراء ١/ ٦٨٠، والجمل ٣٢٨، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٣٣٥، والمقرب ٣٢٣، وشرح التسهيل ٢/ ٩٥، واللسان ١١/ ٥٧٥ (قول)، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧، وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٦.

(٥) لم أقف على موضع إنشاد الفارسي له، وهو في الحيوان ٣/ ٥٤، ٥/ ١٤٢.

ومـا مـاءُ مُـزنٍ أيَّ مـاءٍ تقولُـهُ تحـدَّرَ مـنْ غُـرٍّ طِـوالِ الـذوائِبِ[١]

فـ(أيَّ) أَحَدُ مَفعُولَي القَولِ، والهاءُ المفعولُ الأوَّلُ، ومنهُ قولُهُ[٢]:

غَـضْبَى عَلَيْـكَ فَـما تَقُـولُ بَـدا لهـا[٣]

وَأَنْشَدَ الفارِسِيُّ في الشِّيرازيَّاتِ[٤] للأَعشى[٥]:

أَضَـافُوا إِلَيـهِ فَـأَلْوَى بِهِـم يَقُـولُ جُنُونًـا وَلَمَّـا يُجَـنّ[٦]

وقد اختلف في قائله، فقيل:

أ- أم فروةَ الغطفانية.

ب- عاتكة المُرِّيَّة.

(١) البيت من الطويل.

الغر: السحاب. وطوال الذوائب: أي الأطراف. (عن الحيوان).

انظر: الحيوان ٣/ ٥٤، ٥/ ١٤٢، وتاريخ دمشق ٤٥/ ٩٥، وزهر الآداب ١/ ١٨٥.

(٢) هو الأعشى.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

رَحَلَتْ سُميَّةُ غُدوةً أجمالها

انظر: الصبح المنير ٢٢، والعقد الفريد ٥/ ٣٠٧، والمسائل الشيرازيات ٢،٥٩٣، والصحاح ٤/ ١٧٠٧، واللسان ٣/ ٥١٤ (نفذ)، ١١/ ٢٧٦ (رحل)، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٩، ٨/ ٣٩٥.

(٤) ٢/ ٥٩٣.

(٥) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني سعد بن ضبيعة. كنيته أبو بصير. من فحول شعراء الجاهلية، وفد على ملوك فارس والحيرة، وأدرك الإسلام في آخر عمره، فرحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليسلم، فرده المشركون. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٤٠، ٥٢، والشعر والشعراء ١/ ٢٥٠.

(٦) البيت من المُتقارب.

روايته (تقولُ جنونًا).

يُرِيدُ: يَقُولُهُ جُنُونًا، فَجَعَلَ (يقولُ) بمنزلةِ (يَظُنُّ)، وَحَذَفَ مفعولَهُ الأوَّلَ، وَعَليهِ أَنْشَدُوا[1]:

قَالَ جَوارِي البَيتِ لَمَّا جِينا هَذا ورَبِّ البَيتِ إسماعِينا[2]

فَأَعْمَلَ (قالَ) في (هَذا) و(إسماعِينَ)، وفيهِ ثلاثةُ أقوالٍ: أحدُها هذا، وهُوَ القَوِيُّ عِندِي، والثاني ما ذُكِرَ عَنِ الزَّجّاجِ، وهو (إسماعِينَنَا) وحَذَفَ النونَ[3]، والثالِثُ: أنَّهُ جَعَلَه مُرَكَّبًا مَبْنِيًّا.

قال أبو الفتحِ: «والمفعُولُ الثاني مِن (ظَنَنْتُ) وأخواتِها كَأَخبارِ المبْتَدَأِ مِنَ المُفرَدِ والجُملةِ والظَّرْفِ، تَقُولُ في المُفردِ: ظَنَنْتُ زَيدًا قائمًا، وفي الجملةِ: ظَنَنْتُ زَيدًا يقومُ أَبوهُ[4]، وفي الظَّرفِ: ظَنَنْتُ زَيدًا في الدَّارِ»[5].

يصف فرسًا، أضافوا: مالوا. ألوى بهم: ذهب بهم. انظر: الصبح المنير ١٨.

(١) لبعض بني نمير.

(٢) من الرجز.

ورد بروايات مختلفة، فمنها: قالت جواري السوق، وجواري الحي، هذا ورب البيت إسرائينا، وروي الأول أيضًا: قالت وكنت رجلًا فطينا.

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩١، والمعاني الكبير ٢/ ٦٤٦، وتفسير الطبري ٢٣/ ٩٥، والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢/ ٤٠٢، والأمالي ٢/ ٤٤، وليس في كلام العرب ٣٥، والمخصص ١٣/ ٢٨٢، واللآلئ ٢/ ٦٨١، والبحر المحيط ١/ ٣٧٣، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

(٣) ذُكِرَ هذا القولُ غير منسوب إلى أحد في سمط اللآلئ ٢/ ٦٨١-٦٨٢.

(٤) في اللمع: أخوه.

(٥) اللمع ٥٣.

قَالَ سَعيدٌ: في هذا الفَصْلِ اتِّساعٌ ما، وذَلِكَ أنَّ خَبرَ المُبتَدَإِ قَدْ يكونُ بِالفاءِ، نحوُ قولِكَ: الذي يأتِيني فَلَهُ دِرهَمٌ، ولا تَدْخُلُ الفاءُ في المفعولِ الثاني لـ(ظَنَنتُ)، وخبرُ المُبتدإِ قَدْ يكونُ أمرًا ونهيًا، نحوُ قولِكَ: زَيدٌ قُمْ إليهِ، ولا يجوزُ ذلِكَ في (ظننت).

فهذِهِ الأفعالُ إذا ذُكِرَتْ أوّلاً ولم يُقتَصَرْ عَلَيها في اللفْظِ، فلا يخلُو ما بعدَها مِن وُجوهٍ:

أحدُها: (أنَّ) ومعمولُها، نحوُ قولِكَ: عَلِمْتُ أنَّ زيدًا مُنطلقٌ، وفي هذِهِ المسألةِ خِلافٌ بينَ سِيبويهِ والأخفشِ[1]، فسيبويهِ يقولُ: استُغنيَ بمعمُولها عَنِ المفعولِ الثاني، وطولُ الكلامِ يحسنُ مَعَهُ ما لا يحسُنُ مَعَ قِصَرِهِ، والأخفشُ يدَّعيهِ محذوفًا، والتقديرُ فيه: مَوجودًا، أو كائنًا؛ لأنَّهُ لَو أَظْهَرَ المَصدَرَ المُقدَّرَ بِهِ (أنَّ) لم يكُنْ بُدٌّ مِنَ المفعولِ الثاني. والصحيحُ ما ذَهَبَ إليهِ سِيبويهِ؛ لأنَّهُ لم يَظْهَرْ هذا المُقدَّرُ في مَوضِعٍ، وأيضًا فإنَّ الكلامَ مُستقلٌّ بِالفائدةِ، لا حاجةَ لهُ إلى شيءٍ آخَرَ.

وللأخفشِ أنْ يقولَ: لَو أَغْنَتْ عَنِ المفعولَينِ لم تَقَعْ بعدَ (لولا)، إذ لا يَقَعُ بعدَها مُبتدأٌ وخبرٌ.

ولسيبويهِ أنْ يقولَ: إنما يكونُ هذا الغَناءُ في مَوضِعٍ لا في كُلِّ مَوضِعٍ، كما

---

(١) رأي سيبويه في الكتاب ١/ ١٢٥-١٢٦. وانظر المسألة في: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٩-٢٥٠ (المطبوع)، والبديع ١/ ٢/ ٤٥٣، واللباب ١/ ٢٥٣، وشرح المفصل ٨/ ٦٠، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ١٠١١-١٠١٢، والتذييل والتكميل ٦/ ١١٦.

يُغني بعدَ (لو) -عِندَ جماعةٍ- عَن ظُهُورِ الفِعلِ في قولِكَ: / ٧٩ ب لَوْ أَنَّكَ جِئتَني لأَكْرَمْتُكَ؛ لأنَّ التقدِيرَ فِيهِ عِندَ بَعضِهِم: لَو وَقَعَ مجيئُكَ، وَلَو قُلْتَ: لَوْ مجيئُكَ لأَكْرَمْتُكَ، لم يحسُنْ.

والثاني: أنْ تَدخُلَ عَلى ضَميرٍ، وذلِكَ الضَّمِيرُ لا يخلُو أنْ يكونَ ضَميرَ الشأنِ والقصةِ، وَتَقَعُ الجملةُ مِنَ المُبتدأِ والخبرِ والفِعْلِ في مَوضِعِ المفعُولِ الثاني، ولا يَلْزَمُ أن يكونَ لَهُ فِيها عائدٌ، نحوُ قولِكَ: ظَنَنْتُهُ زَيدٌ مُنطَلِقٌ، وعَلِمتُهُ يقومُ زيدٌ، أو يكونَ ضَميرَ مَصدرٍ ويكونَ ما بعدَهُ عَلَى حالِهِ قَبْلَ الهاءِ، فتقولُ: ظَنَنْتُهُ زيدًا مُنطلِقًا، كما تقولُ: ظَنَنْت ظَنًّا زَيدًا مُنطلِقًا، أو يكونَ ضميرًا راجِعًا إلى ما تَقَدَّمَ، وحُكمُهُ حُكمُ (زيد) في الحاجةِ إلى ما بعدَهُ.

فإنْ قدَّمْتَ (زيدًا) ونصبتَهُ، فقُلتَ: زيدًا ظَنَنْتُهُ مُنطلِقًا، كان (زيدٌ) منصوبًا بفعلٍ مُضمَرٍ يُفسِّرُهُ الظاهرُ، وهو مفعولُ (ظننتُ) الأوَّلُ، ومفعولُها الثاني محذوفٌ يُغني عنه مفعولُ (ظننت) الظاهرُ، ولا مَوضعَ للجملةِ الظاهرةِ، ولا يصحُّ أن تكونَ مَعمولةً للأوَّلِ، فيكونَ في موضِعِ مفعولِهِ الثاني؛ لأنها مُفسِّرةٌ لهُ، وهذا المفسِّرُ لا يكونُ مَعمُولاً للمفسَّرِ، فإنْ جَعَلْتَ الهاءَ كنايةً عَنِ المصدرِ كانَ (زيدًا) مفعولَها الأوَّلَ، و(مُنطلقًا) مفعولَها الثاني، وإنْ جَعَلتَ الهاءَ للقِصةِ لم يجُز؛ لأنَّهُ لا يَظهَرُ حِينَئِذٍ عملُ (ظَنَنتُ) وقَد ظَهَرَ، ولا إنْ رَفَعْتَ الاثنينِ صحتِ المسألةُ للفَصْلِ.

الثالِثُ: أَن يَقَعَ بعدَها (ما) أَو لامُ الابْتِداءِ، أَوِ الهمزةُ و(أَم)، أَو (أَي) الاستفهاميَّةُ، نحوُ قولِكَ: عَلِمْتُ ما زيدٌ قائمٌ، وعَلِمْتُ لَزيدٌ قائمٌ، وعَلِمْتُ أزيدٌ

منطلقٌ أم عمرٌو، وعَلِمْتُ أيُّهم يَقُومُ، فَهِي مُبطَلَةٌ في اللفظِ، عاملةٌ في الموضِعِ، فهذِهِ المُعَلَّقةُ، وإذا جازَ إلغاؤها فتَعَلُّقُها أولى؛ لأنَّ إلغاءَها يُبطِلُ عملَها لفظًا وموضِعًا، وتعلُّقُها يبطِلُهُ لفظًا لا موضِعًا، ويقدَّرُ عملُهُ في الموضِعِ.

فإنْ قُلتَ: عَلِمْتُ زيدًا أبُو مَنْ هُو، فالاختيارُ في (زيد) النصبُ، وبعضُهُم[1] يَرفَعُ (زيدًا)؛ لأنَّ لَهُ في الاسْتِفهامِ سَبَبًا، والأَوَّلُ أولى، وإنما لم يَعْمَلْ في الاستِفهامِ ما قَبْلَهُ؛ لأنَّهُ لا يُستَغنى بها قَبْلَهُ، نحوُ قولِكَ: زَيدٌ أقائمٌ، وإنما لم يعملْ فيما قَبْلَهُ لأنَّهُ إذا مَنَعَ غيرَهُ مِنَ العَمَلِ فأنْ يمنعَ نفسَهُ أولى؛ لأنَّهُ إذا مَنَعَ: ضَرَبْتَ أزيدًا؟ مَنَعَ: زيدًا أضَرَبْتَ؟ والذي عِندِي أنَّ الحرْفَ إذا كانَ لَهُ مَعنىً في الجملةِ لم يَتَقَدَّمْ ما يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلى ما قَبْلَهُ.

وقالَ قَومٌ: إنما امْتَنَعَ ذلِكَ في الجزاءِ لأنَّهُ مجزومٌ، والمجزومُ لا يَتَقَدَّمُ على الجازِمِ، فكذلِكَ مَعمُولُهُ، فأمَّا قولهم: زَيدًا لم أضْرِبْ، فَقَدْ تَقَدَّمَ (زيد) ولم يحسُنْ أن يتقدمَ (أضْرِبْ)؛ لأنَّهُ مجزومٌ، وهذا تقديمٌ جائزٌ إجماعًا. فالجوابُ عِندَ النحاةِ: أنَّ هذا محمولٌ عَلى الإيجابِ، وهذا عندِي ضعيفٌ، وإنما الجوابُ عِندي: أنَّ هذا العَمَلَ الذي هُوَ الجزمُ فيهِ ضَعِيفُ التقديرِ؛ لأنَّ التقديرَ في هذا لِلفِعلِ الماضي، وإذا كانَ ماضيًا فما لِلعَمَلِ فيهِ وجهٌ، وكأنَّ الجزمَ فيهِ كَلا جزمٍ، فَعَمِلَ فيما قَبلَهُ كما لو كانَ ماضِيًا غيرَ مَعمولٍ.

فإنْ قيلَ: فما تقولُ في (لن) الناصبةِ لِلفعلِ، ومَعمولُ فِعلِها يَتقدَّمُ عَليها،

---

(١) أجاز الرفع سيبويه مع ترجيح النصب. انظر: الكتاب ١/ ٢٣٧.

فتقولُ: زيدًا لنْ أضربَ، إجماعًا؟

قيلَ: هذِهِ محمولةٌ عَلى السينِ و(سوفَ)، إذْ هِيَ نفيٌ لها.

فأمَّا (ما) فإنها لا يُستغنى بما قبلَها، كَهمزةِ الاسْتفهامِ.

فأمَّا اللامُ فحكمُها حكمُ (إنَّ)، لاجتماعِهما في التوكيدِ، ولا يَتَقدَّمُ التأكيدُ على المؤكَّدِ. فأمَّا: ضَربًا ضَرَبْتُ، وإنْ كانَ تأكيدًا، فَلَيسَ هُو بمنزلةِ هذا، فَهُو بمنزلةِ: ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ مرتينِ.

الرابعُ: أنْ تدخُلَ على المبتدأِ والخبرِ، نحوُ ما ذَكَرَهُ، / ٨٠ أ وَمفعولُ هذا القسمِ الثاني هُوَ أن يكونَ مُفردًا أو ما صلَحَ أن يُوصَلَ بِهِ (الذي) مِنْ مُبتَدأٍ، وخبرٍ، وفِعلٍ، وفاعلٍ، وشرطٍ، وجزاءٍ، وظرفٍ.

قال أبو الفتح: «**وَكَما لا تَقُولُ زَيدٌ قَامَ عَمْروٌ، كَذلِكَ**[1] **لا تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيدًا قَامَ عَمْرٌو، حَتى تقولَ: في دارِهِ، أَوعِندَهُ، أو نحوَ ذلِكَ**»[2].

قال سعيدٌ: الكلامُ في خَبرِ المبتدأِ وخبرِ (كان)، وخَبرِ (إنَّ)، ومفعولِ (ظَننتُ) الثاني، ومفعولِ (أَعْلمتُ) الثالثِ، واحدٌ في هذا؛ لأنَّ الجملةَ إذا قَامَتْ بِنفسِها كانَت أجنبيةً مما ترومُ أنْ تُعَلِّقَها بِهِ، وَكُلُّ صِفةٍ وصِلةٍ وحالٍ فهذا حُكمُهُ، فأمَّا هذِهِ المسألةُ التي ذَكَرَها، فإنْ كان زيدٌ عَمْرًا، وكانَ لهُ اسمانِ، صَحَّتِ المسألةُ عَلى قِياسِ الأخفشِ، ولم تصحَّ عَلى قِياسِ سيبويهِ، وَكَأَنَّكَ قُلتَ: زَيدٌ قامَ أبو

---

(١) في اللمع: فكذلك.

(٢) اللمع ٥٣.

بَكرٍ، وإنْ كانَ عَمرو غيرَ زيدٍ، لم تصحَّ المسألةُ، لِعَدَمِ العائدِ، فإنْ قلتَ: إليهِ أو عِندَهُ [أو في دارهِ](١) صَحَّتِ المسألةُ.

قال أبو الفتح: «فَإنْ(٢) تَقَدَّمَتْ هذِهِ الأفعالُ لم يَكُنْ بُدٌّ مِنْ إعْمالِها، تقولُ: ظَنَنْتُ زَيدًا قائمًا(٣)، فإنْ تَوَسَّطَتْ بينَ المُبتدأِ والخبرِ كُنْتَ في إعمالِها وإلغائها مُخَيَّرًا، تقولُ في الإعمالِ: زيدًا أَظُنُّ مُنطلِقًا(٤)، وفي الإلغاءِ: زَيدٌ أَظُنُّ مُنْطَلِقٌ، قالَ الشاعِرُ:

أَبِالأراجيزِ يا بنَ اللؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأراجيزِ خِلتُ اللؤمُ والخَوَرُ

فإنْ تَأَخَّرَتِ اخْتِيرَ إلغاؤُها، وجازَ إعمالُها، تقولُ: زَيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ، وإنْ(٥) قُلْتَ: زيدًا قائمًا ظَنَنْتُ جازَ»(٦).

قال سعيدٌ: هذِهِ الأفعالُ لها ثلاثةُ أحوالٍ: أحدُها: الإعمالُ، والثاني: التَّعليقُ، والثالثُ: الإلغاءُ، فَمَتى قُدِّمَتْ ولم يكُنْ ثَمَّ مانعٌ مِن إعمالها، فالعَمَلُ لا غيرُ، وذلِكَ أنَّ تَقَدُّمَها لِلعنايةِ بها، وإلغاؤها سَبَبُ اطِّراحِها وإهمالها، وهذا

---

(١) في د.

(٢) في اللمع: فإذا.

(٣) في اللمع: كريمًا.

(٤) في اللمع: قائمًا. في الموضعين.

(٥) في اللمع: ولو.

(٦) اللمع ٥٣-٥٤.

تَضادٌّ، وقَدْ أنشدُوا[1]:

أَرْجُو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها ... وما إخالُ لَدَينا مِنْكِ تَنْويلُ[2]

فَقَدَّمَها وألغاها، والصوابُ: أنْ يكونَ المفعولُ الأوّلُ محذوفًا، ويكونَ ضَميرَ الشأنِ، كما تَقَدَّمَ في (ليت)، ومِثْلُهُ فيما وَجَدْتُهُ مَسطورًا، وإنْ كانَتِ الرِّوايةُ بِالنَّصْبِ في الحماسةِ[3]:

كذاكَ أُدِّبْتُ حتى صارَ من خُلُقِي ... أنِّي وجدتُ مِلاكُ الشيمةِ الأَدَبُ

أدعُوهُ حِينَ أُنادِيهِ لأُسمِعَهُ ... ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوءَةُ اللقَبُ[4]

وَقَد أُنشدا مَنصُوبَيْنِ[5] عَلى أَنْ يكونَ (اللقَبا) مَصدرَ: أُلَقِّبُهُ، و(السوءَةَ)

---

(١) لكعب بن زهير، من قصيدته المشهورة بانت سعاد.

(٢) البيت من البسيط.

التنويل: العطاء. (عن الديوان).

انظر: ديوانه ٩، والبديع ١/ ٢/ ٤٥١، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٥٠٦، وشرح التسهيل ٢/ ٨٦، وشرح الكافية ٢/ ٢/ ٩٩٢، والتذييل والتكميل ١/ ٢١٥، وشرح بانت سعاد لابن هشام ١٥٢، وحاشية البغدادي عليها ٢/ ٢٢٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٤٣.

(٣) ٢/ ١٨.

(٤) البيتان من البسيط. وهما لرجلٍ من فزارة.

انظر: شعر غطفان (بعض الفزاريين) ٥٥٨، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٢٥ (رسالة علمية)، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١١٤٦، والحماسة البصرية ٢/ ٧٩٧، والأول في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٥٠٦، والمقرب ١٣٠، وأوضح المسالك ٢/ ٦٥، وتخليص الشواهد ٤٤٩، والثاني في المقاصد الشافية ٣/ ٣٢٦.

(٥) في شعر غطفان ٥٥٨.

مفعولٌ مَعَهُ، أو يكونَ (اللقبى) على (فَعَلَى) مقصورٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ (وَجَدْتُ) هُنا زائدةً؛ لأنَّهُ ليسَ في الجملةِ عائدٌ إلى اسمِ (إنَّ) غيرُ التاءِ في (وجدتُ)، إلا أن تقدِّرَ: لي، فيَجُوزُ أن تجعلَ (وجدتُ) زائدةً كما قالَ تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [1] أي: لَهُ.

وَذَكَرَ الأخفشُ ما يُشِيدُ هذا الإلغاءَ لِتَقَدُّمِ الحرفِ النافي، فقالَ: مَا ظَنَنْتُ مِن أَحَدٍ خَيرٍ مِنكَ، وخَيرًا مِنكَ، فأجازَ الجرَّ مَعَهُ[2]؛ لأنَّ (ظَننتُ) مُلغاةٌ عِندَهُ، ولم يحتَجْ إلى جرٍّ آخَرَ.

والرَّفعُ على إلغاءِ (ظَنَنْتُ) والنَّصْبُ على إعمالِها، وكذلِكَ قولُهُ[3]:

بهــا كُــلُّ مُــستَرْخِي الإزارِ تخالُــهُ ... إذا ما مَشَى مِنْ أَخمصِ الرِّجلِ ظالِعُ[4]

فَتَقْدِيرُهُ: بها كُلُّ مُسترخِي الإزارِ وظالِعٌ تخالُهُ مِن أخمصِ الرِّجْلِ. ومِثْلُهُ:

---

(١) النازعات: ٤٠-٤١.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هو بلعاء بن قيس الكناني.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (مَعِي) بدل (بها).

انظر: شعر بني كنانة (بلعاء بن قيس) ٤٧٠، والبرصان والعرجان للجاحظ ٣٣، ١٥٥، والمخصص ٢/٥٧.

وَمَا جَنَّةَ الفِردَوسِ هاجرْتَ تَبْتَغِي ... ولكن دَعاكَ الخبزُ أحسِبُ والتَّمرُ[(١)]

فـ(أحسِبُ) مُلغاةٌ.

وإذا قُلتَ: أيّ القومِ ظَنَنْتَ زَارَكَ، جازَ إلغاؤها، فإنْ قُلْتَ: / ٨٠ ب أيَّ القَومِ ظَنَنْتَ أنْ قَد زَارَكَ، لم تُلْغِها، ومِنهُ قولُهُ[(٢)]:

تـالله يَـشْفِي ذاتَ نَفْسِيَ حـاجِمٌ ... أبَـدًا ولا فِيهـا إخـال لَـدُودُ[(٣)]

وَمِثلُهُ قَولُهُ[(٤)]:

أعـاذِلَ قُـولي مـا هَوِيـتِ وَأوِّبي ... كَثيرًا أرَى أمْسَى عَلَيكِ ذُنُوبي[(٥)]

فـ(أرَى) فيهِ مُلغاةٌ.

وَحَكَى الأخْفَشُ: إنَّ زَيدًا لَظَنَنْتُ أخاهُ مُنطلِقًا لا يجوزُ، وإنَّ زيدًا لَظَنَنْتُ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو قيس بن العيزارة الهذلي.

(٣) البيت من الكامل.

روي: (والله) بدل (تالله)، و(ولاءَمها)، (ومِمَّا) بدل (ولا فيها).

الشاهد فيه: إلغاء (إخال)، فلم ينصبْ (لدود).

انظر: ديوان الهذليين ٣/ ٧٢، وشرح أشعارهم ٢/ ٥٩٧.

(٤) هو النمر بن تولب.

(٥) البيت من الطويل.

أوِّبي: أي رجعي لومك إياي. (عن تخليص الشواهد ٢٥٨).

انظر: تخليص الشواهد ٢٥٢، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠، وشرح الأشموني (مع الصبان) ١/ ٢٤٢، والدرر اللوامع ٢/ ٨١.

أَخُوهُ مُنطَلِقٌ، يجوزُ[١]، وهذا حَسَنٌ؛ لأنَّ اللامَ في (ظَنَنْتُ) هِيَ لامُ الابْتِداءِ، ويجبُ أن تكونَ (ظَنَنْتُ) مُلغاةً، إذْ هِي لامُ الابتداءِ، وهِيَ لا تدخُلُ على ماضٍ، وحكى: ظَنَنْتُ زَيدًا وَأَخُوهُ مُنطَلِقانِ، عَلَى تَوَهُّمِ الابْتِداءِ في الأولِ، فأمَّا قَولُهُ[٢]:

وما خِلْتُ أَبْقَى بَينَنا مِن مَوَدَّةٍ عِراضُ المذاكي المُسْنِفَاتِ القلائصا[٣]

فَزَعَمَ قومٌ أنها زائدةٌ[٤]، وَيجوزُ أن تكونُ مُتَعديةً إلى الشأنِ والقِصةِ، فأمَّا قولُهُ[٥]:

وَما أراها تَزالُ ظالمةً تُحدِثُ لي قُرحةً و تَنكَؤُها[٦]

---

(١) انظر: المغني في النحو لابن فلاح ٣/ ٣٢٣، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٢.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من الطويل.

المذاكي: المسان. والمسنِفات من الخيل: المتقدمات. (عن المعاني الكبير، واللسان).

انظر: الصبح المنير ١١٠، والمعاني الكبير ١/ ٩٩، ٢/ ٨٩٩، والحجة للقراء السبعة ٣/ ١٠٤، ٤/ ٣١٩-٣٢٠، وكتاب الشعر ١/ ٢٠، وتفسير ابن عطية ١/ ٥٥٣، والبحر المحيط ٣/ ١٣٧، والدر المصون ٣/ ٥٢٦، واللسان ٩/ ١٦٣ (سنف).

(٤) منهم الفارسي، فإنه قال: «... وأيضًا فإنه قد جرى في كلامهم لغوًا، وما جرى لغوًا لا يكون في حكم الجمل المفيدة، ومن ثَمَّ جاء نحو: وما خلت أبقى... إنما هو: وما أبقى بيننا» الحجة ٣/ ١٠٤.

(٥) هو ابن هرمة.

(٦) البيت من المنسرح.

النكْءُ: قشرُ الجرح. (شرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٦).

انظر: ديوان ابن هرمة ٤٨، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٥٧، والكامل ٢/ ٧٩٢، ٣/ ١٣٢٦، وتفسير الطبري (شاكر) ١٦/ ٣٢٤، والأضداد للأنباري ٢٦٨، ومغني اللبيب ٥١٣، وشرح شواهده ٢/ ٨٢٠،

فَزِيادتُها فيهِ ظاهرةٌ لحاجةِ (ما) إلى (تَزالُ)، فإنْ قُلتَ: فما تَصنَعُ بها وبِقولِهِ[1]:

مـا خِلتُني زِلتُ بَعدَكم ضَمِنًا أَشْكُو إليكُم حُمُوَّةَ الألَمِ[2]

فكَيفَ تُلغِيها وَقَد أَعْمَلتَها في المفعُولِ الأولِ؟ وكيفَ تُعمِلُها وحاجةُ (زِلتُ) إلى (ما) داعيةٌ؟

فالجوابُ: أنَّ التقديرَ في الأولِ يكونُ (ها) للمرةِ مِنَ المصادِرِ، والتقديرُ في الثاني: ما خِلتُ خيلتي، فَحَذفَ، وتكُونُ (خِلتُ) ملغاةً.

فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[3] فَمَنْ قَرَأَ بالياءِ[4] فالمفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ، التقديرُ فِيهِ: البُخلَ هُو خيرًا لَهُ، فـ(هُوَ) فَصْلٌ، فَمَن قَرَأَ بِالتاءِ[5] فـ(الذينَ) المفعولُ الأوَّلُ و(خيرًا) المفعولُ

٨٢٦، وخزانة الأدب ٩/ ٢٣٧

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من المنسرح.

الضمن: المرض. (عن العين).

انظر: العين ٧/ ٥٢ (ضمن)، وغريب الحديث لابن سلام ٤/ ٢٧٩، وتهذيب اللغة ١٢/ ٤٩ (ضمن)، والصحاح ٦/ ٢١٥٥ (ضمن)، وأوضح المسالك ٢/ ٤٧، واللسان ١٣/ ٢٦٠ (ضمن).

(٣) آل عمران: ١٨٠.

(٤) هي قراءة الجمهور.

(٥) هو حمزة وحده. انظر: السبعة ٢١٩-٢٢٠، والتذكرة ٢/ ٣٦٥-٣٦٦.

المفعولُ الثاني، و(هُوَ) فصلٌ، والتقديرُ: بُخلَ الذين يبخلونَ، والقراءةُ بِالياءِ أقيسُ؛ لِتَقَدُّمِ الدلالة.

فَإذا أُضْمِرَ المَصدَرُ كانَ أَدْعى لِعَمِلِه إذا تَوَسَّطَ أو تَأَخَّرَ، نحوُ قولِكَ: ظَنَنْتُهُ زَيدًا قائمًا؛ لأَنَّهُ نائبٌ عَنِ ظَنَنْتُ ظَنًّا، ومِنهُ قولُ الشاعِرِ[1]:

فجالَ على وحشيةٍ وَتَخَالُهُ عَلَى ظَهْرِهِ سِبًّا جَديدًا يمانيا[2]

فالهاءُ في (تخالُهُ) كِنايةٌ عَنِ المصدرِ؛ لأنها لا تَصِحُّ أن تكونَ للثَّورِ؛ لأنَّ المفعولَ الثاني يجبُ أن يكونَ هُوَ الأوَّلَ، وليسَ السِّبُّ بِالثورِ، ولا يجوزُ أن يكونَ ضَميرَ الشأنِ، لِنصبِ (السبَّ)، فَثَبَتَ أنها ضَميرُ المصدرِ، و(السبُّ) مفعولٌ أولُ، و(عَلى ظَهرِهِ) المفعولُ الثاني.

فإنْ أَظهَرْتَ لفظَ المصدَرِ مَعَ الفِعلِ كانَ أَدْعَى إلى الإعمالِ، لشدَّةِ العِنايةِ بِهِ، كقولِكَ: ظَنَنْتُ ظَنًّا زيدًا مُنطَلِقًا، فإنْ تَوَسَّطْتَ كُنتَ بِالخِيارِ في إعمالِها وإلغائها، فَمَنْ أعْمَلَها فَلِقُربِها مِنَ الطَّرَفِ الأوَّلِ، ومَنْ لم يُعمِلْها فلِقُربها لِلطَّرَفِ الآخرِ، وأيضًا فلا بُدَّ مِن أن تَنْقُصَ عَن مَرتبةِ المُتَقدِّمِ، وليسَ يظهَرُ نُقصانٌ إلا بِإلغاءِ.

---

(١) هو سحيم عبد بن الحساس.

(٢) البيت من الطويل.

الوحشية غير الإنسية، والإنسي هو ما يُركب ويُحلب. والسِّبُّ: الثوب الأبيض. شبه جلد الثور به. (الانتخاب ٣٩).

انظر: ديوان سحيم ٣٥، والإفصاح للفارقي ٣٨٣، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ٣٩، وشرح المفصل ١/ ١٢٤.

وقالَ قومٌ: إن بَنَيْتَ كلامَكَ عَلى شَكٍّ في (ظَنَنْتُ) فالإعمالُ لا غَيرُ، وإنْ بَنَيتَهُ عَلى اليقينِ فالأَصْلُ الإلغاءُ لا غَيرُ[1]، وعَلَى هذا أنشدُوا البيتَ -وهُوَ في كِتابِ سِيبويهِ[2]- لجريرٍ[3]:

أَبِالأَراجِيزِ يا بْنَ اللؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأراجِيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَوَرُ

وفي شِعرِ اللَّعِينِ المِنقَرِيِّ[4] هذا البيتُ في قَصيدةٍ لاميَّةٍ منها:

إني أنا ابْنُ جَلا إن كُنْتَ تَعْرِفُني ... يا سَلْمُ والحيَّةُ الصَّماءُ والجَبَلُ

أَبِالأراجِيزِ يابْنَ اللؤمِ تُوعِدُني ... وفي الأراجِيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخَبَلُ[5]

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٥، والملخص ١/ ٢٥٥، والكافي في الإفصاح ٢/ ٩٥٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٢٠.

(٣) البيت من البسيط.

وهو للعين في عامة المصادر. يهجو رؤبة أو العجاج.

انظر: ملحقات ديوان جرير ٢/ ١٠٢٨، والحيوان ٤/ ٢٦٧، والأصول ١/ ١٨٣، والإيضاح العضدي ١٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٧، والإفصاح للفارقي ٢٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٢٠، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٥٩، والتبصرة والتذكرة ١/ ١١٧، والبديع ١/ ٢/ ٤٥١، وشرح المفصل ٧/ ٨٤، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٧.

(٤) هو منازل بن زمعة، أبو أُكيدر، المِنقري التميمي، شاعر أمويٌّ، هجا جريرًا والفرزدق فأهملاه، فسقط. روي في تسميته باللعين أنه أنشد شعرًا والناس يصلون، فسمعه عمر فقال: من هذا اللعين؟ فعلق به. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٤٩٠، والاشتقاق ٢٥١، وخزانة الأدب ٣/ ٢٠٧.

(٥) انظر: الحيوان ٤/ ٢٦٧، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١١١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٥٩، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٢٥٧.

فـ(اللؤمُ) مُبتدأٌ، و(في الأراجيزِ) خبرُهُ، و(خِلتُ) مُلغاةٌ، فأمَّا قولُهُ[١]:

شَهِدْتُ وفاتُوني وَكُنْتُ حَسِبْتُني فَقِيرًا إلى أنْ يَشْهدُوا وتَغِيبي[٢]

فَلا تَكُونُ (حَسِبْتُني) مُلغاةً، لِتَعَدِّيها إلى مَفعُولٍ، إلاَّ عَلَى ما سَبَقَ، ومِثلُ / ٨١ أ البيتِ الذي أنْشَدَهُ لِلهُذَليِّ[٣]:

تَرَكتهمُ وظَلْتُ بخيرِ ثَغْرٍ وأنْتَ زَعَمْتَ ذو حُبٍّ مُفيدِ[٤]

فَـ(أنْتَ) مُبتدأٌ، و(ذُو حُبٍّ) خَبرُهُ، و(زَعَمْتَ) مُلغاةٌ، ومِثلُهُ قَولُ حَكيمِ بنِ قَبِيصةَ[٥]:

---

(١) هو النَّمِرُ بن تولب.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: شعراء إسلاميون (شعر النمر) ٣٤٠، والبخلاء ١٦٣، وكتاب الشعر ٢/ ٤٧٤، وشرح التسهيل ٢/ ٨١، والبحر المحيط ٣/ ١١٣، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٦، ١١٠، والدر المصون ٣/ ٤٨٢.

(٣) هو ساعدة بن العجلان الهذلي.

(٤) البيت من الوافر.

وروايته في مصادره:

تركتَهم وظلْتَ بجرِّ يَعْرٍ وأنتَ زعمتَ ذو خَبَبٍ مُعِيدُ

ولم أجد من أثبت رواية المصنف، ويُلحظ الفرق البيِّن بين الروايتين.

الجر: ما غلظ من الجبال. ويعر: جبل. ومُعيد: معاود قد جرَّب الأمور. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٣/ ١٠٨، والمحكم ٢/ ١٧٤، ومعجم ما استعجم ٤/ ١٣٩٦، ومعجم البلدان ٥/ ٤٣٨، واللسان ٥/ ٣٠١ (يعر)، وتاج العروس ١٤/ ٤٧٥ (يعر).

(٥) هو حكيم بن قبيصة بن ضرار الضبي. شاعر من أهل العراق، أدرك الإسلام، فأسلم ووفد على معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. انظر: تاريخ دمشق ١٥/ ١٣٥، والإصابة ٢/ ٦٤.

فـما جنـةَ الفـردوسِ هـاجرتَ تَبْتَغِـي ولكـن دعـاكَ الخبـزُ أحسِبُ والتمرُ[١]

فَأَلغَى (حَسِبْتُ).

والقِسمُ الثالِثُ: أن يَتَأَخَّرَ عَنْهُما، فإذا كانَ كذلِكَ كانَ إلغاؤها أَحسَنَ، وقد يجوزُ إعمالُها، فَمَنْ أعمَلَها قالَ: مَفعولاها بمنزلةِ مفعولِ (ضَرَبْتُ)، وأيضًا هِيَ المُتَقَدِّمةُ في الحُكمِ، وإنما قُدِّمَ مَعمولاها للعنايَةِ بهما، ومَنْ ألغاها قالَ: مَعمولُ (ضَرَبْت) إذا تَقَدَّمَ جازَ أَن يُعَدَّى إليه بحرفِ الجرِّ؛ لأَنَّهُ ضَعُفَتْ عُلْقَتُهُ بتقدُّمِهِ، فما ظَنُّكَ بِـ(ظَنَنْتُ)؟

واسْتَضْعَفَ سيبويهِ: زَيدًا قائمًا ظَنَنْتُ، وزَيدًا قائمًا ضَرَبْتُ[٢].

وقالَ قَومٌ: الإعمالُ والإلغاءُ أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بما يُبنى الكلامُ عليهِ مِنَ اليَقِينِ والشَّكِّ[٣]، وقال الشاعر[٤]:

وأُشفِقُ مِن وَشْكِ الفراقِ وإنَّني أَظُنُّ لمحمُولٌ عَلَيهِ فَراكِبُهْ[٥]

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) قال: «وكلما طال الكلام ضعُف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيدًا أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعف: زيدًا قائمًا ضربتُ؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل». الكتاب ١/ ١٢٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢٠، والتذييل والتكميل ٦/ ٥٤.

(٤) هو ابن ميَّادة.

(٥) البيت من الطويل.

قال ابن جني: «ألغى (أظنُّ) غير أنَّ الظن هنا ينبغي أن يكون بمعنى اليقين والثبات، لا للشك والخِلاج، ألا ترى أنَّ معه اللام و(إنَّ)، وكلاهما للتثبيت واليقين والتوكيد». التنبيه.

وإلغاؤها مُتأخرةً أحسَنُ مِن إلغائها مُتوسِّطةً؛ لأنَّهُ كما ضَعُفتِ المُتوسِّطةُ عَنِ المُتقدِّمةِ، كذلِكَ يجبُ أن تَضعُفَ المتأخرةُ عن المتوسطةِ.

والملغاةُ تُقدَّرُ بالظرفِ، فيقولونَ في قولِكَ: زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ، بتقديرِ: زَيد قائمٌ في ظَني، وهذا الظرفُ المُلغَى يَتَعلَّقُ إمَّا بالخَبرِ، وإمَّا بفعلٍ مُضمَرٍ، أي: جَعَلْتُ ذلِكَ في ظَني، فهي إذا كانت ملغاةً فهِي مُعتمِدةٌ على ما قبْلَها، وإذا كانَتْ عامِلةً فهِي مُعتمَدةٌ، وعليهِ قولُهُ[1]:

والقومُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ فإن يكُنْ ... ما قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ نجوتُ وخابُوا[2]

فألغاها مُتأخِّرةً، وبعضُهم يُنشِدُهُ (والقومَ) بالنَّصْبِ، فيُعْمِلَها. وَأَنْشَدَ أبو عُبَيدٍ[3]:

انظر: شعر ابن ميادة ٧١، وديوان الحماسة ٢/ ١٢٠، والتنبيه على شرح مشكلاتها ٣٦٤ (رسالة)، وأمالي القالي ١/ ١٦٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٣٣٣، وتاريخ دمشق ١٨/ ٢٠٥، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣١١، والحماسة البصرية ٣/ ١٢٢٠.

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: المغني لابن فلاح ٣/ ٣٢١، وشرح قطر الندى ٢٩٤، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٣، وتذكرة النحاة ٦٨٣.

(٣) هو القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي، أبو عبيد، (ت ٢٢٤هـ)، إمام في الحديث والنحو واللغة والقراءات والأخبار، روى عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي والكسائي والفراء وغيرهم. من تصانيفه: غريب الحديث، والغريب المصنف. انظر: تاريخ بغداد ١٤/ ٣٩٢، ونزهة الألباء ١٠٩، وإنباه الرواة ٣/ ١٢.

وقد أنشد هذا البيت في الغريب المصنف ٢/ ٨٦٩. وهو لأبي أُسَيدة الدُّبيري.

هما سَيِّدانا يَزْعُمانِ وإنما يَسُودانِنا إنْ يَسَّرا غَنَماهُما[(١)]

فَأَلْغَى مَعَ التَّأَخُّرِ، وأجازَ الأَخْفَشُ: إنَّ ظَني زيدًا مُنطلقٌ، وكانَ ظَني زيدٌ منطلقًا[(٢)]، فجعلَها ظَرْفًا، وَقَد أَجازَ سِيبويهِ: مَتى تَظُنُّ زيدٌ مُنطلقٌ[(٣)]، لِتَقَدُّمِ مَعمولِ المفعُولِ الثاني[(٤)].

وحالةُ التَّعليقِ قَد تَقَدَّمَ ذِكرُها قَبْلَ هذا.

قالَ أبو الفتحِ: «**وَالمُتعدِّي إلى ثلاثةِ مَفعُولِينَ نحوُ قولِكَ: أَعْلَمَ اللهُ زَيدًا عَمْرًا خَيرَ الناسِ[(٥)]، وأَنْبَأَ اللهُ بِشرًا بَكْرًا أَخاكَ**»[(٦)].

قالَ سعيدٌ: الأفعالُ التي تَتَعَدَّى إلى ثلاثةِ مَفعولِينَ ولا خِلافَ فيها عِندَ سِيبويهِ، وهِيَ عِندَ الجماعةِ سَبعةٌ، وهِيَ: أَرَى، وَنَبَّأَ، وأَنْبَأَ، وأَعْلَمَ، وخَبَّرَ،

---

(١) البيت من الطويل.

يسرت الغنم: إذا كثرت ألبانها ونسلها. (عن اللسان).

انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧١، وغريب الحديث لابن قتيبة ١/ ٢٧٨، ٥٩٩، وتهذيب اللغة ١٣/ ٦٠ (يسر)، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٢٧٩، والمخصص ١/ ٢٢، ٧/ ١٨١، والصحاح ٢/ ٨٥٧ (يسر)، والتذييل والتكميل ٦/ ٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ٥٩، واللسان ٥/ ٢٩٥ (يسر)، وهمع الهوامع ١/ ١٥٣.

(٢) لم أقف على هذا.

(٣) الكتاب ١/ ١٢٤.

(٤) انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٥.

(٥) في اللمع: عاقلًا.

(٦) في اللمع: كريمًا. وبعده: وأرى الله أباك أخاك ذا مالٍ.

اللمع ٥٤.

وأَخْبَرَ، وحَدَّثَ[(١)]، وبعضُهم يدَّعِيها أربعةً، وهِي: أَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وأَرَى، وأَعْلَمَ[(٢)]، والقِسمُ الذي فيه خِلافٌ، هُوَ الفعلُ الذي يَتَعَدَّى إلى مفعولَينِ، نحوُ: (ظَنَنْتُ) وجميعِ بابِهِ إذا عُدِّيَ بِالهمزةِ، فالأَخفَشُ يجيزُهُ قِياسًا على البابِ[(٣)]، وسيبويهِ لا يجيزُه، وكذلِكَ المازِنيُّ[(٤)].

فحُجَّةُ الأخفشِ كَثرَتُهُ واطِّرادُهُ في كُلِّ فِعلٍ.

وحجةُ المازني قِلَّتُهُ في التَّعدِّي إلى الثلاثةِ، وإذا كانَ الفِعلُ اللازِمُ يُقتَصَرُ في تَعدِيَتِهِ إلى المَسمُوعِ، فما ظَنُّكَ بِالمُتعدِّي إلى الثلاثةِ [وهُو قليلٌ][(٥)].

ولا خِلافَ في بابِ (ظَنَنْتُ) وغيرِهِ، إذا جُعِلَ الظَّرفُ فيهِ مَفعولاً عَلَى السَّعةِ أَنْ يَتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ بِهِ[(٦)]، نحوُ قولِكَ: اليومَ ظَنَنْتُهُ زيدًا مُنطلقًا، وسَرَقْتُ عبدَ اللهِ الثوبَ الليلةَ، على قولِكَ: يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدارِ، ولا يجوزُ أن يُجعَلَ الظَّرفُ في بابِ الفِعلِ المُتعدي إلى ثلاثةٍ مَفعولاً عَلَى السَّعةِ؛ لأَنَّهُ يخرُجُ إلى ما لا

---

(١) ذكر سيبويه أعلمَ، وأرى، وأنبأ، وذكر ابن هشام الخضراوي أن سيبويه زاد نبَّأ، وزاد الفراء: أخبر وخبَّر، وزاد الكوفيون: حدَّث. انظر: الكتاب ١/ ٤١، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٠، والتذييل والتكميل ٦/ ١٦٢.

(٢) كأبي علي الفارسي. انظر: الإيضاح العضدي ٢٠١.

(٣) انظر: الخصائص ١/ ٢٧١، والمقتصد ١/ ٦٢٩. ورأى هذا الرأي أيضًا ابن السراج كما في الأصول ٢/ ٢٨٥.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٢٠٢.

(٥) في د.

(٦) أي بالظرف.

نظيرَ لَهُ، إذْ لَيسَ لَكَ فِعلٌ يَتَعَدَّى إلى أَربعةِ مَفعولِينَ، وإنها كانَ كذلِكَ لأنَّ الفِعلَ المُتعدِّي إلى واحِدٍ فيهِ أفعالٌ مصوغةٌ لَهُ بغيرِ قرينةٍ، فجازَ لنا أن نُعدِّيَهُ إلى مَفعولَينِ، نحوُ قولِكَ: ضَرَبْتُ زَيدًا، وأَضْرَبْتُ زَيدًا عَمْرًا، والأفعالُ التي تَتَعَدَّى إلى اثنينِ فِيها أفعالٌ مَصوغةٌ لها، نحوُ قولِكَ: (كَسَوْتُ) و(ظَنَنْتُ)، / ٨١ ب فجازَ لنا أن نُعديَهُ بِالقرينةِ إلى ثلاثةٍ، وليسَ لنا فِعلٌ يَتَعَدَّى بِنفسِهِ إلى ثلاثةٍ فتكونَ فيهِ مُعَدِّيةً إلى أربعةٍ، فلمَّا كانَ كذلِكَ امْتَنَعَ أن يكونَ فِعلٌ مُتعدٍّ إلى أربعةٍ بِقرينةٍ، ولا يجوزُ أن يَتَعَدَّى بِنفسِهِ؛ لأَنَّهُ لَيسَ لنا ما يَتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ بِنفسِهِ.

وهذِهِ الأَفعالُ على ضَربينِ:

ضَربٌ مَنقولٌ بِالهمزةِ مِن فِعلٍ يَتَعَدَّى إلى مَفعُولَينِ، ولا يجوزُ الاقتِصارُ عَلى أَحَدِهما بِالهمزةِ، نحوُ: (رَأَيْتُ) و(عَلِمْتُ).

وضَرْبٌ مَنقولٌ مِن فعلٍ مرفوضٍ، كما رُفِضَتْ مصادرُ (عَسَى) (ونِعْمَ) و(بِئْسَ) وفِعلِ التَّعجُّبِ، وأفعالِ الفاعِلِ ما بُنِيَ منها لما لم يُسمَّ فاعلُهُ في باب (فُعِلَ) بِضمِّ الفاءِ، نحو: جُنَّ زَيْدٌ، وإنْ كان ظاهرُ الأمرِ أنْ لا فِعْلَ إلا بمصدرٍ، ولا فعلَ مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعلُهُ إلا بما سمِّي فاعلُهُ، وذلِكَ نحوُ: أَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وحَدَّثَ. وأَنْبَأَ ونَبَّأَ إنما حُمِلَتْ على التَّعدِي؛ لأنَّ النبأَ الخبرُ، والإخبارُ إعلامٌ، فتَعَدَّى، وأصلُ (أَنْبَأَ) التَّعدِّي إلى مَفعولينِ الثاني مِنهُما بحرفِ الجرِّ، كقولِكَ: أَنْبَأْتُ زَيدًا بِكذا، وعليه قولُ الشاعِرِ[1]:

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي.

أَدَانَ وَأَنْبَـــــأَهُ الأَوَّلُـــــونَ بِـــأَنَّ المُـــدَانَ مَـــلِيءٌ وَفِيٌّ[(١)]

وَقَولُهُ تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[(٢)]، إنْ شِئتَ حَمَلْتَهُ عَلَى هذا، وإنْ شِئتَ حَمَلْتَهُ على الإعلامِ، فتَعَدَّى إلى ثلاثةٍ.

ومِن تَعَدِّي (أَرَى) إلى ثلاثةِ مَفعُولِينَ قولُهُ تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾[(٣)] فَيَجُوزُ أن يكونَ (حَسَراتٍ) هُنا المفعولَ الثالِثَ، وَ(أَعمالَهُم) المفعولَ الثاني، والهاءَ والميمَ مفعولَهُ الأَوَّلَ، و(كذلِكَ) في مَوضِعِ المَصدَرِ، أي: كَذلِكَ الرَّأيُ، ويجوزُ أن يكونَ (كذلِكَ) المفعولَ الثالِثَ، أي: يُرِيهِمُ اللهُ أعمالَهم كذلِكَ، ويكونَ (حسراتٍ) حالاً مِنَ المُضمَرِ في الجارِّ والمجرُورِ.

وهذِهِ الأَفعالُ لا يجوزُ أن تُلغَى لِشيئَينِ:

أحدُهما: أنها مُؤثِّرةٌ؛ لأنَّ مَعنى (أَعْلَمْتُكَ) أَوْصَلْتُ عِلمًا مِني إليكَ، ولَيسَ قولُكَ: (عَلِمْتُ) كَذلِكَ، والمؤثِّرةُ لا تُلغى.

والثاني: أنَّها لَو أُلغِيَتْ لَبَقِي ما بعدَها كلامًا غيرَ مُستَقِلٍّ؛ لأنَّهُ يَبْقى زَيدٌ عَمرٌو خيرُ الناسِ، وهذا فاسدٌ؛ لأنَّ ما يُلغى يَبْقَى ما بعدَهُ كلامًا مُفِيدًا.

---

(١) البيت من المتقارب.

أدان: باع بيعًا إلى أجل. والمليء: الموسر. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٦٥، وأدب الكاتب ٣٥٠-٣٥١، وجمهرة اللغة ٢/ ٣٠٥ (دين)، ومقاييس اللغة ٢/ ٣٢٠ (دين)، والمقتصد ١/ ٦٢٣، والاقتضاب ٣/ ٢١٤، واللسان ١١/ ٧٥١ (وأل).

(٢) الحجر: ٤٩.

(٣) البقرة: ١٦٧.

ولا يَصلُحُ أنْ تَدْخُلَ عَلى ضَميرِ الشأنِ والقِصةِ لأمرينِ:

أحدُهما: أَنَّهُ يُؤدِّي إلى أَن يَعْلَمَ غيرُ مُعلم.

والثاني: أَنَّهُ يَبْقَى ما يجبُ أنْ يكونَ مُفَسَّرًا غيرَ مُفِيدٍ. وفي هذا نظرٌ.

وفي حَذفِ المفعولِ الأَوَّلِ مِن المفعولاتِ خِلافٌ بينَ النُّحاةِ؛ فمِنهُم مَنْ يُجِيزُ الحذفَ، ومِنهُم مَن لا يجيزُهُ، فإنْ لم تُذكَرِ المفعولاتُ فالجميعُ يجيزونَ ذلِكَ، فَمنْ أجازَ الحذفَ قال: هُوَ فَضْلةٌ بمنزلةِ (زَيد) مِن قولِكَ: أَعْطَيتَ زَيدًا دِرهمًا، فكما جازَ حذفُ (زَيد) هُنا جازَ ثمَّةَ؛ لأنَّ الجملةَ الثانيةَ بمنزلةِ الدرهَمِ، ولهذا لا تحتاجُ إلى عائدٍ، وهُو مذهَبُ جماعةٍ مِنَ النحاةِ[(١)]، مِنهُم الجرميُّ وابنُ السراجِ[(٢)]، وَمَنْ لم يجِزْ ثَمَّ قالَ: هُوَ بمنزلةِ الفاعِلِ في بابِ (ظَنَنْتُ)، وهُوَ مَذْهَبُ جماعةٍ مِنَ النُّحاةِ[(٣)]، وظاهِرُ لَفْظِ سِيبويهِ عَلَيهِ[(٤)]، وَحُجَّتُهُم أنَّ الهمزةَ دَخَلَتْ عَلى الفِعْلِ لِتَنْقُلَهُ، وما دَخَلَ عليهِ حَرفٌ يدُلُّ عَلى مَعنى كانَ بِهِ -لا شكَّ- أَمْكَنَ مِن غَيرِهِ،

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٠، والتذييل والتكميل ٦/ ١٥٤.

(٢) رأي ابن السراج في الأصول ٢/ ٢٨٥.

(٣) منهم المبرد. انظر: المقتضب ٣/ ١٢٢. وتابعهم من المتأخرين ابن الباذش وابن خروف والشلوبين وابن عصفور، وغيرهم. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٣، والتذييل والتكميل ٦/ ١٥٥.

(٤) قال: «هذا بابُ الفاعل الذي يتعدّاه فعلهُ إلى ثلاثة مفعولين، ولا يَجُوزُ أن تقتصِرَ على مفعول منهم واحد دون الثلاثة؛ لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى اللهُ بشرًا زيدًا أباك». الكتاب ١/ ٤١.

فإذا كانَ كذلِكَ عُلِمَ أنَّهُ لا يجوزُ نَقلُ هذِهِ الأفعالِ التي تكونُ مُتعديةً إلى ثلاثةٍ، ثمَّ يُقتَصَرُ فيها إلى المفعولَينِ؛ لأنَّ ذا يُؤدِّي إلى زَوالِ الغَرَضِ، وبُطلانِ ما يَقصِدُهُ مِنَ التَّمَكُّنِ لها، حتى تَصيرَ بمنزلةِ إدغامِ المُلحَقِ[1]، فتقولُ عَلَى قَولِ مَنْ أجازَهُ: أَعْلَمْتُ دارَك طَيبةً، وفيهِ قليلُ لَبسٍ.

وفي حَذفِ المفعولَينِ مَعًا خلافٌ[2]، فَمِنهُم مَنْ يجيزُ ذلِكَ ومِنهُم مَنْ لم يجزْهُ، فَمَنْ أجازَ ذلِكَ شَبَّهَهُ بِالدرهَمِ؛ لأنهما / ٨٢ أ في محلِّهِ، ومَنْ لم يجزْهُ قالَ: هما مَفعولا (ظَنَنْتُ)، ولا يُجيزُ الجرميُّ حذفَهما[3]، فتقولُ عَلَى القولِ الأوَّلِ: أَعْلَمْتُ زيدًا، وهُو الظاهِرُ، وكلامُ سِيبويهِ في هذا الفَصْلِ مُشكِلٌ[4].

فأمَّا إذا ذُكِرَ المفعولُ الثاني مِنَ المَفعُولاتِ، فلا بُدَّ مِنَ الثالِثِ؛ لأنَّ المفعولَ الثاني في هذا البابِ هُوَ الأوَّلُ في بابِ الظَّنِّ، فأمَّا قولُه تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾[5] إذا جَعَلَهُ مِن رُؤيةِ القَلْبِ، فإنَّ المفعولَ الثالِثَ الكافُ مِن (كذلِكَ)، أو يكونُ المفعولُ الثالثُ

---

(١) لا يجوز إدغام الملحق كجلْبَبَ ونحوه، لأنه بإدغامه يزول الغرض من الإلحاق. انظر: الخصائص ٣/ ٢٣٢.

(٢) هو الخلاف في حذف مفعولي الأفعال الناصبة لمفعولين، وقد سبق للمصنف ذكر ذلك.

(٣) انظر رأي الجرمي في: الحلبيات ٧٢، والتذييل والتكميل ٦/ ١١.

(٤) سبق الكلام على ذلك. وانظر: الكتاب ١/ ٤٠، ٤١، ٢/ ٣٦٥. وشرح السيرافي ٢/ ٣١٦ (المطبوع)، وشرح التسهيل ٢/ ٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٢.

(٥) الأنعام: ٧٥.

محذوفًا تقديرُهُ: حَقًّا، وإن جَعَلْتَهُ مِن رُؤيةِ العَينِ لم يحتَجْ إلى ذلِكَ[١].

فإذا بَنَيْتَ هذا القِسمَ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ أَقَمْتَ المفعولَ الأوَّلَ مُقامَ الفاعِلِ، كما قال[٢]:

أو مَنَعتُم ما تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَينا العَلاءُ[٣]

وقالَ الشاعِرُ[٤]:

وإنَّ الذي حُدِّثْتُمُو في أُنُوفِنا وَأَعْناقِنا مِنَ الإباءِ كما هِيا[٥]

قَالُوا: وَهِيَ المفعولُ الأوَّلُ، وقَدْ قَامَتْ مَقامَ مالم يُسَمَّ فاعلُهُ، والهاءُ المفعولُ الثاني، و(العلاءُ) مُبتدأٌ، و(لَهُ) الخبرُ، والجملةُ في موضِعِ المفعولِ الثالِثِ، وحُكْمُ البيتِ الثاني هذا الحكمُ.

والمفعُولُ الأوَّلُ لا يكونُ إلا اسمًا صَريحًا، وكذلِكَ المفعولُ الثاني، وإنما كانَ

---

(١) في التفسير ما يدل على أنها من رؤية البصر. انظر: تفسير الطبري ٧/ ٢٤٤، وتفسير ابن عطية ٢/ ٣١١.

(٢) هو الحارث بن حِلِّزة اليشكري.

(٣) البيت من الخفيف. وهو من معلقته المشهورة.

انظر: ديوان الحارث بن حلزة ٤، والمعاني الكبير ٢/ ١٠١١، وشرح القصائد السبع الطوال ٤٦٩، وشرح القصائد العشر للتبريزي ٢١٦، وشرح المفصل ٧/ ٦٦، وشرح التسهيل ٢/ ١٠١، والتذييل والتكميل ٦/ ١٦٣، وتخليص الشواهد ٤٦٨.

(٤) هو جَزء بن كُليب الفقعسي.

(٥) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (حُدِّثتها) بدل (حُدِّثتمو).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٧٢، وشرحها للمرزوقي ١/ ٢٤٣، والوافي بالوَفَيات ١١/ ٦٥.

كذلِكَ؛ لأنَّ المفعولَ الأوَّلَ هُوَ الفاعِلُ في البابِ الذي قَبْلَهُ، والفاعِلُ لا يكونُ جملةً، والمفعولُ الثاني هُو المُبتدأُ الذي كانَ مَفعُولاً أوَّلاً في البابِ الذي قَبْلَهُ، ولا يكونُ جملةً، والمفعولُ الثالِثُ يكونُ مفرَدًا وجملةً كالمفعولِ الثاني في البابِ الذي قَبلَهُ؛ لأنَّهُ في الأصْلِ خَبرُ المبتدإِ.

وَتَقَعُ (أنَّ) وما عَمِلتْ فيهِ فتسُدُّ مَسَدَّ المفعُولِ الثاني والثالِثِ، كما سَدَّتْ في بابِ (ظَنَنْتُ) مَسَدَّ الأولِ والثاني، فتقولُ: أَعلَمْتُ زيدًا أنَّ عَمْرًا مُنطلقٌ، فأمَّا المفعولُ الثالِثُ فـ(إنَّ) تَقَعُ فيهِ مَكسورةً إذا كانَ المفعولُ الثاني جُثَّةً، فإنْ كانَ مَصدَرًا وَقَعَتْ فِيهِ مَفتوحةً.

ويَصِحُّ تقدُّمُ المفعولاتِ إذا لم يَقعْ لَبسٌ في الكلامِ، فإذا استوفَت هذه الأفعالُ مفعولاتها تعدَّتْ إلى المصادرِ، كما يَتَعَدى الأفعال التي لا تَتَعَدَّى، وحُكمُ الزَّمانِ والمكانِ المُبهَمِ والحالِ والعلةِ حُكمُ المصدرِ في تعديةِ الفعلِ إليهِ بغيرِ قرينةٍ، فتقولُ: أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا مُنطلقًا إعلامًا اليومَ عِندَ بَكرٍ جالسًا محبةً لَهُ.

فأمَّا قَولُ سيبويهِ: نُبِّئْتُ زيدًا يقولُ ذاكَ، يريدُ: عن زيدٍ[1]، فَقَدْ رَدَّه المبردُ[2]، وقال: هُوَ مِن هذا البابِ غَيرُ محتاجٍ إلى حذفِ حرفٍ، ويدلُّ عَلَى صِحةِ قَولِ سِيبويهِ أَنَّهُ لو كانَ مِن هذا البابِ لما جازَ أَنْ تَظْهَرَ (عَن) في المفعولِ الثاني إذا

---

(١) الكتاب ١/ ٣٨، ١٥٩.

(٢) انظر رأي المبرد في: الأصول ١/ ١٧٩-١٨٠، والانتصار لابن ولاد ٤٨.

ذُكِرَ في قولِكَ: نُبِّئْتُ عن زيدٍ، وذِكْرُ (عن) يدلُّ عَلى فَسادِ قَولِ الخَصْمِ، وأفسدَهُ الرُّمَّانيُّ بِأنَّهُ لو كانَ الأمْرُ كما ادَّعاهُ المُبرِّدُ لاحتِيجَ إلى مَفعُولٍ ثالِثٍ[1]، فهذا يدلُّ عَلَى أنَّ الرُّمانيَّ إنما يَتكَلَّمَ عَن: (نُبئت زيدًا) ويَقْتَصِرُ، وفي الكتابِ: نُبئتُ زيدًا يقولُ ذاكَ[2]، فَلِلمُبرِّدِ أن يجعلَ (يقولُ) جملةً في مَوضِعِ المفعولِ الثالِثِ قَبْلَ النَّقْلِ، والرَّدُّ الأوّلُ أولى، وليسَ يجوزُ أنْ يُقالَ: إنَّ (عن) زائدةٌ؛ لأنها لا تُزادُ، وقولُهُ تعالى: ﴿مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا﴾[3] على قَولِ المُبردِ يحتاجُ إلى المفعولِ الثالِثِ، وعَلَى قَولِ سيبويهِ يحتاجُ إلى الحرفِ، تقديرُهُ: مَنْ أنبَأَكَ بِهذا، أَو عَنْ هذا، والمبرِّدُ يقولُ: التقديرُ: مَنْ أنبأَكَ هذا حَقًا، فَحَذَفَ المفعولَ الثالِثَ للدَّلالةِ عَلَيهِ.

وَاعلَمْ أنَّ (أَنْبأَ) يَتَعَدّى إلى ثلاثةٍ وإلى واحدٍ، ويَتَعَدّى إلى الثاني إمَّا بِالباءِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾[4] أو بِـ(عَنْ) كَقَولِهِ: / ٨٢ ب ﴿وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[5]، والقِسْمُ الثالِثُ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ.

---

(١) قال الرماني: «وتقول: مبَّئتُ زيدًا، بمعنى: نُبِّئْتُ عن زيدٍ، عند سيبويه، وقال أبو العباس: هُو مُتعدٍّ، كقولك: أعلمتُ زيدًا، والصواب مذهب سيبويه؛ لأنَّ (نبَّأتُ) مما يتعدى إلى ثلاثة مفعولينَ لا يجوزُ الاقتصارُ على المفعول الثاني». شرح الرماني ١/ ١٩٣-١٩٤ (رسالة علمية).

(٢) الكتاب ١/ ٣٨، ١٥٩.

(٣) التحريم: ٣.

(٤) البقرة: ٣٣.

(٥) الحِجر: ٥١.

[مسألة (أرأيتَكَ)]

وفي هذا البابِ مَسألةٌ لا بُدَّ مِن ذِكرِها، وهُوَ قولُ العَرَبِ: أَرَأَيتَكَ زَيدًا ما فَعَلَ. اعْلَمْ أنَّ الكافَ لا مَوضِعَ لها مِنَ الإعرابِ عِندَ سِيبويهِ[(١)]، وعِندَ الكِسائيِّ مَوضِعُها نَصْبٌ[(٢)]، وعِندَ الفراءِ مَوضِعُها رَفعٌ[(٣)]، والأمرُ فيها مُشْكِلٌ، قالَ الكسائيُّ: لم يُرِدْ أنْ يُوقِعَ الرَّجُلُ فِعلَه عَلَى نفسِهِ.

وقالَ الفراءُ: لم يَقصِدْ بِالفعلِ قَصْدَ واحِدٍ معروفٍ، ولو قَصَدَ واحدًا بِعينِهِ لما قالَ: (أرأيتَكَ) وفتَحَ التاءَ لِلا شيء، ولكنَّهُ فِعْلٌ تُرِكَ فيه اسْمُ الفاعِلِ، وجُعِلَتِ الكافُ فيهِ خَلَفًا[(٤)].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٥.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ١/ ٢٦٠، والبحر المحيط ٤/ ١٢٥، والجنى الداني ٩٣.

(٣) قال في معاني القرآن ١/ ٣٣٣: «... وموضع الكاف نصبٌ وتأويلُهُ رفعٌ»، وانظر النقل عنه في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٧، والبحر المحيط ٤/ ١٢٥-١٢٦، والجنى الداني ٩٣.

(٤) قال: «العرب لها فى (أرأيت) لغتان ومعنيان: أحدهما أن يسأل الرجلُ الرجل: أرأيت زيدًا بعينك؟ فهذه مهموزة. فإذا أوقعتها على الرجُل منه قلت: أرايتَك على غيرِ هذه الحال؟ تريد: هل رأيتَ نفسك ... والمعنى الآخر: أن تقول: أرايتَكَ، وأنت تريد: أخبِرْني وتهمزها وتنصب التاءَ منها؛ وتترك الهمزَ إن شئت، وهو أكثر كلام العرب، وتترك التاء موحَّدةً مفتوحة للواحد والواحدة والجميع في مؤنّثه ومذكَّره... وإنما تركت العرب التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعًا على نفسها، فاكتفَوْا بذكرها في الكاف، ووجَّهوا التاء إلى المذكَّر والتوحيد، إذ لم يكن الفعل واقعًا» معاني القرآن ١/ ٣٣٣.

فَقد ضارَعَ بهذا مَذهَبَ سيبويهِ عِندَ ثَعلبٍ[(١)]، وإنما لم يجعلْ سِيبويهِ لِلكافِ مَوضِعًا مِنَ الإعرابِ؛ لأَنَّهُ لو كانَ مِن رؤيةِ القَلبِ لَوَجَبَ أن يكونَ المفعولُ الثاني هُوَ الأوَّلَ، وليستِ الكافُ بِـ(زيد)، ولَصَلحَ أن يُقتَصَرَ عَلى (زَيد) [مَعَ الكافِ][(٢)]، ولا يصلحُ أن يكونَ مِن رؤيةِ العَينِ؛ لأَنَّهُ لو كانَ مِن رؤيةِ العينِ لم يَتَعَدَّ مُضمَرُهُ المرفوعُ المُتَّصِلُ إلى المضمَرِ المنصُوبِ المتَّصِلِ، وأيضًا فإنَّهُ يَبْقَى (زَيد) غَيرَ ناصِبٍ؛ لأَنَّهُ يكونُ قد استوفى الفِعلُ ما يَقْتَضِيهِ مِن مفعولٍ، ولا يصحُّ البَدَلُ مِنَ الكافِ؛ لأنَّ ضميرَ المُخاطَبِ لا يُبدَلُ مِنهُ عِندَ بَصرِيٍّ[(٣)]، وأيضًا فإنَّ السؤالَ لم يَقَعْ عَنِ الكافِ، وإنما وَقَعَ عَنْ (زيدٍ)، وأيضًا فَلَيسَ (زيدٌ) الكافَ، فكيفَ يُبْدَلُ مِنهُ، وأيضًا فمعنى: أَرَأَيتَكَ زيدًا ما صَنَعَ، وأَرَأَيتَ زيدًا ما صَنَعَ واحدٌ، فلا يجوزُ أن يكونَ أيضًا مِن رُؤيةِ القَلْبِ؛ لأَنَّهُ كانَ يجِبُ أنْ تُكسَرَ التاءُ مَعَ المُخاطَبِ المؤنَّثِ، وهِيَ أبَدًا تكونُ مفتوحةً، وكانَ أيضًا يَلزَمُها أنْ يَلحَقها عَلامةُ التثنيةِ والجمعِ، وهي لا يلحَقُها ذلِكَ.

وَقالَ الأخْفَشُ[(٤)]: لا يجوزُ أن يكونَ هذا الفِعلُ يَتَعدَّى إلى ثلاثةِ مفعولِينَ؛ لأنَّ الثالِثَ غَيرُ الثاني، ولا يلزمُ لهُ فيهِ ذِكرٌ، ولو كانَ كذلِكَ لَكُسِرَتِ التاءُ في

---

(١) تحدث ثعلب عن هذه المسألة في مجالسه ١/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) في د.

(٣) انظر: الكامل ٢/ ٥١٠، وشرح المفصل ٣/ ٧٠. وانظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٣، وكشف المشكلات ١/ ٣٨٧، وحواشيهما.

(٤) لم أقف على ما ذكر عن الأخفش. ونحوٌ مما قرره في المسائل العسكرية ١٣٩.

المؤنَّثِ، ولَمَا تَعَدى مُضمَرُهُ المرفوعُ إلى مضمَرِهِ المنصوبِ، ويدُلُّكَ أنَّه لا مَوضِعَ لِلكافِ، أنَّك تقولُ: أرأيتَكَ زَيدًا ما فعَلَ، وأرأيْتَ زيدًا ما فعَلَ، فتجِدُ المعنى واحدًا، وقالَ الأخفَشُ في هذا الفَصلِ: ليس هذا مِن رُؤيةِ القَلبِ؛ لأنَّهُ لو كانَ مِنهُ لَوَقَعَ مَوقِعَ المفعولِ الثاني مِنهُ مُفردٌ وجملةٌ، وهذا لا يَقَعُ إلا جملةً استفهاميةً، ولو كانَ مِن رؤيةِ العينِ لم يحتجْ إلى (زيد)، فكَيفَ إلى ما بعدَ (زيد)؟

وإنما (أرأيتَكَ) لها موضِعانِ:

أحدُهما: بمعنى: أخبرني، فلا يَقَعُ إلا عَلى اسمٍ مُفرَدٍ، أو جملةٍ شرطيةٍ، كَقَولِهِ عَزَّ وجَلَّ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ (١) إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾(٢)، وَلا يَقَعُ الشرطُ إلا ماضِيًا؛ لأنَّ ما بعدَهُ لَيسَ بجوابٍ لَهُ، وإنما ما بعدَهُ مُتعَلِّقٌ بِـ(أرأيتَكَ)، وجوابُ الشرطِ إمَّا محذوفٌ للعِلمِ بِهِ، وإمَّا الاستفهامُ مَعَ عامِلِهِ مُغنٍ عنهُ، ولا يحسُنُ عِندَهُ(٣): أرَأيْتَكَ ما صَنَعَ زَيدٌ، في هذا البابِ فتُولِيها الاستفهامَ، وإنْ كانَ مُتَعَلِّقًا بها، كما لا يحسُنُ أنْ تُوليَ الفاءَ (إمَّا) وإنْ كانَ مُتعلِّقًا بها، وهِيَ مَعَ (إنْ) مُلغاةٌ عَنِ العَمَلِ، ولا يحسُنُ إلغاؤها مَعَ

---

(١) في النسخ: أرأيتكم. وهو وهم، وعلى هذا فلا تصلح هذه الآية شاهدًا هُنا، ولعله أراد آية قبلها، وهي قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠]. أو الآية التي بعدها وهي قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

(٢) الأنعام: ٤٦.

(٣) عند الأخفش.

الاستفهامِ؛ لأَنَّهُ لو وَقعَ لَعَمِلَ في الموضِعِ، وليسَ ذلِكَ في هذا، وإنما هو في في أفعالِ القَلبِ.

والثاني: تكونُ فيهِ بمعنى: انْتَبِهْ، كقولِكَ: أَرَأَيتَكَ زيدًا فإنِّي أُحِبُّهُ، أي: انْتَبِه له فإني أحبُّه، ولا يلزَمُهُ استِفهامٌ، وقد يحذفُ الكلامُ الذي هُو جوابٌ لِلعلْمِ بِهِ، فلا يُذكَرُ، كقَولِهِ تعالى: ﴿يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ۚ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾[1] فَلَمْ يَأْتِ بجوابٍ، وأتى في مَوضِعِ آخرَ[2] بِالجوابِ، ولم يَأتِ [لَه][3] بالشَّرْطِ [المحضِ][4]، فقالَ تَعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ / ٨٣ أ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ﴾[5] فـ(مَنْ) الأُولى بمنزلةِ (الذي)، وقالَ: فإذا قُلْتَ: أَرَأَيتَكَ أَنْتَ ما صَنَعَ زيدٌ، فموضِعُ (أنت) نَصبٌ بأَنَّهُ المفعولُ بِهِ، ولا يكونُ تأكيدًا؛ لأنَّ الحرْفَ لا يُؤكَّدُ بِالاسْمِ، ولأَنَّهُ حُكي: أَرَأَيتَكَ أَنْتَ نَفْسَكَ ما صَنَعَ زَيدٌ، ولا يحسُنُ أن تَقَعَ (إِيَّاكَ) هُنا، وإن كانَ الأَصْلَ؛ لأَنَّهُ إنما يَقَعُ في الموضِعِ الذي لا تقَعُ فيهِ الكافُ

---

(١) هود: ٨٨.

(٢) في د: وأتى في موضع آخر فيما لَيسَ هُو بالمُجازاةِ، بلْ شُبِّهَ بالجواب.

(٣) في د.

(٤) في د.

(٥) الجاثية: ٢٣.

عَلَى وجهٍ مِنَ الوُجُوهِ، وهُنا يَصِحُّ لِلكافِ أنْ يَقَعَ فِيهِ؛ لأَنَّهُ لا مانِعَ يمنَعُهُ مِنهُ.

فإنْ قِيلَ: إنَّ الكافَ زائدةٌ، والزائدُ لا اعتِدادَ بِهِ ألبَتَّةَ.

قِيلَ: لما كانَ الموضِعُ للكافِ، ولم يُوقِعُوا الكافَ عَدَلُوا عَن (إياكَ) إلى ضَميرِ المرفُوعِ، فأَوقَعُوهُ مَوقِعَ ضَميرِ المنصُوبِ، كما يُوقِعُونَ بعضَ الضَّمائِرِ مَوقِعَ بَعضٍ في: لولاي ولولاك ولولاه، عِندَ جماعةٍ[1]، فكذلِكَ هُنا، وتقولُ: أَرَأيتَكَ أنتَ وزيدًا ما صَنَعَ عَمْرٌو، ولا يَصِحُّ لَكَ أن تعطِفَ (زيدًا) على التاءِ في (أَرَأيتَ) الفاعِلةِ؛ لأنَّ البابَ وُضِعَ للمُخاطَبِ، ولم يُوضَعْ للغائبِ، فَتَدَبَّرْ ذلِكَ، وهذِهِ التاءُ مجردةٌ للاسميَّةِ، والكافُ مجردةٌ للخِطابِ، بمنزلةِ الكافِ في ذلِكَ، والنجاءكَ، وبمنزلة التاء في (أنتَ) و(أنْتِ).

وحَيثُ فَرَغْنا مِن ذِكرِ المفعُولِ بِهِ الذي يَعملُ فيهِ الفِعلُ الظاهِرُ، فلا بُدَّ مِن ذِكرِ المفعولِ بهِ المنصوبِ بفعلٍ مُضمَرٍ، وذلِكَ العامِلُ المضمَرُ على ضَربينِ: ضربٌ عامٌّ وضَربٌ خاصٌّ، فالخاصُّ عندَ قومٍ (أعني)، وينتصبُ بِهِ سَبعةُ أشياءَ، وأصلُهُ ثلاثةُ أشياءَ:

الأوَّلُ: المدحُ، كَقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾[2]، وكَقولِ الشاعِرِ[3]:

---

(١) هم الكوفيون والأخفش. انظر: الإنصاف ٢/ ٦٨٧.

(٢) البقرة: ١٧٧.

(٣) وهي الخرنق بنت هِفَّان بن بدر. من بني قيس بن ثعلبة.

لا يَبعَدَنْ قَومِي الذينَ هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

النازلينَ بكُلِّ مُعتركٍ ... والطَّيِّبونَ معاقدَ الأُزْرِ[1]

الثاني: الذَّمُّ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤ فِي جِيدِهَا حَبۡلٞ مِّن مَّسَدِۭ﴾[2].

الثالثُ: الفَخرُ: كَقَولِ الشَّاعِرِ[3]:

نحنُ بَنِي ضَبَّةَ لا نَفِرُّ[4]

ولا يَقَعُ هُنا إلاَّ معرِفةٌ، وَجَعَلَ نَصْبَهُ على الاخْتِصاصِ.

---

(١) البيتان من الكامل.

انظر: الكتاب ١/ ٢٠٢، ٢/ ٥٧-٥٨، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٥، ٤٥٣، ومجاز القرآن ١/ ١٤٢-١٤٣، والكامل ٢/ ٩٣٣، والأصول ٢/ ٤٠، والجمل ١٥، والأمالي ٢/ ١٦٠، والبغداديات ١٤٧، وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٥، والآلئ ١/ ٥٤٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٠٢، والحماسة البصرية ٢/ ٦٦٨.

(٢) المسد: ٤-٥.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) من الرجز.

روي: (إنّا) بدل (نحن) وروي برفع (بني).

وبعده:

حتى نرى جماجمًا تخرُّ ... يخرُجُ منها العلقُ المُحمرُّ

انظر: تاريخ الطبري ٣/ ٤٦، وشرح الكافية ١/ ١/ ٥١٤، وخزانة الأدب ٢/ ٤١٤.

الرَّابعُ: التَّرحُّمُ، كقولِكَ: مَرَرْتُ بِهِ المسكينَ، وكَقَولِ الشاعِرِ[١]:

لَنــا يَــومٌ وللكَــرَوانِ يــومٌ   تَطِــيرُ البائــساتِ ولا نَطِــيرُ[٢]

الخامِسُ: الشَّتْمُ، وبَينَ الذمِّ والشتمِ فَرقٌ، كَقَولِهِ[٣]:

سَــقَوني الخَمْــرَ ثُــمَّ تَكَنَّفُــوني   عُــداةَ الله مِــنْ كَــذِبٍ وزُورِ[٤]

السادِسُ: العَلَمُ المعروفُ الخَصلةِ باسمِهِ، كَقَولِهِ[٥]:

بنــا تمــيمًا يُكــشفُ الــضَّبابُ[٦]

---

(١) هو طرفة بن العبد.

(٢) البيت من الوافر.

الشاهد: نصب (البائسات) على تقدير (أعني).

انظر: ديوان طرفة ٤٩، وأشعار الشعراء الستة ٤٤٠، والشعر والشعراء ١/ ١٨٤، والبيان والتبيين ٢/ ٢٤٧، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٣٥، والإفصاح للفارقي ٢٤٩، وشرح الكافية ١/ ١/ ٥١٥، وخزانة الأدب ٢/ ٣٥٧.

(٣) هو عُروة بن الورد العبسي.

(٤) البيت من الوافر.

روي: (النَّسء) بدل (الخمر).

تكنَّفوني: أحاطوا بي.

الشاهد: نصب (عداة) على تقدير (أعني).

انظر: ديوان عروة ٩٠، والكتاب ٢/ ٧٠، والكامل ٢/ ٩٣٢، ومجالس ثعلب ٢/ ٤١٧، وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٦، والإفصاح ٢٨٤، واللسان ١٥/ ٣٢٥ (نسا).

(٥) هو رؤبة بن العجاج.

(٦) من الرجز.

انظر: ملحقات ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢/ ٧٥، ٢٣٤، وتحصيل عين الذهب ٢٧١، وشرح المفصل =

السابعُ:[1] [ما لَيسَ فيهِ مَعنىً مِن تلكَ المعاني الستَّةِ، نحوُ قولِهِ[2]][3]:

وما غَرَّني حَوْزُ الرِّزامِيِّ مِحْصَنًا ... عَواشِيَها بِالجوِّ وَهْوَ خَصِيبُ[4]

وَ(ما غَرَّني) لَيسَ مِن هَذِهِ الأشياءِ، فالنَّصْبُ بِـ(أعني)، ويجوزُ إظهارُهُ، والأَخفَشُ يَنصِبُ في المدحِ بِـ(أَمْدَحُ)، وفي الذمِّ بِـ(أَذُمُّ)[5]، وفي الترحُّمِ بِـ(أَرحَمُ)[6].

٢/ ١٨، وشرح الكافية ١/ ١/ ٥١٤، وخزانة الأدب ٢/ ٤١٣.

(١) في د: «السابع: ما عري من هذه الأشياء، وانتصب بأعني، ويجوز إظهارُهُ، كقوله: وما غرّني... والخليل **يحمل هذا على اختزال (يا)**، والأخفشُ ينصبُ في المدح بـ(أمدح) وفي الذمِّ بـ(أذم)، وفي الترحُّم بـ(أرحم). **السابع: الصفةُ العارية من هذه الأشياء، نحو: يا زيدُ الطويلَ في أحد القولينِ عند الخليل، وأما المنتصب بالعام**».

ويلحظ التقديم والتأخير وتكرار الرقم، وفي النسختين الأخريين كفاية، إلا أنني أثبت نص د لأجل الزيادة، التي جعلتها بالخط العريض.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) سقط من ج.

(٤) البيت من الطويل.

محصن: اسم الرجل الرزامي، ورزام: حي من بني عمرو بن تميم. والعواشي: المعتلفة من الإبل. وحوزها: جمعها للعلف. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ٢/ ٧٤، والانتصار ١٥٣، والنكت ١/ ٤٧٩، وتحصيل عين الذهب ٢٧٠.

(٥) نقل الزركشي هذه العبارة نَصًّا في: البرهان في علوم القرآن ٣/ ١٩٨.

(٦) اختلف تقديرات الأخفش في المعاني فيما دلَّ على المدح والذم، فحينًا قدَّر (أعني) [٢/ ٥٥٨]، وحينًا قدَّر

وأمَّا المُنتصِبُ بِالعامِّ فكُلُّ مَنصُوبٍ دَلَّ عَلَيهِ الفِعلُ لَفظًا أَو معنىً أو تَقديرًا، والمنصوبُ بِهِ عَلى ضَربينِ: أحدُهما: ما وُجِدَ مَعَهُ حرفٌ، والآخَرُ: ما لم يُوجَدْ مَعَهُ حَرفٌ، فالأوَّلُ عَلى خمسةِ أضرُب:

أحدُها: ما نابَ عَنهُ مُضمَرُ مفعولٍ مثلِهِ، كقولِكَ: إيَّاكَ وَزيدًا، وإيَّاكَ أن تَفعَلَ، ولا يحسُنُ حَذفُ الواوِ مَعَ الأوَّلِ، ويحسُنُ مَعَ الثاني، لِطُولِ الكلامِ، فأمَّا: إيَّاكَ الفِعلَ، فلا يحسُنُ إلاَّ في الشِّعرِ، كَقَولِهِ[1]:

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فإنَّهُ ... إلى الشرِّ دَعَّاءٌ ولِلشَّرِّ جالِبُ[2]

وَهُوَ عَلى وَجهينِ: أحدُهما: نَصبُهُ بفعلٍ مُضمرٍ آخَرَ، والآخَرُ: على الحمْلِ عَلى (أنْ).

والثَّاني: ما انْتَصَبَ بِفعلٍ مُضمَرٍ طَالَبَتْ بِهِ الجملةُ، لِكثرةِ وُقُوعِهِ فِيها، كَقولِكَ: ما أَنْتَ وَزَيدًا، وَكَيفَ أَنْتَ وَقَصعةً مِن ثَريدٍ، وسَنذكُرُه في موضِعِهِ.

(ذكر)، قال في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾: «ونصب بعضهم (حمالة الحطب) على الذم، كأنه قال: ذَكرتُها حمالةَ الحطب». انظر: ٢/ ٥٨٨ (قراءة). ومنهج الأخفش ٣١٤-٣١٦.

(١) هو الفضل بن عبد الرحمن القُرشيّ.

(٢) البيت من الطويل.

روي: (وللخير زاجِرُ).

انظر: الكتاب ١/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والأصول ٢/ ٢٥١، واللامات ٧٠، وطبقات النحويين للزبيدي ٥٣، والخصائص ٣/ ١٠٢، واللباب ١/ ٤٦٣، وشرح المفصل ٢/ ٢٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٦، وخزانة الأدب ٢/ ٦٣.

والثالِثُ: ما انْتَصَبَ بِفعلٍ دَعَتْ إليه ضَرُورةُ / ٨٣ ب الإعرابِ، وذلِكَ قولُكَ: ما لَكَ وزيدًا.

الرابعُ: ما انْتَصبَ بِفعلٍ دَعَتْ إليهِ ضَرُورةُ المعنى، كقولِكَ: ما شَأْنُكَ وَزَيدًا.

الخامِسُ: ما نابَ المفعولُ الظاهِرُ فيهِ عَنِ الفِعلِ، كقولِكَ: أَهلَكَ والليلَ.

والثاني مِنَ القِسمَةِ الثَّانِيةِ، وهُوَ الذي لا حَرْفَ عَطفٍ مَعَهُ، يَنْتَصِبُ الاسمُ المفعولُ بِهِ فِيهِ عَلى عَشَرةِ أَضرُبٍ:

الأولُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ العامِلُ المذكورُ، وكانَ مِن لفظِهِ والمعمولُ قَبلَ الملفوظِ بِهِ[1]، كقولِكَ: أَزَيدًا ضَربْتَهُ.

والثاني: ما كانَ الفِعلُ الدالُّ عَلى عامِلِهِ قَبلَهُ وكانَ مِن لَفظِهِ، كَقَولِهِ تَعالى: ﴿فَلا تَشْمَتْ بِيَ الأَعْدَاءَ﴾[2] في قِراءةِ مَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ[3]، أَي فلا تَشْمَتْ بي فتُشْمِتَ الأعداءَ[4]، في قراءةِ مَن قَرَأَ بِفَتحةِ التَّاءِ، وعلى هذا القولِ: لا تُؤذِيني زَيدًا، أي: فَتُؤذِيَ زيدًا.

الثالِثُ: ما دَلَّ عَلى عامِلِهِ فِعلٌ ظاهِرٌ مِن غَيرِ لَفظِهِ، كقولِكَ: زَيدًا مَرَرْتُ به.

الرابعُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ مَعنى الفِعلِ الظَّاهِرِ عِندَ البَصْرِيِّ، كَقولِهِ تعالى:

---

(١) هو المسمى باب الاشتغال.

(٢) الأعراف: ١٥٠.

(٣) هي قراءة مجاهد. انظر: تفسير الطبري ٩/ ٦٨، والمحتسب ١/ ٢٥٩، والبحر المحيط ٤/ ٣٩٦.

(٤) انظر هذا التخريج في: المحتسب ١/ ٢٥٩، والتبيان ١/ ٥٩٦، والبحر المحيط ٤/ ٣٩٦.

﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[1]، أي: وَأْتُوا أَمْرًا خيرًا لكُمْ[2]، وَعندَ الكسائيِّ: يكُنْ خيرًا[3] [لكم][4]، وعند الفراء: انتهاءً خيرًا لكم[5].

الخامِسُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ مَعنى اسْمِ فعلٍ ظَاهِرٍ، كقولِكَ: وراءَكَ أوسعَ لَكَ.

السادِسُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ منصوبُ عاملٍ محذوفٍ، كقولِكَ: الأَسَدَ الأَسَدَ.

السابعُ: ما انْتَصَبَ بِالتَّشبيهِ، كقولِكَ: زَيدٌ مِنَ الأَسَدِ ذِراعًا ومِنَ البَدْرِ وجهًا.

الثامِنُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ الحالةُ إغراءً كانَ أو غَيرَ إغراءٍ، فالإغراءُ كقولِكَ: زَيدًا وعَمْرًا، وغيرُ الإغراءِ كَقولِكَ: القِرطاسَ واللهِ لِمَنْ أَصابَهَ، والهلالَ واللهِ لمنْ رَآه.

التاسِعُ: ما دَلَّ على عامِلِهِ الحرْفُ، وهو شَبيهٌ بِالمفعولِ بِهِ، كقولِكَ: المرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ بِهِ، إنْ خِنجَرًا فخِنجَرٌ، وإنْ سَيفًا فَسَيفٌ[6].

---

(١) النساء: ١٧١.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٨٢-٢٨٣، والمقتضب ٣/ ٢٨٣، والأصول ٢/ ٢٥٣.

(٣) رأي الكسائي في مجالس ثعلب ١/ ٣٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٩، وكشف المشكلات ١/ ٣٣٢، وهو رأي أبي عبيدة في مجاز القرآن ١/ ١٤٣.

(٤) سقط من أ.

(٥) قال في معاني القرآن ١/ ٢٩٥-٢٩٦: «(خيرًا) منصوب لاتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك، ألم تر الكناية على الأمر تصلح قبل الخير، فتقول للرجل: اتقِ الله هو خيرٌ لك، أي: الاتقاءُ خيرٌ لك، فإذا أسقطت (هو) اتصل بما قبله، وهو معرفة فنصب». وهذا غير موافق للمنقول عنه صراحةً. وانظر النقل عنه في مجالس ثعلب ١/ ٣٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٠٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٩٩، وكشف المشكلات ١/ ٣٣٢.

(٦) هذا القول في: الكتاب ١/ ٢٥٨، والمفصل ٩١، واللسان ٤/ ٢٦٠ (خنجر).

العاشِرُ: ما دَلَّ عَلى عامِلِهِ كَونُهُ جوابًا، كَقولِهِ تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾[1]، أَي: بَلْ نَتَّبِعُ، وقَرِيبٌ مِن هذا البابِ: ما أَغْفَلَهُ عَنكَ شَيئًا، ذَكَرَهُ سِيبويهِ[2].

فهذِهِ جملةُ انْتِصابِ المفعولِ بِهِ بِالعامِلِ المُضمَرِ.

فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[3] فَمِن بابِ المَفعُولِ المُطلَقِ، ويدخُلُ في بابِهِ: سَقْيًا لِزيدٍ، وتُربًا لَهُ، وضَرْبًا عَمْرًا، وتَبًّا لَهُ، وسُبحانَ اللهِ، وقاطِبَةً، وطُرًّا، وأَقائِمًا والناسُ قُعُودٌ، عِندَ الفارِسِيِّ[4]، وأَقيامًا وقَد قَعَدَ النّاسُ، ولَهُ صَوتٌ صَوتَ الحِمارِ، وَمَرَرْتُ بهم ثَلاثتَهُم، فهذه جملةٌ كافِيةٌ في هذا الفَصْلِ.

---

(١) البقرة: ١٣٥.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٩.

(٣) محمد: ٤.

(٤) لم أقف على من نسب القول للفارسي، ورأيت كلام ابن جني يحتمله، جاء في الخصائص ٣/ ٢٥٩: «... كما أُوقِعتِ الصفةُ موقِعَ المصدرِ، في نحوِ قولك: أقائمًا والناسُ قُعُود، أي: تقومُ قيامًا والناسُ قعود، ونحو ذلك». وقد نسب الرضي إعراب (قائمًا) مصدرًا في نحو هذا المثال إلى سيبويه والمبرد. انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٨٥. والمتأمِّلُ في كلام سيبويه (الكتاب ١/ ٣٤٠) وكلام المبرد (المقتضب ٣/ ٢٢٩) يرى خلاف هذا، قال د. عضيمة في الهامش (١) من الموضع السابق بعد أن نقل كلام سيبويه: «ومن هُنا يتبيَّن لنا أن سيبويه والمبرِّد على وفاقٍ في أنَّ نحو: أقائمًا وقد قعد الناس حالٌ حُذِف عاملها...».

قال أبو الفتح رحمهُ الله:

«هَذا بابُ المَفْعُولِ فِيهِ، وَهُوَ الظَّرْفُ»[(١)].

قالَ سَعيدٌ -رَحمهُ اللهُ-: المفعولُ فيهِ هُو الذي يحسُنُ مَعَهُ (في) مِن طَريقِ المعنى والكِنايَةِ، فإذا قِيلَ [لك][(٢)]: مَتى قُمتَ؟ قُلتَ: اليومَ، أي: في اليومِ، وتقولُ: اليومَ قُمْتُ فِيهِ، إذا كَنَّيْتَ عَنهُ، وإنما سُمِّيَ ظَرْفًا؛ لأنَّهُ وِعاءٌ للمَوجُوداتِ، إلاَّ البارِي سُبحانَهُ وتعالى.

قال أبو الفتح: «اعْلمْ أنَّ الظَّرفَ كُلُّ اسمٍ مِن أسماءِ الزَّمانِ والمكانِ[(٣)] يُرادُ فِيهِ مَعنى (في) وليسَتْ في لَفظِهِ، كقولِكَ: قُمْتُ اليومَ، وجَلَسْتُ مكانَكَ؛ لأنَّ معناهُ: قُمْتُ في اليومِ، وجَلَسْتُ في مكانِكَ، فإنْ ظَهَرَتْ في اللفظِ[(٤)] كانَ ما بعدَها اسمًا صريحًا، وصارَ التضَمُّنُ لِـ(في)، تقولُ: سِرْتُ في يومِ الجمُعةِ، وجَلَسْتُ في الكُوفةِ.

والظَّرْفُ عَلى ضَربَينِ: ظَرْفُ زمانٍ، وظَرْفُ مكانٍ»[(٥)].

قالَ سَعيدٌ: الأَزمِنةُ والأَمكِنةُ مِن ضَرُوريَّةِ المخلوقاتِ، تَتَضَمَّنُها تَضمُّنَ

---

(١) اللمع: ٥٥.

(٢) سقط من ج.

(٣) في اللمع: أو المكان.

(٤) في اللمع: (في) إلى اللفظ.

(٥) اللمع ٥٥.

الوعاءِ لما حَلَّ فيه، وحَرفُ الظَّرفينِ (في)، فإنْ لم يُتصوَّرْ مَعنى (في) فيهما فهُما بمنزلةِ زيدٍ وعمرو؛ لأنَّهُما إنَّما كانا ظَرفينِ بالنيابةِ عنِ الحرفِ، فإذا[1] ظَهَرَ الحرفُ صارَ الحُكْمُ لَهُ.

وَبينَ الزمانِ والمكانِ تفاوتٌ / ٨٤ أ في مَدْلُولِ الفعلِ عليهما مِن طريقِ المعنى.

فإنِ اعتُرِضَ على هذا بأنَّ الاسمَ إذا تضمَّنَ الحرفَ بُنِيَ كما قُلتُم في (أَمْسِ) و(هؤلاءِ)، والظَّرفُ قَد تَضَمَّنَ مَعنى (في) وهُوَ مُعْرَبٌ، فقد أجابَ بعضُهم عن هذا بأنْ قالَ: الاسْمُ إذا تَضَمَّنَ [معنى][2] الحرفِ، وجازَ ظُهُورُ الحرفِ مَعَهُ فالاسْمُ غَيرُ مُتَضَمِّنٍ لَهُ وهوَ مُعرَبٌ، كهذِهِ الظروفِ، فإنْ لم يَصِحَّ وُجُودُهُ مَعَهُ فهُوَ مُتَضَمِّنٌ مَعناهُ[3]، كما تقولُ في: (أينَ) و(كيْفَ) فهُما واقعانِ مَوقِعَ الحَرفِ، وهذا غَيرُ قويٍّ؛ لأنَّ (عِندَ) قَد تَضَمَّنَتِ الحرفَ ومَعَ ذلِكَ فإنَّ (في) لا تظْهَرُ مَعَها، وهِيَ مُعربةٌ، وكذلِكَ (حَيْثُ) هذا في المكانِ، إلاَّ اليسيرَ مِن كلامِهم، ويُفسِدُ ذلِكَ (أَمْسِ) فإنها قَد تَضَمَّنَتِ الألفَ واللامَ وَظَهَرتْ مَعَها في بعضِ كلامِهم، وأنشدوا[4]:

هَيهاتَ عَهدُ الماءِ بالأَمْسِ[5]

---

(١) في ج: فإن.

(٢) سقط من ج.

(٣) انظر: أسرار العربية ١٦٦-١٦٧.

(٤) لرجل من بني بكر.

(٥) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فأمَّا (أَينَ) و(كَيفَ) فهُما واقِعانِ مَوقِعَ الحرفِ، فإنْ لم يُفصَلْ بينَ الوُقُوعِ والتَّضَمُّنِ فغيرُهُ أولى.

وقالَ بعضُهُم: لَمَّا ظَهَرَ في بعضِها ذلِكَ صارَ ذلِكَ بمنزلةِ ظُهُورِها في جميعِها، فأعربُوها[1]، وهذا يُؤدِّي إلى أن يُبنَى جميعُ الأسماءِ لبناءِ بعضِها، أو يُعربَ جميعُ الأفعالِ لإعرابِ بعضِها، والصحيحُ أنَّ حَذْفَ الحرفِ منَ الأسماءِ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أَقسامٍ:

الأوَّلُ: حذفُها وتضمُّنُ الاسْمِ مَعناها، وإنابةُ الاسمِ مَنابَها، كما تَقولُ في (أَمْسِ) و(هؤلاءِ)، فحُكمُ التعريفِ والإشارةِ قَدِ انْتَقَلَ إلى الاسْمِ، وَبَطَلَ حكمُ الحرفينِ للغَناءِ عنهُما بما انتقلَ إلى الاسمينِ مِنهُما، فبُني الاسمانِ لذلِكَ.

والقِسمُ الثاني: المَعْدُولُ مِثلُ: (عُمَر) و(سَحَر)، فـ(عُمَر) معدولٌ عن عامِر، و(سَحَر) معدولٌ عن السَّحَر، وهذا لا يُبنى لَهُ الاسْمُ؛ لأنَّ الحرفَ يُرادُ في الاسْمِ الأوَّلِ المعدولِ عَنهُ، وإذا كانَ هُناكَ مُرادًا لم يَتَضَمَّنْهُ هذا الاسْمُ، وسنُبيِّنُ العَدلَ

مُسْتَعْجِلينَ إلى رَكِيٍّ آجِنِ

وفي مصادره: (الأنس) بدل (الأمس)، فلا شاهد فيه.

ركي آجن: أي بئر متغيرة، وهو يصف ركبًا في مفازة، بادروا إلى هذه البئر، وهي آجنة بعيدة العهد بالناس. (عن شرح المرزوقي).

انظر: الحماسة بترتيب الأعلم ٣/ ٢٥٧، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٨١٩-١٨٢٠.

(١) انظر المسألة في: شرح المفصل ٢/ ٤١، وشرح الأشموني (مع الصبان) ٢/ ١٢٧، والأشباه والنظائر ١/ ٢٤٣.

في مَوضِعِهِ.

والضَّربُ الثالِثُ: أن يُحذفَ الحرفُ مِنَ اللفْظِ وهُوَ مُرادٌ فِيهِ، وإنما يحذَفُ اخْتِصارًا، فهُوَ يَجرِي مجرَى الثَّباتِ، وذلِكَ عَلَى ضَربينِ: ضَربٌ يَصِلُ إلى الاسْمِ الفِعلُ، وكانَ الاسْمُ مَعمولاً لحرفِ الجرِّ، فيَعْمَلُ فيهِ، كما تَقولُ في الظُّروفِ جميعِها، وفي بعضِ الأسماءِ، نحو:

... وَعَزَّتـــهُ الأناصِــيلُ[1]

واخْتَرْتُ الرِّجالَ زَيدًا. والثاني: يحذَفُ مِنهُ حرفُ الجرِّ، وهُوَ عَلى ضَربَينِ: ضَربٌ يكونُ عَنهُ عِوضٌ كقولِهِ[2]:

وَبَلَــدٍ عامِيَــةٍ أَعْــماؤُهُ[3]

وَضَربٌ لا عِـوَضَ عَنـهُ، وهُـو يكـونُ في القَسَمِ، كَقَـولهم: اللهِ لأفعلَـنَّ، وقـولهم: خَيرٍ إنْ شاءَ اللهُ، وشَبَّهُوا بَعضَ الأسماءِ بهذا القِسمِ، وذلِكَ كَقَولِ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو رؤبة.

(٣) من الرجز.

الشاهد: قوله (وبلد) حيث جرَّ بحرف جر محذوف، والواو عوض عنه.

انظر: ديوان رؤبة ٣، وكتاب الشعر ١/ ٢٣٨، وعلل النحو للوراق ١٩٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٦، والمقتصد ٢/ ٨٦٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢١٧، والإنصاف ١/ ٣٧٧، واللسان ٣/ ٥١٤ (نفذ)، وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨.

الشَّاعِرِ[١]:

أَكُــلَّ امـــرِئٍ تحـــسَبِينَ امْـــرأً ونـــارٍ تَوَقَّـــدُ بِالليـــلِ نـــارا[٢]

وَيدُلُّكَ على ما ذكرناهُ في الظرفِ، وأنَّ الحرفَ كَأَنَّهُ مَلفُوظٌ بِهِ مَعَها، أَنَّكَ إذا أَضْمَرتها رَدَدْتَ الحرفَ، فتقولُ: اليومُ قُمْتُ فِيهِ، وإنما حذفت؛ لأنَّ في ذِكرِ الأسماءِ التي هي ظُرُوفٌ دلالةً عَلَى إرادتها، ويدُلُّكَ على شِدَّةِ إرادتها أَنَّكَ لا تُضِيفُ إليها ولا تُقِيمُها مُقامَ الفاعِلِ حتى تُخرِجَها مِن حيِّزِ الظرفيَّةِ، إذِ الإضافةُ إليها و(في) مَعَها بمنزلةِ مَنْ أضافَ وجعلَ بَينَ المضافِ والمضافِ إليه فاصلاً، وهذا لا يحسُنُ إلاَّ في الشعرِ.

وها هُنا نُكتةٌ، وهو أنَّ مَنعَهم مِن الإضافةِ إليها لأجلِ تقديرِ (في) مَعَها، فَهلاَّ امتَنعُوا مِن نَصْبِ الفِعلِ لها لأجْلِ تَقدِيرِ (في) فيها؟

فالجوابُ: أنَّ عَملَ الفعلِ فيها هُو علَى صُورتِهِ إذا ظَهَرتْ (في) ولم يعمَلِ النصبَ في لَفظِها، وليس كذلِكَ الاسْمُ إذا أُضِيفَتْ إليهِ؛ لأَنَّهُ يحذَفُ مَعَهُ التنوينُ

---

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- أبو دؤاد الإياديّ.

ب- عدي بن زيد.

(٢) البيت من المتقارب.

الشاهد: أن (نارٍ) جرت بمضاف محذوف، والتقدير: وكل نار.

انظر: ديوان أبي دؤاد ٣٥٣، وملحقات ديوان عدي بن زيد ١٩٩، والأصمعيات ١٩١، والكتاب ١/ ٦٦، والكامل ١/ ٣٧٦، ٢/ ١٠٠٢، والأصول ٢/ ٧٠، ٧٤، والتكملة ٢٥٤، وكتاب الشعر ١/ ٤٤، والمحتسب ١/ ٢٨١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢١، وشرح المفصل ٣/ ٧٩، ٨/ ٥٢.

في الإضافةِ إذا لم يَعمَلْ، وإذا أُعمِلَ ولم يُضَفْ لم يحذفِ التنوينُ، فتبينَ الفرقُ بَينهما.

قال أبو الفتح:

«بَابُ ظَرْفِ الزَّمانِ

اعْلَمْ أنَّ [ظَرفَ][(١)] الزمانِ [هُو][(١)] مُرورُ الليالي والأيامِ[(٢)]، نحوُ: اليومِ [والليلة][(٣)] والساعةِ والشهرِ والسنةِ، قالَ الشاعِرُ:

هَلِ الدهرُ إلا ليلةٌ ونهارُها ... وإلاَّ طُلُوعُ الشمسِ ثُمَّ غيارُها[(٤)]

/ ٨٤ ب قالَ سَعيدٌ: ظُرُوفُ الزمانِ مُرورُ الليالي والأيامِ، فَهُوَ مِنَ الفَلَكِ بمنزلةِ الحركةِ مِنَ الآدَمِيِّ، وفي البيتِ الذي أَنْشَدَ تَقدِيرُ مُضافٍ حتى يَتَحقَّقَ قَولُهُ في البابِ، فيكونُ التقديرُ: هَلِ الدَّهرُ إلا مُرُورُ ليلةٍ ونهارِها، فَحَذفَ، فَمَتى وُجِدَتِ الحركةُ مِنَ الفَلَكِ مَعَ وُجُودِ الشمسِ فَوقَ الكُرةِ بِالنِّسبةِ، سُمِّيَ ذلِكَ [الوقتُ][(٥)] نهارًا، فإنْ وُجِدَتْ حَرَكةُ الفَلَكِ مَعَ عَدَمِ الشمسِ فَوقَ الكُرةِ سمِّيَ ذلِكَ الوقتُ لَيلاً، تَبارَكَ اللهُ وتعالى أَحسَنُ الخالِقينَ.

ولم يَصِحَّ للشاعِرِ في البيتِ صَنعةُ الشِّعْرِ؛ لأنَّ الليلةَ مُقَدَّمةٌ، فيجِبُ أنْ يكونَ غِيارُ الشمْسِ مُقَدَّمًا والنهارُ مُؤخَّرًا، فيجِبُ أن يكونَ الطُّلُوعُ مُؤخَّرًا.

---

(١) سقط من اللمع.

(٢) في اللمع: الليل والنهار.

(٣) تكملة من اللمع.

(٤) اللمع ٥٥.

(٥) سقط من أ.

والبيتُ[١] لأبي ذُؤيبٍ الهُذَليِّ[٢] وبعدَهُ:

أبى القلبُ إلا أمَّ عمرٍو وَأَصبَحَتْ ... تَحَرَّقُ نارِي بالشَّكاةِ ونارُها[٣]

و(غيارُ الشمس): غُيُوبها، ومثلُهُ قولُ الشاعِرِ، أنشدَهُ ابنُ السِّكِّيْتِ[٤]:

ألم تَرَ أنَّ الدهرَ يومٌ وليلةٌ ... وأنَّ الفتى يَسعى لِغارَيْهِ دائبا[٥]

---

(١) من الطويل.

انظر: ديوان الهذليين ١/ ٢١، والعين ٨/ ٤٤١ (غرو)، ومجالس ثعلب ٢/ ٦٥١، والصحاح ٢/ ٧٧٤ (غور)، والمسائل العضديات ٢٤، ومقاييس اللغة ٤/ ٤٠١ (غور)، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب ٦١٨ (غور)، وشرح المفصل ٢/ ٤١، والمطلع على أبواب الفقه ٣٩١، واللسان ٥/ ٣٤ (غور).

(٢) هو خُويلد بن خالد الهذلي. (ت ٢٧هـ)، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، قال ابن سلاَّم: كان أبو ذؤيب شاعرًا فحلًا لا غميزة فيه ولا وهن. مات أولاده الخمسة في عام واحد، فرثاهم بقصيدته العينية الخالدة. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، ١٣١، والشعر والشعراء ٢/ ٦٣٩.

(٣) انظر: ديوان الهذليين ١/ ٢١. وفيه: تحرق ناري: شاع خبري وخبرها بالقول القبيح، والشكاة: النميمة.

(٤) هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت، أبو يوسف، (ت ٢٤٣هـ)، إمام في النحو واللغة، كان فاضلًا ديِّنًا، موثوق الرواية، أخذ عن أبي عمرو الشيباني، وأخذ عنه أبو سعيد السكري وغيره، من تصانيفه: إصلاح المنطق، انظر: تاريخ بغداد ١٦/ ٣٩٧، وإنباه الرواة ٤/ ٥٦، وإشارة التعيين ٣٨٦.

وانظر هذا الإنشاد في: إصلاح المنطق ٣٩٦.

(٥) البيت من الطويل.

وهو لزهير بن جناب الكلبي.

والغاران: البطن والفرج. (عن إصلاح المنطق).

انظر: شرح أبيات إصلاح المنطق ٥٩٨، والصحاح ٢/ ٧٧٤ (غور)، والمخصص ١٣/ ٢٢٤، واللسان ٥/ ٣٤ (غور).

قال أبو الفتح: «**وجميعُ أسماءِ الزَّمانِ مِنَ المُبهَمِ والمُختَصِّ يجوزُ أن يكونَ ظَرفًا، تقولُ: صُمْتُ يومًا، وسِرتُ شهرًا، وأَقَمْتُ عِندَهُ**[١] **حولاً**»[٢].

قالَ سَعيدٌ: الفعلُ يَتعدَّى إلى جميعِ ظروفِ الزمانِ، لشدةِ دلالَتهِ عليها؛ لأنَّ دلالتَهُ عليها دلالةُ صِيغةٍ، فهي قويةٌ كقوةِ دلالتِهِ على المصدرِ، إلاَّ أنَّ الفعلَ يدُلُّ على المصدرِ دلالةً لفظيةً، إلاَّ أنَّ في الأفعالِ ما يَتَعَدّى إلى الظرفِ فيعملُ فيهِ، وكذلِكَ يعمَلُ في حرفِ الجرِّ ولا يعملُ في المصدَرِ، وذلِكَ الفِعلُ غيرُ المُتصرِّفِ، كَ: عَسَى ونِعْمَ وبِئْسَ وحَبَّذا وَلَيْسَ، ومن ذلِكَ (كانَ) الناقصةُ، قال الله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[٣]، فالجارُّ بمنزلةِ الظرفِ، وهُو مُتعلِّقٌ بِـ(كانَ)؛ لأنَّ اسمَها وخبرَها مَصدرانِ، ولا يعمَلُ المصدرُ في ما قبلَهُ.

ويدُلُّكَ على قُربِ ما بينَ المصدرِ والزمانِ، أنهم قَد نَصَبُوا مَصادِرَ عَلى الظُّروفِ، نحوُ: جئتُكَ خُفوقَ النَّجمِ، ومَقدَمَ الحاجِّ، وَقَد ثَبَتَ أنَّ الفِعلَ يدُلُّ على الزمانِ مِن طَريقِ الصيغةِ، وعلى المصدرِ مِن طَريقِ اللفظِ، وإنما الحاجةُ الداعيةُ إلى الأفعالِ هِيَ تخصيصُ الحدَثِ بزمانٍ، ألا تَرَى أنَّ المصدَرَ يدُلُّ على الحدَثِ، لكنَّ الزمانَ يُجهَلُ مَعَهُ، فلمّا كانَ كذلِكَ وأَرَدْنا تَعيينَ الزَّمانِ صَنَعْنا أَلفاظًا تدُلُّ عَليها، وقد سَبَقَ ذِكرُ ذلِكَ.

---

(١) في اللمع: عندك.

(٢) اللمع ٥٦.

(٣) يونس: ٢.

فأمَّا دلالتُهُ على المكانِ، فدَلالةٌ معنويةٌ، كدلالةِ المُوعَى عَلى الوِعاءِ، وكما أنَّهُ لا فِعْلَ إلاَّ في زمانٍ، كذلِكَ لا فِعلَ إلاَّ في مَكانٍ، إلاَّ أنَّ المكانَ غَيرُ معيَّنٍ مِن لفظِ الفِعلِ، والزمانَ معينٌ.

والمُختَصُّ هُوَ المعروفُ القدرِ، وهُوَ المُؤقَّتُ، والمعرفةُ هُوَ الذي تعْلَمُهُ كأنَّكَ تَضَعُ اليدَ عليهِ، فكلُّ مَعرفةٍ مختصٌّ، وليسَ كُلُّ مختصٍّ معرفةً، فقولُكَ: أَجيئُكَ يومًا يَنْطلقُ فيه زيدٌ[1]، مختصٌّ وليس بمعرفةٍ.

وظُرُوفُ الزمانِ عَلى أربعةِ أَضْرُبٍ: مُتصرِّفٌ مُنصَرِفٌ، ومُتصرِّفٌ غيرُ مُنصرِفٍ، ومُنصرِفٌ غيرُ مُتصرِّفٍ، وغيرُ مُتصرِّفٍ ولا مُنصَرِفٍ.

فالمتصَرِّفُ المنصرِفُ، نحوُ: اليومِ والليلةِ والشهرِ والسنةِ، وكلُّ ظَرفٍ عَلى الأَصلِ لم تجتَمِعْ فيهِ عِلَّتانِ مِنَ العِلَلِ التِّسعِ، فالتصرُّفُ عِبارةٌ عن دُخُولِ الجرِّ والرَّفعِ، والصرفُ عِبارةٌ عَنِ التنوينِ مَعَ الجرِّ.

والذي يَتَصَرَّفُ ولا ينصَرِفُ (غُدْوةَ) إجماعًا، و(بُكرةَ) عِندَ بَعضِ العَرَبِ، فأمَّا تَصَرُّفُهُما؛ فلأنهما مُستعملانِ عَلى أَصْلِهِما، وأمَّا عَدَمُ الصرْفِ؛ فلأنهما مَعرفتانِ معرفة وَضْعِيَّة، كـ: (غَلْوة)[2]، ومُؤنَّثتانِ، فاجْتَمَعَ فِيهِما التعريفُ والتأنيثُ، فإذا أرادُوا النَّكرةَ قالُوا: (غَداة)، فأمَّا مَنْ قَرَأَ[3] ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ

---

(١) في ج: بكرٌ.

(٢) الغلوة: مقدار رمية سهم. (اللسان ١٥/ ١٣٢ (غلا).

(٣) جميع السبعة إلا ابن عامر. انظر: السبعة ٢٥٨، والتيسير ٨٥، والإقناع ٢/ ٦٣٩.

وَٱلْعَشِيِّ﴾[1] فإنَّـهُ اخْتارَهـا لِتُجـانِسَ اللفْـظَ، وَمَـنْ قَـرَأَ: ﴿بِالغُـدْوَةِ﴾ وهُـوَ ابـنُ عامِرٍ[2] فإنَّ الألِفَ واللامَ عِندهُ زائدتانِ[3] كما زيدتا في قولِهِ[4]:

باعَـــدَ أُمَّ العَمْـــرِو عَـــنْ أَسِـــيرِها[5]

وَقَدْ جَوَّزَ الخليلُ صَرفَها فَتكونُ عَلى هذا القَولِ غَيرَ زائدةٍ[6].

فأمَّا (بُكرةٌ) فقدْ تكـونُ نَكِـرةً، وَعَـلى هـذا قولُـهُ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ / ٨٥ أ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾[7].

قالَ سِيبويهِ: (غُدوةٌ) و(بُكرةٌ) جُعِلَ كُلُّ واحدٍ منهُما اسمًا للحِينِ، كما جُعِلَ

---

(١) الأنعام: ٥٢، والكهف ٢٨.

(٢) هو عبد الله بن عامر اليحصُبي، (ت ١١٨ هـ)، أحد القراء السبعة، إمام أهل الشام في القراءة، أخذ القراءة عن المغيرة بن شهاب المخزومي عن عثمان رضي الله عنه. انظر: السبعة ٨٥، ومعرفة القراء الكبار ١١٨٦، وغاية النهاية ١/ ٤٢٣-٤٢٥.

(٣) انظر: حجة القراءات ٢١٥.

(٤) هو أبو النجم العجلي.

(٥) من الرجز، وبعده:

حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصُورِها

انظر: المقتضب ٤/ ٤٩، والحلبيات ٢٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦، والمنصف ٣/ ١٣٤، والمقتصد ١/ ٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٩، والإنصاف ١/ ٣١٧، وشرح المفصل ١/ ٤٤، ٢/ ١٣٢، ومغني اللبيب ٧٥، وشرح أبياته ١/ ٣٠٢.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٤، وسينقل المصنف كلامه.

(٧) مريم: ٦٢.

(أمُّ حُبيْنٍ)[١] اسمًا للدابَّةِ، وزَعَمَ يونُسُ عَن أبي عمرٍو[٢] أنَّكَ إذا قُلتَ: لَقِيتُهُ يومًا مِنَ الأيَّامِ غُدوةَ وبُكرةَ، وأنتَ تُريدُ المعرفةَ لم تُنَوِّنْ، وقالَ الخليلُ: يجوزُ أن تقولَ: أتيتُكَ اليومَ غُدوةً وبُكرةً، فيكونُ بمنزلةِ ضَحوة[٣].

وَلِـ(لدن) مَعَ (غُدوة) حالٌ لا يكونُ مَعَ غيرِها، وهُو أنَّ العَرَبَ تَنصِبُ (غُدوةً) مَعَ (لدن) بتنوينٍ، وحكمُ (لدُنْ) جرُّ ما بعدَها، كما قالَ تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[٤]. وإنما كانَ كذلِكَ؛ لأنَّ العربَ قد حَذَفَتْ نُونَ (لَدُن) فتقولُ: (لَدُ) كما بيَّنَّا، وإنَّما حُذِفتِ النونُ لأنَّ العَرَبَ تحذفُ ضَمَّةَ الدالِ كما تحذِفُها مِن (عَضُد)، فيلتقِي ساكنانِ فَتُحرَّكُ الدالُ بالفتحِ، فتقولُ: (لَدَن)، فشابهتِ الدالُ بالتغييرِ حَرفَ الإعرابِ، وشابهتِ النونُ مِن (لَدُنْ) نونَ (ضاربِينَ)، و(عشرينَ)، فانتصَبَ ما بعدَها كما ينتَصِبُ ما بعدَ (عشرين)، ونُوِّنَ (غُدوةٌ) لأنَّهُ وَقَعَ مَوقِعَ النكرةِ.

فأمَّا (بُكرة) فليس لها نكرةٌ من لَفظِها، وقيلَ: شابهت ما بعد (ضاربِينَ)

---

(١) هي دويبة مثل الحرباء، انظر وصفها في: الحيوان ٦/ ٣٨٤-٣٨٥، ٣٨٨.

(٢) هو زبّان بن العلاء عمار بن العريان التميمي المازني، أبو عمرو. (ت ١٥٤ هـ)، إمام في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة. روى عن الحسن وعطاء ومجاهد، ونافع مولى ابن عمر، وأخذ عنه الأصمعي وأبو زيد وغيرهما. انظر: مراتب النحويين ٣٣، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١٠٠، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣١.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٩٣.

(٤) النمل: ٦.

فانتصبَ ونُوِّنَتْ كي لا يُشبهَ المجرورَ الذي لا يَنصَرِفُ.

وقَد رُوِيَ رَفْعُ (غدوة) وتنوينُها، وجرُّها وتنوينُها مَعَ (لدنْ)[1].

والذي يَنصرِفُ ولا يَتَصَرَّفُ؛ كَـ(عشيَّةٍ)، و(عَتَمةٍ)، و(ضَحوةٍ)، وإنما انصرفَتْ لأنها نكرةٌ، وإنما لم تَتَصَرَّفْ لأنها قُصِرتْ عَلى أوقاتٍ مخصوصةٍ، بغيرِ آلةِ تَعريفٍ، وليسَ كذاك (يومٌ) و(ليلةٌ).

وأمَّا الذي لا يَنْصَرِفُ ولا يَتَصَرَّفُ فَـ(سَحَر)، إذا أردتَ بِهِ سَحَرَ يومِكَ، وإنما لم يَنصَرِفْ لأَنَّهُ مَعرفةٌ مَعدُولٌ عَنِ السَّحَرِ، وإنما لم يَتَصَرَّفْ لأَنَّهُ قُصِرَ على وَقتٍ بِعينِهِ، فنَقَصَ تمكُّنُهُ.

وظُرُوفُ الأزمنةِ على ضَربينِ: مِنهُ ما يكونُ اسمًا وظرفًا، نحوُ: اليوم والليلة، ومِنهُ ما لا يكونُ إلا ظرفًا، نحو: سَحَر، إذا أَردتَ بِهِ سَحَرَ يومِكَ، وعشية، وعتمة، وهذه جميعُها منصوبةٌ، وكذلِكَ: صَباحَ مَساءَ، وصباحًا ومساءً، أو ذات مرةٍ، وبُعيدات بين، وخَثعَمُ تجعلُ (ذاتَ مرة)، و(ذا صباح) اسمًا[2]، فأمَّا قولُ الراعِي:

كَأَنَّ قُتُودِي عَلى قارِحٍ أَطاعَ الرَّبِيعَ لَهُ الغِرْغِرُ[3]

---

(١) انظر في هذه المسألة: الكتاب ١/ ٢١٠، والأصول ٢/ ١٤٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) البيت من المتقارب.

روايته في مصادره: (القُتُود) بدل (قُتودي)

القتود: أدوات الرحل. والقارح: ما انتهت أسنانه، وذلك إذا بلغ خمس سنين. والغرغر: من نبات الربيع.

فـ(الربيعَ) فيهِ ظَرْفٌ، وكذلِكَ قولُهُ[١]:

هـــا إنَّ ذا ظـــالمُ الـــديَّانُ مُتَّكِـــئٌ عَــلى أَسِرَّتِـــهِ يَـسْقِي الكوانينـــا[٢]

فـ(الكوانِينَ) فيهِ ظَرفٌ.

فإنْ كانَ الظَّرفُ غيرَ مُؤقَّتٍ والفعلُ يدلُّ عليهِ، فلا فائدةَ في ذكرِهِ، نحو: قُمتُ وقتًا، فإن وَصَفتَهُ أو أَضَفْتَهُ صَحَّ.

قال أبو الفتح: «فإنْ قُلتَ: يومُ الجُمُعةِ مُباركٌ، رَفَعْتَهُ؛ لأَنَّهُ لَيسَ فِيهِ[٣] مَعنى (في)»[٤].

قال سعيدٌ: إذا كانَ إنما سُمِّي ظَرفًا إذا كانَ حَسُنَ مَعَهُ مَعنى (في) وتقديرُها، وإذا لم يحسُنْ مَعَهُ تقديرُ (في) بَطَلتِ الظرفيةُ فيهِ، فقولُنا: يومُ الجمعةِ مباركٌ،

(عن الديوان).

انظر: ديوان الراعي ١٣٠، والمحكم ٥/ ٢١٩-٢٢٠ (غرر)، واللسان ٥/ ٢٠(غرر)، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٨٦، وتاج العروس ١٣/ ٢٢٩ (غرر).

(١) هو مسهر بن عمرو الضبِّي.

(٢) البيت من البسيط.

الديَّان: هو الديان بن قطن الحارثي، شبه الشاعر (ظالما) بالديّان. (عن اللسان).

انظر: معجم الشعراء ١٠٣، والأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١٤٣، والمحكم ٩/ ٤٠٠ (دين) (هنداوي)، واللسان ١٣/ ١٧١ (دين).

(٣) في اللمع: في.

(٤) اللمع ٥٦. وبعده: فقس عليه.

فالثاني هُو الأوَّلُ، وإذا كانَ إيَّاهُ كانَ بمنزلةِ قولِكَ: زَيدٌ مُنطَلِقٌ وعَمرٌو مُبارَكٌ، فارتفعَ (اليومُ) بِالابتداءِ، وبَطَلَ مَعنى (في) فيهِ؛ لأنَّهُ يُخبَرُ عنهُ بِالبركةِ كما أُخبِرَ بها عَن (عمرٍو)، ولا يَصحُّ بقاءُ مَعنى (في) فيهِ، لشيئينِ: أحدُهما: أنَّ الابتداءَ لا يتجاوزُ (في) ويعملُ في الاسْمِ. والثاني: أنَّ المعنى يختلُّ مَعَ تقديرِ (في)، ألا تَرَى أنَّكَ إذا قُلتَ: في يومِ الجمعةِ مباركٌ، اختلَّ ذلِكَ المعنى المطلوبُ في قولِكَ: يومُ الجمعةِ مُبارِكٌ، وهكذا إذا أَضَفْتَ إليهِ في قولِه تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[1]؛ لأنَّ الإضافةَ تمنعُ تقديرَ (في) فيهِ، ولا يكونُ ظَرفًا إلاَّ بِتقديرِ (في) مَعَها، وإذا أُضيفتْ فيجبُ أن يُعتقَدَ أنَّكَ قَد أَخْرَجْتَهُ عَنِ الظرفيةِ اتِّساعًا إلى حَيِّزِ المفعولِ بِهِ، ثُمَّ أَضَفْتَهُ كقولِهِ[2]:

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيمَى مُشْمَعِلّ ... طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ[3]

---

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- الشماخ.

ب- جبار بن جزء ابن أخي الشماخ، صحح هذا البغدادي في الخزانة.

(٣) من الرجز.

المشمعلّ: الخفيف الماضي في الأمر. الكرى: النوم.

الشاهد: أنَّ (ساعات الكرى) نصب على المفعول به اتساعًا، وهو في الأصل ظرف.

انظر: ديوان الشماخ ٣٨٩، وشعر غطفان (جبار بن جزء بن ضرار) ٥٠٠، والكتاب ١/ ١٧٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠، والكامل ١/٢٥٨، ومجالس ثعلب ١/١٥٢، وتفسير الطبري (شاكر) ١٧/ ٤٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣، والمبهج ١٠٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٦٥٥، ٩٨٢

=

فأمَّا قولُهُ:

للهِ درُّ اليـــــومَ مَـــــنْ لامَهـــــا[1]

فلا يجوزُ أن يُضافَ (دَرُّ) إلى (اليومِ) عَلى / ٨٥ ب الاتِّساعِ؛ لأنَّهُ يَبْقَى (مَنْ) بِغيرِ عاملٍ.

وتقولُ: اليومَ الأحدُ واليومَ الاثنانِ، واليومَ الثلاثاءُ، واليومَ الأربعاءُ، واليومَ الخميسُ، وإذا قلْتَ: اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتُ أجازُوا فيهما الرَّفْعَ، لأنَّ الثاني هُوَ الأولُ، والنصبُ في (اليوم)؛ لأنَّ في الجُمُعةِ مَعنى الاجتماعِ، وفي السَّبْتِ مَعنى الراحةِ، فكأنَّهُما مَصدرانِ.

وقَد جَعَلَ سِيبويهِ (المحرم) في جوابِ (كَمْ)، وشَهرُ المحرمِ في جوابِ (مَتى)، وشهرُ رَبيعٍ في جوابِ (متى)، وشهرا ربيعٍ في جوابِ (كَم)؛ لأنَّ تعريفَ التَّثنيةِ كانَتْ بِإضافةٍ كإضافةِ (غُلاما زَيدٍ)، وتعريفَ إضافةِ المُفرَدِ كتعريفِ إضافةِ عبدِ الله، والمخصوصُ هُو جوابُ (متى)، و(اليوم)، (وغدًا). ويومُ الجمعةِ في جوابِ (متى)، والليلُ والنهارُ في جوابِ (كم)، وكذلِكَ الأَبَد، وكذلِكَ يومينِ وثلاثة أيام؛ لأنَّ المقصودَ في (مَتى) الوقتُ، و(كم) لاستغراقِ العِدَّةِ، وأسماءُ الشهورِ في جوابِ (كَم)، فإنْ قُلتَ: شَهْرُ كذا، كانَ جوابَ

(الثاني)، والمخصص ٣/ ٣٧ (الأول)، وخزانة الأدب ٤/ ٢٣٣.

(١) سبق تخريجه.

(مَتى)، والصيف والشتاء يكونانِ في جوابِ (متى) للوقتِ، وفي جوابِ (كم) للعِدةِ، و(أينَ) في الأماكِنِ كـ(متى) في الزمانِ[١].

وأجاز هشامٌ النصبَ مَعَ الجميعِ[٢].

ومَتى كانَ الظرفُ جوابَ (كَم) كانَ العمَلُ فيه كلِّهِ، ومَتى كانَ جوابَ (مَتى) جازَ أن يكونَ العَمَلُ في كلِّه وفي بعضِهِ، وتقولُ: اليومُ رَأسُ الشهرِ، واليومَ رأسُ الشهرِ، فإذا رَفَعْتَ فالتقديرُ: اليومُ أولُ الوقتِ، وإذا نَصَبْتَ فالتقديرُ: اليومَ ابتداءُ الشهرِ.

واعلَمْ أنَّ هذه الظروفَ يُضافُ مِنها ما كانَ بمعنى (إذا) إلى الفِعلِ والفاعِلِ، وما كانَ بمعنى (إذ) يُضافُ إلى المبتدأِ والخبرِ، وإلى الفعلِ والفاعلِ، ولا يكونُ الفِعلُ أمرًا ولا نهيًا؛ لأنَّهُ مَوضِعُ تخصيصٍ، وهُو شائعٌ غيرُ مخصَّصٍ، تقولُ: أَجيؤُكَ إذا قامَ زَيدٌ، وكذلِكَ أَجيؤُكَ يومَ يقومُ زيدٌ، ولا يحسُنُ أن تقولَ: أجيؤك يومَ زيدٌ قائمٌ، ولا يومَ قائم[٣] زيدٌ، وأمَّا امتناعُهُ مِنَ الجملةِ الاسميَّةِ فلأنَّهُ بمعنى (إذا)، و(إذا) فيهِ مَعنى الشرطِ، ويدُلُّكَ علَى أنَّهُ بمعنى (إذا) كونُ العاملِ فيه مُستَقبلاً. فأمَّا امتناعُهُ مِنَ الإضافةِ إلى (قامَ) فلأنَّهُ فِعلٌ ماضٍ، والظرفُ مُستقبَلٌ.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢١٧، والنقل عنه في الأصول ١/ ١٩١.

(٢) انظر رأيه في: التسهيل ٥٠، وشرحه ١/ ٣٢٣، وهشام الضرير ١٤٣.

(٣) في ج: قامَ.

فإن قِيلَ: فكَيفَ تُضيفُ (إذا) إلى الماضِي وهُوَ ظَرْفٌ مُستَقبَلٌ؟

فالجوابُ: أنَّ (إذا) تعكِسُ قَضيَّتَهُ كما تَعكِسُ قضيَّتَهُ (إنِ) الشرطيةِ، في قولِكَ: إنْ قُمْتَ قُمْت، وليسَ (يوم) كذلِكَ.

هذا مَذهبُ الأخفشِ والمُبرِّدِ[(١)]، ورأيتُ ابنَ السراجِ قد ذَكَرَ: أخرُجُ يومَ عبدِ الله أميرٌ[(٢)]. والزَّجّاجُ قَدِ اطَّرحَ هذا النظر[(٣)]، وقالَ: يُعجبنُي يومُ أَنْتَ قائمٌ[(٤)]، ولم يقصِدْ ما أشرنا إليه، وإنما قَصَدَ بِناءَ الظَّرفِ لإضافَتِهِ إلى غَير مُتمكِّنٍ، قالَ أبو عليٍّ: إذا أُضِيفَتْ إلى المُبتدأِ والخبرِ فالإضافةُ إلى الجُزأينِ، فإذا أُضيفَتْ إلى الفِعلِ والفاعِلِ فالإضافةُ إلى جُزءٍ واحِدٍ، وهُوَ الفعلُ؛ لأنَّهُ المخصَّصُ، لا الفاعِلُ[(٥)]، وفيه نَظَرٌ.

---

(١) لم أقف على رأي الأخفش. وأما المبرد فرأيه في المقتضب ٤/ ٣٤٧، والكامل ٣/ ١٣٥٣.

(٢) انظر: الأصول ١/ ١٩٥.

(٣) قال-عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[المائدة ١١٩]- «وزعم بعضهم أنَّ (يوم) منصوب لأنه مُضافٌ إلى الفعل، وهو في موضِعِ رفعٍ، بمنزلة (يومَئِذٍ) مبنيٌّ على الفتح في كل حال، وهذا عند البصريين خطأٌ، لا يُجيزون: هذا يومَ آتيك، يُريدون: هذا يومُ إتيانِك؛ لأنَّ (آتيكَ) فِعلٌ مُضارِعٌ، فالإضافةُ إليه لا تُزيلُ الإعرابَ عن جهتِهِ، ولكنهم يُجيزون : ذلك يومَ نَفعَ زيدٌ صدقُهُ؛ لأنَّ الفعل الماضي غير مُضارع...» انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٥٢.

(٥) انظر ما قال في حديثه عن آية المائدة السالفة الذكر، ومما جاء فيه: «... والإضافة إلى الفعل نفسه في الحقيقة لا إلى مصدره...» الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٨٣-٢٨٤.

وَوَجدتُ للزَّجاجِ[(١)] دَليلاً وهُو قولُهُ تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٢ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[(٢)] فـ(يومَ) هُنا بِتقدِيرِ المُستقْبَلِ؛ لأنهُم قالُوا: يحتمِلُ وجهينِ: أَحَدُهما: أن تكونَ حركةَ إعرابٍ، ويكونَ التقديرُ: يَقَعُ الجزاءُ يومَ هم عَلى النَّارِ يُفتنُونَ، والثاني: أن تكونَ فتحةَ بناءٍ، ويكونَ إمَّا في مَوضعِ نَصبٍ كما سَبَقَ، وإمَّا في مَوضِعِ رَفعٍ، وبُنِيَ لأنَّهُ أُضِيفَ إلى غَيرِ مُتَمَكِّنٍ في الإضافةِ، كما قالَ[(٣)]:

لم يمنَعِ الشَّرْبَ مِنها غَيرَ أَنْ نَطَقَتْ   حمامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوقالِ[(٤)]

ويكونُ تقديرُهُ: يومَ الدِّينِ يومَ فِتْنَتِهِم عَلى النَّارِ، وهذا جميعُهُ لا يخرُجُ معناهُ عن الظرفيَّةِ، وهُوَ مُضافٌ إلى جملةٍ اسميَّةٍ. وقال تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٥ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾[(٥)] فهذا بمعنى المُسْتَقْبَلِ، وهُوَ مُضافٌ إلى جملةٍ اسميَّةٍ[(٦)].

---

(١) بحث الزجاجُ المسألة عند تناوله لهذه الآية، في الموضع الذي عزوت إليه.

(٢) الذاريات. الآيتان: ١٢، ١٣.

(٣) هو أبو قيس بن الأسلت.

(٤) البيت من البسيط.

الشاهد: بناء (غير) لما أضيفت إلى غير متمكن.

انظر: الكتاب ٢/ ٣٢٩، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/ ٥٢، والأصول ١/ ٢٧٦، ٢٩٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢٨٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦٨، ٢/ ٦٠١، والإنصاف ١/ ٢٨٧، ٢٩٠، والمرتجل ١٠٩، والتبيين ٤١٨، وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦.

(٥) غافر. من الآيتين ١٥، ١٦.

(٦) استدل الرضي بهاتين الآيتين على تكذيب رأي المبرد. انظر: شرح الكافية ٢/ ١/ ٤٠٦.

وللمُنتَصِرِ للأوَّلِ أن يقولَ: إنَّ قولَهُ تعالى: / ٨٦ أ ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[1] فـ(هُمْ) فيهِ مَرفوعٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ، كما تُرفَعُ (السَّماءُ) في قولِهِ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[2] فأمَّا [قولُهُ][3] [تَعالى][4]: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ فـ(يوم) فيهِ ليسَ بِظَرفٍ، وإنما هُو بدلٌ مِن قولِهِ [تعالى][5]: ﴿يومَ التَّلاقِي﴾ وَ(يومَ) مَفعُولٌ بِهِ؛ لأَنَّهُ لا يصِحُّ الإنذارُ في ذلِكَ اليومِ، وإنما يُنذرُ بِهِ، فإذا كانَ اسمًا تُوُسِّعَ فيهِ فَأُضِيفَ إلى كِلا الجُملَتينِ، فالإضافةُ إلى الجملةِ بحُكمِ المعنى الذي للظَّرْفِ، والاتِّساعُ بحكمِ مَعنى الاسْمِ، فتدبَّرْهُ.

وقالَ الفارِسِيُّ: إذا كانَتْ (إذا) حِينًا عَمِلَ فيها ما قَبلَها وما بعدَها، كقولِكَ: القِتالُ إذا جاءَ زيدٌ، وإذا كانَتْ بمعنى الشَّرطِ لم يَعمَلْ فِيها إلاَّ ما بعدَها، وبعضُهم يجعلُ الحُكمَ في الموضِعينِ واحدًا، ولا يُعملُ فيها إلا ما بعدَها، وهُو مَذهَبُ عُثمانَ في التَّنْبِيهِ[6].

وَالأَوقاتُ التي تُضافُ إلى الجُمَلِ هِيَ ما كانَتْ حِينًا وزَمانًا يكونُ في الدَّهرِ

---

(١) الذاريات: ١٣.

(٢) الانشقاق: ١.

(٣) سقط من ج.

(٤) في د.

(٥) في د.

(٦) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٣٧ (رسالة علمية).

كلِّهِ، لا يختَصُّ بِهِ شَيءٌ دُونَ شَيءٍ، كقولِكَ: أَتيتُكَ حِينَ قامَ زَيدٌ، وزَمَنَ قامَ، وأَزمانَ قام، ولَيالِيَ قام، وأيامَ قامَ، ويقبُح في الموقَّتاتِ، كقولِكَ: شَهرٌ وسَنَةٌ، وقالُوا: لا يُضافُ في هذا البابِ شَيءٌ له عَدَدٌ، كقولِكَ: يَومانِ، وجمعةٌ، فأمَّا (جمعة) فإنه يُريدُ بِهِ العَدَد، ولولا ذلِكَ لكانَ قد عادَ عَنِ التمثيلِ المُتَقَدِّمِ، ولا صَباحَ مساء، كذا ذَكَر ابنُ السَّراجِ[(١)].

وهذِهِ الظروفُ إذا أُضيفتْ إلى الجُمَلِ نكرةٌ، كما لو وَصَفْتَ بها، ولهذا قالَ الفارسيُّ في قولِهِ تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[(٢)]: يجُوزُ أن يكونَ (لا تَكَلَّمُ) صِفةً لِـ(يومَ يأْتِي)[(٣)]، فهذا يَدُلُّ على أنَّهُ نكِرةٌ؛ لأنَّهُ وَصَفَهُ بِالجملةِ، ولا يجوزُ أن تُقَدِّرَ (أنْ) مُضمرةً، مَعَ الفِعلِ حتى تُخرِجَهُ إلى الإفرادِ؛ لأنَّهُ قَدْ وَقَعَ فيهِ المُبتدأُ والخبرُ، ويَقَعُ مَوقِعَ الظَّرْفِ (إذْ) و(إذا) ولا يُضافانِ إلى المفردِ، وأجاز الكوفيُّ: أعجَبَني يومُ أنَّك مُحسِنٌ، ويومَ أنْ تُحسِنَ[(٤)]، وقياسُ الكوفيِّ أن يَنصِبَ (يُعجِبُني يومَ يقومُ)، ويدُلُّكَ على أنَّ الكوفيَّ امْتَنَعَ مِن أن يُضِيفَ (جمعة) و(يومين) إلى الجملةِ أنها أرادَ بِهِ العددَ، كثلاثةٍ وأربعةٍ تعيينَ الاسْمِ إنشادُهم[(٥)]:

---

(١) لم أقف على ذلك.

(٢) هود: ١٠٥.

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ٤/ ٣٧٥.

(٤) انظر: الأصول ٢/ ١٢.

(٥) أنشده برفع (الصفاء) ثعلب في المجالس ٢/ ٥٩٨.

أَلا لَيْـتَ أَيَّـامَ الـصَّفاءُ جَدِيـدُ وَدَهْـرًا تَـوَلَّى يـا بُثَـينَ يَعُـودُ[١]

فَحَذَفَ خَبرَ (لَيتَ) وَأَضافَ الظَّرْفَ إلى المُبتَدأِ والخَبرِ، وجَمَعَهُ، وَمَنْ أَنشَدَ بجرِّ (الصفاءِ) جَعَلَ (جَديدًا) خَبرًا لِـ(لَيتَ) وَوَحَّدَ[٢]، كما قالَ[٣]:

أَلا إنَّ جِـيراني العَـشيَّةَ رَائِـحُ[٤]

وَأَمَّا قَولُ الهُذَليِّ[٥]:

عَـلى أَنِّي قَليْـتُ بَنـي هُـذَيلٍ زَمـانَ زَمـانُهُمْ فِـيمَن قَـلاهُ[٦]

---

(١) البيت من الطويل.

وهو لجميل بن معمر العذري.

انظر: ديوانه ٣٨، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٩٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/ ٢٦٨، وأمالي القالي ٢/ ٢٩٩، والمسائل البصريات ٢/ ٢٩٩، والمخصص ١٧/ ٢٦، والحماسة البصرية ٣/ ١٠١٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٣٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٠.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٥٩٧-٥٩٨.

(٣) هو حيَّان بن جُلْبَةَ المُحاربي.

(٤) صدر بيتٍ من الطويل، وعجزه:

دعتهم دواعٍ من هوى ومنادِحُ

الشاهد: إفراد خبر (إنَّ)، مع أن الاسم جمع.

انظر: النوادر لأبي زيد ٤٤٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٠، وتفسير الطبري (شاكر) ٢/ ٤٨٧، والزاهر ٢/ ٢٩٣، وشرح القصائد السبع ٣٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ٥٧٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٨٢.

(٥) هو البُرَيق بن عياض الخُناعي الهذلي.

(٦) البيت من الوافر.

وروايته في مصدريه: (بني جُريب) بدل (بني هُذيل).

=

أي: زَمانَ زمانُهم مُساعِدٌ، فَحَذَفَ خَبرَ المُبتدأ.

واعلَمْ أنَّ (إذا) يُضافُ إلى الفِعلِ والفاعِلِ، كما بَيَّنَّا، وقَومٌ يُجيزونَ إضافَتَها إلى المُبتدأِ والخبرِ كما سَبَقَ ذِكرُهُ، و(إذْ) يُضافُ إلى الفِعلِ والفاعِلِ، وإلى المُبتدأِ والخبرِ، إذا لم يَكُنِ الخبرُ جملةً مِن فِعلٍ ماضٍ، فتقولُ: جِئتُكَ إذْ زيدٌ قائمٌ، وإذْ قامَ زيدٌ، وإذ يَقُومُ زيدٌ، وإذْ زيدٌ يقومُ، ولا يجيزونَ: إذْ زَيدٌ قامَ، واعتلُّوا لِذلِكَ أنَّهُ يَنْبَغِي أنْ يُضافَ إلى الجملةِ الصريحةِ؛ لأنها تطلُبُ الفِعلَ إذا وَجَدَتْهُ في خَبرِها، كما تَطْلُبُهُ الهمزةُ، ولم تقوّل[1] الجملةُ هُنا حتى يكونَ الخبر، أي شَيءٌ شِئناهُ، وذلِكَ لما بَينَ الظرفِ والفِعلِ مِنَ المُطالبةِ، وإنما أجازُوا: يقومُ بعدَ زيدٍ؛ لأنَّهُ بمنزلةِ الاسْمِ، فاحتملَ لذلِكَ، ولأنَّ (إذْ) لِـ(قام) أَولى مِنها لِـ(يَقُومُ)، إذْ (قام) كـ(إذْ) ماضٍ، فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا ۝١٠ فَوَيْلٌ﴾[2] فلأنَّهُ ظَرفٌ مُستَقبَلٌ، مُشابهٌ (إذا)، و(إذا) يُجابُ بالفاءِ، تقولُ: إذا جِئتَني فَلَكَ دِرهمٌ.

فإذا أُضيفَتْ هَذِهِ الظروفُ إلى الجُمَلِ لم يَكُنْ في الجملةِ عائدٌ مِنها إليهِ، كما يكونُ ذلِكَ في الصِّفةِ والصِّلةِ والخَبرِ والحالِ، كَقولِهِ تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ

انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٧٥٧، والتمام في تفسير أشعار هذيل ١٠٠.

(١) في هامش أ: تتأول.

(٢) الطور: ٩-١١.

صِدْقُهُمْ﴾[(١)] فَلَمْ يُعِدْ ذِكرًا إلى الظَّرفِ، وقالَ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[(٢)] وقال: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[(٣)] فَوَصَفَ وَأَعادَ الذِّكْرَ إلى الاسمِ المفعولِ بِهِ كما يَعُودُ إلى الظرفِ، وقالَ المازنيُّ: لَو قُلْتَ: / ٨٦ ب أَزيدًا يَوم يُوافِقُكَ تُوافِقُهُ؟ وَجَعَلْتَ فاعِلَ (يُوافِقُكَ) ضَميرَ اليومِ، لم يَجُزْ، ولا تقولُ: جِئتُكَ يومَ يَسُرُّكَ، وذلِكَ أنَّ المعنى يصيرُ: جِئتُكَ يومَ سُرُورِهِ إيَّاكَ، وينبَغِي أن يكونَ اليومُ مُعَرَّفًا بِفعلٍ مُسنَدٍ إلى فاعِلٍ معروفٍ، فإذا صارَ الفِعلُ معرُوفًا بالفاعِلِ، فكأنَّكَ إنما عَرفْتَ اليومَ بِنَفسِهِ؛ لأنَّ المخصِّصَ للفعلِ إنما هُوَ الفاعِلُ، و(اليوم) مضافٌ إلى الفِعلِ المُخَصِّصِ للفاعِلِ الذي هُو ضَميرُ اليومِ، فصارَ هذا بمنزلةِ قولِكَ: هذا يومُ حرِّهِ ويومُ بردِهِ، وليسَ هذا مِثلَ: سَيِّدِ قَومِهِ، وهذا موالي أَخِيهِ، فَتُضِيفُهُ إلى ما هُو مُضافٌ إليهِ؛ لأنَّ (قومَهُ)، و(أَخاهُ) شَيءٌ مَعرُوفٌ، و(اليوم) مُضافٌ إلى الفِعلِ، والفعلُ يخصِّصُهُ الفاعِلُ، وبِهِ يقومُ، وكأنَّ الفاعِلَ هو المضافُ إليهِ. وكذلِكَ في الابتداءِ والخبرِ، لا تقولُ: أتيتُكَ يومَ ضَحوتُهُ باردةٌ، حملاً على الفِعلِ والفاعِلِ، فإنْ نَوَّنْتَ جازَ، فإنْ أَضَفْتَ هَذِهِ الظروفَ إلى جملةٍ مَبنيَّةِ الصدرِ فالأَحْسَنُ في الظرفِ البناءُ، ويجوزُ الإعرابُ، كَقَولِهِ[(٤)]:

---

(١) المائدة: ١١٩.

(٢) البقرة: ٤٨.

(٣) البقرة: ٢٨١.

(٤) هو النابغة الذبياني.

عـلى حـينَ عاتَبْـتُ المَـشيبَ عـلى الـصِّبا[1]

وإذا كانَ المُضافُ قَد بُنيَ لإضافَتِهِ إلى المُفـرَدِ غَـيرَ مُتَمَكِّنٍ، فـالأَولَى أن يُبنـى الاسمُ لإضـافتِهِ إلى جملـةٍ صَـدرُها مَبنـيٌّ، إذ قـد بُنِـيَ الاسـمُ لإضـافَتِهِ إلى الجملـةِ المُعربةِ الصدرِ، في قولِ بعضِهم[2]، وَعليهِ تَأَوَّلُوا قولَهُ تَعالى فيمَنْ قَـرَأَ[3] : ﴿هَـذا يَـومَ يَنْفَـعُ الـصَّادِقِينَ﴾[4] فـإن أُضـيفَ إلى جملـةٍ معربـة الـصدر فالأحـسنُ فيـه الإعرابُ، ويجوزُ البناءُ عندَ بعضِهم، فأما قوله تعـالى: ﴿وَمِـنْ خِـزيِ يَومَئِذٍ﴾[5]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقُلْتُ ألَمّا أصحُ والشيبُ وازِعُ

الوازع: الناهي. (عن الديوان).

الشاهد: بناء الظرف (حين) حينما أضيف إلى الفعل الماضي.

انظر: ديوان النابغة ٣٢، والكتاب ٢/ ٣٣٠، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٧، والكامل ١/ ٢٤٠، وتفسير الطبري ١١/ ٢٤٣ (شاكر)، والأصول ١/ ٢٧٦، والزاهر ٢/ ٤١١، ومعاني القرآن للنحاس ٥/ ١٣١، والمنصف ١/ ٥٨، والإنصاف ١/ ٢٩٢.

(٢) أجازه الكوفيون والأخفش، ومنعه جمهور البصريين. انظر منعه في: الكامل ١/ ٢٤٠، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٨٢، وانظر رأي الكوفيين في: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦، وانظر الخلاف في: أمالي ابن الشجري ١/ ٦٦، والتخمير ٢/ ١٣٩، والتسهيل ١٥٨-١٥٩، وشرحه ٣/ ٢٥٥، والتصريح ٣/ ١٦٣.

(٣) هو نافع وحدَه، والباقون بالرفع. انظر: السبعة ٢٥٠، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٨٢، والتيسير ٨٤.

(٤) المائدة: ١١٩.

(٥) هود: ٦٦. وقراءة النصب قراءة الكسائي ونافع. انظر: السبعة ٣٣٦، والتذكرة ٢/ ٤٥٩، والإقناع ٢/ ٦٦٥.

فبُنِيَ (يوم) لإضافتِها فيهِ إلى غَيرِ مُتمكّنٍ، فأمَّا قَولُ الشاعِرِ[(١)]:

أَزْمــانَ قَــومِي والجماعَــةَ كالــذي   مَنَعــوا الرحالَــةَ أَنْ تَميــلَ تمَــيلا[(٢)]

فيجوزُ أن يكونَ (أَزمـانَ) مُعربًا، ويجوزُ أن يكـونَ مَبنِيًّا؛ لأنَّـهُ مُضافٌ إلى جملةٍ صدرُها مبنيٌّ، تقديرُهُ: أزمانَ كـانَ قَومِي مَعَ الجماعـةِ، فحُجةُ مَن بَنى أنَّهُ قالَ: المُضافُ قَد يَكتسِي مِنَ المُضافِ إليـه الخصوصَ والعُمومَ، والاستفهامَ، والشرطَ، والتأنيثَ، كَقَولِهِ[(٣)]:

إذا بَعْــضُ الــسِّنينَ تَعَرَّقَتْنـا[(٤)]

---

(١) هو الراعي النميري.

(٢) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (منع الرحالة) و (لزم الرحالة)، ولم أقف على رواية المصنف.

والرِّحالة: هي الرحل، والسَّرج. (عن الديوان).

انظر: ديوان الراعي ٢٤٩، والكتاب ١/ ٣٠٥، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٠٨، والأزهية ٧١، ورسالة الغفران ١٢٣، وتحصيل عين الذهب ٢٠٣، والإفصاح ٣٣٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٦٥، ٢/ ٢٥٩، ٣/ ٢٥٣، وخزانة الأدب ٣/ ١٤٥.

(٣) هو جرير.

(٤) صدر بيتٍ من الوافر،وعجزه:

كفى الأيتامَ فقد أبِي اليتيمِ

الشاهد: اكتساب (بعض) التأنيث من المضاف إليه، وهي السنين، ولذا لحق الفعل المفسر للفعل المسند إليها التاء.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢١٩، والكتاب ١/ ٥٢، ٦٤، والمقتضب ٤/ ١٩٨، والكامل ٢/ ٦٦٦، والأصول ٢/ ٧١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/ ١٨٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢، والمخصص

=

وعَلَيهِ قَولُهُ تَعالى: (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السيَّارةِ)[١] فَيَجِبُ أنْ يَكتَسِيَ منهُ البِناءَ، وحُجَّةُ مَن أَعربَ أَنَّهُ قالَ: لَوِ اكتَسَى المضافُ مِنَ المُضافِ إليهِ شَيئًا لاكتَسَى مِنهُ الإعرابَ في قولِكَ: كَمْ غُلامِ لَكَ، وقولِهِ تعالى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[٢]، فَحيثُ لم يُعربْ إجماعًا فكذلِكَ[٣] لم يُبْنَ.

واعلم أنَّ الظُّروفَ عَلى ثلاثةِ أضْرُبٍ: مِنها ما كانَ ظَرفًا خالِصًا، نحوُ: الليلة، واليوم[٤]، ومِنها ما كانَ مُضافًا إلى مَصدَرٍ ثُم حُذفَ وأُقيمَ المصدرُ مُقامَهُ، نحوُ: خُفُوقَ النَّجمِ، ومنها ما كانَ ظرفًا مَوصُوفًا، فحُذفَ وأُقيمتِ الصفةُ مُقامَهُ، نحوُ: قُمتُ طَويلاً، وقليلاً، وإذا ثبتَ أنَّ الظرفَ مُعتبرٌ بـ(في) لم يكُنْ (يوم) مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾[٥] ظَرفًا، ولا مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾[٦] ولا من قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ

١٧/ ٧٧، والفائق ٤/ ٣٤.

(١) يوسف: ١٠. وهي قراءة الحسن البصري. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٦، والمحتسب ١/ ٢٣٧، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٤.

(٢) هود: ١.

(٣) في ج: كذلك.

(٤) في ج: اليوم والليلة.

(٥) البقرة: ٤٨.

(٦) مريم: ٣٩.

ٱلۡأٓزِفَةِ﴾(١)، ولا ما كانَ مِثلَهُ ظَرفًا؛ لأنَّ الإنذارَ لا يَكونُ فِيهِ، وإنما يكونُ بِهِ، والتَّقوى لا تَكونُ فيهِ، وإنما يَكونُ فيهِ الجزاءُ، و(أَنْذَرَ) فِعلٌ يَتَعَدَّى إلى مَفعولَينِ، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّآ أَنذَرۡنَٰكُمۡ عَذَابٗا قَرِيبٗا﴾(٢)، ولا بُدَّ لِكلِّ ظَرفٍ مِن عامِلٍ، فإذا كانَ الظرفُ مُستقبلاً فالعاملُ فيهِ مثلُهُ، وإن كانَ ماضِيًا فعاملُه مثلُهُ، وإن كانَ حالاً فعاملهُ مِثلُهُ، فإذا ثَبَتَ ذلِكَ فقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوۡنَ لَمَقۡتُ ٱللَّهِ أَكۡبَرُ مِن مَّقۡتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡ إِذۡ تُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلۡإِيمَٰنِ [فَتَكۡفُرُونَ]﴾(٣)(٤) وَ(إِذْ) لا يَصِحُّ أن يَكونَ العامِلُ فيهِ (مَقْتُ الله) وإن كانَ المعنى صَحيحًا؛ لأنَّ الإعرابَ يمنعُ مِنهُ لأجلِ الفَصْلِ(٥)، ولا (مَقْتُكُم)؛ لأنَّ المعنى يُفسِدُهُ؛ لأنَّ مَقتَهُم أَنفسَهُمْ كانَ في الآخرةِ، ودعاءَهم / ٨٧ أ إلى الإيمانِ كانَ في الدنيا، فالفارِسيُّ يُقدِّرُ محذوفًا تقديرُهُ: يمقتكم الله إذ تُدعَونَ(٦)، وعِندي أَنا أنَّ العامِلَ فيهِ (أَكْبرُ).

---

(١) غافر: ١٨.

(٢) النبأ: ٤٠.

(٣) في د.

(٤) غافر: ١٠.

(٥) الفصل بين المصدر (مقت الله)، ومعموله، وهو (إذ) بالخبر وهو (أكبر).

(٦) انظر: الإغفال ٢/ ٤٢-٤٣، والمسائل الشيرازيات ٢/ ٦١٦-٦١٧.

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ[1] عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[2] فالتَّقديرُ فيهِ: تُبعثونَ إذا مُزِّقتُم.

وقولُهُ تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[3] على تَقديرِ محذوفٍ مُستَغنىً عَنهُ بخبرِ (أَنَّ) الثانيةِ، ويُسْبَكُ مِنهُ المصدَرُ، أي: أيَعِدُكم إخراجَكُم إذا مِتُّم، ويجوزُ أن يكونَ التَّقدِيرُ: أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إخراجُكم إذا مِتُّم، فيكونُ (إخراجُكم) مبتدأً، و(إذا) خبرَهُ، ولا يجوزُ أن يكونَ (أَنَّ) تُرفَعُ بِالظرفِ؛ لأنَّ الزمانَ لا يكونُ خَبرًا عَنِ الجُثَّةِ[4]، وقد يجوزُ عِندَ قَومٍ، ويجوزُ أن تَكونَ (أَنَّكم) الثانيةُ زِيدتْ تَوكِيدًا، و(مُخرَجُونَ) خَبرُ (أَنَّ) الأولى، وهُوَ العامِلُ في (إذا).

---

(١) في أ: أدلكم. وهو وهم.

(٢) سبأ: ٧.

(٣) المؤمنون: ٣٥.

(٤) لم يتبيَّن لي وجه صحيح في العبارة، فالممتنع أن يكون (إذا متم) خبرًا لـ(أنكم)، إذ يكون الزمان خبرًا عن الجثة، وأما ارتفاع (أنَّ) بالظرف فهو على تقدير: أيعدكم أنَّكم وقت موتكم وكونكم ترابًا إخراجُكم، كما يقال: القتال يوم الجمعة. وهذا رأي نسبه أبو علي للأخفش، قال: «فأما قول أبي الحسن: إنَّ المعنى أيعدكم أنكم إذا متم إخراجكم، وأنه مرتفع بالظرف، كأنك قلت: أيعدكم يوم الجمعة إخراجكم، ففيه من التجوُّز أنه لم يأتِ لـ(إذا) بجوابٍ، وليس (إذا) كيوم الجمعة؛ لأنها تقتضي جوابًا» المسائل البصريات ١/ ٦٧١-٦٧٢. وانظر الحديث عن أوجه إعراب الآية في: كشف المشكلات ٢/ ٩٢٣، والدر المصون ٨/ ٣٣٣.

وقولُــــــهُ تعــــــالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾[(١)] فَفاعِلُ (ينفعَكم): إشراكُكُم، أو شِركُكُم، أو تبرُّؤكم، ولا يَعملُ (تبرؤُكم) في (إذْ) لِفسادِ الإعرابِ، ولا يَعمَلُ (ينفعَكم) لِفسادِ المعنى، وليسَ ببدلٍ، لفساد المعنى، عَلى أنّهُ قَد جوَّزهُ بعضُهم، وهو الفارِسي؛ لأنَّ آخِرَ هَذا أوَّلُ هذا، فَيَصِحُّ[(٢)]، وَقد قَدَّرَهُ بعضُهم تَقدِيرَ المفعُولِ مِن أجلِهِ، أي: لِموافقَتِكُم، زَمَنَ ظُلْمِكُم، ولا يَعْمَلُ (ظَلَمْتُم) عِندَ بَصرِيٍّ لِفسادِ الإعرابِ، وإنما العامِلُ فيهِ شَيءٌ مُضمَرٌ يوجِبُهُ المعنى، تقديرُهُ: اشتراكُكُم في الظُلمِ إذ ظَلَمْتُم، فأمَّا قولُ الشاعِرِ[(٣)]:

إنْ أَشْرَبِ الخمْرَ أو أَرْزَأْ بها ثمنًا ... فلا محالةَ يومًا أنّني صَاحِ[(٤)]

فالعاملُ في (يوم) حرفُ الجرِّ المُقدَّرُ مَعَ (أَنَّ) كما قُدِّرَ الحرفُ مَعَ (أَنْ) في قولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ﴾[(٥)] فَ(أَنْ) مَعَ الحرْفِ المُقَدَّرِ في مَوضِعِ الحالِ،

(١) الزُّخرُف: ٣٩.

(٢) نقله ابن جني عنه. انظر: الخصائص ٢/ ١٧٢.

(٣) هو أوس بن حجر.

(٤) البيت من البسيط.

انظر: ديوان أوس بن حجر ١٤، والأغاني ١١/ ٧١، ورسالة الغفران ١٢٩.

(٥) البقرة: ٢٤٦.

ومِنْ ذلِكَ قولُ الهُذَلي[١]:

وإنَّ غـدًا إن لا تجـدْ بَعْـضَ زادِنـا نُفِـئْ لـكِ زادًا أو نُعَـدِّكِ بـالأزْمِ[٢]

فالعامِلُ في (غَدًا) مَعنى الجُملةِ.

(١) هو أبو خراش.

(٢) البيت من الطويل.

نعدِّك: نصرفك، وبالأزم: بإمساك الفم. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٢٥، وشرح أشعارهم ٣/ ١١٩٨، ولم أجده في غيرهما.

قال أبو الفتح:

«بَابُ ظَرْفِ المَكانِ

المكانُ ما اسْتُقِرَّ فِيهِ وتُصُرِّفَ[١] عَليهِ، وإنما الظَّرْفُ مِنهُ ما كانَ مُبْهَمًا غيرَ مُختصٍّ، ممَّا في الفِعلِ دَلالةٌ عَلَيهِ، والمُبْهَمُ ما لم تَكُنْ لَه أَقطارٌ تحْصُرُهُ، ولا نهايةٌ[٢] تُحيطُ بِهِ»[٣].

قالَ سَعيدٌ: المُختصُّ مِنَ الأَمكنةِ يَتنزَّلُ مَنزلةِ الناسِ كَزيدٍ، وعمرٍو؛ لأنها تَتميَّزُ بِصُورٍ وخَلْقٍ، كما تَتَميَّزُ الأناسِيُّ، والمختصُّ مِنها ما لَه نهاياتٌ تُحيطُ بِهِ، وحُدُودٌ تحصُرهُ، كالمَسْجِدِ والدَّارِ، ومَكةَ، وبَغدادَ، فلا يَتَعَدَّى إلى هذِهِ الأشياءِ إلاَّ ما يتَعدى إلى زَيدٍ وعَمْرٍو، إذا صَحَّ مَعناهُ فِيهِ، تقولُ: أَبْصَرْتُ زَيدًا، كما تقولُ: أَبصرْتُ البَيتَ، فعلى هذا تقولُ: عَمَرتُ البيتَ، كما تقولُ: ضَربْتُ زيدًا.

فأمَّا: دَخَلتُ البَيتَ، فَهُو عِندَ سِيبويهِ عَلى حَذفِ حَرفِ الجرِّ، تقديرُهُ: دخلتُ إلى البيتِ، وكذلِكَ: ذَهبتُ الشامَ، أي: ذهبتُ إلى الشامِ[٤]، والمبرِّدُ يَدَّعِي أَنَّهُ مُتَعدٍّ بِنفسِهِ، لاطِّرادِ ذلِكَ فِيهِ[٥].

---

(١) في اللمع: أو تُصُرِّف.

(٢) في اللمع: نهاياتٌ.

(٣) اللمع ٥٦.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٥، وانظر أيضًا: الأصول ٢/ ١٧١، وشرح السيرافي ٢/ ٢٩٣ (المطبوع).

(٥) انظر: المقتضب ٤/ ٣٣٧. وهو رأي الجرميّ أيضًا، انظر: شرح السيرافي في الموضع السابق، والنكت ١/ ١٦٩.

والدليلُ عَلى صِحَّةِ قولِ سِيبويهِ: أَنَّ مَصدَرَهُ عَلى (فُعُول) تَقُولُ: دَخَلْتُ دُخُولاً، كما تقولُ: خَرَجْتُ خُرُوجًا، وقعدتُ قُعُودًا، وجَلَسْتُ جُلُوسًا، وأيضًا فإنَّ نظيرَهُ ونقيضَهُ غيرُ مُتعدِّيَيْنِ، فنظِيرُه: غُرْتُ، ونقيضُهُ: خَرَجْتُ، وأيضًا فَحرْفُ الجرِّ قَد يَظهَرُ مَعَهُ، فتقولُ: دَخَلْتُ إلى البَيتِ[1].

وتأوَّل المبردُ جميعَ هذا، فقالَ: قَد جاءَ (فُعُول) في المتعدِّي/ ٨٧ ب نحوُ: جَحَدْتُه جُحُودًا، ونهَكَهُ المَرَضُ نُهُوكًا[2]، وأمَّا النَقِيضُ مَعَ النَّقِيضِ فقد جاءَ: فَتَحْتُ وأغْلَقْتُ، وأمَّا النظيرُ معَ النظيرِ فَقَد جاءَ: جُزْتُ ومَرَرْتُ، وأمَّا ظُهُورُ الحرفِ مَعَهُ فيكونُ مِثلَ: شَكَرتُكَ، وشَكَرْتُ لَكَ.

والصوابُ قولُ سِيبويهِ، لأنهم مَتى استعمَلُوا (دَخَلْتُ) عَلَى المجازِ جاؤوا بِالحرفِ لا غيرُ، تقولُ: دَخَلْنا في عِلمِ النَّحوِ، ودَخَلْنا إلى المسألةِ الفِقهيَّةِ، وقلَّ مَنْ يُعَدِّيهِ إليهما بِغيرِ الحرفِ.

واستدلَّ الفارسيُّ على كونِهِ غيرَ مُتعدٍّ بأنَّا قَدْ نَنقُلُه بِالهمزةِ، ونُعدِّيهِ هُنا بحرفِ الجرِّ، فَنَقُولُ: أَدْخَلتُهُ وَدَخلْتُ بِهِ[3]، ولا حُجَّةَ فيهِ في الظاهِرِ؛ لأنَّ الذي فيهِ خِلافٌ يجوزُ أن يُذكَرَ مَعَ هذا القَولِ، أدخلتُهُ البيتَ ودَخَلتُ بِهِ البيتَ،

---

(١) انظر: المسائل البغداديات ٥٤٩، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٨.

(٢) انظر: الانتصار ٤٦-٤٧.

(٣) تحدث الفارسي عن هذه المسألة في البغداديات ٥٤٩، والتعليقة ١/ ٦٠، وذكرها عرضًا في: الشيرازيات ١/ ٩٢، والإغفال ١/ ٢٠٤. ولم أجد هذا الاستدلال فيما قال.

فالفارسيُّ لم يجعلِ الهمزةَ وحدَها دليلاً، ولا الباءَ وحدَها دليلاً، وإنما جمعَ بَينهُما، ولا يُعدَّى الفِعلُ بهما معًا إلاَّ إذا كانَ لازِمًا.

و(خارجُ الدار) وإن كانَ مِنَ المُبهماتِ؛ لأَنَّهُ لا نهايةَ له تحصُرُه، فقد نُزِّل منزلة (داخِل الدار) المحصورِ.

وأمَّا المُبهمُ: فهُو المقصودُ في هذا البابِ، وهُو نظيرُ ظرفِ الزمانِ في تَعدِّي الفِعلِ إليهِ، والمُبهمُ هو الذي لا نهايةَ لَهُ تحصُرُهُ، ولا حُدودَ تُحيطُ بِهِ في ظاهرِ الأَمرِ، وإنْ كانَ لا شيءَ إلاَّ ولَهُ حدٌّ ونهايةٌ، إلا البارِي سُبحانَهُ وتَعالى.

وإنما تَعدَّى الفِعلُ إليها؛ لأنَّ الفِعلَ لا بُدَّ لَهُ مِن مَكانٍ يَقَعُ فيهِ، إلاَّ أنَّ ذلِكَ المكانَ غيرُ معروفٍ مِن لَفظِ الفِعلِ، فَقد ناسَبَ دَلالةُ الإبهامِ في الفِعلِ الإبهامَ الذي في هذا الظرفِ، [إلاَّ أنَّ الإبهامَ الذي في هذِهِ الظروفِ][(١)] مَتى[(٢)] أوغَلَ الظرفُ فيهِ كُلَّ الإيغالِ لم يكُنْ فيهِ فائدةٌ، كالزمانِ المُوغلِ في الإبهامِ؛ لأنهما معلومانِ وإن لم تذكُرْهُما، فلا فائدة في ذكرِهما، ألا تَرَى أنَّك لو قُلْتَ: جَلَسْتُ مَكانًا لم يحسُنْ؛ لأنَّهُ معلومٌ، فإنْ وَصَفْتَهُا وَأَضَفْتَهُا جازَ؛ لأنَّ المقصُودَ مِن ذكرِ الزَّمانِ والمكانِ تخصيصُ مُحتمِلاتِ الفعلِ الذي كانَ الفعلُ يدلُّ عليها، فإنْ وَرَدَ ظَرفُ مكانٍ مختصٌّ منصوبٌ بفعلٍ لا يَتَعَدَّى فإنما ذلِكَ بحذفِ حرفِ الجرِّ،

---

(١) في د.

(٢) في أ، ج: ومتى.

كَقَولِ الشاعِرِ[١]:

لَـدْنٌ بِهَـزِّ الكَـفِّ يَعْـسُلُ مَتْنُـهُ فِيـهِ كَـما عَـسَلَ الطَّرِيـقَ الثَّعْلَـبُ[٢]

وَقَولِهِ[٣]:

فَلأَبْغِيَـنَّكُمُ قَنًـا وَعُوارِضًـا وَلأُقْـبِلَنَّ الخَيْـلَ لابـةَ ضَرْغَـدِ[٤]

يُرِيدُ: في الطريقِ، وفي قَنا وعُوارِضَ، وهما مَوضِعانِ[٥]، وكذلِكَ: إلى لابةِ

(١) هو ساعدة بن جؤية الهذلي.

(٢) البيت من الكامل.

لدن: ليِّنٌ. يعسل: يضطرب. فيه: في كفه. كما عسل الطريق: كما اضطرب في الطريق. (عن ديوان الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٩٠، والكتاب ١/ ٣٦، ٢١٤، ونوادر أبي زيد ١٦٧، والكامل ١/ ٤٧٤، وتفسير الطبري ١٢/ ٣٣٧ (شاكر)، وكتاب الشعر ٢/ ٣٣٨، والخصائص ٣/ ٣١٩، والمقتصد ١/ ٦٤٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٦٣، واللسان ١٣/ ٤٧٣ (عسل)، ومغني اللبيب ١٥، وشرح أبياته ١/ ٩.

(٣) هو عامر بن الطفيل.

(٤) البيت من الكامل.

روي: (فلأنعينَّكم الملا) و(لأهبطنَّ).

لابة ضرغد: حرة لبني تميم. (عن شرح اختيارات المفضل ٣/ ١٤٩٧).

انظر: المفضليات ٣٦٣، والأصمعيات ٢١٦، والكتاب ١/ ١٦٣، ٢١٤، والإيضاح العضدي ٢٠٧، والمقتصد ١/ ٦٤٤، والنكت ١/ ٢٨٣، والمخصص ١٥/ ١٦٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٢-٥٧٣، وأسرار العربية ١٦٨، وسفر السعادة ١/ ٣٨٤-٣٨٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٣٧.

(٥) هما جبلان في بلاد طيِّئ. انظر: معجم ما استعجم ٣/ ٩٧٨، ومعجم البلدان ٤/ ١٦٤.

ضَرغَدٍ[١].

فإنْ قِيلَ: فَما الفرقُ بينَ هذِهِ الظروفِ وبينَ المُبهمةِ، وَمَعَ هذِهِ (في) ومعَ تِلكَ (في)؟

فالجوابُ: أنَّ في المختصةِ لا بُدَّ مِن وُجودِها فيهِ، كما تقولُ: رَغِبتُ في زَيدٍ، و(في) مقدَّرةٌ في تِلكَ مِن طَريقِ المعنى، فإنْ حُذفَتْ مِنَ المختصةِ فكما حُذفَتْ (عَلى) مِن قولِهِ:

وعزَّته الأناصِيلُ[٢]

وَ(أَقْبَلَ) فِعلٌ لا يَتَعَدَّى، فَقَدْ حُذِفَ حَرفُ الجرِّ مِنَ (الخيلِ)، وحُذفَ حَرفُ الجرِّ من (لابة)، وهذا غَيرُ معروفٍ إلا في ظَرفٍ جُعِلَ مَفعولاً عَلَى السَّعةِ، وقد تأوَّلُوا البيتَ على غَيرِ هذا التأويلِ، وجَعلوا (أَقْبَلَ) هذه لَيس هِيَ التي تَقَعُ ضِدَّ (أَدْبَرَ) وإنما هِي بمنزلةِ فعلٍ يَتَعدَّى إلى مَفعولَينِ، نحوُ قولِهِ[٣]:

فَأَقْبَلَهــا الــشَّمْسَ رَاعٍ لهــا[٤]

---

(١) حرة في بلاد طيِّئٍ أيضًا، وقيل: أرض لهذيل، وقيل: أرض لغطفان. انظر: معجم ما استعجم ٣/ ٨٥٨، ومعجم البلدان ٢/ ٢٤٧.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) هو المرار الفقعسي.

(٤) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

رهينٌ لها بجفاءِ العشاءِ

الشاهد: مجيء (أقبل) متعديًا إلى مفعولين، الأول الضمير، والثاني (الشمس).

وَحَكَى سِيبويهِ: كَيفَ أَنْتَ إذا أُقْبِلَتِ النَّقْبَ الرِّكابُ[١]، فَبَنَاهُ لما لم يُسمَّ فاعِلُه، وَأَقامَ أَحدَ المفعولَينِ مُقامَ الفاعِلِ وَنَصَبَ الآخَرَ.

وَقَدِ استَعْمَلوا أَسماءً مخصوصةً استعمالَ الظرفِ أيضًا، ولَيسَ ذلِكَ بمَقِيسٍ، وذلِكَ قولهم: هُو مِنِّي مَقْعَدَ القابِلةِ، ومَناطَ الثُّرَيَّا[٢]، كما قالَ[٣]:

فَإنَّ بَنِي حَرْبٍ كما قَدْ عَلِمْتُمُ ... مَناطَ الثُّرَيَّا قَد تَعَلَّتْ نُجُومُها[٤]

وكذلِكَ: هُما خطَّانِ جنابتي أنفها[٥].

فأمَّا قولُ الشاعِرِ[٦]:

انظر: شعراء أميون (المرار الفقعسي) ٢/ ٤٣٧، والوحشيات ٥٦، ولم أجده في غيرهما.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٩. قال السيرافي: «... وكذلك قولُهُ: كيف أنتَ إذا أُقبِلَ النَّقْبَ الرِّكابُ؛ لأنَّ (الركاب) اسمٌ للإبل، وقد أقامَهُ مُقامَ الفاعلِ في (أُقبِل) ونصب (النقب) وهو طريقٌ في الجبل...» شرح السيرافي ٢/ ١٣٤ ب.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤١٣، والمقتضب ٤/ ٣٤٣، والأصول ١/ ٢٠١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٥.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- الأحوص.

ب- عبد الرحمن بن حسَّان بن ثابت.

(٤) البيت من الطويل.

الشاهد: مجيء (مناط الثريا) ظرفًا.

انظر: شعر الأحوص ٢٤٠، والكتاب ١/ ٤١٣، والمقتضب ٤/ ٣٤٣، والأصول ١/ ٢٠١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٦، والمخصص ١٣/ ٥٤، وتحصيل عين الذهب ٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٨٥.

(٥) يعني الخطَّين اللذين اكتنفا جنبي أنف الظبية. انظر: الكتاب ١/ ٤٠٥.

(٦) هو ذو الرمة.

فَظَلَّتْ بملقَى واجفٍ جَرَعِ المِعى قيامًا تَفَالى مُصلخِمًّا أَمِيرُها[1]

/ ٨٨ أ وَقَوْلُهُ[2]:

كَأَنَّ مجرَّ الرامِساتِ ذُيُولَها عَلَيهِ قَضِيمٌ نمَّقَتْهُ الصوانِعُ[3]

(١) البيت من الطويل.

رواية الديوان: (واجِفٍ) بدل (واجف) قال المحقق: هو تصحيف. ورسم في النسخ: (المعا) وتصويبه من المصادر.

الجرع: من الرمل رابية سهلة لينة، والمعى موضع، يقول: ظلت الحُمُر بملقى واجِفٍ جرع المعى: أي حيث يلقى واجِفٌ جرع ذلك الموضع. وتَفالى: يفلي بعضُها بعضًا، وذلك إذ أمنت الصيَّاد، فهي كأنها تعبث. والمصلخم: المتكبر. ويعني بالأمير: الفحل. أي إن فحلها واقف ساكت مستكبر. (عن شرح الديوان ١/ ٢٤٤).

انظر: ديوان ذي الرمة ١/ ٢٤٣، وتخريجه ٣/ ١٩٥٢، والإيضاح العضدي ٢١٣، وتهذيب اللغة ٧/ ٦٦٠ (صملخ)، والمخصص ١٥/ ١٧٦، والمقتصد ١/ ٦٥٧، وأساس البلاغة ٢/ ٢١٥ (فلي)، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٣٩، واللسان ١٢/ ٣٤١ (صلخم)، وتاج العروس ٣٢/ ٥١٠ (صلخم).

(٢) هو النابغة الذبياني.

(٣) البيت من الطويل.

الرامسات: الرياح الشديدة التي ترمس الأثر، أي تُعَفِّيهِ. والذيول: أواخر الرياح، وإنما خصها لأن الأوائل شديدة، ثم تسكن الأواخر فتسهِّل الموضع وتذهب آثاره. (عن الديوان). والقضيم الصحف بيض. (عن العين).

انظر: ديوان النابغة ٣١، والعين ٥/ ٥٤، ١٨١ (قضم)، وغريب الحديث لابن قتيبة ٣/ ٦٦٩، والإيضاح العضدي ٢١٢، وتهذيب اللغة ٨/ ٣٥١ (قضم)، ومقاييس اللغة ٥/ ٩٩، ٤٨٢، والمقتصد ١/ ٦٥٦، والمفصل ٢٣٣، وشرح شواهد الإيضاح ١٧٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٣٧، وشرح المفصل ٦/ ١١٠.

فـ(مَلْقَى) و(مجَرَّ) مَصدرانِ [لِنَصبِهما الاسمينِ][(١)]، وفي الكلامِ حَذفٌ لِيصِحَّ المعنى [كأنَّهُ قالَ: كأنَّ مَكَانَ مَلْقى ومكانَ مجر][(٢)].

قال أبو الفتح: «وذلِكَ[(٣)] نحو: أمامَك، ووراءَك، وإزاءَكَ، [وتِلْقاءَكَ][(٤)]، تقولُ: جَلَسْتُ عِندَكَ وَسِرْتُ أَمامَك ووَراءَك، وأَنا قَريبًا مِنكَ، وَزيدٌ دُونَك، ومحمَّدٌ حِيالَكَ[(٥)]، فَتَنْصِبُ هذا كُلَّه عَلى أنَّهُ ظَرْفٌ، والعامِلُ فِيهِ ما قَبْلَهُ مِنَ[(٦)] الأَفعالِ المُظهَرةِ والمقدَّرةِ[(٧)]، وكذلِكَ ما أَشْبَهَهُ»[(٨)].

قالَ سَعيدٌ: وَجَدْتُ في غَيرِ هَذِهِ النُّسخةِ أكثرَ مِن هذِهِ الظروفِ، وَأَنا أَذْكُرُ ما وَجَدْتُ إنْ شاءَ اللهُ.

واعلَمْ أنَّ الظُّروفَ المُبهمةَ هِيَ المَوضُوعةُ للجِهاتِ السِّتِّ، أو [ما][(٩)] كانَ صَالحًا لهنَّ جُمَعَ، وهِيَ تَنقَسِمُ إلى ثلاثةِ أَقسامٍ: قِسمٌ يختصُّ بواحِدٍ مِنَ الجهاتِ، وقِسمٌ يَعمُّ الجهاتِ إلاَّ أنَّ لَه نَوعَ تخصُّصٍ بِالإضافةِ، وقِسمٌ عامٌّ لها بِلا تخصصٍ،

---

(١) في د.

(٢) في د.

(٣) سقط من اللمع.

(٤) في د.

(٥) ذكر في اللمع أكثر من هذا، وسيذكر المؤلف بعضها في الشرح.

(٦) في أ: ومن.

(٧) في اللمع: أو المقدرة.

(٨) اللمع ٥٦.

(٩) في د.

فالأولُ: خَلْف، وَوراء، وقُدَّام، وتُجاه، وإزاء، وتِلقاء، وأمام، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت. والثاني و[هو][١] ما كانَ للجَميعِ، نحوُ: عِندَك، ولديك، ولدُنك[٢]، ومِن ذلِكَ: قُربَك، وقَريبًا مِنك، وصِفَتَك، بمنزلةِ عِندَك، وهَذِهِ الأشياءُ أَوغَلُ في الإبهامِ مِن تِلكَ الظروفِ المختصِّ كلُّ واحدٍ مِنها بجهةٍ، وَكلُّ واحدٍ مِن تِلكَ أَوغَلُ مِن هَذهِ مِنْ وَجهٍ؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ مِن تِلكَ صالحٌ لِقَريبِ الجهةِ وبعيدِها، و(قَريب) لا يصلُحُ إلاَّ لِلقَريبِ لا غيرُ، و(عِندَ) أوغلُ مِن الجميعِ في الإبهامِ؛ لأنَّهُ يَقَعُ عَليها جُمَع، قَريبِها وبعيدِها، وَ(صَدَدَك) بمنزلة (نحوَكَ)، و(نحوَكَ) بمنزلةِ (عِندكَ)، و(لَديكَ) بمنزلةِ (عِندكَ)، إلاَّ أنَّكَ قَد تَقولُ: المالُ عِندَكَ، وإنْ لم يكُن بِالبلدةِ التي أنتَ فِيها.

والثالث: المكانُ والموضِعُ، وأجازَ الأَخفشُ: مَرَرْتُ برجلٍ بعيدًا مِنك، ولم يُجزْ: زَيدٌ بعيدًا منك؛ لأنَّهُ هُنا مُعتَمَدُ الفائدةِ، وهو ثَمَّ فضلةٌ، ويُجيزُهما في (قَريب)، فَيقولُ: مَرَرْتُ برجُلٍ قريبًا منك، وزيدٌ قريبًا منك؛ لأنَّهُ يُقالُ: هُو قُربَكَ، ولا يقالُ: هُو بُعْدَك، فالقريبُ أقوَى في التَّمكُّنِ، ولم يُجزْ: زَيدٌ أَعلى الحائطِ، ويُجيزُ: زَيدٌ أَسفلَ الحائطِ، حملاً على (قريب)[٣]، وَأَجازَ الفراءُ: زَيدٌ

---

(١) سقط من ج.

(٢) في الهامش.

(٣) لم أقف على قوله.

لَصْقَ الحائطِ، ولِصْقَ الحائطَ، فأما لَصِيقُ الحائطِ فَلَم يجُزْ فِيه إلاَّ الرفعُ[(١)].

فأمّا (مَعَ) فالدليلُ عَلَى أنها اسمٌ تحرُّكُ آخِرِها لِغيرِ ساكِنٍ، وَليستْ عَلى حَرفٍ واحِدٍ فتكونَ حركةً ضَرورِيةً.

فإن قُلتَ: الحركةُ هِيَ للحَرفِ الحَلقِيِّ، كما قالُوا: هُو مَحَمُومٌ، وكما قالَ أبو النَّجْمِ[(٢)]:

وَجَبلاً طَالَ معدى فاشمَخَرّ ... أَشَمُّ لا يَسْطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهَرْ[(٣)]

فالجوابُ: أنّهُ لَو كانَ حَرفًا لاحتاجَ في الإضافةِ إلى نونِ الوقايةِ كما يحتاجُ الحرفُ المُتَحركُ المفتوحُ إذا اتَّصلَ بالياءِ في قولِكَ: لَيتَني، وكما يحتاجُ إليها الفِعلُ في: ضَرَبَني، ويضربُني، ويدُلُّك عَلَى كَونِهِ ظَرفًا قولُ الشاعِرِ[(٤)]:

أقيموا بَني عَمِّي وَأَهْوَاؤُنا مَعًا ... وَأَرْحامُنا مَوصُولةٌ لم تَقَضَّبِ[(٥)]

---

(١) لم أقف على قوله.

(٢) هو الفضل بن قدامة العجلي. راجز أموي. راجَزَ العجاج، وله مع هشام بن عبد الملك أخبار. انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٣٧، ٧٤٥، والشعر والشعراء ٢/ ٥٨٨.

(٣) من الرجز.

الشاهد: تحريك العين في (الدهر)؛ لأنها حرف حلقيٌّ.

انظر: الخصائص ٢/ ٩، والمحكم ٤/ ١٨٢ (دهر)، واللسان ٤/ ٢٩٢ (دهر)، وتاج العروس ١١/ ٣٤٧ (دهر).

(٤) هو جندل بن عمرو.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (أفيقوا بَنِي حَزْنٍ)، و(بني حرب).

فَقَد وَقَعَتْ [هُنا][١] خَبرًا عَنِ الابتِداءِ مَنصُوبةً، فالألِفُ عِندَ يونُسَ كالألِف في (قَفًا) فَهِي مَقصُورةٌ[٢]، والألِفُ عِندَ الخليلِ كَالألِفِ في: صَبَبْتُ دَمًا، فالألفُ بَدَلٌ مِنَ التنوينِ[٣]، فَهِي عندَ يونُسَ عكسُ الأسماءِ الستةِ؛ لأنَّ الأسماءَ الستةَ تُحذَفُ لاماتها في الإفرادِ وتُردُّ في الإضافةِ، وهذِهِ تُردُّ لامُها في الإفرادِ وتُحذفُ في الإضافةِ، لِقَولِهِ تَعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ﴾[٤] وَأخبرَ بِهِ عَنِ الجثةِ في مِثلِ قَولِهِ: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ﴾[٥]، ويدُلُّكَ عَلَى أنها ظَرفُ مكانٍ وقُوعُها خَبرًا عَنِ الجثةِ في قَولِك: زيدٌ مَعَ عَمرٍو.

ولا يدخُلُ عَلى (عِندَ) مِن حُرُوفِ الجرِّ / ٨٨ ب إلاَّ (مِن) وحدَها؛ لأنها

تقضَّب: تقطع. (عن المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ١١٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣١٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٠، والجنى الداني ٣٠٧، ومغني اللبيب ٤٣٩، وشرح شواهده ٢/ ٧٤٦، وشرح أبياته ٦/ ٨.

(١) في د.

(٢) انظر قول يونس في: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩، والجنى الداني ٣٠٧.

(٣) قال سيبويه: «وسألتُ الخليل عن (معَكم) و(معَ)، لأيِّ شيءٍ نصبتها؟ فقال: لأنها استُعملت غير مضافةٍ اسمًا كجميع، ووقعت نكرةً، وذلك قولك: جاءا معًا، وذهبا معًا، وقد ذهب معَهُ، ومن معَه، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة أمام وقُدّام» (الكتاب ٣/ ٢٨٦). والنقل عن الخليل أنه كرأي سيبويه، ويشعر به ما نقله عنه، ولم أجد من نحا نحو المصنف. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٩، والجنى الداني ٣٠٧، ومغني اللبيب ٤٣٩.

(٤) البقرة: ١٤.

(٥) النساء: ٧٣.

ظَرفٌ غيرُ مُتمَكِّنٍ، وإن كانَ سيبويهِ يَنظُرُ إلى تمكُّنِ الظرفِ بالجرِّ[١]، لكنَّه لَمَّا امْتَنَعَتْ جميعُها مِنَ الدُّخولِ عَلَيهِ لم يَعتدَّ بِ(مِن)؛ لأنَّ الشيءَ إذا قلَّ عِندَهُ لم يَعتدَّ بهِ، وجَعَلَهُ في حُكمِ الساقِطِ، كما قالَ: إنَّ الزوائدَ لا تُزادُ في أوائِلِ الأسماءِ، إلا ما جَرَى عَلَى الفِعلِ، نحوُ: مُستخرج، وقد وَرَدَ: رجلٌ أُنقُحل، والهمزةُ والنونُ زائدتانِ بحُكمِ الاشتقاقِ، ولم يَعتَدَّ بها[٢]، وقالَ: إنَّ (عَلَى) لا تُزادُ[٣]، وَقَد جاءَ قَولُ الشاعِرِ[٤]:

إنَّ الفَقِيرَ وَأَبيكَ يَعْتَمِلْ إنْ لم يجِدْ يَومًا عَلَى مَنْ يتَّكِلْ[٥]

---

(١) عدَّ سيبويه (عند) ظرفًا لا يتصرف. انظر: الكتاب ١/ ٦٨.

وأمَّا كونه ينظر إلى التمكن بالجر، فليس دقيقًا، وإنما ينظر إليه بالجر وكونه غير متصرف ولا يكون نكرة. قال (٣/ ٢٨٥): «هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنها لا تُضاف ولا تصرَّف تصرُّفَ غيرها، ولا تكون نكرة» الكتاب. وقال: (٣/ ٢٨٩): «وسألته عن قوله: من دون، ومن فوق، ومن تحت... فقال: أجروا هذا مجرى الأسماءِ المتمكنة؛ لأنها تُضاف وتستعملُ غيرَ ظرفٍ».

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٤٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٨.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) من الرجز.

انظر: الكتاب ١/ ٨١، ومجالس العلماء ٨٢، والبصريات ١/ ٥٩٢، والخصائص ٢/ ٣٠٥، والمحتسب ١/ ٢٨١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٣٦، والجنى الداني ٤٧٨، ومغني اللبيب ١٩٢، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٣.

فـ(عَلَى) زائدةٌ[(١)].

وإنما اختصَّتْ (مِن) بها[(٢)]؛ لأنها لابتداءِ الغايةِ، والفعلُ إذا أَصْدَرتَهُ فلا بُدَّ مِنِ ابتداءٍ، وقد يمنَعُ مانعٌ مِنَ الانتهاءِ فَينقَطِعُ الفعلُ عَن غيرِ انتهائِهِ، فلما كانَتْ أَقوَى مِن (إلى) تَسَلَّطَتْ على الدخُولِ عَلَى (عند)، ومَنَعَ الأخفشُ مِن وَصفِ الظَّرْفِ غَيرِ المُتمَكِّنِ، قالَ: لَو قُلْتَ: إنَّ عِندَكَ الحسنَ زيدًا، لم يجُزْ[(٣)]، وكذلِكَ (تحتَ) و(فوقَ).

وَهذِهِ الظروفُ التي ذَكَرَها مِنها ما يكونُ ظَرفًا واسمًا، نحوُ: خَلْف وأمام ويمين وشمال، قالَ الشاعِرُ[(٤)]:

فَغَدَتْ كِلا الفرجَينِ تحسِبُ أنَّهُ ... مَولى المَخافةِ خَلْفُها وَأَمامُها[(٥)]

---

(١) انظر: التمام ٢٤٦، والخصائص ٢/ ٣٠٥. وهناك توجيهات أخرى تجدها في مصادر البيت.

(٢) أي بـ(عند).

(٣) لم أقف على هذا.

(٤) هو لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٥) البيت من الكامل.

وهو من معلقته المشهورة.

الفرج: الثغر، وهو موضع المخافة، ومولى المخافة: وليُّ المخافة، أي الموضع الذي فيه المخافة. والمعنى أن هذه البقرة التي فقدت ولدها خائفة من كلا طريقيها من الصائد. (عن الديوان وشرح القصائد السبع).

والشاهد فيه: رفع (خلف) و(أمام) على أنهما اسمان.

انظر: ديوان لبيد ٣١١، والعين ٨/ ٤٢٩، والكتاب ١/ ٤٠٧، وإصلاح المنطق ٧٧، والمعاني الكبير

والمازنيُّ يعتقِدُ أنَّ رَفعَهُ ضَرورةٌ[١]، وقالَ تَعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ﴾[٢] فدُخولُ (عَن) عَليها يدُلُّ على أنها اسمٌ. فَأمّا قولُ الشاعِرِ[٣]:

صَدَدْتِ الكَأْسَ عَنّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الكَأْسُ مَجراها اليَمِينا[٤]

فإنْ شِئتَ جَعَلْتَ (اليمينَ) ظَرفًا، وإنْ شئتَ نَصَبْتَهُ عَلَى الخبرِ، وَيَصِحُّ في (مجراها) الابتداءُ إذا جعلْتَ (اليمينَ) ظَرفًا، والبدلُ، ويكونُ (اليمين) عَلى ما بها في الأوَّلِ.

وَأمّا ما لا يَخرُجُ عَنِ الظرفيَّةِ فَنحوُ: سِوى وسَواء، فأمّا قَولُ الشاعِرِ[٥]:

٢/ ٧١٠، والمقتضب ٣/ ١٠٢، ٤/ ٣٤١، وشرح القصائد السبع ٥٦٥، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٣٣٦، والإيضاح العضدي ٢١٠-٢١١، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٦٦، وشرح المفصل ٢/ ٤٤، ١٢٩.

(١) لم أقف على هذا.

(٢) ق: ١٧، والمعارج: ٣٧.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عمرو بن كلثوم التغلبي.

ب- عمرو بن عدي ابن أخت جذيمة الأبرش. وأن عمرو بن كلثوم أدخله في معلقته.

(٤) البيت من الوافر.

انظر: ديوان عمرو بن كلثوم ٦٥، والعين ٧/ ١٣٧ (صبن)، والكتاب ١/ ٢٢٢، ٤٠٥، والإيضاح العضدي ٢١١، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٠٩ (صبن)، وجمهرة الأمثال ١/ ١٠٧، وتحصيل عين الذهب ١٧٤، والإفصاح ٢٨٦-٢٨٧، وشروح سقط الزند ٣/ ١٣٧٨، ١٣٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٣٤، وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٢.

(٥) هو المرّار بن سلامة العجلي.

ولا يَنْطِقُ الفَحشاءَ مَنْ كانَ مِنهُمُ ... إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِن سَوَائنا(١)

فَإنَّهُ ضَرورةٌ، وإنْ شِئتَ قُلْتَ: (مِنْ) لا يُخرِجُهُ إلى التَّمكُّنِ، كما لا يُخرِجُ (عِندَ) مِنهُ، ومِنهُ قولُهُ(٢):

تجانَفُ عَنْ أَهْلِ اليمامَةِ نَاقَتي ... وَما قَصَدَتْ مِن أَهْلِها لِسِوائكا(٣)

وَهذا ضَرورةٌ، وهذا كَقولِهِ(٤):

فلم يبْقَ مِنها سِوَى هامِدٍ(٥)

---

(١) البيت من الطويل.

انظر: الكتاب ١/ ٣١، ٤٠٨، والمقتضب ٤/ ٣٥٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩، والمخصص ١٤/ ٥٨، ٦٤، وتحصيل عين الذهب ٦٨، والإنصاف ١/ ٢٩٤، واللسان ١٤/ ٤٠٨ (سوا)، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٨.

(٢) هو الأعشى.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (عن جو اليمامة).

تجانف: تميل. (عن الخزانة).

انظر: الصبح المنير ٦٦، والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، والمقتضب ٤/ ٣٤٩، ومعاني القرآن للنحاس ٤/ ٤٧٠، وكتاب الشعر ٢/ ٤٥٨، والشيرازيات ٢/ ٥٧٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٥٩، ٢/ ٢٥٠، والإنصاف ١/ ٢٩٥، وشرح المفصل ٢/ ٤٤، ٨٤، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥.

(٤) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٥) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

وسُفْعُ الخدودِ معًا والنؤيُّ

وروي: وغير الثُّمام وغير النؤيِّ

الهامد: الرماد. وسُفع الخدود: الأثافي. والنؤي: الحفرة حول البيت تمنع المطر. (عن ديوان الهذليين).

وَقَوْلُهُ: «وَيَعمَلُ فِيهِ الفِعلُ أَوْ مَعناهُ» صَحِيحٌ؛ لأنَّ الظَّرفَ يَعمَلُ فِيهِ الفِعلُ ظاهرًا وَمُقَدَّرًا، فالظاهِرُ نحوُ: جَلَسْتُ اليومَ، ومُضمَرًا نحوُ: مَرَرْتُ بِالذي خَلْفَكَ، ويعمَلُ فِيهِ الصفةُ، واسمُ الفاعِلِ، والمصدَرُ، واسمُ الفِعلِ، وأمَّا عملُهُ فيهِ مُقدرًا لا يَظهَرُ، فنحوُ: مَرَرْتُ بِالذي خَلفَكَ، وَيَقَعُ خَبرًا للمُبتدأِ، وصفةً، وحالاً، وصلةً، وقد سَبَقَ ذِكرُ هذا، ويَعمَلُ فيهِ أيضًا رائحةُ الفِعلِ، كقولِ الشاعِرِ[(١)]:

وَلَقَد حَمَيْتُ الحَيَّ تَحمِلُ شِكَّتِي فُرُطٌ وِشاحِي إذْ غَدَوْتُ لجامُها[(٢)]

فالعامِلُ في (إذْ) (وِشاحِي)، وكذا قولُهُ[(٣)]:

تَرَكْتِ بنا لوحًا ولو شئتِ جادنا بُعيدَ الكَرَى ثَلْجٌ[(٤)] بكِرمانَ ناضِحُ[(٥)]

الشاهد: وقوع سوى غير ظرف، فهي هنا فاعل.

انظر: ديوان الهذليين ١/ ٦٦، وشرح أشعار هم ١/ ١٠٠، وكتاب الشعر ٢/ ٤٥٢، والحلبيات ٢٤١-٢٤٢، والخصائص ٢/ ٣٦٩، ومفردات ألفاظ القرآن للراغب (سوى) ٤٤١، والبديع ١/ ١/ ٢١٩، والحماسة البصرية ٢/ ٦٩٦، وبصائر ذوي التمييز ٣/ ٢٨٧.

(١) هو لبيد بن ربيعة رضي الله عنه.

(٢) البيت من الكامل.

حميت الحي: منعت منه وصيَّرته حمى. والشِّكة: اسم يجمع السلاح. الفُرُط: المُتقدِّم. وقوله: وشاحي إذا غدوت لجامها: أي اللجام في يدي بمنزلة الوشاح، أي على كتفي. (عن شرح الديوان).

انظر: ديوان لبيد ٣١٥، والعين ٧/ ٤٢٠ (فرط)، وإصلاح المنطق ٦٨، والمعاني الكبير ١/ ٩٧، وشرح القصائد السبع ٥٧٩، وتهذيب اللغة ٥/ ١٤٦ (وشح)، واللسان ٢/ ٦٣٣ (وشح).

(٣) هو جرير.

(٤) في أ: ثَبج.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (ناصح) بدل (ناضح).

فالعامل في الظرف، الذي هو (بُعَيْد الكرى) ثَلْجٌ[١] والظرفُ مُقدَّمٌ[٢] عَلَى عامِلِهِ، إلاَّ أن يمنَعَ مانِعٌ، أَو يكونَ العامِلُ مَصدَرًا مُقَدَّرًا بِـ(أَنْ) والفعلِ، وقالَ الشاعِرُ[٣]:

أنـا أبـو المنهـالِ بعـضَ الأحيـانْ[٤]

فاستَخرجَ مِنَ العَلَمِ مَعنىً نَصَبَ بِهِ الظَّرْفَ، وهُوَ القُوَّةُ والنَّجْدَةُ، أَو أَنَّهُ شَبَّهَ نَفْسَهُ بِأَبي المنهالِ، فَعَمِلَتِ المُماثلةُ في الظرفِ، كما تقولُ: زَيدٌ الشمسُ ضِياءً، وعمرٌو الأَسَدُ شِدَّةً، فَنَصَبَ (شِدَّةً) على التمييزِ، أَو الحالِ، فالعامِلُ المماثلةُ.

قال أبو الفتحِ: «وَكذلِكَ سِرْتُ فَرْسَخًا، وَشيَّعْتُكَ مِيلاً، وَلَوْ قُلْتَ: / ٨٩ أ

اللَّوح: العطش. وكرمان: مدينة. وناصِح: خالص. (عن الديوان والخزانة).
انظر: ديوان جرير ١/ ٢٦٦، وتخريجه ٢/ ١٠٧٢، والشيرازيات ٢/ ٦١٨، والتمام ١٦٣، وتاريخ دمشق ٧٠/ ٢٤٧، ومغني اللبيب ٦٨٨، وشرح شواهده ٢/ ٨٩٠، وشرح أبياته ٧/ ١٥٣، وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٧، ٧/ ١٢٣.

(١) في أ: ثَبج.

(٢) في هامش أ: يجوز أن، وغير (مقدم) إلى: (يقدم)؟!

(٣) بعض بني أسد. (عن تهذيب اللغة ١٢/ ٦٥ (ضول).

(٤) هذا بيت من السريع. وبعده:

لَيسَ عليَّ نَسَبِي بِضُؤلانْ

انظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٦٥ (ضول)، وكتاب الشعر ١/ ٢٥٠، والشيرازيات ١/ ٢٢٦، والتمام ١٦٣، والخصائص ٣/ ٢٧٠، واللسان ١١/ ٣٨٩ (ضأل)، ومغني اللبيب ٥٦٨، ٦٨٨، والمقاصد الشافية ١/ ٦٤٣، ٦٥٣، ٢/ ١٠٦، ٣/ ٤٧٥، وشرح أبيات المغني ٦/ ٢١٨.

سِرْتُ البَصْرةَ، وَجَلَسْتُ الكُوفةَ لم يَجُزْ؛ لأنهما مخصُوصَتانِ، وَلَيسَ في الفِعلِ دَليلٌ عليهما، فإنْ قُلْتَ: سِرتُ إلى البصرةِ، وجلستُ في الكُوفةِ صَحَّتِ المسألةُ لأجلِ دُخُولِ (في) فيها»[١].

قالَ سَعيدٌ: الفَرْسَخُ والمِيلُ مَعروفا القَدْرِ، مجهولا المحَلِّ؛ لأنهما يصلُحانِ في الأَمكِنةِ جميعِها، فَدَخَلا في حيِّزِ[٢] المُبهماتِ، فَيَتَعَدَّى الفِعلُ القاصِرُ إليهما، أَلا تَرَى أنَّ المكانَ والموضِعَ حَيْثُ جُعلا محلاً ومِقدارًا بَطَلَ تَعدِّي الفعلِ إليهما، إلاَّ أَن تَصِفَهُما أَو تُضيفَهُما، فأمَّا (البصرةُ) و(الكوفةُ) فمواضِعُ مخصوصةٌ محدودةٌ، تَتَمَيَّزُ عَن غَيرِها بِصُوَرٍ وأَسماءٍ مَوضوعةٍ، فَتَنَزَّلتْ منزلةَ زيدٍ وعمرٍو، وكما أَنَّ الفِعلَ القاصِرَ لا يَتَعَدَّى إلى زَيدٍ، فكذلِكَ لا يَتعدَّى إليهما، وَقَد ذَكَرُوا أنَّ (سارَ) يَتَعَدَّى، وأَنْشَدُوا[٣]:

واذكُري مَوْقِفِي إذ التَقَتِ الخَيْـ ... ـلُ وَسارَتْ إلى الرِّجالِ الرِّجالا[٤]

فَبَعْضُهُم يجعَلُ (سِرْتُ) مُتعدِّيًا، وَبَعضُهُم يجعَلُهُ مِثلَ:

... وَعَزَّتْهُ الأَناصِيلُ[٥]

---

(١) اللمع ٥٦ -٥٧.

(٢) في د: خبر.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) البيت من الخفيف.

انظر: مجالس ثعلب ١/ ٢٦٩، والخصائص ٢/ ٢١١، واللسان ٤/ ٣٨٩ (سير).

(٥) سبق تخريجه.

يُرِيدُ: سارتْ بِالرجالِ [إلى الرِّجالِ][1]، وبعضُهُم يقدِّرُهُ: إذ التقتِ الخيلُ الرِّجالا[2] وسارتْ إلى الرِّجالِ، وَأَنشَدُوا[3]:

فلا تَغْضَبَنْ مِن سُنَّةٍ[4] أنت سِرْتَها وَأَوَّلُ رَاضٍ سُنةً مَنْ يَسِيرُها[5]

وقالَ سيبويهِ: تَقولُ: دَارِي خَلْفَ دارِكَ فَرْسَخًا، فـ(فَرْسَخٌ) هُنا تمييزٌ، وَقَد جَوَّزَ قومٌ فيهِ الحالَ، ثُمَّ قالَ: وإنْ شِئتَ قُلْتَ: دَارِي خَلْفَ دارِكَ فَرْسخانِ، فَيُلغِي (خَلْفًا)، فهذا يدُلُّكَ مِن قَولِهِ: إنَّ فَرسخًا يجوزُ أن يكونَ حالاً[6]، وَقالَ أَبو عَمْرٍو: تقولُ: دَارِي مِن خَلْفِ دارِكَ فرسخانِ، فجَعَلَ (خَلفًا) هَهُنا اسمًا، وشبَّهَهُ بِقولِهِم: دارُكَ مِنِّي فَرسخانِ، قالَ: وهذا قَوِيٌّ، ثمّ قالَ: والعَرَبُ تَرفعُ هذا وتنصِبُهُ، وتقولُ: أَنتَ مِنِّي فَرسَخَينِ، فتنصِبُهُ علَى الظَّرْفِ، كأَنَّكَ قُلتَ: أَنتَ

(١) في د.

(٢) كذا! بألف الإطلاق.

(٣) لخالد بن زُهير الهذليّ.

(٤) في أ: سيرة. وفي هامشها ما أثبته عن نسخة.

(٥) البيت من الطويل.

الشاهد: تعدي (سار) إلى المفعل به في قوله: (سرتها).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ١٥٧، والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢١٣، والحجة للقراء السبعة ٤/ ٢٦٥، والخصائص ٢/ ٢١٢، وإعجاز القرآن للباقلاني ٨٩، والبحر المحيط ٥/ ١٣٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٣٤، وخزانة الأدب ٥/ ٨٤، ٨/ ٥١٥، ٩/ ٥٩.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٤١٧.

مِنِّي ما دُمنا نَسِيرُ فرسخَين[١].

وقولُ عثمانَ: «لَيسَ في الفِعلِ دَليلٌ عليها» كذلِكَ لَيسَ في الفِعلِ دَليلٌ عَلَى (خَلْف)، و(قُدَّام)، إلاَّ أنَّ (خَلفًا) و(قُدَّامًا) يَصِحُّ لكلِ مَوضِعٍ أوقَعْتَ فيهِ فِعلاً، وليسَ كذلِكَ (البصرةُ)، لو قُلْتَ: مَشَيْتُ البَصرةَ، كانَ بمنزلةِ قولِكَ: مَرَرْتُ زيدًا، فإنْ جِئتَ بِالحرفِ الجارِّ تَعَدَّى القاصِرُ إلى الظرفِ، كما لو جِئْتَ بِالباءِ في المُرُورِ صحَّتِ المسألةُ.

واعلَمْ أنَّ (وَسْطَ) مَتى سَكَنتْ سِينُهُ كانَ ظَرفًا، تقولُ: جَلَسْتُ وَسْطَ القومِ، وإن[٢] فُتِحَتْ سينُهُ كانَ اسمًا[٣]، كقولِكَ: ضَربْتُ وَسَطَ رأسِهِ، وهذا إنما يُعْلِمُ أن (وسطًا) متى كانَ بعضَ ما أُضيفَ إليه فهُو مُتحرِّكُ السينِ، ويكونُ اسمًا، ومَتَى كانَ غريبًا [عمَّا][٤] أُضيفَ إليهِ كانَ ساكنَ السينِ، ويكونُ ظرفًا، تقولُ: احتَجَمَ وَسَطَ رأسِهِ، مُحرَّكَ السينَ، وَجَلَسَ وسْطَ القومِ، ساكِنَ السينِ. فإنْ قُلتَ: حَفَرْتُ وَسْطَ الدارِ بِئرًا، كانَ (بِئرٌ) مَفعُولاً بها، فإنْ حرَّكْتَ السينِ كانَتْ (بئرٌ) حالاً، وقد يُجعَلُ (وَسْط) ساكنَ السينِ

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤١٧.

(٢) في ج: فإن.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤١١، والمقتضب ٤/ ٣٤١-٣٤٢، والأصول ١/ ٢٤٢، وحروف المعاني للزجاجي ٢٠-٢١.

(٤) سقط من ج.

اسمًا، قالَ[1]:

مِـنْ وَسْـطِ جمعِ بنـي قُرَيْظَـةَ بعـدَما ... هتَفَـتْ ربيعـةُ يـا بنـي جَـوَّابِ[2]

فَهذِهِ الظُّرُوفُ إذا اقْتَطَعْتَها عَنِ الإضافةِ، وَأَرَدْتَ الإضافةَ إلى المعرفةِ مَعَ القَطْعِ بَنَيْتَ، قالَ الشاعِرُ[3]:

إذا أَنَـا لم أُوْمَـنْ عَلَيـكَ ولم يَكُـنْ ... لِقَـاؤُكَ إلاَّ مِـنْ وَرَاءُ وَرَاءُ[4]

وقالَ[5]:

يجتابُـهُ مِـنْ فَـوْقُ فَـوْقُ وَمَـاؤُهُ ... مِـن تحـتُ تحـتُ سَريُّـهُ يَتَغَلْغَـلُ[6]

---

(١) هو القتَّال الكلابي.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: الحجة للقراء السبعة ١/ ٢٥١، والخصائص ٢/ ٣٦٩، واللسان ٧/ ٤٢٩ (وسط) (وفيه: بني خوارِ)، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٤٦.

(٣) هو عُتَيُّ بن مالك العُقَيلِيّ.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٠، والكامل ١/ ٨٥، والفسر ١/ ٢٣٥، والبديع ١/ ١/ ١٦٦، وشرح المفصل ٤/ ٨٩، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٤٦، واللسان ١٥/ ٣٩٠ (ورى)، والتصريح ٣/ ٢٠٠، وهمع الهوامع ١/ ٢١٠، وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٤.

(٥) لم أقف على قائله.

(٦) البيت من الكامل.

روي: (ينجي به) بدل (يجتابه).

انظر: الزاهر ٢/ ٣٦٢، والفسر ١/ ٢٣٥. ولم أجده في غيرهما.

وقال[١]:

ولقد سَدَدْتُ عليك كلَّ ثنيَّةٍ   وأتيتَ فوقَ بني كُلَيْبٍ من علُ[٢]

وَظُرُوفُ الزمانِ بهذهِ المنزلةِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[٣].

---

(١) هو الفرزدق.

(٢) البيت من الكامل.

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٧٢٣، وشرح المفصل ٤/ ٨٩، وتذكرة النحاة ٨٥، والمقاصد الشافية ٤/ ١٣٦، والتصريح ٣/ ٢٠٧، وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.

(٣) الروم: ٤.

قال أبو الفتح:

«بابُ المَفْعُولِ لَهُ

اعْلَمْ أَنَّ المفعُولَ لَهُ لا يَكُونُ إلاَّ مَصدَرًا»[1].

قالَ سَعِيدٌ: المفعولُ لهُ هُو الذي يَقَعُ جَوابًا لمنْ قِيلَ لَهُ: لِمَ فَعَلْتَ؟ فَيَقُولُ: / ٨٩ ب لِكذا، فتقديرُهُ باللامِ.

والأَمْرُ كما ذَكَرَ؛ لأَنَّهُ يدُلُّ عَلَى الغَرَضِ الذي مِن أَجلِهِ وَقَعَ الفِعلُ، وما دَلَّ عَلَى الغَرضِ مُتَضَمِّنٌ باجتلابِ النفعِ واستِدفاعِ الضَّرَرِ، فلِهذا لم يكُنْ إلاَّ مَصدَرًا؛ لأنَّ هَذينِ الشيئينِ لا يكونانِ إلا بالأَحداثِ، وليسَ كُلُّ مَصدَرٍ يُبَيِّنُ عَن هَذينِ النوعينِ، أَلا تَرَى أَنَّ المفعولَ المُطْلَقَ مَصدَرٌ، وليسَ فِيهِ بَيانٌ عَن هذينِ النوعينِ، وما عُدِمَ فيهِ هذانِ خَرَجَ مِن هذا البابِ، فلِهذا لم تدخُلِ الأسماءُ الصريحةُ في هذا البابِ، فلا تقولُ: جِئتُك مالاً وإبلاً.

وهذا البابُ لازمٌ كُلَّ مُكلَّفٍ، فإنْ وُجِدَ لَفظًا كانَتْ هذِهِ حالَهُ، وإنْ عُدِمَ في اللفظِ فهُوَ مُقدَّرٌ في المعنى، إلا أنَّ يكونَ الفاعلُ ساهِيًا.

ولِشدَّةِ الدلالةِ عَلَيهِ جازَ حَذفُ حَرفِ الجرِّ مَعَهُ عَلَى شَرائطِهِ، كما جازَ ذلِكَ في الظرفِ.

و(لَهُ) في البابِ إنْ شِئتَ جَعَلْتَها تَبيينًا فاصِلاً بينَ (بِهِ) و(لَهُ) و(فِيهِ)، أَو جميع ما يَقَعُ عليهِ اسمُ المفعولِ، وإنْ شِئتَ جَعَلْتَها راجِعةً إلى اللامِ، كَأَنَّكَ قُلتَ:

---

(١) اللمع ٥٨.

بابُ الذي فُعِلَ الفِعلُ لَهُ، أَي: لأجلِهِ.

قال أبو الفتح: «وَيَكُونُ العامِلُ فِيهِ فِعْلاً مِنْ غَيرِ لَفْظِهِ»[١].

قالَ سَعيدٌ: الأَمْرُ كما ذَكَرَ، وإنما كانَ العامِلُ فِيهِ مِن غَيرِ لَفظِهِ؛ لأَنَّهُ لَو كانَ مِن لَفظِهِ لالْتَبَسَ بِالمَصْدَرِ المؤكِّدِ، فَكُنْتَ إذا قُلْتَ: قُمْتُ قِيامًا، لم يُعلمِ القَصْدُ في ذلِكَ ما هُوَ، أَغَرَضٌ هُو أَم مُؤَكِّد؟

والثاني[٢]: أنَّ الشيءَ لا يَكُونُ سَببًا لِنَفسِهِ، لو كانَ سَبَبُ وُجُودِ الفِعلِ نَفسَهُ كانَ الفِعلُ عارِيًا مِن غَرَضٍ.

قال أبو الفتح: «وَإِنَّما [لم][٣] يَذكُرِ المفعُولَ لَهُ؛ لأَنَّهُ عُذرٌ وَعِلَّةٌ لِوُقُوعِ الفِعلِ، تقولُ: زُرْتُكَ طَمَعًا في بِرِّكَ، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ لمعرُوفِكَ[٤]، أَي: لِلطَّمعِ والابتِغاءِ[٥]، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[٦]، وَقالَ حَاتمٌ:

وَأَغْفِرُ عَوراءَ الكَرِيمِ ادِّخارَهُ ... وَأُعْرِضُ عَن شَتْمِ اللئِيمِ تَكَرُّما

(١) اللمع ٥٨.

(٢) لم يتقدَّم نص على الأول، والسبب الأول الذي ذكره هو التباس المفعول له بالمصدر المؤكد.

(٣) سقط من ج.

(٤) في اللمع: لمرضاتك.

(٥) في اللمع: أي زرتك للطمع، وقصدتُك للابتغاءِ.

(٦) البقرة: ١٩. وفي اللمع بعدها: أي لحذر الموت.

أَرَادَ: لادِّخارِهِ[1]، فلمَّا حَذَفَ اللامَ نَصَبَهُ بِالفِعْلِ الذي قَبْلَهُ»[2].

قالَ سَعيدٌ: في هَذا البابِ شَرائطُ حَتى يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ مَفعُولاً لَهُ، منها: أَن يَكونَ الفِعلُ الأَوَّلُ سَبَبًا يَشْتَمِلُ عَلَى مَعناهُ، فَيَصِيرُ هُوَ إِيَّاهُ، أَلا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: ضَرَبْتُهُ تَقْوِيمًا لَهُ، كانَ صَحِيحًا أَنْ تَقولَ: ضَربُهُ تَقْوِيمُهُ، وأَنَّكَ إذا ضَرَبْتَه فَقَد قَوَّمتَهُ، إلاَّ أَنْ يَصدِفَ صَادِفٌ عَن ذلِكَ، وكذلِكَ: جِئتُكَ إكرامًا لَكَ، فالمعنى: أَنَّ قَصْدَكَ إِيَّاهُ بِالمجيءِ واختِصاصَكَ بِهِ إكرامٌ لَهُ، ولهذا المعنى: لا يحسُنُ أَكْرَمْتُهُ إكرامًا لَهُ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ التقدِيرُ: في الحِلِّ، وإخراجُهُ إلى المُبْتَدَأِ والخبرِ إكرامِي لَهُ إكرامِي لَهُ، ويصيرُ بمنزلةِ قولِكَ: زَيدٌ زَيدٌ، وهذا غَيرُ مُفيدٍ على هذا الوَجْهِ.

فأَمَّا قولهُم: إنَّ المفعُولَ لَهُ غَرَضٌ لِوُجُودِ الفِعلِ[3]، فَهُوَ خَطَأٌ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: قَعَدْتُ عَنِ الحرْبِ جُبنًا، فَلَيسَ الغَرَضُ الجُبنَ، لِكنَّ الجبنَ سَبَبٌ يُوجَدُ بِهِ القُعُودُ. ويَصِحُّ أَن يَكُونَ الثاني مُشتَمِلاً عَلَى الأَوَّلِ، وأَن يكونَ هُوَ إِيَّاهُ، أَلا تَرى أَنَّكَ تقولُ في هذا: قُعُودُه جُبنُهُ، فيكونُ صَحِيحًا، فالجبنُ عِلَّةٌ وَسَبَبٌ في إيجادِ القُعُودِ، وكذلِكَ: أَكْرَمتُهُ فَزَعًا مِنهُ، لَيسَ الفَزَعُ هُنا غَرَضًا، إنما هُوَ سَبَبٌ في إيجادِ الكَرَمِ، ومِنْ ذلِكَ قَولُهُ تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا

(١) في اللمع: أي لادخاره وللتكرم.

(٢) اللمع ٥٨-٥٩.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ٢١٨.

وَحَزَنًا﴾[1] وَلَيسَ الْتِقاطُهُ عِندَهُم لِيكونَ عَدُوَّهُم، هذا لا يَعْتَقِدُهُ آدَمِيٌّ أنهم فَعَلُوا هذا لهذا، فالتقديرُ: زُيِّنَ لَهُ الْتِقاطُهُ لهذا، أَو أُرِيَ الْتِقاطَهُ لهذا.

وَقَومٌ يُسَمُّونَ هَذِهِ اللامَ لامَ العاقِبَةِ[2]، وَفيهِ عِندِي وَجهٌ طَرِيفٌ، وَهُوَ أَنْ يكونَ التَّقْدِيرُ: فالْتَقَطَهُ آلُ فِرعونَ عَدُوًّا وَحَزَنًا، حالٌ منَ الهاءِ، لِيكُونَ لهم: لِيَمْلِكُوهُ[3]، ويجوزُ أن يَكونَ التَّقدِيرُ: فالْتَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ لِكرَاهِيةِ أَن يكونَ لهُم عَدُوًّا، وَحَزنًا أَنْ يَروهُ غَيرَ مُستَعْبَدٍ لهُم، وعِندَ الكُوفيِّ تَقديرُهُ: لِئلاَّ يكونَ[4].

وَمِن شَرائطِهِ / ٩٠ أ أن يكُونَ مَصدَرًا، وأن يكونَ فِعلاً لفاعِلِ الفِعلِ المُعَلَّلِ، وأَن يكونَ مُقارِنًا لِلفِعلِ المُعَلَّلِ في الوُجُودِ، فإنْ بَطَلَتْ هذِهِ الشرائطُ أَو أحدُها بطَلَ فيهِ النَّصْبُ، وَخَرَجَ عَن هذا البابِ.

وإذا كانَ اسمًا غَيرَ مَصْدَر ولم يكُنْ مِن جِنسِ الفِعلِ فيقالُ فيهِ ذا ذا، كما قُلنا:

---

(١) القصص: ٨.

(٢) سمّاها الزجاجيُّ (لام العاقبة) في اللامات ١٢٥. وقال النحاس في إعراب القرآن (٣/ ٢٢٨-٢٢٩): «نصب (ليكون) بلامِ كي، وربُما أشكل هذا على من يجهَلُ اللغة ويكون ضعيفًا في العربية، فقال: ليستْ بلامِ كي، ولَقَّبَها بما لا يعرِفُ الحذَّاقُ من النحويينَ أصلَهُ». وقال الفارسي في البغداديات (١٨٨): «... يحملُ عندي على معنى ما يؤول إليه عاقبة الأمر كقوله: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾... ألا ترى أنَّ المعنى في هذا الإخبار عن العاقبة، لا أنهم التقطوه ليكون لهم عدوًّا وحزنًا». وانظر: رصف المباني ٣٠١، والجنى الداني ١٢١، ومغني اللبيب ٢٨٢.

(٣) فتكون (كان) تامةً.

(٤) لم أقف على من ذكر ذلك.

الضَّرْبُ التقويمُ، فإذا قُلْتَ: جِئتُكَ زَيدًا، لم يكُنِ المجيءُ زَيدًا، فافهمْهُ.

فإذا كانَ فِعلاً لغيرِ مَن لَهُ الفِعلُ الأَوَّلُ فهُو كذلِكَ؛ لأنَّ فِعْلِي أَنا لا يَكُونُ فِعلَ غَيرِي، وكذلِكَ: جِئْتُ لإكرامِ عَمْرٍو لَكَ، وكذلِكَ إذا لم يَقْتَرِنا في الوُجُودِ، كقولِكَ: خَرَجْتُ اليومَ لمُخاصَمَتِكَ زَيدًا أَمْسِ؛ لأنَّ الفِعلَ الكائنَ أَمسِ لا يُتصوَّرُ كونُهُ تحتَ الفِعلِ الكائنِ اليومَ.

فإذا خَرَجَتْ عن ذلِكَ الأَصْلِ الذي أُصِّلَ وَدَخَلَتْ تحتَ هذه الأشياءِ احتَجْتَ إلى اللامِ، فلا تقولُ: جِئتُك زيدًا، ولا جِئتُك إكرامَ عَمرٍو لَكَ، ولا أَجيئُكَ اليومَ مخاصمتَك زيدًا أمسِ، والعلةُ في امتناعِ ذلِكَ هُوَ أَنَّكَ إذا قُلتَ: جِئتُك إكرامًا لَكَ، فَقَد دَخَلَ الإكرامُ في ضِمنِ المجيءِ، فَتَنْصِبُهُ لدُخُولِهِ تحتَهُ، فكأَنَّكَ قُلْتَ مَثلاً: قَوَّمتُهُ تقويمًا، وأمَّا إذا لم يَدخُلْ تحتَهُ بِأنْ يكونَ غَيرَ مَصدرٍ في قولِكَ: جئتُك لزيدٍ، أو فِعلاً لغيرِ الفاعلِ، أو مُسابِقًا للفعلِ في الوُجودِ، نحوُ ما تقدَّم، فلا معنى لِنَصبِهِ؛ لأنَّ الفِعلَ لا يَقتَضِيهِ، فكانَ يكونُ ذلِكَ بمنزلةِ تعدِّي قُمتُ إلى مفعولٍ بِهِ، وذا لا يجوزُ؛ لأنَّهُ لا يقتضِيهِ، وعَلَيهِ قولُهُ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَهُمۡ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾[1]، وَقَد نَصَبُوا الظَّرفَ عَلَى المفعولِ لَهُ، أَنْشَدَ عُثمانُ[2] عَلَى ذلِكَ:

---

(١) المؤمنون: ٦١.

(٢) في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٨٩ (رسالة علمية).

وَبَيضاءَ مِن نَسْجِ ابْنِ دَاودَ نَثرةٍ تخيَّرْتُها يَومَ اللقاءِ المَلابِسا[١]

وكذلِكَ نَصبُوا المَصْدَرَ عَلَى الظَّرْفِ في قَولهم: أَتَيتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ، وخلافةَ فُلانٍ[٢]، وعليه قولُهُ[٣]:

فَمَتَى أُلاقِكُمُ البِرازَ تُلاقِيا عَرِكًا نهيكَ الجسمِ شاكًا مُعْلَما[٤]

فـ(البرازَ) ظَرْفٌ عِندَ عُثمانَ، وكذلِكَ قولُهُ[٥]:

ولا يَخِيمُ اللقاءَ فارِسُهُم حتى يشُقَّ الصُّفُوفَ مِن كَرَمِهْ[٦]

---

(١) البيت من الطويل.

وهو لحُسَيل بن سَجيح الضَّبِّي.

الشاهد: نصب الظرف (يوم) على أنه مفعول له، فالمعنى: تخيرتها ليوم اللقاء.

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٢٢٢، وشرح المرزوقي ١/ ٥٦٩، والتنبيه ١٨٩-١٩٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٢، والمقتضب ٤/ ٣٤٣، والأصول ١/ ١٩٣.

(٣) هو قِرواش بن حَوْط.

(٤) البيت من الكامل.

روايته في مصادره: (أُلاقِكُما) بدل (أُلاقِكُمُ). و(الحد) بدل (الجسم). وفي بعضها (يفل) بدل (نهيك).

البراز: أي متبارزين. العرك: الشديد العراك والبطش. والشاك: ذو الشوكة في سلاحه.

انظر: الحيوان ٦/ ٣٨٣، والتنبيه على شرح الحماسة (رسالة علمية) ٤١٦، وشرح المرزوقي ٢/ ١٤٦٠ هامش رقم (٣).

(٥) رجل من شعراء حمير.

(٦) البيت من المنسرح.

يخيم: يجبُنُ. (عن التنبيه).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ١٢٣، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٣٣.

فـ(اللقاءَ) جَوَّزَ عُثمانُ فيهِ أن يكونَ ظَرْفًا[(١)]. وهذا القِسمُ يكونُ معرفةً ونكِرةً. والبيتُ[(٢)] الذي أنشدَهُ قد جمَعَهُما، وهو لحاتمٍ، وبَعدَهُ:

ولا أَشْتُمُ المَولى وإنْ كانَ جَانِيًا ... ولا أُبعِدُ ابنَ العمِّ إنْ كان مُصْرِما[(٣)]

وَقالَ الشاعِرُ[(٤)]:

يَرْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ

مخافَةً وَزَعَلَ المحبورِ

والموتَ مِن تهوُّلِ الهُبُورِ[(٥)]

---

(١) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣٢.

(٢) من الطويل.

روي: (اصطناعه) بدل (ادخاره)، و(وأصفح) بدل (وأعرض).

انظر: ديوان حاتم الطائي ٢٢٤، والكتاب ٣٦٧-٣٦٨، ونوادر أبي زيد ٣٥٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦١، والمقتضب ٢/ ٣٤٨، والكامل ١/ ٣٨١، والأصول ١/ ٢٠٧، والجمل ٣١٩، والتبصرة ١/ ٢٥٥، وخزانة الأدب ٣/ ١٢٢.

(٣) الديوان ٢٢٤ برواية:

ولا أخذُلُ المولى وإن كانَ خاذِلًا ... ولا أشتُمُ ابنَ العمِّ إن كانَ مُفْحِما

(٤) هو العجاج.

(٥) الأبيات من الرجز.

العاقر من الرمل: ما لا ينبت. والجمهور: الرمل الكثير المتراكم. والمحبور: المسرور. والزعل: النشاط. (عن إيضاح شواهد الإيضاح).

الشاهد: نصب (مخافة، وزعل) على المفعول له، والتقدير: للمخافة وللزعل.

انظر: ديوان العجاج ١/ ٣٥٤-٣٥٥، والكتاب ١/ ٣٦٩، والمعاني الكبير ٢/ ٧٤٩، والأصول ١/ ٢٠٨،

وَمنهُ قولُهُ[1]:

مَـــدَّتْ عَلَيْـــكَ المُلْـــكَ أطنابَهـــا   كَـــأسٌ رَنَونَـــاةٌ وَطَـــرْفٌ طِمِـــرْ[2]

فَـ(المُلْكَ) مفعولٌ لَهُ في القَولِ القَويِّ[3]، وإنما كـانَ كـذلِكَ لأنَّـهُ للبيـانِ عـن مَوضِـعِ الفائـدةِ، كـما أنَّ المفعـولَ لَـهُ كـذلِكَ، ولِـذلِكَ دَخَـلَ في حَيِّـزِ المفعـولِ بِـهِ الأَصليِّ، وهِيَ الخمسةُ المفعولاتُ الأصليَّةِ، وإنما كان كذلِكَ لأنَّ حَدَّ المفعولِ أن يكونَ معرفةً ونكرةً، إلاَّ أن يمنَعَ من ذلِكَ مـانعٌ، كالحالِ والتمييزِ، فيخرُجُ عَـن حدِّ المفعولِ الصحيحِ، وإن كانا مُشْتَبِهَينِ بِـالمفعولِ، فإذا لم يكـنْ مـانعٌ بَقِـيَ عـلى أَصلِهِ، وقالَ الرُّمانيُّ: إنما كانَ كذلِكَ لأنَّـهُ لَـيسَ لِلزِّيـادةِ في الفائـدةِ[4]، فمِـمَّا جـاءَ

وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٤، والإيضاح العضدي ٢١٨، والتمام ٢٤١، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤٦، وشرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٨١-١٠٨٢، وخزانة الأدب ٣/ ١١٤.

(١) هو ابن أحمر الباهلي، ونُسب في المقرب للأعشى.

(٢) البيت من السريع.

روي: (بنَّت) بدل (مدَّت).

رنوناة: دائمة. والطرف: الكريم من الخيل. والطِّمِر: الطويل القوائم المستعد للوثب. (عن مصادر البيت).

انظر: ديوان ابن أحمر ٦٢، والحيوان ٥/ ٣٤٤، وشرح المفضليات لابن الأنباري ١/ ٢٢٩، وشرح السيرافي ٢/ ١١٢ أ، والخصائص ٢/ ٢٢، والمنصف ١/ ١٧٧، والمخصص ١١/ ٧٣، ١٤/ ٢٢٧، ١٧/ ١٦، والمقرب ١٧٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧٣.

(٣) السيرافي يرى أنه حالٌ، وابن جني يرى أنه مفعول به و(أطنابَها) بدل. انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٢ ب، والفسر ١/ ١٠٠٩.

(٤) لم أقف على قوله.

مِن ذلِكَ قولُهُ[1]:

فَـصَدَفْتُ عـنهم والأحبَّـةُ فـيهِمُ ... طَمَعًـا لهُـم بِعقـابِ يـومٍ مُـسْنِدِ[2]

وَأَنْشَدَ سِيبويهِ[3]:

وَحَلَّـتْ بُيُـوتِي في يَفَـاعٍ مُمَنَّـعٍ ... يُخَـالُ بِـهِ رَاعِـي الحَمُولَـةِ طَـائرا

حِـذارًا عَـلَى ألاَّ تُـصابَ مَقَـادَتِي ... ولا نِـسْوتِي حَتَـى يمُـتْنَ حَرائـرا[4]

---

(١) هو الحارث بن هشام، أخو أبي جهل.

(٢) البيت من الكامل.

روي: (فصفحت) و(فصددت) بدل (فصدفت)، و(مفسد) و(سرمد) بدل (مسنِد).

الشاهد: نصب (طمعًا) على أنه مفعول لأجله.

انظر: الكتاب ١/ ٣٦٩، والسيرة النبوية لابن هشام ٣/١٨، والأصول ١/ ٢٠٧، والاشتقاق ١٤٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦، وتحصيل عين الذهب ٢٢٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/١٨٨، وشرح المفصل ٢/ ٥٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧٥.

(٣) الكتاب ١/ ٣٦٨.

(٤) البيتان من الطويل.

وهما للنابغة الذبياني.

اليفاع: ما ارتفع من الأرض. والحمولة: الإبل التي يحمل عليها. والمقادة: الطاعة والانقياد. يقول مخاطبًا النعمان ابن المنذر: وإن حلت بيوتي في أمنع المواضع، وأبعدها عنك بحيث أنا آمن فأنا لا أهجوك. (عن الديوان).

الشاهد: نصب (حذارًا) على أنه مفعول لأجله.

انظر: ديوان النابغة ٦٩-٧٠، والكتاب ١/٣٦٨، والأصول ١/ ٢٠٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٤، وتحصيل عين الذهب ٢٢٨، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٤٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٢٧٥.

قال أبو الفتح:

«بابُ المفعُولِ مَعَهُ»[١]

قالَ سَعيدٌ: إنما قَدَّمَ بابَ المفعُولِ لَهُ عَلَى هذا البابَ لأَنَّهُ لا بُدَّ لِكُلِّ فاعِلٍ مِن عِلَّةٍ لِفعلِهِ، إلاَّ أن يكونَ مجنونًا أوساهِيًا، فدلالةُ الفعلِ عليهِ قويَّةٌ، كدلالتِهِ عَلَى المَصدَرِ، وقد بيَّنَّا ذلِكَ، وَليسَ مِن ضَرُورةِ الفاعِلِ أن يكونَ مَعَهُ فاعِلٌ آخَرُ، فلِذلِكَ أَخَّرهُ.

قال أبو الفتحِ: / ٩٠ ب «وَهُوَ كُلُّ مَنْ[٢] فَعَلْتَ مَعَهُ فِعلاً، وذلِكَ نحوُ قَولِكَ: قُمْتُ وَزَيدًا، أَي: مَعَ زَيدٍ، وجاءَ البردُ والطَّيالِسةَ، أَي: مَعَ الطيالِسةِ، وما زِلْتُ أَسِيرُ وَالنِّيلَ، أي: مَعَ النِّيلِ، وَلَو تُركتِ الناقةُ وَفَصِيلَها لَرَضَعَها، أَي: مَعَ فَصِيلِها، وَلَو خُلِّيْتَ والأَسَدَ لأكلَكَ، أَي: مَعَ الأَسدِ، وَكَيفَ تكونُ وَقصعةً مِنْ ثَريدٍ؟ أَي: مَعَ قصعةٍ. قال الشاعِرُ:

فكُونُوا أَنْتُمُ وبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

أَي: مَعَ بَني أَبِيكُم، فَلَمَّا حَذَفَ (مَعَ) أَقامَ الواوَ مُقامَها، وَأَوْصَلَ الفِعلَ الذي قَبْلَها إلى الاسْمِ الذي بَعدَها؛ لأنها قَوَّتْهُ فَأوصَلَتْهُ إِلَيهِ»[٣].

قال سعيدٌ: العَرَبُ تَنقُلُ الواوَ مِن بابِ العَطْفِ إلى بابِ المفعولِ مَعَهُ، تُقَوِّي

---

(١) اللمع ٦٠.

(٢) في اللمع: ما.

(٣) في اللمع: فأوصلته إليه فانتصب. ص: ٦٠-٦١.

بها الفِعلَ القاصِرَ، حتى تعدِّيَهُ كما تُقَوِّي بـ(إلاَّ) الفعلَ أو معناهُ في الاستثناءِ، وَأَفَادَنا مَعَ التَّعديةِ مَعنى آخرَ، كما أَفادَتْنا (إلاَّ) في بابِ الاستِثناءِ.

ومِنَ الحروفِ المُعدِّيةِ ما هُو عامِلٌ، ومنها ما هُوَ غيرُ عامِلٍ؛ فالعامِلُ الباءُ وأخواتُها، وغيرُ العامِلِ الهمزةُ والتَّضعيفُ، والحركةُ والسينُ والتاءُ، و(إلاَّ) المُسَلطةُ، والواوُ بمعنى (مَعَ).

والفَرْقُ بينَ العاطفةِ والمعدِّيةِ أنَّ العاطفةَ تَقْتَضِي الشركةَ في الفِعلِ [بِغيرِ تَرتيبٍ، وأنَّهُ يجوزُ أن يَفترِقا في الزمنِ][1]، والمعدِّيةَ تقتَضِي المُصاحبةَ في زَمنٍ واحِدٍ، كقولِكَ: جَلَسْتُ والسارِيةَ، فَلَيسَ لِلسارِيةِ جُلُوسٌ مَعَكَ، وتقولُ في العاطِفةِ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، وكُلُّ واحدٍ منهُما أوجَدَ فِعلاً، ويجوزُ أن يكونَ أَحَدُهما قَبْلَ الآخَرِ بزمانٍ، وإنما مثَّلَ عُثمانُ بِقولِكَ: قُمْتَ وزيدًا، ولم يُرِدْ أنَّ زيدًا فَعَلَ القِيامَ كما فَعَلْتَ أَنْتَ، لكنْ صاحَبَكَ عِندَ قِيامِكَ.

وَقَد أَخَذَ فيهِ عُثمانُ مَأْخَذَ مَنْ يَقِيسُ هذا البابَ، وقَومٌ لا يُجيزونَهُ إلاَّ فيما سُمِعَ[2]، والأخفَشُ مَذهَبُهُ ألاَّ يَقِيسَ[3]، وحُكِيَ عن بعضِهم عن عثمان أنّه يُجيز

---

(١) في د.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٣.

(٣) قال الفارسي: «قال أبو الحسن: قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء، وقومٌ يقصرونه على ما سُمِع منه. وقَوَّى هذا القولَ الثاني». انظر: الإيضاح العضدي ٢١٧. ونقل ابن مالك عنه عدم القياس. انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٦٩٩، ونقل ابن يعيش عن الأخفش وأبي علي الفارسي

أن يقيسَه.

فحُجَّةُ مَن قَاسَهُ أنَّ الواوَ حَرفٌ غَيرُ عامِلٍ، كما أنَّ (إلاَّ) حَرفٌ غَيرُ عامِلٍ، وكما لا يُقتَصَرُ في الاستِثناءِ عَلَى المَسمُوعِ فكذلِكَ لا يُقتصَرُ في بابِ الواوِ عَلَى ما سُمِعَ.

وحُجَّةُ مَن لم يَقِسْهُ أنَّ الواوَ حَرفٌ قَد أُبْدِلَ مِنَ الباءِ في نحوِ: وَالله، وبِالله، والشاءُ شاةٌ وَدِرهمٌ[1]، فلما أَشبَهتِ الباءَ وقارَبَتْها جَعَلَها بمنزلةِ حَرفِ الجرِّ، فوصلَ الفعلَ بها كما فُعِلَ بحرفِ الجرِّ، فكما أنَّ حروفَ الجرِّ مقصورةٌ على السماعِ فكذلِكَ هذا.

وَمِن حُجَّةِ الأَوَّلِ أَنَّهُ مَفعُولٌ كَسائِرِ المفعُولاتِ، فلا يجوزُ أن يُقتصَرَ فِيها عَلَى ما سُمِعَ، كما لا يُقتصَرُ في غيرِهِ مِنَ المفعُولاتِ.

ومِن حُجَّةِ الثاني أنَّ هذا البابَ لم يَطَّرِدْ، ولم يُوجدْ في كتابِ الله تعالى إلاَّ ما يُمكنُ تأويلُهُ على غَيرِهِ، فَلَم يُقَسْ كما لم يُقَسِ: اصطَفَيتُ الرِّجالَ زَيدًا، عَلَى: اخترتُ الرِّجالَ زيدًا، وإن كانَ مِثلَهُ؛ لِقلَّتِهِ.

فإنْ عَطَفْتَ عَلَى ضَميرٍ مَرفوعٍ مِن غَيرِ تَأكِيدٍ، فالأَحسَنُ أَنْ تكونَ الواوُ بمعنى (مَعَ)، كي لا يُعْطَفَ في الظاهِرِ عَلى الفِعلِ؛ لأنَّ الفِعلَ والفاعِلَ بمنزلةِ

كونه مقيسًا. انظر: شرح المفصل ٢/ ٥٢، ونقل ذلك الرضي عنهما . انظر: شرح الكافية ١/ ٢/ ٦٣١. وانظر هامش (١) و(٢) منه.

(١) القول في: الكتاب ١/ ٣٩٣، والمقتضب ٣/ ٢٥٧.

شيءٍ واحدٍ، لما دَلَّلْنا عَلَيهِ، وإذا كانَ ضَميرًا اشتدَّ اتِّصالُهُ، ألا تَرَى تَسْكِينَ لامِ الفِعلِ للتَّاءِ والنونِ، وإعرابَ الفِعلِ في التَّثْنِيةِ والجَمْعِ بَعدَ الفاعِلِ في: يَضربانِ وَيَضرِبُونَ. فإذا أكَّدتَ الضَّميرَ فانْظُرْ إنْ قَصَدْتَ الشَّرِكةَ فالرَّفْعُ، وإنْ قَصَدْتَ المُصاحَبةَ فالنَّصْبُ، عَلَى المفعُولِ مَعَهُ.

وإنما أنابُوا الواوَ مَنابَ (مَعَ)؛ لأنَّ (مَعَ) للمُصاحبةِ، وَوَضْعُ هذِهِ الواوِ للجَمْعِ، والجمْعُ قَرِيبٌ مِنَ المُصاحبةِ. ولا يَصِحُّ أنْ تَتَقَدَّمَ على الفِعلِ؛ لأنها مَنقُولةٌ عَن بابٍ لا يَصِحُّ لها فِيهِ التقديمُ، فجُعلَ ذلِكَ فِيها تَنْبِيهًا عَلَى الأَصْلِ، ولم يَجُزْ لها العَمَلُ؛ لأنها مَنقُولةٌ عَن بابٍ لا تعملُ فِيهِ، فَرَاعَيْنا ذلِكَ الأَصْلَ، ولا يجوزُ حَذفُها كما يجوزُ حذفُ اللامِ في المفعولِ لَهُ؛ لأنَّ الفِعلَ يَفْتَقِرُ إلى الغَرَضِ والسَّبَبِ الذي مِن أَجلِهِ وُجِدَ بخلافِ / ٩١ أ افْتِقارِهِ إلى المُصاحِبِ لفاعِلِه، ولما سَبَقَ مِنَ الدَّعاوَى لم يُجِزِ الأَخْفَشُ: ضَحِكْتُ وطُلُوعَ الشَّمْسِ، عَلَى تَقْدِيرِ: مَعَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، حِينَ لم يَصِحَّ فِيهِ العَطْفُ، إذِ الطُّلُوعُ لا يَكُونُ مِنهُ ضَحِكٌ مِثلُ ضَحِكِ زَيدٍ[1]، وأجازَ: جاءَ البردُ والطَّيالِسةَ[2]؛ لأنَّ المجيءَ يَصِحُّ لهُما. فَعَلِمْتَ أنَّ هذا البابَ يُراعَى فِيهِ أَصْلُ وَضعِ الواوِ، وإذا كانَ كذلِكَ فَسَدَ عَلَى عُثمانَ التَّمْثِيلُ[3]، وَهُوَ: جَلَسْتُ والسَّارِيَةَ؛ لأنَّهُ لا يُقالُ جَلَسَتِ السَّارِيةُ، عَلَى حَدِّ

---

(١) انظر رأي الأخفش في: الخصائص ١/ ٣١٣، ٢/ ٣٨٣، والبديع ١/ ١/ ١٧٥، والارتشاف ٣/ ١٤٨٥.

(٢) انظر: البديع ١/ ١/ ١٧٦، والارتشاف ٣/ ١٤٨٥.

(٣) في د: في الخصائص. ولم أقف عليه فيه.

جَلَسَ زَيدٌ، وَأجازَ عُثمانُ في الخصائصِ[١]: جاءَ والطَّيالِسةَ البرْدُ، حملاً عَلَى قَولِ الشَّاعِرِ[٢]:

جمعْـتَ وبُخْـلاً غيبـةً ونميمـةً ... ثـلاثَ خِـلالٍ لَسْتَ عَنها بمُرعَـوِي[٣]

ولم يُجز: والطيالسةَ جاءَ البرَدُ، كما لم يُجِزْ: وَزَيدٌ قامَ عَمرٌو[٤]، فَهذا جميعُهُ نظَرٌ[٥] إلى الواوَ العاطِفةِ.

والبَيتُ الذي أنْشَدُهُ عثمانُ[٦] -وإنْ كانَ الضَّمِيرُ فِيهِ مُؤكَّدًا- فالنَّصْبُ فِيهِ

---

(١) ٢/ ٣٨٣.

(٢) هو يزيد بن الحكم الثقفي.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (وفحشًا) بدل (وبُخلًا)، و(ثلاث خصال)، و(ثلاثًا خصالًا) بدل (ثلاث خلال).

الشاهد: تقديم المعطوف على المعطوف عليه في قوله: (جمعت وفحشًا غيبةً).

انظر: شعر يزيد في (شعراء أمويون) ٣/ ٢٧٧، والأصول ١/ ٣٢٦، وأمالي القالي ١/ ٦٨، والبصريات ١/ ٢٩٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧١، ٢٧٥، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ ٣٩٨، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٢٦، وخزانة الأدب ٣/ ١٣٠.

(٤) انظر: الخصائص ٢/ ٣٨٣.

(٥) في أ: نظير.

(٦) من الوافر.

لم أعرف قائله.

وجاء صدره في رواية:

وإنّا سوف نجعَلُ مَولَيينا

في أبيات لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ٤١٤، وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلئ ٢/ ٩١٤.

انظر: الكتاب ١/ ٢٩٨، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٥، والأصول ١/ ٢١٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٢،

أولى، عَلَى ما تَقَدَّمَ؛ لأنَّ المعنى لَيسَ عَلَى العَطفِ؛ لأنَّهُ لَيسَ يُريدُ: كُونُوا أَنْتُمْ عَلَى هذِهِ الصِّفةِ، وَلْيَكُنْ بَنُو أَبِيكُم عَلَى هَذِهِ الصِّفةِ، وإنما يُريدُ: كُونوا مُتعاضِدينَ، أَو كُونوا مَعَهُم بهذِهِ المنزلةِ.

وَأَجازَ الجرمِيُّ: كُنْتُ وَزَيدًا حَديثًا لِلنَّاسِ[1]؛ لأنَّ الحديثَ يَصلُحُ للواحدِ والاثنينِ والجمعِ، وَأَجازَ: كُنتُ وَزَيدًا كَالأَخوَينِ، ولم يُجِز: كُنْتُ وَزَيدًا قائمينِ، عَلَى الخبرِ؛ لأنَّ لِـ(كانَ) اسمًا واحدًا، فلا يكونُ لها خبرانِ، وَمَنَعَ مِن قولِكَ: كُنتُ وَزيدًا قائمًا، لحُرمةِ لَفْظِ زَيدٍ، وهُو جائزٌ عِندي.

وَذَكَرَ بَعضُهُم أَنَّهُ لا يكُونُ هذا البابُ إلا فيما لا يَتَعَدَّى[2]، كَيلا يَلْتَبِسَ[3]، فَإِنِ اعتُرِضَ عَلَيهِ بِـ: ضَرَبْتُ وَزيدًا عَمْرًا[4]: أَيجوزُ أَنْ يَلْتَبِسَ؟ قِيلَ: نَعَمْ،

وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢٦، ٢/ ٦٤٠، والتبصرة ١/ ٢٥٨، والمرتجل ١٨٥، وشرح المفصل ٢/ ٤٨، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٣٧.

(١) انظر رأي الجرمي في تهذيب تذكرة الفارسي لابن جني ١٥٦ ب.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٥.

(٣) بعده في د: كقولِهِ:

تلُومُ علَى أنْ أُعْطِيَ الوردَ لِقْحةً ... وما تَستَوِي والوَرْدَ ساعةَ تفْزَعُ

وهو للأعرج المعنيُّ، عدي بن عمرو الطائي.

الورد: يعني فرسه، يقول تلوم امرأته في إيثار فرسه بلبن لقحته، وما تساوى وإياه وقت الفزع. (عن شرح المرزوقي).

انظر: أسماء خيل العرب وأنسابها ٢٥٢، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٥٠، ومحاضرات الأدباء ٢/ ٦٧٠.

(٤) بعده في د: فيُقالُ له.

بِالبَيتِ المُتَقَدِّمِ[(١)]، وَمِن ذلِكَ قولُ الشاعِرِ [أنشده سيبويه[(٢)]][(٣)]، وهـو كعـبُ[(٤)] بن جُعيل[(٥)]:

وَكَـانَ وَإيَّاهـا كَحَـرَّانَ لم يُفِـقْ   عَـنِ الماءِ إذْ لاقـاهُ حتـى تَقَـدَّدا[(٦)]

يُرِيدُ: وكانَ مَعَها، وقالَ الشاعِرُ[(٧)]:

والـشَّمْسُ طَالِعـةٌ لَيْـسَتْ بِكاسِـفةٍ   تَبْكِـي عَلَيـكَ نجُـومُ الليـلِ والقَمَـرا[(٨)]

---

(١) في د: بالأبيات المتقدمة، وبعده: صحَّ، وهذا فِيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ الفارِسيَّ وَغَيرَهُ قَد مَثَّلا بِـ: ما صَنَعْتَ وَأباكَ(١)، وَ(صَنَعْتَ) تَتَعَدَّى، فإنْ قَصَدَ أنَّ المُتعدِّي إذا اسْتَوفى ما تَعَدَّى إليهِ صارَ بمنزلةِ غيرِ المُتعدِّي جازَ. ونص الفارسي في: الإيضاح العضدي ٢١٥.

(٢) الكتاب ١/ ٢٩٨.

(٣) في د.

(٤) في د: لكعب.

(٥) هو كعب بن جُعيل التغلبي. شاعر إسلامي، كان في مطلع الخلافة الأموية. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٣٥، والمؤتلف والمختلف للآمدي ٨٣.

(٦) البيت من الطويل.

الحران: هو الشديد العطش. وتقدد: تقطع. يقول: كان هائمًا بها، فلما لقيها قتله الحب فرحًا وسرورًا. (عن تحصيل عين الذهب).

انظر: الكتاب ١/ ٢٩٨، والأصول ١/ ٢١١، والجمل ٣١٧، والأزهية ٢٣٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٢، وتحصيل عين الذهب ١٩٩، والمقاصد الشافية ٣/ ٣١٩.

(٧) هو جرير.

(٨) البيت من البسيط.

انظر: ديوان جرير ٢/ ٧٣٦، والكامل ٢/ ٨٣٣، والعقد الفريد ١/ ٩٦، وأمالي المرتضى ١/ ٥٢، واللسان ٩/ ٢٩٩ (كسف)، والأشباه والنظائر ٥/ ٣٠٧.

أي: مَعَ القَمَرِ، في أَحَدِ الوُجُوهِ[(١)]، وقالَ الشاعِرُ[(٢)]:

أَلا طَرَقَتْ لَيلَى بِلُبنانَ بَعدَما ... طَلَى الليلُ بِيْدًا فاسْتَوَتْ وإكاما[(٣)]

فيجوزُ أن تكونَ الواوُ بمعنى (مَعَ) مُعدِّيةً لِـ(استوَتْ)، ويجوزُ أن تكونَ عاطفةً عَلى (البِيدِ)، ومِن ذلِكَ قولُهُ[(٤)]:

ذهبَ السِّباعُ بأنفِهِ فتركْنَهُ ... أَعْثَى عَلَيْهِ بالحبالِ وَجَيْأَلا[(٥)]

فَـ(أعثَى) مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ الذَّكَرُ مِنَ الضِّباعِ، و(عَلَيهِ) الخبرُ، والجملةُ في موضِعِ الحالِ، وَ(جَيْأَلا) مَنصُوبٌ عَلَى المفعولِ مَعَهُ، ويجوزُ أن يكونَ مَنصُوبًا عَلَى إضمارِ فعلٍ آخَرَ، أي: وَتَرَكْنَ عَلَيهِ جَيْأَلا، كما قالَ[(٦)]:

رَأَيتُ الصالِحِينَ لهُم جَزاءٌ ... وَجَنَّاتٍ وَعَينًا سَلْسَبِيلا[(٧)]

---

(١) انظر الوجوه الأخرى في: الكامل ٢/ ٨٣٤، والأشباه والنظائر ٥/ ٣٠٨.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (نيَّان) بدل (لبنان)، وهو جبل في بلاد قيس، ولأجله سيق البيت.

انظر: معجم البلدان ٥/ ٣٢٩، وتاج العروس ٣٦/ ٢٣٦ (نين)، ٤٠/ ١٤٥ (نوي).

(٤) هو المرقش الأكبر.

(٥) البيت من الكامل.

الجيأل: أنثى الضبع. (عن شرحي المفضليات).

انظر: المفضَّليات ٢٢٢، وشرحها للأنباري ١/ ٥٦٠، وشرحها للتبريزي ٢/ ٩٩٠.

(٦) هو عبد العزيز بن زرارة.

(٧) البيت من الوافر.

وَمِنهُ قَولُهُ[(١)]:

إذا تميمٌ حَشَدتْ لي حَشْدا

عَلَى عَناجيجِ الخُيُولِ مُرْدا

مُلْبَسَةً سَبابِيًا وبُرْدا

تحتَ ظِلالِ رايةٍ وَبَنْدا[(٢)]

أي: مَعَ بَنْدٍ.

فأمّا قَولُهُ تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[(٣)] فَقَد حملَهُ قومٌ عَلَى أنَّ الواوَ بمعنى (مَعَ)؛ لأنَّهُ لا يَقولُ: أجمعتُ شُركائي، وإنما يقولُ: أَجمَعْتُ أمرِي وَجمَعْتُ شُركائي[(٤)].

وقال قَومٌ: الواوُ عاطِفةٌ، و(الشركاءُ) مَنصوبٌ بفعلٍ آخرَ مُضْمَرٍ، يَصِحُّ

الشاهد: (جنات) حيث نصب بفعل محذوف، تقديره: وجدنا لهم.

انظر: الكتاب ١/ ٢٨٨، والمقتضب ٣/ ٢٨٤، والأصول ٤/ ٤٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٧، والإفصاح للفارقي ٣١٤، وتفسير القرطبي ٧/ ٣٧٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٥٦، وفتح القدير ٢/ ٢٠.

(١) هو عطاء بن أسيد، المسمى: الزَّفيان.

(٢) الأبيات من الرجز.

انظر: معجم الشعراء للمرزباني ٥١ (الأولان فقط). ولم أجدها في غيره.

(٣) يونس: ٧١.

(٤) هذا رأي الزجاج، وقد غلَّط القول الثاني. انظر: معاني القرآن له ٣/ ٢٧-٢٨.

حملُهُ عَلَيهِ، فكأنَّهُ قالَ: واجمعُوا شُركاءَكم[١]، كقولِ الشاعِرِ[٢]:

فَعَلَفْتُهـــا تِبْنًــا وَمَــاءً بــارِدًا[٣]

والماءُ لا يُعلَفُ، ومنهُ قولُهُ[٤]:

يُعـالجُ عِرنينًـا مِـنَ الليـلِ بـارِدًا   تَلُـفُّ رِيـاحٌ ثوبَـهُ وبُـرُوقُ[٥]

وَقال[٦]:

---

(١) ذهب إلى ذلك الكسائي والفراء والطبري. انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٣، وتفسير الطبري ١٥/ ١٤٨ (شاكر)، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٦٢.

(٢) هو رجل من بني أسد.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حتَّى شَتَتْ همَّالةً عيناها

روايته في أكثر مصادره: (عَلَّفتها) بدل (فَعَلَفتها).

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٤، ٣/ ١٢٤، والخصائص ٢/ ٤٣١، والتمام ١٨٠، وكتاب الشعر ٢/ ٥٣٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٨٢، والإنصاف ٢/ ٣١٣، وشرح المفصل ٢/ ٨، ومغني اللبيب ٨٢٨، وخزانة الأدب ٣/ ١٣٩.

(٤) هو عمرو بن الأهتم المِنقري.

(٥) البيت من الطويل.

العرنين: الأنف، وهو هنا مثَلٌ، وعرنين الليل أوله. (عن شرح ابن الأنباري).

والشاهد فيه: عطف البروق على الرياح، والبروق لا تلف الثوب.

انظر: المفضليات ١٢٦، وشرحها للأنباري ١/ ٣٢٤، وكتاب الشعر ٢/ ٥٣١، وشرح الحماسة للتبريزي ٢/ ٦٠٠، والحماسة البصرية ٣/ ١٢٩٦.

(٦) هو عبد الله بن الزِّبعرى.

يــا لَيْــتَ زَوْجَــكِ قَــدْ غَــدَا   مُتَقَلِّــدًا سَــيْفًا وَرُمحــا[(١)]

والرُّمْحُ لا يُتقَلَّدُ وإنما يُعْتَقَلُ، ومِثْلُهُ قولُهُ[(٢)]:

تَــرَاهُ كَــأَنَّ اللهَ يجــدَعُ أَنفَــهُ   وَعَينَيــهِ أَن مَــولاهُ أَمــسَى لَــهُ وَفْــرُ[(٣)]

وَمِثلُهُ قولُهُ[(٤)]:

إذا مــا الغانيــاتُ بَــرَزْنَ يومًــا   وزَجَّجْــنَ الحواجِــبَ والعُيُونــا[(٥)]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٢١، ٤٧٣، والمقتضب ٢/ ٥١، والكامل ١/ ٤٣٢، ٤٧٧، والشيرازيات ١/ ٥٨، وكتاب الشعر ٢/ ٥٣٢، والخصائص ٢/ ٤٣١، وأمالي المرتضى ١/ ٥٤، والمخصص ١٤/ ٢٣٢، وشرح شواهد الإيضاح ١٨٢، وشرح المفصل ٢/ ٥٠، وخزانة الأدب ٢/ ٢٣١، ٣/ ١٤٢.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- خالد بن الطيفان.

ب- الزبرقان بن بدر.

(٣) البيت من الطوبل.

روي: (وأذنيه) بدل (وعينيه). و(ثاب) بدل (أمسى). وعلى رواية (أذنيه) لا شاهد فيه؛ لأنه يقال: جدع أذنه. جاء في اللسان ٨/ ٤١ (جدع): «الجدع: القطع، وقيل: هو القطع البائن في الأنف والأذن والشفة واليد ونحوها».

انظر: الحيوان ٦/ ٣٩٠٤٠، وتأويل مشكل القرآن ٢١٣، والزاهر ١/ ١١٩، وشرح القصائد السبع ١٤٨، والتمام ١٧٩، والخصائص ٢/ ٤٣١.

(٤) هو الراعي النميري.

(٥) البيت من الوافر.

انظر: ديوان الراعي ٢٧٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ١٢٣، ١٩١، وتأويل مشكل القرآن ٢١٣، وشرح =

وَالعَينُ لا تُجْدَعُ، والعَينُ لا تُزجَّجُ، ويجوزُ أَن يكونَ: أجمعتُ بمعنى: جَمَعْتُ، والدَّليلُ عَلَى ذلكَ[1] قولُهُ[2]: / ٩١ ب

وكأنّها بالجِزْعِ جِزعِ يُنابعٍ وَأُولاتِ ذِي العَرْجاءِ نَهْبٌ مُجمَعُ[3]

وَالمَعنى: نهبٌ مجمُوعٌ.

ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: فأجمِعُوا أَمْرَكُم وَأَمْرَ شُركائكم، فحذفَ المُضافَ وَأَقامَ المُضافَ إليه مُقامَهُ، وَقرأَ يعقُوبُ[4]: (وَشُركاؤُكم)[5]، عَطْفًا عَلَى الواوِ

القصائد السبع ١٤٨، والزاهر ١/ ١٤٦، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٢٨، وغريب الحديث للخطابي ١/ ٣٣٠، والخصائص ٢/ ٤٣٢، والإنصاف ٢/ ٦١٠، والنهاية في غريب الحديث ٢/ ٢٣٧، وتذكرة النحاة ٦١٧.

(١) في ج: عليه.

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي.

(٣) البيت من الكامل.

الجزع: منعطف الوادي. وينابع: موضع. وذو العرجاء: أكمة أو هضبة، وألاتها: قطع من الأرض حولها. ومُجمَع: أي صُيِّر جميعًا. يتحدث عن حمر، فيقول: كأنها وهي تساق في هذه الأماكن إبل انتُهِبَت فأُجمعت. (عن شؤح أشعار الهذليين).

انظر: ديوان الهذليين ١/ ٦، وشرح أشعارهم ١/ ١٧، وجمهرة أشعار العرب ٢٠٧، ومعجم ما استعجم ٤/ ١٢٩٣، ومعجم البلدان ٥/ ٤٤٩.

(٤) هو يعقوب بن زيد بن عبد الله بن إسحاق الحضرمي البصريّ، (ت ٢٠٥ هـ). أحد القراء العشرة، كان عالمًا بالعربية ووجوهها، وبالقراءات، أقرأ في جامع البصرة سنين طوالًا. انظر: طبقات النحويين واللغويين ٥٤، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ١٦٩، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٦.

(٥) انظر: التذكرة ٢/ ٤٥٢، والبدور الزاهرة ١/ ٤٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/ ١١٧-١١٨.

حِينَ طَالَ الكَلامُ بِالمفعُولِ، وَمِنهُ قولُهُ تَعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾[1].

وَفي هذا البابِ أَرْبعُ مَسائلَ، مَسألةٌ لا يجوزُ فيها إلاَّ الرفعُ، لِعَدَمِ الفِعلِ وما شَابَهَهُ، ومسألةٌ لا يجوزُ فيها إلا النَّصبُ، لِوُجُودِ الفِعلِ وَصِحَّةِ المَعنى، ومسألةٌ يجوزُ فيها الرفعُ والنصبُ، والنَّصبُ أَحْسَنُ، ومسألةٌ يجوزُ فيها الرفعُ والنصبُ، والرفعُ أحسنُ.

فالتي لا يجوزُ فيها إلا الرفعُ قولهُم: كُلُّ رَجلٍ وَضَيعَتُهُ[2]، وَلَو أَظْهَرْتَ الخبرَ لجازَ النَّصبُ؛ لأنَّ الكلامَ قَد تمَّ، والعامِلُ قَد وُجِدَ، وَمَتى تَمَّ الكلامُ مِنَ المُبتَدَأِ والخبَرِ وجاءتِ الواوُ نَصبَتْ على هذا المعنى، كما فَعَلَتْ (إلاَّ) فيما يجيءُ ذِكرُهُ إنْ شاءَ اللهُ، وذلِكَ كما أَوْجَبَ (إلاَّ) النصبَ لِلفِعلِ الذي لا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إلى المُتَعَدِّي إليهِ بِهِ، وكما أنَّ الفِعلَ الأَوَّلَ انْتَهى فيما يستَحِقُّهُ فَلَمْ يَبْقَ لَهُ تَعدٍّ تَعَدَّى بالواوِ، فكذلِكَ الكلامُ إذا تمَّ وأُريدَ الزيادةُ عَلَيهِ عُدِّيَ بِالواوِ، والدليلُ على ذلِكَ ما يأتي في الاستِثناءِ، وسمعتُ أنَّ بَعضَهُم جوَّزَ النصبَ في [قَولِهِم][3]: كُلُّ رَجُلٍ وَضَيعَتَهُ، عَلَى إعمالِ الخبرِ المُضمَرِ[4].

---

(١) الرعد: ٢٣.

(٢) القول في: الكتاب ١/ ٢٩٩، ٣٩٣، والمفصل ٥١.

(٣) في د.

(٤) هو الصيمري. انظر رأيه في: التبصرة ١/ ٢٥٧.

والمسألةُ الثانِيةُ [التي][1] لا يجوزُ فيها إلا النَّصبُ، لِوُجُودِ العامِلِ وصحةِ المَعنى، كقولِنا: اسْتَوَى الماءُ والخشبةَ، ولا يحسُنُ الرفعُ؛ لأنَّكَ لم تُرِد: استوى الماءُ واستوتِ الخشبةُ.

فإنْ قِيلَ: (افْتَعَلَ)[2] مما يجرِي هذا المجرَى، يَقْتَضِي اثنينِ، وهُو هنا لِواحِدٍ؛ لأنَّ المنصوبَ فضلةٌ.

فالجوابُ: أنَّ المفعولاتِ قَد تَنُوبُ مَنابِ الفاعِلِ في بابِ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، فكذلِكَ قامَ هذا المنصُوبُ مَقامَ الفاعِلِ المرفُوعِ، وأَفادَنا شَيئينِ: العطف بِالواوِ مِن طَريقِ اللفظِ والمَعنى، والنصب مُراعاةً لمعنى المفعولِ.

فأمَّا قولُهُ تَعالى: ﴿فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾[3] فالماءُ يُرادُ بِهِ الجِنسُ، وعَلَى هَـذِهِ المسألةِ: ما لَكَ وَزيدًا؛ لأنَّ المُضمَرَ المجرورَ لا يُعطَفُ عَلَيهِ إلا بتكريرِ العامِلِ، فلمَّا كانَ كذلِكَ أَضْمَرَ لَه فِعلاً ونَصَبَهُ بِهِ، تَقديرُه: ما لَكَ ومُلابَسَة زَيدٍ، كذا قدَّرهُ النَّحويُّونَ، وإنْ كانَ قَدْ مَنَعَ أنَّ المَصدَرَ يُحذَفُ[4] ويعمَلُ ومعمُولُهُ باقٍ، وإنما هَـذا تقديرُ المعنى، وكأنَّهُ منصوبٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ، والواوُ للعطْفِ، قالَ

(١) سقط من ج.

(٢) في ج: أفتعِلُ.

(٣) القمر: ١٢.

(٤) في د: لا يحذف.

مِسكينٌ الدَّارِميُّ[1]:

فَـما لَـكَ والتَّلَـدُّدَ حَـوْلَ نجـدٍ وَقَـد غَـصَّتْ تِهامَـةُ بِالرِّجـالِ[2]

وَكذلِكَ: ما شَأْنُكَ وَزَيدًا؛ لأَنَّكَ إنْ حملتَ عَلَى الكافِ لم يَجُز؛ لأَنَّهُ ضَميرٌ مجرورٌ، وإنَّ حملْتَهُ عَلَى الشأنِ كانَ مُحالاً؛ لأنَّ زَيدًا لَيسَ يَلْتَبِسُ بِهِ، وإنما زيدٌ يلتبسُ بِالكافِ، فَأَضْمَرْتَ لَهُ ما يَنصِبُهُ مِمَّا كانَ شَأْنًا، فَقَدَّرَهُ سِيبويهِ: ما شَأْنُكَ وَتَناوُلُكَ زَيدًا[3]، أي: ومُلابَسَتُكَ زيدًا، فَظَاهِرُ هذا أَنَّهُ مَنصوبٌ بِشيءٍ مُضمَرٍ، وأنَّ الواوَ عاطِفةٌ. فأمَّا: ما لِزيدٍ وعَمْرٍو، وما شَأنُ زَيدٍ وعَمْرٍو، فَحَسَنٌ.

والمسألةُ الثالِثةُ يجوزُ فِيها النَّصبُ والرفعُ، والنَّصبُ أَحْسَنُ؛ لأَنَّكَ تحتاجُ في الرفعِ إلى تَأكيدِ الضميرِ ولا تحتاجُ في النَّصبِ إلى تَأكيدٍ، وذلِكَ قولُكَ: قُمْتُ وَزَيدًا.

والمسألةُ الرابعةُ يجوزُ فيها الرَّفعُ والنصبُ، والرفعُ أَولى، وذلِكَ نحوُ: ما أَنْتَ وَزَيدٌ، وكيفَ أَنْتَ وَقَصْعةٌ مِن ثَرِيدٍ، وذلِكَ أَنَّكَ إذا نَصَبْتَ احتَجْتَ إلى

---

(١) هو ربيعة بن عامر بن أنيف الدارمي. ومسكين لقبه لبيت قاله، شاعرٌ أمويٌّ. من أهل العراق. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٥٣٦، والأغاني ١٨/ ٦٨، وخزانة الأدب ٣/ ٦٩.

(٢) البيت من الوافر.

والشاهد فيه: نصب (التلدد) على أنه مفعول معه، وقد أُضمر فعلٌ هو العامل فيه.

انظر: ديوان مسكين ٦٦، والكتاب ١/ ٣٠٧-٣٠٨، والكامل ١/ ٤٣٢، والجمل ٣١٩، والمفصل ٧٦، والحلل ١٨٤، وشرح المفصل ٢/ ٥٠، ورصف المباني ٤٨٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٣٠، وخزانة الأدب ٣/ ١٣٤.

(٣) الكتاب ١/ ٣٠٧.

إضمارِ ناصِبٍ، وعِلاجٍ، ولَيسَ كذلِكَ الرفعُ هُنا، وسِيبويهِ يقدِّرُ مَعَ (ما) فِعلاً ماضِيًا[١]، ومَعَ (كيفَ) فِعلاً مُضارعًا[٢]، والمبردُ يرُدُّ عَلَيهِ وَيجعَلُهُما في الحالَين واحِدًا[٣]، وقد ذكرنا ما عليهما ولهما في الشرح.

فإنْ قُلْتَ: مَا أَنْتَ وَما زَيدٌ، فالرَّفْعُ لا غَيرُ، قالَ الشاعِرُ[٤]:

تُكَلِّفُني سَويقَ الكَرْمِ جَرْمٌ ... وَما جَرْمٌ وَما ذَاكَ السَّوِيقُ[٥]

/ ٩٢ أ وَأَنْشَدُوا عَلَى: (ما أَنْتَ وَزَيدًا)، قَولَ الشاعِرِ[٦]:

وَما أَنَا وَالسَّيرَ في مُتْلَفٍ ... يُبرِّحُ بالذَّكَرِ الضَّابِطِ[٧]

---

(١) الكتاب ١/ ٣١٠.

(٢) الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٣) انظر: الانتصار ١٠٠.

(٤) هو زياد الأعجم.

(٥) البيت من الوافر.

الشاهد فيه: رفع (ذا) لما تكررت (ما)، والدليل على كونها في محل رفع رفعُ متبوعها (السويق).

انظر: الكتاب ١/ ٣٠١، وطبقات فحول الشعراء ٢/ ٦٩٨، والشعر والشعراء ١/ ٤٢٤، والكامل ١/ ٤٣١، والجمل ٣١٨، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٧، وتحصيل عين الذهب ٢٠٠، والمخصص ٥/ ٨، وخزانة الأدب ٣/ ١٤١.

(٦) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي.

(٧) البيت من المتقارب.

الذكر: أراد به الجمل. والضابط: القوي. والتبريح: المشقة. يقول: ما لي أتجشم السير في الفلوات المتلفة. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد فيه: نصب (السير) على إضمار فعل.

وكذا قَولُهُ[١]:

أتوعِدُني بقومِك يا بنَ حجلٍ ... أُشاباتٍ يُخالونَ العِبادا

بما جَمَّعْتَ من حَضَنٍ وَعَمرٍو ... وَما حَضَنٌ وَعمرٌو وَالجِيادا[٢]

فأمَّا ما أَنْشَدَهُ الرَّاعي نَصبًا وهو:

أَزْمانَ قَومِي وَالجماعَةَ كَالذي ... مَنَعُوا الرِّحالَةَ أَن تميلَ مميلا[٣]

فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَزْمانَ كانَ قَومِي.

وَاعْلَم أنَّ هذا المنصُوبَ بَعدَ الواوِ لا يخلُو أن يكونَ مَنصُوبًا بالواوِ، أَو بِفعلٍ مُقَدَّرٍ بَعدَ الواوِ، بِواسِطةِ الواوِ، أو بِالفِعلِ الأَوَّلِ بِغيرِ واسِطةِ الواوِ، أَو بِالمذكُورِ بِواسطةِ الواوِ، فلا يجوزُ أَن يكونَ مَنصُوبًا بِالواوِ؛ لأنها مَنقولةٌ مِن بابٍ لا تَعْمَلُ فِيهِ، وهُو بابُ العَطْفِ، وأيضًا فلو كانَتْ ناصِبةً لَنَصَبَتْ في كُلِّ مَوضِعٍ،

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ١٩٥، والكتاب ١/ ٣٠٣، والجمل ٣١٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٥-٢١٦، والتبصرة ١/ ٢٦٠، وتحصيل عين الذهب ٢٠١، والمرتجل ١٨٣، وشرح المفصل ٢/ ٥٢.

(١) هو شقيق بن جزء الباهلي.

(٢) البيتان من الوافر.

الأشابات: الأخلاط. وحَضَن وعمرو: قبيلتان. (عن تحصيل عين الذهب). وحضن بطن من بني القين. (عن تاج العروس ٣٤/ ٤٤٦ (حضن).

انظر: الكتاب ١/ ٣٠٤، والمحتسب ١/ ٢١٥، ٢/ ١٤، والتبصرة ١/ ٢٦٠، وتحصيل عين الذهب ٢٠٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٠، والحماسة البصرية ١/ ٣٢٢، واللسان ٤/ ٥٣٢ (عبر).

(٣) سبق تخريجهُ.

وَلا يجوزُ أَن يَكونَ مَنصُوبًا بِفِعلٍ مُقَدَّرٍ بعدَ الواوِ، وإنْ كانَ مَذهبًا للزَّجاجِ[1]؛ لأَنَّهُ لَيسَ في قولِكَ: ما صَنَعْتَ وَأَباكَ ما يحسُن أن يُضمَرَ، ولوكانَ كذلِكَ لكانَ الكلامُ على جهةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ هذا الفِعلَ لم نَرَهُ يَظْهَرُ في بَعْضِ المواضِعِ، فلا يجوزُ أَن يَكونَ مَنْصُوبًا بالفِعلِ الذي قَبْلَ الواوِ بِغيرِ تَوَسُّطِ الواوِ؛ لأنَّ العامِلَ ليسَ لَهُ أَن يَعمَلَ فِيما لم يدُلَّ عَلَيهِ، وَأَيضًا فلو كانَ كذلِكَ لَكانَ يُنصَبُ بِغَيرِ واوٍ، وما يَنْصِبُهُ مَعَ وُجُودِ الواوِ، فَلَمْ يَبْقَ إلاَّ أَن يكونَ الناصبَ لَهُ الفِعلُ المُتَقَدِّمُ، بِوساطةِ الواوِ[2]، فَتَدَبَّرْ ذلِكَ.

وَتقُولُ في هذا البابِ: ما زلتُ وَزيدًا حَتى فَعَلَ، أي: ما زِلتُ بزيدٍ، فَهُوَ مفعولٌ، فَقَد عَمِلَ ما قَبْلَ الواوِ فيما بعدَها، والمعنى مَعنى (مَعَ)، وَمَعنى (مَعَ) يَصْلُحُ في هذِهِ المسألةِ لِقُربِ ما بَينَهُما، والكوفيُّ يَنصِبُ زيدًا نَصْبَ (مَعَ)[3]، وَهُوَ قَريبٌ مِن مَذْهَبِ الأَخْفَشِ[4]؛ لأنَّ الواوَ عِندَهُ مُصلِحةٌ لِزَيدٍ أَن يَنْتَصِبَ بِتَوَسُّطِها انتصابَ الظَّرْفِ، وَلَيسَتْ بمُعَدِّيةٍ، وهذا عِندَ البصريِّ لا يَصِحُّ؛ لأَنَّ (مَعَ) ظَرفٌ، ثم إنَّنا إذا حَذَفْنا المُضافَ وَأَقْمنا المُضاف إليهِ مُقامَهُ لم نحتَجْ إلى

---

(١) انظر رأي الزجاج في الإنصاف ١/ ٢٤٨، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤.

(٢) انظر الأقوال في ناصب المفعول معه في: الإنصاف ١/ ٢٨٤، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٢١، والهمع ١/ ٢٢٠.

(٣) المنقول من مذهب الكوفيين أنهم ينصبون المفعول معه بالخلاف. انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٥٠، والجنى الداني ١٥٥.

(٤) انظر رأي الأخفش في: الإنصاف ١/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٨٤، والجنى الداني ١٥٦.

الواوِ، والسيرافيُّ يقارِبُ هذا القولَ[1]، ويقولُ: جَعَلُوا الإعرابَ الذي كان في (مَعَ) مِنَ النَّصْبِ في (زَيد) الذي بعدَ الواو، لَمَّا لم تكُنِ الواوُ مُعْرَبةً، ولا هِيَ في مَوضِعِ إعرابٍ كما قالوا: جاءَ القومُ إلاَّ زيدًا، وجاءَ القومُ غَيرَ زيدٍ.

---

(١) أي قول الأخفش. ولم أجد رأي السيرافي في مظانه من شرح الكتاب.

قال أبو الفتح: «المُشَبَّهُ بِالمفعُولِ عَلَى خمسةِ أَضْرُبٍ: حالٌ، وَتمييزٌ، واسْتِثناءٌ، وَاسْمُ (إنَّ) وَأَخواتِها، وَأَخبارُ (كانَ) وَأَخواتها، وَقَد مَضَى ذِكْرُه»[1].

قالَ سعيدٌ: هذِهِ الأَشياءُ التي ذَكَرَها مُشبَّهةٌ بالمفعولاتِ الصحيحةِ، وَلَيسَتْ بمفعولاتٍ على الحقيقةِ، أَلا تَرَى أَنَّ الحالَ هِيَ في الحقيقةِ صاحبُها، فَهِي تُناسِبُ خَبرَ (كانَ)، والمفعولَ الثانيَ مِن (ظَنَنْتُ)، ولهذا المعنى جَعَلَ الكوفيُّ خَبرَ (كانَ) والمفعولَ الثانيَ مِن (ظَنَنْتُ) أحوالاً[2]، ولهذا المعنى كانَ لِلحالِ وَجهٌ واحدٌ وَهُوَ التَّنكِيرُ، وَسَنُبيِّنُ ذلِكَ في مَوضِعِهِ إن شاءَ اللهُ.

والتَّمْييزُ كالحالِ؛ في أنَهُ مُشبَّهٌ بِالمفعولِ بِهِ؛ لأنَّ العامِلَ فِيهِ الغالبُ أن يكونَ مَعنى فِعلٍ، نحوُ: [تمامِ الكلمةِ بِنُونِ][3] عشرينَ، أو تَنْوينٍ أو إضافةٍ، أو تَقديرِ تَنوينٍ، ولهذا لَزِمَ طَريقةً واحدةً في الوُجُودِ، وهُوَ التنكيرُ.

وأَمَّا الاستِثناءُ فَقَد تَقَدَّمَ فِيهِ فَصْلٌ، وأمرُ الاستثناءِ مُشكلٌ، فإنَّهُ يكونُ مَعرِفةً ونكِرةً، ويعمَلُ فيهِ الفِعلُ القَوِيُّ بِوساطةِ الحُرُوفِ، وهذِهِ جميعُها حالةُ المفعولِ بِهِ الصحيحِ.

فإنْ قِيلَ: فإنَّهُ يَعمَلُ فِيهِ مَعنى الجملةِ، نحوُ: القومُ إخوتُك إلاَّ زَيدًا، ويعمَلُ

---

(١) في اللمع: ذكرهما. ص ٦٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٨٢١، والتبيين ٢٩٥، وائتلاف النصرة ١٢١.

(٣) في د.

فِيهِ مَعنى الفِعلِ بِوساطةِ الحرفِ / ٩٢ ب كَقَولِكَ: القومُ في الدَّارِ إلاَّ زيدًا، وهذا يُخْرِجُهُ عَن حَيِّزِ المفعولِ بِهِ الصَّريحِ.

قِيلَ: فإنَّ الظرفَ يَعملُ فيهِ المعنى وهُوَ مَفعولٌ صَحيحٌ.

فالجوابُ: أنَّ هذا مَفعولٌ فِيهِ، والكلامُ عَلَى المفعولِ بِهِ، والصوابُ عِندِي أَنَّهُ شَبيهٌ بالمفعولِ بِهِ؛ لأنَّ قَولَكَ: قامَ القومُ إلاَّ زَيدًا، لم يَصِلْ إلى (زيد) شَيءٌ مِنَ القيامِ يكونُ بِهِ مفعولاً، كما تقولُ: أكرَمْتُ زَيدًا، وأَقَمْتُ زيدًا، فإنَّهُ قَد وَصَلَ إليهِ فِعلُكَ، هذا أَجْوَدُ ما يُقال فيهِ.

وأمَّا خَبرُ (كانَ) واسْمُ (إنَّ) والمفعولُ الثاني مِن (ظَنَنْتُ) فَقَد سَبَقَ الكلامُ فيها.

قال أبو الفتح:

«بابُ الحال

الحالُ: وَصْفُ هَيئةِ الفاعِلِ أَوِ المَفْعُولِ بِهِ»[1].

قالَ سَعيدٌ: الحالُ وَصْفُ هَيئةِ الفاعِلِ أَوِ المفعُولِ بِهِ عِندَ إيجادِهما ذلِكَ المَعنى المُسنَدَ إليهما، وَهِيَ في الحقيقةِ هَيئةُ الفاعِلِ عِندَ وُجودِ الفِعلِ، وَهيئةُ المفعُولِ عِندَ حُلولِ الفِعلِ بِهِ.

فإنْ قِيلَ: فما تَصْنَعُ بِقولهم: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقرٌ صائدًا بِهِ غَدًا؟

قِيلَ: التَّقديرُ: مُقَدَّرًا بِهِ الصَّيدُ غَدًا، فتقديرُهُ ماضٍ.

فإنْ قِيلَ: فَأَجِزْ وُقوعَ الفِعلِ المُستَقْبَلِ مَوقِعَ الحالِ، كما أَجَزْتَ في الاسْمِ.

فالجوابُ: أنَّ (مُقدَّرًا) و(صائدًا) اسمانِ فَجازَ أَنْ يَنُوبَ أحدُهما عَنِ الآخَرِ، كما تَقُولُ: مَرَرْتُ بِظَرِيفٍ، إذا احْتَجْتَ، ولا تقولُ: مَرَرْتُ بِيقُومُ، تُرِيدُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ، فتُقيمُ الفِعلَ مُقامَ الاسْمِ، فأمَّا قَولُهُ[2]:

إنْ كانَ فِيها غَيرُ رَسْمٍ وَحَجَرْ
وَغيرُ كَبْداءَ شَدِيدَةِ الوَتَرْ
جاءتْ بِكَفَّي كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ[3]

---

(١) اللمع ٦٢.

(٢) لم أقف على قائله.

(٣) الأبيات من الرجز.

فشاذٌّ، وكذلِكَ قَولُ الكُمَيْتِ[١]:

لَكُم مَسْجِدَا اللهِ المَزُورانِ وَالحَصَا ... لكُمْ قِبْصُهُ مِنْ بَينِ أَثْرَى وَأَقْتَرا[٢]

أَي: رَجُلٍ أَثْرى، وَرَجُل: أَقْتَرَ[٣].

فأَمَّا قولُهُ: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[٤]، وَقَولُهُ تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا

الرواية في المصادر:

ما لك عندي غير رسم وحجر

و(جادت) بدل (جاءت).

الكبداء: صفة للقوس، وهي التي يملأ الكف مقبضها.

والشاهد فيه: بكفي كان، إذ التقدير: بكفي رجل كان، فحذف الموصوف بالفعل، وأقامه مقامه.

انظر: مجالس ثعلب ٢/ ٥١٣ (الثالث فقط)، والمقتضب ٢/ ١٣٩، والأصول ٢/ ١٧٨، والبغداديات ٢٤٦ (الثالث فقط)، والخصائص ٢/ ٣٦٧، والتمام ٢٠٨، والمحتسب ٢/ ٢٢٧ (الثالث فقط)، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٦، والإنصاف ١/ ١١٤-١١٥.

(١) هو الكُمَيتُ بن زيد الأسدي. شاعر أمويٌّ، اشتُهر بحبه لآل البيت، وتعصبه لعدنان. انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٥٦٦، والأغاني ١٦/ ٣٢٨.

(٢) البيت من الطويل.

القبص: العدد الكثير من الناس. (اللسان ٧/ ٦٩ (قبص).

انظر: إصلاح المنطق ٣٩٧، والمعاني الكبير ١/ ٥٢٧، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٢، وتهذيب اللغة ٨/ ٣٨٥ (قبص)، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٩ (قبص)، والمخصص ١٣/ ٢٢٤، وتهذيب إصلاح المنطق ٢/ ٣٠٤، والإنصاف ٢/ ٧٢١، واللسان ٣/ ٢٠٥ (سجد)، ٧/ ٦٩ (قبص).

(٣) في أ: أقترى.

(٤) الصافات: ١٦٤.

وَارِدُهَا ﴾[1]، فإنما حَسُنَ حذفُ الموصوفِ لوُجودِ (مِنَ) الدالةِ عَلَيهِ. وَقد حُذِفَ الموصُوفُ وهوَ (أَحَد)، وَأُقِيمَتِ (مِن) مُقامَهُ، وَأَيضًا [فإنما][2] لم يَجُز إقامةُ الفِعلِ المُستَقْبَلِ مُقامَ الاسمِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعِلِ إذا كانَ مُستَقْبلاً [لا يفتقِرُ إلى قَرينةٍ، والفِعلُ إذا كانَ مُستَقْبَلاً][3] افتَقَرَ إلى قَرينةٍ، وَأيضًا فإنَّ هذا تَوَسُّعٌ، فارتُكِبَ في الأصلِ لِقوَّتِهِ، ولم يُرتكبْ في الفرعِ لِضَعفِهِ.

وإنما وَقَعَ الماضِي وَمَعَهُ (قَد) مُظهَرةً أو مُقدَّرةً مَوقِعَ الحالِ نَظَرًا إلى الحالةِ التي انْتَقَلَ عَنها، فإذا أوقَعُوهُ حالاً وَجَعَلُوا مَعَهُ (قَدْ) قَرينةً إلى الحالِ فكانَتْ لَهُ بمنزلةِ حَرفِ المُضارَعةِ، ويُقرِّبُ ما بينَ الحالِ والماضي امتناعُ نونِ التوكيدِ مِنَ الدُّخولِ عَلَيهما.

فإنْ قِيلَ: إذا ادَّعَيْتَ أنَّها هيئةُ الفاعِلِ أوِ المفعُولِ، فما تَصْنعُ بِقولهم: جاءَ زيدٌ وَعمرٌو مُنطِلقٌ، وليس قولُكَ: (عمرٌو منطلقٌ) بهيئةٍ لِزَيدٍ؟

فالجوابُ أنَّ هذا يُؤوَّلُ إلى ما شَرَطْناهُ؛ لأنَّ التقديرَ: جاءَ زيدٌ مُوافِقًا انطِلاقَ عَمرٍو، والكلامُ أيضًا في المُفردِ الذي هو الأصلُ، لا في ما نابَ مَنابَهُ، ألا تَرَى إلى افتِقارِكَ إلى الواوِ في الجُملةِ العاريةِ مِنَ الضَّميرِ، وَقَد تَأتي مِنَ الفاعِلِ والمفعُولِ إذا اجتَمَعا فِيها، وتأتي بِلفظِ التَّثنيةِ، فتقولُ: لَقِي زَيدٌ عَمرًا راكِبَينِ، قالَ

---

(١) مريم: ٧١.

(٢) في د.

(٣) سقط من أ.

الشاعِرُ[١]:

مَتـى مـا تَلْقَنـي فَـردَينِ تَرجُـفْ ... رَوانِــفُ أَلْيَتَيْــكَ وتُــسْتَطارا[٢]

وقال[٣]:

وَعُلِّقْـتُ لَـيلَى وَهْـيَ ذاتُ مُوَصَّـدٍ ... ولم يَبْـدُ للأتْـرابِ مِـن ثَـدْيِها حَجْـمُ

وَلِيـدَينِ نَرْعَـى الـبُهْمَ يـا لَيـتَ أَنَّنـا ... إلى اليَـوْمِ لم نكـبَرْ ولم تَكْـبَرِ الـبُهْمُ[٤]

وقال[٥]:

وَلَـئِنْ لَقِيتُـكَ خَـالِيَيْنِ لَـتَعْلَمَنْ ... أَيِّـي وَأَيُّـكَ فـارِسُ الأَحْـزابِ[٦]

---

(١) هو عنترة بن شداد.

(٢) البيت من الوافر.

الشاهد قوله: فردين. فهو حال من الفاعل والمفعول. ومثله البيتان بعده.

انظر: ديوان عنترة ٢٣٤، والتخريج ٣٤٧، والبصريات ٢،٧٨١، والتبصرة ١/ ٢٣٦، واللآلئ ١/ ٤٨٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٦، وأساس البلاغة ١/ ٣٧٦ (رنف)، وأسرار العربية ١٧٧، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١، واللسان ٩/ ١٢٧ (رنف)، وخزانة الأدب ٧/ ٥٠٧.

(٣) هو قيس بن الملوح.

(٤) البيتان من الطويل.

روي: (غِرٌّ صغيرة). و(ذات ذؤابة) و(ذات ذوائب) بدل (ذات موصد)، و(صغيرين) بدل (وليدين).

المُوصَّد: كساء تلبسه الصبايا. (عن المقاييس ١/ ١١٠ (أصد).

انظر: ديوان المجنون ١٦٤، ومجالس ثعلب ١/ ٦٠٠، والشعر والشعراء ٢/ ٥٥٠، والبصريات ٢/ ٧٨٣، وأمالي القالي ١/ ٢١٦، والمخصص ١٦/ ١١٥، والحماسة البصرية ٣/ ١٢٣٣، والتذكرة الفخرية ٣٧٨، واللسان ٣/ ٤٦٠ (وصد)، والبحر المحيط ٢/ ١٢١.

(٥) نسبه الشاطبي وحده إلى عنترة.

(٦) البيت من الكامل.

انظر: المحتسب ١/ ٢٥٤، والبحر المحيط ٢/ ٤٥٣، والدر المصون ٣/ ١٦٧، والمقاصد الشافية ٤/ ١٠٩.

فإن كانا مُخْتَلِفَي الحالِ أَتَيْتَ بحالِ كُلِّ واحِدٍ منهُما بعدَهُ، فتقولُ: لَقيَ زَيدٌ مُصعِدًا عَمْرًا مُنحَدِرًا، فإنْ أَخَّرْتَ الحالينِ عنهُما قَدَّمْتَ التي لِصاحِبِ الحالِ الآخِرِ وَجَعَلْتَها في جَنْبِهِ، فَقُلْتَ: لَقِيَ زَيدٌ عَمْرًا مُصعِدًا مُنحَدِرًا، / ٩٣ أ إذا كانَ الإصعادُ لِعَمرٍو؛ لأَنَّكَ لَو لَزِمْتَ الرُّتبةَ التي لِلفِعْلِ مَعَها لم تُوفِّ أَحَدًا مِنهُما حَقَّهُ، [وَقَدْ حَكَى ضِدَّ ذلِكَ ابنُ كَيسان[1]][2].

ولا يَصِحُّ حالانِ يَعْمَلُ فِيهِما فِعلٌ واحدٌ، لاسمٍ واحِدٍ، كما لا يَعمَلُ في ظَرْفي زَمانٍ ولا ظرفي مكانٍ، ولا في مصدرَينِ[3]، ولهذا قالُوا في قولهم: جاءَ زيدٌ راكبًا مُسرِعًا: إنَّ (مُسرعًا) حالٌ مِنَ المُضْمَرِ في (راكب).

وَذَهَبَ المازِنيُّ إلى أَنَّهُ وَصْفُ (راكبٍ)[4]، وَوَصْفُهُ قَبِيحٌ؛ لأَنَّهُ قد عَمِلَ في المُضمَرِ، فإنْ فُرِّقَ بَينَ المُضمَرِ والظاهِرِ جازَ، وعُثمانُ يجعَلُهُ في كِتابِ التَّمامِ[5] في

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، (ت ٣٢٠هـ) إمام في النحو، أخذ عن المبرد وثعلب، فمزج بين المذهبين. انظر: نزهة الألباء ١٧٨، وإنباه الرواة ٣/ ٥٧، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٦.

(٢) في د.

(٣) هذا رأي الفارسي وكثير من المحققين، وتابع على ذلك ابن عصفور. وأجاز المسألة ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم. انظر: المسائل البصريات ٢/ ٧٨١-٧٨٣، والمقرَّب ١٧٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٥، والتصريح ٢/ ٦٦٠.

(٤) نقل أبو حيان هذا الوجه دون عزو. انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٥.

(٥) لم أجده في المطبوع.

قَولِ الشاعِرِ[1]:

إذا نَظَـرَ المُختـالُ بِـالبُغْضِ نحوَنـا   يُـردُّ حَـسِيرًا طَرْفُـهُ وَهْـوَ أَقْبَـلُ[2]

فَجَعَلَ (حَسِيرًا) وَالجُملةَ التي هِيَ ([هو][3] أَقْبَلُ) حَالَينِ، لِلطَّرْفِ، وَقَدْ ذَكَرَ مَنْعَ ذَلِكَ في عِدَّةِ كُتُبٍ[4]، وَيجوزُ لَكَ وَصْفُ الشَّيءِ بِأَشياءَ كَثِيرةٍ، والخبرُ عَنهُ بِأشياءَ كَثيرةٍ، فأَمَّا أَن يُجْعَلَ لَهُ حالانِ فَلا.

وَقَدْ تَأتِي الحالُ مِنَ المُضافِ إليهِ، فإنْ كانَ المُضافُ إليه فاعِلاً في المعنى أو مفعولاً في المعنى فإنَّ ذلِكَ يكونُ كَكَثرةِ ما تَقَدَّمَ، نحوُ قولِكَ: أعجَبَني ضَربُكَ قائمًا، وأَعْجَبَني قُعُودُكَ ضاحِكًا، والحالُ للكافِ المجرورةِ بِالإضافةِ، والأسماءُ المُضافةُ المجرورةُ مرفوعةٌ في المعنى، وكذلِكَ: أَعجبني دَقُّ الثوبِ جَديدًا، فالحالُ مِنَ المفعولِ بِهِ وهُوَ الثوبُ، فإنْ كانَ المُضافُ لَيسَ بِفاعِلٍ ولا مفعولٍ قَلَّتِ الحالُ مِنهُ جِدًّا، وذلِكَ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾[5] فـ(حَنِيفٌ) حالٌ مِن (إبراهيم)، وقِيلَ: هُوَ حالٌ مِنَ المِلَّةِ، وذَكَّرَ (حَنِيفًا)؛ لأَنَّهُ عَنى بِالمِلَّةِ الدينَ[6]،

---

(١) لم أقف على قائله.

(٢) البيت من الطويل. ولم أقف عليه.

(٣) سقط من ج.

(٤) نقل أبو حيَّان عن ابن جني إجازة هذه المسألة. انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٥.

(٥) البقرة: ١٣٥.

(٦) قال به ابن الشجري. انظر: أماليه ١/ ٢٥. ونقله عنه أبو حيان. انظر: البحر المحيط ١/ ٤٠٦.

وقولُهُ تعالى: ﴿ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾[(١)] حالٌ مِنَ المُضافِ إليهِ إذا كانَ (مَثْوَى) ظَرْفًا، وَكَقولِهِ تَعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[(٢)] وقالَ [الشاعر[(٣)]][(٤)] أنشدهُ الفارسي[(٥)]:

عَوْذٌ وَبهثَةُ حاشِدُونَ عَلَيهِمُ ... حِلَقُ الحَدِيدُ مُضاعَفًا يَتَلَهَّبُ[(٦)]

فـ(مُضاعَفًا) حالٌ مِنَ الحدِيدِ، فَتَقُولُ عَلَى هذا: جاءَني غُلامُ هِندٍ مَسْرُورَةً، وَمِثْلُهُ قَولُ الفِنْدِ الزِّمَّانيِّ[(٧)]:

وطعنٍ كَفَمِ الزِّقِّ ... غذا والزِّقُّ مَلآنُ[(٨)]

---

(١) الأنعام: ١٢٨.

(٢) الحِجر: ٦٦.

(٣) هو زيد الفوارس بن حصين الضبي.

(٤) في د.

(٥) في الشيرازيات ١/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٦) البيت من الكامل.

عوذ وبُهثة: قبيلتان. وحلق الحديد: المقصود بها الدروع. ويتلهب: يشتعل. (عن خزانة الأدب).

انظر: نوادر أبي زيد ٣٥٩، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٥٦، ٣/ ٩٦، والبديع ١/ ١/ ١٨٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٠، وخزانة الأدب ٣/ ١٧٣.

(٧) هو شهل بن شيبان بن مازن من بني بكر بن وائل. شاعر جاهليٌّ، كان من الفرسان المعدودين، شهد حرب بكر وتغلب وقد قارب المائة. انظر: الأغاني ٢٣/ ٢٥٣، والإكمال لابن ماكولا ٤/ ٤٠١، ولباب الآداب لأسامة بن منقذ ٢٠٥-٢٠٦.

(٨) البيت من الهزج.

غذا: سال. (عن المقاييس).

انظر: ديوان الحماسة ١/ ٧، والحيوان ٦/ ٤١٦، وأمالي القالي ٢/ ٢٦٠، ومقاييس اللغة ٤/ ٤١٦ (غذي)،

فـ(غَذا) مَعَ (قَد) المُقَدَّرةِ حالٌ مِنَ (الزِّقِّ) عِندَ عُثمانَ[1]، أو مِنَ (الفَمِ)، وَمِن ذلِكَ قَولُهُ[2]:

كَأَنَّ حَوامِيَهُ مُدْبِرًا ... خُضِبْنَ وإن كُنَّ لم تُخْضَبِ

حِجارَةُ غَيلٍ بِرضراضةٍ ... كُسِينَ مُلاءً مِنَ الطُّحْلُبِ[3]

فـ(حِجارَةٌ) خَبرٌ، و(مَدبِرًا) حالٌ مِنَ الهاءِ، و(خُضِبْنَ) مَعَ (قَد) المُقَدَّرةِ حالٌ مِنَ الحوامي. والعامِلُ في حالِ المُضافِ إليهِ مَعنى الإضافةِ، والعامِلُ في (خُضِبْنَ) (كَأَنَّ)، وَمِن ذلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾[4] في أَحَدِ القَولَينِ[5].

واللسان ١٤/ ٤٣٢ (شصا)، وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٢.

(١) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ١٣.

(٢) هو النابغة الجعدي.

(٣) البيتان من المتقارب.

الحوامي: جمع حامية، وهي ما فوق الحافر. والغَيْل: الماء الجاري على سطح الأرض. والرَّضراضة: الأرض الصلبة. والطُّحلب: خضرة تكون في الماء المزمن. (عن خزانة الأدب).

انظر: الشعر والشعراء ١/ ١٣٠، والمعاني الكبير ١/١٦٦، والتنبيه ١٣ ، والتمام ٦٢ (الشطر الأول من الأول)، وخزانة الأدب ٣/ ١٦١.

(٤) البقرة: ٨٤.

(٥) نظير هذه الآية آية سبقتها بقليل، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]، وفيها أربعة أوجه، أحدها: الحال. والثاني: أن تكون جوابًا لقسم. والثالث: أن يضمر قولٌ، وتكون (لا) نافية. والرابع: أن يكون الأصل: بأن لا تعبدوا، فحذفت (أن) فارتفع =

وأمّا قَولُهُ تعالى: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾[1] فَمَنْ لم يجعَل (نَذِيرًا) حالاً مِنَ المُضْمَرِ في (قُمْ)[2] وَجَعَلَهُ حالاً مِن (إحدى) فالعامِلُ فيهِ التَّفَرُّدُ، وإنْ جَعَلَهُ حالاً مِنَ (الكُبَرِ) فالعامِلُ فِيهِ مَعنى (الكُبر)، لا الإضافةُ، ويكونُ (نَذِيرًا) عَلَى هذا القَولِ مَصْدَرًا؛ لأَنَّهُ حالُ المؤنَّثِ[3].

والنحاةُ يختَلِفونَ في هذه التَّسمِيةِ، فالبَصريُّ يُسمِّيها الحالَ، والكسائيُّ يسمِّيها القطعَ والحالَ، وهشامٌ يُسمِّي الحالَ ما جَرَتْ بَعدَ المعرفةِ العَلَمِ والمضمرة، والقَطْعَ بَعدَ الظاهِرِ غَيرِ العَلَمِ[4]، وبعضُهم يُسمِّيها الحالَ في كُلِّ شَيءٍ إلاّ بعدَ الألِفِ واللامِ، فإنَّهُ يُسمِّيها القَطعَ، والفراءُ يقولُ في قولِكَ: زَيدٌ خَلْفَكَ قائمًا، هِيَ حالٌ؛ لأنها تحتمِلُ أشياءَ كَثيرةً، ويقولُ في قولِكَ: زَيدٌ عَلَى الحائطِ راكِبًا، هُوَ قَطْعٌ؛ لأنها بمعنى الملْفُوظِ بها[5].

الفعل. انظر: كشف المشكلات ١/ ٦١، ٦٣، والبيان ١/ ١٠٠.

(١) المدثر: ٣٦.

(٢) في قوله تعالى أوّلَ السورة: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر:٢].

(٣) في نصب (نذيرًا) أقوال. انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٤٩، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٧٤، وكشف المشكلات ٢/ ١٤٠٠، والبيان ٢/ ٤٧٤.

(٤) لم أقف على هذا التفريق. انظر: هشام بن معاوية الضرير ٢٢٨.

(٥) انظر هذا التفريق عند الفراء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] في المعاني ١/ ١٢، ٢٠٠. وانظر تسميته حالًا عنده في المعاني ١/ ٣٠٩.

وانظر أيضًا: النحو وكتب التفسير ١/ ١٩٥، ودراسة في النحو الكوفي ٢٤٣.

وَقَدْ أُقِيمَتِ الحالُ مُقامَ الفِعلِ في قَولِهِ[(١)]:

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيرَ داءٍ مُخامِرٍ   لِعَزَّةَ مِن أَعْراضِنا ما اسْتَحَلَّتِ[(٢)]

فَـ(هَنِيئًا) حالٌ نائبٌ مَنابَ الفِعلِ، لمشابهتِها الظَّرْفِ، والظَّرفُ قَد يَنُوبُ عَنِ الفِعلِ، واختُزِلَ الفعلُ مَعَها فَلَم يَبْقَ لَهُ حُكمٌ، إلاّ العملُ في (هَنِيئًا) وَ(مَرِيئًا)، و(ما اسْتَحَلَّتْ) مَرفوعٌ بأحدِهما / ٩٣ ب عَلَى الخِلافِ[(٣)]، فإنِ ارتَفَعَ (ما) بِـ(هنيئًا) لم يكُنْ (مَرِيئًا) وَصْفًا لَهُ عِندَ البَصْرِيِّ، وإن رَفَعَ المُضْمَرَ كانَ عَلَى قَولِ المازِنيِّ، واللامُ مُتَعَلِّقةٌ بِـ(مُخامِرٍ)، وَ(غَيرَ) حالٌ مِن أَحَدِ القِسْمَينِ، كَذا ذَكَرَ الفارسيُّ[(٤)].

وعِندِي أَنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ حالاً مِنَ المُضْمَرِ، و(ما اسْتَحَلَّتْ) مُرتَفِعٌ بِـ(مَرِيئًا)؛ لأجْلِ الفَصْلِ، و(مِن أعراضِنا) مُتَعَلِّقٌ بِشَيءٍ مُضمَرٍ يُفَسِّرُهُ (ما اسْتَحَلَّت).

---

(١) هو كثير عزَّة.

(٢) البيت من الطويل.

انظر: ديوان كُثيِّر ٥٦، والعين ٤/ ٢٦٣ (خمر)، والشعر والشعراء ١/ ٤٢٨، والكامل ٢/ ٥١٥، وأمالي القالي ٢/ ١٠٨، والشيرازيات ١/ ٢٨٧، ومقاييس اللغة ٢/ ٢١٦ (خمر)، وزهر الآداب ١/ ٣٥٤، والكشاف ٤/ ٢٤، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٥٦.

(٣) الخلاف في الأولويّة، فالمسألة من باب التنازع. فالبصريون يعملون الثاني لقربه، والكوفيون يعملون الأول لتقدمه.

(٤) انظر: المسائل الشيرازيات ١/ ٢٨٧-٢٨٨.

قال أبو الفتح: «**فأمَّا لَفظُها فإنها نكِرةٌ، تأتي بَعْدَ مَعرِفةٍ قَدْ تمَّ بها[1] الكلامُ، وتِلكَ النكرةُ هِيَ المعرفةُ في المعنى**»[2].

قالَ سَعيدٌ: لا تَكمُلُ الحالُ في الغالِبِ إلاَّ بِسَبْعِ شرائطٍ، منها: أن تكونَ نكِرةً. ومِنها أن تكونَ مُشتَقَّةً. ومِنها أن تكونَ مِن مَعرِفةٍ أو ما في حُكمِها. وَمِنها أَن يَكونَ الكلامُ قَد تمَّ دونها، أو في تقديرِ ذلِكَ. وَمِنها أن تكونَ مُقَدَّرةً بِـ(في). وَمِنها أن تكونَ مُنْتَقِلةً في الغالِبِ. ومِنها أن تكونَ جوابَ (كَيفَ). وهَذِهِ دَعاوٍ لا بُدَّ مِن إيجادِ بَراهِينِها، فأمَّا كونها نكِرةً؛ فلأنَّ الغَرَضَ في الحالِ أن يُقْصَدَ هَيئَةُ الفاعِلِ أَوِ المفعُولِ، وهُوَ صِفةُ الفِعلِ في المعنى، ألا تَرى أنَّكَ إذا قلتَ: جاءَ زَيدٌ، لم يُعلَمْ حالُ المجيءِ عَلَى أيِّ شَيءٍ هُو، فتبيِّنُهُ، وَقَد[3] ثَبَتَ أنَّ الفِعلَ نكِرةٌ، فَيَجِبُ أَن تَكونَ صِفَتُهُ نكرةً.

والفَرقُ بينَ الصِّفةِ والحالِ أنَّ الصفةَ قَد يُذكَرُ الموصُوفُ وهِيَ مَعَهُ، ولا يُرادُ أنها ذلِكَ الوقتِ مَوجُودةٌ، كقولِكَ: رَأيتُ زَيدًا الشاعِرَ، فلا تُرِيدُ أنَّ الشِّعرَ كانَ يُنشِدُهُ ذلِكَ الوقتَ، وإذا قُلتَ: رَأيتُ زيدًا شاعرًا، فإنما تُريدُ أنَّكَ رَأيتَهُ وهو يقولُ الشعرَ، أو يُنشِدُهُ.

والثاني: أنَّ الصفةَ لا تَتَقدَّمُ علَى الموصُوفِ، والحالُ تَتَقَدَّمُ عَلَى صاحِبِها،

---

(١) في اللمع: عليها.

(٢) اللمع ٦٢.

(٣) في ج: فقد.

وأيضًا فإنَّهُ يُشبِهُ التمييزَ، مِن حَيثُ إنَّهُ مُبَيِّنٌ، كما أنَّ التمييزَ مُبيِّنٌ، والشَّبَهُ الذي بينَهُما يُوقِعُ الاختِلافَ في بَعضِ الألفاظِ، أحالٌ هِيَ أم تمييزٌ، فَمِن ذلِكَ قولُهُ[1]:

إذا أكَلْتَ سَمَكًا وفَرْضا ... ذَهَبْتَ طُولاً وَذَهَبْتَ عَرْضا[2]

فـ(طولٌ) و(عرضٌ) عِندَ سِيبوَيهِ مُنتصِبانِ عَلَى الحالِ[3]، والتقديرُ فِيهِ: مُتطاوِلاً مُتعَرِّضًا، وعِندَ المُبَرِّدِ مَنصوبٌ عَلَى التمييزِ[4]، وعِندَ غَيرِهما عَلَى الظَّرْفِ[5]، وكذلك قولُهُ[6] أنشدَهُ سيبويه[7]:

---

(١) هو رجلٌ من عمان.

(٢) من الرجز.

الفرض: جنسٌ من التمر (عن المقاييس).

انظر: الكتاب ١/ ١٦٣، ومجالس ثعلب ١/ ٢١٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٤، ومقاييس اللغة ٤/ ٤٩٨ (فرض)، وفرحة الأديب ١٨، والمخصص ١١/ ١٣٤، وتحصيل عين الذهب ١٣٤، ورسالة الغفران ٦٩، واللسان ٧/ ٢٠٦ (فرض).

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٦٣. وذهب الأعلم في شرح الشواهد إلى أن سيبويه يرى أن نصب هذا وأمثاله على التمييز، وإنما عبر بذكره للحال لما بين الحال والتمييز من المناسبة لوقوعها نكرتين بعد تمام الكلام، وتبيينهما للشيء المقصود. انظر: تحصيل عين الذهب ١٣٢. أما في النكت (١/ ٢٨١) فقال: «فنصبُ كلاكلًا وصدورا عند سيبويه على الحال، وجعلها في معنى ناحلاتٍ، وكان المبرد يقول: نصبها على التمييز».

(٤) رأي المبرد في النكت كما في الإحالة السابقة، ونسبه ابن السيرافي إلى بعض النحويين. انظر: شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢١.

(٥) قال ابن سيده بعد ذكر بيت جرير الآتي: «وضع الأسماء موضع الظروف، كقوله: ذهبْتَ قُدُمًا وأُخُرا» انظر: المحكم (كلل) ٦/ ٤١١.

(٦) هو جرير.

(٧) الكتاب ١/ ١٦٣.

مشقَ الهواجرُ لحمهُنَّ مَعَ السُّرَى ... حَتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وَصُدُورا[(١)]

وَقولُهُ[(٢)]:

طَويلُ مِتَلٍّ[(٣)] العُنْقِ أَشْرَفَ كاهِلاً ... أَشقُّ رَحِيبُ الجَوْفِ مُعتَدِلُ الجِرْمِ[(٤)]

قالَ: كأَنَّهُ قد قَالَ: ذَهَبَ صُعُدًا[(٥)]، وَأَيضًا فَهِي زيادةٌ في الخبرِ، وحُكمُ الخبرِ أَن يكونَ نكِرةً، فما زادَ عَلَى الخبرِ يجبُ أَن يكونَ نكِرةً.

فأَمَّا قولُهم: دَخَلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ، وطَلَبْتَهُ جَهْدَكَ، وجاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ،

---

(١) البيت من الكامل.

مشق: أذهب. أي أذهب سير الهاجرة مع سير الليل لحمهن. والكلاكل والصدور شيءٌ واحد. (عن شرح أبيات سيبويه).

الشاهد: انتصاب (كلاكل) على الحال، أو التمييز، أو الظرف. على الخلاف الذي ذكره.

انظر: ديوان جرير ١/ ٢٢٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢٠، والمحكم ٦/ ٤١١ (كلل)، وتحصيل عين الذهب ١٣٢، والكشاف ٣/ ٣٠١، والروض الأنف ١/ ١٢٨، واللسان ١١/ ٥٩٧ (كلل)، وخزانة الأدب ٤/ ٩٨.

(٢) هو عمر بن عمار النهدي.

(٣) في أ: مميل.

(٤) البيت من الطويل.

المِتل: العنق الطويل، وأضافه إلى العنق ليبين نوعه. والكاهل: فروع الكتفين. والأشق: الطويل الشق وهو الجانب. والجرم: الجسم. (عن تحصيل عين الذهب).

الشاهد: انتصاب (كاهلا) على الحال، أو التمييز، أو الظرف. على الخلاف الذي ذكره.

انظر: الخيل لأبي عبيدة ٢٢، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٥٩، وتحصيل عين الذهب ١٣٣، والنكت ١/ ٢٨٢، والمحكم ٤/ ١٠٣ (كهل)، واللسان ١١/ ٧٩ (كلل).

(٥) الكتاب ١/ ١٦٣.

وَ:

أَرْسَلَها العِراكَ...[1]

وَرَجَعَ عَودَهُ عَلَى بدئِهِ، وَجاءَ زَيدٌ وَحْدَهُ، فجميعُهُ مُتأَوَّلٌ، فَسِيبويهِ يُقدِّرُ (الأَولَ فالأولَ) تَقدِيرَ: وَاحِدًا واحِدًا، وَهِيَ عِندَهُ شاذةٌ[2]، وأَمَّا (الجَمَّاءَ الغَفيرَ) فَهِيَ واقِعةٌ مَوقِعَ المصادِرِ المعرِفةِ[3]، (والعِراك) مَصْدَرُ فِعلٍ ذلِكَ الفِعلُ واقعٌ مَوقِعَ الحالِ، تَقديرُهُ: أَرْسَلَها تَعْتَرِكُ العِراكَ، ثُمَّ حَذَفَ الفِعلَ وأَقامَ المصدَرَ مُقامَهُ[4]، كما تقولُ: ما أَنتَ إلاَّ سَيرًا، أَي: ما أَنْتَ إلاَّ تَسِيرُ سَيرًا، وكذلِكَ: رَجَعَ

---

(١) بعض بيت من الوافر، وتمامه:

وَأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

وهو للبيد بن ربيعة.

روي: فأورَدها بدل (فأرسلها).

لم يذدها: لم يحبسها. ولم يشفق على نغص الدخال. أي: لم يخف أمرًا ينغص عليها دخالها، والدخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء. (عن الديوان).

الشاهد فيه: العراكَ. فهو منصوب على الحال، بتقدير: معتركةً.

انظر: ديوان لبيد ٨٦، والكتاب ١/ ٣٧٢، والمقتضب ٣/ ٢٣٧، والمسائل المنثورة ١٥، وتحصيل عيد الذهب ٢٣٠، والمخصص ٧/ ٩٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٢١، وشرح المفصل ٢/ ٦٢، ٤/ ٥٥، والإنصاف ٢/ ٨٢٢، وخزانة الأدب ٣/ ١٩٢.

(٢) لم أجد في كلام سيبويه ما يدل على الشذوذ. انظر: الكتاب ١/ ٣٩٨.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٥٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٣١، والأصول ١/ ١٦٤.

عَوده على بَدئهِ، عِندَ سِيبويهِ[١]، والمبرِّدُ يَنصِبُ (عَودَهُ) عَلَى أنَّهُ مَفعُولٌ بِهِ لِـ(رَجَعَ)[٢]؛ لأنَّكَ تَقُولُ: رَجَعَ الشيءُ وَرَجَعْتُهُ، ويونُسُ يُقدرُ زيادةَ الألِفِ واللامِ[٣]، و(جهدَك) بِتقدِيرِ: تجتَهِدُ جُهدًا، ثمَّ حَذفَ الفِعلَ وأضافَ المصدرَ إلى الفاعِلِ، لِيُبينَ الجُهْدَ ممَّنْ هُو، فأمَّا: جاءَ زَيدٌ وَحدَهُ، فَهُو عِندَ سِيبويهِ اسمٌ واقِعٌ مَوقِعَ المَصدَرِ في مَوضِعِ الحالِ، وهُوَ عِندَ يُونُسَ مَنصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ[٤]، فإذا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرجُلٍ وَحدَهُ فَهُوَ عِندَ المُبرِّدِ / ٩٤ أ يُحتمَلُ أن يكونَ حالاً مِنَ الفاعِلِ، ويُحتَمَلُ أن يكونَ حالاً مِنَ المفعُولِ، فَتقديرُهُ مِنَ الفاعِلِ: أفْرَدْتهُ بمروري، ومِنَ المفعُولِ: مُفرِدًا في مكانِهِ[٥]، والزَّجاجُ يقولُ: هُوَ مصدَرٌ لا يكونُ إلا لِلفاعِلِ، كأنَّكَ قُلتَ: أفْرَدْتُهُ[٦].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩١-٣٩٢.

(٢) لم أقف على نسبته للمبرد. وقد نسب سيبويه هذا للخليل. قال: «وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت (عودَك على بدئك) مفعولًا بمنزلة قولك: رجعت المالَ عليَّ، أي: رددت المال عليَّ...». انظر: الكتاب ١/ ٣٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧، وقال السيرافي: «مذهب يونس أنَّ الجماءَ الغفير اسمٌ؛ لأنه موضع المصدر، وأنَّ الألف واللامَ في نيَّةِ الطرح» انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٤ ب.

(٤) قال سيبويه: وزعم يونس أن (وحدَه) بمنزلة (عندَه)» انظر: الكتاب ١/ ٣٧٧، وشرح السيرافي ٢/ ١١٥ أ.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٥ أ.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٢/ ١١٥ أ.

ولا يُجرُّ إلا في ثلاثةِ مَواضِعَ: يقولونَ في المَدْحِ: هُوَ نَسِيجُ وَحدِهِ، وفي الذَّمِّ: هُوَ عُيَيْرُ وحدِهِ، وجُحَيْشُ وحدِهِ.

وأمَّا كونُها مُشتقةً فلأنها في الحقيقةِ صِفةٌ، والصفةُ لا تكونُ إلا مُشتقَّةً، فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[1]، وقولُهُ تعالى: ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[2]، وقولُ الشاعِرِ[3]:

تَرَى خَلْفَها نِصْفًا قَناةً قَويمةً ... وَنِصْفًا نَقًا يَرتَجُّ أو يَتَمَرْمَرُ[4]

ورُوِيَ: نِصفٌ قناةٌ قويمةٌ[5]، وَقَولُ سِيبويهِ: هَذِهِ جُبَّتُكَ خَزًّا[6]، فَهذا جميعُهُ مُتأوَّلٌ، فقولُهُ تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ فَهُو بِتَقديرِ: مُخْتَلِفينَ، وقولُهُ تعالى: ﴿هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾ فإنَّ (آيةً) بِتقديرِ: عَلامة، وَ(نِصْفًا)

---

(١) النساء: ٨٨.

(٢) جاءت في آيتين، الأولى في الأعراف من الآية ٧٣، والثانية في هود من الآية ٦٤.

(٣) هو ذو الرمة.

(٤) البيت من الطويل.

النقا: الرمل. يقول: نصف تلك المرأة كالرمح المستقيمة، والنصف الآخر كالرمل المرتج. (عن شرح الديوان).

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ٦٢٣، والجمل المنسوب للخليل ١٢٨، والكتاب ٢/ ١١، والإبدال لأبي الطيب ١/ ٢٤٦، والخصائص ١/ ٣٠١، وأساس البلاغة ٢/ ٣٧٧-٣٧٨ (مرر)، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣، وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٢.

(٥) هي ما أثبته سيبويه.

(٦) الكتاب ٢/ ١١٨.

بِتَقدِيرِ: مَقْسُومٌ، إذا قدَّرْتَهُ مُضافًا إلى نكِرةٍ، كما قالُوا في (كُلٍّ) إذا نُصِبَتْ علَى الحالِ، ومَنْ نَصَبَ (قَناةً) عَلَى الحالِ أَبْدَلَ (نِصفًا) مِن (خَلْفها)، وسوَّغَ نَصبَ (قَناة) عَلَى الحالِ وصفُها، كما تقولُ: مَرَرْتُ بِزَيدٍ رجُلاً صالحًا، وجوَّز الفارِسيُّ أنْ يكونَ (قَناة) مَفعُولاً[(١)]، و(تَرَى) بمنزلةِ (تَعلَم)[(٢)]، وَ(خَزًّا) بِتَقدِيرِ: ناعِم.

وَذَكَرَ سِيبويهِ ما يَنْتَصِبُ عَلَى الحالِ: كَلَّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ، تَقدِيرُهُ: مُشافهةً[(٣)]، والكُوفيُّ يَنصِبُه عَلَى إضمارِ فاعِلٍ، فيكونُ مفعولاً بِهِ[(٤)]، والأَخْفَشُ يَنصِبُهُ عَلَى حَذْفِ حَرفِ الجرِّ، كأنَّكَ قُلْتَ: كَلَّمتُهُ مِن فِيهِ إلى فِيَّ[(٥)]، وقد رُدَّ عَلَيهِ[(٦)].

وَبِعتُهُ يَدًا بِيَدٍ، تقديرُهُ: نَقْدًا[(٧)]، وَلَيسَتِ اليَدُ بِالجارِحةِ هُنا؛ لأنَّهُ قَد يَقُولُهُ الأَقْطَعُ، وتقديرُهُ عِندَ الفارِسِيِّ: ذا يَدٍ ويَدٍ بِيَدي[(٨)]، وهُوَ حالٌ مِنَ المفعولِ بِهِ

---

(١) لم أقف على قوله.

(٢) في ج: و(أرى) بمنزلة (أعلم).

(٣) الكتاب ١/ ٣٩١.

(٤) يعني اسم فاعل، فإنهم يقدّرون (جاعلًا): كلمتهُ جاعلًا فاهُ إلى فيَّ. انظر: شرح السيرافي ٢/ ١٢٥ أ، والتبصرة ١/ ٣٠٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٩.

(٦) رد عليه المبرد، وقال: إن تقدير الأخفش لا يعقل؛ لأنَّ الإنسان لا يتكلم من فم غيره، إنما يتكلم كل إنسان من في نفسه. انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٦٠.

(٧) الكتاب ١/ ٣٩١، والمقتضب ٣/ ٢٣٦.

(٨) لم أجد هذا التقدير، وإنما قال: «ولو قلتَ: بعتُهُ يدًا بيدٍ، لم يَجُزِ الرفعُ؛ لأنّك لم تُرِد: ويدُكَ في يدِهِ، وإنما أردتَ (نقدًا)» انظر: المسائل المنثورة ٣٥.

المحذوفِ، تقديرُهُ: نقدًا، وَبِعْتُ الشاةَ شاةً ودِرهمًا، أي: مُسعَّرًا، إلاَّ أنَّ العامِلَ فِيهِ الآنَ: بِعْتُ، وَبِعْتُهُ داري ذِراعًا وَدِرهمًا، وبعتُهُ البرَّ قَفِيزَينِ بِدرهمٍ، وبَيَّنْتُ لَكَ الحسابَ بابًا بابًا، وَتَصَدَّقْتُ بمالي دِرهمًا درهمًا، وأجازَ الخَليلُ الرَّفعَ في مِثلِ هذا[١]، والعائدُ فِيمَنْ رَفَعَ محذوفٌ، أي مِنهُ، ولا يجوزُ إفرادُ دِرهَمٍ[٢]، لأجلِ اللبْسِ، قالَ سِيبويهِ: وَلا يجوزُ إفرادُ شَيءٍ مِن هذا البابِ[٣]، فَهذِهِ أَسماءٌ نوائبُ عَنِ الحالِ، والعامِلُ الآنَ ما في اللفظِ مَوجُودٌ، لا المحذوفُ، وَلَيسَ الثاني في هَذِهِ الأشياءِ بِبَدلٍ مِنَ الأَوَّلِ؛ لأنَّهُ غَيرُهُ، وَجَوَّزَ الفارِسِيُّ أن يَعْمَلَ الأَوَّلُ في الثاني[٤]؛ لأنَّهُ نابَ عَنِ الحالِ، كَمَا عَمِلَ: (فاهُ) في (إلى)، وَأشارَ الفارِسيُّ إلى أنَّ الثانيَ تكريرٌ لِلأَوَّلِ بمنزلَتِهِ[٥]، وَجَوَّزَ أيضًا أنْ يكونَ التقدِيرُ: بابًا ذا بابٍ، لِيكُونَ الثاني الأول، فيكونَ وَصْفًا، وَقالَ في قَولِهِ: وَأَمَرْتُهُ دِرهمًا في دِرهمٍ: يكونُ الجارُّ مُعلَّقًا بما تَعَلَّقَتْ بِهِ الحالُ.

وَأمَّا كونُها لا تَأتي إلاَّ بَعدَ مَعرفةٍ فلأنها فَضْلةٌ في الخَبرِ، وَالنَّكرةُ أَحْوَجُ إلى الصِّفةِ مِنها إلى الحالِ، وإذا وَرَدَتْ بعدَ النَّكرةِ كانَتْ إلى الصفةِ أقربَ، فَعَمِلَ

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٣-٣٩٤.

(٢) في قولهم: تصدقت بمالي درهمًا درهمًا.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٢.

(٤) في مثل: بابًا بابًا، ودرهمًا درهمًا.

(٥) نسب أبو حيان هذا الرأي للزجاج، ونسب للفارسي أن الثاني منصوبٌ بالأوَّل. انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٥٨.

عامِلُ الموصُوفِ فِيها، فبَطَلَتِ الحالُ، كما تقولُ في قولِكَ: زَيدٌ قائمٌ، فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا﴾[(١)] فلأنَّهُ لما كانَ الأَمرُ مَوصُوفًا قرُبَ مِنَ المعرِفةِ فجازَ النَّصبُ مِنهُ عَلَى الحالِ، كما قُلْنا في الفَصلِ: إنَّهُ يَقَعُ بَينَ مَعرِفَتَينِ، وَأَجزْنا وُقُوعَهُ وَبَعدَهُ (أَفْعَلُ مِن) لِتَخْصِيصِهِ بِـ(مِنْ)، وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[(٢)] فالفتحةُ عِندَ بَعضِهِم فَتحةُ بِناءٍ[(٣)]، وأيضًا / ٩٤ ب فإنَّ (الحَقَّ) في الأَصْلِ مَصدَرٌ، وتَعريفُ المصدَرِ وتَنكِيرُهُ مُتقارِبانِ [كما سَبَقَ][(٤)]، ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِنَ المُضْمَرِ في (حَقٌّ) عِندَ بَعضِهِم[(٥)]، وقول الشاعر:

يا عَينُ جُودِي بِدَمْعٍ مِنْكِ مجهُودا[(٦)]

---

(١) الدخان: ٤-٥.

(٢) الذاريات: ٢٣.

(٣) لإضافتها إلى غير متمكن، عزا النحاس هذا الرأي لسيبويه، ويرى المازني أن (مثل) ركبت مع (ما) فبنيت على الفتح، وصارا جميعًا صفة لـ(حق). انظر: الأصول ١/ ٢٧٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٤١، والخصائص ٢/ ١٨٢.

(٤) في د.

(٥) نسبه النحاس إلى بعض البصريين. انظر: إعراب القرآن ٤/ ٢٤١.

(٦) شطر بيت من البسيط. ولم أعثر عليه بلفظ (مجهودا)، إلا في البديع ١/ ١/ ١٩٠، وإنما هناك أبيات كثيرة لا تخالفه إلا في عروضه، فمنها:

يا عينُ جودي بدمع منكِ تسكابا ... وابكي أخاك إذا جاورتِ أجنابا

وهو للخنساء في ديوانها٨٧، والعين ٦/ ١٤٨ (جنب). ولا شاهد فيه، إذ (تسكابا) مصدر، وليس وصفًا،

فإنما جازَ ذلِكَ لأنَّ (مِنْك) وَصْفٌ لِـ(دَمع)، وَفِيهِ ضَميرٌ مُرتَفِعٌ، والحالُ مِنهُ، فأمَّا قولُهُ[(١)]:

وَما حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيبًا بِبَلْدَةٍ ... فَيَنْطِقَ إلاَّ الزِّبْرِقانُ لَهُ أَبُ[(٢)]

فإنَّ نكرةَ النَّفْيِ تَستَوعِبُ جميعَ جِنسِها، فكانَ ذلِكَ بمنزلةِ التَّعريفِ، وَمَنْ نَصَبَ (غَريبًا) علَى الحالِ مِنَ الضَّميرِ الذي في (يَنْطِق) فَهُوَ خطَأٌ؛ لأنَّهُ مَنصُوبٌ بِـ(أنْ)، وَ(أنْ) وما بعدَها مَصدَرٌ، والمصدَرُ لا يَعمَلُ فيما قَبْلَهُ، وأيضًا فالفاءُ تمنَعُ أن يَعمَلَ ما بعدَها فيما قَبلَها، إلاَّ في الأمرِ وَجَوابِ (إمَّا)، فَأَمَّا قَولُهُ[(٣)]:

لا تَنكِحَنَّ بَعدَها عَجُوزا ... إنَّ العَجُوزَ خَبَّةٌ جَرُوزا[(٤)]

فيصح كونه حالًا.

(١) هو اللعين المنقري.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (فينسبَ) بدل (فينطق).

الشاهد فيه: نصب (غريبًا) على الحال، مع كون صاحبه نكرةً في الظاهر.

انظر: الكتاب ٣/ ٣٢، وتحصيل عين الذهب ٣٩٣، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٦٥٠، ٢/ ٢/ ٨٨٤، وخزانة الأدب ٨/ ٥٤١.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) من الرجز.

روي الأول: (لا تُكرِيَنَّ) ،(لا تصحبَنَّ) بدل (لا تنكحن). ورواية الثاني في الفاضل: كانت عجوزًا خبةً جروزا.

الجروز: التي لا تبقي في الإناء شيئًا.

انظر: البيت الأول في العين ٦/ ٦٤ (جرز)، والفاضل للمبرد ٢٢، وتهذيب الألفاظ ٦٤٩، وتهذيب اللغة =

[1] فـ(جَروزٌ) صِفة (عَجُوز)، لا حالٌ مِن (حَيَّة) عِندَنا، وَأَجازَ سِيبويهِ: فِيها رَجُلٌ قائمًا[2]، وَنَصبَهُ عَلَى الحالِ مِن (رَجُل)، وهذا مُشكِلٌ عِندَنا؛ لأنَّهُ يجِبُ أَن يكونَ حالاً مِنَ المُضْمَرِ، وَفِيهِ إشكالٌ إلاَّ في مَذهَبِ الكُوفيِّ، وأمَّا قولُ الشاعِرِ[3]، أنشده الفارسي[4]:

جُنُونًا بها في ما اعْتَشَرْنا عُلالَةً عُلالَةَ حُبٍّ مُسْتَسِرًّا وبادِيا[5]

فَجَعَلَهُ حالاً مِنَ النَّكِرة، وَهُوَ (الحُبُّ)، ويجوزُ عِندي أَن يكونَ وَصْفًا لِـ(حُبٍّ) عَلَى المَعنى، وَلِـ(جنونٍ) عَلَى اللفظِ.

فإنْ قُدِّمَتْ صِفةُ النكرةِ عَلَيها انْتَصَبَتْ عَلَى الحالِ، لِضَرورةِ أنَّ الصِّفةَ لا تَتَقَدَّمُ عَلَى الموصُوفِ، فَمِن ذلِكَ قولُ الشاعِرِ[6] أَنْشَدَهُ الكُوفيُّ:

٦/ ٥٣٨ (دهدموز)، واللسان ٥/ ٣٤٩ (دهمز)، والبيت الثاني في: الفاضل ٢٢، ونوادر أبي زيد ٤٧٤.

(١) المثبت في أ، ج: ضموزا، وفي الهامش: جروزا، ولم أجد (ضموز) في المصادر.

(٢) الكتاب ٢/ ١١٢.

(٣) اختلف في قائله، فقيل:

أ- النابغة الجعدي.

ب- سحيم عبد بن الحسحاس.

(٤) لم أعثر عليه في كتبه المطبوعة.

(٥) البيت من الطويل.

انظر: ديوان سحيم ١٧، وأمالي المرزوقي ٣٨٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٤٥، والبديع ١/ ١/ ١٩١.

(٦) هو جميل بن معمر.

الـشرُّ منتُـشرٌ يَأْتِيـكَ عَـن عَـرَضٍ والـصَّالحاتُ عَلَيهـا مُغْلقًـا بَـابُ[(١)]

وَأَنْشَدُوا[(٢)]:

ومـا لامَ نَفْـسِي مِثْلَهـا لي لائـمٌ وَلا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ ما مَلَكَتْ يَدِي[(٣)]

وَأَنْشَدَ البَصرِيُّ[(٤)]:

---

(١) البيت من البسيط.

روي:

الشر منكشف تلقاه منتشِرًا

الشاهدفيه: نصب (مغلقًا) على الحال؛ لأنها صفة، والأصل: والصالحات عليها باب مغلق.

انظر: الجليس الصالح ٣٢٩، وأساس البلاغة ٢/ ٤٤٣ (نشر)، وأسرار العربية ١٤٢، وتفسير القرطبي ٩/ ٥١.

(٢) اختلف في قائله، فقيل:

أ- عويف القوافي.

ب- كعب بن سعد الغنوي كما في معجم الشعراء.

وقد أُلحق بمعلقة طرفة في أشعار الشعراء الستة الجاهليين، وفي الهامش: «البيت لا يوجد في أكثر النسخ».

(٣) البيت من الطويل.

الشاهدفيه: نصب (مثلَها) على الحال؛ لأنها صفة تقدمت، والأصل: وما لام نفسي لائم مثلُها.

انظر: شعراء أمويُّون (شعر عويف القوافي) ٣/ ١٤٥، وديوان كعب بن سعد الغنوي ١١٢، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٤٠٩، وحماسة البحتري ٢٢٧، ومعجم الشعراء ٢٢٩، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٨، والمساعد ١/ ١٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٧٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٤٦.

(٤) لم أقف على قائله.

وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتَهُ ... شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِ العَينَ تشهدِ[(١)]

وَأَنشَدُوا لِذي الرُّمةِ:

وَتحتَ العوالي بِالقَنا مُستظِلَّةً ... ظِباءٌ أعارَتها العُيُونَ الجآذِرُ[(٢)]

وَأنشدُوا[(٣)]:

لِعَزَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ ... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ[(٤)]

وَمِثْلُهُ في الجُملةِ:

---

(١) البيت من الطويل.

روي: (لو علمتِهِ ... تستشهدي)، و(إن نظرتَهُ).

الشاهد فيه: نصب (بيِّنًا) على الحال، والأصل: وبالجسم شحوبٌ بيِّنٌ.

انظر: الكتاب ٢/ ١٢٣، والتبصرة ١/ ٢٩٩، وتحصيل عين الذهب ٢٨٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٣٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٣١٩، والمساعد ٢/ ١٩، والمقاصد الشافية ٤/ ٤٤٥.

(٢) البيت من الطويل.

العوالي: يُريد عوالي الهودج. والقنا عيدان الهودج. وشبه عيونهنَّ بالجآذر، وهي أولاد البقر الوحشية. (عن الديوان وشرح أبيات سيبويه).

الشاهد فيه: نصب (مستظلة) على الحال لما تقدمت.

انظر: ديوان ذي الرمة ٢/ ١٩٢٤، والتخريج ٣/ ٢٠١١، والكتاب ٢/ ١٢٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٢، وتحصيل عين الذهب ٢٨٣، والروض الأنف ١/ ٣٨٦، وشرح المفصل ٢/ ٦٤.

(٣) لكثيِّر.

(٤) البيت من الهزج.

انظر: العين ٣/ ٢٦٢ (وحش)، والكتاب ٢/ ١٢٣، ومجالس العلماء ١٧٤، وكتاب الشعر ١/ ٢٢٠، والخصائص ٢/ ٤٩٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٩، وشرح المفصل ٢/ ٥٩، ومغني اللبيب ٩٠، ٤٨٨، وشرح شواهده ١/ ٢٤٩، وشرح أبياته ٢/ ١٨١.

الخَـيرُ تَـزدادُ مِنـهُ مـا لَقِيـتَ بِـهِ وَالـشرُّ يَكْفِيـكَ مِنـهُ قَلَّـما زَادُ[1]

فَـ(زادُ) فاعِلُ (يَكفِيكَ) عَندَ الفارِسِيِّ[2]، و(قَلَّ) كانَ صِفةَ (زاد)، فلمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ عَلَى الحالِ، و(ما) زائدةٌ عَلَى ما سَبَقَ.

فأمَّا كونها بَعدَ تمامِ الكلامِ فلأنها زيادةٌ في الفائدةِ، والزِّيادةُ إنما تَأتي بَعدَ تمامِ الكلامِ، وتحصيلِ الفائدةِ. فأمَّا: أَخْطَبُ ما يَكونُ الأَمِيرُ قائمًا، فنحنُ نذكُرُهُ في مَوضِعِهِ.

فأمَّا قَولُ جَريرٍ:

أذا العَرْشِ إني لَسْتُ ما عِشْتُ تارِكًا طِلابَ سُليمَى فاقْضِ ما أَنتَ قاضِيا[3]

فَقَد وَرَدَتِ الحالُ مِن غَيرِ تَمامِ الكَلامِ، فَيَجُوزُ أَن تَكُونَ (ما) زائدةً، و(أَنتَ) تَأكِيدٌ، و(قاضِيًا) حالٌ مُؤَكِّدةٌ، كَقَولِهِ[4]:

---

(١) البيت من البسيط.

وهو للأفوه الأودي.

الشاهد فيه: جملة (يكفيك) في محل نصب حال، والأصل: والشر قاما زاد يكفيك منه.

انظر: أمالي القالي ٢/ ٢٢٥، وديوان المعاني للعسكري ١/ ١١٨، ونهاية الأرب ٧/ ١٢.

(٢) لم أجده في كتبه المطبوعة.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: نصب (قاضيًا) على الحال، مع أن الجملة لم تتمَّ.

انظر: ديوان جرير ٤٥٩ (ط بيروت) وليس في طبعة دار المعارف بشرح محمد بن حبيب، ومنتهى الطلب ١٨٠.

(٤) هو بشر بن أبي خازم.

كَفَى بِالمَرءِ مِنْ أَسماءَ كَافِ[1]

وَأمَّا تقديرُها بِـ(في)، فلأنَّ فِيها شَبَهًا مِنَ الظَّرفِ، ألا تَرَى أنَّ المعانيَ تَعْمَلُ فِيها كما تَعمَلُ في الظُّرفِ، وتمتازُ الظروفُ بِأنَّ المعانيَ تعمَلُ فيها والظروفُ مُقدَّمةٌ، كقولِكَ: كُلَّ يومٍ لَكَ ثَوبٌ.

وأمَّا كونها جَوابًا لِكَيفَ فإنَّ مَوضِعَ (كَيفَ) السؤالُ عَنِ الحالِ، فَلا يَكونُ جوابُها إلاَّ حالاً.

وأمَّا كونُها مُنتَقِلةً فلأنها لَيسَتْ صِفةً للذَّاتِ، وإنما هِيَ صِفةٌ فِعلِيَّة، ولهذا المعنى لا تقولُ: جاءَ زَيدٌ أسودَ، تُريدُ سَوادَ الخِلقةِ، ولا مَرَرْتُ بِزَيدٍ أَحمرَ، تُرِيدُ أَحمرَ عَلَى هذَا الوجْهِ، إلاَّ أن تُريدَ محمرًّا ومُسْوَدًّا.

فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[2] فيكونُ حالاً مُؤكِّدةً، وَعِندِي أَنَّهُ يجوزُ أَن يَكونَ اسْمَ الفاعِلِ في مَوضِعِ المَصدَرِ كما تَقولُ: / ٩٥ أ قُمْ قائمًا؛ لأنَّ

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزهُ:

وليسَ لِحُبِّها ما عِشْتُ شافِ

روايته في مصادره: (بالنأي) بدل (بالمرء).

الشاهد فيه: (كاف) حيث جعله حالًا مؤكدة. وأكثر المصادر على أنه مصدر جاء على لفظ اسم الفاعل، وسكّن للقافية.

انظر: ديوان بشر ١٦٢، والقوافي للأخفش ١، والمقتضب ٤/ ٢٢، والكامل ٢/ ٩١٠، والخصائص ٢/ ٢٦٨، وتفسير أبيات المعاني من شعر المتنبي لأبي مرشد المعري ١٣٤، ومختارات ابن الشجري ٢٧٩، والمفصل ٢١٧، وشرحه ٦/ ٥١، واللسان ٣/ ٢٥٤ (صعد)، وخزانة الأدب ٤/ ٤٣٩.

(٢) النمل: ١٩.

المَصدَرَ المؤكِّدَ أكثرُ مِن الحالِ المؤكِّدةِ، وَمِنهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[1]، ومِنهُ قولُ الشاعِرِ[2]:

طَعَنَّا زِيادًا في اسْتِهِ وَهْوَ مُدْبِرٌ[3]

وَيجوزُ أن يكونَ (وَهُمْ صاغِرُونَ) عَلَى الحالِ مِن (أَذِلَّةً)، وَقولُهُ تعالى: ﴿وَيَوْمَ[4] أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾[5]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[6]، وَقولُهُ تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[7]، وَقولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾[8]، فَهَذِهِ الأحوالُ مُؤَكِّدةٌ، وكذلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[9]، وكذلِكَ قَولُ الشاعِرِ:

---

(١) النمل: ٣٧.

(٢) هو عمرو بن مخلاة الكلبي.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزُهُ:

وثورٌ أصابتْهُ السُّيُوفُ القواطِعُ

الشاهد فيه: جملة (وهو مدبر) فهي حال مؤكدة؛ لان الطعن فب الاست لا يكون إلا مع الإدبار.

انظر: التنبيه على شرح الحماسة ٣٠٥، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٦٤٨، وتاريخ دمشق ٤٦/ ٣٣١.

(٤) في ج: ولسوف. وهو وهم.

(٥) مريم: ٣٣.

(٦) البقرة: ٦٠.

(٧) النساء: ٧٩.

(٨) البقرة: ٨٣.

(٩) البقرة: ٩١.

الشاعِرِ:

أَنــا ابْــنُ دارَةَ مَعْرُوفًــا لهــا نَــسَبي فَهَــل بِــدارةَ يــا للنَّــاسِ مِــن عَــارِ[١]

وَكذلِكَ قَولُ حاتِمٍ[٢]:

إذاكُنْــتَ رَبًّــا لِلقَلُــوصِ فــلا تَــدَعْ رَفِيقَــكَ يمـشِي خَلْفَهـا غَـيرَ راكِـبِ[٣]

وَقَولُ الشاعِرِ[٤]:

وَقَــدْ فَــرَّ عَمْــرٌو هارِبًــا مِــن مَنِيَّــةٍ[٥]

فَهذِهِ جميعُها أَحوالٌ مُؤكَّدةٌ. وقَولُهُ: «وَتِلكَ النَّكِرَةُ هِيَ المَعرِفَةُ» وهذا يُبطِلُ ظاهِرُهُ أَن يكونَ صِفةً لِلفِعلِ، وَقَد تَقَدَّمَ فيما سَبَقَ أنها صِفةٌ لِلفعلِ، وَلَسْنا نُرِيدُ أنها صِفةٌ لِلفِعلِ مِن كُلِّ وَجْهٍ، وَكَيفَ يكونُ ذلِكَ وَالوَصْفُ مِن خَصائصِ الأَسماءِ، وإنما هُو شَيءٌ يَتَعَلَّقُ بِالمعنى لا باللفظِ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحَشرَج الطائي، شاعر جاهلي، كان مضرب المثل في الجود. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٢٣٥، والأغاني ١٧/ ٢٧٨.

(٣) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: (غير راكب) فهي حال مؤكدة؛ فالمشي لا يكون ركوبًا.

انظر: ديوان حاتم الطائي ١٩٥، وديوان الحماسة ٢/ ٢٩، والأغاني ٦/ ٣١٦، والحماسة البصرية ٢/ ٨٧٠.

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) شطر بيت من الطويل. لم أعرف تمامه.

الشاهد فيه: (هاربًا) فهي حال مؤكدة من فاعل الفرار.

انظر: البديع ١/ ١/ ١٩٤، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١/ ٥٦٧.

واعْلَمْ أنَّ الحالَ علَى أربعةِ أضْرُبٍ، أوَّلها: المُنْتَقِلةُ، والثاني: المقدرةُ، كقولِكَ: مَرَرْتُ برجُلٍ مَعَهُ صَقرٌ صَائدًا بِهِ غدًا، أي: مُقَدَّرًا، والثالِثُ: المؤكّدةُ، وَقَد ذُكِرَتْ، والرابِعُ: المُوطِّئةُ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[1]، وكذلِكَ: مَرَرْتُ بِهِ رَجُلاً صالحًا.

قالَ أبو الفَتحِ: «**والعامِلُ في الحالِ عَلَى ضَربَينِ: مُتَصَرِّفٌ وَغيرُ مُتَصَرِّفٍ، فإذا كانَ مُتَصَرِّفًا جازَ تَقديمُ الحالِ عَلَيهِ، تقولُ: جاءَ زيدٌ راكبًا، وجاءَ راكبًا زيدٌ، وراكبًا جاءَ زيدٌ، كُلُّ ذلِكَ جائزٌ؛ لأنَّ (جاءَ) مُتَصَرِّفٌ، والتَّصَرُّفُ هُوَ التَّنَقُّلُ في الأَزْمِنةِ، تقولُ: جاءَ يجيءُ جَيْئًا**[2]**، فَهُوَ جاءٍ، وكذلِكَ: أَقْبَلَ محمَّدٌ مُسْرِعًا، وَأَقْبَلَ مُسْرِعًا محمَّدٌ، ومُسْرِعًا أَقْبَلَ محمَّدٌ؛ لأنَّ (أَقْبَلَ) مُتَصَرِّفٌ**»[3].

قالَ سَعيدٌ: العامِلُ عَلَى ضَربينَ، قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ، فالقَوِيُّ ما كانَ أَصْلاً في بَابِهِ، لم يَتَطَرَّقْ عَلَيهِ نَقِيصَةٌ، كالفِعلِ[4] العارِي مِنَ الجُمُودِ، وَهُوَ المُتَصَرِّفُ، والتَّصَرُّفُ هُوَ أن يُوجَدَ لهُ مُضارِعٌ، أو ما يُغني عَنْهُ، وَمَصْدَرٌ، واسمُ فاعِلٍ، وتَأْمُرُ بِهِ، وتَنْهَى بِهِ، كقولِكَ: جاءَ يجيءُ جَيْأً فهُوَ جاءٍ وجِئْ، ولا تَجِئْ، وكذلِكَ: أَقْبَلَ، وَظَرُفَ، وإنما قُلنا ذَلِكَ لأنَّ الحالَ مَفعُولٌ فيها، والمفعولُ معمُولٌ،

---

(١) الأحقاف: ١٢.

(٢) في اللمع: مجيئًا.

(٣) اللمع ٦٢.

(٤) في أ: الفاعل.

والمعمولُ لا بُدَّ لَهُ مِن عامِلٍ، وأَصْلُ العَمَلِ لِلفِعْلِ، إذْ لا يَنْفَكُّ عَنهُ، فإذا كانَ صاحبُ الحالِ مُظْهَرًا والعامِلُ فِيهِ هذا الفِعلُ المُتَصَرِّفُ، فالبَصْرِيُّ يُجِيزُ تَقدِيمَ الحالِ عَلَيهِ[(١)]، كَقولِكَ: راكِبًا جاءَ زيدٌ، وَأَجمعُوا عَلَى جوازِ: جاءَ زيدٌ راكبًا، وجاءَ راكبًا زيدٌ، وَرَأَيتُ في لَفْظِ عُثمانَ ما يَدُلُّ عَلَى أَنَّ في: جاءَ راكِبًا زيدٌ،[(٢)] خلافًا[(٣)]، واسْتَدَلَّ عَلَى جَوازِهِ بِقولِ الشاعِرِ[(٤)]:

تَــرُدُّ حَــسْرَى[(٥)] حَــدَقَ العُيُــونِ[(٦)]

---

(١) قال سيبويه: «واعلم أنه لا يُقال: قائمًا فيها رجلٌ، فإن قال قائلٌ: أجعلُهُ بمنزلة: راكبًا مرَّ زيدٌ، وراكبًا مرَّ الرجلُ. قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأن (فيها) بمنزلة (مرَّ)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن منَ الفعل». الكتاب ٢/ ١٢٤، وانظر: المقتضب ٣/ ٣٦، والإنصاف ١/ ٢٥٠.

(٢) بعده في د: وضَربْتُ راكبًا زيدٌ.

(٣) قال في (الخاطريات) في حديث عن بيت النابغة:

أبلِــغِ الــنعمان عنــي مألُكًــا إنــه قــد طــال حبــسي وانتظــاري

«... ويجوز أن يكون (مألُكًا) على هذا القولِ حالًا من قولِهِ: (إنَّه)، أي: أبلغه هذه الصورةَ رسالةً، ثم قدَّم حال المفعولِ به عليه، كقولك: ضربت قائمًا هندًا، وكقول العجاج...» البيتين. (بقيَّة الخاطريات ٣٦).

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) في أ: حسرا.

(٦) من الرجز، وقبله:

يُغضي كإغضاء الدَّوَى الزَّمينِ

وروايته: (يرُدُّ). والدَّوى: المرض.

انظر: المخصص ١٥/ ١٢٨. ولم أجده في غيره.

وَأَنْشَدُوا للعَجَّاجِ[١]:

إذا سَمِعْتَ وَقْعَها الخَرَّارا   أَصَمَّ يَهْوِي وَقْعُها الصَّرَّارا[٢]

أي: أَصَمَّ وَقْعُها الصَّرارَ يَهْوِي، فـ(يَهْوِي) حالٌ مُقَدَّمةٌ،[٣] والفَرَّاءُ يَأبى: رَاكِبًا جاءَ زَيدٌ[٤]، لأجلِ الضَّمِيرِ العائدِ فِيهِ إلى صاحِبِها، ويُفسِدُ هذا القولَ: جاءَ راكبًا زيدٌ، إذْ أجازَهُ، وَمَذهَبُ البَصريِّ هُو الصحيحُ؛ لأَنَّهُ إذا تَقَدَّمَ لفظًا فَهوَ في نِيَّةِ التَّأخِيرِ، لم يمتنِعْ ذَلِكَ، كما تقُولُ: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيدٌ، وَرَأيتُ الأخفَشَ قَد مَنَعَ مِن قولهم: رَاكبًا زَيدٌ جاءَ، لِتباعُدِها عَنِ العامِلِ[٥]، قالَ: وَلَو قُلْتَ: قاعدًا ضَرَبْتُ زَيدًا مُتكَلِّمًا، إنْ كانَ (قاعِدًا) حالاً لِلمُتَكَلِّمِ لم يجُزْ، وإن كانَ حالاً مِنَ المُضْمَرِ جازَ، ولو قُلتَ: ضَرَبْتُ زَيدًا قاعِدًا مُتكَلِّمًا، فَجَعَلْتَ: (قاعِدًا) حالاً

---

(١) هو عبد الله بن رؤبة، من بني مالك بن سعد بن زيد مناة. راجز إسلامي، ولقب بالعجاج لبيتٍ قاله. سمع من أبي هريرة رضي الله عنه. ووفد على خلفاء بني أمية. انظر: التاريخ الكبير ٤/ ١/ ٩٧، والشعر والشعراء ٢/ ٥٧٥.

(٢) من الرجز.

الصرار: طائر. يقول: إذا سمعت صوت الحجر يهوي بين السماء والأرض أصمَّ وقعُها ذلك الطائر المسمى (الصرار) . (عن المعاني الكبير).

انظر: ديوان العجاج ٣٧٢، والمعاني الكبير ٢/ ١١٠٣، وبقية الخاطريات ٣٦.

(٣) بعده في د: فأمّا: جاءَ راكبًا زيدٌ، فلم أعرِفْ فيه خلافًا، وأمّا الثانيةُ فالكُوفيُّ يمنَعُ منها، وأجازَ: يسيرُ راكبًا؛ لأنهُ لا يلتبِسُ بالمفعول.

(٤) انظر: أسرار العربية ١٧٨، والإنصاف ١/ ٢٥٠.

(٥) انظر رأي الأخفش في: الهمع ١/ ٢٤٢.

لِلمُتكَلِّمِ جازَ، وَلَو قُلْتَ: ضَرَبْتُ مُتكَلِّمًا / ٩٥ ب زيدًا قاعِدًا، فَجَعَلْتَ (مُتكلمًا) حالاً مِنَ المُضمَرِ في (قاعِدًا) لم يجزْ، لِلفَصْلِ.

فإن كان صاحبُ الحال مضمرًا أجازوا تقديمها على العامل، فتقول: راكبًا جئتُ[1]؛ لأنهم يَتَوَهمُونَ أَنَّ المُضمَرَ يَعودُ إلى شَيءٍ سابِقٍ، وَقَد عادَ مُضمَرُ الفِعلِ إِلَيهِ، وهذا فاسِدٌ، واسْتَدَلَّ المُبرِّدُ عَلَى جوازِ تَقَدُّمِهِ مُطلقًا بِقَولِهِ تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾[2]، وَلَيسَ هذا حُجةً عَلَى الفَرَّاءِ؛ لأنَّهُ لم يَتَقَدَّمْ مُضمَرٌ عَلَى مُظهَرٍ، وكذلِكَ قولُ الشاعِرِ[3]:

مُزْبِدًا يَخطِرُ ما لم يَرنِي ... فإذا يَخْلُو لَهُ لحمِي رَتَعْ[4]

---

(١) الإنصاف ١/ ٢٥٠.

(٢) القمر: ٧.

وانظر رأي المبرد في المقتضب ٤/ ١٦٩.

(٣) هو سويد بن أبي كاهل.

(٤) البيت من الرمل.

وهو مركب من بيتين هنا وفي المقتضب والأصول، وهما:

مُزْبِدًا يَخْطِرُ ما لم يَرَنِي ... فإذا أسمعتُهُ صوتي انْقَمَعْ

وَيُحَيِّيني إذا لاقيتُهُ ... وإذا يخلُو لهُ لحمِي رتَعْ

روي برفع (مزبد)، فلا شاهد حينئذٍ، وروي: (وحبيبٍ إذا لاقيته).

مزبد: شبهه بالجمل الهائج، الذي يظهر الزبد على مشافره. يخطر: الخَطْر: تحريك اليدين في المشي والاختيال بهما. ورتع: أكل. (عن شرح المفضليات للأنباري).

والشاهد فيه: نصب(مزبدًا) على الحال، وقد تقدم على العامل، وهو (يخطر).

#hhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhhh٦٥٧

وَكذلِكَ قَولُهُ[١]:

شَـامِذًا تَتَّقِـي المُـبِسَّ عَـنِ المُـرْ   يـةِ كَرْهًـا بِالـصِّرفِ ذي الطُّـلاَّءِ[٢]

وَأَنْشَدُوا أَيضًا:

إنَّ العَجُــوزَ حَيــةً ضَــمُوزا   تأكُــلُ في مَقْعَــدِها قَفيــزا[٣]

وَرُوِيَ (حيَّةٌ) بِالرفعِ، فهذا حالٌ مِنَ المُضمَرِ في (تَأْكُلُ)، ويجوزُ غيرُ ذلِكَ اللفْظِ، وهُو (خَبَّة). وكذلِكَ قَولُهُ[٤]:

انظر: المفضليات ١٩٨، والمقتضب ٤/ ١٧٠، والشعر والشعراء ١/ ٤١١، وشرح المفضليات للأنباري ١/ ٤٩٨، ٤٩٩، والأصول ١/ ٢١٧، وشرح التبريزي ٢/ ٩٠٢، ٩٠٤، وخزانة الأدب ٦/ ١٢٥.

وقد جاء البيت الثاني في مصادر أخرى منها: الزاهر ٢/ ٣١، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٨١، ولم أستقصها لأن موضع الشاهد في الأول.

(١) هو أبو زبيد الطائي.

(٢) البيت من الخفيف.

الشامذ: التي ترفع ذنبها نشاطًا ومرحًا. والمبس: الداعي للحلب. أبس بالناقة دعاها للحلب. والمرية: مسح الضرع لتدر. والصِّرف: صبغ أحمر. والطُّلاَّء: الدم. يصف حرباء، فيقول: الناقة تتقي المبس باللبن، وهذه تتقيه بالدم. (عن اللسان والتاج).

والشاهد فيه: نصب(شامذًا) على الحال، وقد تقدم على العامل، وهو (تتَّقِي).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر أبي زبيد) ٥٨٢، وكتاب الإبل لابن السكيت (الكنز اللغوي) ٨٧، والمعاني الكبير ٢/ ٩٤٩، وجمهرة اللغة ٢/ ٣٥٦ (رصف)، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٢ (طلى)، واللسان ٦/ ٢٧ (بسس)، ١٥/ ٢٧٧ (مرا)، وتاج العروس ٩/ ٤٣٠ (شمذ).

(٣) سبق تخريج الأول، وزد عليه للبيت الثاني أيضًا: الفاضل ٢٢، وتهذيب اللغة ١٣/ ٢١٥ (لبز)، واللسان ٥/ ٤٠٣ (لبز).

(٤) لم أقف على قائله.

ضـاحِكًا مـا قَبَّلْتُهـا حِـينَ قـالوا   نَقَـضَتْ صَـكَّها وَرُدَّتْ عَلَيَّـا[(١)]

وَلَيسَ في هذا جميعِهِ حُجةٌ عَلَى الفَرَّاءِ. وَقِيلَ: إنَّ ثَعلبًا قَطَعَ في مجلِسٍ بِقولهم: شَتى تؤوبُ الحلَبَةُ[(٢)]، وَقَد يحتَمِلُ أن يَكونَ التَّقدِيرُ: إيابًا شَتى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ، فيكونَ صِفةَ مَصدَرٍ محذوفٍ، فأمَّا قولُ الشاعِرِ[(٣)]:

تَبَيَّنُ أَعجازُ الأُمُورِ إذا انقَضَتْ   وتُقبِلُ أَشْباهًا عَلَيكَ صُدُورُها[(٤)]

فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الفَراءِ، إلاَّ أن يقولَ: أُجِيزُ تقدِيمَهُ عَلَى صَاحِبِها وَلا أُجِيزُ تَقَدُّمَها عَلَى عامِلِها، وكذلِكَ قولُهُ:

إذا سـمِعْتَ صَـوتَهُ الخَـرَّارا   أَصَـمَّ يَهْـوِي وَقْعُهـا الـصرَّارا[(٥)]

---

(١) البيت من الخفيف.

الصَّك: الكتاب. (عن المقتضب).

والشاهد فيه: نصب(ضاحكًا) على الحال، وقد تقدم على العامل، وهو (قبلتها)، و(ما) زائدة.

انظر: المقتضب ٤/ ١٧٠، ولم أجده في غيره.

(٢) لم أقف عليه في المجالس المطبوع.

والقول في: الصحاح ١/ ١١٤ (حلب)، وجمهرة الأمثال ١/ ٥٤١، والإنصاف ١/ ٢٥١

(٣) هو شبيب بن البرصاء. وفي الحماسة البصرية ذكر خلافا في القائل، فنسبها إلى مضرس بن ربعي بن لقيط الأسدي، ثم قال: «ومنهم من ينسبها إلى شبيب بن البرصاء، وقيل: إنها لعوف بن الأحوص الكلابي»

انظر: الحماسة البصرية ٣/ ١٣٠٧.

(٤) البيت من الطويل.

الشاهد فيه: أن الحال (أشباهًا) تقدمت على صاحبها، وهي الصدور.

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ٦، والأغاني ١٢/ ٢٧٧، وتاريخ دمشق ٣٢/ ٤٤٦، والحماسة البصرية ٣/ ١٣٠٩.

(٥) سبق تخريجه.

وَاسْتَحْسَنُوا: ضَرَبْتُ يَقُومُ زَيدًا، وَلم يَستَحْسِنُوا: ضَرَبْتُ قائمًا زيدًا.

قال أبو الفتح: «فإنْ لم يَكُنِ العامِلُ فِيهِ[1] مُتصَرِّفًا لم يجُزْ تَقدِيمُ الحالِ عَلَيهِ، تقولُ: هَذا زَيدٌ قائمًا، فَتَنْصِبُ (قائمًا) عَلَى الحالِ بما في (هذا) مِن مَعنى الفِعلِ؛ لأنَّ (ها) لِلتَنْبِيهِ، وَ(ذا) للإشارَةِ، فكأنَّكَ قُلْتَ: أُنبِّهُ عَلَيهِ قائمًا، وَأُشيرُ إليهِ قائمًا، ولو قُلْتَ: قائمًا هذا زَيدٌ لم يجُزْ؛ لأنَّ (هذا) لا يَتَصَرَّفُ»[2].

قالَ سَعيدٌ: اعلَمْ أَنَّهُ لَيسَ كُلُّ ما كانَ فِيهِ مَعنى الفِعلِ يَصِحُّ لَهُ العَمَلُ، أَلا تَرَى أَنَّ الحرُوفَ جميعَها فِيها مَعانِي الفِعلِ، ولا يَصْلُحُ أَن يَعْمَلَ في الحالِ إلاَّ ما قَوِيَ مِن ذلِكَ قُوَّةً تخرِجُهُ إلى شَبَهِ الفِعلِ، كَـ(كَأَنَّ)، وَحُروفِ النِّداءِ، فأَمَّا (ما) و(لا) و(هلْ) فلا يَعمَلُ شَيءٌ منها في الحالِ، وعِلَّةُ ذلِكَ هُو أَنَّ العَرَبَ عَدَلَتْ عَنِ الفِعلِ إلى الحرفِ للاختِصارِ والإيجازِ، فإذا أَرادَتِ العَمَلَ عادَتْ إلى الأَصْلِ، ونَزَلَتْ عَنِ الفَرْعِ، فلو أنها أَعْمَلَتْها كانَ عَودًا إلى الأَصْلِ بَعدَ ما اختُزِلَ، فكانَ يكونُ كإدْغامِ المُلحَقِ، وَأَيضًا فهذِهِ الحُروفُ قَد أُمِنَ ذِكْرُ الأفعالِ مَعَها، فَلَمْ تُذكَرْ، فأَمَّا إعمالُ (ها) وَهِيَ حَرفٌ في الحالِ، فإنها بمنزلةِ (يا) في النِّداءِ؛ لأنها المُعَبَّرُ بها عَن نَبَّهْتُ، كما أَنَّ (يا) المُعَبَّرِ بها عَن نَادَيْتُ، ولذلِكَ استُعْمِلَتْ في النِّداءِ في: يا أَيُّها الرَّجُلُ، وجُعِلَ كالتِّكرارِ لها، وكما أَنَّ (يا) مَعَ (أَيِّ) جَعَلُوها مَعَ الرَّجُلِ؛ لأنَّ الرَّجُلَ في الحقيقةِ هُوَ المَدْعُوُّ، فأُقِيمَتْ (ها) مَعَ الرَّجُلِ مُقامَ (يا)

---

(١) سقط من اللمع.

(٢) اللمع ٦٢-٦٣.

حِينَ امْتَنَعَتْ (يا) مِنَ الدُّخُولِ عَلَى الأَلِفِ واللامِ، وسَنَذْكُرُ هذا.

وأمَّا عَمَلُ (ذا) فَلِما فِيهِ مِن مَعنى الإشارةِ، وفارَقَ حُكمُ (ذا) حُكمَ (ها)؛ لأنَّ حُكمَ الفِعلِ مَوجُودٌ مَعَ (ذا)، ولَيسَ بِموجُودٍ ظَاهِرٍ مَعَ (ها)، ألا تَرَى أنَّ بناءَ (ذا) لِعِلَّةِ تَضَمُّنِهِ مَعنى الإشارةِ، والحرفُ مَبنيٌّ علَى الأَصلِ، فإنْ شِئتَ أَعْمَلتَها وإنْ شِئتَ أَعْمَلْتَ (ذا)، فإذا تَساوَى الأَمرُ فِيهما أَعْمَلَ الكُوفيُّ الأَوَّلَ، وأَعْمَلَ البَصْرِيُّ الثاني[1]، فَقِياسُ الكوفيِّ لا يمنع[2] مِن: ها قائمًا ذا زيدٌ؛ لأنَّ عامِلَهُ قَبْلَهُ، وها زيدٌ قائمًا ذا، وقِياسُ البصريِّ يمنَعُهُ إنْ كانَ العامِلُ (ذا)؛ لأنَّ عامِلَهُ بَعْدَهُ إذا كانَ العامِلُ (ذا)، ويجوِّزُ البَصريُّ أن يَعْمَلَ الأَوَّلُ أيضًا، فأمَّا: قائمًا هذا زيدٌ، فَلَيس يُجيزُهُ أَحَدٌ؛ لأنهما إنما / ٩٦ أ يَعْمَلانِ لِشَبَهِ الفِعلِ، فإذا لم يَتَصَرَّفْ في نَفْسِهِ فَألاَّ يَتَصَرَّفَ في مَعْمُولِهِ بِتَقَدُّمٍ أولى.

واعْلَم أنَّ أسماءَ الإشارةِ تَعمَلُ في الحالِ ولا تَعْملُ في ظَرْفِ الزَّمانِ، لا تقولُ: هذا زيدٌ يومَ الجمعةِ، ولا هذا يومَ الجمعةِ زَيدٌ[3]، ولا شُبهَةَ في أنَّ الحالَ أَقْوَى شَبَهًا بِالمفعُولِ بِهِ مِن ظَرفِ الزَّمانِ، ألا تَرَى أنَّ الظرفَ يَعمَلُ فِيهِ المعنى مُقدَّمًا عَلَيهِ، نحوُ قولِكَ: كُلَّ يَومٍ لَكَ ثَوبٌ، ولا يَعْمَلُ في الحالِ، لَو قُلْتَ:

---

(١) كما هو الأمر في باب التنازع.

(٢) في ج: يمتنِعُ.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٧٢.

مُنطَلِقًا زَيدٌ في الدَّارِ، [لم يجُز](١)، وإنما كانَ كذلِكَ لأنَّ الفارِسِيَّ قالَ: إنَّ الإشارةَ إنما تَعْمَلُ فيما يَتعَلَّقُ بزَيدٍ(٢)، وظَرفُ الزَّمانِ لا يَتعَلَّقُ بزَيدٍ، وَعَلى هذا يجوزُ أَن تَقولَ: هذا يومُ الجمُعَةِ القِتالُ، ولم أَرَ مَنْ يُجيزُهُ، وقالَ ابنُ السَّرَّاجِ: إذا قُلْتَ: هذا رَجُلٌ راكِبًا، فالحالُ مِن رَجُلٍ؛ لأَنَّهُ قالَ: هُوَ أَحْسَنُ مِن قَولِكَ: جاءَ رَجُلٌ راكبًا [زيدٌ](٣)؛ لأَنَّهُ لَيسَ مَعَهُ ما يُقارِبُ المعرِفةَ(٤).

قال أبو الفتحِ: «وَتَقُولُ: زَيدٌ في الدَّارِ قائمًا، فَتَنْصِبُ (قائمًا) عَلَى الحالِ بِالظَّرْفِ، وَلَو قُلْتَ: زَيدٌ قائمًا في الدَّارِ لم يَجُزْ؛ لأَنَّ الظَّرفَ لا يَتَصَرَّفُ»(٥).

قال سعيدٌ: الظَّرفُ وحرفُ الجرِّ الكلامُ عليهِما مِن طَرِيقٍ واحدةٍ، ولهذا المعنى عَبَّرَ عَنِ الجارِّ والمجرورِ بِالظَّرفِ، وَمَتى وَقَعَ الظرفُ خَبرًا أو صِفةً أو صِلةً أو حالاً نابَ مَنابَ الفِعلِ عَلى الخِلافِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ، فيما عَدَا الصِّلَةَ، إلاَّ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ حالٍ فَرْعٌ عَلَى الفِعلِ، فَيَجِبُ أَن يَنقُصَ عَن مَرتَبَتِهِ، ولهذا المَعنى فَسَدَ قَولُ مَنِ ادَّعَى أَنَّ العامِلَ في الحالِ هُوَ العامِلُ في الظَّرْفِ؛ لأَنَّهُ يمتَنِعُ أَن يَتَقَدَّمَ الحالُ عَلَى الجُملةِ إجماعًا في قولِكَ: زَيدٌ في الدَّارِ قائمًا، فَلَو كانَ الفِعلُ العامِلَ لم

---

(١) سقط من ج.

(٢) لم أقف على قوله.

(٣) سقط من أ.

(٤) لم أقف على قوله.

(٥) اللمع ٦٣.

يمتَنِعْ: قائمًا زيدٌ في الدارِ، كما [لم يمتنِع][1] لو ظَهَرَ العامِلُ وَعَمِلَ فِيهِ، وفي هذا الكلامِ نَظَرٌ، ولا يكونُ حالاً مِن (زَيد)؛ لأنَّ (زيدًا) مُبتَدَأٌ، والعامِلُ فِيهِ الابْتِداءُ، والابتِداءُ لا يَعمَلُ النَّصْبَ في شَيءٍ، وإذا لم يعمَلِ النَّصبَ في الظَّرفِ فالأَولى ألاَّ يَعمَلَ في الحالِ، وإنما جازَ أن يكونَ حالاً مِن (هذا) وَهُوَ مبتَدَأٌ، في قولِكَ: هَذا زَيدٌ قائمًا؛ لأنَّ العامِلَ فيهِ نَفسُ المُبتَدَإِ الذي هُوَ صاحِبُها، لما تَضَمَّنَهُ مِن مَعنى الإشارةِ، وَرَأيتُ بَعضَ المُتَقَدِّمِينَ يَذكُرُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[2] أنَّ (مُصَدِّقًا) حالٌ مِنَ (الحقِّ)[3]، وَجَوَّزَ أن يَعمَلَ فِيها ما لا يَعْمَلُ في صاحِبِها؛ لأنَّ الحالَ خبرٌ، والعامِلُ في الخَبرِ غيرُ العامِلِ في المُخبَرِ عَنهُ، ولا يعجبُني هذا القولُ، وَذَكَرَ سِيبويهِ في قولِكَ: فِيها رَجُلٌ قائمًا: أنَّ (قائمًا) يَنتَصِبُ عَلَى الحالِ مِن رَجُلٍ[4]، وهذا يُصَحِّحُ مَذهَبَ الكُوفيِّ.

وَفي هَذِهِ المَسألةِ ثلاثُ مَراتِبَ: مَرتبةٌ لا شَكَّ في جَوازِها، وَهِيَ قولُكَ: زَيدٌ

---

(١) في د.

(٢) البقرة: ٩١.

(٣) قال الأخفش: «نصب (مصدقًا) لأنه خبر معرفة». انظر: معاني القرآن ١/ ٣٢٣. وقال مكي بن أبي طالب: «قوله: (مصدقًا) حال من الحق مؤكدة، ولولا أنها مؤكدة لما جاز الكلام، كما لا يجوز: هو زيدٌ قائمًا؛ لأن زيدًا قد يخلو من القيام وهو زيد بحاله، والحق لا يخلو أن يكون مصدقًا لكتُبِ الله» انظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١١٢، ١٢٢.

في الدَّارِ قائمًا، فـ(قائمٌ) حالٌ مِنَ الضميرِ المُستكِنِّ في الظَّرفِ، والعامِلُ الظرفُ.
وَمَرتبةٌ فيها خلافٌ بَينَ سِيبويهِ والأخفشِ، وَهِيَ: زَيدٌ قائمًا في الدَّارِ، فَسِيبويهِ يمنَعُ مِنها، والأَخفَشُ والكسائيُّ والفراءُ يُجيزونها[1]، واسْتَدَلَّ سِيبويهِ بما سَبَقَ أَنَّهُ مَعنىً فلا يَقوَى قُوَّةَ العامِلِ القَويِّ في تَقَدُّمِ مَعمُولِهِ عَلَيهِ[2]، وَإذا أَفسَدُوا أَن يَتَقَدَّمَ مَعمُولُ الفِعلِ غَيرِ المُتَصَرِّفِ فَما ظَنُّكَ بِالمَعنى، واستَدَلَّ الأَخفَشُ بما يُسوِّغُهُ القِياسُ، وجاءَ مِن أَشعارِ العَرَبِ، وَأَجَازَهُ الفَراءُ في الشِّعْرِ، وذَلِكَ أَنَّ (زَيدًا) في الحقيقةِ صاحبٌ للحالِ؛ لأَنَّهُ هُوَ المُضمَرُ، وَقَد تَقَدَّمَ عَلَى الحالِ، وهذا فاسِدٌ؛ لأَنَّ الكلامَ في العامِلِ لا في صاحِبِ الحالِ، وَأَنْشَدَ[3]:

بِاللهِ رَبِّكَ إنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ ... إنَّ ابْنَ هَرمَةَ واقِفًا بِالبابِ[4]

فَـ(واقِفًا) حالٌ مِنَ المُضمَرِ في الظَّرفِ، وَغيرُهُ يُنشِدُهُ: هَذا ابنُ هَرْمَةَ

---

(١) انظر رأي سيبويه في الكتاب ٢/ ١٢٤، ورأي الأخفش في البحر المحيط ٧/ ٤٤٠، والرأيين في البديع ١/ ١/ ٣٠٠، والهمع ١/ ٢٤٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٤.

(٣) لم أجده في معاني القرآن. ولم أقف على روايته هذه.

(٤) البيت من الكامل.

وهو لإبراهيم بن هرمة.

انظر: ديوان ابن هرمة ٧٠، والصناعتين ٦٨، والشيرازيات ١/ ٧٣، والمفصل ٣٦١، والبديع ١/ ١/ ٢٧٠، وشرح المفصل ٩/ ١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٢١، ورصف المباني ٢٢٤، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٨.

واقِفًا[١]، ولا حُجَّةَ لَهُ في هذِهِ الروايةِ، وَأَنْشَدَ الفارِسِيُّ للفَرَزْدَقِ:

أَبَنُـو كُلَيْـبٍ في الفَخَـارِ كَـدَارِمٍ ... أَمْ هَـلْ أَبُـوكَ مُدَعْـدَعًا كَعِقَـالِ[٢]

/ ٩٦ ب فَـ(مُدَعْدَعٌ) حالٌ مِنَ المُضمَرِ في الظَّرفِ، والظَّرفُ هُوَ العامِلُ فِيهِ، ولا حُجَّةَ في هذا؛ لأنَّهُ يجوزُ أن يُنصَبَ عَلَى الذَّمِّ، إن كانَ مِن زَجْرِ الغَنَمِ، ويكونَ للأب، وَعَلَى المدْحِ، إنْ كانَ مِنْ دَعْدَعْتُ الجفنةَ، ويكونَ مِن (عِقالٍ)، وَفيهِ نَظَرٌ.

وَمِن ذلِكَ قولُـهُ تعالى في قِراءةِ مَنْ قَرَأَ[٣]: ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِيْنِهِ﴾[٤] فَـ(مَطْوِيَّاتٍ) حالٌ مِنَ المُضْمَرِ في الجارِّ، وَهِيَ مُتَعَلِّقةٌ بِهِ، وَقَد تَقَدَّمَتْ، وقالَ في قَولِ ذي الرُّمَّةِ:

لَعَلَّـكَ يـا عَبْـدَ امْـرِئِ القَيْسِ مُقْعِيًا ... بمَـرأَةَ دَارِ الخامِـلِ المُتَـذَلِّلِ[٥]

(١) وعليه جميع ما اطعلت عليه من المصادر.

(٢) البيت من الكامل.

روي:

ابنو كُليبٍ مِثلُ آلِ مُجاشِعٍ

انظر: ديوان الفرزدق ٢/ ٧٢٦، ومنتهى الطلب ١/ ٣٠٢. ولم أجده في غيرهما.

(٣) هي قراءة عيسى بن عمر، والجحدري. انظر: تفسير ابن عطية ٤/ ٥٤١، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/ ٤١٤، والبحر المحيط ٧/ ٤٤٠.

(٤) الزمر: ٦٧.

(٥) البيت من الطويل.

روي: (فعل الخامل) بدل (دار الخامل).

مرأة: قرية. المقعي: الذي يجلس على أطراف قدميه. (عن الديوان).

فَنَصَبَ الحالَ عَنِ المُضمَرِ في الجارِّ، وَقَدَّمَهُ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَولِ سِيبويهِ أَنَّ مَعْمُولاتِ العوامِلِ بِغَيرِ واسِطةٍ ثلاثةٌ، قَوِيٌّ في الغايةِ، وَهُوَ المفعُولُ بِهِ والمَصْدَرُ، وهذا لا يعملُ فِيهِ إلاَّ فِعلٌ، أَوِ اسْمُ فاعِلٍ، أَو مَصدَرٌ، أَوِ اسْم فِعلٍ، وَلا يَتَقَدَّمُ المفعُولُ بِهِ عَلَى شَيءٍ مِنها إلاَّ عَلَى الفِعلِ واسْمِ الفاعِلِ. وَمَعْمُولٌ ضَعِيفٌ في الغايةِ وَهوَ الظَّرْفُ، وهذا القِسمُ تَعمَلُ فِيهِ رائحةُ الفِعلِ، مُقدَّمًا ومؤخَّرًا، وَقَد بَيَنَّاهُ في مَوضِعِهِ، ويُلحَقُ بِهِ حَرفُ الجَرِّ. وَمَعمُولٌ يكونُ لَهُ مَرتبةٌ بَينَ مَرتَبَتَيْهِما، يَعمَلُ فِيهِ الفِعلُ والمَعنى، لكنْ يَعمَلُ فِيهِ المَعنى مُقَدَّمًا عَلَيهِ، فَلو تَقدَّمَ عَلَى العامِلِ المعنَوِيِّ لَصارَ المَعمُولُ المُتَوَسِّطُ ضَعِيفًا.

وَهُنا نُكتةٌ، وَهُوَ أَنَّ الحالَ تُشبِهُ الظَّرْفَ؛ لأنَّ الظَّرْفَ والمَصْدَرَ يَتَحَدَّدانِ وَيَتَصَرَّفانِ مَعًا، أَعني ظَرفَ الزَّمانِ، وكذلِكَ الحالُ والمصدَرُ، ولهذا يقومُ أَحدُهما مَقامَ الآخَرِ، وتُشبهُ الحالَ الصفةُ، فلذلِكَ انْتَصَبَتْ إذا تَقَدَّمَتْ عَلَى الحالِ، نحو قولِهِ:

لعـــــزةَ مُوحـــــشًا طلـــــلُ[1]

وَلا يُشْبِهُ المفعولَ بِهِ؛ لأنَّ المنصُوبَ في: جاءَ زيدٌ ضاحِكًا، هُوَ المرفُوعُ، وَلَيسَ كذلِكَ المفعولُ بِهِ، وَيُشْبِهُ خَبرَ (كانَ) في: كانَ زيدٌ قائمًا، والمنصُوبُ في

الشاهد فيه: (مقعيًا) حيث هو منصوب على الحال من الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور (بمرأة) المتقدم.

انظر: ديوان ذي الرمة ٣/ ١٤٩٤. ولم أجده في غيره.

(١) سبق تخريجه.

هذينِ يُشبهُ (عَمْرًا) في اللفظِ في قولِكَ: ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا.

ولِلمَعنى حالتانِ، حالةُ ضَعفٍ، وَهِيَ تأخُّرُهُ عَنْ مَعمُولِهِ، وحالةُ قُوَّةٍ وَهِيَ تقديمُهُ عَلَى مَعمُولِهِ، فَلو عَمِلَ المَعنى في الحالِ مُؤَخَّرًا عنها لاسْتَوَتِ الحالُ والظَّرفُ، ولو لم يَعْملِ المعنى في الحالِ لاستَوَتِ الحالُ والمفعولُ بِهِ، وَهِيَ أَضْعَفُ مِنهُ، فلذلِكَ جازَ العَمَلُ لِلمَعنى في الحالِ في حالِ قُوَّتِهِ، وضَعُفَ عَنِ العمَلِ فِيها في حالِ ضَعْفِهِ، وَهُوَ تَأَخُّرُهُ عَنها فَتَدبَّرْ ذلِكَ.

وَيشِيدُ قولَ سِيبويهِ أَنَّ العامِلَ القَوِيَّ إذا تَقَدَّمَ مَعمُولُهُ عَلَيهِ ضَعُفتْ عُلقَتُهُ فَتَعَدَّى لِذلِكَ بحرفِ الجرِّ، نحوُ قولِكَ: لِزيدٍ ضَربْتُ، ولا يُجيزونَ ضَرَبْتُ لِزَيدٍ، فإذا كانَ هذا في العامِلِ القَوِيِّ فما ظَنُّكَ بِالعامِلِ الضَّعيفِ؟ وَمِن حُجَّةِ الأَخفَشِ أَنَّ (زَيدًا) هُوَ المُضمَرُ المُستكِنُّ في الظرفِ، والمُبتَدأُ هُو الخبرُ الأَصليُّ، فَتقدِيمُهُ كَتَقْدِيمِهِ[1].

والمرتَبَةُ الثَّالثةُ لا خلافَ في امتناعِهِ فيها، وَهُوَ: قائمًا زيدٌ في الدَّارِ، والمُعتَبَرُ في حَرفِ الجرِّ اللفْظُ دُونَ ما عَمِلَ فِيهِ، ألا ترَى إلى جَوازِ الفَصلِ بهما بَينَ العامِلِ والمعمولِ الشَّدِيدِ الاتِّصالِ، نحوُ: إنَّ في الدَّارِ زَيدًا، ونحوُ:

لله دَرُّ اليَـومَ مَـنْ لامَهـا[2]

(١) انظر: المسائل العسكرية ١٠٨-١٠٩.

(٢) سبق تخريجه.

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[(١)] فَمِنهُم مَن يجعَلُ (قَبْضتُهُ) بِتَقدِيرِ: مَقْبُوضَتُهُ، ويُخرجُها عَن حُكمِ المَصْدَرِ، ويُعمِلُها في الحالِ مُقَدَّمًا عَلَيهِ، وَمِنهُم مَن يجعلُ التَّقدِيرَ: وَالأَرضُ إذا كانَتْ جمِيعًا[(٢)]، وَعَلَى هذا يُجِيزونَ: نحنُ جميعًا في عافِيةٍ، أي: إذا كُنَّا جمِيعًا[(٣)].

واعلَم أَنَّ الظَّرْفَ إذا وَقَعَ مُكَرَّرًا بِلَفْظٍ واحِدٍ بَعدَ المُبتَدَأِ، أَوِ أَحَدُهما مُتَّصِلٌ بِضَميرٍ مجرُورٍ للأَوَّلِ / ٩٧ أ ووَقَعَ مَعَهُما اسمٌ يَصلُحُ أَن يَكونَ خبرًا، فَحُكْمُهُ حُكمُهُ قَبْلَ التكرارِ، ولا يُجيزُ الكوفيُّ فِيهِ إلاَّ النَّصْبَ، وذلِكَ نحوُ قولِكَ: زَيدٌ في الدَّارِ قائمًا فِيها، فإنْ كانَ بِغَيرِ اللفْظِ أَجازَ الكُوفيُّ ما كانَ يمنَعُ مِنهُ، نحوُ: زَيدٌ في الدارِ قائمٌ في البيتِ، وكلاهما واحدٌ عِندَ البَصْرِيِّ[(٤)].

قال أبو الفتح: «وَتقولُ: مَرَرْتُ بِزيدٍ جالسًا، وَلو قُلتَ: مَررتُ جالسًا بِزَيدٍ، والحالُ لِزَيدٍ لم يجُز؛ لأنَّ حالَ المجرورِ لا يَتَقدَّمُ عَلَيهِ، وتقولُ: مَرَرْتُ بهندٍ جالسةً، ولا يجوزُ: مررتُ جالسةً بهندٍ؛ لأَنَّ حالَ المجرورُ لا يَتَقَدَّمُ عَلَيهِ»[(٥)].

قالَ سعيدٌ: إذا قُلتَ: مَررتُ بزيدٍ ضاحكًا، وكانتِ الحالُ لكَ لم يحسُنْ لأجْلِ اللبسِ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أَنَّ الضحِكَ كانَ لِزيدٍ، والأَولى في هذِهِ المسألةِ أن

---

(١) الزُّمَر: ٦٧.

(٢) ذهب إلى هذا الزجاج، والفارسي. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٦١، والحلبيات ١٩٦.

(٣) انظر: البديع ١/ ١/ ٢٠٢، والبحر المحيط ٧/ ٤٤٠.

(٤) انظر رأي البصريين والكوفيين في: شرح السيرافي ٢/ ٢٢٢ أ، والإنصاف ١/ ٢٥٨.

(٥) اللمع ٦٣.

تقولَ: مَررتُ ضاحكًا بزيدٍ، إلا أنْ يُعلمَ المقصودُ، وَرَأيتُ الأخفشَ مَنَعَ مِن ذلِكَ لِلفَصْلِ، ولا يَصِحُّ هذا المنعُ، مِن هَذا الوَجهِ؛ لأنهما جميعًا معمولانِ للفِعلِ، وإنْ كانَ مَوضعُ التاءِ مُظهرًا[1] حسُنَ الفَصلُ بِالحالِ بَينَ الفاعِلِ والفِعلِ، فتقولُ: مَرَّ ضاحِكًا زيدٌ بعمرٍو.

وَأمَّا تَقَدُّمُها عَلى الفعلِ فَقد تَقَدَّمَ الكلامُ عَلَيهِ، وإنْ كانتِ الحالُ لِزَيدٍ في قولِكَ: مَرَرْتُ بِزيدٍ جالسًا لم يحسُنْ أن يَتَقَدَّمَ الحالُ عَلى الباءِ عِندَ سِيبويهِ[2]، وذلِكَ أنَّ الظرفَ النائبَ أَقوى مِن هذا الجارِّ؛ لأنَّهُ يَرفَعُ وَينصِبُ، ولا يجوزُ تَقَدُّمُ ما عَمِلَ فِيهِ عَلَيهِ، إلاَّ أن يكونَ ظَرفًا، والحرفُ هُنا لا يعملُ غيرَ الجرِّ، فإذا امْتَنَعَ تَقديمُ مَعمولِ القَوِيِّ فالأَولى أن يمتَنِعَ تَقديمُ مَعمُولِ الضَّعيفِ، وغيرُهُ يُجيزُ هذا الذي مَنَعَهُ في هَذِهِ المَسأَلةِ[3]، ويقولُ: إنما امْتنَعَ في الظرفِ النائبِ تَقَدُّمُ الحالِ؛ لأنَّ العامِلَ في الحالِ هُوَ الظرفُ، ويجوزُ أن يَتقدمَ هُنا لأنَّ العامِلَ في الحالِ إنما هُو الفِعلُ لا الحرفُ، ألا تَرَى أنَّكَ إذا قُلتَ: مَرَرْتُ بزيدٍ ضاحكًا فالعاملُ في (ضاحك) مَرَرتُ، لا الباءُ، فإذا قلتَ: زَيدٌ في الدَّارِ قائمًا، فالعامِلُ في (قائم) الظرفُ.

---

(١) في أ: مظهرٌ.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٤.

(٣) نسب هذا القول للفارسي، وابن كيسان. انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٧-١٣٨، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٥. وقد تابعهما ابن برهان وابن مالك وأبو حيان، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٧/ ٢٨١، واختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ١/ ١٢١.

وإذا كانَ الفِعلُ العامِلَ لم يمتَنِعْ تقدمُ الحالِ عِندَ البَصرِيِّ، في كُلِّ مَوضِعٍ، واستَدَلَّ مُجيزُ هَذِهِ المسألةِ بِقَولِهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[1] فَ(كافَّةً) حالٌ مِنَ (الناس)، وَقَد تقَدَّمَ، والعامِلُ في (الناس) اللامُ، وَمِنهُم مَن يجعَلُ (كافةً) حالاً مِن الكافِ، والتاءُ في (كافة) للمبالغةِ[2]، كما تقولُ: علاَّمة، وبعضُهم يجعَلُ الكافةَ هنا مَصدرًا، كالعاقبةِ والعافيةِ، ويكونُ مصدرًا في موضِعِ الحالِ[3]، ولا تكونُ التاءُ للمبالغةِ، ويكونُ (للناسِ) مُتَعَلِّقًا بِهِ، وَكَأَنَّهُ قالَ تَعالى: وَما أَرسَلْناكَ إلاَّ كافةً للناسِ عَنِ الضَّلالِ، وَأَنشَدُوا:

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ حَرَّانَ صَادِيًا ... إليَّ حَبِيبًا إنَّهُ لحَبِيبُ[4]

---

(١) سبأ: ٢٨.

(٢) هو رأي الزجاج. انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٥٦، وانظر الحاشية رقم (٣) في الصفحة نفسها.

(٣) انظر: كشف المشكلات ٢/ ١٠٩٩-١١٠٠.

(٤) البيت من الطويل.

اختلف في قائله فقيل:

أ- كثير عزة.

ب- عروة بن حزام.

ج- المجنون.

د- قيس بن ذريح.

وروايته في مصادره: (إنها لحبيب). وروي: هيمان صاديًا، وأبيض صافيًا.

انظر: ديوان كثير ٥٢٢، وديوان عروة بن حزام ١٥، وديوان المجنون ٢٧، والشعر والشعراء ٢/ ٦٠٨، والكامل ٢/ ٧٨٩، والتنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦، واللآلئ ١/ ٤٠٠، والبديع ١/ ١/ ١٩٩، والحماسة البصرية ٢/ ٢٠٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٥، وخزانة الأدب ٣/ ٢١٢.

فـ(حَرَّانَ) حـالٌ مِـنَ اليـاءِ، وَقَـد تَقَـدَّمَ عَلَيها، والعامِـلُ في اليـاءِ الحـرفُ، والعامِلُ في الحرفِ (حَبِيبًا) الذي هُوَ الخبَرُ، وَقَد أجازَ عُثمانُ أن يَكـونَ حـالاً مِـنَ الماءِ[1]، وهذا طريف. وَعَلَيهِ أَنشدُوا[2]:

إِذا المـرءُ أَعْيَتْـهُ الـسِّيادةُ ناشِـئًا ... فَمَطْلَبُهـا كَهْـلاً عَلَيْـهِ شَـدِيدُ[3]

[فقدَّمَ الحالَ على المجرورِ][4]، وَاسْتَدَلَّ أَيضًا مَن أَجـازَهُ بِـأَنْ قـالَ: إذا كـانَ مَعمُولُ المجرورِ بِالحرفِ قَد تَقَدَّمَ، فالأَولى تَقَدُّمُ هذا، وذلِكَ قولُـهُ تعـالى: ﴿وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[5] فَـ(لَهُ) مُتَعلقةٌ بِـ(رَازقِينَ)، وَهُـوَ مجـرورٌ بالبـاءِ، وَلَـيسَ الأَمـرُ كذلِكَ؛ لأَنَّ الباءَ زائدةٌ، وَأَيضًا فَيَجُوزُ أَن يكونَ (لَهُ) لِلتَّبيِـينِ، والعامِـلُ فِيـهِ شَيءٌ مُضمَرٌ، كما قُلنا في قَولِهِ تَعـالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[6]، وَأَيـضًا فـإِنَّ (لَهُ) حَرفُ جَرٍّ، وَحرفُ الجرِّ يُتَّسَعُ فيهِ أَكثرَ مِنَ الحالِ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحةِ مَذهَبِ

---

(١) التنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦.

(٢) للمَغْلوط بن بدل القريعي.

(٣) البيت من الطويل.

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ١٨، والبيان والتبيين ١/ ٢٧٤، والتنبيه على شرح الحماسة ٣٢٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١١٤٨، والبديع ١/ ١/ ١٩٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٦، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٥٦٣، والبحر المحيط ٧/ ٢٨١.

(٤) في د.

(٥) الحِجر: ٢٠.

(٦) يوسف: ٢٠.

الذي يُقَدِّمُ الحالَ أَنَّكَ في الاستِثناءِ تُجيزُ تقديمَ (إلاَّ) عَلَى الحرفِ، في قولِكَ: ما مَرَرْتُ إلاَّ زَيدًا بِأَحدٍ، وَأَنتَ لا تُقَدِّمُ إلاَّ عَلَى العامِلِ، ولَو لم يَكُنِ النظرُ فِيهما إنَّما هُوَ إلى (مَرَرْتُ) لم يجُزْ، وكذلِكَ يجِبُ هُنا. فأَمَّا قَولُ الشاعِرِ[1]: / ٩٧ ب

عَلَيَّ إذا ما جِئْتُ لَيلَى بِخِفيَةٍ ... زِيارةُ بَيتِ اللهِ رَجْلانَ حافِيا[2]

فـ(رَجْلانَ) حَالٌ مِنَ الياءِ في (عَلَيَّ)، والعامِلُ في الحالِ العامِلُ في الحرفِ الجارِّ (على) أو الظَّرفِ، عَلَى الخلافِ، وَمَذهَبُ الكُوفيِّ يُحسِّنُ رَفعَ (زِيارة) لأَجْلِ الفَصلِ في مَذهَبِ البَصرِيِّ، إلاَّ أن يَعتَقِدَ البَصرِيُّ العامِلَ المُقدرَ بَعدَ المبتدأِ.

وَمَثَّلَ عُثمانُ بِـ(جالسٍ) لِيَتَحَقَّقَ أَنَّ الحالَ مِن (زَيدٍ)، وَليسَ مِنَ التاءِ؛ لأَنَّكَ لا تمرُّ وأنت جالِسٌ، فإِنْ أَرَدْتَ بـ(جالسٍ) أي مُنجِدًا[3] صَحَّ أَن يَكونَ الحالُ مِنهُما.

وَ(مَرَرْتُ) عِندَ الكُوفيِّ عَلَى ضَربَينِ: تامَّةٌ، وناقصةٌ، فالتامةُ: مَرَرْتُ بِزيدٍ،

---

(١) هو المجنون.

(٢) البيت من الطويل.

روي:

عَليَّ إذا أبصرتُ ليلى بخلوةٍ ... أن ازدارَ بيتَ الله رجلانَ حافيا

انظر: ديوان المجنون ٣٠٦، وتفسير الطبري ٥/ ٣٣٨ (شاكر)، والاختيارين للأخفش الأصغر ٣٦، ومقاييس اللغة ٢/ ٤٩٢ (رجل)، واللسان ١١/ ٢٦٨ (رجل)، ومغني اللبيب ٦٠١، وشرح شواهده ٢/ ٨٥٩، وشرح أبياته ٧/ ١٨.

(٣) الجَلْسُ: اسم لنجدٍ. انظر: اللسان ٦/ ٤١ (جلس).

فما وَرَدَ مِنَ النكراتِ بَعدَ زَيدٍ نُصِبَ عَلَى الحالِ، والناقصةُ: مَرَرْتُ بزيدٍ الظَّريفَ، فَينصِبُونَ بها كَما يَنصِبُونَ بِـ(كانَ)، وهذِهِ لا يَعرِفُها البَصرِيُّ علَى هذا الوَجهِ[١].

واعلم أنَّكَ إذا قُلتَ: زَيدٌ أخوكَ قائمًا لم يَجُزْ، إن كانَ مِنَ النَّسَبِ، فإنْ كانَ مِنَ الصداقةِ جازتِ المسألةُ.

واعلم أنَّكَ إذا قُلتَ: مَرَرْتُ بهم جميعًا وكُلاً، فَسِيبويهِ يَنصِبُهما عَلَى الحالِ، وكذلِكَ عَمًّا، والخليلُ ينصِبُ مررتُ بهم طُرًّا، وقاطبةً، على المصدَرِ، وهوَ مَذهبُ سِيبويهِ[٢]، والأخفشُ ينصبُ: جميعًا وكُلاً [وعمًّا][٣] وقاطبةً على المصدرِ[٤]، ويونُسُ ينصبُ طُرًّا وحدَهُ عَلَى الظرفِ[٥]، وَقَد سَبَقَ ذكرُ ذلِكَ[٦].

فَأَمَّا قولهم: ضَرْبي زَيدًا قائمًا، فتقديرُهُ: ضَربي زَيدًا إذا كانَ قائمًا، أو إذْ كانَ قائمًا، فَـ(ضربي) مُبتدأٌ، و(إذا) أو (إذ)[٧] الخبرُ، وهما ظرفانِ، والعاملُ فيهما مستقرٌّ أوِ استقرَّ، و(قائم) حالٌ مِنَ المضمرِ في (كانَ)، وَلَيسَ بخبرٍ لِـ(كان)،

---

(١) انظر رأي الكوفيين في الأصول ١/ ٢٢٠، وفيه: «وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلامِ العرب، ولا موجودٌ فيما يوجبه القياس».

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٦، والمقتضب ٣/ ٢٣٨.

(٣) في د.

(٤) انظر: الأصول ١/ ١٦٣.

(٥) انظر: المقتضب ٣/ ٢٣٨.

(٦) ص: ٣٢٤.

(٧) في ج: و(إذا) و(إذ) الخبر.

لاستحالةِ وُقوعِ المعرفةِ هُنا، فـ(قائم) الآنَ حالٌ مِنَ مُضمرٍ مَرفوعٍ لفعلٍ في مَوضِعِ جَرٍّ بإضافَتِهِ إلى ظَرفِ العامِلُ فِيهِ اسمُ فاعلٍ محذوفٌ، أو فِعلٌ، وذلِكَ الظرفُ المحذوفُ كانَ الخبرَ لِلمُبتدأِ، وَلم يستجيزوا: ضَربي زَيدًا مَشْيًا؛ لأنَّ الحالَ هُنا في موضِعٍ ضَعيفٍ، فلم يتَصرَّفْ فِيها.

و(أَخطَبُ ما يكون الأميرُ قائمًا)، تقديرُهُ: أَخطَبُ أَوقاتِ كَونِ الأَمِيرِ إذا كانَ قائمًا، فلا يحتاجُ إلى عاملٍ في (إذا)؛ لأنَّ (أَخطب) وَقتٌ؛ لإضافَتِهِ إلى الوَقتِ، و(إذا) وَقتٌ، فهو هُوَ، فإنْ لم تُقَدرِ[1] الوقتَ محذوفًا وَجَعَلْتَ (أَخطب) مُضافًا إلى (ما)، وَجَعلت (ما) عامّةً[2]؛ لأنَّ (أفعل) لا يُضافُ إلى واحِدٍ لَفظًا وَمَعنىً، وكأنَّ تقديرَ (ما يكون) أكوانًا، فكأنَّكَ جَعَلْتَ الأكوانَ خَطِيبةً عَلَى الاتِّساعِ، كان (إذا) مُتَعَلِّقًا بمستقرٌّ أَوِ استقرَّ؛ لأنَّهُ غَيرُ المصدَرِ، وَقَد وَرَدَتْ (ما) واقعةً عَلَى العُمُومِ، كَقولِهِ تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ [شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ][3] ﴾[4]، والوجهُ الأَولُ أكثرُ؛ لأنَّ العَربَ كَثيرًا ما تتَّسِعُ في الزمانِ فتجعَلُ الفِعلَ لها، وَعلَى هذا قالوا: نهارُكَ صائمٌ، قال الشاعِرُ[5]:

---

(١) في أ: يقدر.

(٢) في أ: عاملة.

(٣) في د.

(٤) يونس: ١٨.

(٥) هو الجَرَنْفَسُ بن يزيد الطائي. اللص.

أَمَّـــا النَّهـــارُ فَفِـــي قَيْــدٍ وَسِلْــسلةٍ

والليــلُ في جَــوفِ مَنحُــوتٍ مِــنَ الــسَّاجِ[١]

فَأَمَّا قولهم: هَذا بُسرًا أطيبُ مِنهُ رُطبًا، فتقديرُهُ: هذا الشيءُ إذا كانَ بُسرًا أطيبُ منهُ رطبًا، فتقديرُهُ: إذا كان رُطبًا، فالعاملُ في الظرفينِ عِندَ الفارِسيِّ (أفعلُ) الذي هو الخبرُ[٢]، وَإن كانَ الفِعلُ لا يَعملُ في ظَرفَيْ زَمانٍ على غيرِ جِهةِ البَدَلِ، ولكنَّ الزيادةَ التي تَضَمَّنَها (أَفْعَلُ) سوَّغتْ لَهُ ذلِكَ، فعَمِلَ في أحدِهما بحُكمِ الاشْتِقاقِ، وَعَمِلَ في الآخَرِ بحكمِ الزيادةِ، وَبَعضُهُم يجعَلُ العامِلَ في الأَوَّلِ ما في (هذا) مِن مَعنى الإشارةِ، ويجعَلُ العامِلَ في الثاني (أَفْعلُ).

قالَ الفارسيُّ في موضِعٍ آخَرَ: إنَّ العامِلَ في (بُسر) الذي هُوَ الحالُ لا يخلُو أن يكونَ: أَطْيَب، أو هَذا، أو (كانَ) المُضمرةَ[٣]، فلا يجوزُ لِـ(أَفْعَل) أن يَعْمَلَ فِيهِ وَهُو مُقدَّمٌ عَلَيهِ، وإذا استَقْبَحُوا تقديمَ الجارِّ والمجرورِ عَلَيهِ فَالأَولى أن يَستَقْبِحُوا تَقديمَ الحالِ، أَلا تَرَى إلى امتِناعِهم مِن قَولِكَ: زَيدٌ مِن عَمرٍو أفضلُ.

---

(١) البيت من البسيط.

الشاهد فيه: أنه أخبر عن النهار بأنه في سلسلة، وعن الليل باستقراره في جوف منحوت من الساج، اتِّساعًا.

انظر: الكتاب ١/ ١٦٠، والحيوان ٧/ ١٥٨-١٥٩، والمقتضب ٤/ ٣٣١، والكامل ٣/ ١٣٥٦، والمحتسب ٢/ ١٨٤، والإفصاح للفارقي ١٣٤، وشرح التسهيل ١/ ٣٠٦، ٢/ ٢٤٤، والبحر المحيط ٤/ ٣١٥.

(٢) انظر: الحلبيات ١٧٩.

(٣) تكلم الفارسي عن هذه العبارة في الحلبيات ١٧٩، وذكرها في الإيضاح العضدي ٢٢٢، والمسائل المنثورة ٣٣، والشيرازيات ١/ ٢٨٤، ولم أجد ما نقله المصنف.

وقالَ المازنيُّ: / ٩٨ أ وَهُوَ قَبيحٌ جِدًّا[(١)]، وَقَد وَجَدْتُ أنا في الشعرِ مِنهُ أَبياتًا، أنشدَ الفَرَزدَقُ:

لأُختُ بَني ذُهلٍ غَداةَ لقيتُها ... فُكَيهةَ فِينا مِنْكِ في الخَيرِ أَرْغَبُ[(٢)]

وَقالَ الشَّاعِرُ[(٣)]:

وَقالَتْ لَهُ أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ ... جَنى النَّحْلِ أَو ما زَوَّدَتْ مِنهُ أَطْيَبُ[(٤)]

وَهذا لِقِلَّتِهِ يجعلونَهُ شاذًا، وَلَو أَجازهُ مُجيزٌ في حَرفِ الجرِّ وَمَنَعَهُ مِنَ الظرفِ

---

(١) قال أبو حيان: «وذهب المازني والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وابن خروف إلى أنَّ أفعل التفضيل هو العامل في الحالين». انظر: الارتشاف ٣/ ١٥٨٨.

(٢) البيت من الطويل.

روايته في الديوان:

لأختُ بني ذُهلٍ غداةَ أتيتُها ... عُزَيِّزُ فِينا منكِ يا ميَّ أرغبُ

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ٣٢، والدرر اللوامع ٥/ ٢٩٧. ولم أجده في غيرهما.

(٣) هو الفرزدق.

(٤) البيت من الطويل.

وهو قبل البيت السابق في خمسة أبيات للفرزدق.

وروايته في الديوان: (هو أطيب) بدل (منه أطيب).

انظر: شرح المفصل ٢/ ٦٠، وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٦٦، وتذكرة النحاة ٤٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٠٤، وخزانة الأدب ٨/ ٢٦٩، والدرر اللوامع ٥/ ٢٩٦.

كانَ مُناسبًا لِقولِ الكُوفيِّ [هِشامٍ][(1)] في قولهم: فِيكَ لأَرْغبَنَّ، وامتِناعِهم مِن قولِهم: خَلفَكَ لأَقُومَنَّ، فَبَطَلَ عَلَى هَذا القولِ عَمَلُ (أَفْعلَ) فِيهِ. فإذا عَمِلَ فِيهِ (كانَ) افتَقَرَتْ إلى الظَّرفِ الذي تُضاف[(2)] [هِيَ][(3)] إليهِ، وإذا كانَ كذلِكَ افتقَرَ الظرفُ إلى عامِلٍ، والعامِلُ هو (هذا) عِندَ الفارِسِيِّ لا غيرُهُ مما يَصلُحُ أَن يَعملَ عَلى ما سَبَقَ، وإذا كانَ كذلِكَ عَمِلَ (هذا) أولَ حالةٍ ولا يعملُ (إذا)؛ لأنَّ الظرفَ إذا ظَهَرَ عامِلُهُ لم يَصِحَّ أن يكونَ عامِلاً عَلَى أَنَّهُ -رَحمهُ اللهُ- أَفْسَدَ عَمَلَ (هذا) في الظرفِ مِنَ الزَّمانِ. والعامِلُ في (رُطب) (أَطيب) نيابةً عَن (كانَ) ويجعَلُ (كانَ) مُقَدَّرةً مِن طَرِيقِ المَعنى، والمذهَبُ الأَوَّلُ عِندِي أَولى.

وَقَد تَقَعُ الجُمَلُ مِنَ المُبتَدَأِ والخَبَرِ والفِعلِ والفاعِلِ أَحوالاً، قالَ الشاعِرُ[(4)]:

تنادوا وما حلُّوا الحُبى وتعاونوا ... على جارِهم والجارُ يُحبى ويُرْفَدُ
ولم يُورِدوا ماءً ولم يروَ جارُهم ... ولم يحلبوا للضيفِ والماءُ يُورَدُ[(5)]

---

(١) في د.

(٢) في ج: يُضاف إليه.

(٣) في د.

(٤) لم أقف على قائلها.

(٥) البيتان من الطويل.

ولم أقف عليهما.

والحبوة: هو أن يضمَّ الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليهما. انظر: اللسان ١٤/ ١٦٠-١٦١ (حبا).

الشاهد فيه: جملة (وما حلوا الحبى)، وجملة (ولم يروَ جارُهم) وقعتا حالًا.

وَإذا كانَ الفِعلُ ماضِيًا احتجْتَ إلى (قَد) مُقدرةً أو مُظهرةً، لِتُقرِّبَهُ إلى الحالِ، ولا بُدَّ في الجملِ مِن عائدٍ عَلَى صاحِبِ الحالِ، كَقَولِهِ[1]:

نَـصَفَ النهـارُ المـاءُ غـامِرُهُ ... وشريكُـهُ بِالغَيـبِ مـا يَـدْرِي[2]

وبعضُهم يُنشِدُ: نِصْفَ النهارِ، ويجعَلُهُ ظَرفًا[3].

أو واوٍ مَعَ الجُملةِ الاسميَّةِ، أو جملةٍ صدرُها فِعلٌ ماضٍ، أو في تَقديرِهِ؛ لأنَّهُ يَسُدُّ مَسَدَّ العائِدِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[4].

فَأمَّا قَولهم: بِعْتُ الشاةَ شاةٌ وَدِرهَمٌ، بالواوِ، وَهُوَ جملةٌ في موضِعِ الحالِ، قِيلَ: هذا كلامٌ خارجٌ عن حدِّ نظيرِهِ، محذوفُ العائِدِ، فَتَقدِيرُهُ: شاةٌ مِنها وَدرهمٌ معروفان، فلَم يُدخِلُوا فيه الواوَ والهاءَ، وَعَليهِ قولُ الشاعِرِ[5] إذا جَعَلْتَ الواوَ

---

(١) هو المُسيَّب بن علس.

(٢) البيت من الكامل.

يصف الشاعر غائصًا غاص في الماء من أول النهار حتى انتصف، وشريكه ينتظره.

الشاهد فيه: (الماء غامره) فالجملة حال، والرابط الضمير.

انظر: إصلاح المنطق ٢٤١، وتهذيب اللغة ١٢/ ٢٠٣ (نصف)، وأدب الكاتب ٣٥٩، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٨٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٢، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٣٢ (نصف)، والمخصص ٩/ ٥٣، ودلائل الإعجاز ٢٠٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٧٣، ومغني اللبيب ٦٥٦.

(٣) انظر الرواية في: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٢٨٥.

(٤) آل عمران: ١٥٤.

(٥) اختلف في قائله، فقيل:

للحالِ:

بأيـدي رجـالٍ لم يَـشِيموا سُـيوفَهُم ولم تكثُـرِ القـتلى بها حـينَ سُـلَّتِ[١]

وَيجُوزُ الجمعُ بَينَهُما فتقولُ: جاءَ زَيدٌ يدُهُ عَلَى رَأسِهِ، وَيَدُهُ عَلَى رَأسِهِ، وَيُقَدَّرُ بِـ(إذ) لِيَتَعَلَّقَ بِالأَوَّلِ تَعَلُّقَ الحالِ بِالعامِلِ، ولا يجوزُ أن تَتَقَدَّمَ الواوُ إذا كانَتْ حالاً عَلَى العامِلِ، وإن كانَ مُتصرِّفًا، احترامًا لِبابِها الأَوَّلِ[٢]، كما فَعَلْتَ في بابِ المفعولِ مَعَهُ، وَمَنَعَ الأَخفشُ مِن قولِهم: مَرَرْتُ بِزيدٍ وَحَسَنٌ وجهُهُ[٣]؛ لأَنَّهُ لَو زَالتِ الواوُ لانتصبَ (حسنًا)، وَكذلِكَ مَنَعَ مِن قولِهم: مَرَرْتُ بِزيدٍ وَيَضْحَكُ، وَقد بَيَّنَّا ذلِكَ، ومِن ذلِكَ قَولُ الشَّاعِرِ[٤]:

أ- الفرزدق. كما في الكامل.

ب- سليمان بن قتَّة. كما في العمدة لابن رشيق.

(١) البيت من الطويل.

يَشيموا سيوفهم: يغمدوها. (اللسان ١٢/ ٣٣٠ (شيم).

قال المبرد: وهذا البيت طريف عند أصحاب المعاني، وتأويله: لم يشيموا: لم يغمدوا، و(لم تكثر القتلى) أي لم يغمدوا سيوفهم إلا وقد كثرت القتلى حين سلت. (عن الكامل)

انظر: ديوان الفرزدق ١/ ١٣٩، والكامل ١/ ٤٠١، وشرح المفضليات للأنباري ١/ ٢٤٠، والأضداد له ٢٥٩، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٥، والعمدة لابن رشيق ٢/ ١٨٦، وتفسير ابن عطية ٣/ ١٤، والإنصاف ٢/ ٦٦٧، واللسان ٤/ ٢٣٥ (خرر)، ومغني اللبيب ٥٣٧، والبحر المحيط ٢/ ٢٩٢.

(٢) يريد العطف -والله أعلم- إذ هو الأصل في الواو، ولا يجوز أن تتقدم على المعطوف عليه.

(٣) انظر قول الأخفش في: الارتشاف ٣/ ١٦٠٦.

(٤) هو عروة بن الورد.

وإنَّ حَمِيتَنَـــا أَبَــــدًا حَــــرَامٌ ... وَلَــيسَ لِبَيْــتِ جارَتِنــا حَمِيــتُ[(١)]

فَأَدْخَلَ بَعضُهم (لَيسَ) في حُكمِ الجملةِ الاسميَّةِ؛ لأنها مِن عَوامِلِ الابْتِداءِ، وَهِيَ عِندَ بَعضِهِم حَرفٌ[(٢)]، ويجوزُ أن تُجعَلَ جملةً فعليَّةً، فإن كانَ الفِعلُ مُضارِعًا لم يَفتَقِرْ إلى واوٍ في القَولِ القَوِيِّ، فأمَّا قَولُهم: قُمتُ وأصكُّ عَينَهُ[(٣)]، فَعَلى إضمارِ المُبتدأِ، بِدليلِ ظُهُورِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[(٤)]، واحتجْتَ إلى الضَّمِيرِ كَقَولِكَ: جاءَ زيدٌ يَضحَكُ، وإنما كان كذلِكَ لقُربِ ما بينَ المضارِعِ واسْمِ الفاعِلِ، ألا تَرَى أنَّهُ لا يجوزُ أن تجيءَ مَعَ اسمِ الفاعِلِ بواوٍ، فكذلِكَ لا تجيءُ بها مَعَ المُضارِعِ، وَأيضًا فأكثرُ ما يَعمَلُ في الحالِ الفِعلُ، فخافُوا اللبسَ بِالعَطفِ.

فأمَّا الماضي فلا يقعُ حالاً إلاَّ وَمَعَهُ (قَد) مُظهرةً أو مُقدَّرةً، لِتبايُنِ ما بَينَهُما.

---

(١) البيت من الوافر.

روايته في الديوان ومنتهى الطلب:

وليس لجار منزلنا حميتُ

الحميت: السقاء يرب بالرُّبِّ، فإذا فُعِل به ذلك فهو حميتٌ يطيَّب بالرب، ثم يصير السمن فيه. (عن ديوان عروة)

انظر: ديوان عروة بن الورد ٧٧، وشرح الدروس ٢٦٠، ومنتهى الطلب ١٠٦.

(٢) ذهب إلى ذلك ابن السراج والفارسي في أحد قوليه. انظر: الحلبيات ٢١٠ وما بعدها، والجنى الداني ٤٩٤، ومغني اللبيب ٣٨٧.

(٣) انظر القول في: إصلاح المنطق ٢٣١.

(٤) الأنفال: ٣٣.

وقد جاءَتِ الجملةُ حالاً ولا رابِطَ فيها من / ٩٨ ب واوٍ ولا ضميرٍ، كَقَولِ غَاسِلِ بْنِ غُزَيَّةَ الهُذلي[١]:

ثُمَّ انْتَصَبْنا جِبالُ الصُّغْدِ مُعرِضَةٌ ... عَنِ اليَسارِ وَعَنْ أَيمانِنا جُدَدُ[٢]

فـ(جِبالُ الصغدِ مُعرضةٌ) حالٌ مِن (نا)، ولا عائدَ ولا واوَ، تَقديرُهُ[٣]: عَلَى اليَسارِ مِنَّا، فَحَذَفَ كما [حذف][٤] في: البرُّ الكرُّ بستِّينَ[٥].

وَرَأَيتُ الأَخفشَ قَد مَنَعَ مِن قولهم: جِئتُكَ وَقَامَ زَيدٌ[٦]، وهذا يُفسدُهُ قولُهُ

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) البيت من البسيط.

وروايته في مصادره:

ثم انْصَبَبْنا جبالُ الصُّفْر معرضةٌ

إلا في البديع فعلى رواية المؤلف، والبديع مختصرٌ من الغرة.

في معجم ما استعجم (١/ ٣٧٠): جبال الصفر من تهامة. وفيه (٣/ ٨٣٦): أراد جبال الصفراء فلم يستقم له الوزن فجمعها.

انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٨٠٧، والتمام ١٢١، ومعجم ما استعجم ١/ ٣٧٠، والأماكن للهمذاني ٨٢، والبديع ١/ ١/ ١٩٦، ومعجم البلدان ٣/ ٤١٣.

(٣) في ج: وتقديره.

(٤) سقط من أ.

(٥) انظر القول في: الأصول ١/ ٦٩.

(٦) المنسوب للأخفش جواز إيقاع الماضي حالًا دون الواو و(قد). انظر: المقتضب ٤/ ١٢٣، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٢، والإنصاف ١/ ٢٥٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٠.

[تعالى](١): ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾(٢)، وَقد تَقَعُ حالاً بِواوٍ وَبِغيرِ واوٍ، وَذلِكَ لبُعدِ ما بَينَ اسمِ الفاعِلِ وَبينَهُ، كَقَولِهِ تعالى في الواوِ: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾، وَتَقعُ بِغيرِ واوٍ كَقَولِهِ تَعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ﴾(٣)، فالمُبرِّدُ يجعلُه دُعاءً(٤)، وقد رُدَّ عليه؛ لأَنَّهُ لا يُدْعى عَلَيهِم لأَجلِ المُسلمينَ بِعَدَمِ قِتالِ بَعضِهم بَعضًا(٥).

وَالصَّوابُ عِندَ الفارِسِيِّ أَن يكونَ التقديرُ: أَو جاؤوكُم قَومًا حَصِرةً صدُورُهُم(٦)، وَهذا يمتَنِعُ عِندَ الجماعةِ؛ لأَنَّهُ لا يَقومُ الوصفُ مَقامَ المَوصُوفِ إلاَّ إذا كانَ مُفردًا عَلَى ما سَبَقَ، والأَولى أن تَكُونَ مَعَهُ (قَد) مُقدَّرةً، وَهوَ في مَوضِعِ الحالِ، يدُلُّ عَلَى ذلِكَ قِراءةُ مَنْ قَرَأَ(٧): ﴿أَوْ جَاؤوكُمْ حَصِرةً صُدُورُهُم﴾، [وإنَّما جازَ دخُولُ الواوِ مَعَ الماضي لِبُعْدِ ما بَينَهُ وبَينَ اسمِ

---

(١) سقط من أ.

(٢) الشعراء: ١١١.

(٣) النساء: ٩٠.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ١٢٤.

(٥) رد عليه الفارسي. انظر: الشيرازيات ١/ ١٥٤، وقد نقل رده ابن الشجري في أماليه ٣/ ١٣.

(٦) انظر: الشيرازيات ١/ ١٥٣.

(٧) قرأ بها المفضل عن عاصم، ويعقوبُ الحضرمي. انظر: التذكرة ٢/ ٣٧٨. وانظر القراءة وتخريجها في: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٢٦٣ (قراءة) ، وتفسير الطبري ٥/ ١٢٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٨٩، والبيان ١/ ٢٦٣، وشرح المفصل ٢/ ٦٧، ومغني اللبيب ٥٦٢، والبحر المحيط ٣/ ٣١٧.

الفاعِلِ][1]، وَمِن ذلِكَ قَولُ الشاعِرِ[2]:

فَلَـولا جَنـانُ الليـلِ مـا آبَ عَـامِرٌ ... إلى جَعْفَـرٍ سِرِبالُـهُ لم يمـزَّقِ[3]

وَقَولُهُ:

نَـصَفَ النهـارُ المـاءُ غـامِرُهُ ... وشريكُـهُ بالغيـبِ مـا يـدري[4]

وَقَد سَبَقَ ذِكرُهُ.

وَيَقَعُ الظرفُ وَحرفُ الجرِّ حالاً، فإن كانَ زمانًا لم يقعْ حالاً من جُثَّةٍ، كما لا يكونُ خبرًا عنها، فإذا وَقَعَ أحدُهما حالاً جازَ عِندَ الفارِسيِّ تقديمُهُ عَلَى المَعنى، نَظَرًا إلى الأصلِ الذي انْتَقَلَ عَنهُ[5]، ولا يُجيزُهُ [غيرُه][6] نَظَرًا إلى ما هُوَ عَليهِ الآنَ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾[7] فَعَطَفَ

---

(١) في د.

(٢) هو سلامة بن جندل.

(٣) البيت من الطويل.

روي: (لم يُخَرَّقِ).

الشاهد فيه: جملة (سرباله لم يمزق) فقد وقعت حالًا.

انظر: ديوان سلامة بن جندل ١٧٦، والأصمعيات ١٣٥، ومجاز القرآن ١/ ١٩٨-١٩٩، والإغفال ٢/ ٥٣، ودلائل الإعجاز ٢٠٤، واللسان ١٣/ ٩٣ (جنن).

(٤) سبق تخريجُهُ.

(٥) لم أقف على قوله.

(٦) سقط من أ.

(٧) آل عمران: ١٩١.

بالحرفِ عَلَى الحال وَهو[١] حِينئذٍ حالٌ، وقال تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾[٢]، فَعَلِمْنا أَنَّ الأَولَ والثالِثَ حالانِ؛ لأنَّ الذي بَينهما حالٌ، وهذا أحد[٣] قولي[٤] الزجاجِ[٥]، وقالَ الفارِسيُّ: (كهلاً) مَعطوفٌ على (يُكلِّم)[٦]، وَكَذلِكَ[٧] قَولُهُ تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا﴾[٨] فتدبَّرْ ذلك.

فأمَّا قولُهُ: «وَلَو قُلْتَ: مَرَرْتُ جالِسًا بزيدٍ والحالُ لِزيدٍ لم يجُز» وظاهِرُ الكلامِ أَنَّ الحالَ إذا كانَتْ في هذا الفصلِ للتاءِ جازَ[٩]، وَكَيفَ يَصِحُّ في المعنى والجالِسُ لا يمُرُّ، وإنما قالَ ذلِكَ؛ لأنَّهُ قَد يُقالُ: جَلَسَ الرجلُ إذا أَتَى نجْدًا، واسم نجدٍ: الجَلْسُ[١٠]، فأمَّا الجُلُوسُ الذي هُوَ ضِدُّ النُّهُوضِ فلا يَصِحُّ لأجْلِ المَعنى.

---

(١) في ج: فهو.

(٢) آل عمران: ٤٦.

(٣) سقط من د.

(٤) في أ: قول.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤١٢. وانظر الخلاف في الآية في: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٧٧، والدر المصون ٣/ ١٧٧-١٧٩.

(٦) انظر: كشف المشكلات ١/ ٢٢٩-٢٣٠، والبيان ١/ ٢٠٣-٢٠٤. ولم أجد نسبة القول للفارسي.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٤٧، والبغداديات ٥٧٣.

(٨) يونس: ١٢.

(٩) في أ: لم يجز.

(١٠) انظر: تهذيب اللغة ١٠/ ٥٨٣ (جلس).

قال أبو الفتح:

«بابُ التَّمْيِيزِ

وَمَعنى التَّمْييزِ: تخليصُ الأَجْناسِ بَعْضِها مِن بَعْضٍ»[١].

قالَ سَعيدٌ: إنها سُمِّي التمييزُ تمييزًا لأنَّهُ يُزيلُ مِنَ الكلامِ إبهامًا ما، كانَ لـولا هُو مُحْتَمِلَهُ، ويُسمَّى التَّبْيِينَ، والتَّفْسِيرَ، وَقومٌ يَفْصِلُونَ بَينَ هذِهِ التَّسمِيَةِ[٢]، وَهذا لا يَعرِفُهُ بَصرِيٌّ، والتمييزُ إنها يَقَعُ لِتَخْلُصَ[٣] بِهِ الأَجناسُ، وَهُوَ مناسِبٌ للحالِ مِن وُجوهٍ، وَمُفارِقٌ لها من وُجوهٍ. فأمَّا وَجهُ المناسَبةِ: فإنهما نكرتانِ، ويأتيانِ بعدَ تمامِ الكلامِ، وَتُبيِّنُ بهما الأنواعُ، وهما مَنصوبانِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ إذا قُلتَ: جاءَ زيدٌ، احتَمَلَ المجيءُ أن يَقَعَ وَهُوَ ضاحكٌ أَو باكٍ، أو غيرَ ذلِكَ مما يكونُ عَلَيهِ الشخصُ، فإذا قلتَ: ضاحكًا، بَيَّنْتَ مجيئَهُ عَلَى أَي حالٍ هُوَ، كما أنَّكَ إذا قُلتَ: مَنَوانِ، احتَمَلَ أَن يكونَ بَزَزًا[٤]، أَو سمنًا أَو غيرَ ذلِكَ، فإذ قُلتَ: بَزَزًا، أَو سمنًا بَيَّنتَ الجِنسَ المحتَملَ.

فأمَّا وَجهُ المُفارقةِ: فإنَّ الحالَ بابُها الاشتقاقُ، والتمييزُ بابُهُ الجُمودُ، والحالُ

---

(١) اللمع ٦٤.

(٢) انظر: مدرسة الكوفة للمخزمي ٣١٠، والخلاف بين النحويين ٢٣٩، ودراسة في النحو الكوفي ٢٢٣، ٢٢٦.

(٣) في ج: وقع التخلص.

(٤) جاء في اللسان: «البزُّ: الثياب... وقيل: متاع البيت من الثياب خاصةً... والبَزُّ والبِزَّة: السلاح... والبَزَزُ: السلاح التام». انظر: ٥/ ٣١١-٣١٢ (بزز).

يحسنُ مَعَها تَقديرُ (في)، والتمييزُ يحسُنُ مَعَهُ تقديرُ (مِن)، والحالُ لَيسَ في تقديمِها عَلَى العامِلِ القويِّ خِلافٌ بينَ البَصريينَ، وفي التمييزِ خلافٌ، والحالُ تكونُ مُنتقلةً في أَحَدِ أقسامِها، والتمييزُ لا يكونُ مُنتَقِلاً، والحالُ يَقَعُ جملةً، والتمييزُ لا يَقَعُ جملةً.

/ ٩٩ أ قال أبو الفتح: «وَلَفظُ التَّمْييزِ[1] اسمٌ نكِرةٌ يَأتي بَعدَ تمامِ الكلامِ التَّامِّ، يُرادُ بِهِ تَبيينُ الجِنسِ»[2].

قالَ سَعيدٌ: التَّمييزُ لا يَكُونُ عِندَ البَصريِّ إلا نكِرةً، ولا يُجيزونَ تَعريفَهُ؛ لأنهم أَرادُوا أن يكونَ المنصُوبُ غيرَ المنقولِ دَليلاً عَلَى الجِنسِ، فَحَيثُ بَلَغُوا مَقصُودَهُم بِالنَّكِرةِ لم يَتَعَدَّوهُ إلى المعرِفةِ؛ لأنها ثانيةٌ، وَيَفتِقرُ إلى قرائنَ، وَأَيضًا فإِنَّهُ واحدٌ يدُلُّ عَلَى أكثرَ مِنهُ، وَالمعرِفةُ مُعَيَّنَةٌ لا تَزِيدُ عَلَى مَدلولِها، وَأَمَّا الكُوفيُّ فيُجيزُ إدخالَ الألِفِ واللامِ عَلَى التَّمْييزِ، ويجعَلُهُ مَعرفةً[3]، ويُنشِدُونَ قولَ الشاعِرِ[4]:

رَأَيتُـــكَ لَمَّـــا أن عَرَفْـــتَ جِلادَنَـــا
رَضِيتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا عَمْرُو عَنْ بَكرِ[5]

---

(١) في اللمع: المميز.

(٢) اللمع ٦٤.

(٣) ذهب إلى ذلك الفراء. انظر: معاني القرآن ١/ ٧٩، ٢/ ٣٣، ونسب إلى الكوفيين في الإنصاف ١/ ٣١٥، وشرح عمدة الحافظ ١/ ٤٧٨، والبسيط في شرح الجمل ٢/ ١٠٨٣، والهمع ١/ ٢٥٢.

(٤) هو راشد بن شهاب اليشكري.

(٥) البيت من الطويل.
وروايته في مصادره:
رأيتُـــك لَمَّـــا أن عرفْـــتَ وُجُوهنـــا ... صَدَدْتَ ...

وَهذا عِندَ البَصرِيِّ مِثلُ قولِهِ:

بَاعَـدَ أُمَّ العَمْـرِو عَـنْ أَسِـيرِها[١]

في أنَّ اللامَ زائدةٌ[٢].

وأمَّا بابُ المنقُولِ فإنَّ تَعريفَهُ كانَ بالإضافةِ، وَقد زالتِ الإضافةُ في الأكثرِ، فَجُعلَ المضافُ إليه فاعلاً، أو نحوَ ذلِكَ مِن مَعمولاتِ الفِعلِ، فَبَقِيَ عَلَى بابِهِ تَنْبيهًا عَلَى الأَصلِ، فَتَدبَّرْ ذلك.

ويقولُونَ في: الحسن الوجهَ، إنَّهُ منصُوبٌ عَلَى التمييزِ، وكذلِكَ يقولُون في قولِهِ:

النـازِلينَ بِكُـلِّ مُعـتَرَكٍ والطَّيبـونَ مَعاقِـدَ الأُزرِ[٣]

والبَصريُّ يَنصِبُهُ عَلَى التشبيهِ بالمفعُولِ بِهِ[٤]، ويُجيزُ الكوفيُّ إدخالَ الألِفِ واللامِ عَلَى تمييزِ العَدَدِ، فَيقُولُونَ: عِشرونَ الدرهمَ، وخمسةَ عَشَرَ الدينارَ، ولا

انظر: المفضليات ٣١٠، وشرحها للأنباري ٢/ ١٦٠، وشرحها للتبريزي ٣/ ١٣٢٥، والجنى الداني ١٩٨، وتخليص الشواهد ١٦٨، وأوضح المسالك ١/ ١٨١.

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) انظر: البديع ١/ ١/ ٢٠٧-٢٠٨، والمساعد ٢/ ٦٦. وانظر: الأصول ٢/ ٢٢٩-٢٣٠. فقد ذكر القولين من غير نسبة.

يُجيزُهُ بَصريٌّ[(١)].

وَقولُهُ: «يَأتي بَعدَ تمامِ الكلامِ التامِّ»، (التامُّ) هُنا تَأكيدٌ؛ لأنَّ الكلامَ لا يكونُ إلاَّ تامًّا.

وَقِسمةُ التمييزِ إلى ضَربَينِ:

أحدُهما: تأتي بعدَ تمامِ الاسمِ، وَهُوَ ما مَعَهُ[(٢)] التَّنوينُ والنونُ، وتقديرُ التنوينِ والإضافةُ فانتَصَبَ.

وَالثاني: ما يَرِدُ بعدَ تمامِ الكلامِ وَهُوَ المنقولُ، وَسَنُبيِّنُها عندَ كلامِهِ إن شاءَ اللهُ.

وَقولُهُ: «يُرادُ بِهِ تَبيينَ الجنسِ» يُريدُ [بِهِ][(٣)] الجنسَ المحتملةَ المحلِّ، المبينةَ هُو فيهِ، كما تقولُ: عشرونَ، فإنَّهُ يحتَمِلُ أشياءَ، فإذا قُلتَ: دِرهمًا بَيَّنتَهُ، وَأَزَلتَ الاحتمالاتِ عَنهُ.

قال أبو الفتح: **«وَأَكثرُ ما يأتي بَعدَ الأعدادِ والمقاديرِ، فالأعدادُ مِن أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسعَةٍ وَتِسعينَ، نحوُ قولِكَ: عِندِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَاثنا عَشَرَ رَجُلاً[(٤)]، وَثلاثُونَ جارِيةً، وَخمسُونَ دِرهمًا»**[(٥)].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٣١٢.

(٢) في ج: منعه.

(٣) سقط من أ.

(٤) في اللمع: غلامًا.

(٥) اللمع ٦٣.

قالَ سعيدٌ: قولُهُ: «أكثرُ ما يأتي بَعدَ الأَعدادِ» احترازٌ مِن قولهم: طِبْتُ بِهِ نَفسًا، وَلِي مثلُهُ رَجُلاً؛ لأنَّ المِثلَ لَيسَ لَهُ آلةٌ يُعرَفُ بِهِ مِقدارُ المماثِلِ، كما لِغَيرِهِ، وإنما كانتِ المُماثلةُ مُبهمةً؛ لأنها تقتضي أن تكونَ في أشياءَ ثِقَلاً وخِفَّةً وطُولاً وقِصَرًا، وما يجري مجراه فيُفسَّرُ بِالواحِدِ المنكُورِ، وَلَيسَ بِوَزنٍ ولا كَيلٍ ولا مَسْحٍ ولا عَدَدٍ، وإنما هِيَ مماثلةٌ تجري مجرَى مُساواةِ المقدارِ، وإنما تَضَمَّنَ مَعنى التبيينِ لأَنَّهُ يَقتضي أحدَ الأجناسِ المُختَلِفةِ، كما تَضَمَّنَهُ المفسِّرُ للعَدَدِ إذا قُلتَ: عِشرونَ دِرهمًا، فانْتَصَبَ كما انْتَصَبَ.

والتمييزُ إذا كانَ عَدَدًا على ضَربَينِ: ضَربٌ يضافُ إلى العَدَدِ، وضَربٌ يُنصَبُ بَعدَ العددِ، فالذي يُضافُ إلى العددِ هُوَ ما كانَ مُنَوَّنًا، وهُوَ مِنَ الثلاثةِ إلى العشرةِ، وَمِنَ المائةِ إلى ما فوقَها، وأَمَّا ما ينصبُ بَعدَ العددِ فما زادَ عَلَى العَشَرةِ إلى المائةِ، وإنما كانَ كذلِكَ لأنَّ التنوينَ ساكِنٌ ضَعيفٌ، يُزيلُهُ الأَلِفُ واللامُ، والوقفُ، والنونُ حَرفٌ قوِيٌّ مُتحركٌ يثبُتُ مَعَ الألفِ واللامِ والوقفِ، فلِقُوَّتِهِ مَنَعَ الإضافَةَ، فانتصَبَ العددُ، وأَمَّا المركبُ فلِطُولِهِ كُرهتِ الإضافةُ فيهِ، وأيضًا فالثاني قامَ مَقامَ التنوينِ، وإنما كانَ كذلِكَ لأنَّ العددَ يقتضِي مَعدُودًا، كما أنَّ ضارِبًا يَقتَضِي مضرُوبًا، وكما أنَّكَ إذا كَفَفْتَ التنوينَ مِن (ضارب) جَرَرْتَ ما كانَ / ٩٩ ب بعدَهُ منصُوبًا، نحوُ قولِكَ: ضاربُ زيدٍ، وكذلِكَ إذا كففتَ التنوينَ مِنَ العددِ جَرَرْتَ المعدودَ، ألا تَرَى أَنَّ المعدودَ مِن تمامِ العَدَدِ، كما أنَّ المضرُوبَ مِن تمامِ الضاربِ، إلاَّ أنَّ منزلةَ العدَدِ مِن (ضارب) منزلةُ (إنَّ) مِن (كانَ)؛ لأنَّ معمولَ (ضارب) يتقدَّمُ عليهِ، ولا يَتقدمُ معمولُ العدَدِ عَليهِ، كما أنَّ

معمولَ (كانَ) يتقدَّمُ عليهِ، ولا يَتَقَدمُ معمولُ (إنَّ) عَلَيها، فـ(ضاربونَ) يُشبهُ (عشرونَ) مِن وجهٍ، ويفارقُهُ مِن وجهٍ، فمشابهتُهُ لَهُ أنَّهُ يَنصِبُ كما يَنصِبُ، ومفارقتُهُ له أنَّهُ يَنصِبُ معرفةً ونكرةً في كلِّ قولٍ، وإنَّ منصوبها يَتقدَّمُ عليها، ومنصوبُ العددِ لا يَتَقدَّمُ علَيهِ، ولا يكونُ إلا نكرةً، ويُفارِقُ (ثلاثةٌ) (ضاربًا) الذي بمعنى المضارعِ؛ لأنَّ (ثلاثة) لا يحسُنُ مَعَها إثباتُ التنوينِ، كما يحسُنُ في (ضارب) فهو في هذا يُناسِبُ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ لما مَضَى، وأمَّا (أحدَ عشرَ) فإنما انتصَبَ الاسمُ بعدَهُ، وإن كانَ في تقديرِ التنوينِ لما سَبَقَ، ولأنهم أرادُوا أن يُخالفُوا حُكمَ العِقدِ الأوَّلِ، ولأنَّ فيهِ مثلَ (اثنا عشر) و(عشر) بمنزلةِ النونِ، والنونُ لا تحذَفُ في العدَدِ، لإضافةِ العددِ إلى المعدُودِ، فأجروا البابَ على مِنهاجٍ واحدٍ، وهذا كثيرٌ جدًّا. فأمَّا: عِشرُوكَ، وَسِتُّوكَ، فإنَّ الكافَ مالُكَ، وليسَ بمعدودٍ، فليسَ بلازمٍ، فلذلِكَ أُضيفَ[1] إليهِ.

قال أبو الفتح: «**وَأمَّا المقاديرُ فَعَلى ثلاثةِ أَضرُبٍ، ممسُوحٌ وَمَكِيلٌ وَمَوزُونٌ**»[2].

قالَ سعيدٌ: المقدارُ آلةٌ يُقارَنُ بها غيرُها، ليُعرفَ بها زيادتُهُ ونقصانُهُ ومساواتُهُ، والعدَدُ وإنْ كانَ مِقدارًا يُعرفُ بِهِ المعدُودُ، فإنهم لم يُدخِلُوهُ في هذا البابِ؛ لأنَّهُ لَيسَ لَهُ آلةٌ يعرفُ بها كالذراعِ للمَمْسُوحِ، والمكيالِ للمَكِيلِ، والميزانِ

(١) في ج: أضيفتْ.

(٢) اللمع ٦٤.

للموزونِ، فجُملةُ المقـاديرِ أربعـةٌ، ثلاثـةٌ مِنهـا لهـا آلـةٌ، وَهِـيَ: الممسـوحُ والمكيـلُ والموزنُ، وواحدٌ لا آلةَ لهُ، وهو العدَدُ.

قال أبو الفتح: «فالممسوحُ نحوُ قولِكَ: ما في السماءِ قدرُ راحةٍ سحابًا، وما في الثوبِ مَصَرُّ دِرهمٍ نسِيجًا»[1].

قالَ سَعيدٌ: اعلم أنَّهُ إذا حَجَزَ الاسمَ التنوينُ في قولِكَ: هذا خيرٌ منكَ أبًا، والنونُ في قولِكَ: عِشرونَ دِرهمًا، والإضافةُ في قولِكَ: لي مِثلُهُ رَجُلاً، وتقديرُ التنوينِ في قولِكَ: خمسةَ عشرَ درهمًا، خَرَجَ الاسمُ المبينُ مَنصوبًا، تَشبِيهًا بِالمفعُولِ بِهِ، وذلِكَ أنَّ التنوينَ حَجَزَ الاسمَ أن يكونَ مجرورًا بالإضافةِ لِفَصْلِهِ بينَ الاسمينِ، فإذا حَجَزَ التنوينُ فَأَحْرى[2] بِالنونِ أن تحجِزَ، ثُمَّ إنَّ النونَ إذا حَجَزَتْ فأحرَى[3] بالاسمِ المُضافِ أن يحجُزَ، وذلِكَ في قولِكَ: لي مثلُهُ رجُلاً، وَعَلى التمرةِ مثلُها زبدًا، فنُزِّلَ الحاجِزُ بينَهما بمنزلةِ الفاعِلِ الذي حالَ بينَ الفِعلِ ومفعولِهِ أن يكونَ فيهِ بمنزلَتِهِ، فانتصبَ المفعولُ، فلذلِكَ حجزَتْ هذا الأسماءُ.

واعلم أنَّ قدرَ الراحةِ لمَّا كانَ مِقدارًا احتمَلَ أن يكونَ مِنَ الصَّحوِ والغَيمِ والقتامِ وغيرِ ذلِكَ، فلما كان كذلِكَ كان مُبهمًا يفتقِرُ إلى مُفسِّرٍ، فجاءَ السحابُ مفسِّرًا لما كانَ مُبهمًا، وأجازَ بعضُ النحاةِ أن يكونَ (سحابًا) حالاً، وتأوَّلَ فيه

---

(١) اللمع ٦٤.

(٢) في ج: فأحرِ.

(٣) في ج: فأحرِ.

الاشتِقاقَ، كما تأوَّلَهُ في قولِهِ[1]:

اشرَبْ هنيئًا عليكَ التاجُ مُرتَفِقًا ... في رأس غُمدانَ دارًا مِنكَ محلالا[2]

فَـ(دارٌ) مَنصوبةٌ عَلَى الحالِ، وَحسَّنَ ذلِكَ صِفتُها، كما تقولُ: مَررْتُ برجلٍ رجُلاً صالحًا، ويتأوَّلُ في (سحابٍ) شيئًا مُغطِّيًا للشمسِ، وكذلِكَ إذا قالَ: ما في الثوبِ مَصَرُّ درهمٍ، احتملَ أن يكونَ شَعَثًا، وأن يكونَ صَحِيحًا، وغيرَ ذلِكَ، فإذا قالَ: (نَسِيجًا)، زالَ ذلِكَ الإبهامُ الذي كانَ يحتَمِلُهُ، وكذلِكَ / ١٠٠ أ يُتأوَّلُ في الحالِ فتَقديرُهُ: شَعَثًا أو صَحيحًا، أو غيرَ ذلِكَ.

قالَ أبو الفتح: «**وَالمَكِيلُ نحوُ قولِكَ: عِندِي قَفِيزانِ بُرًّا، وَجَرِيبانِ**[3] **شَعِيرًا، وَمَكُوكَانِ دَقِيقًا**»[4].

قالَ سَعيد: القَفِيزانِ والجَرِيبانِ والمَكُوكانِ آلةُ المقادِيرِ، تحتَمِلُ أَشياءَ مُتعدِّدَةً، منَ الحنطةِ والشعيرِ وَالأرزِّ وَغيرِ ذلِكَ، فإذا بَيَّنتَها بأَحَدِ هَذِهِ الأَشياءِ أَزَلْتَ الاحتِمالاتِ التي كانَتْ تحتَمِلُها قَبْلُ، وَحَجَزتِ النونُ بينَ الاسمينِ أَنْ يُضافَ

(١) هو أبو الصلت الثقفي. أو ابنه أمية.

(٢) البيت من البسيط.

مرتفقًا: متكئًا على وسادة. وغُمدان: قصر باليمن. (عن مراجع البيت).

انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١/ ٦٦، وطبقات فحول الشعراء ١/ ٢٦١، والعقد الفريد ٢/ ٢٤، والأغاني ١٧/ ٣١٢، ودلائل الإعجاز ٢٠٣، ومعجم ما استعجم ٣/ ١٠٠٢، وتاريخ دمشق ٣/ ٤٤٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٨-٢٦٠.

(٣) في اللمع: عشيران.

(٤) اللمع ٦٤.

الأَوَّلُ إلى الثاني، فانْتَصَبَ عَلَى التمييزِ، وَرَأَيتُ الأَخفشَ قد ذَكَرَ في كِتابِهِ: هذا قَفِيزٌ بُرًّا، مَنصُوبٌ عَلَى الحالِ لا غيرُ[1].

قال أبو الفتح: «وَالمَوْزُونُ [نحوُ][2] قولِكَ: عِندِي مَنَوانِ سمنًا، وَاشتريتُ رِطْلاً زَيتًا»[3].

قالَ سعيدٌ: إذا قُلتَ: مَنَوانِ، وَرِطلانِ، كانا مِقدارَينِ يحتملانِ أشياءَ مُتعدِّدةً، مما يَصلُحُ لها، فإذا قُلتَ: سمنًا أو غيرَهُ، بيَّنتَهُ بِأَحَدِ المُحتمِلاتِ، فَأَزَلتَ اللبسَ مِنهُ، وَسمَّيْتَ المُبيِّنَ التمييزَ والتبيينَ والتفسيرَ.

والعامِلُ في مَنصُوبِ هذِهِ المقاديرِ فيهِ قَولانِ:

أحدُهما: الخبرُ الذي هو الجارُّ والمجرورُ في[4] قولِكَ: لي مَنَوانِ سمنًا، أوِ الظرفُ في قولِكَ: عِندي رِطلانِ زَيتًا، فَيَعمَلُ الظرفُ فيهِ كما عمِلَ في المُضمَرِ، والجارُّ والظرفُ والحالُ في قولِكَ: لَهُ اليومَ عَلَيَّ خالِصًا دِرهَمٌ.

والثاني: ما بَدَأنا بِهِ، وَهُوَ الحاجزُ، أَعني التَّنوينَ والنونَ أو تقديرَها، أوِ الإضافةَ، فَهذا يكونُ العامِلُ فِيهِ مَعنَوِيًّا بِدلالةِ قَولهم: أَنتُمْ عِشرونَ رَجُلاً، والأَوَّلُ لَفظيًّا، وَكِلا القَولَينِ حَسَنٌ، ويدُلُّ على صِحةِ الأَوَّلِ قولهُم: عِشرون

---

(١) لعله يعني كتابه (المسائل الكبير)، فقد نقل عنه مرات متعددة في هذا الكتاب. أما معاني القرآن فلم أجد فيه ما ذكر.

(٢) تكملة من اللمع.

(٣) في اللمع: رطلينِ عسلًا. ص: ٦٥.

(٤) في ج: وقولك.

رَجُلاً، ولا عامِلَ لَفْظِيَّ هُنا:

قال أبو الفتح: «**وَمِنَ المَنصُوبِ عَلَى التَّمييزِ: طِبْتُ بِهِ نَفسًا، وَضِقتُ بِهِ ذَرعًا**»(١).

قالَ سعيدٌ: أكثرُ النحاةِ يُفرِدونَ لهذا القِسمِ بابًا؛ لأنَّهُ غيرُ ذلِكَ في قاعِدَتِهِ؛ لأنَّ هذا الفَصلَ مَنقولٌ عَن مَوضِعِهِ، ولهذا المَعنى لم يَتَمَكَّنْ دُخُولُ (مِن) في أكثَرِهِ؛ لأنَّهُ قد يكونُ فيهِ الثاني الأولَ مِن كُلِّ وَجهٍ، مِثلُ: طَبْتُ بِهِ نَفسًا، فَلَيسَ النفسُ غَيرَ التاءِ في الحقيقةِ، فأمَّا امْتَلأَ الإناءُ ماءً، وتَصبَّبَ زَيدٌ عَرَقًا، فهذا تدخُلُ (مِن) فِيهِ؛ لأنَّهُ غَيرُ الأولِ، ولهذا المعنى لا تدخُلُ (في) في الحالِ إلاَّ إذا أخرَجْتَها عَن صُورتها، نحوُ قولِكَ: جاءَ زيدٌ ضاحكًا، أي: في حالِ ضَحِكِهِ، ولم تَقُلْ: في ضَاحِكٍ، وذلِكَ أنَّ العَرَبَ تُقدِّمُ وتُؤخِّرُ وتَنقُلُ لِضَربٍ مِنَ التصرُّفِ في أوضاعِها، فتقولُ: طِبتُ بِهِ نَفسًا، وضِقتُ بِهِ ذَرعًا، والأصلُ: طابَتْ نَفْسِي، فالنفسُ هِيَ الفاعلةُ، والياءُ مجرورةُ الموضِعِ بِالإضافةِ، وكذلِكَ: ضِقتُ بِهِ ذَرعًا، وَزيدٌ حَسَنٌ وجهًا، والأصلُ: ضَاقَ بِهِ ذَرعي، وزيدٌ حسَنٌ وجْهُهُ، ثمَّ إنَّ العَرَبَ جَعَلَتِ المجرورَ الموضعِ مُسندًا إليهِ الفِعلُ مَنقولاً عَن مَوْضِعِهِ، فحيثُ أُسندَ إليه الفعلُ مَنقولاً عَن مَوضِعهِ ارتفَعَ بِهِ كما كانتِ (النفسُ) و(الذرعُ) مُرتفِعَينِ بِهِ، فَبقِيَ الذي كانَ مَرفُوعًا لا يستحِقُّ الرفعَ؛ لأنَّ فاعِلَينِ مَرفُوعَينِ للفعلِ الواحِدِ بغيرِ حرفِ عطفٍ مُحالٌ، وَلَيسَ بتابِعٍ للأوَّلِ؛ لأنَّ الأولَ معرفةٌ وهو نكرةٌ،

---

(١) اللمع ٦٥.

وأيضًا فليسَ بِمُشتقٍّ، فيكونُ وَصفًا لهُ لَو ساواهُ في الوضعِ، وليسَ الذرعُ هو الأوَّلَ، فيكونَ بَدلاً مِن كُلٍّ، ولا فيهِ عائدٌ فيكونَ بَدَلَ اشتِمالٍ، أو بَدَلَ بَعضٍ، ولا يجوزُ جرُّه؛ لأنَّ الجرَّ لا يكونُ إلا بِشَيئينِ، وَهما حرفُ الجرِّ والإضافةُ، وكلاهما معدومٌ هُنا، فلم يَبْقَ إلا النَّصبُ، وجسَّرَهمْ على ذلِكَ خُرُوجُهُ مُخرَجَ الفضَلاتِ، وشبَّهوهُ بِالحالِ، والذي حسَّنَ عِندَهم هذا النقلَ أنَّهُم أرادوا العنايةَ بالمُضافِ إليهِ في قولِكَ: طَابَتْ نفسُ زَيدٍ؛ لأنَّهُ ليسَ حاجةُ المضافِ إلى المُضافِ إليهِ داعيةً، ولا حاجةُ الفعلِ إليْهِ داعيةٌ، فلمَّا صَيَّرُوا المُضافَ إليهِ فاعلاً دَعَتْ ضرورةُ الفعلِ إلى فاعلِهِ الحقيقيِّ في المعنى، فصارَ زيدٌ فاعلاً لفظيًا، والنَّفسُ فاعلةٌ معنويَّةٌ، ولهذا / ١٠٠ ب يَقُولُونَ: فالمَنْصُوبُ في هذا البابِ هُوَ المرفُوعُ في المَعنى، أي الذي يَستَحِقُّ أن يكونَ مَرفُوعًا فتدبَّرْهُ.

وَأَيضًا فإنَّهُم لَمَّا عُنُوا بِالمفعولِ أقامُوهُ مُقامَ الفاعِلِ في قولِكَ: ضُرِبَ زَيدٌ، وكذلِكَ لَمَّا عُنُوا بِالمُضافِ[1] أقامُوهُ مُقامَ المُضافِ في قولِهِ تَعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[2]، ثمَّ اشتدَّتْ عِنايتُهم بِالمفعُولِ حتَّى أعطَوهُ رُتْبَتَهُ مَعَ وُجودِهِ، وَأَعطَوُا الفاعِلَ رُتبتَهُ، وَأَنشدُوا:

مِثْلُ القنافِذِ هَدَّاجُونَ قَد بَلَغَتْ ... نجرانَ أو بَلَغَتْ سَوآتِهم هَجَرُ[3]

(١) كذا في النسختين، والموضع ساقط من الثالثة. والواضح أنه: المضاف إليه.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) البيت من البسيط.

فـ(هَجَرُ) بَلدةٌ، وَهِيَ مَفعُولةٌ؛ لأنها مَبلُوغَةٌ، فَجَعلوها فاعلةً، و(السوآتُ) فاعلةٌ؛ لأنها تبلُغُ، فجعلُوها مفعولةً. وَكذلِكَ أعطَوُا المُضافَ إليهِ إعرابَ المُضافِ مَعَ وُجُودِهِ، وَلم يُمكِنْهُمْ أن يجُرُّوا المُضافَ والتنوينُ مَوجودٌ في الأوَّلِ، أو تَقديرُهُ، فأَخْرَجُوهُ مُخرجَ الفضلاتِ، فَنَصَبُوا، وشَبَّهُوهُ بِالحالِ، فَمِن ذلِكَ قولُهُ تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[1]، و﴿هَلْ نُنَبِّئُكُم[2] بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[3]، وَقَرَرْتُ بِهِ عَينًا، وَمِثلُهُ عِندَ الكُوفيِّ قولُهُ[4]:

تَيسُ تُيُوسٍ إذا يُناطِحُها ... يَألَمُ قرنًا أَرُومُهُ نقِدُ[5]

وهو للأخطل.

وروايته في شعره:

علىٰ العِياراتِ هَدَّاجُونَ قد بَلَغَتْ ... نجرانَ أو حُدِّثَتْ سَوآتِهِمْ هَجَرُ

الهَداج: المشيُ المتقارب. (عن الديوان).

انظر: شعر الأخطل ١٥٤، ومجاز القرآن ٢/ ٣٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣١٨، والكامل ١/ ٤٧٥، والأصول ٣/ ٤٦٤، والجمل ٢٠٣، وكتاب الشعر ١/ ١٠٧، والمحتسب ٢/ ١١٨، وأمالي المرتضى ١/ ٤٦٦، والمخصص ٨/ ٩٤، واللسان ٥/ ١٩٥ (نجر)، ومغني اللبيب ٩١٧، وشرح أبياته ٨/ ١٢٥.

(١) النساء: ٤.

(٢) في النسخ: أنبئكم. وهو وهم.

(٣) الكهف: ١٠٣.

(٤) هو صخر الغيّ.

(٥) البيت من المنسرح.

أرومُهُ: أصله. والنَّقَد: تقشر الحافر. ويعني هنا: أنّ أصله مؤتكل. (عن شرح أشعار الهذليين).

الشاهد فيه: نصب قرنًا على التمييز.

ومثلُهُ: هو يَيْجَعُ ظهرًا، وغيرُهم يمنعُ مِن هذا، لِقَولهم: هُوَ يَيْجَعُ ظَهْرَهُ، وَيألمُ بَطنَهُ، فهو مَعرِفةٌ، ومثلُهُ قولُهُ[1]:

تَلَفَّتُّ نحوَ الحيِّ حتَّى وَجَدْتُني   وُجِعْتُ مِنَ الإصغاءِ لِيتًا وَأَخْدَعا[2]

وَبَعضُهم يمنَعُ مِن هذا، وَقالَ الشاعِرُ[3] أنشَدَهُ الفارِسيُّ[4]:

جانيكَ مَن يجني عليكَ وقد   تُعْدِي الصِّحاحَ مبارِكَ الجُرْبُ[5]

انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٦٢، وإصلاح المنطق ٤٩، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٢٦٠، وتهذيب اللغة ٩/ ٣٧ (نقد)، والمخصص ١/ ١٥٣، وتهذيب إصلاح المنطق ١/ ١٦٤، واللسان ٣/ ٤٢٦ (نقد)، ١٢/ ١٥ (أرم).

(١) هو الصمة بن عبد الله القُشيري.

(٢) البيت من الطويل.

الليت: صفحة العنق. والأخدع: عرق في العنق. (عن شرح المرزوقي).

انظر: ديوان الحماسة ٢/ ٦١، وأمالي القالي ١/ ١٩١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ١٢١٨، ودلائل الإعجاز ٤٧، والكشاف ٢/ ٣٩٥، وتفسير ابن عطية ١/ ١٨٢، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٨٩، واللسان ٨/ ٣٨٠ (وجع).

(٣) هو ذؤيب بن كعب بن عمرو بن تميم.

(٤) لم أقف عليه في كتبه المطبوعة.

(٥) البيت من الكامل.

روي عجزه:

تُعدِي الصحاحَ فتجربُ الجربُ

وذلك في قصيدة بائية مضمومة، وقبله كما في الاشتقاق:

يا كَعْبُ إنَّ أباكَ مُنحَمِقٌ   إن لم تكُنْ لكَ مِرَّةٌ كَعْبُ

وجاء في الحاشية رقم (٢) ص ٢٠١ عن نسخة: «في معجم الشعراء للمرزباني: وذؤيب هو القائل لابنه

وَهذا القِسمُ مُختَلَفٌ فيهِ، فزَعَمَ سِيبويهِ أنَّهُ لا يجوزُ التقديمُ لَهُ عَلَى عامِلِهِ[١]، وَزَعَمَ المازنيُّ والمبرِّدُ أنَّهُ يجوزُ تقديمُهُ على العامِلِ[٢]، وَحُجَّةُ أبي عُثمانَ والمبرِّدِ أنَّ العامِلَ مُتصرِّفٌ قويٌّ، وليسَ هذا دُونَ المفعولِ بهِ، والمفعولُ بِهِ والحالُ يجوزُ تقدُّمُهما على العامِلِ القَوِيِّ، فكذلِكَ التمييزُ[٣]، وَحُجَّةُ سيبويهِ أنَّ المنصوبَ هُنا هُو في الأصلِ الفاعلُ، والفاعلُ لا يجُوزُ تقديمُهُ مُراعاةً للأصلِ الذي كانَ عليهِ[٤]، كما فَعَلْتَ في المفعولِ معهُ، ومَنَعْتَ مِن تقديمِهِ، نظرًا إلى أصلِ وَضعِ الواوِ، وَأيضًا هذا البابُ محمولٌ على ما قبلَهُ منَ المقاديرِ، وبابُ المقاديرِ لا يَتقدَّمُ شيءٌ منها فيهِ عَلَى عامِلِهِ مُمَيَّزًا، بخلافِ بابِ الحالِ، فإنَّ بابَ الحالِ العاملُ

كعب: يا كعبُ ... قال: ويُروى: وقد تعدي الصحاحَ مباركُ الجربِ. وهو إفرادٌ، وإنما عنى الشاعرُ: وقد يُعدي الأجربُ الصحيحَ مَبْرَكًا...».

ولم أقف على هذا النص في معجم الشعراء.

ووجدت نحوه في أمثال المفضل. وهذا التقدير الذي ذكره، هو الشاهد عند المصنف.

أما في المصادر الأخرى، فقد روي بجر (الجرب)، وذكر معه بيت آخر في بعضها مكسور الباء، وهو قوله:

وَلَرُبَّ مأخوذٍ بذنبِ قَرِيبِهِ ونجا المُقارِفُ صاحبُ الذَّنبِ

انظر: الأمثال للمفضل ٨١، والاشتقاق ٢٠٢، والعقد الفريد ١/ ٣٠، وتهذيب اللغة ١١/ ١٩٦ (جنى)، والمستقصى ٢/ ٤٩، وتاريخ دمشق ١٢/ ١٤٤، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٧، والمقاصد الشافية ٢/ ٦١، وشرح أبيات المغني ٨/ ٨١.

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٥.

(٢) انظر رأي المازني والمبرد في: المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٣، والخصائص ٢/ ٣٨٤.

(٣) انظر: المقتضب ٣/ ٣٦، والأصول ١/ ٢٢٣.

(٤) انظر: علل النحو ٣٩٣، والمقتصد ٢/ ٦٩٥.

الضعيفُ فيهِ محمولٌ على العامِلِ القويِّ، واستَدَلَّ المازنيُّ والمبرِّدُ بِقَولِ الشاعِرِ[١]:

أتهجُرُ سَلمى بِالفراقِ حَبيبَها وَما كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطِيبُ[٢]

وَهذا محتَمِلٌ أن يكونَ مَرويًّا بِضَمِّ الياءِ مِن (يُطيبُ) فيكونَ مفعولاً بهِ، مِن بَابِ طابَ الشيءُ وَأَطَبتُهُ، والزجاجُ وأكثرُ البصريِّينَ يُنشِدونَه[٣]:

ومـا كـانَ نفسًا بِالفِراقِ يُطِيبُ[٤]

وكذلِكَ قالَ الزجَّاجيُّ[٥]: يُروى:

ومـا كـانَ نَفْسِي بِالفِراقِ تَطيبُ[٦]

---

(١) اختلف في قائله، فقيل:

أ- المخبَّل السعدي. وعليه أكثر المصادر.

ب- أعشى همدان.

(٢) البيت من الطويل.

في أ أُعْجِمَتْ (تطيب) بالمثناة التحتية والفوقية.

انظر: الصبح المنير ٣١٢، والمقتضب ٣/ ٣٧، والأصول ١/ ٢٢٤، والجمل ٢٤٢-٢٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٣٥، والإيضاح العضدي ٢٢٤، وعلل النحو ٣٩٣، والخصائص ٢/ ٣٨٤، والمفصل ٨٥، وأسرار العربية ١٨٢، والإنصاف ٢/ ٨٢٨، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٤٩.

(٣) لم أقف على هذا الإنشاد.

(٤) سقط الشطر من ج.

(٥) في ج: الزجاج.

(٦) سقط الشطر من أ. نسب هذا القول للزجاج كما في الإيضاح العضدي ٢٢٤، وانظر الرواية عن الزجاجي في الخصائص ٢/ ٣٨٤، والحلل ١٦٧.

وَيَكونُ قَد عَدَلَ عَنِ الإخبارِ عَنِ المُضافِ إلى الغائبِ إلى الإخبارِ عَنِ المضافِ إلى المُتكلِّم، واللقَبُ عَنِ الغائبِ إلى المتكلمِ، وضِدُّهُ قد جاءَ، وهُو كثيرٌ في القرآنِ والكلامِ والشعرِ، كَقولِهِ تَعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ثمَّ قالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، وكذلِكَ عَكسُهُ، قال اللهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[2]، وقالَ الشاعِرُ[3]:

أَسِيئِي بِنا أَو أَحْسِنِي لا مَلُومةٌ ... لَدَينا وَلا مَقلِيَّةٌ إن تَقَلَّتِ[4]

وضِدُّهُ قولُهُ[5]:

شَطَّتْ مَزارَ العاشِقينَ فأَصْبحَتْ ... عَسِرًا عليَّ طِلابُكِ ابْنَةَ مَخْرَمِ[6]

---

(١) الفاتحة: ٢، ٥.

(٢) يونس: ٢٢.

(٣) هو كُثيِّر.

(٤) البيت من الطويل.

انظر: ديوان كثير ٥٧، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٤١، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣١٢، والشعر والشعراء ١/ ٥٠٦، وتفسير الطبري ٢/ ٢٩٤ (شاكر)، وأمالي القالي ٢/ ١٠٩، وتهذيب اللغة ٤/ ٣١٨ (حسن)، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٥٧، واللسان ١٣/ ١١٥ (حسن).

(٥) هو عنترة بن شداد.

(٦) البيت من الكامل. وهو من معلقته المشهورة.

وروي صدره:

حلَّتْ بأرضِ الزَّائرينَ فأصبحتْ

شطت مزارَ العاشقين: أي بعدت بموضعِ زيارتهم، أي صارت بحيث لا تزار لبعدها. والطِّلاب:

وَمِنَ الناسِ مَن جَعَلَ الْمُضمَرَ في (تطيبُ) لِـ(سَلْمى)، وجاءَ بِالتـاءِ، والمعنى حَسَنٌ، والأكثرُ بِالياءِ، ويكونُ المضمرُ لِلحَبِيبِ، قـالُوا: وَلَـو رُوِيَ: يَكـادُ وَجَعـلَ (نَفسًا) تمييزًا مِنَ المضمَرِ في (كادَ) الذي هُوَ الحَبِيبُ، و(يَطِيبُ) حـالاً، أَي: وَمـا كـانَ نَفْسًا يَطِيبُ بِـالفراقِ، كـانَ حَسَنًا، فأَمَّـا[1] (كـانَ) فَفِيهـا ضَـمِيرُ / ١٠١ أ الشَّأنِ، إنْ كانَـت[2] لِـ(سَـلْمى)، وَإِن كانَـت لِلحَبِيـبِ احتَمَلَـتِ الـشأنَ وَغَـيرَهُ، وَاستَدَلَّ بَعضُهم بجوازِ تَقديمِ الْمُمَيِّزِ عَلَى العامِلِ بِقَولِ الشاعِرِ[3]:

وَزَعـتُ بمثـلِ الـسِّيدِ نهـدٍ مُقلَّـصٍ كَمِـيشٍ إذا عِطْفـاهُ مـاءً تَـصَبَّبا[4]

المطالبة. (عن الديوان).

انظر: ديوان عنترة ١٩٠، والتخريج ٣٢٤، ومجاز القرآن ١/ ٢٣، ٢٥٢، والأضداد للأنباري ١٣٥، ومعاني القرآن للنحاس ٦/ ٩٦، وتهذيب اللغة ١٣/ ٢٤٤-٢٤٥ (زير)، والمحتسب ٢/ ٢٣١، والتمام ١٣٩، ومقاييس اللغة ٣/ ٤٢ (زأر)، واللآلئ ١/ ٢٥، واللسان ٤/ ٣١٤ (زأر)، ٧/ ٣٣٤ (شطط).

(١) في ج: وأمَّا.

(٢) في أ: كان.

(٣) هو ربيعةُ بنُ مقرُوم.

(٤) البيت من الطويل.

روايته في مصادره: (تحلَّبا) بدل (تصبَّبا).

وزَعْتُ: كففتُ. السِّيد: الذئب. نهد: ضخم. مُقلَّص: طويل القوائم. والكميش: الجاد في عدوِهِ. والعطفان: الجانبانِ. وتحلَّبا: سالا. (عن شرح الأنباري).

انظر: شعراء إسلاميون (شعر ربيعة بن مقروم) ٢٥٠، والمفضليات ٣٧٦، والأصمعيات ٢٢٤، والشعر والشعراء ١/ ٣٠٨، وشرح المفضليات للأنباري ٢/ ٢٨٨، وللتبريزي ٣/ ١٥٣٢، ومغني اللبيب ٦٠٢، وشرح شواهده ٢/ ٨٦٠، وشرح أبياته ٧/ ٢١.

فَقالَ قَومٌ: قَدَّمَ المُمَيِّزَ عَلَى عَامِلِهِ، وَهُوَ (تَصَبَّبَ)، وَلَيسَ الأَمرُ كَذلِكَ؛ لأَنَّ (عِطْفَيهِ) مُرتَفِعةٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ يُفَسِّرُهُ هذا المُظهَرُ، فالرافِعُ لِلحِقوَينِ[1] هُوَ النَّاصِبُ للماءِ، وَعَلَى هذا لا حُجَّةَ لَهُ فِيهِ، أَلا تَرَى أَنَّ (السماءَ) مِن قَولِهِ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[2] مُرتَفِعةٌ بِفعلٍ مُضمَرٍ؟

قال أبو الفتح: «وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبدًا»[3].

قالَ سَعيدٌ: هَذِهِ المسألةُ يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجُهٍ، مِنها: أَن تَنْصِبَ (زُبْدًا) وَتَرفَعَ (مِثْلاً) عَلَى ما حُكِي. وَمِنها: أَن تَنصِبَ (مِثْلاً) وَترفَعَ (زُبدًا) فيكونَ رَفعُهُ عَلَى الابتداءِ، وَ(عَلَى التمرةِ) خَبرُهُ، وَ(مِثلُها) كانَ صِفةً، فلمَّا تَقَدَّمَ انْتَصَبَ على الحالِ، كما قُلنا في قَولِهِ:

لِعَــــزَّةَ مُوحِـــــشًا طَلَـــــلُ[4]

يُريدُ: طَلَلٌ مُوحِشٌ، فلمَا تقدَّمَ الوصفُ انتَصَبَ عَلى الحالِ.

والوجهُ الثاني[5]: يكونُ (مِثلُها) مَرفُوعًا بِالابتِداءِ، وَ(عَلَى التمرةِ) الخبرُ، (وَزبدٌ) بَدَلٌ مِنهُ، فيكونُ مرفوعًا. وَزَعَمَ بَعضُهم أَنَّهُ يجرُّ (المِثْلَ) عَلَى البَدَلِ مِنَ التمرةِ، وَفيهِ نَظَرٌ؛ لأَنَّهُ لَيسَ هُوَ إِيَّاها، أَلا تَرَى إلى إضافتِهِ إلى ضَمِيرِهِ، وَلا هُو

---

(١) في د، وهامش أ: للعطفين. دون شطب على الأصل.

(٢) الانشقاق: ١.

(٣) اللمع ٦٥.

(٤) سبق تخريجُهُ.

(٥) في هامش أ: الثالث. دون شطب على الأصل. وهو الصحيح.

بعضُها، وَلا مُشتَمِلٌ عَلَيها، وإنَّما هُوَ غَيرُهُ، وهذا مِنَ العَجَبِ؛ لأنَّهُ يجوزُ أن يَكونَ صِفةً، ولا يجوزُ أن يكونَ بَدَلاً.

وَأمَّا ما ذَكَرَهُ وَهُو أن يكونَ (المِثْلُ) مَرفُوعًا إمَّا بِالجارِّ والمجرورِ، كما يدَّعِي الكوفيُّ، ويُجوِّزُهُ الأخفشُ[1]، وإمَّا ما ذَكَرَهُ وَهُوَ أن يَكونَ مبتدأً، و(عَلَى التمرةِ) الخبرُ، والهاءُ في (مِثلِ) حاجزٌ للمِثْلِ عَنِ الإضافةِ إلى (زُبْدٍ)، بمنزلةِ الفاعِلِ مِنَ الفِعلِ مَعَ المفعُولِ بِهِ حاجزًا، وتكونُ المساواةُ لَمَّا كانَتْ محتَمِلةً[2] أشياءَ مُتَعَدِّدةً، مُفتقِرةً إلى مُبيِّنٍ، فَجِئتَ بِـ(الزُّبدِ) مُبيِّنًا فَنَصَبتَهُ عَلَى التمييزِ، وَمنهُم مَن يَدَّعِي أنَّ العامِلَ في المنصُوبِ وفي هذِهِ الأشياءِ هُوَ الخبرُ، وَقَد سَبَقَ ذِكرُ ذلِكَ.

قال أبو الفتح: **«وهذا راقودٌ خَلاًّ»**[3].

قالَ سَعيدٌ: اعلم أنَّ هذِهِ الأشياءَ فِيها نَظَرٌ، وذلِكَ أنَّ (خلاًّ) مُفسِّرٌ، والمفسِّرُ يجبُ أن يكونَ مِن جنسِ المُفسَّرِ، كما تقولُ: عِشرونَ رجُلاً، وكُرَّانِ بُرًّا، و(الراقودُ) ظَرفٌ[4] يكونُ للخَلِّ وغيرِهِ، فَهُوَ غيرُ الخلِّ، والشيءُ لا يُفسَّرُ بغيرِهِ في الجنسيةِ، فلا بُدَّ مِن تَقديرِ شيءٍ يَصِحُّ الكلامُ بِهِ، فتَقديرُهُ: بمِلاءٍ، أو بَقدرٍ؛ لأنَّ قَدرَ الراقودِ شَيءٌ يحتَملُ أن يكونَ مِن جميعِ الأشياءِ، فَلَمَّا جِئتَ بالخلِّ أَزَلْتَ

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٥١.

(٢) في ج: مجملةً.

(٣) اللمع ٦٥.

(٤) أي: وِعاءٌ.

ما كان محتَمِلاً لَهُ، وَزالَ الإبهامُ في المفسِّرِ، وقد نُزِّلَ الراقُودُ مَنزلةَ الأَرطالِ والأذرُعِ؛ لأَنَّهُ جَعَلَهُ قَدْرًا مَعلُومًا.

فإنْ قِيلَ: فإذا قُلتَ: عِشرونَ دِينارًا، (العشرون) عَدَدٌ، و(الدِّينار) مَعدودٌ.

قِيلَ: (العشرون) الآنَ هُوَ مَعدودٌ؛ لأَنَّهُ وَاقعٌ عَلَى المعدُودِ، ولهذا يُوصَفُ بِهِ.

واعلم أَنَّكَ إذا قُلتَ: راقودٌ خلاً، وذِراعٌ كَتَّانًا، لم يجُزْ أَن تقولَ: خَلٌّ راقُودًا، وكَتَّانٌ ذراعًا، فَتنصِبَهُما عَلَى التمييزِ؛ لأَنَّكَ إنما تُبَيِّنُ المقادِيرَ بِالأَجناسِ، ولا تبيِّنُ الأجناسَ بالمقاديرِ، وَأيضًا فإنَّكَ إذا قلتَ: ذِراعٌ كتَّانًا، فالأصلُ فيهِ: ذِراعٌ من كتَّانٍ، فَيَحسُنُ، ولو قُلْتَ: كتانٌ ذراعًا لم يجُزْ أَن تقولَ: كتَّانٌ مِن ذِراعٍ، فإذا قُلتَ: كتَّانٌ ذِراعًا، كانَ مَنصوبًا عَلَى الحالِ، والأَولى أَن يُرفعَ فيُقالَ: كتَّانٌ ذِراعٌ، فيكونَ صِفةً كما كانتِ الأعدادُ، قال[1]:

فلَوْ كُنْتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامةً[2]

وَأيضًا فإذا قُلتَ: ذِراعٌ كَتَّانًا، لم يَسْبِقْ شَيءٌ فَيُضمَرَ لَهُ المِقدارُ، وَكانتِ المعاملةُ مَعَ الذِّراعِ، وإذا قُلتَ: كتانٌ، كانتِ المعاملةُ معَ المِقدارِ، فكانَ الوصفُ

---

(١) هو الأعشى.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزُهُ:

وَرُقِّيتَ أَسبابَ السَّماءِ بِسُلَّمِ

انظر: الصبح المنير ٩٤، والكتاب ٢/ ٢٨، ومجاز القرآن ١/ ٣٠٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٧٣، والمخصص ٩/ ٩، والكشاف ٢/ ١٣٣، وتفسير ابن عطية ٣/ ٣١٢، والروض الأنف ١/ ٣٩٣، وشرح المفصل ٢/ ٧٤، واللسان ١/ ٤٥٨ (سبب).

والحالُ كأنَّكَ قُلتَ: كَتَّانٌ مِقدارُ ذِراعٍ، فَتبيَّنْ ذلِكَ.

قال أبو الفتح: «وَحَسْبُكَ بِهِ فارِسًا، وَللهِ دَرُّهُ شُجاعًا»[1].

/ ١٠١ ب قالَ سَعيدٌ: اعلم أنَّ في (حَسبُك) هُنا مَعنى الأَمرِ، ولهذا المعنى انجزمَ الجوابُ في قولِكَ: حَسبُك يَنَمِ الناسُ، كما تقولُ: اكتَفِ يَنَمِ الناسُ، وتمَّ الكلامُ بِهِ وَحدَهُ؛ لأَنَّهُ نُزِّلَ مَنزلةَ الأَمرِ، والأمرُ يتِمُّ بِهِ الكلامُ، وإذا قُلتَ: افعلْ هذا حَسْبُ، فَـ(حسْبُ) مبنيَّةٌ لاقتِطاعِها عَنِ الإضافةِ، عِندَ جماعةٍ منَ النحاةِ[2]، وإذا قُلت: حسبُكَ، فهيَ معرفةٌ؛ للإضافة[3]، والجرميُّ يدَّعِي بناءَها، ويقولُ: الإضافةُ لا تُكسِبُها إعرابًا، كما لا تُكسِبُ (لَدُنْ) و(كَمْ)[4]، وليسَ يتَّجِهُ هذا القولُ؛ لأنَّها مُشبَّهةٌ بـ(قبلُ) و(بعدُ)، فيجبُ أن يكونَ لها حُكمُها، وقد ذكرنا فصلاً مُقدَّمًا في (حسبُ) يُغنِي عن الإعادةِ لذكرِهِ، فإذا قُلتَ: حَسبُك بِهِ، فـ(بِهِ) يجوزُ أن يتعلَّق بـ(حسبُكَ)، والخبرُ محذوفٌ، أَو مُستغنىً عَنهُ بِالمعنى الذي تَضَمَّنَتْهُ، وفيه معنى التعجُّبِ، فإن قدَّرْتَ الباءَ عَلى بابِها، فَالتقديرُ: اكتفِ بِهِ،

---

(١) اللمع ٦٥.

(٢) منهم الأخفش، قال ابن السراج: «قال الأخفش: إذا تكلمت بـ(حسبُ) وحدها -يعني لم تضفها- جعلتها أمرًا، وحركت آخرها؛ لسكون السين...» انظر: الأصول ٢/ ٣٦.

(٣) انظر: الأصول ٢/ ٣٦.

(٤) انظر قول الجرمي في: الارتشاف ٣/ ١٠٩٢، ٥/ ٢٢٩٩.

فالكافُ[١] فاعلةٌ في المعنى، وإن قَدَّرْتَ الباءَ زائدةً فالكافُ مفعولةٌ، والهاءُ فاعلةٌ في المعنى كما تقولُ: أَكْرِمْ بِهِ، ويجوزُ أن تكونَ الباءُ زائدةً، وتكونَ في موضِعِ الخبرِ، أو في مَوضِعِ المُبْتَدأ، وَعَلى هذا أنشدُوا:

إذا كانتِ الهَيجاءُ وانْشَقَّتِ العصا[٢] فَحَسبُكَ والضَّحاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ[٣]

فَقَدَّرَهُ: فَلْيَكْفِكِ والضحاكَ سَيفٌ، فـ(سيفٌ) فاعلٌ هُنا، كأنَّك قُلتَ: كافِيكَ هُوَ، في مَنْ جَعَلَ (هو) فاعلاً، وتكونُ جملةً اسميَّةً فيها مَعنى الأَمرُ، كما تقولُ: رَحِمَ اللهُ زَيدًا، فهو خَبرٌ في اللفظِ، دعاءٌ في المعنى.

فإذا قُلتَ: حَسْبُكَ بزيدٍ شُجاعًا، كُنتَ مُتعجِّبًا مِن جنسٍ مِنَ الأَجناسِ المحتَمِلِها هُوَ، فإذا قُلتَ: شُجاعًا، أو فارِسًا، أو نحو ذلِكَ، بيَّنْتَ المقصُودَ، وهذا وإن لم يكُن داخلاً تحتَ المقادِيرِ، فإنَّهُ يُناسِبُها، مِن حيثُ يُزِيلُ الاحتِمالاتِ المُبْهمةِ، وهكذا: للهِ درُّهُ فارسًا؛ لأنَّكَ قَد تَعجَّبْتَ مِنهُ في صُوَرٍ شَتَّى، فلا يُعلمُ أيُّها هُو، فإذا قُلتَ: فارسًا، بيَّنتَ أنَّ ذلِكَ التعجُّبَ وَقَعَ مِن فُرُوسيَّتِهِ، وهذِهِ

---

(١) في ج: والكاف.

(٢) في أ: القنا.

(٣) البيت من الطويل.

نسب لجرير.

انظر: ديوان جرير ٢/ ١١٠٤ (استدراك)، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤١٧، والأصول ٢/ ٣٧، والزاهر ١/ ٩٦، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢/ ٦٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٩٥، وأمالي القالي ٢/ ٢٦٢، ٣/ ١٤٠ (ذيل الأمالي)، تهذيب اللغة ٤/ ٣٣١ (حسب)، والتكملة ٣٣٦، واللآلئ ٢/ ٨٩٩، والمفصل ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٤.

الأَشياءُ تحتمِلُ أن تكونَ أحوالاً، كما تحتملُ أن تكونَ تمييزًا، وإنَّما تكونُ تمييزًا إذا لم تَقصِدْ بالثاني الأوَّلَ.

وَهُنا نُكتةٌ لطيفةٌ، وهو أنَّ التمييزَ عَلَى ضَربَينِ:

أَحدُهما: أن يكونَ منقولاً[(١)]، فيكونَ الذي هُوَ تمييزٌ مَنصوبٌ، قد كانَ لَهُ حُكمُ الذي كان مميِّزًا لَهُ، نحوُ: طِبتُ بِهِ نَفسًا، وضِقْتُ به ذَرعًا، الأصلُ: طابتْ نفسِي، وضاقَ ذرعِي، ثُمَّ جُعِلتِ الياءُ الفاعلةَ، فانتَصَبَ (النفسُ) و(الذرعُ) عَلى التمييزِ، فإذا ثَبَتَ ذلِكَ عُلمَ أنَّ حَسبُك بزيدٍ فارسًا، ولله درُّه شُجاعًا، ليسَ هُوَ مِنَ المنقولِ؛ لأنَّهُ لم يكُنِ الأصلُ: لله درُّ شُجاعٍ زيد، فإذا خَرَجَ عن هذا البابِ نَظَرْنا المُميِّزَ عَن تمامِ الاسمِ في المقاديرِ وَلَيس مِنها؛ لأنَّهُ لَيسَ ثَمَّ مِقدارٌ منصوبٌ يقابَلُ بِهِ غَيرُهُ، كالمَكُوكِ والمَنَا والذِّراعِ، فإذا كانَ كذلِكَ بَطَلَ التمييزُ، وإنَّما لَمَّا رَأى (مِنْ) داخلةً عَلَيهِ في بعضِ المواضِعِ اعتقَدَ أنَّهُ تمييزٌ، كما قالَ في قولِ الأعشى:

يَا جارَتَا مَا أنْتِ جارَهْ[(٢)]

---

(١) في ج: مفعولًا.

(٢) صدر بيت من مجزوء الكامل، وعجزه:

بانَتْ لتَحزُننا عَفَارَهْ

وهو مطلع القصيدة، والرواية في الديوان:

يا جارتي ما كُنتِ جاره

ورأيت أكثر المصادر على عكس الشطرين.

قالَ الفارِسيُّ: إنَّهُ تمييزٌ لِدُخولِ (مِنْ) عليهِ[١] في قَولِهِ[٢]:

يــا سـيِّدًا مــا أنْــتَ مِــنْ سَـيِّدٍ مُوطَّـأَ الأكنـافِ رَحْـبَ الـذِّراعْ[٣]

وَالذي عِندِي في هذا أنَّ التقدِيرَ: للهِ دَرُّ شجاعةِ زيدٍ، ثمَّ نَقَلَ (زيدًا) فجعلَهُ مُضافًا إلى (دَرٍّ)، فَخَرجَتِ (الشَّجاعةُ) تمييزًا، فقام (الشُّجاعُ) مَقامَ (الشَّجاعةِ)، لِضَربٍ مِنَ التَّوسُّعِ، كما قالُوا: أقائمًا وَقَد قَعَدَ النّاسُ، أي: أَقِيامًا، فَنَصَبُوا (قائمًا) عَلَى المَصدَرِ[٤]، وَكذلِكَ:

يَــا جارَتَــا مَــا أَنْــتِ جــارَهْ

انظر: الصبح المنير ١١١، وجمهرة اللغة ٢/ ٣٨٠ (رعف)، والإيضاح العضدي ٢٣٣-٢٣٤، ومقاييس اللغة ٢/ ٦٥ (عفر)، والفائق ١/ ٣٠، وشرح لامية العرب للعكبري (مجلة المجمع العراقي م٣٣ ج١/ ٢٢١)، وشرح الكافية ١/ ٢/ ٧١٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥٤، واللسان ٤/ ١٥٤ (جور)، والمقاصد الشافية ٣/ ٤٧٤، ٥٤٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٨.

(١) الإيضاح العضدي ٢٣٤.

(٢) هو السفاح بن بكير اليربوعي.

(٣) البيت من السريع.

وروي:

يــا فارسًــا مــا أنــتَ مــن فــارسٍ مُوطَّــأ البيــتِ رحيــبَ الــذِّراعْ

موطَّأ: مذلل. (عن شرح الأنباري).

انظر: المفضليات ٣٢٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٥، والاختيارين ٣٩٦، وشرح المفضليات للأنباري ٢/ ١٧٨، والإيضاح العضدي ٢٣٤، والمقتصد ٢/ ٧٢٥، وشرح المفضليات للتبريزي ٣/ ١٣٦٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٢٥٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٤٦، وهمع الهوامع ١/ ١٧٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٤٠-٣٤١.

في أَحَدِ قَوْلَي الفارِسيِّ[(١)]، تَقدِيرُهُ: ما جِوارُكِ، ثُمَّ أَقامَ الكافَ مُقامَ (الجوارِ)، فَخَرجَ (الجوارُ) مَنصوبًا على التمييزِ، وجُعلَ مَوضِعَهُ (جارة) كما تقدَّمَ، وإنْ جعَلَها نافيةً، وجَعَلَ (جارة) خبرَ (أنتِ) استراحَ، أي: ما أنتِ جارةٌ بلْ أَكثَرُ مِن ذلِكَ.

/ ١٠٢ أ ومنَ المُميِّزِ[(٢)] كُلُّ ما يأتي بَعدَ (أَفْعَل) إذا كانَ غيرَهُ، وَكانَ نَكِرةً، نحو: هُو أَحْسَنُ عَبدًا، وَأَجْرأُ فارِسًا، وأمَّا[(٣)] ما أَنشَدَهُ سِيبويهِ[(٤)]:

... أَشْرَفُ كاهلاً[(٥)]

فَلَيسَ مِن هَذا عِندَهُ.

قال أبو الفتح: «وَلا بُدَّ في جميعِ التَّمْيِيْزِ مِن مَعنى (مِن)، أَي: مِن شُجاعٍ، وَمِن فارِسٍ[(٦)]، ونحوِ ذلِكَ»[(٧)].

---

(١) والقول الآخر أنَّ النصب على الحال. انظر: الإيضاح العضدي ٢٣٤، وكتاب الشعر ١/ ٢٢٢، ٢/ ٤٣٠.

(٢) هذا هو الضرب الثاني.

(٣) في ج: فأمّا.

(٤) الكتاب ١/ ١٦٣.

(٥) تمامه:

طويلُ مِتَلِّ العُنُقِ أشرَفُ كاهِلًا ... أشقُّ رحيبُ الجوفِ مُعتدِلُ الجِرمِ

وقد سبق تخريجه.

(٦) اللمع ٦٥.

(٧) سقط من اللمع.

قال سعيدٌ: هذا الذي قالَهُ فيهِ نظرٌ، ألا ترَى أنَّهُ لا يحسُنُ: طِبْتُ بهِ مِن نفسٍ، ولا ضقتُ بِهِ مِن ذَرعٍ، وإنَّما يستقيمُ ذلكَ في المقادِيرِ، وما أشْبَهَها، وهذا مما يدُلُّكَ على أنَّ بابَ التمييزِ أصلُهُ أن يكونَ العاملُ فيه مَعنى فِعلٍ؛ لأنَّ حَرفَهُ (مِن)، و(مِن) لا يستقيمُ في كلِّ ما يكونُ العاملُ فيه فِعلاً.

وفي هذا الفَصلِ شيءٌ، وهُو أنَّ (مِن) قَد تدخُلُ على الاسمِ المُمَيِّزِ فتُقِرُّهُ عَلَى إفرادِهِ، وينجرُّ بها، وقد تدخُلُ عَلى التَّمْيِيزِ فتُعِيدُهُ إلى حالَتِهِ الأُولى التي كانَتْ لهُ، وهُوَ الجمعُ والتعريفُ، فأمَّا ما يدخُلُ عليه (مِنْ) فيرُدُّه إلى أصلِهِ فَبابُ العَدَدِ، تقولُ: لي عِشرونَ دينارًا، فتُوَحِّدُ دينارًا، فإن أدخلْتَ (مِن) قُلتَ: لي عشرونَ مِنَ الدَّنانيرِ، وذَلِكَ أنَّهُم يختَصِرونَ كُلَّ الاختِصارِ، أو يرتكِبُونَ الأَصلَ، والأصلُ: عِشرونَ مِنَ الدنانيرِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلفُ واللامُ و(مِن) والجمعُ، وأَقَمْنا اسمًا مُفردًا نَكِرةً مُقامَ هذهِ الأشياءِ، فإذا رَدَدْنا بَعضَ هذهِ المحذوفاتِ رَدَدْنا الجميعَ.

وأمَّا ما تدْخُلُ عَلَيهِ (مِن) فتُقِرُّه عَلى إفرادِهِ فَهُوَ ما يلْتَبِسُ بالحالِ، فتدخُلُ عليهِ (مِن) فتُزِيلُ اللبسَ، وذلِكَ أنَّ قَولَكَ: للهِ دَرُّك شُجاعًا، احْتَمَلَ أن يكونَ حالاً، وأن يكونَ مُمَيِّزًا، فإذا أدْخلتَ عليه (مِنْ) بطَلَ ذلِكَ الاحْتِمالُ، قال الحُطيئةُ[1]:

ضَاقَتْ أُمامَةُ بالرُّكْبانِ آوِنَةً ... يا حُسْنَهُ مِن قَوامٍ ما ومُنْتَقَبا[2]

---

(١) هو جرول بن أوس، من بني قُطَيعة بن عبس. أبو مُليكة. والحطيئة لقبه، لقب به لِقصره وقُربه من الأرض. شاعر جاهلي إسلامي، يقول ابن قتيبه: ولا أُراه أسلم إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم. كان رقيق الدين سيئ الخُلق. انظر: الشعر والشعراء ١/ ٣١٠، والأغاني ٢/ ١٣٠.

(٢) البيت من البسيط.

وَقد يأتي التَّمْييزُ بعدَ الفعلِ مُوَحَّدًا في مَوْضِعِ الجميعِ، وَقَدْ يَأتي مجمُوعًا على الأصلِ، كَقَولِهِ تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[1] وقولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ[2] طِفْلًا﴾[3] في مَنْ نَصَبَهُ على التَّمييزِ؛ لأنَّ قَوْمًا نَصَبُوهُ عَلَى الحالِ، ووَحَّدُوهُ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ التَّمْييزِ[4]، وقالَ قومٌ وُحِّدَ لِوُقُوعِهِ موقِعَ المصدرِ[5]، وَجاءَ مجموعًا في قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾[6]، وَلم يقُلْ (عَمَلاً)، والصَّوابُ في هذا أن يُقالَ: كُلُّ محلٍّ يلْتَبِسُ فالصوابُ ارتكابُ الأَصلِ فِيهِ، أَلا تَرَى أَنَّ (النَّفسَ) غَيرُ مُلتَبِسةِ الأمرِ فوُحِّدَتْ، و(الأَعمالُ) لو أُفردتْ لالتَبسَ

والشاهد فيه: جر التمييز بـ(من)، وقد جوَّز الفارسي فيما نقله عنه أبو حيان أن تكون زائدة، بدليل أنه عطف على مجرورها بالنصب. انظر: الارتشاف ٤/ ١٦٣٣.

انظر البيت في: ديوان الحطيئة ٥، وتفسير الطبري ١٩/ ٣٠١، والخصائص ٢/ ٤٣٢، واللآلئ ٢/ ٧٣٨، وهمع الهوامع ١/ ٢٥١، وخزانة الأدب ٣/ ٢٨٩.

(١) النساء: ٤.

(٢) في النسخ: ويخرجكم. وهو وهم.

(٣) غافر: ٦٧. وفي سورة الحج الآية: ٥: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾.

(٤) منهم المبرد، فقد قال: «وأما قوله عز وجلَّ: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾، وقوله: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾، فإنه أفرد هذا؛ لأن مخرجها مخرج التمييز» انظر: المقتضب ٢/ ١٧٣.

(٥) انظر هذا التوجيه في: تفسير الطبري ١٧/ ١١٨، وتفسير البغوي ٣/ ٢٠٢، وتفسير البيضاوي ٣/ ١٩٥، والبحر المحيط ٦/ ٣٥٢.

(٦) الكهف: ١٠٣.

أَمرُها، ولا اعتُقِدَ أنَّ الخسارةَ التي يتفاوَتُونَ فِيها إنَّما هِيَ في عَمَلٍ واحدٍ[١]، وللكوفيِّ في هذا كَلامٌ صَدَفْنا عنهُ لأَنَّهُ كِتابُ اختِصارٍ.

وَتقولُ: زَيدٌ أَحْسَنُ وَجْهًا، وَزَيدٌ أَحْسَنُ رَجُلٍ، وَزَيدٌ أَحْسَنُ عَبدًا، إذا لم يكُنْ عَبْدًا، وَزيدٌ أحسنُ عَبدٍ، إذا كان عَبدًا[٢]، واستَقبَحُوا: زَيدٌ أكثرُ مالاً وأطيبُهُ؛ لأنَّ الهاءَ لا يخلُو أن تكونَ جرًّا أو نصبًا، وكلاهُما لا يجوزُ، أمَّا الجرُّ فلأنَّهُ لَيسَ بِبعَضٍ للأوَّلِ، وَأمَّا النَّصبُ فيجبُ أن يكونَ نكرةً؛ لأنَّهُ تمييزٌ، وهُوَ مَعرفةٌ.

---

(١) انظر: البيان ٢/ ١١٨.

(٢) قال العكبري: «وإذا قلت: زَيدٌ أفرَهُ عَبدٍ، فَجررتَ كان (زيدٌ) عَبدًا؛ لأنَّ (أفعَل) لا تُضافُ إلاَّ إلى ما هِيَ بَعضُهُ، وَالأصلُ: زَيدٌ أفرَهُ العَبيدِ، فاختُصِرَ، وَإن نَصَبْتَ فَقُلتَ: أفرَهُ عَبدًا؛ لم يَكُنْ (زَيدٌ) عبدًا، بَل كانَ العَبيدُ لَهُ، وَالوصفُ في المَعنى لِعَبيدِهِ، أي: عَبيدُهُ أفرَهُ العَبِيدِ، كما تَقولُ: هُوأكثرُ مالًا وَأقلُّ شرًّا».
انظر: اللباب ١/ ٢٩٩.